

[illegible]

كتاب
مشافق الشهور في شرح
الدروس للشيخ المحقق
الشيخ الكافي الكاظمي
عز الدين محمد بن عبد
القادر بن الحسين

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم

الحمد لله من فضله التعميم والوعاء وملهم الحكم والشرع الواهب من أصول التعم وفروعها ما بجز العفول عن نيل غايته وبفضله
العمود دون ابدانك نهائيه من على عبادته بالهداية الى معالم الدين واخرهم من طلائع الجبال الى نور البقعة انعم عليهم
بارشادهم الى قواعد الاحكام واخذاء بلغة من الغفلة للثبات فيهم كنهيد والى شرايع الاسلام نور بمضايح الدقائق
لبنغذهم من حيرة الجهالة وشرح بانوار الهدى صدد بهم خلاصهم من حيرة الضلالة اقول الكتاب في بيان كائنه وعينه
الرشاد في الفقه تفضل اربال الرسل وابضاح التبل كي لا يضل بهم الطريق عن مدرك معرفته وبه الايات ونصب اليقينات في بعد
احد في لو طاعته لم يضر امر الناس ولم يضر حكمه قياس محمد على اهل بيته كبريائه وشكوه شكره ابو جليله زيد بعد الزمان
ونفره بوجهه افرار بغيرنا يوم لقائه وشهد ان لا اله الا الله وشهد ان محمدا رسول الله الامي الذي اتي بكرا عجز عن سلبها
مضامع الفخلاء وماردون ادراكه غايته فلام العكس الناهي الذي شرفه كل غور ونجد الكلي الذي منه فاض على الافاق وكل
ومعد الاخر الذي مد الاون عين الرضا الى شفاعته الحاتم الذي لم يخرج من حلقته الذي لم يحل بغير طاعته ارسله وحمل الفياض
وهذا في الخلق اجمعين وموتى الملة النجاة ومورد الى الشريعة البقاء فقام باعباء الرسالة حتى يجد ذكر المعارف والاحتجاب
غيب طموها واكتشف بان الشرائع الالهية بعدد دوسها وكان اتمام الدين واكمال النعمة ان نصب للخلق باب عتبة العلم فادبا الى
ثواب الاعمال وعقابها وكاشف عن الامم عباها كسابها والله الهداة المضيئين ائمة للعباد وخطة الاحكام الى يوم السناد
القيم فصل على يد الاله البرية الاخبار الذين من اجمع على متابعتهم واستمعهم هدى طريقتهم فاذا ابر من الشار كالبلوغ اجلة اباك
حلوا عن سيرة نبيك صلوة باقيد ما استخرج النفاصل من الجلال النفع بالمبين المجلد **قال بعد** يقول الربيعي في مدح النبي
حسنه من جمال النبي محمد الخ انما انا كاتبة ما بينا وحي بل احسانا بآبائنا ان العلوم على شرف
جلها ورفعة مكانها وعلوها بنفاذ صفة مدك الفخار منفا وتة في الزايا والاثار واشرفها دلائل وروايات وافضلها معلولا
واسد هاد بل لا تحج وادفعها منار ووجهها اعظمها للرفيع فغنوا وادفعها للحالب فغنوا بعد علم المعرفة علم الفقه الذي يفر
ما كلفه العباد بغير قس العرف والرشاد وبغير ريب يا بنجي ويوم يوم السناد ومنه شرح ايات كلامه ونبأ العالين بوضع سننهم
واثار عظم الطاهرين وببناؤ السناد الابدني وبدك الغور بالجمود السردية فربك بالالفقه الاحكام والشرع وهو

المفهوم من
من الصلوات
وجوبها ان يكون
تحقق وجوبها
الغائب عن
الصلوات
التي هي
الوجوب
ع

الغرض من هذا هو ان يكون الوضوء واجبا لاجل ان يكون له مدخل في صحة وجوهه او كما لو ارتفع كراهته ونحو ذلك من الامور التي
تدخل ضمن تفاصيلها كاشياء والمفهوم من الكلام بمعنى قضاء المقام وتكونه بصلوة الاقسام ان وجوب الطهارة انما يكون حال
احكامها الغائبات المذكورة فقط دون غيره من الاحوال الاما ذكره بخصوص الغسل واليتم وما استدل به من الاستدلال في قوله تحت الثلثة
بالندوة شبهة خرج برده عليه ليقضي بوجوب الطهارة لاجل الصلوة المستمرة بجملة التلاوة والجمعة من الاولين بانها اذا
تحت الصلوة لكونها من اجزائها ومعلقا لها وعن الخبر بان المصرة لم يقبل بوجوب الوضوء لجملة التلاوة كما ينبغي واما النقص بصلوة
الجمعة من حيث انها غير واجبة من جملة الغائبات الثلاث مع عدم وجوب الطهارة لها فمذاهبهم من وجوبها ما يمنع كونها صلوة
خفية بغير دخول الغائبات المذكورة لقوله تعالى لم يفرعها التكبير وتطيلها التسليم ولا صلوة الابغاث في الكتاب بل انها بعد من الصلوات
شريفا وانها عدم تسليم كون في غير هذه الحال وانما هي تخص الغائبات بما يكون للطهارة مدخل في صحة وجوهه او وجوده فقط لا
بغيره بحيث يشترط ما يكون لها مدخل في كماله ورفع كراهته غير ذلك لانه ان هذا المعنى اقرب من معناه التسليم هو ان يكون وجوبه
وجود شيء اخر لا التحصين لوجوهه لانه انما هو وجوده لانه لا يكون له وجوده كانه يوجد بوجوبه بخلاف الكمال الغلبة
ذلك فعل هذا لا يكون صلاة الجماعة غاية الطهارة لصحتها وجوزها بدونها فان قلت فعل هذا بطلان في الكلام من جملة كونه اذا
نذر احدا من صلوات الجماعة كماله بالكمال الذي يحصل لها من الطهارة فلا شك في صحة ندره وجوب الوضوء مع انه ليس داخل
تحت الضابط المذكور لعدم كون تلك الصلوة غائبة على ما اقررت قلت انكم عدم كونها غائبة ان صدق عليه التعريف المذكور لان
للطهارة وجوب مدخل في وجودها اذ الصلوة الكاملة بالكمال الذي يستفاد من الطهارة لا يمكن ان يوجد بدونها نعم قبل ذلك لم يكن
غاية بهذا المعنى لهذا الابرار جواب اخر يظهر مما استدل به في جواب النقص لانه وهو ان ما ذكره المصنف من وجوب الوضوء على من
هان بقرع القران مثلا فرائه كماله بالكمال المستفاد من الطهارة لانه ليس داخل في ما ذكره المصنف ولا يفيج الجواب المذكور انما اذا لا يكون
غائبة بل لا بد ان يكون من الغائبات الثلاث واما منع فهم التحصين من عبارات المصنف فبعد كما لا يخفى لان محابا بدخل تحت قوله ويجب
انهم بالندوة شبهة يخرج هذا الكلام بتميزه عن هذا القول انشاء الله ثم علم ان الواجب من احدهما ما تروا بانها ما يكون
لتحقيقه شي كما يقولون ان الوضوء واجب للصلوة المندوبة اي بشرط لها والمراد منها الاول بقرينه جعله فيها للندبة التي جعل
اقسامها يكون للصلوة المندوبة مع كون شرطها هو ان كان الوجوب بكمال معنيها خاصا لصلوات الاولين في الصلوات والاول
وكذا بالنسبة لثالثها ان جعل الواجب بالمعنى الثاني اعم من ان يكون شرطها التحصين او جوازها اما ان يخص بالتحصين فلا اعلى في
بان التمسك في العبادة مسلم للفتاوى قل ولما كان احوال الطهارة الثلاث وجوبها للثلاث الغائبات المذكورة يتفاوت في بعض الامور بانها
الاولى ان يقتصر كلامها على اخرين وندركها بعلقها به على هذه فبما يدركه تعالى برأى الوضوء ونقول اما بوجوبها بالمعنى الاول للصلوة
الجمعة فيما انعقد الاجماع عليه بل كاد ان يكون من ضرورات الدين ولا حاجة الى الاستدلال عليه لكن سند ذكر كثير مما يرتبط به من الكتاب والندوة
انهم تبركوا بها وليكون الكلام في الاستدلال جاريا على رتبة ما بعد ما سببنا من فصل نوع براعة من يدان نود وانشاء الله ثم يحسن توهمه
وعليه من في اكثرها بل الكتاب عظيم ما يتعلق به من الايات والاحبار بعد جهدا وطافنا مسعين بلطفه وتوفيقه انهم يرون في
وجوبه كان فرضا في هذا الباب هذا الاشهاد الدعوى في ثبوت المدعى لم يزد على مجرد ايراد الاية والاحاديث بيان وجوبه لانه ان كان محتملا
الهدر لم تستعمل ذلك ما فيها من القبول والفعال ولم نسمع من احوال الاسناد والرجال اما الكتاب فقولهم في سورة التائدة بانها الذين امنوا
اذ اقمتم في الصلوة فاعلموا وجوبهم الاية صيغة الامر ظاهرها الوجوب وسبق الكلام الى على انه للصلوة لانه اذا قبل ان الغيب المعد فخذ
سلاحيك وادركت الاية في الايات بينهم من عرفنا ان هذا السطح وليس الثاني لاجل لقاء العدو والامر فخذ على المدعى ما رواه
الاخبار فيها ما رواه الشيخ في التهذيب في اعراب ارب الاحداث الموجبة للطهارة اعرابا من موعود ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يسه
ان يغسل يديه بالما حتى صلى لانه قد غسغ ثلثة اجزاء قال كان في وقت تلك الصلوة فبعد الوضوء وبعد الصلوة وان كان قد غسغ
وقت تلك الصلوة لانه قد غسغ ثلثة اجزاء من صلواته ووجوبه لانه لا نظرها منها ما رواه الشيخ في قوله
باب الاصل الغرض من هذا المسنون ان غرضنا من في عبد الله عليه السلام في ما رواه في عمل الاستحاضة واجبة العتق بالكره في

[illegible]

ان المكلف بالصلوة بدون الوضوء فخرج عن عمدة الامر بالصلوة للظلمة لكن ينبغي في عمدة التكليف بالوضوء وتسهيل حال الصلوة فلو
 وفر على الكلام في الاخبار المتقدمة سؤالا وجوبا وقد يندلج الاية على هذا الطلب وجوبه وهو ان يوافي ما استغنى عنها وجوب الوضوء قبل
 الصلوة والامر بالشيء مسلّم للتي غرضه فلو كان الصلوة التي هي ضد الوضوء من حيثها فلو كان فاسدة فثبت الاشتراط فيه وهو موقوف
 ثبوت الامر بالشيء مسلّم للتي غرضه والهي مسلّم للفناء كلاهما معوجان فيهما شاك آخر وهو ان معنى كون الامر بالشيء مسلّم للتي
 غرضه انه اذا كان شيء مما هو به في وقت لم يأت المكلف في ذلك الوقت بذلك الشيء بل في بعده يكون ذلك الضد حراما منه بل يخرج بغير
 نحو هذا الصفة كما لا يمكن فيما نحن فيه لانه اذا كان الوضوء واجبا قبل الصلوة هفتا للجواب الى ان وقت الوضوء انما هو بعد اداء الصلوة
 كما هو مدلول الآية الكريمة ولا شك في امكان الايمان بالصلوة في ذلك الوقت فان رفع الخلاف قلنا لما هو به في الآية اما الوضوء بعد اداء
 للصلوة بالصلوة او بعد اداء للصلوة عنها بعد الوضوء والاولى لانه تكليف بالايان على الثاني يلزم ما ذكرنا والاولى عدم امكان
 الايمان بالصلوة في وقت الوضوء لان المفروض ان وقت انقضاء الصلوة عن الارادة فكيف يمكن ان يصير وقتا للصلوة اذ يلزم من كون
 الصلوة متصلة بالارادة ومنفصلة عنها هفتا قلنا وقت الوضوء بعد الارادة لا يمكن انقضاء الصلوة وانقضاءها بالاجزاء المكلف
 نقول ان كل من اجزاء وقت الوضوء بعد الارادة وقت الوضوء يمكن الايمان بالصلوة فيه نعم لما ذكرنا من ان الاتصال والانفصال بالاجزاء
 فلو لم يأت المكلف بالوضوء في وقت الصلوة فقد ادى في بعده لما هو به فيكون منتهيا عنه فاندفع الخلاف فان قلنا ان الارادة ان كانت لا توجب
 الاتصال ان كانت نافذة انما يجب الاتصال لولم يضرنا هذا ثم ان في المقام كلاما اخر وهو انه قد ثبت بما ذكرنا ان الايمان بالصلوة في وقت
 الوضوء لكن هذا مما لا ينبغي اثباته لان الايمان بصدق الامور في وقتها يكون منتهيا عنه اذا كان جوا لما هو به مضيقا وما اذا كان
 فلا كما نرى في الاصول وعلى هذا نقول ان وقت الوضوء الذي هو انقضاء الصلوة متنع فلو كان المكلف بالصلوة في جزء منها لم يضر
 الامور في وقت مضيق ثم ان الذي من الوقت مقدار الوضوء والصلوة فمضيق يكون جريان الدليل فيه ممكنا اما قبله فلا فاما لا في وقت
 بالايه على المرام بطريق آخر ان يثبت ان الاية على ان الوضوء قبل الصلوة واجب اذا كان المكلف بالصلوة بدون الوضوء فيلزم ان لا يمكن الايمان
 بالوضوء لما هو به اذ لا شك ان بعد الايمان بالصلوة لا يمكن الوضوء الكائن قبل الصلوة فيلزم ترك الواجب ترك الواجب حرام ومن حرم حرام
 فيكون الايمان بالصلوة الملتزم لذلك الوضوء حراما وهذا مثل ما اذا كان احدهما مورا بالصلوة على التسليم الموقوف على التسليم فكسر باخبار
 او كان مكلفا بالوضوء فاراد الامور بخلاف ذلك لا يوافقنا لانهم عدم الامكان الايمان بالوضوء المنقذ على الصلوة بعد الصلوة فاذ يمكن ان يوضو
 صلوة اخرى لان الامور بالوضوء المنقذ على الصلوة لا يتحقق بها امثال الامر لا شك ان بالصلوة السابقة على فعلها يتحقق الايمان بالصلوة
 عن العمدة ولا يمكن تخلف هذا الوصف في الصلوة الاخرى فلا يكون الايمان بالوضوء الذي هو الايمان بالامور كما لا يخفى في العلم ان تمام هذا الوجه
 موقوف على ثبوت ان ملزم الحرام حرام وهو ايضا مما قبل المتع كالمقتضى السابق فمدبر في المقام شيء وهو انه لا يظهر اذ كانوا نزلوا على
 الوضوء المنع من الصلوة في الجملة كما في سائر المقامات واما وجوب جميع الصلوة الواجبة في كل من المنع كما هو مدعى في عموم فقهاء
 ونفس المقام ان وجوب الوضوء في شرطه وتوقف الصلوة على جميع الصلوة الواجبة بالمدبر فيهم سوك صلو الجواز مما لا ينبغي ان يشك في
 الصريح ولا لزم من اخبار المتقدمه ان الصلوة لا يبطئ في الصلوة اقرب الجازات الى الحقيقة التي هي في الوجوه كما لا يخفى والصلوة
 ثلثة اثار ونحو ذلك اما وجوب المضي الا في جميع الصلوات الواجبة فمبني على عظاما اذ لا يمكن ان يندلج عليه الاية لانه لو حمل الاية على العموم
 بالنسبة الى الواجب المندرج فيلزم ان لا يمكن حمل الامر في ما حصل على الوجوه بل الرجحان المطلق بوجهه ووجه الاية لا يثبت المدعى مع انه لو حمل على العموم
 كان قابلا للنسج اذ احتمال العهد فيكون المراد الفرق المتعارفة في الصلوة الواجبة احكاما لا في كل واحد من العموم على ان اللام حقه في
 العهد لو خسر الصلوة الواجبة وجم بالنسبة الى آخر ما فتنه لادليل على التحصيل لو جعل دليل النصيب جاء الامر على ظاهر من الوجوه
 ثم عليه ان يباد الامر على ظاهره ليس من هذا العلة على ظاهره فهذه ابيته على العموم واخرج الامر ظاهره مع ما فيه من ظهور احتمال
 كما عرفه كذا لا يتم الاستدلال بالاجزاء المتقدمة اذ ليس فيها ما يدل على عموم الوجوه كما لا يخفى وكذا الاستدلال عليه بشرطه للصلوات بان
 قد ثبت الاجزاء والاجزاء شرط جميع الصلوة الواجبة وشرط الواجب اجب فيكون واجبا لجميع الصلوة لان الكبر ممنوعة وموضوعة في الاصول

٢
 في الصلوة
 وفيما يتعلق
 بالصلوة
 في الصلوة
 ٥

٢
 في الصلوة
 في الصلوة
 ٥

وبهذا يظهر الجواب عن الاشكال بالاجابة المقدم من قولنا ان الصلاة فلهذا لا يمكن ان يكون حكمه عليه بان الظاهر في تلك الصلوة من باب
البالغة للعداوة وتزكوا بكونه شرطاً في ذلك بانما شرب في جميع الاحوال بخلاف ما في الشرط الاخر قبل طهارة الثوب وغير ذلك من شرطه
وليس هذا احكاماً على خلاف لفظ خصوصاً مع وجود الادلّة الدالة على عدمه من الصلوة مثل الآية الكريمة ونحوها وجعلنا من قبلنا الشريعة التي
لا يلزم الوجوب كما عرف على ما لو سلمنا جوبه الصلوة وكذا لا يخبر عليها ان كان الاستدلال بغيرها ثم انما ان وجوبه الوجوبية فربما يستدل بالتحقيق في
الشرط من ان لا يلزم وجوبه شرطاً ان لا يلزم وجوبه في الاصول والاستدلال بالخبر الاخر من قوله عليه السلام اقتنع الصلوة الوضوء فضعف
سابقه في الخبر في ذلك على الترتيب اصلاً كما لا يخفى على الشريعة ايقنوا بطلان ما في قوله الاستدلال على التسامع وكذا في بعض اخبارنا الشرعية
الابا بيقين وقس عليها حال الاستدلال برؤية عبد الله بن زيد في الصلاة من قوله عليه السلام الوقت الطهور او اما الاستدلال عليه بالاجماع فضعف
لان الوجوب بمعنى التلبيه والوجوب بمعنى استحسان الذم على الترتيب كثيراً ما يشبه احدهما بالآخر فيمكن ان يكون اطلاق بعض النظم لفظ الوجوب على
بالنسبة الى جميع الصلوات الواجبة في الشريعة فاشبه بالمعنى الاخر من اجماع عليه نقل وهذا مما لا يبعد هذا كما لا يخفى على من يتبع كما ان النظم
الله عليهم وانما يلزم المتشابهة مع انهما شأناً اخر وهو ان كثير من الاحتجاجات يكون وجوباً مقدماً الواجب شرطاً كان وغيره فلهذا والاطلاق الوجوب
الشرطية لجميع الصلوات على الوضوء اجاعاً كما هو بناء على اعتقادهم بان الوجوب بمعنى الاخر ايضاً اجاعاً في الجملة الحكم بالوجوب بمعنى استحسان الذم على الترتيب
لا يجمع الصلوات الواجبة بالشرع وغيره لا يخرج من حديثه والله تعالى رسوله واهل الذكر عليهم السلام يعلمون قد يلزم ان العلم ان الله لا يترك
المفعله من وجوب الوضوء على كل فم الى الصلوة حتى يظهر من ايقن ذلك كانه اذا ادى العموم عرفاً من ان هذه هي على الاطلاق يحمل الكلام على ما عرفت
العند هذا هو ما لا يناسب كلام الحكم كما قبل ان الاجماع واقع على وجوب الوضوء على الحديث فينقطع طحال الشبهة في الهندية فيجب التيمم في تلك الحالة ثم
الخبر كما ان حملاً على الاستحسان كما قبل ان يحمل الوضوء على الاحتجاج ان كان خلافه في استلزامه صلاتاً كثيراً في حال العلة المذكورة في المتن وسئل ان الوضوء انما
جاز ان يصلي بها مرتين وكذا يصلي بوضوء واحد فاشاء من الصلوة وهو ما سهل العلم خلافاً لظاهره فيكون فقال بعضهم ان الحكم كان في الاستدلال
وكان الوضوء واجباً عند كل صلوة على المظهر في الحديث كونه قد نزع وهذا الوجه ضعيف من وجوه اتفاق الجمهور على ان المائدة تامة لا نسخ فيها وانما عني
صلى الله عليه وآله المائدة من غير الترتيب في حاله حالها هو موافق ما هو عليه في الحديث من ظهورنا في اخبارنا الحديث في التيمم الذي هو بدل من في الحديث
على القول بالنسخ بوجوبه وان كان الحكم العام بوجوب الوضوء باقية في الحديث من مقتضى المظهر من كيف يكون في حاله يكون تسهيلاً لا لا في
مؤكد ذلك فيجب ان يخص هو ان يكون لفظ عام ويزيد من قبله بعض اقره لاجبها واما ان اردت في الاستدلال بوجوبه فافهم انما يخص بوجوبه
لما لا يرد في الامر بهذا كذلك وقال بعض ان الامر للندب لان تجد هذا الوضوء عند كل صلوة مستحباً كذا يهديه الاخبار وهذا الوجه ضعيف من حيث
يلزم عدم موافقة الحديث في ظاهره لانه لو وجب قطعاً من ان الندب بالنسبة الى الجميع غير معقول لبطلان الوجوب على بعض التيمم لان هذا الاحتجاج
بوجوب التيمم العموم وفي بعد ذلك فضعف هذا الوجه ايضاً بما ضعف الوجه الاول من حيث اعتبار الحديث في غير ما لا ان الامر في وجوب
الوجوب فلا مقدرة في اخبار الحديث فيه بدون اعتباره في المبدل منه لندبه الامر به بل من عدم موافقة الحديث في غير ما لا ان الامر في وجوب
المطلوب يكون الندب بالنسبة الى التوسيع والوجوب بالنسبة الى الحديث في غير ما لا من عدم الموافقة في عموم المجاز في الاشارة الى الذي هو اما
غير ما لا يبعد هذا الوجه لو كان من الغالب الندب بالنسبة الى البعض الوجوب بالنسبة الى اخره لدلوا بالصحة واما ان كان مراد من مفهومه من الاحتجاج
مدلول الصيغة هو الاحتجاج على الاول ان ينق ان الابه خصص الحديث بان يكون المراد من الحديث من الحديث بل بانما على العموم وقد
انكسر من حديثه في نظم الكلام في بعض النسخ في بابها الذين امنوا اذا قمتم الصلوة فانكم ثم حديثه في الحديث الاصح فوضوا في كنه حياً فان
وان لم تقدر على الماء وكنتم عذراً ما بالحدث الاصحوا لا كبريتهم فوفوا للقرآن وبطابق الظاهر ثم ان الشيخ قد في الهندية في اول باب
الاحداث الموجبة للطهارة ورواه في بعض النسخ كما قال قلت لا بد من طهارة قبل ان اقم الصلوة ما يفيض ذلك اذا قمتم الصلوة قال اذا قمتم
من النظم وعلى هذا الاشكال هذا العلم ان الحكم المذكور في عدم وجوب الوضوء عند كل صلوة بل وجوبه على الحديث فقط مع كونه اجاعاً كما قبل
مدل عليه بغيره في بابها الذين امنوا في الحديث ان يبلغ حد التواتر بالمعنى الذي لا يجمعها على خصائص الوضوء في الاحداث
منه في الشبهة في الهندية في اول باب الاحداث بطريق صحيح على الظاهر في ذلك عند هذا العلم من قولنا لا يفيض الوضوء الا من غير من طهارة والتواتر

الاستدلال هذه الآية موقوف على تركه نعم لا يتبعه إجماعاً إلى الفرز وهو يجوز رجوعه كما يكون كما جاز بعض المفسرين بل هو مقرر في
المتن لا يطلع على الكتاب ليكون له المصداق ما عدا الناس وغيره الغير البديل وانطلقوا بالباطل والضيق والمزيج المحفوظ كما قال
الامام المكي المظهر من الكفر ان الجحيمية او اناس المعاصي قد يصف هذا الاحمال بوجوده احد هان قوله تعالى لا يمتنع بكونه في قوله تعالى
والجمل على الناس من له وما ذكرنا من الاحمال في معنى المكون لهم الجحيمية وثانها ان اطلاق الملاك على اللوح المحفوظ غير ثابت بل في بعض
وكلام بعض الاخبار ما يدل على خلافه وفيه ان عدم ثبوت الملاك على اللوح المحفوظ لا يكتفي في هذا المقام بل لا بد من ثبوت عدمه في الاكلان معاً على
المتن وموافق في بعض الاخبار على ثبوت وقوعه غير ان يكون المراد منه عدم اطلاعهم بدون الاذن منه بخلافه في قوله تعالى انما كان الكلام لظهور
الفرز من نصيب اللوح ما فيه من ثبوت وقوعه في اللوح الذي لا يمتنع الاظهر من شرف فضيلة اية الاثر في قوله عز وجل ان كتاب يكون فان كان
كونه في نصيب يكون شرفاً وفضيلة كان هذا اية شرفاً وفضلاً في الطريق الاصل وان لم يكن ذلك شرفاً فقد بطل معنى الاثر من ان بيان الكلام
لاظهار شرف الفرز وفضله كما لا يخفى في رابعها ان قوله تعالى بعد هذه الآية متصلاً بها انزل من غير العالمين صفة الفرز من نصيب الغلو او من قبل
بالمصدر من باب المبالغة لانها اشراف فيكون من اكتب التمايز سواء فكان هو انزل من الكتاب لا انزل من الكتاب وند قوله جازانهم وفي كتابي
انما صفة له في غير ان لا يكون لا يمتنع صفة له والحق في الوسط وفيه انه اذا كان لا يمتنع صفة له يكون من جملة صفات اية
الثانية ومنها انها فكان مجموع هذا الكلام صفة واحدة فلم يكن توسعاً غير متحقق في الجمل الكلام بل بلاغته الاثر في التوسط يكون في
صفة الكتاب ورفع هذا الاثر من كون انزل من رب العالمين صفة يجوز ان يكون جازاً بها معطوفاً على جملة ان الفرز من هذا المبدأ او يكون
لان وكذا القول في الآية في كتاب ابراهيم اذ علم هذا النقص بانفسه يكون في كتاب انزل من جملة احكام القرآن احواله فلا يكون في وسط
غيره من اسباب كما لا يخفى في خامسها انه لا بد من ان كتاب الجواز في المتن هو ذلك في الظاهر لان اظهار حقيقة شرعية في الوضوء وهو خلاف
الاصول فيه ان لا يتم ان حقيقة طهارة او من محل على الجواز الاثر في علماء البلاغة الطهارة على الجواز بل من جهة صفة ثبوتها
الشرعية ثم ومع ذلك لا يتم ان حقيقة الطهارة الوضوء يجوز ان يكون انفسه الحدث والخبث لا يمتنع في هذا المحفوظ الملاك كما يظهر
ان كتاب الجواز في محل الخبر لا يمتنع في الاستدلال ابراهيم من ان كتاب هذا الجواز لان في ان جاز واحد وهذا الجوازات ثم على تقدير
رجوع القمير الفرز يقول ان لا يمتنع على المطاوعة غير تمام ان يجوز ان يكون انصافاً بانه لا يمتنع الاظهر من ايجاب اصل الذي في اللوح
انصافه في كتاب يكون اية كذلك واسبق يجوز ان يكون المراد الله اعلم انه لا يعلم حقيقة وفاقه واسره الاظهر من المذنب وهم
اصحاب الحصة سلام الله عليهم اجمعين غرضه المظهر من ابراهيم عما سأل الله تعالى في بعض النفايس غير محمد الفضل المراد لا يقر الفرز ان
موقد وغيره من الفضل لا يعلم تفسيره وناويله الاظهر من الفرز اتفاقاً وامادته لانهم جازية المتن ارجح فعد عرف جازية
انه على تقدير ثبوتهم حمل الس على حقيقة وثبوت الحقائق الشرعية وحمل الطهارة على حقيقة لانهم ان الطهارة حقيقة شرعية في رفع الحدث الاصغر
جميع الاحداث يجوز ان يكون حقيقة في رفع كل حدث وكذلك في رفع الخبث اي يجوز ان يكون المراد بالظهور من المظهر من الحدث الاكبر
ثم لو سلم ان المراد الطهارة من الحدث الاصغر جميع الاحداث فلا يتم ان انتهى هذا الظاهر وما يوافق ان الله في الظاهر افرز الجوازات الى انفسهم هذا ثم
قد يمتنع في فائدة الآية الكريمة على ما فيهم ورفع الاحتمالات السابقة بما رواه الشيخ في التهذيب واسط باب حكم الجحيمية في الاستصحاب في
ان الجحيمية لا يمتنع انهم من جحد الجحيمية في المحصول على ما قاله المحقق في تفسيره لا جحيمية لا تمت خطه ولا تعلف ان الله يقول
الاظهر من في بعض نسخ التهذيب بهذا المعنى استدلالاً لان احد هما من حيث الرواية في نفسها على المطاوعة الاخر من حيث ان
المراد من الآية الكريمة هذا المعنى في الاستدلال بها في هذا القسك اي منظر من جواد هان او اية في حقيقة السجدة لان فيها جحد من
حكم وهو غير موقوف ولا مخرج وجعفر من جحد في الصباح وهو مجهول على الحسن فقال وهو موقوف ابراهيم من جحد الجحيمية في الشيخ انواف
وثانها ان يكون ان يكون لا يمتنع الرواية فيها لانها وانما في حال التي الذي في عدم ظهوره في الظاهر فيكون الكفر انفسها
ان على تقدير ثبوتها لا يتم ان الامر انتهى في احاديث ثمانية عليهم السلام اللوح الجحيمية لانهم سلم ان صفة الامر التي لها التجميع
عليها من الصفتين اللوح الكرام كما يظهر من تتبع اثارهم على ما يكون جازاً لها بالاعادة الحقيقة او منقولاً على التهذيب في

تفسير
الفرز
من
نصيب
الغلو
او
من
قبل
المصدر
من
باب
المبالغة
لانها
اشراف
فيكون
من
اكتب
التمايز
سواء
فكان
هو
انزل
من
الكتاب
لا
انزل
من
الكتاب
وندا
قوله
جازانهم
وفي
كتابي
انما
صفة
له
في
غير
ان
لا
يكون
لا
يتمنع
صفة
له
والحق
في
الوسط
وفي
فيه
انه
اذا
كان
لا
يتمنع
صفة
له
يكون
من
جملة
صفات
اية
الثانية
ومنها
انها
فكان
مجموع
هذا
الكلام
صفة
واحدة
فلم
يكن
توسعاً
غير
متحقق
في
الجمل
الكلام
بل
بلاغته
الاثر
في
التوسط
يكون
في
صفة
الكتاب
ورفع
هذا
الاثر
من
كون
انزل
من
رب
العالمين
صفة
يجوز
ان
يكون
جازاً
بها
معطوفاً
على
جملة
ان
الفرز
من
هذا
المبدأ
او
يكون
لان
وكذا
القول
في
الآية
في
كتاب
ابراهيم
اذ
علم
هذا
النقص
بانفسه
يكون
في
كتاب
انزل
من
جملة
احكام
القرآن
احواله
فلا
يكون
في
وسط
غيره
من
اسباب
كما
لا
يخفى
في
خامسها
انه
لا
بد
من
ان
كتاب
الجواز
في
المتن
هو
ذلك
في
الظاهر
لان
اظهار
حقيقة
شرعية
في
الوضوء
وهو
خلاف
الاصول
فيه
ان
لا
يتم
ان
حقيقة
طهارة
او
من
محل
على
الجواز
الاثر
في
علماء
البلاغة
الطهارة
على
الجواز
بل
من
جهة
صفة
ثبوتها
الشرعية
ثم
ومع
ذلك
لا
يتم
ان
حقيقة
الطهارة
الوضوء
يجوز
ان
يكون
انفسه
الحدث
والخبث
لا
يتمنع
في
هذا
المحفوظ
الملاك
كما
يظهر
ان
كتاب
الجواز
في
محل
الخبر
لا
يتمنع
في
الاستدلال
ابراهيم
من
ان
كتاب
هذا
الجواز
لان
في
ان
جاز
واحد
وهذا
الجوازات
ثم
على
تقدير
رجوع
القمير
الفرز
يقول
ان
لا
يتمنع
على
المطاوعة
غير
تمام
ان
يجوز
ان
يكون
انصافاً
بانه
لا
يتمنع
الاظهر
من
ايجاب
اصل
الذي
في
اللوحة
انصافه
في
كتاب
يكون
اية
كذلك
واسبق
يجوز
ان
يكون
المراد
الله
اعلم
انه
لا
يملك
حقيقة
وفاقه
واسره
الاظهر
من
المذنب
وهو
اصحاب
الحصة
سلام
الله
عليهم
اجمعين
غرضه
المظهر
من
ابراهيم
عما
سأل
الله
تعالى
في
بعض
النفايس
غير
محمد
الفضل
المراد
لا
يقر
الفرز
ان
موقد
غيره
من
الفضل
لا
يملك
تفسيره
وناويله
الاظهر
من
الفرز
اتفاقاً
وامادته
لانهم
جازية
المتن
ارجح
فعد
عرف
جازية
انه
على
تقدير
ثبوتهم
حمل
الس
على
حقيقة
وثبوت
الحقائق
الشرعية
وحمل
الطهارة
على
حقيقة
لانهم
ان
الطهارة
حقيقة
شرعية
في
رفع
الحدث
الاصغر
جميع
الاحداث
يجوز
ان
يكون
حقيقة
في
رفع
كل
حدث
وكذلك
في
رفع
الخبث
اي
يجوز
ان
يكون
المراد
بالظهور
من
المظهر
من
الحدث
الاكبر
ثم
لو
سلم
ان
المراد
الطهارة
من
الحدث
الاصغر
جميع
الاحداث
فلا
يتم
ان
انتهى
هذا
الظاهر
وما
يوافق
ان
الله
في
الظاهر
افرز
الجوازات
الى
انفسهم
هذا
ثم
قد
يتمنع
في
فائدة
الآية
الكريمة
على
ما
فيهم
ورفع
الاحتمالات
السابقة
بما
رواه
الشيخ
في
التهذيب
واسط
باب
حكم
الجحيمية
في
الاستصحاب
في
ان
الجحيمية
لا
يتمنع
انهم
من
جحد
الجحيمية
في
المحصول
على
ما
قاله
المحقق
في
تفسيره
لا
جحيمية
لا
يتمنع
خطه
ولا
تعلف
ان
الله
يقول
الاظهر
من
في
بعض
نسخ
التهذيب
بهذا
المعنى
استدلالاً
لان
احد
هما
من
حيث
رواية
في
نفسها
على
المطاوعة
الاخر
من
حيث
ان
المراد
من
الآية
الكريمة
هذا
المعنى
في
الاستدلال
بها
في
هذا
القسك
اي
منظر
من
جواد
هان
او
اية
في
حقيقة
السجدة
لان
فيها
جحد
من
حكم
وهو
غير
موقوف
ولا
مخرج
وجعفر
من
جحد
في
الصباح
وهو
مجهول
على
الحسن
فقال
وهو
موقوف
ابراهيم
من
جحد
الجحيمية
في
الشيخ
انواف
وثانها
ان
يكون
ان
يكون
لا
يتمنع
الرواية
فيها
لانها
وانما
في
حال
التي
الذي
في
عدم
ظهوره
في
الظاهر
فيكون
الكفر
انفسها
ان
على
تقدير
ثبوتها
لا
يتم
ان
الامر
انتهى
في
احاديث
ثمانية
عليهم
السلام
اللوح
الجحيمية
لانهم
سلم
ان
صفة
الامر
التي
لها
التجميع
عليها
من
الصفتين
اللوح
الكرام
كما
يظهر
من
تتبع
اثارهم
على
ما
يكون
جازاً
لها
بالاعادة
الحقيقة
او
منقولاً
على
التهذيب
في

حجة بما عند الاطلاق على الوجوه والمحمود وهو بدعي على الكراهة ان ورد في هذه الرواية النص عن النبي والحال انه لم يكن له فضل هذا البصر
 بواقي الفروع واما كون الكراهة فلا يخاف على عدم حرمته كما نقله العلامة في المنهاج ولو ثبت ان احد بنينا ما رواه ثقة الاسلام في الكافي
 في باب الحائض النفس ان الفرائض مضمون ما روى عن عبد الله عليه السلام قال سئلت عن النوى يعلق على الحائض فقال نعم اذا كان في جلد او
 او قصير جدا واثابتها ما سئله مع تفصيل القول فيه لكن يمكن ان يكون جواز تعليق النوى بان كان فيه ايات الفرائض في حرمه تعليق
 كما في الرواية فيجوز ان يكون مجموع الفرائض حرمه لا كونه بعض اياتها بغير العمل لايسة الرواية على الكراهة فوجب طهارة في الاية ايضا عليها
 عليه لان استظهاره عليه السلام الكراهة انما يكون على تقدير كونها كراهة لا يخصص في هذه التمسك انما يجعل الاستدلال بالايه مطلقا
 عليها في غير موضع ان يكون النص عن النبي في الرواية محمول على بيان العدم الشراء بين الحرام والكراهة في هذا الباب في الاجماع المذكورين
 في النص على الكراهة ليس اولى من الجواز في محله على القول بالمشترط فيقول غايته ما يلزم ان يكون لايسة الرواية محمول على العدم المشترك بين
 والكل انه يحصل لنا شبهة هذا الاستدلال ان يكون في الاية الستم ما يعنى الكراهة في صيغة الاستدلال او قلوا وهو ان الشا من اوجه الشرح في
 الهندية فصل بالرواية في الفقه فان سئل عن جعفر عليه السلام في رجل حمل من اكل من كسب الفرائض في الاطوح والعصية فهو
 غير متوفى ولا وجه الاستدلال ان يقال ان كان كتابة الفرائض المحذور ما فالسطر يؤول الى ان اصل الكتابة لا يحرم على الحديث بل ان نقل خلاص
 عن احد من علماءنا فيكون فيه علم انما يكون اعني عدم انعكاسه عن السرايا في الوحيين نظير من جوامعها الفصح في سند الرواية لا
 للشيخ في جعفر عليه السلام في ذلك طرف على ما نقله ما ذكره في اخر الهندية من ان ما كان في غير جعفر فطره في كذا وهذا الطريق
 صحيح ان صفة العادة في الرواية في الفقه لان فيه حسن من عيسى بن الغضائري لم ينص الاصحاب على توحيده الا في رواية في غير هذا
 الطريق وان كانا صحيحين لانه في رواية في الفقه في انما ذكره على جعفر كمال هذه العبارة ولم تقابلها في مسائل الاخير في كتاب
 جعفر عليه السلام منها خبرنا بذلك وفي بعض النسخ جماعة الاخر ما ذكره من الطريق في هذه العبارة كما ترى ليست ظاهرة في ان كل ما يروى
 عن جعفر عليه السلام انما هو هذا الطريق ان يجوز ان يكون ذلك المسائل مسائل خاصة بمجموعة في كتاب مثل ولو يكن كل ما يروى عنه خلافا
 مع احوال وجوع الضمير في الكتاب فطعن على ان في نسخة الفهرست التي عندنا قد وضع علامة الفتح فوق قوله وسائل في قوله خبرنا في بعض
 جلد في الجملة ما رواه الشيخ في الهندية الاستبصار في ان جعفر عليه السلام لا يخرج من شئ وان كان يمكن ان يكون عدم توثيق جعفر عليه السلام
 لا يضره لظن الشيخ في الكتابين ما حذر ان يرد من الروايات انما اخذ من الاصول الشهيرة المتواترة انتسابها الى اصحابها كقولنا في
 الكتابين البقرة الان وكذا سائر الكتب المتواترة الانتساب الى مصنفها ثم في اخر الكتابين انما ذكر طريقة اليها للتبليغ واليقين في الخبر اتصال السند
 الالهة واجهة اليها كاشا اليه ثقة في اخر الكتابين في ان كان في تلك الطريقة من يروى عنه الاحاطة فلا يضر الله علم بمجموعة الحال في
 معارضتها بما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب الحائض النفس ان الفرائض الحسن بربهم بها شتم عن اودين فقد روى عن عبد الله
 قال سئلت عن النوى يعلق على الحائض قال نعم لا بأس قال قال تقرئه وتكتب ولا تصيب بهما وهذه الرواية وان واما الشيخ في النهاية
 باب اليهم واحكامه من فصل في بطريق صحيح عن اودين عن جعفر عليه السلام في رواية في المتن اذ فيه بدل لا تصيب بهما لا يمكن
 السند الذي في الكافي مما جزم عليه كثير الان بربهم بها شتم وان لم ينص الاصحاب على توثيقه لكن الظاهر من اجلاء الاصحاب عظامهم انما هو
 عظيم من انهم في وضع هذه قول الصادق عليه السلام في الروايات ما على قدر ما يروى عنها وبالحمد هذا الحديث ليس انفع في باب
 من سابقه وتوجهه لغيره من ان يرد عليه انما كان كتابة النوى يعلق على الحائض فان النوى يعلق على الحائض فان النوى يعلق على الحائض فان النوى يعلق على الحائض
 واذا كان كتابه الحائض انما هو في الاصل بطريقه وهذه الاولية اولى من الاولية التي ادعوا في الاستدلال مع قطع النظر
 عن دعوى الاولوية فيقول انما يصدق ان يتلو عن الحديث الاصل فاطالة عليه السلام في اجازة الكتابين ما يروى الاستقصاء من الفرائض
 الكثير هو ان يكون حديثا بالحديث الاصل يصدق على ليس المراد من قوله ما عني في علي القول في النوى يعلق على الحائض في شاملة على ان
 وعن مع ان في الرواية لفظ الحديث الاصل لم يكن على غير دعوى لان ان الحائض على غير دعوى وان ثبت المعانضة في جميع
 روايته على جعفر عليه السلام في الكراهة وهذه الرواية على الباس في غير الدعوى ولا يبعد لبراءة على المعانضة ما على الوجه لا في ذلك

بالاولوية فيان يمنع الاولوية ويبدان الحدث كما كان ارتفاع حدثه بمسجل جهو ولا يوقف على ان يكون له مهلة فام يحجز الكتاب في
 يظهر واما ما مضى فما كان ارتفاع حدثه يوقف على مهلة ومضى ما كان كشيء يكون من اجله في كبر الال كتابه فاجب الكتاب ما في منها في
 الزمان الطويل من اجل الصغر وتعمل امها كما لا يخفى ما على الوجه الثاني فيان يقال ان خروجه على قدر سعة العمل فلا يكون الزمان في
 الحادثة في الكتابين للماضي معارضة له والاولى ان الفرق بينهما اما لا يعقل من دفع بما ذكره من سعة العمل وعلى تقدير تسليم ان يكون
 للسؤل عنه من التوجه المرتبة انهم يقولون معارضة ما ليس من ارباب المعارض الذي يجمع بينه ما على الحد ما على الكراهة وغير ذلك من
 ارباب المعارض العلم والخاص للمعارضة في العمومات المختصا بالمختص العام بالخاص فيخرج ويقتضي الحكم فيما عداه وما حد بشأن ارجح المحققين
 المحققين تحت المذهب ان حدثا ما قد مضى عنه غير معقول فمعرفة ما يتدفع به لا واما الابدان على المعارضه بان جرحه بينه ما غير محقق
 عليه على الكراهة فلهما على الزمان فيهما غير كناية الفرض بقصد ان يصير محققا والحكم بموجب في الزيادة الاخرى كناية الفرض في القواعد فلا
 منافاة فلا يخرج بعد لايه قوله بغير ان كناية الفرض في الاوسع عن هذا العمل كالحكم به الوجوه في الابدان بان يترك الجمع بينهما بان يترك الزيادة
 الاولى على الكتاب التي يقع فيها التسوية الثانية على التي لا يقع فيها كما يترك على غيرها لا يخرج عن قوة وتلك في حمل الزيادة الاولى على المحققين
 تكلفا كما ذكرنا سابقا من كناية الاطلاق وتلك الاستفصال مع ان الابدان في التزام الامتثال لا يقع في الاستدلال فالحل في التبريد والتفريق
 بان يوقف على الوجه الاول ان الاولوية لغيرها في الاستدلال ممنوعة بل هي من ارباب القياس الذي لا يعمل في قول بروج فان ثبت الاجماع على
 جواز الكتابة للحدث فليحمل الزيادة على الكراهة والافعال كالحكم بفضائلها من جهة الكتابة ولما تعدد في التسوية فلا وفي بعد على الوجه الثاني ان
 عند نقل الخلاف كابدل على الاجماع فيمكن حمل الزيادة على احرز من الكتابة لنفسها وعلى تقدير التسليم انهم فلا يتم ان الغالب في الكتاب حصول
 المس هو ظاهر فاذ علمت الزيادة في الكتابة بغيره الكتابة مطعون الحكم بالحكمة بما يكون باعتبار التسوية يقع فيجب ان لا يتكلم في هذا
 التوجيه ليعبد في الامتثال على الكراهة مع كون الزيادة ليس لفظ لا يحمل مما يكون نصا في التحريم فاما الثالث فادوا في الهندية بل ويزيد
 عبد المحقق في الهندية في الاستنباط في ذلك عن ابيه جبر قال سئل باعبد الله عليه السلام عن رجل في المحقق وهو عوفي وصورا لا بأس ولا
 بمالك في هذه الزيادة في الكافي في بعضها في ما يجب على كل واحد في شرب الماء في التسوية والتدوير عليها اما لا فاما الطعن في الاستدلال
 فيجب من الخيار وهو ان نقل البرهان عن الحسن الفضال وتبينه كقولنا في التوافق او يصير بينهما في كلام من سنن الفصل القول في تسوية
 فيما بعد ولما تأنى بعد صحتها في التحريم لانه لا يمكن ان يكون فيها وعلى تقدير كونها انما لا يظن في التحريم وقد مر من التلخيص ما رواه
 في الهندية بل الزيادة لا تعدد وكذا في غيره من غيره علية عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله في الهندية فقال يا بني
 المصنف قال لا تس على ضوء فقال لا تمت الكتاب من نور في اخره وهذا الاستدلال انهم ضعيف لا زال عند الظهور في التحريم كما
 خبره هذا ما وجدنا مما يمكن ان يتبدل به على التحريم ولم ينفذ على بل اخره وقد عرفنا حال جنبها من عدم صلاحيتها للحصول على النص
 للعول على الاصل بل انما لا يخرج في ثبوت خلتها بابل صالح فان الحكم بالحكمة في شكل كبريا كما في منظار في الاختيار لا يوجد في
 قوي يوجب حملها على الكراهة او شي اخر غير هذا واشهر انهم بين الاختيار بالحكم بالوجوب فالاول ولا حوطان لا يترك العمل بالحكم به للاختلاف ان
 في متابعتهم والله هو المادى في سبيل الرشاد واعلم انه على تقدير ثبوت من التسوية للحدث انما يكون القول بوجوب بل موضوع للسواجبتا على
 القول بوجوب مقدمه الواجب لانه اذا كان التسوية حراما فيجب كره وتلك التسوية حراما انما لا يترك التسوية طاعة او يترك على هذا حال المفروض عند
 جواز الاول فيكون الثاني واجبا وهو يوقف على الموضوع فيكون واجبا عند انهم من امور ابغى التنبيه عليها الاولان حرمة التسوية على تقدير
 ثبوتها هل تخفى التسوية بالحدام فيمثل التسوية الكراهة غير انهم انما يترك التسوية لان التسوية حراما ما يكون بالحدام على تقدير عدم ظهوره فيه
 لا ينبغي عدم ظهور عند الاطلاق في بعض الشامل للتسوية الكراهة ونحوه فيكون من الافراد المشكوك في التسوية والقول بان التكليف لا يوجب في التسوية
 من الايمان لا افراد المشكوك في التسوية يخرج عن العهدة ببعض مما يشرائه بل القدر الثابت ان الايمان بالعدل البغى والظلم كاشف في التسوية
 واجبة الظاهر لا يترك على حد من حلالا بغير التسوية الكراهة ونحوه الثاني ان غير التسوية بالحدام تخفى على التسوية لا الظاهر الاخصاص في التسوية
 عرفا وقبل بل بخصائصه مما علة الحق لان ما لا يخلو الحق لا يخلو في حكم الحدث وهو ضعيف لا نزال اصدق التسوية في التسوية في التسوية

يجب ان يصل اليه في هذا الكلام وفيه في البين فليخرج الى كافيه بالحكمة او قفنا وانما احاط به من الدليل على من هذا الطاهر هو
 لم يطلع على دليل اخر لما لا لا فالحكم المذكور في محل الوقت فانه يمكن ان يثبت من اخبار ان النبي صلى الله عليه وسلم في بعض ما ورد
 في الشرح انه لا يباح بذكر الطهارة ولا فعله بل في ما وشرطها او نحو ذلك من الاخبار في النبي صلى الله عليه وسلم لا يباح في الطهارة والشرع في مورد الدنيا
 لكثرة الظواهر المستفيضة في هذا الموضع ظاهر قوله تعالى ولكن من بدل طهره اما ما ورد في الشرح انه لا يباح بدون الوضوء والعسل او شرطها
 ونحو ذلك فبأية التيمم غير ثابت الا اذا كان عليه بل خاص من اجماع او خبر او نحوها ولا بأس بذكر الروايات الواردة في هذا الموضع مما ورد
 عليه من جعل لا يرضى سجودا وطهورا ومنها ما رواه الشيخ في التهذيب باب التيمم وحكامه محمد بن مسلم قال سئل يا عبد الله عن رجل دخل
 جنبه فيم يصعب عليه ثم وجده في الماء ربه تصعب ففعل هذا الطهورين منها ما رواه ابنه في الزيارات في باب التيمم وحكامه
 محمد بن حمران عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل قال الله تعالى فليطهر نفسه ففعل هذا الطهورين منها ما رواه ابنه في الزيارات في باب التيمم وحكامه
 لقيل في السفر في الغيبة عنهما في باب التيمم في باب الجماعه وضلعها ومنها ما رواه ابنه في الزيارات في باب التيمم وحكامه قال سئل
 عليه السلام الرجل يكون معه الماء في السفر فيقال له فالتيمم بالصعيد يسقي الماء قال لا يشترط ان يجعلها طهورا الماء والصعيد منها اذا وضعت
 في الغيبة في باب التيمم في غرضه ولا ينفذها المكان المذلة لانه طهرها وهو على غير طهر تيمم من ماء ذقية اخرى هي تيمم اذا كان شئ من طهارتها
 مخصوصا للوضوء افضل من كل التيمم بماء كالماء من الزيارات في باب التيمم لانه اذا كان واجبا او مستحبا كان مستحبا مع تعدد الوضوء افضل من كل
 خرافة ولا ينفذها اشكال فيجوز باقية التيمم كما يلزم ويؤيد عند وجوبه بقاء التيمم عبادة والعبادة لا بد ان يكون متعلقة بالشارع وما زاد فيها
 بل الجماعه كما هو ظاهر وهو ما يثبت التيمم كما هو المفروض نعم حكم بالاحتمالية فانه يلزم منه انه اذا تيمم لكفها اذن لم يرد في ذلك الشئ
 باحالة الا ان يجعل طلب الشارع من ذلك الشئ مع حكمه بان لا يباح بدون الطهارة واشترطه بقاءه وان التيمم طهره فربما على الاذن في التيمم
 لذلك الشئ والحاصل ان فعل هذا الصلوة ما جمعت ثلثة امور لا يمكن جعلها جملة على طهرها طلب الشئ المفروض واشترطه بالطهارة وان
 في الطهارة ما لم يرد ان فلا بد من احدى ثلثة امور اما القول بعد وجوب ذلك الشئ فيخصه في العام الذي يثمله اذا كان الطلب لا يرفع وبقيته
 بشرط او وقت او نحو ذلك او يمكن الطلب لا يرفع او يخصه في طهارة الطهارة لا بشرط او نحو فيخصه في طهارة الطهارة بدون الاذن ولا يبعد
 وجوب الاجابة في المحققين في التيمم المذكور بل يقول ان الامر في الاولين قربة على الاذن لا يجب ان يكون من جملة ما يخرج التيمم المذكور
 عنوان الحكم في الطهارة بدون الاذن لان يتبين من الحكم والفرق بينهما ظاهر ان التيمم ان يكون لفظا لا يعلل اشياء ويخرج بعض الاشياء عن
 من اللفظ المذكور مع بقاء شئ من الجبل لا لا وهو ما قد خرج بحسب اليد لا لا فذكره واذ لم يلزم من تخصيصه بخلافه ولا يلزم ان لا يثبت من هذا التخصيص
 نعتين ان كتابه فان قلت المتباعدات المذكورة لعل في هذه التي قد خرجت حكمها باقية التيمم لا يباح الطهارة مع عدم وجوبها لاجبائها
 لم قلت اذا كان كذلك لما كان الفرق بين ما يتوقف على طهارة وبين ما يتوقف على صور فرد في وجوب التيمم لها وجبها اذا دفعه فان
 التيمم لا يلزم ان يكون اجبا ما يتوقف على طهارة ايضا بناء على الدقة المذكورة لا بل كانه تحصيل التيمم اذا قال الشارع هذا الامر شرط
 الطهارة فالاستحسان التيمم طهارة ثم امر الامر المذكور كان ذلك قربة على الرخصة التيمم قربة طاهرة اما اذا قال ان هذا الامر شرط الطهارة
 شيئا وان التيمم طهره فلا يلزم من كون الامر قربة في الاذن ان يثبت ان التيمم يوجب الوضوء ايضا فلم يثبت ان ارتكاب الامر لا يثبت
 المذكور فلم يثبت وجوب التيمم لان ذلك التحليل ان كان له وجه فانه اذا كان له هذا فلا ينبغي ان يفرق بين وجوبه لصحوة الجنب ودخول
 بغيره ما لم يعل على طهارة طهارة كافي من الجنب بغيره في الاذن والاحبار منع الجنب بغيره في الاذن والاحبار منع الجنب بغيره في الاذن
 التيمم في باب الجنبية واذ قد تم هذه الفتاوى فان عندنا بيان المسئلة الشائعة في وجوب التيمم للجاهل لمن خطب المصحف واجوبت
 المسئلة في الظاهر على ان كراهية المفسدات المذكورة لا يثبت الا بالبرهان والاحبار اشترطوا في التيمم الحرام في التيمم مع عدمها انما
 يوجب طهارة التيمم يصلح لبدلية الفضل في الوجوب في جامع الجنب وغيره من الفضل واما البراءة وعمل بيان التيمم بعد قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فغسلوا وجوهكم وايكون قربة لبدية العمل في اباة الغير من المساجد وكونه متعلقا بهذا الحكم لكن في
 قوله واما بعد من الغسل لا يشترط في هذا المعنى لاجل اباة الغير من المساجد في الوضوء فبشرط هذا بانه استباحكم من لبدية التيمم

ونها
 ما رواه ابنه
 في باب التيمم
 عن ابي جعفر عليه السلام
 انه قال في التيمم
 اذا كان شئ من طهارتها

والرخصة
 والاذن
 ج

اذ
 لا يشترط
 في المساجد
 ج

[illegible]

فخذ
سلاحك
او اجل العبد
ع

[illegible]

خارج
الوقت مطلقاً
ويمكن أن يقدّم
الصفحة الأولى
وجوب
الرضو

[illegible]

الصواب المذكور فالبون بالشرع بالفضل في الجملة لا ينفك عن علمه ان الحق في التوحيد ما ذكرناه لان هذا في غيره المتوطر وكلام العلماء في التوحيد
 يتقدم على ما ذكرناه والظاهر ان هذا الاستدلال منه وهو معروف بغيره في التوحيد بما ذكرناه في باب التوحيد في باب التوحيد في التوحيد
 عبد الرحمن بن عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يوافق اهل بيته على ان لا يقيموا الصلاة ولا يؤتيوا الزكاة ولا يقيموا
 من البيعة الا فرج فليعزل وجهه لا يبدى له من وجهه ولا يقيموا الصلاة ولا يؤتيوا الزكاة ولا يقيموا من البيعة الا فرج فليعزل وجهه لا يبدى له من وجهه
 بخلاف من اجل ان الفضل فقط لا اجل فوات عاينه والحكم عليه بالتأجيل الاستدلال لاحتمال ان يكون لا مفر من ذلك ولا يكون لا فاة الله تعالى
 امر مجبوراً بغير الفضل قبل النوم لاحتمال الموت فيه فوفد ذلك لا يخفى من جهة الاخرى وانما يعلم ان الغالبين بالوجوب يقتضون ان لا يقولوا لا
 والعصاة بالفضل انما كانت في التوهم لا يظن بالموت فلا بد من جعل كلامه على غير ما يقتضون النجول ظاهر على الاستصحاب التوحيد فلو انما
 انهم نظر لان الغالبين بالوجوب الغير انهم فالبون بالاستصحاب قبل دخول الوقت فاملوا بدليلهم بالروايات المذكورة على وجوب غسل التيمم
 المجانية انما كانت جنباً مثل ما رواه الشيخ في الزيادة في بيانها من المحض من زيادة قال قلت لابي جعفر عليه السلام ان كان في رجل
 وما يجزى من الماء ان يغسل ولا واحد من ذلك الجنب والغسل التيمم لا يملكه الا في حوائجهم في حوائجهم وحده وما رواه ابي جعفر عن ابي
 عبد الله عليه السلام ان سئل عن رجل ان كان في رجل غلبه واحدة بما ثم يغسل بعد ذلك فيغفر ذلك من الروايات وجعلنا في ذلك وجوب
 الجنب على من ان جبا وهو ان يكون بعد وجوب غسله فلو لم يكن الغسل واجبا عليه قبل وجوب غسله حال الحيوة لم يجز عليه
 بعد الوفاة في هذا الباب انما يظهر من الروايات في هذا الباب ما لا يخفى على التمسك بالابدية لان ما رواه ابي جعفر عن ابي جعفر
 بعد الموت استحبابه حال الحيوة ولا يخرج عن ذلك في الفرق ظاهر من الجنب لان احداً ما حاله من ان لا يغسل ولا يمسح ولا يمسح ولا يغسل
 فيها يكون من جهة خلاف الاخرى هذا عاينه ما يمكن ان يرد على من الجنب في دفعه في اكثرها من النصف فاستدلوا موضع اشكال ان كان النقص
 الى الوجوب يقتضي بطلان ما اذا كان الله من بطلانها وهو ما رواه فينا لا يفي في حوائجها وبها ما لا يفي في الروايات التي في ذلك من غير ما روي
 يصلح للمعارض كما ذكرنا في الشهرة العظيمة التي في باب الوضوء والروايات المذكورة على وجوبه بالغالبين انما هي من الوجوب الغير معقولة
 انهم لان معقولة القدر غير معلوم وان كان بعض عباراتهم في شواهد الوجوب الغير من المتعارفين المتعارفين هذا حاله ليس كذا
 انهم فالبون بالوجوب بالغير ظاهر وقد عرفت عدم الاطلاق انهم على الرواية بهذا المعنى فانما يرجع في النظر الى وجوبه في حوائجها والله تعالى
 رسوله واهل الكثرة على ما علم وما حال الاضلال الاخر كما يمكن ان يستنبط بعضا من البابين وسيجي تفصيله في باب التيمم وكذا انما
 يمكن استنباط بعض خواتمه من اجل انما يرد على ما في باب التيمم كما في قوله تعالى في سورة النور والصلوات عليهم فليذكر الله
 ويعلم الحكم عدم امكانه بعد الدخول فيلزم من وجوبه مضيقا والصلوات عليهم فليذكر الله تعالى في سورة النور والصلوات عليهم فليذكر الله تعالى
 ظاهر فاعلم ان الله تعالى في الان على كلام الاحتياط في هذا الباب في التيمم القليل الذي سبكره في باب التيمم مما لا بد من ربطه بكونه في نفسه
 النظر ان الله عدم نفي التيقن في عدمه في هذا الحال على خلاف المذكور لان الغالبين بالوجوب يقتضون ان لا يقولوا لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون
 ما لا يقتضي في العدم ولا يدخل التيقن وقت الظهور لاجل الصلوة وما الغالبون بالوجوب الغير معقولة قولهم بالوجوب بناء على اعتقاد
 من ان لا يجزى شرط وان الوجوب بالغير مسلم من هذا المعنى ولو قطع النظر عن ذلك الاعتقاد لم يكن مستلزما من الوجوب بالغير كذا علم
 في خصوص الوضوء والروايات المذكورة في هذا الكتاب المذكورة على وجوب الوضوء للصلوة فانظر انما يشترط وجوب الوضوء في الوضوء في الوضوء
 التيقن عند مقتضى وقت الصلوة لا تفاوتها ما هو ظاهر حكمه بالوجوب عند التامل في انما قال في التيمم بعد فعل الشيء المفلان فيجب
 المذكورة في وقت الظهور مثلا على ان يكون الظهور في التيمم لا فعل بل يكون هو معاشم علم العبد انما لا يفعل ذلك الشيء في التيمم
 لم يكن فعله بعد الى الظهور فيكون بذلك غير التيمم فانما يجزى بغيره وجوب ذلك الفعل على العبد انما يشترط في وقت التيمم كما حكم
 بنصفه عليه لا يفعل ذلك الظهور هو يمكن من وجوبه وهذا الوجه كما نرى خصوصاً في الوضوء بعد الاطلاق على ما يدل على هذا المعنى في حوائجها
 فكرنا بنا بما لا بد من علمه ان الغالبين بالوجوب يقتضون ان لا يقولوا لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون لا يغسلون
 يفرغ على الوجوب للصلوة فقط لا على انحصار الوجوب فيه وقد عرفت ان الظاهر انهم فالبون بالوجوب هو ما رواه ابي جعفر عن ابي جعفر

الحديث مانع من كمال الوضوء لاجل ذلك والمانع فلهذا ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
الوضوء للشاهد للغير فاما في الحقيقة في الوضوء للغير فلهذا ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
الطهارة فلهذا ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
فلهذا ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
دليل عليه ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
من ان الغرض من الاضطرار في جميع ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
من كون الطهارة صفة وانه جواز الاشارة بالصلوة ونحوها مما جعلها كمالا كما مر في الطهارة في الروايات بمعنى كونها كمالا
تقبل المنع وعلى تقدير التسليم لا يتم توقفه على نفع الحديث ان يجوز ان يكون الطهارة مرتبة ومعان مختلفة يحصل بعضها بدليل في نفع الحديث
وذكره في غير محل في الجملة في غير ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
غير معلوم وعلى تقديره انما يتبين عندنا بل فيهم من الروايات اطلاقه في مورد مختلفة فيجوز ان يكون لها معان متعددة او معنى
له مراتب مختلفة بعضها انما مع الحديث وبعضها لا يجوز ان يكون للحديث اقسام مختلفة وكذا يجوز ان يكون مخصوصا لوفاء في انما
دخل في حصول بعض المراتب من الوضوء والفضل مثلا يجوز ان يحصل المراتب التي لا يجتمع مع الحديث من الوضوء في الوقت مثلا دون خارجة او يقصد
الصلوة مثلا دون غيرها فعلى هذا اذا امر بالوضوء لكونه على طهارة قبل الوقت فيجوز ان يكون ذلك الطهارة التي يحصل في ذلك الوضوء
التي يجتمع مع الحديث فلا يكفي في سبابة الصلوة بل لا بد من الوضوء في الوقت ليجتمع الطهارة التي لا يجتمع مع الحديث وفي غير ذلك من الوضوء
للمذكورة ان يجوز ان يكون الغرض من الوضوء حصول بعض مراتب الطهارة التي لا يكفي في الصلوة فظهر ان القول باقتضاء هذه الوجوه والآثار لا يتألف
ولا يغني عن بل لا بد من النظر في الروايات ومما اوضحه هو اطلاقها ونفيها والترجيح على نحو الفرض المعقول فعلى هذا نقول
ورد الامر العام بالوضوء عند الفهم الى الصلوة من قوله تعالى اقم الصلوة الا انه فلا بد من حملها على ظاهره حتى يثبت المخصص في الوضوء
التي نوصها المكلف قبل الوقت الامور المذكورة اسما باخرها ثابته تمام الدليل كما عرفت فوجب ان يكون بوجوب الوضوء وكذا الحال في قوله عليه
اذا دخل الوقت فعد وجوب الطهارة والصلوة هذا في غير النكاح اما في النكاح فلهذا ما ذكره من غير عليه البو في مسمى الاخرى من فان الاستدلال فيهما نحو ان
تعد بان يكون الامر بالصلوة في كل الوقت عامات مالا لاوله كجبهتي يكون مغاضا بالعموم المذكور في حمله على كل واحد من العكس
بل الامر بالعكس كما هو في العموم كالا يفيق الشهرة بين الاحتوان وعولها في بعض المواضع لكن لا يمكن الا الاعتماد على ظاهرها
للكتاب التنزيل وهذا يظهر اذ اخر على اكثر الموارد المذكورة ايضا اذ ليس فيه مستند ظاهر سوى الشهرة كما عرفت وظهر ايضا حال الوضوء
الذي ذكره العموم في باب الوجوه لنفسه لغيره لان الظاهر مما ذكره اما الوضوء للشاهد لكونه في وقت الطهارة وعلى تقدير كونه في وقت الطهارة
يعلم انه بالمعاقبة فتدبر اللهم لان جميع عموم الاية والرواية ونقول بوجوب الوضوء في بعض الاوقات تمام دفع الاجماع عليه من ادق ما
نخبر به لا يمكن ان يجمع ولا دليل اخر فيحكم فيه باصل البرائة والاستدلال بان التخلية في قبلة لا بد من البرائة في قبلة ايضا لكونها
لان التكليف في قبلة ما هو بالصلوة والطهارة خارجة عنها نعم وجوبها لها في بعض الصلوات بالاجماع ونحوه فيحكم بوجوبها في ما
في البعض الاخر كما هي مانع فيه فلا عموم الاشارة المستفاد من قوله عليه السلام لا صلوة الا بطهارة لا يجزى عنها وهذا ايضا لخصوص الطهارة في قبلة
ولا يثبت للمنافاة بين هذا وبين ما ذكرنا من جواز كون الصلوة موقوفة على مرتبة معينة من الطهارة لاندفاعه بالتأمل واعلم ان بعضهم
الاجماع على ان الوضوء المستند الذي لا يجتمع مع الحديث الا كبر مثل الوضوء لم يجز مع الصلوة الواجبة الشرطية بالطهارة وهذا وان كان
من كلام ابن حزم حيث قال يجوز ان يؤدي الطهارة المنعوبة الفرض بدليل الاجماع من احتجابنا لكن ذكر في موضع اخر ما يدل على خلافه
قال واجلها منعها على ان لا يثبت الصلوة الا بغيره في الحديث وبغيره سبابة الصلوة بالطهارة واما ان توضع الاشارة في قبلة
المساجد والكون على طهارة والاخذ في الخواص لان الانسان منتهى ان يكون في هذه المواضع على طهارة فلا يرفع حديث ولا يثبت
الوضوء الدخول في الصلوة انتهى على ان الرخصة ان الوضوء الواجب في هذه الامور لا يبيح الصلوة لا الوضوء المستند لا يجزى عنها

فثبت على ذلك البين بالحدث في الصورة المذكورة ثم ان البين بالحدث المتقدم على ذلك الوضو حاصل وان كان لا يكون
 الوضو انما كان كذا وقد ورد في الاخبار ان البين لا يقتصر الا بالبين فيكون الحكم البين السابق بايجابه فالوضو للصلوة بعد الوضو
 السابق ابرز مما احدث عنه اختلاف البين الشرعي ويقع على تقدير ان يكون المراد المنة الاولى نقول ان قوله عليه السلام في قوله تعالى والوجه الطاهر
 بعد من يحصل البين بحدث اخر من غير الوضو والوجه الطاهر لا يوجب ذلك على المدعى لا يخفى ان الفسخ خلفه في هذا الرواية في بعض نسخ الكتاب
 بالطريق الذي ذكره وفي بعض اخر من غير الوضو في نسخة الهندية في هذه الطريقة انما استيفت انك قد توقفت فاما ان تحدث وضو لا بد منه فيكون ذلك
 بعد من يحصل البين بحدث اخر من غير الوضو والوجه الطاهر لا يوجب ذلك على المدعى لا يخفى ان الفسخ خلفه في هذا الرواية في بعض نسخ الكتاب
 عن الاحداث مطلقا كما ذكرنا في فروع الكتاب العجائب وما ورد في التائيد للفتحة الغير المشهورة مع عدم ظهور ذلك لها وتروى الفتحة المشهورة مع ظهورها
 وكأنه لو كان في نسخة هذا القول بان يغير في الوضو وهذا لا يشهد المذكورة في نسخ الحديث وانما في نسخة الفتحة مشروطا بالظهور في
 مفصل في بحثنا في التائيد ونوم الجنب يدل على ضرورة الصدوق في الفتحة بغيره في نسخة الجنب في الصحيح قال قال عبد الله بن علي الحلبي
 لعبد الله عليه السلام في رجل ينيق في ان ينام وهو جالس فذكر ذلك حتى يوضو في ذلك اخرنا الله على ذلك حتى يصح ذلك في يدان يعود في ما
 يوم من الحديث الاخر من فعله عليه السلام التوم المذكورة بغيره في بعض احاديثنا انما ليس فيه انه عليه السلام انما ينام بغير الوضو يجوز ان يكون المراد في انما على
 الجنب بغير غسل ثابته انما ان ينام التوم بغير الوضو لا يرد الا في الاعادة اما مع اذلة الاعادة فلا كما ذكرنا في الحديث في التوم الاخر في دفع
 يوم ينام بغيره في نسخة هذا الفصل في الرواية لا يرد في الشريعة وفي باب الاضاح في الموتى خرج من نسخة قال في نسخة الجنب
 ثم ينام التوم قال في نسخة هذا الفصل في ذلك ان هو نام ولم يوضو ولم يغسل فليس عليه شيء انما وعلم ان التوم مطلقا ايضا
 بغير الوضو ولا يرد في الصدوق في نسخة كتاب الصلوة في بابنا يقول الرجل اذا اوى الى فراشه قال في الاضاح في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 وفراشه كجده وركبته في نواب الاضاح في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 لقوم من نسخة الجنب في نسخة التوم للوضو كذا في نسخة التوم في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 الجماع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله ان يغشى الرجل المرأة فيدخلها حتى يغسل من اجله الا في رواية اخرى في فعله فخرج الولد مجنونا فلا يكون
 الا في نسخة الحكم بغيره في نسخة الجماع بعد الجماع بغير الوضو وغسل البس بغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 ان اراد الجماع فليغسل التمس بوضو الثاني ان يكون موطوءا على الجماع اى يغسل البس اى يغسل البس اى يغسل البس اى يغسل البس اى يغسل البس اى يغسل البس
 عليه ما عايناه في نسخة وفي باب الاضاح في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 او من غسل ثابته في نسخة قال في نسخة هذا الفصل في ذلك ان هو نام ولم يوضو ولم يغسل فليس عليه شيء انما وعلم ان التوم مطلقا ايضا
 غسل واحد لها وهذه الرواية في الكافي يقف في اخر كتاب الجنب في رواية التورود وذكرنا في بعض النسخ في الاضاح في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 على رواية ابو جعفر والظاهر الاول للشهرة وعندهما يدل على الوجه طاهر مع اشارة البركة في الرواية التورود في هذا الباب فلهذا ما رواه الشيخ
 في الهندية بانه حكم المحض في الحسن الصحيح في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 الصلوة عند كل وقت صلوة ثم بعد ذلك موضع طاهر قد ذكره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 متمسكا بالابواب بعبارة لا يوجبها على الوجوه والجواب عن كونها حقة في الوجوه مع بطلانها على الاستحباب بغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 ما رواه ايضا في هذا الباب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 الله عز وجل مقدار ما كانت فعله وكلما ينبغي في هذه الرواية الدالة على طاهر على الاستحباب بغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 ذلك على تقدير كون كلمة ينبغي ظاهرة في الاستحباب لغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 نارض على ما علم بغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 بالنسبة اليها الاستحباب لغيره في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب
 في الكافي ايضا في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب في نسخة الجنب

الحائض الزمان لكل ذلك كان وقت الصلوة وقتاً واستقبله القبلة وهاتين وتلك المرات ذكرنا شغراً وجعل هذا البصر من أجل
من حيث أن من مع وضوءه لا كل الله ليس بواجباً كما هو الظاهر منها ما رواه في الكافي في هذه الباب الحسن بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله
عليه السلام عما يضر من يوم الجمعة ذكر الله قال ما الظاهر في ذلك ما رواه في الكافي في هذه الباب الحسن بن محمد بن مسلم قال سألت أبا عبد الله
الطرف من على السوء ومقتضى الاحتياط أن لا تسلك الوضوء في تلك الزوايا الكثيرة مع وجوب الخلاف الجدل بالبر أو بالرفع على أن فاعل التخييل
الجهد في الجملة كانه لا يجرى بدعي عليه بغير رواية فإنها ما رواه ثقة الاسلام في الكافي في باب الوارد قبل ابواب الجحش جماعة قال كنت عند
ابي الحسن عليه السلام في الطهر العصور بين يدي وهو جلوس في حوض الغدير في موضع فوضوا الصلوة ثم قالوا وضوءك جعلك في ذلك على
وضوء فقال ان كنت على وضوء من وضوء المغرب كان وضوءك تماماً لا مضى من نوبتي يومه الا الكبار ومن وضوء الصبح كان وضوءك
كفارة لما مضى من نوبتي ليلة الا انكباراً ومنها ما رواه ايضا في هذا الباب عن سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام قال الطهر على الطهر
حسناً ومنها ما رواه الصدوق في العنبرية باب من وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله في الغار في حديثه في الوضوء لصلوة العشاء بحمد الله ورواه
وروى في خبر آخر الوضوء على الوضوء نور على نور ومن جرد وضوءه بغير حديث بعد الله نوبته من غير استغفار ثم اعلم انه لا يشترط في استحباب
بعد من صلى بالاول اما بدعي فقد قطع العلامة في الكفره بالاستحباب لطلقات الاوسر من غير قيد توقيت المصنف في الذكر في عدم
بعد الطهر وهو موضع بعد طلوع الاذن نحو الاسر لكن قد يخل من احوال من يؤمن عبد الله بن بكر المندعي عن ابي عبد الله عليه السلام قال
اذا استقيت انك قد وضوءاً فاما ان تجد وضوءاً بداعي شئت انك قد احدثت خراج التجديد بعد الصلوة بالاجماع عزم وم التهم في
الباقى في هذا الباب التجديد على التجديد بعد الصلوة وذلك على ما عده الجميع قد يقال يجوز حمل الوثيقة على النهي عن التجديد باضفاء الوضوء
بسبب عرض الشك كما في الجملة الا حوط ترك التجديد بعد وضوء الصلوة خوفاً من التعرض للعقاب بما للثواب ايضاً هل التجديد بعد كل
ثالثة واربعة في غير ذلك من النشأة التي هو الاول كما ذكر العلامة في المختلف والصدق في العنبرية في اخبار الوارد وتكرار
الوضوء من ان من زاد لم يوجب على التجديد فيكون التجديد ثانياً باضفاء بدعي لكن لا يظهر من الحديث التجديد ثانياً وان كان اصله ثالثاً في
المشهور والتجديد ثانياً الصلوة واحدة والعلامة في المختلف قال ان كان مراده الاول فقد خالف المشهور وان كان الثاني فلم يفت في
ولا يخفى جريان ما ذكرنا سابقاً في ما بين الصورين ايضاً لكن الظاهر في الصلوة الاولى الاستحباب بالمشهور بين الاصحاب مع عدم الجرم بالخلاف
الصدق في عدم صلوة الغار في خلافه وفي الثاني العكس لعدم الشهرة واحتمال كونه بدعي عند الصدوق ويجوز الغار وان كان في اكثر
المفرط كما ذكره المصنف في الذكر وفيه ضعف قال المصنف الا في لا يوجب تجديداً لسبب التلاوة والتكرار والوضوء شرط في كماله لا في
الطواف احتمال الحكم بما رواه في الصلوة انه لا يخفى انه ليس في اكثر الروايات المتقدمة الحكم بان التجديد بعد الصلوة باعائه ما يستفاد من حديث
الوضوء بعد الوضوء مرغوب وليس فيكون مفعلاً باعائه او مفعلاً في مفعلي بناء على ظاهرها الحكم باستحباباً مطلقاً سواء كان الوضوء الاول
نظراً او فرضاً الصلوة او غيرها داخل الوقت وخارجها يكون الغرض منه شياً من الصلوة والطواف وغيرها الا بل لا يعدل بها العمل بها
تكملاً وروى في صلوته العشاء للرواية المتقدمة ليس في عدم دليل عليه من الشرع والعمل لا سبيل الى هذه الامور ان يجوز ان يكون استحباباً
بدون ان يكون له دخل في ضبطة الصلوة وكما لها مشايخهم في رواية جماعة السابعة ايضاً لا يخلو عن شعار كونه الصلوة لكن لا مطلقاً ايضاً بل
خصوصاً في التجديد في المغرب الصبح فاذا ذكر المصنف اصل منظوره في كمالها من الروايات المتقدمة في الاصل اعلم ان
النهي فيها الاجماع او شبهه اخذ بالاحتياط وهذه لا ترفع ولا تبطل عند دفع الوضوء لنوم الجنب جامع المحلوم وغسل اليه اجد منه في كذا
عدم الاحتياط ما عده في وضوء الغسل بالماء الاخر فياء على كون حديث السنن انما من الصلوة وسبحي انتم ثم تفصله في بحث الوضوء
وسبحي غسل الجمعة وشروطه غسل يوم الجمعة وجبته في رواية كثيرة بالعدة في التواتر كما سلك في فرائدها
وانما الخلاف في وجوب استحبابه في المشهور بين الاصحاب الثاني في الصلوة في الغفر غسل يوم الجمعة اجب على الرجال لان في السفر
المحذور لا تدخل في السفر لانه في موضع اخر من غسل يوم الجمعة سنة واجبه ولذا ذكرنا ما يمكن ان يتصل به من الطرفين في الغفر
بالوجوب في باب منها طاروا الشيخ في في العمل في ليلة الجمعة ويومها في الصحيح عن محمد بن عبد الله وعبد الله بن المغيرة عن ابي محمد

و في الجهد قول
الذكر بعد اياه
في الجهد قول

لعمرك بل ظاهره ان الفعل بسبب ان كل الفرض ولا بعد فيه بخلاف ان يحجب بسبب الكسوف لا نه على الفرض في التقابل والجماع اليه
 فلا يبعد من الظاهر وعلى هذا بعد القول باستحباب الفعل للكسوف للرواية مع محض سند هان لنقل البوجه لعمد ظهورها في عقد قول من
 ولا يظن ان القول بالاستحباب ايضا حدث قول جديد لما سطر من الكلام الذي نقله العلامة في المختلف من وجوب القول به لكن بعد حرج
 حملها على العهد يجوز ان يكون الفعل القضا الكسوف ونه تعلموا ما شابهوا به من فكون قوله حديثا دخل الكسوف اشارة اليه قوله ان الحرف
 بيان اشهره باستحبابه الاخرى لا بوجوه الكلام في الظاهر عرج الاحكام غير جاز ولا نفع الامان من الظواهر لان هذا الاحتمال طليسي وذكر
 للفتا بغيره بدوي الرواية فيه هذا الوجه العلامة في المختلف على الاستحباب باضالة البرزخ وقوله عليه السلام فان شئ من صلوة فليصليها كما كان
 وكما لا يجزى في الاداء الفعل بالهو محجوب كالمقضا ويجوز بعد ذلك في عقد القول على ما في الاصل ان يشرع في الصلاة بعد فريضة البائنة
 والوجوه الثاني في ظاهره ما يستلزم من الجواز صلوة الفضل يجب ان يكون مثل الاول فيها هو داخل في حقيقة الصلوة واما في الامور الخارجية فلا بد
 الثالث ما يترتب من ان السنة لا ظهور لها في الاستحباب على تقدير الظهور ايضا فنقول ان الجواز ليس من الخصيص التي لو وجب بعض الاعمال الاخرى لكان
 والخصيص ان كان له على الجواز فلم يجوز فيها بجملة على المعنى الثابت بالسنة مثلا واما اصل البرزخ فانما يثبت به ان المكي يخرج عن الأصل وقد
 ذكرنا ما هو مخرج لكن لا يخفى ان الكلام في صلاحية الخارج لان مرسلة الصدوق في ان كانت مضبوطة بحكمة رتبة يتجه جميع ما في الكتاب ان يخرج فيها
 بين وبين الله شئ مخصوصا مع اعتدالها بالمرسلة الاخرى وناهد ما في الجملة بالتحصيص الاخرى لكنها ليست بالمرسلة في نفسه ولو كان الكلام فيه
 كما لا يخفى خصوص ما عدا شئها العار به من الاستحباب مع هذا كله ظهور الدلالة على الوجوب ايضا ظهوره في اصله للاعتناء بغيره وما ذكرنا سابقا
 وعده الظهور ليس ما يمكن اليه بعد حجة فان الحكم بالوجوب متكفي فيبقى بقاء الأصل على حاله لكن لا بد من احتياط التمسك في هذا الزم ما يمكن
 لان الخطب العظيم من ذلك فظهر في طي ما ذكرنا ان كلام المصنف والمرئفة في لوجها على ظاهرهما وجعلوا قولنا انك انما لا بد من العلم
 الروايات المذكورة الحكم في شئ منها ما قبل الاستحباب في شئ وفي الاخرى يقب لاي من التفسير لما ذكرنا وقد يقال انه يمكن حمل الروايات على
 واتجه بينهما وبين ما يدل على عدم القضا في صورة عدم الاستحباب ان يحمل قوله عليه السلام وان لم يبق فقله على ان في صورة عدم العلم بالا
 يجب القضا في الجملة وهو حال الاستحباب لا استحباب القضا في جميع اوقانه بخلاف الفعل الذي لا يجب ان لا ينج من بعد وجب الامر بالقضا مطلقا على
 الاستحباب وما يدل على نفى القضا في صورة عدم الاستحباب على فقه الوجوه وهذا موقوف على وجوب القول بالاستحباب ان كان يكون خلافا للاجتماع
 مذهب المصنفين في وجوب القضا في بعض احوال الاشكال لا يخفى عليك ان المطلق وان لم يجز حمل على المصنف كما في مثل هذا المقام لكن لا شك
 ان التفسير في الروايتين المذكورتين انما يضعف الظن باطلاق هذه الرواية خصوصا مع وجوب المعارض للاطلاق والاحتياط الى ان كانتا في شئ
 المذكورين مع ما فيها من الخشوع خصوص مع العمل فيهم الشرط الاول في القضا في الحكم بالاستحباب على صورة الاستحباب ان قلت قول المصنف
 والمرئفة بالاستحباب يكفي في الحكم به لا ان احسن من سمع شئ من المصنفين قلت الحكم بالاستحباب وان كان يكفي فيه بارف سند لكن الظاهر ان لا بد ان
 يكون سند الرواية وابر من احاطت بالصحة وظهور لا تروا في مع عدم العلم بوضعه واما قول بعض العلماء بالاستحباب القضا من اجتهاد المصنفين
 فلا عجب في ذلك الشهرة التي يظن انها ناشئة من اجتهادهم مع قل خطائهم هذا واستقربا لعلنا في النهاية استحبابه لجاهل وجوب الصلوة
 وفيه اشكال لا يظهر للروايات في شئ من الحكم له مع وجوب النية المذكورة الظاهر في المعنى كون حكم المصنف في بعض احوال لا يثبت لم الكتابة
 والرواية مستند ما رواه في كنهه في باب الاعمال قال في حديثه عليه السلام ان جعلنا الله فقال ان جعلنا الله فقال ان جعلنا الله فقال ان جعلنا الله فقال
 بالقول فتمادى في ذلك المخرج فاعلم الجوارس انما اعني فقال عليه السلام لا تغفل فقال الله ما هو شئ يجرى انما هو سمع اسمع الله في فعله
 الصادق عليه السلام الله ان ما سمع الله يقول ان سمع والبصر والفؤاد لو كانت كان عند رسول الله فقال الرجل كان سمع هذا النبي
 عن جعل من عرجه ولا يحسن ليرى وانه قد تركها فاني استغفر الله ثم فقال له الصادق عليه السلام قد واصلت ما بدا لك فلو كنت قدما
 امرهم ما سؤلوا ذلك لو كنت على ذلك استغفر الله واسئله التوبة من كل ما يكره فانه لا يكره الا الفبيح والقيح وعدا لاهل فان الله سئله
 وله الفقه انهم في باب الاعمال مرسلة من بعض الاحكام بالاعلان في القواعد قال باستحباب الفعل للتوبة من كل ما يكره فان شئ من
 لا يقر في القسوس ان يكون من غير كبرية ومن المصنفين القيد بالكتاب والتجديد في غير ما في غير ان الظاهر ان الجواز المذكور انما هو في

الحكم
 اهلا وهذا
 الروايات في القسوس
 كتاب في التوبة من كل ما يكره
 انهم في باب

والجواب والسؤال ان كان خصوصاً بصل الجنبية لكن العبرة به يوم الجوارح الامور ان السابغ ان يرد ان يغتسل بوضوء الجوارح الجوارح لئلا ينجس
الباب للوضوء من غير جوارح السابغ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الرجل اذا اغتسل من جنبه او من يومه او من غيرهما او من غير ذلك
بعده فوالله لا ينسئ عليه شيء الا بعدة جوارحه الغسل التي في ثلث ذلك اذا اغتسل من غير غسل فليس عليه الوضوء الا قبل ولا بعدة جوارحه
الغسل ولا غفر عليه بشيء بالارادة الثانية وهو بعدة كالحكم بالوجوه خصوصاً مع انتقام هذه الاعمال بصل الجنبية والتوبة بينه وبين
الحكم مع انه يخرج عن الوضوء للصلوة اجماعاً ولنا انهم ما رواه في هذه الباب عن ابراهيم بن محمد بن محمد بن عبد الوهاب في قال كتب الي في
الثالث هل يتلوا بصل عن الوضوء للصلوة في غسل الجمعة فكذلك الوضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة ولا غير وهذا الرواية وان لم تكن نقية
لكنها مما يصلح للسائد القوية للروايات الاخرى اورد عليه بصل انه يجوز ان يكون المراد انه لا وضوء للصلوة في غسل يوم الجمعة المكنى
الصلوة ولما جاب بان الحد في عام فخص بغيره في الصلوة بغيره من غير جوارحه من غير غسل بانما منع العود لئلا يرد وهو ما يدل على وجوب الوضوء
لكل صلوة وبسبب ما عليه شاهد اورد في المحققين لانا انهم ما رواه في الباب المذكور عن حماد بن عثمان عن جابر بن عبد الله عن جابر
الرجل يغسل الجمعة بغير ذلك بغيره عن الوضوء فعلى ابو عبد الله عليه السلام في وضوءه من الغسل بعد نفاة السند لا يضر كما ذكرنا في
عليه الجواب بغيره مما سبق ما رواه ايضا في هذا الباب للوثوق عن سليمان بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام قال الوضوء بعد الغسل بدعة ولنا
ما رواه ايضا في هذا الباب عن جعفر بن محمد بن سليمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول الوضوء بعد الغسل بدعة وهذه الرواية في الكافي في
صفة الغسل الوضوء قبله وجعل الاستدلال بالحدوثين من الثابتين بعد جوارحه الغسل عن الوضوء يقولون بوجوب الوضوء قبل الوضوء من غير
بالغسل اتفاقاً كما يظهر من كلام ابراهيم بن محمد في السرائر حيث قال في هذا المقام وقد وجد في بعض كتب اصحابنا في كيفية غسل الجنب في غير
غسل الجنب بزيادة وجوب تقديم الوضوء على الغسل وهذا غير واضح من فائدة الزيادة على غسل الجنب ان لا يسلخ الجنب من اظهر غسله
وبجود الصلوة كما ينبغي الجنب سواء قدم الوضوء او اخرت فان زاد يجب تقديم الوضوء على الغسل في غير صحيح بل خلاف انتهى وهذا في
الاتفاق الذي ذكرنا في هذا المعنى من غسل الجنب في الاعمال المنبهة للقناعات فقول قد ذكرنا الروايات على عدم جواز الوضوء
بعد الغسل فلم يكن واجباً قبله ولا يلزم خرق الاجماع المركب لكن الظاهر من كلام بعض اصحابنا في وجوب التقديم في وجوب ما ذكرنا
لكنه يكون الواجب على اكثر من منهم حيث يقولون في التقديم والتأخير ضعف السند الاخر وعرف انه لا يضر والارادة الجواب بما انهم بسبب ما
ذكر اصحابنا من بطلان تقديم الوضوء فاعلموا الآية وجب الاستدلال في مخالفة امرهم في الصلابة في الصلوة مطلقاً بالوضوء وهو ما فهم
افضل وغيره في الوضوء مع الغسل والجواب ان لا يمنع العموم لان كل واحد من الروايات لا ينافيها فلو جوب التحصين او دناءة الروايات
فان قلت ما رواه من الروايات انما يفسد في المظ وهو مذهب الظاهر في كل شيء مما على خلاف الظاهر في الروايات والاولى بتقديمه في
الكره مع ان التحصين في خلاف الظاهر فلهذا كتاب في هذا التحصين في غير خلاف في كثير الشبهة نفاة في خلاف الروايات والاولى بتقديمه في
فيها يلزم ان كتاب خلاف الظاهر في خصوصاً في بعضها وارضوا وسلم السان في غرضاً وناطوا والاصل معناه وهذا ظهر الجواب بانهم عاينوا
ان من الاهداء من بعض الروايات المذكورة كرواية ابراهيم بن محمد بن عوف واما من جملتها الوقت وقبل الوقت فلم يحصل الاهداء في بعض هذا
مع صلاته هذه الرواية لمعارضة الاهداء لكتبتها في بعض اضعف سندها الا انك قد عرفت ان روايتها للناسيد والتقوية لانها تجري فائدة بل
نام وقصر على الاهداء الكريمة الروايات الملقاة بالدلالة على وجوب الوضوء بما رواه الشيخ في الباب المذكور عن ابي عبد الله عن جابر بن عبد الله
عليه السلام قال كل غسل قبله وضوء الا غسل الجنبية ورواه الكافي ايضا في الباب المذكور وذكره والجواب بما رواه في السند المذكور
وما اشهر فيهم من قول من رسل ابن ابي عمير ليس مما لا يناقض فيه كما بين موضعاً فاما انما جاب على الاستصحاب في لاهل في الوضوء
مع ذلك فعرفت ان المحققين ايضا لا يبدلون مجله على الاستصحاب باجماعهم واكثرهم الا ان مجله على الوجوب التحصين ولا يخلو من عدم
يخففان الغالبين بين التقديم في جميع ذلك القول لا يفسد في القول برفق الاصل السند في وضوء هذه الوضوء والصلوة ولا يرد في
في الغسل فلا يوجب تقديمه على كل خصوصاً في احوال الوقت اما الغسل ولا معنى للوجوب ايتمه بحدوده في وجوبه في الغسل
الغالية الا ان يقول الوضوء في الاشارة الى الجمل كلامهم في هذا المقام في غير موضع من موضعنا في اقبل اشترط الغسل الوضوء في السند

[illegible][illegible]

بِطَرِيقِ
حَسَنِ وَتَقْطِيعِ
اِسْمِ الْاَبْنَاءِ
بِنَفْسِ الْوَلَدِ

غیر امان
لو انفتح

عند
اذ لا يخفى
ولا دليل على
خروج من تحت
وجوبه لا يثبت
ع

الخروج كخروجها من عند الاذن الخافض من الزوايا المنعقدة انهم يحصر النافض في ما في الطرف الخارج عن الطرف لا في الطرف الذي انما هو
بما ان السلة الاخرى فقط واما الاول فلا يسأل عما اذا كان على الاستيعاب اظهر بل على المحصر الجواب لزوم المطابقة والمحال انه لا يصدق في
الاسفل الذي انهم انهم على الموضوع المنفتح المذكور في حواشيه في الزوايا الاولى الذكر والذكر وعكسها على ما عليه واضح هذا لكن يمكن
في هذه الزوايا بخصوصها انها لا تظهر لها في اثرها الخرج من الطرفين الاسفلين ان يمكن ان يكون ردها على ان النافض في موضع ثان وعادة ان
يخرج من الطرفين في بعض بعد لا يذهب عليك ان هذه النافضة لا ياتي في الزوايا الاخيرة بعد ما جحد الغرض فان قلت هي
كذلك المحصور في هذا الباب ليس بتمام كمن يقول في قوله تعالى اقيم الصلوة الا به لا يرد بل هو موقوف على جوب الوضوء عند كل قيام فخرج
بعد ذلك من قوله لم ينعقب هذا اصلا بالاجماع ففي الباقي من جليلة الفهم بعد الوضوء المنعقب للحدث والشايع فيه فيجب الوضوء للحدث
المذكور ونفخ حكم الوضوء السابق عليه اذا ثبت في الصلوة بحد في غير انهم اعدم القول بالفضل قلت ما الى ان ينعقب القول ان
للانهاك فلو غيرهم وعلى تقدير كونها من ان الصلوة انهم يقولون في ردها موثقة عن اسباب الله على استلزام المراد اذ اقيم من
وقد تقدم ذكرها ونقل العلم في المنهاج في جماع المفسرين على ذلك لا دلالة واما تأنيبا فليس من عكس ما يدل على خروج القبا
المذكور لم اعرف من لا الزوايا على حصر النافض في الخارج من الطرفين الاسفلين الخارج المشايع فيه لما لم يكن جازيا منها ما لم يكن
فالمجب الوضوء بعد ثبوت النقص من وضوءه من كبر المقدار من قوله على استلزام السبقت تلك توصيات الحديث ما في صحته
الاية من قوله والافان على بعض من وضوءه لا ينقض البعث بالثبات ولكن ينقض ببقية اخرى انهم يخصوا الفهم المذكور في
الثبات في الحديث وكذلك الاستسكان به باعتبار الثالث عند الاستسكان في الحكم الشرعي في الثاني الفلان حدث مع البعث بوجوبه في
في الزوايا بل المراد منها الثالث عند الاستسكان بوجوبه في الثالث العلم بان هذا لا يخلو لا في القضاة لغرض فانهم الثالث في الحكم انما هو
اذ لا يحصل المأخذ ولم يتبع المذكور واما انك بعد التخصيص تتبع فلا هذا ولذا ذكرنا لا يخرج الخافض اما ان يرد في قوله فخرج موقوف
اوجبا احد منكم من الغائط وهذا وان كان في باب التيمم لكن لا فرق بينه وبين الوضوء في هذا الحكم لاجتماعه في كل الاية بل على وجوب
بالامع وجوه وفيه نظر لان الظاهر ان المراد بالغائط في هذا المقام معناه الاصل وهو الوضوء المطهر من الارض التي من مكانة عن الغائط
او اتم منه من البول والثبات كونه كتابه عن الغائط من الوضوء المطهر لثبوته وبادره ولا اقل من عدم الغائط في الاية من تصحيح الحكم شك
ولا تم وجوب غسل البرية للنفث من التبول بالاسم وجوبه في البرية من الغائط في حق اية بالاختلاف في ذلك كما هو واضح في قوله
ما يصلح عاملا لا يخرج من قوله في الباب المذكور في التيمم عن يده عن عبد الله عليه السلام قال لا يوجب الوضوء الا من الغائط
من البول وضوءه وضوءه بعد ما يراه في الزوايا انهم يرون في غيره من ما رواه في هذا الباب المحقق في الزوايا انهم قال
الوضوء على كل من البول والغائط والريح هذه الزوايا في كل اية وفيها ينعض الوضوء في كل اية
ان حكمه ينعض على الغائط والبول في الخارج من غير الموضوع القبيح فيكون نافضا اذ صفا على ما يخرج من تحت العدة او فوقها
اعيد ان لا الاطلاق للفظ ويجوز ان من الغائط والبول ليس نافضا فيكون كل ما يصادف على فضا وهذا قاله الزوايا ان ما ان
في الخروج من الموضوع الطيب في هذا بل هو حرم عليهم في الاكل والجماع والوا على المقدارين لا لا كمل عرف في القول بظهوره في
مطلقا بعد ما التيمم فقد قال في الملبس والغائط والبول ان يخرج من غير التيمم من حرج وغيره فان خرج من موضع الكلا من
نفس الوضوء وقوله او قبله منكم من الغائط وما منكم من الخبايا ان الغائط ينعض الوضوء في ذلك لا بل من فوق المعدل
لا يوجب التيمم والاستسكان الا به والخيار على الجوف قد عرفنا هذا واما ذكر من ان ما يخرج من فوق العدة لا يوجب الاية فافق
عليه العشرة من صفات الغائط اسم الملبس نقل الى الفضلة المحصورة عند هذه العدة الطعام وانزع الاجزاء الغريبة من تحت
فكم خرج تساوي الاسم ولا اعتبار بالخروج في تيمم في هذا اخر من حديثه فاجاب عنه بعض المفسرين ان اخر من التيمم انما هو
غائطه بعد اخذ من العدة الى الامتلاء وعلل القصور التوجه الكمال سببه التي كانت عليها في العدة اما قبل الاخذ من المعدل بل
انما هو من قبل التيمم بل هو وقوفه في اخر من قبل العدة وفيها اطلاق لا عبرة بحسنة من الخرج وفوقه بل يخرج من الخارج بعد

عنه
مخرج
من
م

عن العدة وصبره زرعها او قبل ذلك غابته انه جرحا يخرج قبل الاخذ عنها مما يخرج قوتها ونحوها والافيه سهل وان جرحه
 التوجيه كلام الشيخ في المنقول انها قد يكون مراد ذلك لكان ينبغي ان يقر ان يخرج في العرف غايطا فهو ناقص الاطلاق لان الاخذ عن
 العدة وعدم مراد بعلية كذا بخلاف اطلاق الغايط وعدمه فانه معلوم لكل احد فجله منا حار قاطبة لصدا الاطلاق وعدمه مركب
 بذهب عليك انه على هذا لا يخبر كانه الشيخ في الخلف بينه وبين ابن اديب ويصير قوله بعينه اما القول الاخر فذا اجمع عليه المصنف
 بان مع العادة بشما عوم لا يرد قول الصادق عليه السلام في نفس الموضوع الا ما خرج من طرفك للذين انهم الله بما عليك المحصولات
 واما مع النقص فلا الأصل في الخبر ان يخرج من طرفك في غير نظر لانا لا نعلم الا بهذا القول ظاهر بل هو اما ظاهر في المنع
 العادة لاكثر الناس اما بجله بالنسبة اليه والى الامم من من العادة لبعض على القديس بن ثابت المدعي كانه مراد واما شمول الرواية
 صريح جدا لان الاصل في الاخذ انما العهد وكذا الوصول كما قبل في حق فالظن ان يكون اشارة الى الطرف ^{التي} يضر كيف بدعي في هذا الطرف
 مما انتم الله به ان الاخذ انما هو في الطرف في الطبع بين اما غيرهما فليس من باب النعم بل النعمه هذا واعلم ان هذا القول الاخير ان كان
 اشبه ان كان الاحوط الاخذ في التوضعا عند خروج البول والغايط من غير الطبع مع الاعباد خصوصا اذا كان في العدة ثلاثين يوما
 ويحصل البرية فيقيد في التثنية في شمول الروايات لهذا العهد وكل من في الاضباط الاخذ ببول ابن اديب واما الاضباط ان
 بعد هذا الحديث وبوقها يحصل بحرم بالنسبة حتى يتخذ في ذلك في موثقه ابن كبير المتقدمه وتعليقه ذكرنا من حال الحاج عن غير الطبع
 ما اخرج من العدة متعلقه بالعدة ثم عادت من غير انفسا العدة وهذا حكم البول والغايط واما الريح فتندرج من العدة
 طامرها كما عرفت وقد فیده الروايات بان يكون مما يجمع صوابا ويجوز كجهته زارة المتقدمة في جملته ان ابن اديب في ما اذا
 الشد يربط فيها بعض طمعه صونها ومارواه انصرف في الروايات في باب الاخذ في التجميع معونه بن عمار قال قال ابو عبد الله
 ان الشيطان يخرج من الانسان حتى يخل اليه انه قد خرج منه ريح ولا يفيض وضوء الا يجمعها او يجد بها وهذه الرواية في الكافي
 حقيق بابها بفضل الموضوع ومارواه الشيخ انصرف في هذا الباب عن عبد الرحمن بن عبد الله عن عبد الله بن عمار قال قال له اخرج في
 خطا ظن انها قد خرجت فقال ليس عليك وضوء في نفع الصواب في الريح ثم قال ان البول يخرج فيجلس بين ابني الرجل فيفسو به كذا وهذه
 الرواية في الغيبة يجمع بطريق صحيح يارب في غير بابها بفضل الموضوع لا يذهب عليك انه اذا حصل الشك في خروج الريح فلا شك في عدم
 لك انه هذه الرواية ومارواه ما يفسر من انه لا يفيض البعير بالشك و موثقه ابن كبير واما اذا حصل البعير بالخروج ولم يسمع صوت
 بوجده ففقد شك في حيث التقيد في الروايات بما او باحد هما من حيث حاله من حصول البعير بالخروج وذكر هذين القولين
 لانهما بما يوجب البعير ولم افهم في كلام الاصطاح على نصوص في هذا الباب كل الظاهر انهم كفوا بحصول البعير لان ابن اديب والاحوط
 والله علم واما اذا خرج عن غير الدبر الطبعي فاك من البعير ينبغي ان يكون من غيره فان كان من الدبر الخلفي وغير الخلفي مع نفسه الطبعي
 فالظن ان يجاب ايضا الموضوع اجماعا في البول والغايط كما يدل على اطلاق كلام المنه في المنقول سابقا واما مع عدم الاستدلال ان المنقول
 عن الشيخ وابن اديب في البول والغايط ليس فيه بل الظاهر من اثر عدم نقص الحاج من غير الدبر مطلقا والمعتبر للاخذ وعدمه
 والغايط كانهما يخرجون في انفسهما كما يفهم ظاهرا من كلام المنه في العبر في ادعي العبرون للاخذ اجماعا على ان البحث لا يفيض الموضوع
 بعلم انهم ما يقولون في الحجاب المنه في العبر يخرج الغايط من الفم كافي بعض الامراض هل يدخلونه تحت الاجماع او لا وكذا الحال في الشك
 وخروج الفضل من الفم والجله كلامهم في هذا الباب لا يخرج من اجماع الذي يقتضيه النظر عدم النقص في خصوصه الاجماع كما يظهر مما
 وان كان الاحوط احدثا الموضوع بعد خروج من موضع العادة للغايط بعد افساح هذا والله اعلم بحقيقة الحال في التوضعا في الحجاب
 اي التسمع والبصر والمزج الغلبة كانه لا زال والابطال كما سطر علم المشهور بين الاصحاب ان الحجاب التوضعا مطلقا سواء كان مضطحا
 تاما او قاعدا منفرجا ولا ومع تمكن المعتمد من الارض فلا وسوء كان حال الصلوة او غيرها لكن بشرط ذل التسمع والبصر والسمع
 العا شريضا في هذا الباب في ذكره وقد يفتل بهذا في بعض اصحابنا الى التفتيد لكن لا يصح به ظاهرا قال العلامة في المنه في كافي
 جعفر بن ابوبه قال سالت عن رجل يفتل في الصلوة قائما او راكعا فقال ليس عليه وضوء قال وسئل عن رجل

[illegible]

فيمر لحد الاشكال في هذا الحديث وفي الاول في خارج في الاخير في على الثاني فالامر لغيره لان مادة المصالح في العمل الكلية كما لا يخفى
عليه ان كان في بعض عيوبها الاخر واما انها فمفول على تقدير تسليم ان تلك خصوصية البست لانه لا يتم ان يبرها ما مدخل في النفس قوله
انه على كل من النفس عن غير ذلك فان في النفس عنه اما مسلم ان لا يكون انفسا ولسم لا يجوز ان يكون من المتناقص فيمكن ان يكون بعضه في
الشكل على تلك الطبيعة وخصوصا انفسا صبا فيكون من خصوصية لا يكون من غير الشمل على خصوصية غير ما انفسا فلو ان جزء العلة وقال بعض علما
للتناقص في وجه هذا الاشكال بعد ان لا يكون الاشكال ان يبر في شرط الاشكال فاما ان يجعل الحديث في التصريح بمقتضى هذا كما قالوه في
قوله ثم جلت من مائة ثلث لغز من المرد كل نفس في غير قولنا كما مرنا في قولنا في الشكل الرابع فيقع بعض المتناقص في واما ان يجعل الصغر
كبره وبالعكس فيكون من الشكل الاول واما ان يبر على اسطره لظهوره فيمكن من جملة الشرائط القياس كما قالوه في قولنا ان يبر في قولنا
والسبب في هذا ان لا يشك في اننا جاز في مقول بالحد بدنه مع حكمه بان يبر على نية شئ من الاشكال لا ريبه وكما في قولنا ان يبر في غير
البس في البلد انه في في جاشبه هذا المقام فانه اذا قام الدليل في بعض التصو على اسطره المطبق في عدم استجماع شرائط القياس كما في قولنا
كل يمكن جاز في كل وجوبهم ان لا يشك في اسطره ان شئ من الممكن بواجب مع عدم استجماع شرائط القياس في قولنا ان لا يشك في
العلم بقولنا شئ من التسليم واجب الاشئ منه في غير الصلوة بواجب شئ من عدم رفع مقامه في غير نظرنا في قولنا الوجهين فلا يترك في في
الاثبات لا بد من جملة على العوم من قبل ولا دليل منها وما في من ان جعله على في ما يخرج الكلام عن القابلة للعقد بها بل من الاغرام بالحد
ان حصول القابلة للعقد بها في غير التسليم كان في امثال هذا المقام ان ينفذ من غير الحديث لا ينفذ تلك الفائدة فانه لو وقع الاختلاف
نفس من غير الحديث لا يبر ان ينفذ من غير نفس جميع الاحداث والافراد بالجملة في لازم وانما يلزم ان يبر في قولنا واما ان يبر في
اخر فلا واما في الاخير فلا ان ذكره من جاز اسطره الدليل لظهوره فيمكن من جملة الشرائط القياس اما ان يبر في جاز اسطره ان يبر في
من جملة الشرائط القياس في الواقع فهو بطر من قوله من يبر في قولنا بالتصريح ان يبر في من جملة شرائط القياس في الواقع ثم في
ملاحظة ارجاع احد الاشكال لا ريبه وليس هذا موضع ذكره وعلى تقدير تسليم عدم استجماع بقولنا ان يبر في هذا الحكم خصوص في هذا
القاسم ان يكون متعلق بغيره موضوع في الحكم العقل في بالاشكال في ضرورة انه يبر في عدم الاعتداد بغيره في غير
كيف هو مما لا يبر في العقل والقياس ان المذكور في في الحاشية فاستجماعها للشرائط وارجاعها الى الاصل في المنع في قولنا ان
كبر في الاول بمنزلة الاشئ من الواجب بارت في الثاني من جاز القياس استثنائي فاصلة انه لو لم يكن التسليم واجبا في الصلوة لما كان في
والثاني بطر فالقدم مثله واما اللازم فاعدم وجوب في غير الصلوة واما بطلان الثاني فلو وجب في الجملة اما ان يبر في جاز حكم العقل
التيجرون ان لا يبر في جاز الى الاصل في المنع فمقتضى هذا هو كما يبر في هذه العقول التسليم لكن لا بد ان يكون في الواقع من جملة الشرائط القيس في
المستطوع لان من يلحق في من هذا القبول في متما حكمه العقل لا بد من ملاحظة الارجاع كما لا يخفى بل هو خلاف البداهة فيقولون كما
كما ذكره كان لاجل القياس من جملة الشرائط في الواقع كما ذكرنا في بين انه ما هذا في الوجوب في وجه هذا الاشكال ان يبر في قوله على التسليم
بديقولة بعض الموضوعات الحديثة ظاهرة على ان مرده التوهم عند ما نضع الموضوع كما يحكم به الوجه على ان الظاهر ان قوله على التسليم
حكم شرعي لا يبر في انهم على علمهم بان العقول لا يبر في حكم لا دخل له في الاحكام الشرعية او المعارف الدينية بالجملة لا لانفع لم في الدنيا
ولا شك ان الحكم بان التوهم عند ان يبر في غير شرعي يكون من باب الاحكام التي لا نفع لم في الدنيا والظن ان الغرض الشرعي الذي
يحدثه انما هو النفس في المرام وان ايضا ما رواه الشيخ في الباب المتقدم في الواقع عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله اذا
ان الصلوة ما يبر في ذلك اذا قيمت الصلوة قال اذا قيمت من التوهم قلت بعض التوهم الموضوعات ان كان يبر في التوهم ولا يبر في التوهم
في هذا الباب في غير ما رواه في الحديث بل يبر في التوهم وهو ما قد يبر في التوهم وهذا لا يبر في التوهم بل يبر في التوهم
ببعض التوهم فاعدم مقتضى العقول من لا يبر في ما رواه ايضا في هذا الباب في الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله اذا
من ما هو واقع او ما بعد ما شئ على ان فعله الوضوء في عدم كماله على التوهم انما يكون في حال العلم لا في
اشارة الى حال العلم في وقت ان التسليم لم يبر في وجوبه انما يبر في التوهم في باب بعض الموضوعات عن النبي صلى الله عليه وسلم

تتبع
كونه خلاف
البداهة

[illegible]

ع

على ما ذهب إليه المفسرون من عدم الوجوب فيها مع اختلاف حال الخلاف في هذا الاثر في الاجزاء وعلى تقدير الخلاف في كلام العلامة في موضع كونه
الحال في هذا انهم من بعض كتبه ظاهر ان الخلاف في ارتفاع هذا الجنبية بذلك الفصل وعدم ارتفاعه مع صحة نفسه بغيره من المحدثات في النوى
البعض لا يرى ان الكلام في صحة هذا الفصل اخرج عن المحدثات في النوى في اجزائه عن الجنبية فلو يمكن ان يكون الاشكال في موضعين الاول في صحة
هذا الفصل في اجزائه عن النوى الثاني في اجزائه عن الجنبية بعد صحة نفسه في كل من كلامه او في الموضع الاول فيقول العلامة في هذا الفصل الامر
من غير تقدير يكون الا بان بهجرا وهو معنى الصحة وما يمكن ان يستدل به في كلامه انما يستنبط من كلام العلامة في كونه قد دفع وهو ان الجنبية في النوى
غيرها من سبب الفصل في دفع الاثر في الاصل من رفع الاقوى اذا لم يرتفع الجنبية لم يرتفع غيرها ايضا لان رفع الاقوى لا يمكن ان يرتفع الا بضعف
قوة الجنبية بان مع ارتفاعها يرتفع باقي الاحداث بخلاف ما عداها بدليل وجوبه لوضوئها بعد ذلك في شأنها وهذا الاستدلال ضعيف
احدها ما علمت سابقا من عدم ثبوت هذه الدلائل التي يدعيها القوم من ثبوت الحديث وضمه مما مر وتأنيها مع قوة الجنبية في قولهم في بيانها
ان ارتفاعها يرتفع باقي الاحداث فيقول هذا التماس لم يرتفعها الاقوى وهو خطأ وفيه كلام اخر لضعف سبب في الموضع الثاني كما يستنبط من كلام
العلامة في كونه القول بانها اذا لم يكن قوله لم يكن بافعها فوايل يكون كرفع ما عداها ثم قال في قولهم ان رفع الاقوى لا يستلزم رفع الاقوى
ان ارد به ظاهره من عدم الاستلزام ثم ذكر عدم الاستلزام لا يستلزم عدم ارتفاع الاقوى مطلقا ان يجوز ان يرتفع الاقوى في ارتفاع الاقوى في بعض
الموضع وان لم يكن لان ما يقع لا يرفع المقدم في قولهم واذا لم يرتفع الجنبية فان قبل ذلك لم يرتفع رفع الاقوى بل من عدم ارتفاع
فيما نحن بصدده اذ لا بد ان ارتفاعه من قبل انه حكم شرعي لا يرتفع الا بدليل لا بدليل منها فلما عدم الدليل ان الدلالة على ان الجنبية
كانت كرها ان ترفع الدلالة على ان ارتفاعه لا يرفع الاقوى مطلقا وفيما نحن فيه ثم وسد كذا في الموضع الثاني ما يمكن ان يستدل به على تقدير
مع جوبه وانما يمنع قوله ثم يرفع الاقوى لا يمكن ان يرتفع الا بضعف الاقوى في الموضع الثاني بعد ان يرتفع الاقوى في موضع انصاف
الى ذلك الموضع فان كان في موضع كذا في هذا الموضع فوجه الاستدلال في هذا الفصل مع الموضوع ما كان ما وبالفصل الجنبية في رفع جميع الاحداث
اسباغ الصلوة فيلزم ان يرتفع به الجنبية ايضا كسائر ما يرتفعها لا كما كان في ارتفاع ما عداها ايضا ان هذا الفصل كما لم يرتفع الجنبية كما بينا
يرفع ايضا الموضوع لا بد له في ارتفاع الجنبية اصلا بل تمامها لارتفاع الحديث الا بضعف الاقوى في ارتفاع الجنبية فلو كان ما عداها في هذا الموضع
هذا الموضع فلشرح الا في الموضع الثاني فيقول المصنف في هذا الموضع اما على ما ذكرناه من عدم وجوب الموضوع في الاصل او مطلقا
او لا فلهما في عدم الخلاف على هذا القول اما بانها ماضية الاشكال واطلاق الروايات المعتبرة واما على التمسك في قولنا في الوجهين فداستد
الحق الشيخ على في شرح الفوائد بوجوب ضعفه بغيره بضعفها بالتمام في ذكره وانه لا يرفع الاقوى في رفعها فلو كان ما عداها في هذا الموضع
ففي اخرج من الجنبية كما لم يرتفع من الجنبية الاقوى الا بضعف الاقوى في هذا الموضع فلا يكون هذا الفصل غير الجنبية اما بانها في قوله غسل الجنبية في
الاول ان هذا الجنبية اقوى من غيره لما تقدم كون غسل الذي يرفع قوته في غيره وانما ان غسل الجنبية لما يخرج من الاحداث من غير ما ذكره في دليل
عند الاصل الى الموضوع يكون قوته من غير ما ذكره في رفع الاقوى لاجتماع الموضوع فيه من غير جواحد ما عدا ثبوت هذه الدلائل كما مر في
ابوابنا لانها في هذا الموضع لا يرتفع الجنبية بغيره لان هذا الفصل غسل الجنبية ايضا لا يرتفع الجنبية ما يكون بالوجهين في هذا الموضع
الاصناف متعقبة في ارتفاعها فاصف غسل الجنبية صوابا فلا تروى تحققة وثالثها منع قوله الجنبية وما ذكره في باب من الجنبية فاستدما الاول
فلنع قولهم بان ارتفاعها يرتفع باقي الاحداث بخلاف ما عداها فلو لم يرتفع الجنبية بدليل وجوب الموضوع بعد غسله في شأنها فلما هذا لا يستلزم
يجوز ان لا يكون وجوب الموضوع لا ارتفاع الحديث الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون لقوة هذه الاحداث لا يكون في رفعها الفصل فقط
لا بد منه من الموضوع بغيره بخلاف الجنبية التي يكون في رفعها الفصل فقط بضعفها او قد يثبت قوة الجنبية في التمسك بها ما رواه الكوفي في باب من يرتفع
الدم ويمنع من غيره في بيان ذلك لا بغيره في الموضع الثاني وهو في غسل من الجنبية او غسل الجنبية والحكم في هذا ما بينا
اعظم من ذلك في الثاني في غسل ما ذكرنا انهم لان الاصل الى الموضوع لا يلزم ان يكون الحديث الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون في رفعها
الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع
باقى الاحداث لانها في الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع لا يكون الا بضعف الاقوى في هذا الموضع

وبقاء الوجوب فقط فهو يتبين ما قلناه من الشرح مع ان الدليل الذي ذكره لا يدل على العيبين أصلاً بل غاية ما يلزم منه ان الامر بغيره هو المجموع
لا يستلزم ان يكون امثال البطل مستحيل على الفعل الواجب بل لا يخفى ان هذا الاشكال محال لان امثال الامر المذكور بالفعل الواجب بل هو
الوجوب والندب شي لا يمكن ان يكون امثال الامر المذكور يكون بقاءه قطعاً وهو يتبين من ظهوره لا يحجب كما ذكرناه من جواز الاجماع لا خلاف
الجمعة ويظهر مما ذكره هذا الفاضل انه ما قاله صاحب الفوائد وبعده ان حج الاجزاء بالفعل الواحد في هذه الصق ومضى ندخل الواجب
ان يكون ما ذكره الوجوب يفعل الاخرى كما ينادى صلوة النخبة قضاء الفريضة وصوم الايام السنون صومها بقضاء الواجب من ذلك الظاهر
تعلق الفريضة بغيرها فيجب النخبة على وجه نفوذ على هذا فلا بد ان ذلك يمنع لقضاء وهي الوجوب والندب في نفسه بقضاء هذا الكلام منه اما
الاثبات ان امثال امر الندب لا يحصل بفعل الواجب لا بد من ان يكون له ان يفعل الدين لاجباً كما ذكره مع ذلك لا يندفع الاشكال المذكور بل هو ان محاله
فلا يمتنع لغيره في قوله زعموا على هذا الوجه واما دفع الاشكال فلابد من ما ذكره لما علمت ان امثال الكلام الثالث هو ندخل الاعمال الشخصية فليكن
ندخلها انفساً مطلقاً سواء نوى الجميع ام البعض لم ينو شيئا منها الصديق امثال ما طلق في الروايات وعدة صاحب الفوائد المعاصر كما استدل به في المحقق
في المعبر راجع الى ما في المجموع ثم قال ما لو نوى البعض فالوجه اختصاصه بما نواه لا بما نواه ان يسهل التمسك بطلان ما ذكره في قوله زعموا على هذا الوجه
الاعمال الواجب فان المراد بها الظاهرة فكيف يدعى بها وان لا يكون السبب في وجوبه ولا يمنع ان المراد منها الدين في الحديث وما مر من جملة ما في الحديث كما
عقل الاخر للمعاينة بما في جواز ان يكون المراد في الحديث في موضع يمكن حصوله اما في غيره فيكون المقصود التظيف مثلاً كالوضوء فانه في رفع
الحديث في بعض المواضع دون بعض الفرق بينهما بان الوضوء الواقع غير الوضوء لغير الرفع بخلاف هذه الاعمال ضعيفان المعابر بالنوع في الاول
وبالتخصيص الثاني متحقق نعم يمكن ان يقال يجوز ان يكون المراد منها رفع الحديث لا ينفع في المقام بل لا بد من ان يرفع في وقت القاء وانما يرفع
والقول بان المراد منها التظيف لا يحتاج الى سبب كما ان المراد من الواجب في الحديث لا يحتاج الى سبب فبذلك يكون المراد منها التظيف كما كان
سبب الجواز لاعتمال العقل فلا ينعى وان كان على سبيل الجرم فيحتاج الى دليل لكن يمكن الزامه كلامه وكلام الشيخ حيث فهم من ان المقصود
التظيف مع انها شرطاً ذكر السبب ثالثاً بانه على تقدير ان لا يكون المقصود رفع الحديث والتظيف فما السبب الاحتياج الى ذكر السبب ان التكليف
مطلوب وليس فيه التظيف بقصد السبب ما هو انما اذا قيل غسل في يوم الجمعة يعني ان الغسل له ولو قيل الجمعة فالظاهر ان لا بد من قصد كونه للجمعة
لحق الاشكال باطل وسمي الكلام فيه تقييداً في معنى التنية والتمسك به لانه على ما قلنا لا يرفع الا في وقت القاء وانما الاعمال بالثبات نحوها فاعرف
والعلامة رحمه الله في الذكر واقف المعبر في التنية في كفاية غسل واحد لا يفصل في القواعد والارشاد حكم بعدم الدخول في وقت
والمصنف في الذكر واقف الذكر وكلامه في هذا الكتاب القول بعد الدخول في هذه الصق مطلقاً كما هو ظاهر القواعد والارشاد في
في الذكر في هذا الاطلاق لا يحتاج الى سبب فيهم من كلامه ظاهر ان السبب فيهم انفسهم وانما خبر بان المراد من لو كان ما هو لظن ان الاطلاق
اي سواء كان مع ذكر جميع الاسباب ولا فيما يكتو به طاعة الله اذ غاية ما يلزم من هذا الدخول مع عتبة الاسباب اما مع بقائها فلا يتم ان كان كلام الله
في المبسوط وانما يراه لانه من هذا الحكم لان في المبسوط والحال انما تعرض لاجتماع الواجب المندرج وحكم فيه بما فصلنا ولا يعرض لاجتماع المندرج
وفي النهاية لم يعرض لشي من هذا الا ان وجهه في موضع آخر المحقق الشيخ حلي في شرح القواعد عدم الدخول في هذه الصق وصرح بان يرفع
مع تعيين الاسباب عند مقتضاها بعد الدليل انما على الدخول لا يخفى ما فيه لما عرفت من الدليل وما يقال ايضاً ان حاصل عدم الدخول انما
خال عن التحصيل ان المراد بالاسل ان كان هو الظاهر كما في بعض مطلقاً فانه وجب حاصل الدليل ان كلام هذه الاسباب في كل الظاهر على كل حال
فجوابه مع انه موقوف على مقتضى العقل هو متحقق في ضمنه في واحد ان كان المراد به الاستصحاب كما يقولون لا يصل عدم الدخول في وقت
وانما الاشياء من شيوخ الاصل القديهم فلم يحققوا معنا واسموا في غير موضع مع انه في موضعهم محل كلام الله في هذا موضعاً ان كان المراد
والكثر منها ايضاً داخل كما لا يخفى وايضاً معناه ان حاصل عدم الدخول في ما هو الخارج عن ذلك من الدليل والشهد الثاني في نفسه وفي
المعبر الفاضل لا يرد في صاحب الفوائد انما على الدخول في جميع المقامات في جميع صورها والله اعلم ولكن مقتضى الاحتياط ان لا يترك ملاحظة
الاسباب فيها ومنها خصوصاً المذكور لا يكفي فيه البعض سماعه في الباقي حتى يحصل اليقين والعقل الفرنسي يمتنع الاشكال ترتيب الثواب
الحرج غير هذه الروايات الدالة على ان على الالبته والمر ما نوى نقلاً الله للنية الحاصلة فيحصل اليقين ان الدخول على هذا هو مقتضى هو

مما قلنا
هو القائل
فصل القول في
المقامات الثلاثة
ونذكر ما في
الدخول

[illegible]

الذكر ظاهر كما ذكرنا وظاهر الانطباق على الاحتمال الثالث كما لا يخفى ويرد على العبارة مع مناقشة لان الوصف الذي ذكره للماء لا يصلح
هذا المخرج لانه وان سلم كون زوال العين عن فاعله بغير زوال البنية لان يقال انه من قبل اجراء وصف المخرج على الكمال ويجعل العين
يكون ان زواله بعد الزوال بعد انقطاع القول بغير حاصل ان زوال العين على الماء المراد العين بعد انقطاع القول بغير حصوله على اخره
قلت كما اخبرني من القول على ما حمل في ما مضى قلت اما الاربعة فيمكن حملها على مثل الجبل وينطبق على ما ذهب اليه لان الظان على الجبل
يلتصق بالغل دون ان يبلغ او يحمل على مثل الفطرة ويدعى ما دون الفطرة من لا يبلغ حال الغسل العبرية بالعبارة الجارية اما الثاني فيمكن
حملها على مثل الفطرة ويصير هو الفاعل على الجبل في الرواية الاولى ومنطبق على قولنا ويمكن ان يحمل ايضا على ان الزوال من مثل قولك ان
لدى السائل ان يكون الكلام على المصير في انما يخرج من القول الغسل بالماء فقط ولا يكتفى بالجمع بالاجزاء كما هو في المجهول والظاهر في
بان المزيل ما خرج من اقول وفي ما لا يخفى الاجماع على خلافه وضعف الحق في العبارة بان القول ليس بغيره وانما يزيل منه ما حصل في الحقيقة
سهل وغسل يخرج الغالب مع القدر من زوال العين في الاثر في العلامة في المذكورة ان مع القدر يخرج لا بد من الماء اجماعا وكذا الحق
الغبر وانما عليه ان يرضى بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه واله انكم كنتم تخرجون بعدوا منكم اليوم تطهرون ثلثا فاقبلوا الماء الا جاز لظهور
القول بغيره وقيل في الفحص وقيل عليه ان يرضى بحدوده ثلثة اجزاء والمخرج من الفاعل كذا في باب احاطة الدالة على جواز الاستحباب
خالف عن هذا التعبد كما ينبغي ان يتحقق فلو لم يكن مخافة الاجماع لا يمكن القول بجواز الفسخ الغالب مطلقا الا ان يفتلح من يخرج عن اعتدائه
يصد على ان لا يرضى من الاستحباب من الغلط لان الرواية بين المتولين مع عدم حصر سندها لا ينافي ما يقبل لا يبعد انما
ظهورها خصوص الاجزاء في موضع الرواية الاولى ظاهر فاعلى الاستحباب ان لا يقبل بوجوب الجمع احد على هذا كما يمكن ان يكون الاستحباب اعتبارا
فكذلك يمكن ان يكون اجزاء الماء لا يخفى في هذا الباب الغرض المقصود من التخصيص في الفسخ اي التخصيص ان لا يفتلح لان عدم القدر لا يرد
اعلم ثم ان مع التعبد لم يحل غسل المخرج بالماء والقدرة المتعد فقط ظاهر عبارة الكتاب اولا فيحصل الاطلاع من صاحب بيتي واثبات وجوب
الجمع كاي من كان لا يمكن اجماع والمراد بالعين قد ذكرنا وجوب ان الشرع في الاجماع وحسنه من المخرجة عن اليكس وحيث لا يفتلح من المخرجة
انهم في باب الاحداث في الموقوفين بن بن يعقوب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الوضوء الذي فرضه الله على العباد من غسله من الغائط
قال غسل ذكره في الغائط ثم يوضو من تحت يديه وما رواه ايضا في بعض الروايات من الامر بالغسل لان الظاهر ان زوال العين لا يصد عليه
عرفا وما الاثر فليس الاثر منه حين ولا اثر ولكن الاصحاب انما ذكروه واختلف كلامهم في المعنى المراد منه فقال بعضهم المراد منه ما يختلف على
الحل بعد مع الطهارة وتنبيهها وذكرنا في الخبر الرواية لانها من العين بمقتضى هذا المعنى الذي فسره الاثر لا يرضى له وعلى تقدير تحقيرها
وجوبها بما يوقف على ان لا يصد للقاء والذهاب الغسل قبل زواله او لو صد قبله لم يزم الحكم بالكفاية لما تقدم وعلى هذا يمكن الحكم بالاعتناء
بزوال العين من الفسخ بوجوب الفاء الذهبية لان يقال ان زوال الاثر لا يمكن الفسخ وروايات اخرى تظهر ان الامر بالماء
الذهاب خصص بعضهم فسره الاثر بالثبوت ذكرنا عن من لا يقوم بنفسه فلا بد له من جوارحه يقوم به لانقال على الاثر من حاله في جوارحه
على وجوب العين فحينئذ لا يفتلح في نظرهما ولا في الفسخ في المخرج بان الدليل فيها مع انها لا يمكن ان يكون على ما كان في الجوارح
ان الفاعل اجماع او غير فيكون ذلك الدليل غير الفاعل الحكم ولا يلزم من خروج ما ليس في دليل كالقول ان لا يمكن دليل في حكمه فيها
واما ما تقدم استدل انما يقال الاثر من ان يكون العين موجودة في حاله في جوارحه فيكون هذا اللون الطاهر بالعين بل يجوز
ان يكون لونا اخر الجارية واما انك اضعه وجوب لان زواله على تقدير كون العين موجودا مطلقا لان ما ثبت وجوبه بالاختيار هو الاثر في
الاختيار الغسل فلو صد هذا الاثر في زوال اللون لكان كفاية لاحتياج الى زواله ولو لم يصد بغيره لكان لوجوبه عند الصدور
وجوب صورة الفسخ انما كان في ذلك وكلام المصنف في الذكر مضمون ان مرادهم الاثر في المخرج فحينئذ لا يفتلح بالاجزاء لا يفتلح
كالزجر بخلاف المطلوب لكن الظاهر ان مرادهم الاثر في المخرج بالاجزاء لان كلامهم في هذا الكتاب يخرج في ذلك من الاثر في المخرج
كما يظهر من ايراد الشبهة الثانية في شرح الاثر على هذا الوجه كلام القدر في ما مضى من عدم اشتراط زوال العين فاعلى
من الاجزاء لوجه اصلها كما لا يخفى في هذا وجعل القول على ما مر في هذا الباب في كلامهم في الاثر في المخرج في المخرج

انما ما رواه ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم هو الاثر الاول من بين نسخ الحديث
 ولا يخرج الفيل او الاملة لانهم قالوا العلامه في الشعر من هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 نظموه هذا في انهم يدل على انه في باب ادب احد ثمن ابراهيم بن ابي حنيفة عن الرضا عليه السلام قال عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 ولا يخرج الفيل او الاملة لانهم قالوا العلامه في الشعر من هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 وقال في هذا الباب المسند في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 في باب ادب المكان في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 طاهر من العيب لا يخرج الفيل او الاملة لانهم قالوا العلامه في الشعر من هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 المتفان في بحثه في موضع البول بالما وحكاية زاده من فعل الامام عليه السلام كما هو في المتن في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 في باب ادب المكان في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 ما رواه ايضا في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 موسى بن عبد الله عليه السلام في الرجل الذي يمشي به بالماء حتى على الاثر قد نسي ثلث اجار قال ان كان نحو ذلك لصلوة فليعد الوضوء
 وبعد الصلوة فلا يبارض ما ذكرناه من الروايات اكثرها وجه سندها وقد حمله الشيخ في باب على الاستحباب يمكن حمله على قوله القدر
 ايضا وكذا ما رواه ايضا في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 وتوا اذ لم يكن الماء لا يصلح لمعارضها الجمله سند فكل من استحب على الاستحباب او العدى كذا ما رواه ايضا في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 ليعبد الله عليه السلام قال في ثلثه الاستحباب بثلثه اجار ايكار وتبع بالماء لا يصلح للمعارضه للارسل فاجعل الله على الاستحباب والاعمال
 واما كون المسح ثلثا فدل عليه الروايات المتقدمة للثلاثه في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 قال ثلثه عن القسح بالاجار فقال كان المحسن على عليه السلام بثلثه اجار واما كونه مطلقا لم يحسم كونه مطلقا فيها بعد فاقطع الاجماع
 كما يبين من كلامه في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 فانه الذكر ان سائر اهل الارض في أصله الذكر الجاهل وابن الجاهل لا يخار الآجر والخرف الا ان يلبس طهر او ترتيب يلبس وما مضى فاعلم
 له ما انما تقدم الفيد كما هو المشهور والمشهور ولا في بعض الروايات المتقدمة حكيه اما اعتبار الطهارة فقد اعني اجماع عليه السلام في
 بؤنه ايضا قوله عليه السلام بثلثه اجار ايكار وسئل عليه السلام بانه زلة الجاهل فلا يحصل الطهارة كالفضل للكلام فيه حال نعم او تفكر فاسته
 المحل كان ح الوجه في هذا ظاهر لان الاستحباب انما يخص الجاهل وهو لا يتعدى خبرها ويحتمل ايضا لهذا منه انه نعم واما ان الز
 دون الاثر فدل عليه ظاهره في الاستحباب بالماء والاضراب بالرجح فيها ما في الاستحباب بالماء والقسح بدل على حصة ابن الغيرة المتقدمة في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 وفيه دليل ايضا على ان من يغتسل من الغيرة المتقدمة في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 الجاهل والجاهل من الغيرة المتقدمة في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 الطهارة في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 ويخرج من هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 الظاهر في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 الغيرة في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 حكم الجاهل في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 سند ما تقدم من هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند
 الجاهل في هذا الباب كراهل العلم وقد عرفت من هذا الحديث خفيته انه قال في هذا الباب المسند

سنة ثمان مائة
الاجماع
ج

بل ما شئت
ذلك
ج

فلا بد من ان يكون له دلالة في كل واحد من هذه الاحوال الفوقية من وجوبه او عدمه من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
مع اننا انفسه بذلك المعنى في قوله ان بعض المتكلمين قد ادخلوا في ذلك ما لا يحتاج اليه من وجوبه في كل واحد من هذه الاحوال الفوقية
على الوجوه التي ذكرها في الاصل في الاستصحاب الا ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
سنتي فان من ثمة انما هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
في ذلك ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
تحتوي معناه انما هي من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
اعبر انفسه في ذلك ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ويستمر في ذلك ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
والثاني من ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
الاول فقط وسند كل من الفريقين بان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
هو الظاهر من ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
بمعناه وهو ان كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ذلك الحكم فليس الحكم بانفسه في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
امضائي او تحميمه وما كان الاول ايضا عند المحققين في جميع البها في جميع الاخيرين وعلى القدرين بين ثبوت ما ذكرنا اما على الاول فلا بد ان كان
او هو يعمل في غاية مثله فعد ذلك كحل في غاية كماله لم يعمل التكليف المذكور له يحصل الظن بالاشكال في الخروج عن العهد وما لم يحصل
يحصل الاشكال فلا بد من بقاء ذلك التكليف في الاشكال وهو المطلوب وما على الثاني فلا امر به كما لا يخفى في الثاني ما ورد في الروايات من ان البعير
لا يقصر الشك فان قلت هذا كما يدل على حجية المعنى الذي ذكرته فكذلك يدل على حجية ما ذكره في العموم لانه لا دخل للبعير في زمان فينبغي ان لا يقصر
في زمان اخر بالشك نظرا الى الزيادة وهو بعيد فاذا ذكره قلت ان المراد من عدم نقض البعير بالشك انفسه لا انفسه بل انفسه في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ان يكون في وجه البعير لولا الشك في هذا ذكره في البر كذلك لان البعير يحكم في زمان ليس ما يوجد في زمان اخر ولا في زمان شاك هو في
فان قلنا هل الشك في كون في وجه البعير لولا الشك في هذا ذكره في البر كذلك لان البعير يحكم في زمان ليس ما يوجد في زمان اخر ولا في زمان شاك هو في
الواقع ثم علينا انصافا عند حصول شئ في شكل في حصولها عند حصول شئ اخرها ولا نعلم ان الشك في الثاني في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ايضا كما لا يخفى لان نقض البعير بالشك في الثاني في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
في عدم نقض الحكم وثبوت استقراره اذ الدليل الاول ليس بان فيه بعد ثبوت حكم العقل في مثل هذه الصورة خصوصا مع وجود دليل على ثبوت الحكم في الثاني في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
الدلالة على عدم التوقف بما لا يعلم والدليل الثاني في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
فيه بعض المناقشات لكن لا يخفى من بقاء الدليل الاول فاما في الثاني في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
اعرف بحجبه لان حكم البعير ثابت ما لم يحصل مظهر شرعي لاجلها وهذا لا يحصل الظن المعتبر في وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
موتقن ان يعقوب ليسا حجة في وجهه خصوصا مع ما عارضها بالروايات كما تقدم فغاية الامر حصول الشك في وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
كما ذكرنا وما عارضه في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
غير معقول لان فائدة ما اجتمع عليه ان بعد النقص لا يجمع الصلوة مثلا لان ما هو المقصود من الاشكال في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
الاجماع لا يشترط الاجماع على ثبوت حكم البعير في وجهه خصوصا مع ما عارضها بالروايات كما تقدم فغاية الامر حصول الشك في وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ذكرنا فان قلت هي في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
ان يكون الوجه مثلا في كل واحد من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه
فان قلت هي في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه الوجوه هو في الحقيقة من وجوبه الباطن في الغرض وليس هو في شئ من هذه

ثم بل الإجماع على أن ترتب الأمرين معاً لا سحفاً والعقاب فيجب أن لا يتركها والمحصل أنه إذا ورد نص واجماع على وجوب شيء لم
 معكرو عندنا أو شوبن حكم إلى غاية معلومة عندنا فلا بد من الحكم بلزوم يحصل اليقين والظن بوجود ذلك الشيء المعلوم حتى يتحقق
 ولا يكفي الشك في وجهه وكذا بلزوم الحكم بفناء ذلك الحكم إلى أن يحصل العلم والظن بوجود تلك الغاية المعلومة ولا يكفي الشك في وجودها في ارتقاء
 ذلك الحكم وكذلك إذا ورد نص واجماع على وجوب شيء معين في الواقع مردد في نظرنا من امور يعلم أن تلك التكليف غير شرطي بل هو العلم
 الشيء مثلاً أو على شوبن حكم إلى غاية معينة الواقعة مردد عندنا من أشياء يعلم أيضاً عدم اشتراطها بالعلم مثلاً في الحكم بوجود تلك الأشياء المرددة
 فهنا في نظرنا بعد ذلك الحكم حصول تلك الأشياء أيضاً ولا يكفي إلا بان شيء واحد منها في سقوط التكليف كذا حصول شيء واحد في
 الحكم سواء في ذلك كون ذلك الواجب شيئاً معيناً في الواقع مجهولاً عندنا أو شيئاً كذلك في الواقع مجهولاً عندنا أو غائباً كذلك
 أيضاً متحققاً عندنا من غير شك بين تلك الأشياء والغائبات وتباينها بالكثرة والقلّة لا يمكن بل مردد في نظرنا على الواجب الشيء الغائبي في نص
 على أن الواجب شيء آخر أو ذهب بعض الأئمة إلى وجوب شيء من الآخرين إلى وجوب شيء آخر منه وظهر بالنص واجماع في التصويبات أن ذلك
 ذلك الشيء مع سحفاً لا سحفاً في العقاب في وجهه لا يثبت في بيانها معاً حتى يتحقق الامثال بل الظاهر لاكتفاؤا واحداً منها سواء اشتركا
 أم لا يباينها بالكثرة وكذلك الحكم في شوبن الحكم إلى الغاية هذا جعل القول في هذا المقام وعليه ما انما مل في خصوصيات الواردة في
 أحكامها من هذا الأصل وظاهره ما يجب حاشاً عندنا من الغرض والعلّة والله الهادي إلى سواء الطريق وتجربة السمع لا يبيح مع كل
 بكل المحرر لا يجب مع الجميع بالجميع وان كان على سبيل التوزيع وهذا الحكم مشهور بين الأصحاب ذهب المحقق في الشرايع إلى عدم اجراء التوزيع
 القول الثالث هو موثقة بون حسن بن المغيرة واطلاقاً وروايات ثلثة اختلفت في الأصل صحة اللعن مع التوزيع لا يثبت ان ثلث صحاح
 بل صححه واحد وهو ضعيفه الذين في الروايات ما يدل على وجوب جميع الموضع ثلث صحاح وما ذكرنا من مخالفة المحقق في الشرايع ظاهر
 في كلام صاحب المعالم رحمه الله قال يظهر من كلام بعض المتأخرين أن للاصحاب قولاً بعد اجراء التوزيع وأنه يوقفها من نسبة العلامه القول
 بذلك إلى بعض الفقهاء والممازسة يطعن على أنه يعني مثل هذه العبارة أهل الخلاف إنما هو لولم يبق بالشك وجب الزيادة هذا الحكم اجماعاً
 وبدل عليه أيضاً حسن بن المغيرة وموثقة بون في ذكر الأصحاب أنه يشجب أن يقطع على تلبية الرواية المقدمة من قوا عليه لانه الشنخي أحد
 فليوتر ولا بأس لو نفى بالاول وجب الكمال على لا يوافق في هذا الحكم فذهب ابن أبي عمير إلى الحق في الحق والعلامة في المذهب في
 الاكمال وكلام الشيخ رحمه الله في المبسوط كانه ناظر إلى المعصية لم ينفصل عنه والعلامة في المختلف والتذكر ذهب إلى عدم الوجوه وهو الاظهر
 المسئلة نظيرة المسئلة السابقة من اجزاء ذي الجهات الثلثة فصرح عليها سواء لاجواب أو استدلال من قبلنا أيضاً بصحة زيادة العلامة كانه ينبغي من
 القول ثلث مرات ومن الغالب المذهب والخبر فيه ان لانه على خلاف المدعى ظاهر من دلالة المدعى على المدعى لان المدعى والخبر في جميع وقلة ثلثه وعلى
 طبيعة على هذا القول لا بد ان يقال ان الجمع باعتبار الاوقات لا يوجب المدعى والخبر فكيف يمكن جعله دليلاً عليه فان قلنا ما ذكرنا
 من ظهورها في الثلثة ما الجواب عنها قلت اما اولها فان فعله عليه لا يدل على الوجوه لا يجوز ان يكون على سبيل الاستحباب اما ثانياً
 ان لا يحصل له القاء بدون ثلثة وسبعا كحصول النقاء بثلثة الثلثة في جميع الاوقات مدفوع بانه ليس في الرواية انه عليه السلام يبيع في
 الاوقات تلك بل الظاهر ان زيارته إنما أخبر عن الاوقات التي اى صغير عليها واسئل الموجه منها بوجه اخر ايضاً غير ما سبق وهو الخبر
 لا يحصل به الازالة بالكثرة فلا جرم تختلف في بيانها بالنجاسة غالباً وقليل النجاسة ككثرها وفي الثلثة يجعل القطع الازالة وهو ضعيف
 لان الكلام إنما هو بعد حصول النقاء ولكن لا بعد القول باستحباب الاكمال للروايات الواردة بالثلثة وامر الاحياط في امثال هذه المواضع
 ظ ولذا لو شك في انباء اى لو شك في القاء بالثلثة وجب ان يرد حتى يحصل اليقين بالنقاء وكذلك الحكم في القاء بدون الثلثة على
 اخرنا من وجوب عدم وجوب الاكمال لو نفى بالاول وجه الحكمين ظ لان الانقاء واجب بالاجماع والنص في الثلث لا يحصل الامثال ولا يجرى
 النص في تقديم القول في لا الصفة في ما يوزن لغير النجاسة كانه جاهد ومخوفاً مع عدم فاعه النجاسة طاهر اماماً مع قلها
 ايضاً كما يشهد به اطلاق المتن في صحة العلامة في النهاية في غير ظاهر بل الظاهر خلافه لصد الامثال ما ورد في الروايات ولا الرخا كما في
 الحكم ايضاً مع عدم قلح النجاسة وظاهره لا يخلو من شك من حيث صدق الامثال من حيث تفصال الاجزاء وتطهرها في الحل ويخرجها من ذلك

والعظم والمعلوم والحق وان حوت في مكان احدهما عند جواز الاستحباب هذه الامور الثاني في اجزاء وعهارة الحكم اما الحكم الاول فظاهر
التميز والاجماع في حرمته لثبته الاول لكنه في الذكر احتمال الكراهة وصح في العسر والاجماع على التحريم في الاولين منها واستدلوا على تحريم
في الاولين بما روي في الجوهري عن ابن جعفر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشبهوا بالروث لا بالعظام فانه زادوا حكم من يحرم بما روي
في بابنا لا احدا في الزيادة عن علي بن ابي حمزة عن عبد الله بن عبد الله بن شريك عن استجد رجل بالعظم والبرص العود قال اما العظام والروث
لعظم التحريم في ذلك ما روي في الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لا تشبهوا بالروث ولا بالعظام فانه زادوا حكم من يحرم بما روي
وعلى التحريم في الثالث ما روي عن ابن جعفر عن ابن ابي عمير عن اهل الصلاح انه روي عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
هو شبهة العظم بل الاجماع ظاهر كما ذكرنا واما التحريم في الاخير والمزاد به ما روي في الحديث عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
عليه السلام نحو ما روي في الحديث عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
الحكم الثاني في هذا الموضع الاصحاب فيه فذهب الشيخ وابن اديب في المحقق في عقد الاجزاء والعلامة في في التمهيد في المحقق في العقد في الاجزاء
وهو الاظهر للروايات المتفق واستدلوا بما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
لوضع المسئلة فاذا كان ما قلناه من التحريم في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
على الفساد مطلقا ولو سلم فانه هو في العبادات من الثاني ان الزوال معلوم من الشارع ولما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
الظاهر في عقد الاجزاء بل جعل على عقد الجواز في الدليل الاول الثالث لوما لا يخلو عدم الاجزاء حال العلم وانما مطلقا فلا ريب في
ان جعل على عقد الاجزاء بغير الاستحباب لا يشترط العلم ولا روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
الشران يطلب موضوعا غير الناس مثل هذه اوتياء وبعد محبت لبراه احد واستدل عليه بان فيه ما ينافي فعل النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
والجهد الظاهر في هذا البصر مستحباب الجواز وهو من جملة وجوه الشرع والادلة جمع بل روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
لما في حديثنا بعد الحديث من جواز تشارك الجماعة الاصل في حماره عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
والاكتفاء على البصر استدل في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
بالبصر وخارجا بالبين في مكان احدهما استحباب الدخول بالبصر والخروج بالبين في الثاني استحباب الدخول عند احدهما اما الاول فلم يحصل الاطلاق فيه
على ان قال المحقق في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
وجامعة من الاصحاب من ان في ما الثاني في حديثه ما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
يقول لا دخل في الخروج فقل بسم الله والله اعوذ بك من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم واذ فرغت فقل بسم الله والله اعوذ بك من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم
الذي طافا من الخبيثات الخبيثات اما على الادنى اذا توضأ فقل اشهد ان لا اله الا الله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين والحمد لله
رب العالمين وهذه الرواية في الكافي ايضا وفي الفروع عند دخول الخلاء وما ذكره الفقيه ايضا في باب تبارك المكان للحدث خال وكان عليه السلام
اذا دخل الخلاء يقول الحمد لله الحافظ للوحي اذ خرج من بطنه وقال الحمد لله الذي اخرج عني ذاه وبقى قوتي وبها الهام من بطنه لا يفتد القاذ
فانه ما روي عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
ومن بعده ما قال الامام في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
عند خوض الدخول عاروا به في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله
النفس الخبيثات الشيطان الرجيم واذ فرغت فقل الحمد لله الذي طافا من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم واذ فرغت فقل الحمد لله الذي طافا من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم
رسول الله صلى الله عليه وآله اذا اراد دخول الموضع قال اللهم اني اعوذ بك من الرجس الخبيثات الشيطان الرجيم واذ فرغت فقل الحمد لله الذي طافا من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم
راعيه من الشيطان الرجيم واذ استوى جالس للموضع قال اللهم اذهب عني الغدق الذي جعلني من المتطهرين واذ فرغت فقل الحمد لله الذي طافا من الخبيثات الخبيثات الشيطان الرجيم
طبا في عافية فاخبره من خبيثات عافية ومن هذا السنن استحباب الدخول عند الحدث ايضا كما قال المصنف في الذكر في الدخول عند خوضه وروي
واخرجا ما روي في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله في الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله

والمراد من اجزاء الاستحباب

عند الدخول بالبصر

الاذى من جانبهم حتى لا يجلوا من الشكر فيهم انصرفوا عن الاذى الغم الذي لو جئته به لكانت المحمدية من شرا في هذه
 البقعة واخرجني منها حل يدي بين طاعة الشيطان والرحيم ومن هذا ينشأ استحباب التمتع عند الدخول وما رواه الفقيه في هذه الباب
 قال في حديث محمد بن عبد الله بن محمد بن اسد بن الصادق عليه السلام قال من شرب خمر في الصلوة فليقل اذا دخل المحل باسم الله والله اعوذ
 بالله من الرجس النجس النجس الشيطان والرحيم ويدل بضعه على خصوص الخروج ما رواه في الباب المذكور في الوثيق عن عبد الله بن ميمون
 عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عن علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا خرج من المحل قال الحمد لله الذي رزقني هذه وبها فاقوله في سجدة واخرج عني اياه
 يا لها من شدة هذه الرواية في الرواية الشاذة وعند الاستحباب بدليل ما رواه في الحديث في باب صفة الوضوء عن عبد الرحمن بن كثير عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال يا ايها المؤمنون علي بن ابي حمزة ان يوم جالس مع اخي في الخفية قال له يا محمد لي بضع بانه من ماء النوقا للصلوة فانه محمد بالافكا فامد
 اليه على يده الفقيه قال بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهورا وله جعله نجسا قال ثم استحب فقال اللهم حصن فرجك وعفد اسر عورتك في
 على النار وهذه الرواية في الحكمة في باب النوار قبل ابواب المحض في الفقه في باب صفة وضوء المؤمنين عليه السلام ويدل بضعه في
 الفقيه عن النبي صلى الله عليه واله المندمة انما هو ظاهر الظاهر ان الاستحباب شامل للفعل والسمع معا والفرغ يحمل وجهين الفرغ من المحل
 ومن الاستحباب يمكن ايضا ان يريد ما معا لكون كماله في الذكر محرم وكذا كلام جميع من لا يحاط بكلام العبد والمنه في الذكر في
 الشاذ في المفيد في المقعدة الشخيرة في المبسو انما صرحا بالمعنى المذكور ولم يذكر الاستحباب عند الفرغ من الحديث صلا وكلام القصد في
 في الفقه في باب استحبابه قال فاذا فرغ الرجل من حاجته فليقل الحمد لله الذي افاض علي الاذى وهما في طعامي وغافاني من الباطل في الاذى
 بثلاثة عمار ثم بالماء انتهى ثم في المفيد في المقعدة قال فاذا فرغ من الاستحباب فليقل ولا يسمع بيد اليمنى في ليل ثم ذكر الدعاء من المفعولين
 في رواية ميمون بن عمار وعبد الله بن ميمون المندمة من كماله هو الظاهر ان الاستحباب في الرواية المذكورة في الاذى في الفقه في باب الاستحباب
 يكون الدعاء عند الفرغ من الاستحباب مستحبا الغرض هو بغير الدعاء الخروج فلا معنى لجعله مستحبا على هذه وهذا الاداء انما هو على الشخيرة
 صرح بكونه مستحبا على هذه واخره عن الدعاء الخروج كافي المبسو اما المفيد فانه يحضر في الاعتبار في المقعدة تمام اخره بظاهر الاثر
 ان لا يفرغ من الدعاء الخروج فلا بد ان عليه يمكن الاعتذار عن الشخيرة بان يدله على هذا الطلب كانه غير مذكور ههنا وانما ورد هذا الدليل
 على بيان مطلب المفيد وكانه غير مطلب في استدلال المحققة في العبد عليه بما في رواية ميمون المندمة من قوله عليه السلام واذا نوصاتاه وفيه
 لظاهره في ان المراد من النوقا الاستحباب بالظان المراد منه الوضوء المصطلح كما هو المشاد وان جعل ذكره مع دخول المحل والخروج عنه قرينة
 على الاستحباب فليكن ذكره بعد الخروج قرينة على المعنى المتعارف استدلال عليه لعلنا في المنه في رواية في بصره المندمة من قوله عليه السلام
 فاذا فرغ من فعله وفيه لا بد ان يكون المراد من الاستحباب الخروج من الاستحباب الجوز ان يكون المراد من الفرغ الفرغ من
 وضاح المداير ايضا ذكره في هذا الموضوع وكانه بالنظر في هذا الرواية وقدرت ما في الشهادتين في شرح الارشاد قال
 قول المصنف وعند الاستحباب وعند الفرغ منه والظاهر ان الدعاء المذكور عند مسح بطنه كانه لا يفرغ من الفرغ من المحل وهو الحمد لله الذي افاض
 على الاذى وهما في طعامي وغافاني من الباطل انتهى لا يخفى في هذا الدعاء انما ذكره الشخيرة في نه عند مسح البطن بعد الفرغ من الاستحباب
 والقيام منه لم يذكر في الكتب الاربعة الا في الفقيه كما نقلنا وليس فيه نه عند مسح البطن ولا ظهوره ايضا في المراد الفرغ من الاستحباب بل الظاهر
 خلافة كانه والدعاء الذي ذكره المفيد عند مسح البطن بعد الفرغ من الاستحباب انما هو دعاء الخروج كافي فصلنا وبين دعاء على هذه ويدل
 على اتحادهما ما رواه الفقيه عن ابي ميمون عليه السلام فاذا خرج مسح بطنه وقال كانه قد قدم وقد روي في كافي ايضا في باب النوار قبل ابواب
 المحض عن ابي اسامة قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فسلته عن رجل من الغيرة يترقب من السن فقال ما من شيء يحتاج اليه احد من الدائم الا قد جرت
 فيه من الله تعالى ومن سؤله صلى الله عليه واله تسد عنهما من عفاها وانكروا ما انكرها فقال انزل في السن في دخول المحل فقال انكر الله و
 من الشيطان والرحيم فاذا فرغت قلت الحمد لله على ما اخرج في الاذى في بصره وعلمنا في هذا ايضا لظاهره في الفرغ من الاستحباب والمحال ان
 الاستحباب على استحباب الدعاء بعد الفرغ من الاستحباب غير دعاء الخروج مشكل لما عرفت من حال الدليل كذا على استحباب الدعاء بعد الفرغ من
 لان يمكن الاستدلال على تمامه في رواية في بصره في الفقيه المذكورين هما ايضا لظاهره في المراد ظهورا بعد على كمال

على الخرج من الاستحباب الاخر بعد كل ما لا يثبت به الاستحباب الاصل من الاستحباب على الخرج من الاستحباب فلا يثبت الاستحباب الا على ما يثبت به الاستحباب الاصل من الاستحباب على الخرج من الاستحباب

بالدعاء والخرج من الاستحباب الاخر بعد كل ما لا يثبت به الاستحباب الاصل من الاستحباب على الخرج من الاستحباب

ايضا في الذكر والخرج من الاستحباب الاخر بعد كل ما لا يثبت به الاستحباب الاصل من الاستحباب على الخرج من الاستحباب

الصحيح من حديث ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الغنم اذا قطع ذرة البول فصبها في هذه الزاوية والكافي ايضا في البول عند دخول المحل وما

ايضا في هذا الباب من حديث الترمذي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الغنم اذا قطع ذرة البول فصبها في هذه الزاوية والكافي ايضا في البول عند دخول المحل وما

ليما فوضله مكانه وهذه الرواية في الكافي ايضا في باب الاستحباب وما رواه ايضا في هذا الباب في الاصل عن زود الصريح قال يا ابا الحسن اني انا

غير مره وبقاؤه كذا في حديثه او يثبت الماء عليه من ساعته وبعده لا يملك على عدم الاستحباب اما الاولى فلان الامر المعلن على شرط في الغنم

عند حصول الشرح كما ذكره في قوله تعالى فاذنوا من الغنم من وجع فغولها ساجدين اما الاخرين فلا يثبت الاستحباب لانهم لم يذكروا

ان هذا الظاهر في عدم الفصل العرفي والفصل في هذا الصبر لا يثبت به عرفا فلو ثبت ايضا عدم التعرض في الروايات للاستحباب مع ان الاستحباب

والفصل ايضا ان من الفصل بالصبر لا يثبت به الاستحباب بالذليل في الباقي لان هذا لا يثبت في الناسد الذي ارجاه كاشده في العظم

وعلى هذا لا يثبت في الاستحباب ما يثبت به من الفاضل من غير شرطها مخرج ما كاد يعني من بين البول الاستحباب بان يخرج

الى اصل الفضل ثم لا يثبت به من عصر الحنفية تلك والشيخ ثانيا للشهور من الاستحباب الاستحباب الاستحباب في الاستحباب في الاستحباب

الشهور في عدم ما يخرج عنه كما يظهر عند جواب بل الصحيح هو الوجوب ما رواه الشيخ في بيانه باب الاحداث في الصحيح من

عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول في الساق فلا يباي ما رواه ايضا في هذا الباب الحسن بن محمد بن مسلم قال قلت

لا يجمع على سجد بل لا يركع معوله قال يصول ذكره الى طرفة عين عشرين ثم يخرج بعد ذلك شيء فليس البول لكن من

الحاجات هذه الرواية في الكافي ايضا في باب الاستحباب وما رواه في الصحيح عن النبي صلى الله عليه واله ان احداكم يعذ في بوقه فانه يركع يستتر عند

والجواب الاول من مع الدلالة على الوجوب عدم ظهوره في الجملة فخرج عن الثالث بعد صلاحه للبول في الساق قلت ما معنى الحديث

الثاني قلت كان مرارة ان لا يركع في البول لا يفسد بضعه بقطعه من البول فيشقق بخره ليس من السوال عن تطهير المحل فاجابه عليه السلام

يسبق فاذ خرج بعد الاستحباب في البول لا يفسد البول لانه طاهر فان قلت في خصوصية السوال بعدم الماء ان مع وجوب الماء ايضا

بخر السوال قلت كان السوال لما بان مع وجود الماء ان الاستحباب غسل المحل فلا يثبت ما يخرج بعده ولكن يعلم حاله في حال العدو يكون

على ما بان ان الماء يقطع البول كما ذكره العلامة في المتن على هذا وجه الاختصاص ثم اعلم ان الاما اصحاب مختلف في كيفية الاستحباب

في المفسر فاذ اخرج من جابضه وادان الاستحباب فليست باصبعه لوسطي تحت شبيهه اصل الفضل بين ان ثلثا ثم يضع حبه تحت الفضل اجما

فوقه وغيرهما عليه اعتماد قوي من اصله في الحنفية مرة او مرتين او ثلثا الخ مائة من بنية البول وقال الشيخ في المسواد ان ذلك صحيح

عند المفسر في تحت الانثيين ثلثا ومع الفضل ثلثا وكذا قال في النهاية وقال المصنفين ويطرح عند البول من الذكر من سجد

للمعرب قال الصدوق في الغنم من اذا استنجا فليصب باصبعه عند المفسر في الانثيين ثلثا ثم يترك ثلثا مرات ويترك ايضا

كلام السر في العلم المذكور في النهاية في الذكر والنهاية في مثل ما في المتن في قوله من البول في طريقنا في هذا الباب كيفية الاستحباب

ثلاثة اشان منها ما تقدم والثالث ما رواه الشيخ في بيانه باب الاحداث في الحسن بن عبد الملك بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يبول

ثم يجد بعد ذلك بالافلا ذابا فخرطها بين المفسر في الانثيين ثلثا ثم يخرج باصبعه في الساق فيبلغ السوال فلا يباي والظاهر

في هذه الرواية التحسين بين الطرق الثلاثة التي فيها لا يخرج البول ما كان على هذا الوجه بين من يصب منها او

لكن المخرج في الاستحباب ما رواه في هذا الكتاب المذكور والنهاية في جامع ملق الروايات الثلاثة في غير ما بين المفسر والاستحباب المذكور في الرواية

الاخرية فلو تم هذا في الامور الثلاثة كان الوجه في الرواية مع ان رواه في خطه في الخرج اليها كما شهد بالخبر وما اتفق في ذلك

فلم يجد في رواية في المفسر فلهذا الذكر في الروايات من قول الاستحباب في الاستحباب في الاستحباب في الاستحباب في الاستحباب في الاستحباب

الكتاب جامع ملق الروايات في المفسر في الرواية الاولى والاخرية لان الظاهر ان الرواية الاولى هي من جميع الذكر

[illegible]

وَالْأَخْصَرُ
إِنْ تَجَمَّعَ
مَقْصُودُهُمْ
الْمَاءُ كَانَ صَوْدُ الْقَدِّ
وَفِيهَا خَيْرُ الْجَمَادِ
٨

خوب

٢
 اَوَّلُهُ
 تَقُولُ اِنْ لَمْ تَكُنْ
 الْمَرْغُوبُ لِلْمَلِكِ
 اَسْتَخِيرُكَ بِمَكْنِ
 الْاَسَدِ لَمْ يَهْدِ
 الرَّوَّابِيَةَ عَلَى خَالِ
 السُّمُوطِ الْبَقِيَّةَ لَانِ
 الظَّاهِرَ اَنْتَ

[illegible]

[illegible]

[illegible]

الواجب المندوب لا يشترط له الاستماع التام من غير حجج من هذا الوجه هو ظاهر كلام المندوب حيث قال لا يتحقق ذلك الوجه فانه في النظر
هذا الوجه هو الوجه الثاني في دفع ما قد قيل من ان كان مطلع الوجه الذي لا الثاني بل ان الظاهر هو هذا الظاهر في كلام الشهيد الثاني في
شرحه لا يشترط له الاستماع التام من غير حجج من هذا الوجه هو ظاهر كلام المندوب حيث قال لا يتحقق ذلك الوجه فانه في النظر
في خبر الوضوء الا ان يكون هذا العلم في كل الوجهين معا كما ان يدبر في الترتيب لا يمكن ان يجمع احدهما الى الاخر فاما الثاني فلا بد ان يدبر
الامر لما كان واجبا او يدبر في الفعل الذي يفعل المكلف لو لم يقصد ترتيبا في تدبيره لم يمتنع كونه مشا لا لامر في كونه فاما
الاخر في جميع من غير مرتبة فغيره فبالاثر انه لا بد من تخصيصه بفعل في احد الامر انما يكون ذلك فيما لم يجر النفاذ واما مع جوده فلا
امثال الجميع فلا حاجة الى تخصيصه بالامر انما يخصه في فعله ولو جاز ان يخصه في كل حال اذا اخذت الفعل كونه مشا
بعض الامر بخصوصه ولو لم يعلم انه واجبا او يدبر في الفعل الذي يفعل المكلف لو لم يقصد ترتيبا في تدبيره لم يمتنع كونه مشا لا لامر في كونه فاما
بصدور الوضوء ليس كذلك لا يجمع فيه امر واجبة مع تدبيره مع فعله الذي هو شرطه لا يجب قطعا مع فعله الا ان يدبر في الفعل الذي يفعل المكلف
هذا الحكم الاخر وان كان قد ذكره القوم لكنه ليس له وجه فلو وجب تخصيصه في تدبيره ان يدبر في الوضوء كان واجبا واما لا بد
كونه مشا لا لامر واجبا ان يكون واجبا في فعله لا في تدبيره لا يكون مشا لا لامر واجبا في فعله ان يدبر في الوضوء كان واجبا واما لا بد
تم ولو اريد الاستلزام لم يمتنع في قولنا ان كان الامر واجبا في فعله ففعل الانسان بهما يحصل الامتثال فيحقق الوجوب ايضا لان ما يمتثل
الامر لا يمتثل في واجب هذا وخلاصة القول على قوله ان شرطية الوجوب للتدبير فيما لم يقصد الامر لا يمتثل في قوله لو لم يقصد الوجوب
او نوى خلافه لواقع عدم الوضوء انما كان في ذلك الامر الواحد معلوم الاجابة والتدبير وشكوا كما هو لو رددت في
الثبت بين شرطية الوجوب والتدبير انما كان في ذلك الامر الواحد معلوم الاجابة والتدبير وشكوا كما هو لو رددت في
والتدبير لكن يكون مما يجزئ في فعله لا في تدبيره واما ما ذكره المفسر في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
بل قد ما كان يقصد الوجوب والتدبير في غير من الخصص وكذا لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
فقط ولم يجز النفاذ في فعله لا في تدبيره واما ما ذكره المفسر في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
حاصل الفعل من ان يفعل الوضوء ويدبر ويحكم ان يكون كلام الاحكام ايضا ما ظهر في تدبيره الوجه الاول من الوجهين المذكورين في قوله لا بد من التدبير
اجتهاد ما لم يعلم عليه بل ظاهره ان لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
من ان يكون الفعل واجبا ويدبر ولو وجهه في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
احد الامر من الزرع والاستباحة فقد اختلف فيه فالشيخ في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
الاجماع عليه في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
رفع الحديث واستباحة الصلوة لكن جلنا فيها ان لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
وصدق الامتثال بدونه وعقد ليل في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
ان المفهوم من عرف ان الوضوء لاجل الصلوة كان المفهوم من قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
لاجل فعله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
لان كون الوضوء لاجل الصلوة لا يستلزم ان يقصد في الوضوء لاجل الصلوة وهو لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
الامتنع ولا يمتنع ان لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
مدعى المحققين في اجاب العلامة في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير
الضريح وجب ثابتهما ان يترفع عن الاستباحة لانهما ثابتان لان المنع من الدخول في الصلوة لا يدخل المكلف في الصلوة فانه لغا
الحقيقة فان في الحديث ليس غايته ان يدبر في الوضوء لاجل الصلوة وفي الوجهين نظر في الاول فانه لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير في قوله لا بد من التدبير

وإذا
حصل الامتثال
ع

وإذا
اذ لم يكن
مختلفا
ع

سابقا انه لابد في الموضوع من ضرورة ان يكون الغرض من امثال المراد هو طلبه فانه فاذا انصوب الوضوء لوجه المنار و
 بهتم لتنع الحاصل من امثال وقريتهم وانعش من ذلك ثم عكره للاعضاء على المقادير السابقة فاصد على ذلك الموضوع العرف
 بالارادة لغرض امثال والفرق ان هذا في ثنائيه من موضوع والغرض من الغرض في الاشياء اذ اذ عكره للاعضاء اللسان بعض فعالها
 من غرض اخر فليز ان يكون ذلك الموضوع من غير الغرض على الكلف فانه عظم ما ذكر ان القدر الواجب انه هو عكره
 فالحال لا رادة الا في انفس الاستدانة المحكية به وعلما انه على هذا في اشكال على قوله هو بوجوب بقائه التبر لاول الموضوع كما هو عند
 الفعل بالارادة لغرض مع الدمول في ثنائيه من موضوع الفعل ايضا انصوب الفعل والغرض في زمان سابق عليه صار ذلك باعشاه على صدد
 في هذا الزمان الضورة حاكمه ايضا بوقوع هذا الغرض عند لا لحظة حال الافعال ثم يجوز ان يصدر الموضوع لغرض امثال والغرض باعتبارها
 نصوص ونصوص ذلك الغرض في الزمان السابق فليز ان يكون ذلك الموضوع ايضا بصحة الاعرف من عدم لزوم شئ على الكلف بل على هذا الغرض
 فيل العول المذكور الهم لان يقتضوا بالاجماع على وجوب بقائه لكون الظان ان اثبات الاجماع مشكلا في بطل من الغناء شئ في التبر
 الاجماع من الخارج بحيث يلزم دخول الموضوع عليه في غير ما لا سبيل اليه مع ان الغرض في المذكور فغير الجحفي انه قال لاجل لا يثبت ولا يثبت
 بعد من التبر العمل وكان معه لكن الاول في الاستدانة هو المشهور والوقوف على بعضها لا الدين وهذا ظهر ايضا وجوب الغناء من غير تقديم التبر
 عند غسل الدين لان ما يمكن ان يثبتك على جواز التقديم على الموضوع اما الاجماع او الشهرة وهما مفقودان في هذا التقديم وهذا القوم
 ذكروا في تفسير الاستدانة المحكية معنيين احدهما ما ذكرناه هو المذكور في البسوط والمصير المنهي واسند على غير المشير اليه في الاستدانة
 فعلا كما يقرر ويقتضي الاكثر ما يقتضي على استدانة الحكم من اجزاء البسوط استحيى المنهي الاستدانة الفعلية ليع جميع الافعال مقتضية التبر
 الاول في الاستدانة على الاكتفاء بالاستدانة المحكية ما ذكرناه لان هذا الدليل بما يعرض عليه من عدم امكان الاستدانة الفعلية لا يستلزم
 الاكتفاء بالمحكية بل يجب مراعات الفعلية مما يمكن فاما لو يمكن سقط واما عدم مراعاتها بالمحكية فلا لا بدليل واقعه لا وجه لقوله ان لا
 الفعلية لما لا يمكن انقص على المحكية لان هذا التما جحفي في اوله بل هو وجوب الاستدانة الفعلية ولا دليل عليه ما استدأ به على وجوب التبر
 من قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات ونحوه مما تقدم لا بدليل على وجوب الاستدانة الفعلية صلا كما لا يخفى فانه بما الباع على حكم التبر
 والغرض من مقتضاها هو هذا الذي اخذنا منه الذكر في استدلاله عليه بضم الدليل المذكور في انفا ويرى عليه بضم الاراد ان المذكور
 واراد ايضا على الجحفي في ثنائيه من موضوع الاستدانة الفعلية ليعتقدها الصفة بل في ثنائيه من موضوع الغرض المحض من يمكن ان يجاب بالحق
 بينهما بالاجمال والتفصيل فان الاستدانة الفعلية هي التي تختص التبر فمقتضاها هي في الابداء الى اخر الفعل والمحكية بهذا المعنى لا يختص
 بجملة واراد ايضا ان ذلك مقتضى لطلان عبادة اذا ما عكر الغرض المذكور في اثناء العبادة وهو باطل قطعا ويمكن ان يقي ايضا ان المراد كلامه في
 الغرض على مقتضى التبر استحصارها وحصوله في النفس محالة ولا يتم انه ما يثبت في الحديث تبر واردة اخرى منافية للاولى والحاصل ان الغرض
 لكن الغايل المقتضى كالمصروف كانه زعم ان بعد حصول الغفلة عن موضوع الفعل والغرض من نفسه فصلا فكما تبين في النفس امر جالي في التفصيل السابق
 المحرك والباعث للفعل في ان يذهب الى تركه وان لم يكن لنا شعور به كلفه اللعب التبر ونحوه فان له سببا التبر مع عكره ما يبرر لا يخفى في الدليل على
 ما زعم بل لا بعد ادعاء الظهور في ان الاكثر ذلك ثم ان المصنف ذكر ان بناء التفسير على ان الباقي مستغرق للموثرام لا فالتفسير الاول بناء على الاول
 والثاني على الثاني والظاهر ان مراده بالباقي منها الموضوع بالموثر التبر فيكون فاصل كلامه ان الباقي ان لم يكن محضا للثبوت والموضوع بعد
 حدثه بالتبر لا يحتاج في بقاءه الى بقاء التبر فكون باقيا في وقت حدوث موثر اخر يثبت بقاء التبر الاول على هذا تفسير الاستدانة المحكية ان
 لا يوجب تبخا الغفلة الاولى في هذا الاجرم بقاء التبر الاولى في تفسير الاستدانة من ان كان محضا للثبوت في فاعلم ببقاء التبر الاولى في حال
 فلذا يقرر الاستدانة من وعرض على صاحب المداينة بان هذا التبر غير متين لان اسبابا شتى عدا ما تسمى معرقات لا حلال حقيقة فيكون القوم
 بعد الاستدانة من الموثر مع عكره استدل الاستدانة فضلا عن المحكية وانما تخبر بها فاذنا ان التبر ليس من اسباب الشرعية للموضوع في ثنائيه
 قبل المداينة المعرقات بل من اسبابها الفعلية فانه دفع ما ارادتم به على الصلح الخط الحداث التدبير في البقاء وكان لا طلاق في البقاء
 الحديث المذكور ايضا في العرف كونه للغير المعرقات في معرض النزاع فزعم ان بعد حدوث التبر بحدث الموضوع يتبع الى الاخر وليس كذلك بل انما

والغرض
 مفصلا فممكن
 يكون من غير
 بالارادة لغرض
 الموضوع غرض
 مفصلا في ثنائيه
 الفعل
 ح

فصل الاستباحة وفال في برونوي ما يستلزم الطهارة كغزاة القرآن وقصده الحاجة احمل عدم القصد لان هذه الافعال باختر مع الحدث
 يستلزم فصله فصدده والقصد لا يفسد كون ذلك الفعل على كل حال هو لا يتم ذلك لا يرفع الحدث والوجه عند التفضيل فان كان الفعل
 بشرط فله الطهارة كالصلوة المندقة صحيح وان كان في منع فرفع الحدث كالحائض الذكر والغسل للكف من المنية لصلوة الجماعة لا يوجب قطعاً
 لكن فان كان الاستباحة باخبار الحدث كجدد الوضوء والمقصود منه التخليص لا يوجب قطعاً بل يوجب ان يعان فان قصد الكمال صحيح ولا فلا وان كان الفعل
 يوقف على الوضوء لا يستلزم الوضوء كغزاة السورة او نواحيها في كلام المصنف في الذكر في نفسه موافق للظاهر حيث قال ولو نوى استباحة
 الطهارة مكملة كغزاة القرآن دخول المسجدين لا يوجب القصد نوى ايقاعها على الوجه لا فضل لوقوعه على رفع الحدث انتهى فقبيل القول ففصل
 ان يقال الاحتمالات في نية ما قبل الطهارة ثلاث لان ما ان نوى استباحة كماله او نوى هو محتمل من قصد الاستباحة والكمال فان نوى
 فالتعدي على نية ما من شرط قصد الاستباحة وما يستلزم عدم القصد وان تعاقب الحدث به كما قال الشيخ وما ذكره العلامة في المنية بعد فعل قول الشيخ
 ان يفي بانقاع الحدث كعدم وجه الشافعي لا نوى طهارة شرعية فيبقى ان يحصل له ما نواه من العمل بالخبر فكونه لم يرفع الحدث ولا ما يقصد من لا نوى
 شياً من غير نية طهارة وهو الوضوء الحاصل من فعل ذلك وهو على طهارة فقصه طهارة كالمو نوى الاستباحة الا انها انتهى فالتعدي لا يوجب
 الشيخ لان ما ذكره اولاً من نوى طهارة شرعية فيبقى ان يحصل له من فعله ان يرفع ذلك فلا يلزم الى قصد الاستباحة ورفع الحدث مطبقاً
 انما هو على نية ما وما ذكره ثانياً من نوى ما يقصد من رفع الحدث فعله في نفسه تمامه تمامه في الاحتمال الثاني والثالث بل الثاني فقط واما الا
 الاول الذي هو صحيح كلام الشيخ فلا كما لا يخفى في كمال الاستباحة كما ذكره المحقق في التعبير بعد فعل قول الشيخ ولو قبل في رفعه حدث كان حياً
 قصد التفضيل وهو لا يحصل من دون الطهارة ولا يذهب عليه ان كلام المحقق الظاهر فساد من كلام العلامة كما يظن عند الشافعي في نوى
 فالتعدي لا يوجب الحدث بتمامه من ان الوضوء لهذه الاشياء انما هو لاجل صدورها كماله بالطهارة فيبقى انما يحصل برفع الحدث وانما على ذلك
 سابقاً من عدم ثبوت شال هذه للعدا فلا يخفى فكل كلام الشيخ وان ادب ان كان في هذه الصورة فاقصد فلا وجه له وان كان يخفى بالاول كما هو الظاهر
 فمن ان نوى الثالث فثبت بهان مرجح ان القصد الى هذا الشيء يتم من تركه لاجل الاستباحة وكما لو العلم لادله على الخاص فلا يكون
 لرفع الحدث ومن حيث ان الوضوء لقصد انما يصرف الى القصد الصحيح ولما كان قصد الاستباحة غير صحيح فيبقى ان كماله يستلزم رفع الحدث ويمكن
 يرجح الاخبار بغيره في الشرع الوضوء لهذه الاشياء من غير قصد شيء فان نوى قصد هذه الامور لم ينشأ به الشرع وعند امتثال الشرع
 يجب ان يرتفع عليه ما هو المقصود للشارع وهو وقوع هذه الغايات كماله ووقوعها كماله انما يستلزم رفع الحدث على نية ما في الوضوء
 هذه الامور انما يرفع الحدث فثبت ما ادعينا الان في على حذاه ما ذكره المصنف في الذكر في تعلقه بفضيلة تلك الافعال بالطهارة لا يستلزم
 صحة الوضوء لاد الوضوء الى حصول الفضيلة وضوء رفع الحدث فليس رفعه واستباحة بشرط طهارة وانما يصح فيما لو روي الامر بالوضوء
 شئ بل يتاورد ان الشيء الغدلة مثلاً كماله بالطهارة اذ على الثاني لا بعد هذا القول ان يحصل تلك العبارة فثبت على المراد انه نوى الشئ الغدلة
 على الاول فلا ان بعد رد الامر به شئ طهارة في نفسه بقصد رفعه والاستباحة لا مجال لهذا الاحتمال نعم يمكن ان يقال انه اذا قبل بوقوعه
 الغدلة وكان معلوماً من خارج ان باختر ذلك الشيء لا يحتاج الى الوضوء فثبت ان الوضوء لا يوجب كماله وان لم يرفع من ذلك بناء على ما ذكره في
 بيان وجوب قصد الاستباحة وجوب قصد الاستكمال وما يبرز من جهة من رفع الحدث واستباحة بشرط طهارة فلو كان في الوضوء لا يوجب
 كماله بقصد ذلك الشيء مجازاً فاندفع ما ذكره ويمكن ان يرفع ان يكون الوضوء المندقة لهذه الامور انما هو الرفع على ما ذكره لا يستلزم ان يكون الوضوء
 الواجب يقصد هذه الامور كذلك فاما على هذا كما على المختار من وجوب قصد الاستباحة وما يستلزم ما على المختار فالامر من القصد
 في جميع الاحتمالات غاية الامر ان يكون القصد في الاحتمال الاول لغو المحصول الاستباحة بدنية لكنه لا يوجب القصد وهو غلط هذا ثم انهم استدلوا في رفع
 الوضوء للتوهم ورفع الحدث في شئ ان كماله يحصل من حصول قصد الوضوء المندقة في المختار في المعبر عنه بجعل الوضوء بقصد ورفع الحدث مكملاً لا بقصد التوهم على
 افضل احواله وهو لا يحصل من دون الطهارة وليس من اداه في فضيلة التوهم ان يكون حال الطهارة على قياس ما عداه لا يترك الفاسد الى فضيلة ان يكون
 الطهارة وهو معنى مقرر معقول في الذكر في المختار في المختار وما ذكره من انما ذكره وجه الترجيح وادعينا بغيرنا فيكون رفعه فضيل القول في شئ ما
 والضميمة من اجل التوهم فانه مجاز ان الطهارة في ان قبل التوهم بحيث يقع التوهم عليها فانه يكون من باب ما يكون على طهارة وهي غاية صحة التوهم

[illegible]

وَمُتَّقٍ
مَنْظُورٍ قَوْلُهُ
مَنْبُتٍ
مَنْبُتٍ

وهو صنفان: بعد ذلك الزمان بعد الجوع كما سلكه انما اختلفت لا وجه لهذا القول ولو فرض عدم تماثل الدليل عليه لان عدم تماثل الدليل
لا يدل على عدم القول بالدلول وما يؤمن من الدليل الذي ذكره المحقق في المصنف على هذا الطلب ان الوجه في ما فهم فلا يتبع الغابر من شدة بان المر
عند وجوب طلبه لان ما فهم من ذلك الشعر ان هذا الدليل انما يدل على الاول فقط وهذا انما صنف لان مدعى الحق على وجوب تحليل الكثرة والخفصة
منذ اهل العلم على بعض اجزاء مدعى ما كلفه ولم يقصر على جمل لا يصح بل قد عجزوا بغيره ايضا مما يدل على العمومات الثلاثة فلان ما نسبته المذكور في غير
كلام المذكور انما يقتضي من كلامه الخلف لا باس بان ما فهمه في شخص حقيقة الحال فالانجيل من قبل ما فهمه في الشخص حقيقة في محل الفرض انما الخفصة
والحاجب من الجبال انما فهمه انما لا يقتضي اسم الوجه بها ولو كانت كسيفة لم يجب تحليل ما فهمه بل غسل طاهر انما الذي فان كان شعره كسيفا لم يجب
ولا ابطال الماء الغائبة بل غسل طاهر انما فهمه في الوجه حكما وان اورد في الشافعي ثم قال واما ان كان الشعر خفيفا لا يلبس في الاغصان عند غسل ما فهمه
ابطال الماء البتة قال ابن ابي عمير وهو من هذا المذهب انما في البشارة ظاهرة من الوجه وقال الشيخ لا يجب تحليلها كما كتبته والفرق في انهم في موضع
لو اقبل به وغسل بشرة الوجه لم يجب لان ان كانت كسيفة فالعمل الظاهر ان كانت خفيفة فالعمل لهما انما لا يجب احدهما ولا شك ان هذا الكلام انما
على غسل البشارة الظاهرة تحت الشعر الخفيف لا البشارة المسورة فيكون يتبين من اهل المص كلام السيد ابن الجبلة على ما ليس فرق بينه وبين كل كثره
مع ان المص قال بان في الخلف تفرق كلامهما بما فرأه انه انما في هذا القول ان كان مراد الشيخ من وجه من وجه وجوب تحليل الشعر طوا كان خفيفا
كتبته عدم وجوب بطلان الماء البشارة في الشعر وان كان ظاهرة فلا بد ان كان في المص انما في الخلف طوا في انما في شعره وهو وجوب غسل البشارة
خلال الشعر كما هو في المص وابن الجبلة وابن ابي عمير في العلة في بعض كتبهم وعندهم وجوب كما هو في الشيخ والمحقق والعلماء في بعض اجزاء واما اذا كان
منه وجوب ابطال الماء البشارة المسورة سواء كان بالكثرة او الخفصة كما ذكره المص في قوله فالتاثير لا خلاف بينهم وبين السيد ابن الجبلة في كلامه
ظاهرة في انهم لما كان كلام العلة في الخلف المذكور في بعض الخلف فلا بد من توجيهه وهو ان الخلف في وجوب غسل البشارة
بالخفصة وعدمه وانما هو على وجوب غسل البشارة الظاهرة خلال الشعر والحاصل ان الشعر ان كان كسيفا سائر الجميع وانما في وجوب تحليله ابطال الماء
تحت ثقلها وان كان خفيفا سائر البعض وانما في بعض الخلف ايضا في وجوب غسل البشارة في انما الخلف في وجوب غسل البشارة في الشعر
على عدمه وكذا السيد ابن الجبلة ابن ابي عمير على ما هو الظاهر من كلامهم والعلة على الوجوب في الخلف المذكور وكذا الثلاثة المذكورين في
ولا بد من بطلان الخلف على المقادير الاخر قليل الغالبية هذا كما ذكره الشهيد الثاني في شرح الرسالة لان خفيف الشعر انما وجوب غسلها
الماء الى البشارة الظاهرة خلال الشعر فلا شك ان عند ابطال الماء البشارة المسورة ايضا وبطلان ابطال البشارة المسورة
بالوصول الى الظاهرة لا ينفك غارة عرجصول العلم والظن بالوصول الى المسورة فتقاربه الخلف وهذا ظهر فساد ما في جعل المبرج
قال واعلم ان خلاف بين الفريقين في وجوب غسل ما يرى من البشارة خلال الشعر في محل الخطب في عدم وجوب غسل ما لا يرى منها ومنه
قال بعض شايخنا من هذه النواع في هذه المسئلة قليل الحد انما في ذلك قد عرفت ان النزاع على هذا التقدير في عدم وجوب غسل ما لا يرى
وقد عرفت من الشهيد الثاني في شرح الرسالة وانما لو كان من عند الخلاف في المعنى في انما كان النزاع معني لانه كان قبل الجمل في هذا وقد عرفت
المعلم في وجوب غسل البشارة عند العلة والمسورة السيد ابن الجبلة على ما هو الظاهر وعند الشيخ على ما هو في العلم في البشارة
هو الشعر في جميع جهات مجالس الخطاب في بعض جهات الكل جعل في افعه كلامهم على نص في الشهيد الثاني في شرح الاول مع احوال المصنفين
في ضمن ذلك انما انما بالنظر الى الدليل في الحق البهلاء في العمل ان يكون النزاع في الخفيف باعتبار هذا المعنى بان يكون الاتفاق خاصا في
ما جسر الشعر في جميع مجالس الخطاب ولو كان بالخفيف والكثيف لا يجب صول الماء البشارة في حال انما يجب الوصول اليه يكون النزاع فيما
بشارة في بعض الاحوال ون بعض الشيوخ وناجوه على عدم وجوب الوصول اليه والعلة في وجوبه على الوجوب وعلى هذا لا يكون النزاع قبل
وهذا ان كان احوالا في نفسه لكن في محل كلامهم عليه بعد ذلك في كلامهم ما فهمه في ظاهره والله علم به في هذا الحال ويمكن ايضا ان يكون
الاتفاق في احوال وجوب غسل البشارة الظاهرة في جميع الاحوال وكذا على عدم وجوب غسل ما يقع في الشعر سواء كان سائر الالف في جميع الاحوال
و يكون خلاف فيما لا يتكلمه الشعر ويكون ظاهره في بعض الاحوال ون بعض النقص في كلام الشيخ ومن بعد ذلك وحده انما
يجل على ظاهره ولم يسم الاتفاق على شيء من ذلك ولا في الاول كشأن في كلام السيد ابن الجبلة ابن ابي عمير في العلم في ذلك الخلاف في

فقال كل
ما احاط الله به
الشعر
م

بالطريق الاولى لكلا الدلتان المذكورتين من غير وجوده من صفاته والاحكام الذي ذكرنا من المختلف به في ظاهرها لا يخرج من حيز
 النزاع اعلم ان المصنف فانه الذكر على وجهه وتحتل الشرائع على الوجه بغيره وكذا على وجهه بل كان ولا من رافعه لا يخرج بل يخرج
 نفقه ذلك كله الترخي في طرقاته بغيره بل ان عليه ان الوجه بغيره كما هو لا يقيع خبره وبالدلتان الثالثة السابقة وما ذكر من ضوئه عليه
 بغيره واحد وهو نيل اصول الشرع وصاحبه ان كان كالتحقيق كذا ذكرنا وان كل شرط بشره ما كان مقصورا فلا يوجب عليه كالتحقيق للقيام بالوجه بغيره
 عليه التحمل للشبه بان الدلتان الاولى لا يخرج في بظاهره في الكيفية ليس النزاع فيه العداوة في مقامه موثقة بالدلتان الثالثة لا يثبت ما لم يثبت بل ان الظاهر
 وقوله في الرابع ان كل شرطه تنزل ما تحتها ان اذ ان صلاها بغيره من بينها الخفي فليس الكلام في ان ان الشرع ليس شرعا بل هو في الواقع على
 بخلافها من غير ان الوجه فان ادعى ان وجهه بغيره في كل حال التحمل بالوجه بغيره كذا فان التسوية بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه
 من الوجه في بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 بعض اوقات هذا كلامه يمكن ان يخرج عن احوال في اختصاصه بل ان الكيفية كانت قد علمت انه لا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 الشرع فيكون من غير وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 اختصاصه بل ان الكيفية اخص من اختصاصه الكيفية فيقول ان من هذه الدلتان ليس لاسدلال على ما هو المتنازع فيه من وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 جميع ما ادعاه سوء كان اجاعا ما اذ لا يخرج في بظاهره في الكيفية ليس النزاع في ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 بعض الدلتان في وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 ما يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 في وجوب التحمل على وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 الضيف بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 وجوب التحمل للدلتان الثالثة المذكورة سابقا والاراد عليها والجواب عن وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 تحصيل الشرع سواء كان من الوجه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 الوجوب في كل وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 الاجماع فيها ان لا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 ان كلف في المحقق في الضيف العداوة في السهم استجاب التحمل على كذا حكم في المذكورة باستجاب التحمل الكيفية لا يظهر ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 ان التحصيل بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 عليه لا يمكن اجراء في التحصيل الفاسد عليه بالطريق الاولى لا يخرج من حيزه بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 ظاهر الوجه ذكر العداوة في بغيره الاضطرار انما وقع على الملاقاة الاضطرار على الظاهر فلو انما على الظاهر فلو انما على الظاهر فلو انما على الظاهر فلو انما على الظاهر
 افراد الاول في الوجه الكيفية في كل وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 فيه الثالثة في الوجه التحصيل في كل وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 ما ذكره من البشارة دائما وفي بعض الاحوال لا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 او قل ما ذكره من البشارة دائما وفي بعض الاحوال لا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 باعتبار ما ذكره من البشارة دائما وفي بعض الاحوال لا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 من بغيره ولا يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 له من وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 عنه الله ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره
 من حال الخلاف في وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره بل ان ادعى ان وجهه بغيره لا يثبت بل يثبت بل ان وجهه بغيره ما كان شورا وبغيره ما كان بغيره

على ساعد عنده حري الماء على الطرف أصابعه ثم غرغ فيه من ماء فوضه على موضع الرأس ثم غرغ البصر فأنزل على ساعد عنده حري الماء على طرف أصابعه
 مسح مقدم رأسه ثم غرغ فيه من ماء فوضه على موضع الرأس ثم غرغ البصر فأنزل على ساعد عنده حري الماء على طرف أصابعه
 ومنها ما رواه النهدي في الوثائق في باب صفات الموضوعين في زوائد العين أنهما سلا باجفرت عليه السلام عن حضور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاعطى بستانا وتور به ماء فغسل كفه ثم غرغ فيه في النور فغسل وجهه بها وانحادي البصر بكفه على غسل وجهه ثم غرغ فيه في النور فغسل وجهه بها
 بهما الماء فغسل به العينين من فوق إلى الاصابع لا يرد الماء إلى المرفق ثم غرغ فيه في الماء فغسل بهما من الماء وافرغ على وجهه البصر من فوق
 إلى الكف لا يرد الماء إلى المرفق كما صنع بالعينين ثم مسح رأسه به من الكف إلى الكعبين بفصل كفه ثم مسح رأسه به من الكف إلى الكعبين بفصل كفه ثم مسح رأسه به من الكف إلى الكعبين بفصل كفه
 لا يخل بغيره منها ما رواه النهدي في الباب المذكور عن أبيه من غرغ العينين قال سلك باجفرت عليه السلام عن حضور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فغسل وجهه بها
 إلى المرفق قال لكس هكذا نزل بها الماء فغسل وجهه بها من المرفق ثم غرغ فيه في الماء فغسل بهما من الماء وافرغ على وجهه البصر من فوق
 هذا الوجه وبه في بعض بعد إلى المرفق فغسل هكذا ومسح ظهر كفه إلى المرفق فان قلت هذا مناف لما في الإبهام من قوله تعالى المرفق فغسل وجهه بها
 ان يكون بمعنى مع وبه يمكن ان يكون المصنف قد غفل عن أن الرواية الأخيرة يدل على أن نزل بها الماء هكذا وأما وجوب الابتداء فغير
 فيه فالأكثر على الوجوب الابتدائي الاستصحاب بغيره لا بد من الكلام فيه كما تقدم في الابتداء باعلى الوجه وبجعله قبل شر الابتداء كلف
 وكبر وجوب التخصيل بشرط منع وصول الماء إلى الفوق الواجب عليه لأن البدن متناه في هذا العضو الخاص فلهذا وجب قبل تمامه في هذا العضو
 ورواه في الروايات من المرفق بوجوه عدة قيام كاجب إنشاء الله تعالى بحيث يخرج المذهب الجاهل في الشعر بالإجماع فيبقى الباقي ويمكن ان يخرج على وجه
 الوجه بيان رواية المصنف من قوله عليه السلام كلما طاب الشعر لم ينزل من تحتك لانه جوسه شامل للبدن في كل مكان انما ابو علي لم يحد شعر الوجه فلا بد
 ان يجعل رقبته على خصاصته ويمكن ايضا الاحتجاج بما يبيح انك تقوم تحت المصنف من قوله عليه السلام كلما طاب الشعر لم ينزل من تحتك لانه جوسه شامل للبدن في كل مكان انما ابو علي لم يحد شعر الوجه فلا بد
 ان يكون الظرف مقابل الجوف بغيره للقيام فالاول ان يؤخذ بالوجوب لما وجبه غسل الشعر فيه انك انك تحت مكد ليل نام عليه احج المصنف في ذلك
 بان من نواع البدن في ضعف الظاهر لا يصلح ان يكون الخلع نعم لو لم يكن بعد وجوب بهال الماء ما تحته انتقال حكم الوجوه البصر وحصل
 الظفر والجل لو لم يخرج الظفر عن حيز البدن ما يجيب بعده العرف من طرف الاصابع فوجوب غسلها وما اذا اخرج من ذلك تحت رقبته جان الوجه
 لان من اجزاء البدن عده كالسرسل من الخلع وقرن المصفر في الذكر بهن ومن فاضل الخلع ايضا ما يتصل بالاعمال وليس شيء والظاهر ان الوجوب لا يصلح
 وعقد دليل على صحة وجوب غسله على القول بعد وجوب غسله العول بوجوب قصبه وتقليمه يصل الماء إلى طرف الاصابع فمقتضى الاحتياط ان يكون
 الاطراف بحيث يخرج من هذا المنعارة في الله اعلم والسنة تحت المرفق والبدن لا بد كذلك يحمل جمل السعة والهدى على الظفر ويكون تحت ذلك تحت
 ورواهما على الابتداء وكذلك خبرهما في الظفر والاولى لان تحت المرفق في البدن رتبة البدن في الاول ان يكون في اللفظ عليه دليل في رتبة العرف
 والسعة في اللفظ بارة عند شئ من الجسد كالغدة فتحرى ان الحركة وقد يكون من حصة اليد في الجفون ولعل المراد منها كل ياردة تحت المرفق كما اوصى الله
 لو نفعت على خلاف بين الاصحاب في هذا الحكم واسندوا عليه ما يفرق على الفرض فيكون تابع للبدن لا للاستدلال ان امكن لنا فيه لكن القول على الشهر بل
 الاجماع ظاهر مع غاية الاحتياط ولو كانت في المرفق غلظت مع الاشياء والاصالة الحكم الاول كانت جميع عليه والشيخ في اطلاق القول في اللغو بعد
 وجوب غسل الزائدة عن المرفق ان زواجه على المرفق وكذا اطلاق الحكم في العبر واسندت عليه بان غسلها واجب من باب المقتضى كما لو غسلت يده بغيره
 بهما وبه قد ورد الامر بتقليم الايدي كونهما من اشد عليه البدن والحكم الثاني ان كانت تختلف فيه ظاهر الشرايع والتخالف الحكم بوجوب غسل البدن
 والمشي عليه عند الوجوه وهو لا يصلح عند دليل صحيح واسندت في المختلف على الوجوب بعد البدن عليها فبتا ولها الامر بالغسل ثم ورد على صحة
 الامر في قول المصنف مما يقتضي بان هو ما يكون في الأصل ان لا يدا بطلوا عليه سم البدن واجب ولا يمنع حكمنا في اسم البدن واسند بهما في البدن
 الزايدة والاصالة في مورد الغيب مما يشترطه من الانعام التي فهمها وانما بالظفر الزائدة تحت المرفق يمكن ان يجاب عنه ما هو المصنف بان حلاها
 عن القانون لا يتردد في دليلين نصيب من المصنف وهو مرفوع ظاهر وحمل على الاستدلال بمجمل ما هو التمسك بالظفر لا بد من عليه منع الزايدة بغيره في البدن
 ولو تمسك بان الأصل في الاحتياط في الحقيقة فنزل غاية بان من هذا ان يكون البدن صادرة على البدن الزايدة لغز وكلاهما انما هو العرف العامة ولو لم
 في العرف بهما فيكون الزايدة الاضام في ايدىكم للعهد بناء على انها واللعن وانما هو البدن الاصلي وما من الغرض بان الوجوه في الزايدة تحت المرفق

[illegible]

[illegible]

الواردة بانما وقع المسح ببلية البدن وهذا الحديث ايضا يدل على ذلك كما يستدل بها على عدم جواز الاستبراء في كل وقت بل في وقت واحد
 التخييل اما التخييل دليل هو اخذها جفاف اليد فالمرح في الحكم وما ذكره من اطلاق الرواية انما يبارضه رسالة الغفر المنقولة انما فيجوز على جفاف اليد كما هو
 لان الشبان انما يكون منظره الجفاف خصوصاً مع ما ذكرنا سابقاً ان الظاهر بعد الدخول في الصلوة نعم يمكن ان يقال يجوز اخذها حال عدم الجفاف فيها ما عرفت من ان
 التي يستدل بها على عدم جواز الاستبراء ليست بمتناهية وانما القول على التهمة العظمى والاجماع ولا يخفى انها مستفبان فيما نحن فيه فلا دليل على صحة الامر بالمسح
 في غير اطلاقه ثم انه يجب مراعاة الترتيب في الاخذ من التخييل والحاجب الاستبراء ولا يقدح في ذلك ان الظاهر ان كلام القوم عليه لكن طرأ عليه الغفلة من رسالة الغفر المنقولة
 الا انه لما لم يقرب من حيث استدل الاخذ من كل موضع كان بالظان الاجماع عليه بما في حكم الترتيب مع امكان ان يكون الامر بهذا الترتيب من الجفاف فلا
 القول بعدم وجوب الترتيب مقتضى الاحتياط ان لا يكفى في الوضوء الذي اخذ فيه من التخييل في غير وضوءه الشبان بل يجزى وضوء واحد كذا يراعى جفاف اليد في وضوء
 الشبان وغيره وكذا الترتيب بان اخذوا من التخييل لو كان ثم من الحاجب الاستبراء لا يترتب فيه ما لا يترتب فيهما والظاهر ان جواز الاخذ من رسالة التخييل لا ينافي مع ما
 من الاصل مما يثبت من غير دليل بل من فضل الوضوء كونه في كل موضع من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء
 فلا وجه لاعتبار فضل الوضوء من ان يكون فضل الوضوء انما لا يخلو من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء بل لو كان في كل موضع من فضل الوضوء
 او الثانية لما عرفت انما فضلة الشان الثانية لو لم يوجبها احد فقد استكمل في الاخذ منها بناء على انها بدعة فلا بعد من ماء الوضوء وقوله بالصلوة المذكور
 ومن حيث عدنا فكما عرفت ماء الوضوء وضوءه المعتبر في الظاهر الثاني بالنظر في ما ذكرنا من ان جواز الاخذ من غير الوضوء المذكور ولا يخفى ان هذا الامر
 وهو الذي يفهم من كلام بعض الامامان نزاع ابن الجوزي فيه فلا يخفى انه يجهل بجهل لا سيما ان يكون الجفاف مع التفرق بين افعال الوضوء سواء كان وضوءاً
 بدوياً أو التفرق في مكان الاول والثاني بطلان الوضوء وجوب الاعادة للروايات الواردة في الاجماع ايضا على احوال ان يكون مجوزاً للجفاف مع الضرورة
 جفاف البعض كما اشرنا اليه سابقاً لكن لا يمكن ان يطلو لاجل الجفاف والاستبراء انما كان الثاني في الظاهر ان الجفاف فاقبل بالبطان ح انما نقل عنه من مجوز
 انما هو عند الضرورة كما صرح بالصلوة المذكورة لان بعض الضرورة حال عدم الاستبراء لكن يمكن ان يكون للصلوة وقوله وبما يصح ما في التخييل وهو الظاهر في
 ايضاً فان تحقق قول من الاحتياط فالظاهر حكم بالصلوة وان لم يتحقق بل كان بخلاف الصلوة وسبب من مجوز الجفاف من الاستبراء بافعال الوضوء خاصة اجماع الغسل
 ايضاً يكون الحكم بطلان عند الجفاف في كل موضع مما يتبع الاجماع وان لم يظهر له دليل سواء وسبب تفضل القول في التخييل في كل موضع مما يتبع الاجماع وان لم يظهر له دليل سواء
 فتدبر في المحقق في المعبر في العلامة في التخييل في شريح لا رشاد وقال العلامة في الذكر لوجوه ماء الوضوء للحرا والماء الفطر من اسانف الوضوء ولو
 ابي جعفر من يد البشير ثم اخذها غسله في كل موضع على الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 المذكور واستدل المحقق في المعبر على جواز الاستبراء في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 مسحة سلة اليد كما هو الظاهر من كلام القوم بلزم علينا ان لا يجوز الاستبراء في هذه الصورة لان الامور اذا كان هذا الوضوء الخاص الانسان بغيره من عند استئناس
 شرع على انه بدعة لا يفسد ولا يوجب شيئا وما ذكر من المرجح لغيره في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 كما ذكرنا ولم يمنع جواز الاستبراء او معناه ايضاً كقول التهمة والاجماع في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 هذه الصورة والاحتياط ان اسانف الماء الجدد من جميع نعم الله عليهم في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 المسح ببلية البدن والله اعلم ولا يخفى ان الغسل لا يفسد ولا يوجب شيئا وما ذكر من المرجح لغيره في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 انه لم يرد عليه المسح في العرف اكثر من ان الماء شلا واما الغسل المقارن للمسح الذي يصدق عليه العرف لكونه غسل فافطرح الاجزاء لصدق الاستبراء
 على ما يدل على خلافه واما ما رواه الهذلي في باب صغير الوضوء فغيره من غير ان قال ابو عبد الله عليه السلام انه باق على رجل ثوبين سبعين سنة فقبل الله عليه
 ذلك فكيف ذلك قال لا يفسد الا في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 اجزاء الغسل في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 محقق الغسل ولا يفسد الا في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 عموماً من جهة زهد الغسل على الصلح من غير الامر بذكر المسح والعكس في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في
 المقابل ولا يخفى ان الظاهر من قوله عليهم السلام ايضاً ذلك لا كفاية في الامر بالمسح ببلية البدن من غير شعاره فبما يذكره الجوابان مع ان الغسل لا يفسد الا في كل موضع مما يتبع الاجماع في الوضوء والجلد في اليد كما استدلوا الى الجفاف عند مكان مكان ذلك المعنى قال المصنف المذكور في التخييل في

والاخذ
 جواز
 ح

[illegible]

المؤتمنة
مع القدم
مع

[illegible]

المطالع
عند
الغسلات
قال كافر
الكتاب

[illegible]

[illegible]

مَا
بِأَسْمَاءَ الْوَقُوفِ
فِي الْمَجْدِ لَا تَخْضَعُ
بِمَاذَا كَانَ مَحْدَثٌ
فِي الْمَجْدِ
ح

مَنْ
أَنْ يَرَوَا
تَحْمِيضًا وَاسْتِثْنَاءً
ثُمَّ يَرَوَا مَرَّةً
م

انما المذهبين الوشوه وهو لا يشترط المراد من اعتبار اليقين في الموضوعات يجوز ان يكون الشك فيه يقيناً لكن يكون هذا الموضوع خيراً من غيره من الموضوعات اذا
 يقين واعلم ان كلام الاحكام ان الظن يقيناً حكمه حكم الشك وهو باطل بالنسبة الى الحكم الاول لظهوره في ذلك الوقت والمذكور عليه مع ما يراه باطله اليقين في
 المحقق في المعبر والعلامة في المذهبين بان الظن لا يعتبر في المذهبين الشارح كالشهادة بخلاف الظن المحاصل المحاكم بما لا يوجب باعتماداً غائراً لا يوجب ولا يثبت
 عن اليقين في الموضوعات هو اقل ولا يخفى ما في كون ربه وعلو اليقين في الموضوعات في قوله تعالى الحق اليقين في قوله لا يخفى ان الظن المحاصل لا يستحق
 يبين الظاهر وشك في الحد لا يثبت على وجه واحد بل يصف بطول اليد سبباً في ابل وقد ينزل الرجحان بتساوي الطرفين بل يتماثل بهما في كل وجه
 انما هو متساو في شدة وزنه من غير ان يتفقد شدة عند الفرق في صفة الحد من غير ان يكون من غير اليقين على الظاهر الذي لا يثبت في المحاصل بل لا يثبت على
 الظن محاذم باقياً فالعمل عليه ان ضعفه في كل ما لا يخفى ان هذا التماثل يصح لو بين المسئلة على ما يقين محقق في وقت لم يعلم او بين طر فابن اليقين
 ببقائه فالتكليف في بعضه لا يوجب في الضعيف لا يوجب في القوي لكن في هذا التماثل ضعف حد بل بانهما على التوابع مودة باطله اليقين في بعض التصرفات
 ان في الظن معاً فخرج الظن عن هذا الاصل وما في الحكم الثاني فغيره كمال لان وجهه في ذلك المتساوية كما يمكن ان يثبت بها على اعتبار ان الظن في
 مفهومه وكن في بعضه يقيناً في كل ما يمكن ان يثبت بها على اعتباره بمفهوماً لا يقين اليقين بالشك مع ان لا حصل بقاء الدلالة الا انهم لان هناك باطلاً
 وبعده قوله تعالى بانهما الذين امنوا اذا فهم الا يخرج اذا يقين بالظهور السابق وشك في الحد بالادلة في الباقي وفيه ما يخرج من مخرج القوي
 هذا ثم ان في هذا المقام اشكالان هو ان الشك باحد المذهبين في الباقي يقين باليقين باليقين لا يوجب في الشك في الحد مع اليقين بالظهور
 وكذا العكس اجاب عنه المقصود في المذكور بقوله قولنا اليقين لا يوجب في الشك لا يوجب في اجماع اليقين في الشك في الزمان الواحد لا يمنع ذلك في قوله ان الشك
 في حد اليقين يرفع يقين الاخر بل المعنى بان اليقين انما كان في الزمان الاول لا يخرج عن حكمه بالشك في الزمان الثاني لاصالة بقاء ما كان فيقول في الاحتكام
 الظن والشك في الزمان الواحد يجمع الظن عليه كما هو مقرر في العبادات انه في فيه نظر لان الشك باحد المذهبين كما يباقي اليقين باليقين لا يوجب
 باق في الظن بهما اليقين في الزمان الواحد يجمع اليقين في الظن لا يوجب من المحو شيئاً اللهم الا ان يرد بالشك الوهم والاصول بان في المراد يقين الحد في ما يقين كما
 مثلاً بوقوع حدث في زمان سابق جلت كالعقد سواء كان المراد بالحدث نفس البول مثلاً او اثره الخاص من ربه والشك في الظهور في ذلك الزمان انما
 بحيث ثلثها بعد العقد سواء كان المراد بالظهور ايضاً الموضوع او اثره لا يشك في اجماع اليقين في الشك بهذا المعنى عما لا يشك فيه لعدم تناقض
 متعلقهما لاختلاف الزمان لا يخفى ان اذكره المقصود به في رفع اليقين في سبب قوله في قولنا في الاخر وما ذكره من انه قد مضى صاحب المذكور
 في هذا المقام حيث قال المراد بالحدث هنا ما يرب عليه الظهور اعني نفس السبب الا ان المصداق من ذلك في نفس حصوله للمعنى لا ينافي في الشك في
 الظهور بعده وان تحدث عنها انتهى ولو تيقنهما لا يثبتهما انظر في اطلاق القول في هذا الحكم مع من لا صاحب كالتسوية بين الله وغيرهم يقيناً كالمحقق
 وجهه الله في بصر كنهها ما يغفل العلامة في المذكور عن الاحتكام كما هو المذهب في قوله انما انما يقين وقته يعلم ما له فيه عار وان سبق على
 صدق تلك الحال بانهما انما يرفع في الشك الاخر كما لا يوجب في حديث واحد وان ظهر فسطحه ثم فان الاقرب فيقول ان يقين الظهور
 الحديث مصدق من مقتضى ان لا يثبت ما له علم على ما ناهى انظر ان سبق استحسنت هذا بخلافه في القواعد اليقين ومرا به بقوله في حديث من مقتضى انما يثبت
 العكس في الظهور وانما الحديث والحديث ناخداً لما يعنى ان يقين في الموضوع الذي علم حقيقة كان ضوئاً واقعاً لا مجرداً وكذا الحديث المحقق وقوله
 حديثاً ناقصاً لا يثبت الحديث والظاهر المستعمل في الحديث في المختلف في الثالث وانما يرفع بهذا فلتشرع في كراهة الاقوال ما يعلق
 من العباد والاعمال في القول الاول كما ذكره الشيخ في المذهب في ما يجوز على الانسان لا يدخل في الصلوة الا بظهوره في يقين ان يكون مستقراً بحصول الظهور
 ليس في ذلك الجواز في الصلوة ومن لا يعلم ان طهارة سابقة للحديث فليست على يقين من طهارته ووجه عليه سببنا فيها وانما خبر بان هذا انما يثبت
 عموم قوله تعالى انهم الاية التي في الذي فكرنا فيها واتاها انما اذا لم يقبل الا ان لو كان ذاهباً لا هائل او يكون مقتضياً بان كنهه حديثاً كما ذكره بعض القائلين
 انما يثبت وجوب الموضوعات في كل ما يجمع او دليل اخر ولا يخفى انما يخفى في ذلك وجوب لو شك بانه مقتضى في بعض الاوقات لم يعلم به فوجب الاحتكام
 في جميع الاوقات الا انما الغلبة في الدليل بحسب الدلالة اليقينية في غير ما خرج من ان في مثال هذه التصرفات يكون الانسان بالقدرة اليقينية هو في غير ما
 الانسان في الوقت الذي يعلم به الظهور منه وعلى الثاني فنقول ان غاية ما يثبت من وجوب الموضوعات اليقين بالحدث ليس هو ما يثبت مع انما يثبت
 يقيناً لا يمكن ان يثبت بان يقيناً بغيره من هذه المسئلة لا يثبت على اننا انما حصل اليقين في الموضوعات لا انما حصل اليقين بالحدث وهذا

ویندلا مکان
یقیناً

[illegible]

هل هو اللذة أو معناها المحض في الظاهر كما يشعر به جيلولة الفوائد المتفولة وكان نظر الروايات أنهم كما يحكم به الوعدان فانه شريح الفوائد إنما ذكرته
 الصفات المذكورة بحسب وجهها الشهيوي ولا يشترط أنما صفة واحدة وذلك لثلاث من مضافات ذكرنا أحدها إنما كنا ذكرنا الأخرى فيه ما لا ينبغي أن يشهد
 لا يسلّم اللذة أصلاً إلا برهان الذي قد يكون شهوة مع أنه لا يثبت أنه بل الوجه في بعض الروايات أن الشهوة المذكورة في هذا المقام إنما
 والمعاد الخائين بمعنى الخادع على قوله أنزل اللذة أنما قسمه بالتحاذي لأن الملافة حبيفة غير مضمومة فان دخل الذكر أسفل الفرج وهو خارج الولد
 والمحصن وموضع الختان أعلاه وبينهما ثقبه البون حصل الخيانة بالنقاء الخائين إجماعاً فيهم وبذلك عليه مع ذلك روايات منها ما رواه يحيى بن أبي بكر الجعفي
 الصحيح عن محمد بن إسحاق قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجمع المرأة وسرا من الفرج فلا ينزل في موضع الفرج فقال لا الشئ الختانان فقد وجب الفرج فقلت
 ألقاه الختانين هو غيبوبة الخشعة فإن نعم وهذه الرواية في الكافي أيضاً في بابها وجب الفرج ومنها ما رواه أيضاً في الباب المذكور في الصحيح عن علي بن يقطين
 قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمسك المرأة لا يمسكها إلا بغيرها عليها غسل قال لا يقع الختان على الختان فقد وجب الفرج غير الذكر والمراد من الختان
 أما الإدخال فبما رواه أنزل منها ما رواه أيضاً في هذا الباب الصحيح عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال سمع من الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 ما يقولون الرجل يأتي أهله فيخاطبها ولا ينزل فقال لا تضار الماء من الماء وقال المهاجرون لا الشئ الختانان فقد وجب الفرج عليه فقال عمر بن الخطاب
 ما تقول يا أبا الحسن فقال علي عليه السلام لا يجوز أن يمسكها ولا يجوز أن يمسكها من الماء إذا كان الشئ الختانان فقد وجب الفرج عليه فقال عمر بن الخطاب
 قال المهاجرون دعوا ما قالت لا تضار وقد تكلمنا في هذا الحديث في بحث كون وجب الفرج لنفسه ولغيره ومنها ما رواه الكافي في الباب المذكور في الصحيح
 عن حسين بن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمسك المرأة لا يمسكها إلا بغيرها عليها غسل قال لا يمسكها إلا بغيرها عليها غسل
 إليها أعلاها غسل قال لا يقع الختانان على الختان فقد وجب الفرج غير الذكر ومنها ما رواه أيضاً في الصحيح عن علي بن يقطين قال سألت أبا الحسن
 عن الرجل يمسك المرأة فلا ينزل عليها غسل قال كان علي عليه السلام يقول لا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها
 بغيره وقال يحيى بن علي المهر والفضل وأما ما رواه في هذا الباب المذكور في الصحيح عن الحسن بن الحسن بن أحمد قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسك
 خطبة الشهوة وهو يرى أنه قد أحلم فإذا استيقظ لم ير فيه ثوبه الماء ولا في غير ذلك قال لا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها
 فإذا روي عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 لا بالنسبة إلى النقاء الخائين أيضاً ولو سلم الفهم في المحض المحض في النقاء الخائين أيضاً ولو سلم الفهم في المحض المحض في النقاء الخائين أيضاً ولو سلم الفهم في المحض المحض في النقاء الخائين أيضاً
 مصعب بن عبد الله عليه السلام قال كان علي عليه السلام يمسكها ولا يمسكها إلا بغيرها عليها غسل قال لا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها
 الفرج عند موازاة الخشعة مطلقاً سواء حصل النقاء الخائين أو لا وأن أشبه في الصور الأخرى بالنظر إلى الروايات لا يخفى من كماله لأن ما يمكن أن يثبت
 عليه وأنه قد ثبت أن الفرج لا يمسكها ولا يمسكها إلا بغيرها عليها غسل قال لا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها ولا بأس بالرجل أن يمسكها
 المتقدمة أيضاً ولا عليه ما رواه في هذا الباب المذكور في الصحيح عن محمد بن مسلم عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 بغير الفرج على الرجل والمرأة فقال إذا دخله فقد وجب الفرج والمهر والرجم فحكي علي بن إمام الخشعة في رواية المذكورة وكذا أصحح عن محمد بن مسلم عن حماد بن عيسى
 سلم المقامان في بحث الخائين في النقاء الخائين أيضاً ولو سلم الفهم في المحض المحض في النقاء الخائين أيضاً ولو سلم الفهم في المحض المحض في النقاء الخائين أيضاً
 الفهم في صحيح محمد بن مسلم المذكورة اتفاقاً فيه نظر لأن هذه الرواية إما تحكي على الروايات المتقدمة ويكون المراد من الإدخال الواقع فيها إدخال الخشعة
 فلا دلالة لها على الخائين في الصلاة وإما تحكي على ظاهرها من إطلاقه فدل على وجوب الفرج على الخائين في الصلاة وإن كان بعد الخشعة وأما كذا الكلام في
 حماد بن زيد ومحمد بن مسلم المذكورين كمن يمكن أن يبق لما كان الظاهر من هذه الروايات الثلاث على الروايات السابقة فيكون الدليل على وجوب الفرج على
 مطلق الخشعة سواء أدخل بعد الخشعة أو لا مفقوداً لكن لما كان الظاهر اتفاقاً لأصحابنا على الوجوب في الصور الأولى فيلزم أنسامهم وأما الصورة الثانية فلا اتفاقاً
 فيها فمعانيها باصلة البرائة هذا ولا يذهب عليك أن إذا كان بعض الخشعة مقطوعاً فادخل الباقي فإن كان يجب معه إدخال النقاء الخائين في الظاهر
 لصدقه لا لثقل الخائين فأنظر الوجه لصدقه لا لثقل الخائين بل غيبوبة الخشعة أيضاً وإن لم يصب فيه شكل وعلى تقدير عدم الوجوب هل يثبت إدخال الخشعة
 أو القدر الذي يحصل به الاتقاء ولعل الظاهر الثاني من قال المص في الذكر ولو قطع بعض الخشعة كمثل الباقي لأن يذهب العظيم فيبقى وهذا هو
 التفصيل مما لا يخفى على أن يرجع إلى ما ذكرنا والذين كما قيل مطلقاً أي لو كان للمرأة والرجل أماد من المرأة فقد اختلف في استحالة الأكثرين في

۲
في القبل
علم للغسل
ان لم يكن الغبوة
ح

ظاهر لا يمنع احتمال ان يكون خرج من الحيض على الوضوء يرجح بقوله في الثالث في الحيض وبغير الطهارة فلا عبرة به ويكون الوجهان في نوبته لا مدخل له
 الا ان يثبت علم بانتهى من حيض على الفروع او قلنا بغير الكلام على العبر الى الفروع في عدمها وبالحكمة الفرق بين كون الاشتراك بطريق الاجتماع والافتراق
 لم يظهر له وجه الاول في الجهم ولو لم يعلم صاحب التوبة فكالمعنى وجه ظاهره باجماعها باقطع مجيب على الاثر في ماله الحق في المعنى قبل ان يقطع
 اعتبار الجائز في جميع مال الله العلام في جملته من كونه يظهر فائدة الخلافة في اعتقاد الجهم بها وابطام احدهما باصلاحه على الاول لا ينفذ الجهم بها
 لان احدهما جيبا لا يفتح صلوة المأمور لانه نفسا اما من حيث نقله عن بعض الجهم وفتا اصولها معا وعلى الثاني ينفذ ويصح صلواتها معا
 هو القول الثاني في جزم الاول القطع بجزم احدهما البتة لا يتردد ان لا يقطع بخرج الحيض اتم لكن خرج المني في واحد لا ينفذ لا يوجب كمالا
 القطع يكون احدهما لا ينفذ جيبا لا يفتح من غير افعال التي لا يفتح من حيث تغلق صلوة به حكمه نظر الفتا لان حكمه في افعال واحد منها لا ينفذ
 احكام الجنب به مع ان كل واحد ينفذ افعاله وحده لا يعلق به حكم الجنب لا ينفذ له وبالحكمة العقد المسلم في اشتراط اعتقاد الجهم ان يكون
 كل من العدم جيبا في الواقع ومهما كذلك اما اذا ذلك فلا يلزم في تحريم صلوة المأمور حكمه نفسا الامام وقد يحقق منها ومن يجب
 الزايد على ذلك فعله البيان بما ذكرنا في حجة القول الثاني واطمأننا لا خلاف في ظاهره في جزم دخولها المساجد فقدر قرئتها الغرض دفعه
 ذلك نعم لو حمل احدهما الاخر وادخله التمسك كان الظاهر على القول الاول انه فعل جيبا لا يفتح ان الحكم بالحرمة منها اقرب من الحكم بعدم اعتقاد
 وحكمه صلوة المأمور وان كان الاشارة منها ايضا شكلا لا يبعد ان يكون المحال في افعال من يعلم انه جيب مع عدم علمه بنفسه كذلك كانت
 الى الحرمة والاختصاص في الجميع واضح ولو خرج المني من المرأة بعد الغسل اجنبيا ان علمت ان غسلا لها في الرجل بها وشك في الاثر في الاملا لا يخفى
 وجوب الغسل بعد العلم باحتمال المني ان الخارج منها جميعا واما زاده الهندي في احوال حكم الجنب عن سلمان بن خالد عن عبد الله بن عبد الله قال
 عن رجل جيب فاعتل قبل ان يبول فخرج منه شيء قال بعد الغسل قلت فخرج منها بعد الغسل قال لا يغسل غسلت في الفرج بينهما قال لا يوجب
 من المرأة ماء الرجل ذكر ان مثل ذلك في بطريق اخر ايضا وذلك الطريق صحيح رواه الكافي ايضا في باب الرجل والمرأة يغسلان من الجنب في كل من
 مندان مع حكم العلم بخرج منها لا يوجب الغسل لان ما يخرج منها يمكن ان يكون ماء الرجل ولا فظاهر لا يخرج من شكل الذي لا يمكن ان يخرج من المرأة
 والله اعلم واما ما اشك في ذكره في الذكر ان الاوطح وجوب الغسل هو اقرب من قوله في الاثر في هذا لا يرجح الى الثالث في الحديث والقبول
 في الطهارة فلا عبرة به ولا دليل على الوجوب في هذا بخصوصه مع ان الرواية المذكورة بغسله لا تستلزم الذكر واما عند الوضوء مع حكم العلم في الثالث
 فظاهر الغسل والرواية المذكورة وبذلك عليه ربه ما رواه في الباب المذكور عن عبد الله بن عبد الله قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اغتسل
 من الجنب ثم نرى نطفته الرجل بعد ذلك هل عليه غسل فقال لا وهذه الرواية في الكافي ايضا في الباب المذكور في سجدة في سجدة بعد السبل
 المشبه بعد الغسل ولا يجب غسله في غير ذلك من الكلام فيه ولا يبالغ في الحذر فيه في امرأة وخشي المراد بالخشى المشكك في حكمه حكمه ما لم يجر
 وجوب الغسل بالرجح فيه في فروع المرأة يتد على جزم ان يكون ذلك فلا يعلق به حكم داخل العلامة في الذكر ووجوب الغسل عليها معا وكانه
 اذا التقا الختانان يمكن منع جملته على المعارف كذا في المعنى في فروع الخشني في غيرهما الاحتمال المذكور ولا يبالغ الرجل في قبله على ان يوفى هذا
 يجوز الزيادة في غير الذكر الوجوب بالعموم المذكور وهو الحد في منع الوجوه كما غير غيره والزم في الذكر الوجوب لو علم رجول المني في
 بعد ان يلزمه اللهم الا ان يكون اجماع على عدمه يظهر الفرق لا يفتقر في الرجل في برة يتد على الوجوب في الذكر وجه ظاهره لا يوجب
 قبله ولا يوجب الخشني في فروع المرأة لانه لا يوجب ان يكون رجلا او امرأة فان كان رجلا فوجب عليه الغسل بالرجح في المرأة وان كان امرأة فوجب عليه الغسل بالرجح في الرجل في جملته
 والمرأة واحدة مما جيبا لا ينفذ افعاله الا في نوبة الرجل جيب والمرأة وعلى تقدير الذكر بالعموم فيكون احدهما لا ينفذ جيبا ويكون الحكم كافي في
 للفتق المؤل للشرائط وعلى الاحتمال المنقول من الذكر الجميع حيث لا يفتقر الى الامكان بالرجح الصبي الصبيته بناء على عموم اذا التقا الختانان في
 جملته على المعارف وادعاء ظهور في الطلق بالكف في بعضه امثل البراءة وثمة النزاع وجوب نعم من المساجد من المصحف قراءة الفرائض وجوب الغسل
 عليهم بعد البلوغ وفي الفروع الاولى نظر ولو كان احد الطرفين بالغافا قطع العلامة في الذكر والعمم المذكور في الوجوب على المني في جملته
 الطاهر من محض عدمه لان تسكنا للذة انما يحصل بانقضاء الحجاب كذا في انها في غيرهم يمكن تعليله بغيره من الاثبات والفتا بالاصل
 في النهاية التفصيل الجنب في نكاحات لينة لا يقع في الفروع الى الذكر وصلواتها الى الاخر وجب الاملا في لفظها واثباتها

ان بيان الاول صدق الانتقاد والاشارة في المصطلح الى الذكر الذي قطع وافضل من البديهة ان البديهة نظرية على صدق الانتقاد والاشارة
والاكتفاء كتاب الاصل وعده هو ما ينافيه لعل الفرق بين فرج البديهة والاشارة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
فيكون دليل جوب البديهة في الاول الظاهر لكن انفس كلام النهاية كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
وعلم بانها طردية على الاول في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
وقد تعرض في موضع في الاصول الى بديهة الاسلام والاشارة في بيان عدم سقوطه بالاسلام اذ لم يكن له احد من القول على انه في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
القول الى البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
في الصلوة الا بالظاهرة فكذلك في الصلوة والاشارة في بيان عدم سقوطه بالاسلام اذ لم يكن له احد من القول على انه في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
وهم غالب الاكابر واولون من جندنا في بيان عدم سقوطه بالاسلام اذ لم يكن له احد من القول على انه في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
ايتى النبوة صلى الله عليه واله وسلم بالاسلام فاشارة الى عدم سقوطه بالاسلام اذ لم يكن له احد من القول على انه في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
التي لم يامرهم بها قبل الاسلام بخصوصهم من الثاني الفرج بالسند ومعنى بديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
خطا للمصنف بالاجماع ايتى في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
او بعد الاجماع وان بعد الاجماع بعده والفاضل الاول دليل صاحب الدار كدهما الله اسند القول بالكره الى المصطلح وهو هو ولا سيما قال
في الحديث وانا في الحديث فاصح بالفهم واشد اليقين بقوله نعم لا سيما لا الظاهر في ذلك تقدم الكلام في فواتح الكتاب فذكرنا في بعض
الروايات التي يمكن ان يندرج على هذا المصطلح ولو لم يكن دعوى الاجماع لم يتعد القول بالكره لكن الاول في الاجماع لاخذ بالحديث ثم انه قد تقدم في رواية الكتاب
بحث من الحديث الفرع الذي يتعلق بالسر البديهي والحدوث والكم وكذا من الابواب وان لم يكن في المصنف نحو ما فاضلنا عليه اعلم انه قال المصنف في
ولا يمنع من ترك الحديث في الدوام الحالين من القرآن والكتب عليها القرآن فغير محمد بن مسلم عن ابي ابراهيم عليه السلام في رواية بالدرهم فاعده وانما
ذكر ان عليه سورة من القرآن انه في الظان ان الخبر الذي رواه ما في المصطلح في رواية جامع ابن نظير محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رواية بالدرهم
الاخير هو حيث قال الله في الاول بالدرهم فاعده وانما حيث ما سمعنا بعد ذكره من ذلك انما الان عبد الله بن محمد كان يصيبهم عياش بن ربيعة يقولوا
سورة من القرآن بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
سمعت في اخر كلام الامام عليه السلام في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
من كلام محمد بن مسلم او يكون عليه سورة من القرآن في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
السر وان كان على وجه واحد في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
الجبب وهو ان لا يبار عليه اسم الله تعالى في كل من الدلائل من ان الشاهد في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
قال سنده عن الجبب الطامث بما ابدى بها الدوام البصر قال لا بأس ايضه نقل المصنف في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
عليه السلام في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
لو يكن عليها اسم الله تعالى وان كانت الدوام بغيره وانما في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
الذي في نسخة المصنف في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
على الحكم بالجموع والاشارة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
موجبة للفرق والاشارة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
والفرق في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
في رواية بالدرهم فاعده في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
صلاوة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني
وبعد ان التجدد في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني كما نقلنا سابقا ان البديهة في المصطلح على وجه واحد في الاول وفي الثاني

في المحرم

في المحرم وقد روي الصدوق في علل الشرائع ما يوجب من زيارته قال قلت لم يقرن قال نعم ما شاء الله تعالى لا التجدد وبذكر الله من القرين على كل حال وبعبارة
 بهذا الحكم فتبين وقد عبر به عن ذلك الحكم عن جامع البرزخ على الصفة على عبد الله عليه السلام وقد استدل الشيخ في المذهب على الحرمان في هذه
 السجود واجبا ولا يجوز السجود الا لظاهر النجاسة بلا خلاف فيه وتوقف في لزومها الاجماع على ادعاء كما ينبغي بانه لا يمنع من انه قال بهذا
 باستحباب التجدد على الطمأنينة اسمعها وقد عرفت بان مراده من عكسها السجود لا لظاهر النجاسة الواجب لا يخرج عن بعد العمل في النجاسات المحكية العينية
 والافلاذ لانه على ادعاء لو اخص بالعبادة كما هو الظاهر وبغضها الظاهر فيم لا خلاف فيه بيننا وان كان لانه الادلة المذكورة سابقا على محل نظر ان
 غاية ما يدل عليه لزومها ان من زيارتها في غير وقتها فلا بد ان يكون في ذلك اجماع ظاهر هو التسليم ولو اشتركت الاية ونحوها حرم هذا الحكم
 على غيره لا باعتبار ما هو في قوله لا يجزى الا السجود في المحرم من سجدة واحدة على الله تعالى في السجدة في المساجد يجوز اتيان فيها سوى
 مما يتوعد الاصحاب سوى ما نقل عن زرارة فان كراهة التمسك بالسجدة في غير وقتها لا يمنع من كراهة ما ذهب اليه الاكثر ولا ينبغي في السجدة
 ثلثة اورد حرم الله في المساجد مطلقا وجوز اتيانها في غير وقتها في المساجد وحرم فيها التمسك على كل حال ما عدا ما هو في ذلك في المساجد مطلقا ما هو
 في ذلك لا يجزى الا عابري السبيل في الظاهر من الرواية مؤيد منها بالتخصيص في العبور والقرار مع انه في الرواية الصحيحة ينادى في هذه الصلوات في كل
 الشرائع عن زرارة وعنه عن سلم عن جعفر عليه السلام لا تلتزم في السجدة في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 نبادر بغيره يقول لا يجزى الا عابري السبيل في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 لا يفتلن على اخذها فيه الا من روي عن زرارة في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 الله عليه السلام في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 واشهر فيه موضع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 قال الحسين بن عيسى في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 حرم عن عبد الله عليه السلام في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 يجعلها على الكراهة لكن بدفعها بشبهة الحرمان في الاصحاب كذا لا يمنع في الاية من حرجها في العمل على الكراهة هو كون النهي عن زيارتها السجدة سكارى ومحمدا
 المحرم وما يمكن ان يبدل بالسجدة في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 عن النبي في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 التمسك بها في بعض العامة ولا يذهب عليك ان لو لم يكن الشهرة العظيمة بين الاصحاب ما كان يمكن الجمع بين الروايات بحل ما تقدم على الكراهة وحل هذه
 الرواية على نفي الحرمان لكن الاولى لا يوجب الشهرة في اصحابها في اعداد التمسك في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 مركب من العموم يجوز العبور في المساجد اما الشيخ في جوابها فلم يجوزها كما صح في نفيها في كذا اللبس في ترك المجلس بطريق الاولى لا ينبغي ان يقال
 من الاية الصحيحة المذكورة واما الروايات الاخرى ففي ظهورها في هذا المعنى ما يدل على جواز العبور في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 القوم وبعضهم معترضين الاحتياط ان يكون المريدان يدخلان من باب يخرج من اخر لا بان يذهب بجمع وان كان اشارة بالدليل مشكلا واما حرمه في المساجد فلا
 عليه الروايات المذكورة واعلم ان الصدوق في الفقه اطلق القول بجواز العبور في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 المعنى ايضا وذكر ايضا في الفقهية في كتابه ان ينام في المسجد كان مستند خبيث من القلم المذكور في الحكم به مشكلا مع مغايرة الروايات الكثيرة في
 على الاصحاب في بعضهم واعلم ايضا ان الصدوق في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 من نفي الحرمان لا يخرج عن كمال ان كان لا يحيط النجاسة حال الجنابة وضع الشيء فيها ويجوز الاخذ بها هذا ايضا هو المشهور بين الاصحاب ونقلوا عن
 والفعل بكونه الوضوء الظاهر لا يراه في باب حكم الجنابة في الصحيح عن عبد الله بن سنان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الجنابة في المساجد لا في غير وقتها في المساجد
 من المسجد لا يخرج فيقال نعم لكن لا يصح ان للمسجد شيئا وهذه الرواية في الكافي ايضا في باب الجنابة كل وشرى للصحة المنقولة عن علل الشرائع
 الاصل بحل الروايتين على الكراهة لكن الاصل قد خرج عنه بالدليل والجماع على الكراهة وان كان احتمالا لا يوجبها لكن الشهرة بين الاصحاب بدفعه بكونه
 ما زاد على سحر ولم يجوز الزيادة لبن البرج وعنه لا يحرم العزلة مطلقا المشهور بين الاصحاب جواز زيارته بعد العزلة مطلقا وكرهه ما زاد على

وَعَلَى اللَّهِ
وَالْمَغْمُضَةِ
ع

والله اعلم
بما كنا
على

وہو مخمضب
ع

[illegible]

ثم يدركون
عقلهم

[illegible]

لمن فيهم ظاهر من كلامه في الاستصحاب انما هي انما هي في حد وجوب عاد الغسل الاجتهاد في بيان البول ولا يدل على الاحتياج الى الاستصحاب المتعارف
الا ان يكون البول في الاجتهاد الاجتهاد في الاستصحاب من كلامه المتفق مع الاحتياج اليه ولو لم يستبرأ فوجب من البول في الاستصحاب
المعروف بين الاصحاب نقل ابن دبر بن بوب في الاخبار والكتب جو اعادة الصلوة الى الصلاة قبل من البول في الاستصحاب في الصلاة في
القول باعادة الصلوة الى بعض علم ان ذلك كلام المنفرد في البول الذي يعلم انه من وجوب القول باعادة الصلوة صحيح مجرد المذكور في قولنا السابق
واخرج عليه ما كان محلها على الاحتجاب وعلى من يوجب جلد البول الاول لا يوجب جلد البول الثاني لا يوجب جلد البول الثالث لا يوجب جلد البول
ظاهر على ان الصلوة قبل البول لا تصح لكونها من جنس الصلاة التي هي في البول ولا يصح جلد البول في البول ولا يصح جلد البول في البول ولا يصح جلد البول في البول
الذي هو مقرر وفيه ضعف لان الصلوة انما هي في البول ولا يصح جلد البول في البول ولا يصح جلد البول في البول ولا يصح جلد البول في البول ولا يصح جلد البول في البول
صحيح والاحتياج الى دليل ظاهر في البول لا يدل على الاحتياج الى دليل ظاهر في البول لا يدل على الاحتياج الى دليل ظاهر في البول لا يدل على الاحتياج الى دليل ظاهر في البول
اعلم ان ما ذكر من وجوب الاستبرأ وعدم الاحكام المتعلقة به انما هو في الرجل المحبب الى الزنا على المشهور وما ذكره من وجوب الاستبرأ في الرجل الذي لا يحل له الجماع
فقال المصنف في المتن وفيه ضعف لان الاستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
خرج البول فخرج من تحتها فانه في ذلك وفيه ضعف لان الاستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
في الكامل ايضا قال ايضا اطلق ابو الصلاح الاستبرأ ابنا بابويه الجعفي في ذكر المرأة انه في الشيخ في النكاح في الرجل الذي لا يحل له الجماع في الاستبرأ في
الاجتهاد ونقل ابن الجوزي في كتابه في البول انما هي في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
ان حكمها بعد وجوب البول الشبه ما ذكره الثالث هل يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
واستعان به في هذا الحديث في ذكره من لا يملك فيه فليس يظهر انما هي في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
وفعل البول في دفعه بغيره في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
لان يخرج منه غير يخرج بول الا انما هي في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
ثم ان استبرأ في البول في الاجتهاد انما يكون العوض كما ذكره القوم وما الثاني فانما ان يكون جلد البول في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
او يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
فيجعل في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
بالثبات في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
بعض الصور في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
والوفاة في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
من جهة كونه صلبا في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
الى البول في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
والرأب في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
او فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
وان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
منه الاحتياط في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
مع عدم البول في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
فيهم الوضوء في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
لو كان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول
بعض الاحتياط في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول فان لم يستبرأ في البول

استبرأ في البول
اما الاصل في البول
انما هو الاستبرأ في البول
م

[illegible]

[illegible]

مع عمل أكثر منه فافهمه لقول الجليلي عليه السلام ما جرى عليه كما فعل غيره من أن لا يجزئ أن يخطو النسيطة من غير أن يدخل في غير وجوب
 الاعادة لأن الكلام في أن الواجب غسل جميع لأعضاء دفعة واحدة ولم يتحقق ما ذكره البعض من غسل أكثر البك لا وجه له ويمكن أن يكون من غير وجوب الترتيب
 فقد دفع الاحتمال الأخير مما ذكره من غسل أكثر البك غسل ما يصدره عن الزمان من ثماسة واحدة كما سبق وأما ذكره من قوله عليه السلام فلا ذكر له في
 بيان الترتيب في غسله نظير المنقولين فافهمه الأولى الشك في أن عليه السلام في الخبر المذكورين في زيادة المقدار في غسل الأعضاء وقد بان في
 أنهم يجوز حملها على الترتيب لغاير الترتيب في وجوبه في عدمه عليه السلام في الخبر المذكورين في زيادة المقدار في غسل الأعضاء وقد بان في
 واحدة في وجوب غسل جميع لأعضاء دفعة واحدة في الخبر المذكورين في زيادة المقدار في غسل الأعضاء وقد بان في
 الاكتفاء بالقد المنع وهو غسل الأعضاء دفعة واحدة كما مر غير مرة لكن الإحاطة في الاعادة والفصل الذي ذكره الشارح المحققة نظرية أنه مع عدم الفصل
 فصل عليه له هذا العرف فيكون عليها فقط بمرار مع وجوده لا فصل فلا يكون خبرا وان خبرا بأنه إنما يصح لو لم يجز غسل الأعضاء من الماء ويكون
 أما إذا خرج فلا لأنه إما أن يعلم ذلك لا الخبر على وجوب غسل جميع لأعضاء في المرة الواحدة أو لا فإن لم يعلم فلا فرق في الإجزاء بين المصوبين وان
 فلا ينبغي أن يخرج من ذلك فصل أكثر من فصل واحد على غسل الأعضاء في المرة الواحدة ولو سلم فافهمه أن ما ذكره من أنها من الماء وأما إذا
 أوصلها وأصلها كما فهم من إطلاق كل واحد من هاتين الصفتين فلا قد يرد ما إذا لم يكن من الماء على أن لا يرد ما من غيرهما كما سبق في بيان فافهمه
 المسئلة وقدرت ضعف البس في لو حدثت في ثمانية عاد على أقوى الحديث المخلط أن يكون مغروا كبر فافهمه أن كان أصغر فقد خالفه أصحنا على
 فالتشريح في النهاية ونظير المطبق على أعادة غسل غسل الصلابة في الغيبة من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث
 ابن البرج إلى أنه يتم العزل لا وضو عليه بخلاف ابن أبي عمير من المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث
 في الغيبة من المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث
 الحديث الأصغر في الغيبة من المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث
 ولا أثر للحديث الأصغر مع الأكبر انتهى في غير محلها لا ينبغي أن يكون الحديث الأصغر بحد ذاته كافيا في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 كما أن العمل قبله كان بعد قد رجع الحديث الأكبر في الحديث الأصغر فافهمه أن ما ذكره من أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 وجوب الوضوء لا غير فلو تم استدلاله بوجوب الوضوء للحديث المخلط هذه الأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 لا يجمع مع الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 رفع الحديث الأصغر بحد ذاته لا يرد الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 الاستدلال أن الحديث الأصغر في الغيبة من المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث به فالإعلام في جملة من كثر التمسك بالشأن في المسائل من حيث
 الحديث الأصغر بحد ذاته لا يرد الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 بامتناع ما ذكره من أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 وما يندل به عليه من أن العمل بحد ذاته لا يرد الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 إذ لا دليل على انحصار رفع الحديث الأصغر في الوضوء لا يجوز أن يكون العمل بحد ذاته لا يرد الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 هذا المطلب في تحقيقه محققا وعليه شروا طالع الكلام بما حاصله أنه لا بد من الإجماع على أن الأحاديث المعددة سبب وجوب الطهارة
 تعددت ثم انحدرت وندخلها مع اتفاقها ودخول الأصغر تحت الأكبر في الجواب مع فرض الإجماع لا يوجب سقوط ما ثبت لها من التسبب في
 الدليل في انعقد الإجماع فالأصل فيها أن يكون كل واحد منها سببا تاما في سببها وعلى هذا فلا بد للحديث الواقع في إنشاء العمل من طهارة
 أنه وهو ما الوضوء العزل بتمامه لا يرد العمل بحد ذاته لا يرد الأول في العمل بالنقص على النقص في العمل بالأثر في الثالثة فافهمه أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض
 لو اطلعت عليه بغيره من يدعيه لم يرفع الحديث أصلا لكن الوضوء لا يمكن أن يكون بتمامه الإجماع على عدم جماعه الوضوء الواجب غسل الخلية
 أن يكون الواقع العزل بتمامه في نظرهما إلى أن لا يرفع ما ذكره من أن لا أثر له في رفع حكم جنبه بغسل بعض

عزل
 ذلك للمعدة
 الترتيب قطعي
 حقه وقد
 ع
 بن جعفر
 العنوي
 خبره عن
 وغيره
 ع

ان بعد هذا
ع

مطلقا اما الاجماع فخطا فثبوت كنه العلم انه من هذا الحدث الواقع في شأن الفعل كونه موجب للوضوء لا غسل الجنب بل الجنب
انه نفس بعض الضل ولو كان المراد الاجماع على ان له اثر البتة فهو انفسهم لان ابن البرقي وابن زيد بن اسلم يقولان بوجوب الوضوء لاجماع قبلهما
ولما الاول فان كان المراد بها العتبات التي تدل على وجوب الوضوء عند الاحداث الاصغر والضلع عند الاكابر كقولهم يستلزم ان يغتسل من الحدث
فقد وجب الوضوء واماله فنبهنا لا يجزئ ههنا لان بعد ذلك لم يعموا ما انما يدل على وجوب الوضوء في الاحداث الاصغر وهو ان يغتسل من الحدث
بها فما يغتسل من الحدث لاجماع وان كان خبرها فلا بد من بيانها ولو قيل المراد ان لا دليل على ان له اثر او يكون الدليل ما ذكره العلامة من انه قد
للعسل بجمامة فليعتبر بقرينة الاولى فينبغي ان يفسر معنى الاول بجمع اوجه الاحكام الى الخطوب المذكورة انما بانها فاعلم ان هذا الحدث لا
يخلو ولا بد من ان يقع كذا في انفسهم ليس هو الوضوء والاجماع الذي اتفقا في وقوعه في صورة النزاع والسند والاولى في سلكه في هذه الحالة على
عكس الموضوع غسل الجنب بسلطان انفسهم ليس هو الوضوء لكن انهم انما يجزئ يكونوا غسل بغيره وما استدل به عليه من كل جهة فاعلم انفسهم هذا
لو غل بغيره لم يرفع الحدث انما يدل على ان كل جهة فاعلم انفسهم لرفع مجموع الحديث كذا الحدث الاكبر وما يكون عليه فاعلم انفسهم لرفع الحديث بغير
فلا بد من دليل اخر فان قيل لو سلم ان له اثر فلا بد من اليقين برفع الحدث لا بغيره بل باعادة الفعل لان تمام الفعل ارفع البتة وانما
فوق محل الشك قلنا لا يتم ان بعضه في محل الشك فوضوئه قد تحقق عندنا بناء على ما ذكر احكام من الشارع احدهما ان الحدث الاصغر مطلقا
لشئ بانها ان الوضوء لا يجزئ غسل الجنب بانها انما يجزئ الفعل بعد تحقق الجنب بغيره ان اليقين لا ينقض باليقين فاعلم ان الجنب لا يكون
متلفا من الشارع كما هو المشهور في نفي ان وقع الحدث في ثلثه الفعل فيحكم الخطاب الاول بغيره على الانسان برفع حكم الخطاب الثاني فيعلم ان
انفسهم ليس هو الوضوء البتة ويحكم الخطاب الثاني في ثلثه العلم ان فاعلم ليس هو الفعل بتمامه بعد الامر به بل انفسهم وقته الفعل الامر فاعلم
الانسان بيقينه انفسهم اليقين بالرفع ويعمل بيقينه الخطاب الرابع ايضا فان قيل الخطاب الخامس بل انما هو مشهور بين العوام ولا يستلزم
سلم فلا يتم عموم ولو سلم فقولوا لعسل الجنب فلا يلزم العلم بخلافه لان العموم غايته ان لا يجوز للانسان جنابة ان لا يكون متلفا من الشارع
اما من يحا او خصا وههنا وان لم يشارك من الشارع فهو كما ان قد انقضت هنا لان بعد ذلك الخطاب الرابع فيهم من ان الشارع في فعله يحصل
به اليقين بالرفع وهو ما يحصل باعادة فتكون ما ذكرنا فيها مسلفا منه فلو علمه لم يكن مخالفا لذلك الحق قلنا ان الشارع عموم ان اليقين
لا ينقض باليقين ولو سلم فلا يتم ان اليقين بالرفع يحصل بتمام العلم ان الحدث الاصغر الذي قبل الفعل برفع غسل الجنب وانما
الذخيرة انما هو العلم ان يرفع غسل الجنب ان لا يرفع بغيره بل انما يرفع باليقين لان الاحكام الشرعية لا تسبيل للفعل بها فاذا احتل بالرفع
فلا يكون الخطاب الرابع منضمنا للذي قبله الامر فيكون التكليف بحيث كونه عند الشك في التكليف لا تكليف بغيره اما التكليف بالاحداث وانما
يلزم تمام الفعل بالتكليف في احدية ان بعد العلم بان الحدث الواقع في شأن الفعل مستلزم ان يحصل العلم بالتكليف برفع ذلك لا كونه
اليقين بل من البرائة اليقينية فلا بد من اعادة من باب اليقينية وان لم يكن واجبة خصوصا فاعلم انفسهم في خبره وارجح المصنف المذكور
وجوب اعادة الوضوء في غسل الجنب بعلنا بالانسان المطلق والاشاع غلو الحديث عن ائمة ههنا مع ثبوتها بعد كمال لا يخفى انه يمكن حمله
على ما وجدنا به كلام المتكلمين كان فيه دليل ان اثر الحديث في الاشياء ليس هو الحدث الاصغر بل يجوز اجماع الحديث ههنا دليله لا موضوع
غسل الجنب فلو كان اثره الحدث الاصغر لكان رفع الوضوء يلزم اجماع الوضوء ويرفع الجرح مع الايراد الثاني المذكور انه يجوز ان يكون
بقية الفعل لا دليل ولا اجماع على خلافه وايضا عدم اجماع الموضوع غسل الجنب لكان مستنده الاجماع في وقوعه في صورة النزاع وان كان العموم
فقد يرفع ثبوتها لما نحن فيه في كلامهم ويمكن حمله على ما ذكره التمهيد في كل قول مع ثبوتها بعد كمال ما يرفع الحكم الاول فاعلم انفسهم
التمهيد ما على علة وجوب الاعادة فهو ان الحدث الاصغر ليس موجبا للفعل ولا بعضه قطعا فلو جازى حاله وانما على جواز الوضوء ان الحدث
لا بد من ارفع وهو ما للفعل بجمامة اما الوضوء والاولى في عدم بعضه في الثاني بوجوب الحدث الاصغر لو حصل بعد كمال الظهور وجوب
فكذلك انما هو لا يوجب الاعادة والا كان ذا بغيره لا يرفع فاعلم انفسهم ثم اشد وجوبه للفعل ليس كذلك وسعوا اليقين القول بالاكتفاء بالاعادة
وعدم الاحتياج الى الوضوء بانه يلزم ان يرفع من الفعل قد ادرهم من جانب الاكبر ثم نقوطان كغيره وضوء غسل وضوء الاكبر وهو ما لا
لغيره في الثاني بالاعادة اما على الاول فاعلم انفسهم بوجوب الاعادة لان الحدث الاصغر موجب للفعل بل انفسهم في الثاني من الفعل

في الحروف
 وكان هرة
 فصل الإرتقاء
 هو رقة
 وموالة
 في
 الست
 ١

لَهَا
عَيْنُ وَكَانَ
وَلَمْ يَكُنْ
ح

[illegible]

[illegible]

الصلوة فتخرج دلو اللوضون في ربيعهم عليه عذرة باينة فأكفأه راسه فوضله بالباقي ورد ايقم بالضعف بحمل العذرة على عذرها بول محمد بن
ضعف لها فاشترى في القدر غايط الانسان منها ما رواه في هذا الباب الاستصاف باب الماء الغليظ عن العلاء بن الفضل قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
الحاضر بان فيها قال لا بأس باخذ بول الماء من البول ورد ايقم بالضعف بالحمل على الكبر وهو قريب منها ما رواه في الباب المذكور عن محمد بن
عن جعفر عن ابيه زاذني عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال ما فانه اهل الماء فقالوا يا رسول الله ان جباناً هذا وروى السباع والكلاب البهائم قال
ما اختلف بافواهاها لكم سائر ذلك وروى الضعف يجوز ان يكون الحاصل المذكور ذكر او استخبر ان يعموها ما اختلفت كانت في اللط والكانت الحما
كروا ان يقر الله على الغالب من عدم اخذها ما يخرجها عن الكبر ومنها ما رواه في باب البهائم والكافي في باب اللوضون من سور الحاضر عن ابي عبد الله
ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام انه ذكره سور ولد الزاد وسور البهائم والصغر في المشرك وكل ما خالفه السلام وكان عند عند سور الناصب بالضعف
الكل في ربيعهم عليه السلام في السجل في ربيعهم في الحرم والاعم منها ومنها ما رواه الكافي في باب الويل يدخل في الماء من كبر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
الرجل يضع الكوز الذي يرفقه به الحية مكان قد تم بدخل الحية قال يصيب الماء تلك الحية يدلك الكوز بالضعف باحتمال الحمل على الكوز وان
يكون اسفل الكوز طباً ولا يكون الفدر بجعة الحية الكوز لا يخلو عن بعد ومنها ما رواه الكافي في باب اخلاط ماء المصير البول عن عمار بن عبد الله قال قلت
عبد الله عليه السلام اعني في معقل سائر الية يغفل من الحجابة فيقع في الاناء ما يندثر من الارض فقال لا بأس به ورد ايقم بالضعف باينة لا دليل عليه على
عدم النجس مطلقاً كما هو المذهب بل على عدم تجرد كان رد اهل النجاسة كما هو مذهب السيد وهذا ما وجدنا ما يصلح الاحتجاج به على الطرفين وقد
عرفنا مكان المناقشة في الجميع لولم يكن الشبهة العظيمة بين اصحابنا يمكن القول بعدم النجس بل الروايات الدالة على خلافه بما مر الاصل ولا سيما
والروايات المفصلة الدالة عليه ان كان يمكن المناقشة في كل منها لكن يحصل من المجموع صريح بالبراءة خصوصاً مع ما سبدها بالاختلاف الواقع في باب الكبر
كما اشترى شيوخ استعمال الاثر والنواهي في عرفهم عليه السلام في الاستحباب والترجيح كذا في شيوخ استعمال الطهارة والنجاسة في ربيعهم المصطلح وشي
طرف من شيوخنا ثم نعم ما يشكك على الاستحباب والترجيح من الروايات السابقة وثقنا عمار وشماعة المصنفان للامتنان والتميم لكن امرها
سهل بعد حتمها ان مكان الحمل على النجس ان السؤال فيها من حكم الاشياء وليس النجس من فسادها بل يكون الملائق في وقوع الفلح في الفاظها من الحمل
على النجس وايضا الغالب ان قدر ربيعهم من الماء عالجا عند تغيره لا يمكن استعمال ذلك الماء فيجب ان يكون الامر بالامتنان في جملة الامور
ويمكن جواز هذا الوجه لاخبر في بعض الروايات الاخرى ايضا لكن مع هذا كله لا يولي متابعة الاوّل في شيوخنا ووافاءه الجمهور سيما مع تضمنه غالباً
في الدين خصوصاً البرائة باليقين وان كان في بعض الافان بخلاف الاحتياط ان قد يصير الاحتياط في خلافه كما لا يخفى الاحتياط في الصور الاخرى
ان يظهر بهذا الماء ثم يتيمم علم ان الماء من كلام الاصحاب لا يشر في نجس لغايل بين ما رواه بالنجاسة والنجس يمكن الاستدلال عليه ايضا بظاهر
بعض الروايات السابقة المضمين للنجس في حال التدبير ان كان يمكن له على ما عرفت من النجاسة فيها وبالجملة الاولى فيهم الحكم والله اعلم بحقائق
احكامه كانت النجاسة دالة لا بد من الظاهر على الاصح ولا المشهور بل لقائله في نجاسة الغليظ بالملا فانه عند التفرق من نجاسة ونجاسة ويعين قائلها ان
النجس في البوطم بعد نجاسة على الامكن النجس من مثل ريس لا يور الماء وغيره فانه معفو عنه لانه لا يمكن التفرق منه اسد ايضا على عثمان بن عمار
على جعفر المقتدر في البحث السابق المقتدر في الرعا في عرض عليه بانها الاظم ثوبها في الوصول الى الماء لا يقر ان الوصول الى الماء فلا
وجه للسؤال سيما مع عظم شأن السائل لانه لا يمكن ان يكون السؤال في موضع يكون الوصول الى الاناء من غير الوصول الى الماء متسكوا او
ولا يرك في هاتين الصورتين سيما في الاخرى السؤال في الاصح يكون جواب كلامه عليه السلام انه اذا كان يرى شق الماء ويحصل اليقين بالوصول
الماء والا فلا ولا يخفى ان هذا ايضا لا يخرج من حد شره ولا خارج الزمان ان في حق اليقين بالوصول بنجس الماء لكن الامر سهل ان قلت قد
تقرر ان النجس اذا رجع الى القدر اذا كان في الكلام فذبح يكون النجس في قوله عليه السلام انه لا يركب في سبب في الماء واجعا الى الاستبانة لانه
يكون معفو عنه فيهم من ظاهره وجود شق في الماء لكن غير ظاهره ذلك يمكن ان يكون سبب خبره ان كان لا يصفه شيء في لاله لانه فان قلت ما نفى
قوله عليه السلام فان كان شيئا بقاء لا يشاخر كان اسم الشيء الذي في الماء صح فيم الدلالة كما لا يخفى ذلك يجوز ان يكون اسم الشيء الذي في
الاناء ولم يعلم وصول الى الماء فيصير المعنى فان كان الشيء الذي في الماء في الموضع فانه لا يركب في سبب في الماء واجعا الى الاستبانة لانه
وعلى قاعدة رجوع النجس الى القدر يرجع الى الظهور في الماء لا الى كونه شياً وهذا ليس يقع فانه قد استشهد بهذا الاخرى بالرواية الاخرى

[illegible]

فان لم يكن شغبر انكفى الشبوح وان كان شغبر اخصب ان يزول الشغبر بشروط ان لا يضر ماء الكروية على الكروية لاجزاء الشغبر وانه قد يث
هذا يمكن ان يكون اكفاء الصغرى لذلك بالانضال بناء على عدم اعتبار انشؤ السطح ويمكن ان يكون مراد بالانضال الدفعة وقد جعل الشغبر
الدفعة في كلام العلامة على الانضال نظرا الى ان الماء متفرقا بحيث يقطع بين جزيئيه ويوجد تحت دفعات الانقاء ومع انضال بعضه بعضا فيكون
وقد قيل بانه لا حاجة الى هذا العمل لان كل امر في الحماح يعطى الحكم باشرط انشؤ السطح وهو جبريل الظمن كلنا ان كان سدا كراثة تعم حكما احدا
الاشواء بل انما يقول بقوى الاسفل الاعلى وتوجب كلامه في الحماح سيجي ان شاء الله تعالى فان هذا هو الحكم على كلام العلامة منزه على انما
الشهد الثاني انه يمكن حمله على معناه البقاء قبل ان لا يمكن حمله على البقاء لان ذلك اما ان يبقى بالانضال في الظاهر كما في بعض كتبهم لان كفى
بالانضال فممكن ان يكون مراده بالانضال الذي يحصل به الوحدة ويعقد انما يتحقق عند انشؤ السطح فعند الانقاء قد ربحا لا يحصل ذلك
الانضال وان لم يحسب جزء الكروية فيها بالاعلى لا يوان الحكم بقوى الاسفل الاعلى بدل على ان الوحدة عند يحصل بدل انشؤ السطح
لانهم اذا يجوز ان يكون الامر على ان يزيل بقوى الاسفل الاعلى ولو كان بناء الحكم على الوحدة لما كان فرق بين الصغرى بين المماضي في
بشرط الدفعة فلما ذكرنا انما لو كفى بالانضال مطلقا كان الظاهر ما ذكرنا وبما ان في صوغ اعتبار المماضي بكمي دخول الشاء فيه بعد ان
الانترج ولا يلزم دخول جميع الكروية لادليل عليه اخرج من سابقا من ان الشغبر بابا للظهور مفقود سكو ما ذكرنا لاصل بقاء الحماح حتى يثبت
وغاية ما ثبت الاجماع على الظهور بالبقاء الكروية في هذا الظاهر وجوب دخول جميع اجزاء الكروية الحماح ان الاجزاء في غير صوت دخول جميع اجزاء
والفالمون باعتبار المماضي لا يعلم انهم يكتفون بمماضي بعض اجزاء الكروية بعضا مما ربحه جبريل الظمن كلنا انما بشرط وجميع الكروية
بالاكفاء بما ربحه البعض مما لا دليل عليه فحيث يمكن سيجاء الماء بناء على الاستصحاب حتى يعلم المراد لان يكون على نحو ما ذكرنا سابقا ان
في الحماح هو الشغبر واثبت ههنا وقد حصل التثنية في التكليف فلا يجب ان يزداد على الفقد المشقة فيح بقاءه ببيان اعتبار الانترج البقاء
ذكره من عند عدم اعتبار انشؤ السطح وعدم الاكفاء بالانضال لانه اخص الى الدفعة بل كفى شيوعه في جميع اقسامه ففكرنا اننا في القول
نعقل الفرق في بين الدفعة والادفعة غير يحصل ان العقل لا يسيل له في هذه الامور مع ان الفرق بينهما حاصل بالقوة وكما لا يستلزم في
ومقتضى الاحتياط ان بعض الدفعة مطلقا وان يدخل جميع اجزاء الكروية في الحماح لثباتهم ذكرنا ان في صورة الفقه يحل الفقه ان يزيل تجزئة وظاهر
الكلام ان زوال الشغبر بالقاء الكروية في الظاهر ان يغير بعض الكروية ابتداء الوصول لكر القطر ان يزداد من مرادهم هذا بل لا بد من ان يغير اجزاء
هذا الكروية ان يكون اجل من زائدة على الكروية الشغبر الحماح ان يشرط بقاء كروية بعد تغير بعض اجزاء كما ذكرنا في الفقه في علم اقسامه ان يزيل
الفصل السابق انه لا بد من صحة اعتبار المماضي في صورة الشغبر لا يفضل اجزاء هذا الكروية الملقى بعضهم ممن يتصور ان لا يفعل الحماح
في حصول الظن او العلم به مستغدا ومفسر على ان في صورة اعتبار مساواة السطح لا بعد انشاء المخرج عن المساواة بعد انشؤ السطح فيحصل
الظهور ان يبق الاجماع منه على انه يغير ويعد انعقاد الاجماع لا مجال للاشكال في الجملة في كل صورة بعد انعقاد الاجماع بالانترج
به وان كان يحرم فيه الاشكال في الاجماع محض لا يمكن ان يكر اجماع فلا شك في مجال هذا القسم مما يوجب اعتبار الانقاء في الدفعة
ان ما ذكرنا من وجوب البقاء ان يزيل الشغبر بالاول انما هو على تقدير ان لا يمتد كروية ظاهر غير متغير عن الفعل ان يوجب في كل كروية في طهر الشغبر
المنوع حتى يزول الشغبر بشبوح اجزاء الكروية الظاهر في اعتبار الانترج او يزول الشغبر مع الانضال به على عدمه كما ينبغي في جنس بعض الكروية
الواقعة ثم انما من يزيل على القول بكفاية الانضال هل يكفي الانضال باي جهة كان ولا بد من مساواة المظهر وعلوه يعلم من كلام
بعضهم كما شهد الثاني ان اشراط احدا من بل يفهم منه ان اشراط الاخير فقط وقد راعا ان يمكن ان يكون مبدل العلامة الى الانضال
المساواة والله اعلم وكذا انظر في الحماح ان الظاهر بالجارى في الجملة انما الاحداث فيه نعم على القول باعتبار الانترج بشرط شوب الحماح
فيقول القول ببدل لا يشترط بل يكفي الانضال وعلى تقدير الاكفاء بالانضال الكلام في اشراط احد الامر من المساواة والمو على في
ترتقا وما يتعلق بهذا المقام يتحقق الكلام في موضعين الاول جهاد انبغ الماء من تحت الحماح كلامهم فيه مشروطين جدا والثاني جهاد ان
الماء من الحماح والكثير من الماء التجو العواره لكن سدا كراثة الشغبر الثاني في معنى الحماح ان شاء الله تعالى وقد ذكرنا ان ما يتعلق بالبحث الاول من ان
ما هو الظاهر للظن ان ذكر كلام القوم فالذي يقتضيه لظن ان يكون فرق بين النبع من تحت وجب احواله في النبع خارج فيكون كما يكون الاكفاء

ظاهراً
 ان لم يقف
 لافصال فظهر
 عن غريب ثم
 لما ان بعض
 كرم الفضل
 ظاهراً هو
 ان لم تقف
 للمالوت
 ولا
 ح

يلوغي الاعداد الثلاثة اشبار ونصف على الوجهين من خلاف الظاهر في التجميع فاقى الاحتمال الاول من الخلل كما مر ويجعل انهم ان يكونوا
ان لا بد من كون كل من اعداد الثلاثة اشبار ونصف لا يكفي بل يوجب تكسيرا الى ما يبلغ تكسيرا ثلاثة اشبار ونصف المخرج وبعده استدلال بالرواية ظاهر
مخرج في ضد ما ان يوجب التجميع هذه العيان فيمكن ان يكون المراد التمثيل شارب ولا يخلو من ضعف فيكون خلاف ما ذهب اليه الاصحاب فيكون انهم على الخلل
الساقي من الخلل المذكور في الاحتمال كما لا يخفى بالجملة هذا المذهب ايضا مما لا يبعد على ما وممكن وقد يوجد في بان الكره هو الذي صلوا ثلث
اعداد ثلاثة لكان مجموعها عشرة اشبار ونصف فيكون يوجب له ما يمكن ان يوجب كانه حليته اما ما فهمه قبل المحقق في المعبر وهو ما يدل
ما رواه في الاستبصار في الباب من المقتضى من في التجميع عن ابي عبد الله في رواية قال قلت لابي عبد الله عليه السلام انما الذي لا ينجس شيء قال ان راغان حقه في
ذراع وشبر وعلم ان هذه الرواية الحسن وضع سند من الروايات الواردة في اشبار كونه في اربعة اشبار من اجل ان ليس في ما يحدده احد الاعداد
ظاهر الا ان يوجب عدد من مخرج وشبر بل يوجب عدد في ذلك ان على تقدير نقصان عنه لا تكون التسعة شعرا والزيادة لو كانت كان الظاهر
بها ان الاحتمال يخل بعبرة الكعبه في الوجود وهو غير ثابت بالحكمة ثم بعد ذلك هل يمكن تطبيقه على احد من الخبرين المذكورين في لا فتقول الذراع ان كان
شبرين كما في بعض الروايات لا يطبق على شيء منها بل هو متوسط بينهما ان تكسيرا يبلغ ستة اشبارين ان كان ان يذهب منها كما في البعض الاخر فيمكن ان يطبق على
المشهور وان لا يطبق في مقدار واحد على حال يكون في الموضع من المشهور من العول الثاني في جعله موقفا للقول الثاني كما جعله بعض اهل الحديث في تكسيرا
جعل موقفا الى الثاني من الملاءمة مستدرا على وجهه على قطره وح يقر بالثاني في المعبر مخالف للمعبرين كما جعل الذراع شبرين وان يوجب في
المعبره وفي كل منها نظرا ما في الاول فلا عرف من ان الذراع يكون ان يذهب من شبرين وح يمكن تطبيقه على المشهور فلا يمكن الاستدلال به على خلاف
وقد عرفنا انهم يمكن جعله على القول الثاني وما الثاني فلا ندر وان كان صحيحا لكن عدم عمل الاصحاب بمضمون ما يصفى القول عليه ليس اند على اجماع
يقا انه قد فسر بقوله ولا تضعه من يدعى اجماع هنا فانه يدعى اجماع في عمل الخلف بل يحد به شبرين وخلافه من الاصحاب عدلهم وقابل بينهما
كخبثا كما هو دبره في هذا الكتاب لان يوجب في الروايات الواقعة ويقا به احد ان يذهب من مائة اشبار لا يوجب ان يذهب من مائة اشبار بل يوجب في
ويطرح الخبر مخالف لما وان كان صحيحا ان كان في طرف المشهور في رواية ظاهرة الدلالة وان لم يكن صحيحا فلهذا البرهان ان ذلك من كثره لم يمدح في ذلك
ابن جرير في تناقض في سند وللكتاب في هذا المقام مجال واسع لان كلامه في المعبر بان لما ينفذ العمل بالاختيار بخلاف ظاهر ما عمل به في هذا الباب
وفي سائر الابواب لا يخفى على من جده هو علم غيره واما ما ذهب اليه البرهان من فعله مستندة في الروايات في لفظ ان يذهب من مائة اشبار في قوله
هو اقل ما في الروايات والراي من باب التدبير الفضيلة للشيخ في الروايات ثم انه ليس بمحتلون ان يذهب من مائة اشبار بل يذهب من مائة اشبار في هذه الروايات
من الروايات في مائة اشبار والعلية في الحب الاكثر من مائة اشبار في الروايات والارطال في الاشبار فان كان الاول فغيره شكل من جهة
فان العلية في الحب الاكثر من مائة اشبار والارطال لا يمكن ان يكون بينهما فلهذا على ما لا بد من دليل لان لا يوجب بينهما وان كان الاشبار
فان فرق بين حديثي الارطال فغير الاشكال السابق ان لم يفرق في بعض الامور الف مائة على طر بالعمرة والمائة وثلثة اشبار ونصف مائة
حديث الذراع في لا يخفى ان الاقل منها مائة اشبار في قولنا ان العول الثاني هذا وقد عرفنا ما في هذا الباب من الروايات
الاختلافان فقول الذي يقتضيه النظر ويرجع بحسب الدليل ان الثلاثة اشبار لانك قد علمت في بحثنا ان القليل بالمائة ان لا يكون ما يدل على
على المراد بل الدليل الذي يعتمد عليها بعضها معتد به في بعض الامور من الدليل الدالة بالمعقول ولا لانه الجاهل والعدو في بعض جهات القليل
بل في اصلها الشهرة العظيمة بين الاصحاب والحال ان الشهرة العظيمة في جهات ثلاثة اشبار مفعولة والاصل لها انما هي تعلم الفائدة مع الرواية
التي يقتضيهما في المشهور ليست يصحح التسوية في ثلاثة اشبار ان لم يكن صحيحا فلهذا في وكثيرا في الاختيار منها مع ان لا يها على نظر لكن يوجب
ثلاثة اشبار ونصف بالمعقول ولا لانه هذه الرواية على كثره ثلاثة اشبار بالمتطوق في الاستصحاب والفضيلة احكاما ظاهر كما ذهب اليه البرهان من
ذلك الخلل من الجمع بين الروايات والعمل بمجموعها ان لو حمل على الوجه يلزم طرح بعضها ورواية الذراعين التخصيص حمل على المشهور فغيره لا يخلو
هذا الخلل على تقدير تسليم العمل على الاستصحاب يحمل ظاهره في الرواية في قوله في المحل لا يخلو في العظم الواقع في تحديد الكروية في ثلاثة اشبار
بزيادة الحب الاكثر من مائة اشبار في العلية في الحب الاكثر من مائة اشبار وان حمل على ثلثين فغيره بعد تركه لاصحاب العمل بحسب
الفضيلة كونه لاعداد الروايات فان كان الف مائة على الارطال العلية في مائة اشبار فمع الوفاق وان كان يذهب منها بكثر من مائة

[illegible]

[illegible]

وَمَا كُنَّا
بِلَوْنٍ لَّاسْفَلٍ
كَرْمِ لَوْنٍ لَّاسْفَلٍ
ع
وَالْكَشْرِ
فَلَعَلَّ نَمَّا بَشَرِ
عَنْ مَوْجِي الْأَعْلَى
لَاسْفَلٍ عَكَاتُ
الظَّاهِرِ بِنَمَّا
الْعَهْدِ وَبَدَا
الْمَاءِ الْحَارِ
ح

٢
السلام
عليه
٤

ساحل
بحر
تحت

في بحث الجاهل الحو بعد ان علم عموم انفعال النبل و اعتبار الشاوية في الكثر الخرج هذا القدر من الحكم في هذه الوجوه من سبب انهم لو لم يعلموا
 انفعال القليل و اعتبار السواء كان هذا هو الحان مما يتصلح ان يجهل انفعال هذا القدر فمما لا يخفى لا ينبغي ان يجهل انهم لو لم يعلموا انفعال القليل
 لا يخلو في عين علماء الاسان في هذا انفعال الكثرة بالذات كما حكى في المتن في بدل عليه ربه الروايات الكثيرة المنقولة في هذا الباب
 واما ما رواه في باب ابدال ابدال الاستبصار في ابدال مقدار الماء الذي لا يخفى شي في المتن عن ابي بصير قال قال النضر عن كرم بن ماء مرتين واما
 سفره بال في جمار و بعل و انسان قال لا يوضا من لا يشر فيه فهو على الكثر انهم لو لم يعلموا انفعال القليل و اعتبار السواء كان هذا هو الحان مما يتصلح ان يجهل انفعال هذا القدر فمما لا يخفى لا ينبغي ان يجهل انهم لو لم يعلموا
 و بدل عليه ربه الروايات المنقولة في هذا الباب اما حصة الجاهل المنقولة ان يابى ان يجهل انهم لو لم يعلموا انفعال القليل و اعتبار السواء كان هذا هو الحان مما يتصلح ان يجهل انفعال هذا القدر فمما لا يخفى لا ينبغي ان يجهل انهم لو لم يعلموا
 بنشر في النظر الاجسام الطاهرة جمع بين الاختيار و العلم ان الروايات المنقولة في هذا الباب عن الحسن بن الوليد عن ابي بصير فانها بمنزلة بدل
 على جواز سبب اللون كنهان صنفه في ثمان نعلوا و انهم لو لم يعلموا انفعال القليل و اعتبار السواء كان هذا هو الحان مما يتصلح ان يجهل انفعال هذا القدر فمما لا يخفى لا ينبغي ان يجهل انهم لو لم يعلموا
 اسرع من تغير اللون و لا يملك تغير اللون عن تغيرها فلا ثمة في الخمر من وجه غير طاهر و لا يملك سبب اللون من قول علي بن ابي بصير
 المنقولة في هذا الباب و تغير الطعم و فيه اشكال و قد يملك فيه بما قاله ابن ابي بصير انه قد توارى عن الصادق عليه السلام ان الماء طاهر في جميع
 الاما غير لون و طعم و رية في الظاهر ان انضمام هذه الامور بعضها مع بعض في اجزاءها بالاجماع يكفي في الحكم و انما يشك في ان يملك من ذلك
 ان تغير الطعم و رية و لون في بعض نوع الهند في بعض اجزاءها و لا يملك في هذا في النسخة المعتمدة و طعم و رية و لون في اجزاءها
 و التحويل في اجزاءها في ان طاهر الجاهل حيث قال الجاهل بدل على ان كان الجاهل المتغير كما ان تغير طعم الماء و لونه مثلاً بالذات فيجب
 بوجوب التغير في ذلك من غير ان يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 و الروايات المذكورة في هذا الباب في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 اذا كان المتغير يجرى في الروايات المذكورة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 الصفات التي هي في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 جعل في الروايات من ان الجاهل في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 هو من ان الجاهل في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 الماء فهو ان يتغير على قدر الحاجة و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 واجب الحق الشيخ عليه السلام ان المضاف الملوحة لا يرفع في الماء و لا يرفع في الماء و لا يرفع في الماء
 اختلاف القولين و اذا وجب اعتبار في الجاهل في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 له جواز الاستعمال و ان ردت الجاهل على الماء اضغافا و هو كالمعلوم بالطلان و فيه انه لو كان غير ذلك و لم يكن
 بالدليل و يكون ما عدا ما في الحكم و ان لم يكن فطر الحكم فيها ايضا و كان الواقع الاول لان الاحكام على الجاهل و الاستعمال
 الجاهل الماء هذا و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 الكل يحمل و جعل الحق الشيخ عليه السلام في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 و الغلظة و الصفا و الكثرة في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 الاصلية كالمياه الزاوية و الكبريت و يكون الجاهل على صفاتها الاصلية و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 الكتاب على طائفة بدل على هذا التقدير و ايضا هو الظاهر في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 في الصورة الاولى هذا ايضا و الجواب الجواب العبارة المنقولة في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب
 و يمكن ان يكون الماء الجاهل الاوصاف في الصورة الاولى عند اعتبار الجاهل و على ما يظهر في المنقولة في هذا الباب
 اذا لم يتغير الجاهل و اذا لم يتغير في الواقع و لا يملك في المنقولة في هذا الباب و لا يملك في المنقولة في هذا الباب

الاول في عدم القول بالفرق وهو ان في غير مملوك وان كان لا في رعايته عند الانقطاع حال الابدانة ولا يخفى ان هذا الشرط مما لا
يهدى من شرط التجزئة من غير هذا لانه في المثال الاول ان مثل هذا الماء الذي فرضنا يطول قبل ان يعرف الجارى ان كان حال
انقطاعه الضيق بهذا الشرط لا يتوقف على الحكم في جميع الاوقات ثم ان في مثل هذا الماء الذي فرضنا لوعلم انقطاعه حال الابدانة فالحال كما
عرفنا ان علم الاستمرار فلا يصحح الدلائل التي ذكرناها وان شئت في الانقطاع والاستمرار يكون حكمهما اذا شك في الكبر والظن كما انشأنا
في بحثنا في الكبر انما اريد بناء على الاصل ثم ان صاحب المذاهب بعد نقله ما نقله من الحق الثاني في وجوب كلام المصنف هو حسن بغيره عدم
الانفعال بالابدانة في قلب الجارى معلوم بوجوب الثاني كما ان في الحكم بعد الانفعال من العلم بوجودها حال الابدانة الجاهل من
يختلف لك في بعض احوال الناجع كالميل الذي يخرج بطريق العرش فان العلم بوجوب الماء في عند الابدانة الجاهل من ان لا يترشح انافا فانه لا
فيما بين ما بين ما في هذا الموضع الثالث في وجوب ما عند الابدانة فلا يعلم حصول الشرط واللازم من ذلك الحكم بالانفعال بها على ما هو
على انفعال القليل لا يخرج من معارضة الماء ولا يخفى ان شرط استمرار النجاسة مثل هذا ولو لا ذلك لكان في عموم التابع لصداق
وهذا الفرق بين ان يفتق بوجوب الشرط المذكور في الجملة الا انه ليس بحاسم في مادة الاشكال من حيث ان هذا شأنه في عدم العلم بوجوب الماء له
عند الابدانة ويحصل في بعض الاوقات قوة شبهة في ان شرط جواز الماء واللازم من ذلك انفعال مع ان ظاهر الشرط يقتضي جازم ان
ان الشرط ينزل على الغالب من حكم العلم بوجوب الماء في مثل وقت الابدانة ويكون حكم ذلك الفرق الثاني في الاعمال باعتبار وهو شاهد بان
للمسألة ان لا يذهب جليلنا ان هذا الموضع من كل كلام الحق المذكور على ان يوجب يكون الجارى مادام هو موجودا بحيث يعلم في كل ان كانا قد
ان لمادة اي نزاع في هذا الارض منقطع بناء على ان شرط وجوب الماء في عند الانفعال ما لم يعلم حصول الشرط بحكم بالانفعال في غير
وجوب الاول ان حمل كلام الحق على بعد هذا الذي في اللفظ ما يدل عليه بل ظاهره ما ذكرنا من ان الشرط الاستمرار حال الابدانة والحكم العلم بوجوب
الشرط وعند الثالث في ما سألنا في هذا الموضع الثالث ان ما ذكره من عند الانفعال معلوم بوجوب الماء فلا بد من عند الانفعال
من العلم بوجوب ما غير ذلك كما ان في البحث بعد ذلك انما يفتق على وجوب الماء لا دليل عليه في عدم الانفعال ما ذكرنا لا ريب
البيوت المختصة للمادة لم يعرف من رد الإيراد عليه الثالث ان يعلل حكم العلم بوجوب الماء لهذا الماء بان يترشح انافا فانه لا يترشح
ما في الابدانة لا يعلم بوجوب الماء في هذا الماء بمعنى جزم من الماء حتى هو منه صلا وان كان في ان يترشح انافا وهو طلق هذا الجواب
عليه المحقق انما كان القليل بوجوبه فلا بد من وجوبه في هذا الموضع وانما هذا الوجه كما نلاحظه في الرابع ان بعد هذا العلم لا حاجة الى ان يترشح انافا
بعدم كل من انان وجوب الماء انما يترشح من غير منقطع من ردا عن ردا في ان يترشح في جوابه بان تكلف بل يكفي ان يترشح العلم
بوجوب الماء حين الابدانة وعلى هذا الاخر من كما لا يخفى في لو كان الجارى لا في مادة ولا في النجاسة بل في مطلقا ولا في مطلقا
جميعا انما بعد الامع لغير هذا هو العبارة التي ذكرنا ان الشرط الثاني في عند الثاني في ان هذا التام في عدم الكلام في ترك الحالة في الجارى القليل
ايضا عند العلم انه هو في حيز في بعض كبره في مطلقا ولا في بعض من ان حكمه ما تحته لعلنا على الاعيان ثم ان الحكم بما في
ما فوقه مطلقا انما هو على الحد الذي انما كبره بلفظ ما فوقه وانما على الثاني في انما المصنف مع كبره وملا مع ما تحت النجاسة كان الجميع
مسؤولا مع شرط المساواة او بخلافه على عدم الاعيان ما وعد القول بعد تقوى لا في مطلقا او مع الجريان ومنه ماء الحمام الذي
السنة الاصحاب ان ماء الحمام حكمه الجارى ان كان له مادة وتختلف في شرط الكبر في المادة فلا اكثر على لا شرط والمفقود في المعبر قال
فالكل من هنا في انما الاول في الماء الحمام والثاني في معقول حكمه الماء الجارى الثالث في تحصيل شرط الكبر في مادة او في الاول
بما ان الحمام المفقود عن هذا الموضع ما في جهاض الصفا التي لم يبلغ هذا الكبر في مادة والثاني في الماء الجارى في جهاض بل في مادة عند
افضل بالمادة وطهره بعد التيقن من ان الماء عليه ما مع الاستبانه او بغيره على الاصلين الدليل على الامر الاول انما في الاجماع كما هو
ما روي في زيد بن ابي نوح الحمام في الصحيحين وروى عن عثمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام قال هو بمنزلة الجارى ولا يخفى
الاستدلال بهذا الخبر انما يتم بعد ما علم ان ماء الحمام في زمانهم علمهم كيف كان قبل الام كبره ان الطمان السؤل انما الحمام المعهود عند
ان اصل الاضافة للمعهود وانما في هذا الباب في الصحيحين عن عبد بن سلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في ماء الحمام
فانما

لان
المفردة
المتن

[illegible]

١
من الملائكة
بأن الله في مح
٢
الشجرة
بين أصحاب
والشجرة انما هي
٣
انما
هو الاختار

[illegible]

[illegible]

الاستدلال بما لا يمتنع من القول بالفصل وهو في محل النسخ مع عدم صلته بالمرسل المعتبر في إمكان الاعتناء بغيره فيجب
 الاستصحاب لان قوله على ما ذكره من ان الاستصحاب لا يمكن المناقشة فيه الصحيح انه لو ثبت توجيهها وانتهت حاصلته في الحكم والروايات
 مؤيدة فلو قبل لم يكن بعيدا لكن الاول ان لا يكتفى بالنفاط بل لا بد من ان يثبت لان الصحيح المنضم للمجرى في غير الماء والفرق بينهما
 الجميع ما يصلح لغيره بخلاف الماء في قوله لاكثره الواردة في الصحيح الاخرى بل يراعى في نظيره في الماء المظهر من الميزان مع ما ذكره
 واختلافه من ذلك في هذه الصلة الاجماعي متحقق على الطهارة وعلم انه في بعض الفضائل القول بطهارة الماء النقي وان كان حوضا
 مثلا بوقوع قطرة من المظهر في كان منه كسر سلة الكاهل في ندوة ما فيها او الايمان على مظهر ماء التمام من قوله نعم وانزلنا من السماء
 ما يطهركم من ذنوبكم ايضا مع كونه على حوض الطهارة ولو سلم فاما ندان على طهارة الاياه فانه الماء المظهر لا الماء في غير طهارة الموضع
 الذي تلافى الفطرة لاجمع الماء لان يندل على طهارة الجميع بخلاف ما ذكره في غير ما هو المشهور بين اصحاب من ان الماء المظهر
 بمنزلة الماء الجاري في الماء الجاري ما كان طهرا الماء بالانصال كما في الماء المظهر كذلك وفيه وان انتهى بين اصحاب ما يكتفى بهما
 الحكم وانما ان يثبت المشهور ان الماء المظهر عند النفاط كما يجري في الطهارة لا بد فيه من فصل قوة والاول في طهارة الماء النقي وان كان كلام
 الاصحاب في النفاط كما في هذا الكتاب الذكرى على ان الجاري في نفسه قد سبق ان الحكم بنظر الماء النقي بالانصال شكل بل الاول لا يخرج
 المخطوط واخر من يثبت صاحب العالم باننا وان نزلنا الله القول بثبوت احكام الجاري في مطلقا الا انك قد علمت ان مقتضى طهارة الماء غير
 الانصال على القول به هو كون الماء مظهر المجرى الذي يثبت بعد الحكم بطهارة من ينصل بالمجرى الثاني في مقتضى الماء الذي منه طهر فظهر
 وهكذا لا يذهب عليك من هذا التفسير بل يتم منها ان مقتضى ما سبق في الفطرة الواقدانها انظر ما لا ينفك ولا ينفك الانقطاع لا ينفك عن
 ملاقاتها وهي بعد في حكم الفصل للاجماع على ان بعد انقطاع في حكم الفصل فليس المجرى الذي طهر بها مفتوح كبعضين به على طهارة
 بل هو مع ما سبق الانقطاع ماء قبل وجوده في الانفعال بملافاة النقي في غير نظر لان جزء هذا المجرى في طهارة الماء بالانصال ليس اعتبارا
 التدرج والتعقيب بل المراد انه في الانصال ينصل المجرى الاول بالمجرى والكثير في هذا الان ينصل المجرى الثاني بالمجرى الاول وهكذا
 في غير طهارة الجميع وفي هذا الاثر على هذا فنقول ان استل ان الماء المظهر حكمه حكم الجاري ومطلقا انه بطهر المجرى الماء في حال وقوعه عليه
 فلا شك في إمكان إجراء التفسير المذكور لان في الواقع لما فرض ان حكمه حكم الجاري فانه بطهر المجرى الماء في المجرى الثاني له بطهر
 الاول في هذا الاثر فيكون بطهر بالمجرى وهكذا وقد انقطع عليه لان الثاني لا ينصل بمسحط الطهارة في الان الاول لو قبل ان ينقطع
 في الان الاول في نفسه منع كون غير صحيح ظاهر يكون منافيا للتسليم المذكور اذ يلزم على هذا ان لا يطهر المجرى الماء في انفسه نعم لو استدل على طهارة
 المجرى الماء في مرسلة الكاهل في ارباء المجرى هذا المجرى في طهارة الجميع لكان باطلا لان المجرى الثاني على هذا انما يكون منفصلا بمجرى طاهر
 اذ ليس هو ماء المظهر فيكون مظهره في هذا ما يعلو في ما هو المشهور وما اذا ذكره الشيخ في ضلحه الا ان الاول ان يكون مراده ان ماء المظهر
 اذا كان مظهره في حكمه حكم الماء الجاري وما غيره فليس كذلك وان لم ينع هذا المجرى ان ينع الثاني ان يكون مراده ان الماء المظهر في المجرى
 يكون حكمه كذلك ان لم يكن جاريا من الميزان الثالث ان يكون المراد ان الماء المظهر في المجرى ان يكون حكمه كذلك ان لم يبلغ هذا المجرى ان الميزان يكون
 الميزان على سبيل التقابل فان كان الاول فلا يخفى اما ان يكون الكلام في عدم انفعاله وفي طهارة الارض والماء فان كان في الانفعال وعكس فلا يخفى
 لما ذهب اليه لم يعرف من عدم انفعاله الفلح خصوص ما مع تحقق الشهرة وتأيد الروايات وغاية ما يوجب من قبله ما رواه في نفسه باذا
 باب المياه والكافي في باب اختلاف ماء المطر بالبول في الحسن هشام بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام في ميزان سلا اهداهما بول الاخر ماء المطر
 فاصابا ثوبين بل لم يعرف ذلك ما رواه في نفسه في هذا الباب عن محمد بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال لو ان ميزانين سلا اهداهما بول في ميزان
 بماء فاختلطتا لم يصح ما كان به باس لا يخفى انهما الا انهما اصلا على المراد وان كان في طهارة الارض نحو ما فقد عرف الحال في غير طهران
 عند جريان الماء وكثير من حالي النجاسة الظان يحكم بطهارة الروايات الصحيحة في انضمام الشهرة وما اشترط كون جارا من الميزان فلا بد بل
 على جريان الروايات لا دلالة لهما اصلا وان كان في نظيره الماء فقد عرف انضمامه وهذا ان الروايات لا تصلح للاستدلال بها لا سيما
 على الظاهر بل لا يلتزم لك ولا على عكس وان كان الثاني فالحال في المعاماة الثالثة ايضا على قياس ما سبق ولا يغير حال الجاهل الروايات وان كان الثاني

فان قيل
 لان في غير
 يصل الماء
 ع

وانزلنا
 من السماء ماء
 طهورا
 ع

[illegible]

[illegible]

البشر

ذکر و نما
علو و نام

لان يكون ليدل عليه على حدة استعمال الغير المتغير لا بد ان يفهم واما الكلام الاستصحابي فكل ما حمل الهندية عليه من القولين
 وتوحي النسخ كالتعريف او ابله حيث فصل الكلام بوجوب النسخ واستصحاب من ورد من النجاسة وعدمها من غير قبيل سبيل العلم وعدمه ووجوب الاعا
 في الاول والثاني كان بناء على ان قولنا العلم بحد استعماله فيخرج الى النسخ في العبارة او ان قولنا في بطلان اما اذا لم يعلم فلا يجوز من اعادة القول
 كلامه في موضع من نجاستها ما ذكره في بحث وقوع النسخ في البرهان لان النجاسة معلومة بحصولها في غير ذلك لان بركتها واما بان الله علم فلو
 حاز هذا الشيخ في كتابين على ما ذكرنا بصيرا لقوله البرهان وبعمل سادسا ايضا ولو حمل على ما ذهب اليه البعض في الاول من شدة واحد منها فيحمل
 وجهين وهو مختار والمنتهى الظاهر من جملتها القول بعد النجاسة مطلقا واستصحاب النسخ اما عند النجاسة مطلقا فلا يصلح والاستصحاب والعموم المقتضى
 في بحث القليل الدال على عدم نجاسته لانه ما لم يتغير في معرفتنا ان المخصص انما يخصه في موارد مخصوصة وانما يستدعيها بناء على عدم القول
 بالفصل وهو لا يجوز ههنا وان كان كرافضهم مع ذلك الروايات تستفهم الدالة على عدم نجاسته لكونها كبريد النسخ كما تقدم وبذلك يقع على أصل
 بمصنوع روايات منها ما رواه الهندية في بابه في المباحث من النجاسات والاستصحاب في البرهان في ما يقع فيه ما يقع من اضافة في الصحيح معونه في عار عن
 ليعبد الله عليه السلام في بعضه يقول لا يغسل الثوب لان اعادة الصلوة مما وقع في البرهان لان من غسل الثوب اعاد الصلوة ورجع
 البرهان عن علة النسخ بوجوه الاول ان مقتضى حد وهو مشرط بين النسخ وغيره الثاني ان لفظ البرهان على التابغة والغدير فلفظ
 عن يمينها وما هو محمول فيكون الاحاد الدالة على نسخ البرهان من غير النسخ وانما يخصه التابغة ويكون هذه مناهة لغيرها انما هو محمول في النسخ
 ان حدث واحد من ضركه والكثرة اشارة الى حجة الرابع انه يدل بصفته العامة فيها لا يعقل فيكون انما هي حجة بجانب الاحاد الدالة على علة
 المنزعات فقدمها الخاص على العام والجواب عن الاول ان ملاحظة الروي المروي عنه يورث الظن القوي انه جازم في علة النسخ لكونه مثل هذا السند
 مع التبرير فيه بانه يثبت الدلائل الواجبة بما لا ينزله على هذا وعن الثاني ان لفظ البرهان في التابغة للبادر ولذا يحمل الاحكام الواردة فيه
 كلها عليها ولو سلم اطلاقه على غير التابغة فلا شأن انما يستفهم فيه بانه في مباحث اطلاق القول عند التفصيل مع كون المراد الفرع الغير المشهور
 بعد جواز عن الثالث ان كثره معارضه خبر مسلمة في الروايات الكثيرة انما هي نسخ البرهان وهو لا يسلزم نجاسته مع هذه الروايات ايضا
 بروايات كثره نجاسته كما انما تقدم وعن الرابع ان احاد نسخ البرهان من غير النسخ لا يثبت عليها حمل الاحكام على الخاص لما من
 النسخ لا يسلزم النجاسة بخلاف ان يكون نزع من شرط النسخ وروايات النسخ الحاصلة من وقوع تلك الاعيان فيه وجدها لا يصل البرهان وانما النسخ
 ما ذهب اليه انما هو في جميع النجاسات فيعمل هذا الخبر عليها انما هو يخصه بوقوعه بالظاهر ولا يخفى فيه من البعد ومنها ما رواه ايضا في السابقين
 المذكورين في الصحيحين من روايات على عبد الله عليه السلام في الفارة تقع في البرهان في الرجل يمشي وهو لا يعلم ان يمشي في بطنه او يمشي في
 لا بعد الصلوة ولا يغسل ثوبه اغترس عليه بخلاف ما يخرج حبه وفيه بعد ومنها ما رواه في الباب المذكور في الصحيحين محمد بن اسمعيل بن زياد قال
 الى رجل ساله ان يبال بالحمل لضعفها فقال انما البرهان لا يفسد شي الا ان يغير ويحده ولمعه فيخرج منه حتى يذهب البرهان ويطلب
 ناده والاستدلال به من وجهين الاول من قوله عليه السلام لا يفسد شي لان الظاهر من هذا المقام النجس ولو تنزل عن الظهور فيه فلا شأن انما
 الفتاوى ودور النسخ عليه ظاهر في جميع افراده الثاني من قوله عليه السلام فيخرج منه حتى يذهب البرهان في الرجل يمشي في بطنه او يمشي في
 ذهاب البرهان والظن بل لا بد من استيفاء المقادير ان كان زيدا عليه السلام من نسخ الجميع اذا كان مما يجزئ الجميع منه على ان لا يخفى في هذا الخبر
 المباني المروية للمطمن الوصف بالسعة ووجوب المبادء والتعليل والتحضر واعرض عليه في المعبر بانه مكاتبه رضع عن الدلالة واما بعد العمل الفتا
 على فساد موجب الغسل كما قال النبي صلى الله عليه واله من لا يمشي في بطنه ولا يمشي في بطنه ولا يمشي في بطنه ولا يمشي في بطنه ولا يمشي في بطنه
 له النجاسة بانه معارض بروايت محمد بن اسمعيل ايضا وسد كرها انما تقع في النسخ لان النجاسة واجب عن الاول بان المكاتب لا يقصر عن المشاهدة في
 العدل وخبره بانها من امامه عليه السلام كيف الرسول صلى الله عليه واله فدا كان يفسد رسله في المكاتب فلو لم يكن حجة لما ساع مع انه لم يكن
 نحن فيه من المكاتب لان حرم بانه قال عليه السلام انك تكتب اربع على الصبي في غير الامام عليه السلام من الرجل المكاتب بعد الظهور ان محمد بن اسمعيل
 من ان يفسد مثل هذه المسئلة عن غيره وانما سوق الكلام وقرب الموضع مما يؤيد الرجوع اليه عليه السلام في نظر ان قول محمد بن اسمعيل قال ياب
 الا انما البنية لانه لا يثبت عليه من جواز ان مع الفرقة على ارسال لابل مثل هذا القول على انه صادر على سبيل النسخ كيف لو كان

من لا يحيط
بغيره
ع

على ظاهره لم يثبت الجحش يجوز ان يعض ويكون النرج واجبا ولم يجز سماعه قبله كما هو الظاهر لا يستلزمها الشرح بخلاف ما ذهب عنه نعم انما
 من جهة ومثله ولم يثبتها ما هو اقوى منها ولو يثبتها من جهة كانت كالمهمز في جهة في ضلعها الكلمات وسجرت تحت الباء الوعد ما يدل بظاهره على جحشها ما
 وسجرت تحت النجم واما البصري كان مستنده في عدم جحشها في ان كان كروايات الكرو في جحشها يدور ان فعله انفعال الفعل باللام الفاء وانما يثبت الجحش
 رواه في ان كان بالباء والاستصحاب في البصري يقع فيها العدة في الموقوف عن ان قال سل ابو عبد الله عليه السلام عن البصري يقع فيها زبدل عذق بآ
 او طبع فقال بالباء ان كان فيها ماء كثيرا وبر في جحشها صانع المنفعة في جحشها بل الكرو لا يفتقر في قوله الاول من مذهبه لان نزع لنا وهو كما
 واما النجرح الثالث فاجاب عن ادلتها اما عن الاول فيمنع عموم ان فعله انفعال الفعل باللام الفاء ولو سلم فنخصص بالروايات المنقولة فان طبعها
 من جهة المطلق فلم يعكس الامر قلت ان ادلتها بالاصل والاستصحاب اما عن الثاني فيجوز جحشها مستنده وبجمله على الاستصحاب جمعا عن الثالث
 مع ان ذلك من جهة شريك العلم بما يخصه من اية اما الجحش فلم ينفذ على مستنده اصلا كما انه ذهب اليه العائد في السهم في ظاهر كتابه في
 النرج فدل على الروايات الواردة بالنرج كما يجرى وجوبها انما العمل على الاستصحاب لعدم ظهورها في الوجوب لو سلم الظهور فالحج مع ما فيها من اختلاف
 العظيم المذكور في ظاهره عليه حيث لم يثبت جوب النرج فلا فائدة في التعرض لجواز الاستعمال قبله وعدمه والفقهاء بالعدم لعدم مستنده بغير الروايات
 التي ذكرنا زبدل على عدم جواز الوضوء والشرع بل النرج كما يجرى ومكانه محمد بن اسمعيل المذكورة ثانيا ايضا اما يمكن الاستدلال على عدمه ولو لم يكن
 العلانية فاما لا يمكن ان يكون الجواب على الكراهة واما الاحتمال الذي ذهب اليه الشيخ كما ذكرنا فاعلى فقد تحققت كان مستنده في الجحش لانه لا ينفذ
 وفي عدمه وبذلك اعاده مع عدم سبب العلم الروايات المنقولة ولا الدلالة على عدم جوبه لاحاطة هذا ما بلغ اليه فنهى في هذا الباب الله تعالى
 للصور الاضطرار الاجتناب عن ما فيها عند ملات النجاسة بل يكون النرج في بعض الافان حيث يوجد ما غير واما اذا لم يوجد فلا والله تعالى اعلم
 بخصايص احكامه وظهر من جميع المسكر المرد بل مسكر منها الدايح بالاصل لانه كما يحسنه انما هو اعلم ان اكثر الفاعلين نجاسة البع
 او جوارح الجمع لوقوع الخمر مطافا سواء كان قبله او شربا ونقل عن الصدوق في الفروع انه فرق بين قبله وكثيره فحكم بجوب عشرين دلو لوقوعه فلو
 منه وفيهم من ظاهره العسر ليل الجحش الاكثر ما رواه في بابه بظاهر البقاء والاستصحاب في باب البصري يقع فيها البعير الكافي في باب البصري في الجحش
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سقط البشري في صغارها فخرج منها دلاء فان وقع جنب فخرج منها سبع دلاء وان مات فيها لم يجرى وصفتها
 فليخرج وزاد في الاستصحاب في اخره الماء كله وما رواه ايضا في الباب في الصحيح عن عبد الله بن شان عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان سقط في البشري في صغارها
 او نزل فيها جنب فخرج منها سبع دلاء فان مات فيها ثورا ونحوه او صب فيها خمر نرج الماء كله وليس في الاستصحاب ونحوه وما رواه ايضا في الباب في الصحيح
 معون بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في البشري في صغارها او صب فيها بول او قيح او بصل في جوارحها او نزل في البشري في صغارها او نزل في البشري في صغارها
 القابلون في الجحش من وجوب نرج الجمع لوقوع الخمر الكثير ظاهره واما ما خالفه في الصدوق من وقوع قطرة منه فغير ظاهره او الشاهد من الصدوق
 اكثر ولا اقل من عدم ظهوره لوقوع القطرة وعند عدم الظهور لا دلالة لادخال الصدوق بما رواه ايضا في الباب من زكاة قال قلت لابي
 الله عليه السلام بقطرة في فم الفطرة دم او خمر قال الدم والخمر واليت الخمر في ذلك كله واحد فخرج منه عشرين دلو فان غلبت ليرج نرج حتى يذهب
 واعرض عليه ولا يات في صحيح السند وثانيا بان غير ظاهره في الفطر بل شاملها والكثير يقاومها ولا يعمل برينانه ولو كان محتسما لما سمح قوله عليه السلام
 غلبت ليرج فطره وان الفطرة لا تغلب ليرج واجبي عن الثاني ما نعرف ان الرواية مستندة على حكم الغيرة ولكن ما الذي يقتضيه من العمل ليرج المستند
 الحال مع عدم الاقتصار في الرواية عليه بل جميع فيها بنية بين الميتة ثم الخمر في ما نزع من اداء النجس الحاصل من الميتة فمنه مع كون الفطرة بنية
 الحال ومع الشرب فلا اقل من الاحتمال ولا يخفى ما في الظهور واجبيهم بان يكون المرد فان غلبت ليرج بالصب صغفرا لاضماره وان لا يغلب
 موجب ليرج الجمع فمع الغيرة ولو واجبي ايضا للصدوق بما رواه في الباب من حر دونه فان شئت بالتحسين فليست على البشري يقع فيها فطر دم او غلب
 مسكروا بول او خمر قال يرج منها ثلثون دلو وهذا البشري ليس صحيح مع انه لا يدل على عدم الصدوق لان يكون مرده من الاجحاج ونفي جوب نرج الجمع
 يجمع بين هذا الجحش سابقا على الاستصحاب اذا عرفت ما هذا القولين فاعلم ان ما ذهب اليه من جحشها ليرج باللام الفاء ان يكون ان لا يثبت
 الاجحاج المركب على ان يجرى حكم الفطرة حكم ما لا يضر فيه وبما لا يضر في حكمه ما لا يضر فيه بعد ظهوره في الروايات الصحيحة والروايات
 لاهية منها ويصح القول في ان تدور ان سلم في اتمان بوقوع الغد المشكوك في التكايف المشكوك في الاضطرار الاول في نرج الجمع على الثاني عشر دلو

٢
في الملبوط
فالاختياط

۲
حتیٰ بقال
انہا رتھوما
ع

والفعل

بينهما فرق على ثم قبل بعد ذلك والنتيجة عند اكتشاف نوح ما قبل الفعل لو كان في جملته العلم به سبيل لا بالجميع ليس ذلك بطريق التعيين لئلا
 بل ان المقدار المظهر غير معلوم مع بلوغ احدنا يعلم حصول الاشكال كما علم عليه انتهى لئلا عند تقدير الفعل انما بقدر ما فيه من الوجود لا
 بسلام وجوب الفعل المشكوك والا استصحابا للنتيجة على تقدير الفعل النوح حتى نزل الفعل على تقدير نوح ثلثين لواء الفعل القول بافلا من ان يكن
 حصول العلم بقدر ما قبل الفعل التقدير كان لا بد على التمسك كذا ان يحكم العلم بما اذا امكن ولم يكن لا بد على التمسك فاكتمى به واعلم انه قال
 في المعنى بعد الفعل القول نوح بالجميع ونوح الاربعين يمكن ان يقي فيه ثلثه وهو ان كل ما يقدر له من نوح لا يجب فيه نوح حلالا بر وانه معوية
 المنصرفة قول له عبد الله عليه السلام لا يغسل الثوب الا بعد الصلوة مما يقع في البياض لان بينه وبين الثوب نوح من ماء البئر واسع لا يفسده
 الا ان يغبر بماء وطعم وهذا يدل على ان الغرض من ذلك حمله لتوضيح بطريقها وهو انها وسبق الى باقي داخل تحت هذا العمود وهذا هو قولنا
 النوح للثوب لا للظهر اما اذا مررنا ذلك فالاول نوح ما فيها اجمع انتهى بما ذكرنا ظهر حال ما ذكرناه فاقبل واعرف ان الحب حمل ما عرق لابل الجمل
 والفعل عند البراج في التمسك في الذكرى القول بوجوب نوح بالجميع الاولين الى البراج وفي الاخير الى بعضهم وظاهر خبر البراج وفي هذا الكلام
 في الجمع الى الجمل لا دليل على شيء منها والظاهر انها بما لا ينقص فيها ان الاولين بالخاصة وكانا ربيها اولها فافترضا عند فتر جوب نوح
 لكن لا وجه لافتراده الامور من جملته ويمكن ادخال الفعل في نحو القول المذكور في محضه عبد الله بن سنان المقدس ولدت بول غير اكلو عند ابي
 الصلاح في الجملته في الخلف هذا القول باطلا في الذكرى في المصالح كونه الذكرى في استدلال الرجل بالقيس على حال لا دليل عليه الا
 ان يجعل من رايه لا ينقص فيه وكان معتقده فيه وجوب نوح بالجميع وكذا لا بد من الجمل والبقية في العلم انه في النوح كونه في الجمل ومذهبنا حاشا
 المحقق في المعبر عن النسخ والاسماع قال المستند بوايه من سبيل عن ابي جعفر عليه السلام ان منصف سند ما قالته في ثوبها فان في الارض من
 زادها في هذا الحكم والظن فيها بطريق التتبعين الجمل والحمار والبعل غير لازم لان حصول الثمار من احد الثلثة لا يفسد استعمالها في الباقي وقد
 اجاب بعض الاحبار بانهم من الجمل ان يكون الجواب عن الحمار والبعل دون الجمل لان هذا ضعيف لا يهمل من ثوبها من ثوبها في حكم الجمل
 واعرض علمنا في هذا الكلام نظرا لان حصول الثمار من بعض المداول مع رجحان المعارض بوجوب الجمل على اذلة خلاف الظاهر مكانه والافلاطون
 وما انصفه لرواية نوح الكرو وقع جوابا للسؤال عن مجموع الامر من عبادة الجواب بخلافه فكيف يمكن السوابل والرواية بعضها وابتداء البعض مع اللذان
 من السوابل ان يكون المجيب روي اللفظ الواحد ظاهره بالظاهر بعض ما تضمنه السؤال خلاف ظاهره في البعض اخر وادى تعينه قوى من هذه فادى
 ما انكره ومقتضى الظاهر ان يكون السابيل توهم ما ليس بمراد ومعه كيف يقي الوتوق في البعض اخر وفيه نظر لان قوله عليه السلام كرو من ماله في جواب السؤال
 الحمار والبعل والجمل غير ان في كل منها كرو من ماله فيكون عامنا في تضمن الجمل من بينها بالرواية الاخرى لا زاد فيه كيف لو كان مثل هذا تعينه والافلاطون
 الاستدلال بالضميم مطلقا ويجب الحكم ببقاء الباقي بعد دليل على خروجه فلدق ان نزلت بالعموم بل من باب التخصيص لشمال مجال نعم يتوجه خبر ابي عبد الله
 بانه يمكن حمل كلام بعض اصحابنا كان مراده السمع على ما ذكره وبغيره ان كان لفظه لا مراد قد عرف هذا فاعلم ان نوح الحمار بما لا اشكال فيها على
 رأينا من استصحاب النوح فظاهر ما على القول بالوجوب فالمراد من جواز الرواية للتخصيص بالثبوت بل الاجماع الظاهر مع ان الشيخ في باب ما
 صلوه الهندية ان روي عن عبد الله بن علي فغضاه عن سبيل على توشيعه لكن فيه حديث من حيث في خبر من يفتد هلالك وروى عن وهب
 وايضا في بعض نسخ الهندية عند نقل هذه الرواية مرة ثانية عن ابن هلال كما نقلنا نوح وان سئل عن سبيل هو المذهب في النسخ لكن ابن هلال
 لم يفرق بينهما اما للبعل والفرس في الفرص في كمال ان كان الامر في البعل اسهل من ان يفرق في سبيل ولا يستصا وكذا في نسخ الهندية عند
 نقلها في المرة الاولى لئلا يترك البعل لكن في بعض نسخ في المرة الثانية بعد البعل والمحفوظ ان ذكر البعل كما نقلنا نوح وان لم يوجد في الاستصا ولا
 في المرة الاولى من الهندية لكن يروى في بعض نسخ في المرة الثانية مع نقل المحفوظ العدل لثبوت كانه يفي في الحكم ببقائه ولم يعرف ان الرواية نقلها
 بالقبول فظهر ان الحكم في البعل بقاء اما الفرس والبقر فقد اختلفا في ثلثه بالحمار قال المحقق في المعبر نحو خطابهم بابل ان ذلك فان اخجوا
 عمر بن عبد قيسا هي مفصولة على الجمل والحمار والبعل فمن ابن بلزيم في البقرة والفرس فان قالوا همي شملها في العظم بالاسماء بدل النسخ في المسألة
 من ابن عمر فوه لا بد له من دليل ولو سألنا البناء على المثلثة في العظم كانت البقرة كالشور وكان الجمل كالحمار وكان فرس في عظم الجمل فلا غلو
 ادري هذا وشبهه من المقدس من لو ثابته بدل البعل ذلك لادعى الاجماع لوجوده في كتاب التلثة وهو غلط فحاشا ان لا يكن جاهله فالاولى الجمل

فالموتى عن عمار الشافعي قال سئل ابو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طير فوقع بدمه في البئر فقال يخرج منها اذا كان كذا وكذا وما سؤلك مما يقع في
 بئر الماء فهو من ذبحه فاشكره الانسان يخرج منها سجد ولو اقله الصنف يخرج منها ولو واحد فما سؤلك فها بين هذين قال المحقق في المعبر لا يخرج
 السند فليحتمل لا نأخذ بهذا القول لكن من الثقات مع سائرنا عن المغاض ثم هذه الرواية معمولة عليها بين الاصحاب على ظاهره وقول الخبرين لا يصح
 عند الرواية بخبره الى كونه خبره فلا يبعد ان يخالفه ولو عدل الى غيره لكان عدلنا عن الجميع على الظاهر به الى الشاذ الذي ليس به فهو هو اطل
 بخبرهم من حقله لضعف القول عليه كما اخبرنا ما اجمع عليه صاحبك انك الشاذ الذي ليس به هو ان يقرى اعرض عليه حيثما المعالم بان في هذا القول
 نفي وانما لا تكون الاجماع وانما على مضمون الخبر كما يدل عليه قوله ولو عدل عن غيره لكان عدلنا عن الجميع على الظاهر به فهو هو اطل
 الكلف الذي ذكره وان لم يتحقق الاجماع الذي بهض بانفرد به خبره لم يكن للاعتبار الذي قرى بها في اثبات الحكم وقد انكر خبره مثلها في مواضع ثقتنا
 بها هذا لا يخرج عن رتبة ولا يذهب عليك ان من المحققين من الاجماع الشهيرة كما يدل عليه قوله الشاذ الذي ليس به هو ان يقرى اعرض عليه حيثما المعالم بان في هذا القول
 لم يكن للاعتبار انك انما اطلنا في غير ذلك من الرواية الغير الصحيحة خصوصا ان كانت من الثقات مع عكسها من روايتها بين الاصحاب
 مما يمكن في ثبوت الحكم والالفة بالعلم باخبار الامداد الا ما ذكرنا من الاخبار الصحيحة مع وجودها في معارض ومع عكسها بين الاصحاب
 عظمها بما لا يرد على هذه الرواية في بئر الطير واطان مناط العمل حصول الظن لا كونه اولى عدلا ما لم يأتوا بحصول الظن برتبة ولا ثبوتها لا
 اليه ما لا يفي المحققين من انكار خبره مثلها في مواضع اقصم بما ليس بظاهر انكاره في المواضع ما لا يفي محقق الشهيرة العظمى وما لو جوب المغاض في امال عبد
 الرواية بل اكثر من خبره في بئر الطير في مثل ما نحن فيه خبره نعم يمكن ان يقرى عليه بان سائرنا عن المغاض غير مسلم لان خبره خبر مسلم ورواية
 المستفيضة من عشرين اليه مطلقا بما تعارضه لان بقوله ليس بالمعالم من الملة ههنا لانها ما شاذ روايتها عن خاصه والعام يجب حمله على
 الخاص كما هو المعلوم والمعارض من الملة ههنا ما لم يحمى احد للمعالم من فيها على الاخر لكن يجوز حمل العام على الخاص فيما يمكن ان يكتفى به في
 ليس مخالفا لظاهره من مخالفة التخصص ليس بظاهر مع ان فيما نحن فيه لا يورد له من وجوه سبعين بالمجمل العقول في الحكم على الشهيرة بين
 وعكسها من روايتها من الثقات اما نحن فمعارض الثقات بان استجواب النسخ فالامر علينا سهل بحمد الله ثم اعلم ان الشهيرة بين الاصحاب لا يرد
 في ذلك بين المسلم والكافر قال ابن ابي راس في الفرق في هذه وجوه النسخ الصحيح الكافر واجب بان الكافر يخرج فعندنا فانه جازي يجب ان يخرج الموتى
 لا يظهر فلا يرد وجوب نزع الملة وذكرنا لو تمسك بعقول الانسان لكان معارضا لما وردنا من اقراره من النسخ من حيثها سبع لا فانه شاذ
 فيه الاسلام اذا لم يقد احد من الاصحاب على القول في الجنب يخرج سبع دلاء ولو كان كافرا وكما اشترطه هذا الاسلام فكذلك ائمة وايضا فان حصل لكان
 من العقول بالاجماع قال المحقق في المعبر الجواب قوله ملافا الكافر موجب نزع الملة فلنا لا تم قوله جميع الاصحاب قلنا هذا دعوى مجرمة بل نحن نقول انما
 لم ننف على فوى بذلك فكيف يدعى الاجماع ولو قال انك الشخ ذلك في البس في البس لا يجزى فضلا ان يدعى بالاجماع ثم الشخ لم يجز بذلك
 يقول عالمه بدفعه مقلد منصوص من غير نزع الملة احبنا ما وان قلنا يجوز ان يعين لواله ليجزى باننا بغاير ان لا حوط الاول الشخ انما صار الى احبنا
 استظهر ان الاطعام انما جعل الاجاب نزع الملة في الكافر لانه لا دليل على مفاد ونحن نقول الدليل موجود لان لفظ الانسان اذا كان مسلما ولا للكافر
 جرمه في النطق بهما فاذا وجب متى سجد لم يجز مباشرة اكثر لان الموتى ينفى المباشرة فيعلم نفي ما زاد من مفهوم النسخ هذا كما نقول في النسخ
 عن الخبرين اذ وقع وخرج حبا فانه لا يجزى اكثر من ربعين ان كان لم يرد على غيره نفي بل جواه دل على ذلك فالشخ لم يرد على الجواب اكل النسخ
 لا يدل بمفهومي على نفي انما اربعة لو قال سلمنا الموتى لكنه مخصوص فلنا تخصيص العموم بالاحبنا طعنا باننا نحن بالدليل الفاطم اما الاحبنا
 فلينخصيص العموم في قولنا انما يصادر اليه عند عدل الدليل العموم لا دليل فلفظ الاحبنا طعنا في ذلك المطلق لا دليل فلا يعبر عنه لاحبنا واما
 بالجنب غير راد لا نأخذ به من وجوه ادهان الاربع من الجنب انما يرد للمطهارة فيكون ذلك تمهيدا راد على من يعنه بالظن ان هو مسلم
 قال الشخ في المبسوط يخرج منها سبعة دلاء ولم يظهر الثاني ان يقول ان ما ان يكون منها دليل نزع من نزع الخبر يجب على الكافر والمسلم وانما ان يكون
 كان فالاشنع انما هو لذلك الدليل ان لم يكن قلنا بموجب سلو كان مسلما او كافرا فالمرزاد على الاستبعا شيا والاستبعا الذي يخرج في بئر
 المسجد الوجه الثالثان مقتضى الدليل العمل بالعوم في الموضعين امتناعا من استعمال احد العمومين العموم لا يلزم منه طريق العمول الاخر لاننا
 لاحد العمومين مختصا فالوقوف عندنا هو هذا الوجه فان صحح اولنا مطلقا فالزام خبر راد ثم هذا ليس به من علمه مثلنا بل يقتضي

قلنا في
 في المبسوط
 ح

كروية الابهة التي ترفع كونها ضعيف المسند لاشا في ما ذكر لان فيها نزع ثلثين المعدنة الطلوة بماء الطر فعل نجاستها فضعف الطب
فلا يمكن التغذي له غير ما تم ان رواه كذا بان منقصة حكم الذبنة وغيرها ولا تعرف فيها الرطوبة والبابسة فالحاق الرطوبة بالذنبه شكل وقيل
العلامة في النسيب بامكان النعته الى الرطوبة لاشراكها مع الذابسة في شباع الاجزاء لانها مصحقة ومبردة والاشراك هم وايضا لو حصل شباع الا
والفرق يجب بقدر الذنبان فيكون في ذنبه حقيقة لانها ملصقة بها والوجه الاخير غير محصل المعنى المراد بالذنبان كذا ذكر بعض الاصحاب
الاجزاء وشووعها في اما بحيث يملكها ويحكم ان يتكفى فيه بغيره في الاجزاء وقطعها الصل الذي بان حوافها انه هل يكفي في بيان البعض في
ذوبان جميعها فبقيل الاشافي نظر لان الرابطة اسندت لاذنبان في المعدنة الواقعة في البصر وهو ما يحصل بذوبان جميعها وليس مع جمال وقيل
بالاول نظر لان العلة والكثر غير متبرفلو سقط مقدار البعض الذي في غيره واذاب لاش فاصطفا غير البنية لا يمنع لاشا وفادع هذا ايضا
والجمله الاحباط في القول الثاني في الدم الكثير كرم ذبح الشاة مثلا اخلف الاصحاب في حكم الدم فله في ذنبه في المنع حكمه بوجوه خمسة لا
للقليل عشرة والكثير وقال الشيخ في النهاية والموسم للقليل عشرة والكثير خمس والصدفة قال بوجوه ثلثين في اربعين في الكثير بوجوه ثلث
يقدر في القليل واليه ماله في العشر وخمس الكرم وقال المرتضى في الصباح في الدم ما بين الدلو الواحدة الى عشرين في اربعين في الكثير في العشر
بمكاتبه ابن بزيغ المنقضة لوقوع قطرها في البول والدم في البصر كما تقدم في بحث نجاسة البصر وقال الشيخ وجبه لاسند لا من هذا الخبر هو انه قال
منها ذكاه واكثر عدد بقوله في هذا الجمع عشرة فيجب ان اخذ به ونصلي به لا دليل على ما ذكره واغرض عليه بوجوه هذا انه لا يفي في الحديث بعد
بالكثر بل ظاهره ارادة العلة والثاني ان معنى على كون الدم اجمع فله كما يد عليه قوله واكثر عدد في الجمع وليس كذلك لان خصان مجموع العلة في اوز
ان بعضه هو ذكاه واكثر عدد بعضه هو البصر ومنها فيكون من مجموع الكثرة وهو في الاستصاف اذ عشرين والثالث ان حمل ذلك على جميع القلة في
الاجزاء باطل مدلوله وهو الثالث لان الحلق في اللفظ يدل على ان المصحب للماهية باي فرد انفق مما يتحقق فاحصلت باقل كان الزيادة متفقا
بالاصل واغرض في التعبير ايضا باننا لان اكثر عدد يضاف الى الجمع عشر لكن لم نذكر اجزاء عن الاضافة كانه في الكرم فانه لا يعلم من قوله عندى رجم
لغيره عن ياد من عشرة ولا اذ قال لعله ذكاهم يعلم انه لم يرد اكثر من عشرة فان عوى لك بالعله ولا يذهب عليك ان ظاهر قول الشيخ واكثر عدد يضاف
الى هذا الجمع عشر حيث اخم لفظة هذا ان مراده ان هذا الجمع جمع قلة لان يكون بناء كلمة على الجمع ذكاهم فاكتر ما يكون هو من عشرة عشر حتى يرد
ايراد الحق احد ما هو محال والاخر هو في نعم انما يرد عليه لابراد الشاوي من منع كون جميع قلة وكذا الايراد ان الاخر وانما ما ذهب اليه المبطل والهاية
فلا مسند في الكثير صلا واما القليل فقد يستدفع به المكاتب المذكورة نادية بان في ان ظاهر الكلام في قلة الدم لان الفطر في جمع تحسب
على اجمع قلة واكثر ما عشرة فيجب ان يخصص البعير البرية وقيل لا منع كون الدم اجمع فله كما يد عليه قوله واكثر عدد يضاف
عليه نداء بان الكلام في قلة الدم كما قلنا والدم اجمع كثره وقلة العشر وقيل لا منع كون اجماع شفا ونز بالعله والكثرة حقه في
ودود كل من في القليل والكثير على مصطلحهم بمعنى الاخر وودوا شاعا بعدا فاعرفوا ما حقيقة فيه بقاء او انما كان من هو بالجمع عند الحقيقة وحلى
لا يهمل المصنفون انما انهم هذا لزم ان يفتح احد عشر لانه اجمع الكثرة لا العشر وانما ما ذهب اليه الصدوق في مسنده في القليل الكثرة لانه لا يذوق
وجه الاستدلال بظاهره وكذا مؤلفه عن المتقاضي في بحث جوسه بين ثبوت الانسان يدل عليه ايضا ما رواه الشيخ في باب ذكاه بالعله ولا
في باب البرقع فيها الدم والكافي في باب البرقع في الصحيح على جعفر قال سألته عن رجل نزع شاة فاضطرب فوصفه بربا وادجها تشبه بها
هو ضامن في ذلك البصر قال يبرح منها ما بين الثلثين الى الاربعين ولو اثم فهو ضامن لها ولا بأس قال سئلته عن رجل نزع جمل فاضطرب فوصفه بربا
هل يصح ان يوصفها قال يبرح منها ولا يبرح بربا فهو ضامن لها قال سألته عن رجل نزع بربا فاضطرب فوصفه بربا هل يبرح منها قال يبرح منها ولا
والخبر وان كان مضمرا في الحديث الاستصحاب الكثرة في الكافي في باب الحسن في طي الخمر الاول منه رواه القليل يقبل على جعفر عن خيرة عليا
في باب الشاة والخمر الاخير رواه في باب طي الخمر ايضا ومسنده في الكثير الخمر الاول من الخبر الاخير هذا الذي يوصف من حيث قوة مسنده
ولا يترك التغذي من اللفظ الذي في غير ما فعل جعفر من الاصحاب بشكل فالحاق الخمر لها بما الاضرب فيه كذا ذكر بعض الفضلاء ان لغيره
تحت عموم ان العبرة لا في الكثرة لا في النسيب واما رواه كرم ووجهه في مسنده ان في بحث في نوع الخمر الذي له احد بها على نزع الثلثين
الدم والحق في نزع عشرين والدم مطلقا فلا يصلح ان معارض لما ذكره عند محض مسندها مع ان الحمل على الاستصحاب ايضا الخال ظاهره

جمع
في العلة
والذكاه
ع

بفصله حجة الاكثر وانه يثبت مقتضى الكذب لولا الشهادة بين الاصحاب لا يمكن الاكتفاء بخبر واحد لصحة ما سطره على السبع على التماس
بالكثرة لصحة ما سطره على السبع مقتضى الكذب لولا الشهادة بين الاصحاب لا يمكن الاكتفاء بخبر واحد لصحة ما سطره على السبع على التماس
بعدم عليه الواجب العدول عن الرواية الضعيفة وزج اربعين دلو او لعل حكمه بالضعف عند المتعول بناء على صلته من حكم العمل بخبر الواحد ثم عثر على
نفسه بانك لا تدفع بالرواية فلم تقبل بفتح الحجب لان مقتضى خبره لا يقتضي خبره واجاب بان نقلنا عنه سابقا في بحث موت الانسان من انه اذا كان حال موته
اربعون فحق الحق بالطريق الاول لان الموت يزج الخبر بخاشة قال صاحب العالم وهذه الخبر حجة على صلته من ادريس في ترك العمل بخبر الواحد انتهى
استخبر ان ما حمل عليه كلام ابن ادريس في بحث موت الانسان عند صفة ما في ما ذكره ابن ادريس فهنا واستحسنه كما لا يخفى ولا شرا اليه سابقا
العلامة اعترض على ابن ادريس بعد نقله ما ذكرنا عنه بقوله والجواب المنع من عدم النص وقد ذكرنا حديث ابن مريم ومنع عنك ولو لم ينفى في هذه الحجة
تبع الاسم ولهذا وجب الفارة مع تفحصها وتقطع اجزائها انصافا بالكتابة زج سبع دلاء ووجب الجمع في البقرة منها العدة في النص هناك
هناك مع ان الاولوية هناك ثابتة ولم يعبأ بها هو فلم يوجب الجمع انتهى لا يخفى ان ادريس عوى ابن ادريس عند النص بناء على صلته كما ذكرنا في بيان المناقشة
معها بنحو الرواية واما منع عدك ولو لم ينفى الحجة بالاشارة والفرج واستاده بان الاحكام تابعة للاسم في النص فغير متجربين لان مراد ابن ادريس ان ورد
بفتح اربعين لو ان الكذب في البقرة وهو انما ينضم للاثانة جبا مع زيادة نجاسة الموت فالأمر في زيادة الفرج لانه اخرج جبا ولم يضم اليه نجاسة الموت
المعنى مما لا يمكن انكاره نعم لو كان مراده ان الكذب بخبر من جبا لا يمكن المنع اذا العقل لا يميل الى هذا الامر فيكون ان يكون له في حال جبا صفة
بقصص زيادة نجاسة الموت منجبا للجبا لا يعبأ في هذا المقام ان جوا ان يرفع نجاسة الوفي حال الجبا وتحدث نجاسة الموت التي غائبة في السابق
ويكون هذه النجاسة اخف من الاولى ولا استبعادا لان قلت نجاسة حال الجبا مستحقة حال الموت ايضا لعمدة لانه نجاسة ليس بالاشكال الذي
جذب في حال الموت جميع النجاسات فلو كفى خبره الاربعين كفى في الخبر جبا بالطريق الاول كما في صورته بعد وقوعه جبا فلا فرق في عدك ودرج
بين الوجهين قلت العوامة الدالة على نجاسة لا بد ان يدبر من ان بعد الموت ايضا نجس فيمكن ان يكون نجاسة الميت ولم تكن النجاسة التي في حال
الجبا بانه لا يقع على هذا الاجزاء في النجاسات الاربعين بل في جميع الاحوال يجوز ان يكون نجاساتها في الاحوال مختلفة لان العوامة في
موجودة فيها مع انضمام الإجماع بل النص واما ما ذكره اخر من وجب الفارة سبع دلاء مع تفحصها مع انها اولى من البقرة وكان نظره الى ان في
حال التفحص بدول البقرة يتصلق بالجمع زيادة نجاسة جبا الفارة فليدع عليه بقصص حكمه فهنا الاكتفاء فيها بالسبع ايضا ولم يوجب الجمع مع ان
زج الجمع لعدم النص كماله موجبة لان يكون نظره ان يدبر في ان التفحص لا يثبت وقوع البقرة في الماء فيكون بقره في جوفها بخلاف ما لا نجاسة
واعترض صاحب العالم على العلامة بان هذه المناقشة ليست في ان عدك نجاسة جبا بالنسبة الى كونه مبنا على ما هو حاصل مراده من منع عدك
الحق مما لا يسهل اليه بعد القول بان الموت نجس كل ذي نفس سواء كان طاهرا ام لا وهو مما لا خلاف فيه فلو ان الاحكام الشرعية تتبع الاسم لكن ليس كذلك
ان الدليل الدال على نجاسة فتح الاربعين لو ثبت على تعيين زجها الوقوع وخروج جبا واما الفرض ضرورة الوقوع جبا والخروج ليس عليها دليل
فيكون من جبا غير المنصوص لان الجواب زج الجمع لغیر المنصوص على ما هو مختار لا ينافي في هذا الدلالة الاكتفاء بالاربعين في الموت على نفي الزيادة
في هذه الصورة ايضا بطريق اولى كما ذكره وليس على ما دون ذلك دليل بشار به اليه فعين الاربعين لو ثبت يقين اليه انه عليه فظهر ان الجبا باحتمال ليس
اجباها في الصورة الاخرى بل بالنظر الذي يبياه انتهى واستخير بما في قوله فان منع عدك فلو نجاسة الخ كما ذكرنا اننا قولنا وقوله ان الاحكام الشرعية
انما تتبع النص والعقل لا يدخل فيهما ولا يعلم الوجه فلهذا يكون جبا بخبر من بعد الموت فالاولوية التي يتبادر اليها العقل لا عبرتها كما لا يخفى
الاولوية التي يحكم بها العقل في البقرة والفارة وجب لا يكون ما ذكره في مقابلته نعم پر ما شرا اليه من مراد ابن ادريس ليس ان نجاسة بعد الموت
على جبا جبا حتى يمكن المنع بل ان النص وقع على الاربعين لوقوع جبا ثم الموت فظهر ان الوقوع جبا لا يند على الاربعين بالنظر لا يحكم العقل
فان النص يدل على عدم وجوب الزيادة على الاربعين لوقوع جبا اذا ما ان بعد الفقرة كونه في صورة عدك الموت لا يقتضي في العقل لا ما جعله كما
قررت العلامة في نظره الى هذا لا الى ان النص يرد في الوقوع جبا اصل البقرة انه لا يفتتح الفارة كما لا يذهب عليك ان الشاهد في فتح الفارة
يصلح قرينة على قول المعترض ان كان نظر العلامة في وجه الوجه الذي مررنا وما اذا كان نظره على الفارة اولى بالنجاسة من البقرة فلا فرق بين عدك
اخر ابيض وان نظره الاول شامل ذلك عند نقصان قدر الفرج بسبب حصول نجاسة اخرى مما وقع الاجماع عليه بل كان يكون النص دليلا على

أي
بورود
الاسم
ح

الاسم
ففيه ان مراد
ان الاولوية
الاحكام الشرعية
انما تتبع
ح
لكن الخ
انه ايضا مكاب
ح

[illegible]

الموصية التي في الارض ويمكن ان يكون المحكم ازالة النجاسات الوضوء التي يحصل في الماء كما يشعر به جمهور على ما قال في هذا وهو يتوقف ان يكون السيل
ماد شرع منه لكن على هذا لا ينال التمسك على الجواب في هذا المعنى مطلقا الصبي كان على جانب احد مكن ان يكون المحكم كلا المعنيين في هذا كما
من الاستصحاب ان متعلق النسخ الاضطراري في زيادة الجواب في المحرم في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
فانسخ عن نجاسته وعن بياضه وبين ذلك نوضا وجدا في حديثنا انما لا لا استصحاب لان الوجوب في هذا الوضع مما لا وجه له بناء على انهم
المفردة لان جعل الوضوء لافساد في ازالة النجاسة لا لافساد في ازالة النجاسة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بين ذلك في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
ان هذا ينزل بالاختلاف في الماء والاختلاف في الماء وجب للشرع وجب في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بعض النسخ كلفظ المضارع وان مفعوله المحرم على انها مفسدة في فاعل ينزل فساد الماء ولا فساد في غيره كما ان جعل الاستبراء في بعض النسخ
ليس كذلك لان كل كانت مستغرقة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
منها لكن ينزل الماء على الجواب في هذا لا ينزل ان يكون جعل فساد الماء بالارتقاء بل يكون وجوبه من الوجوه المذكورة وهو مخرج الاستبراء
المفردة لشرع من جعل الوضوء كذا من جعل الاستبراء بل لا يبعد انهم من ظاهر كلامه استصحاب النسخ من جعل الاستبراء في جعل الاستبراء في جعل الاستبراء
للطعام مثلا ولا شاهد له على الحكم تمام او فسادا على بل الظاهر ان هذا في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بقا ان جعل الاستبراء في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
على وجه من قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
على فساد لا في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
الله ثم ذكر ما يكون فيه فساد من غير فساد من العيون فقال كذا في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
الحكم باعتبار ان لا ينفك غالباً من جعل الاستبراء في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
الدلالة على جعل الوضوء لان يكون مراده من الاستبراء المذكور الاستبراء على كل من جعل الاستبراء في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بغيره بل في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
الصلوة وغيره على الشروط التي ذكرها في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
طاهرا ومفعول عن قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
طاهرا عن عبد الكريم بن عبد الحميد بن ابي اسحاق قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينجس ثوبه على الماء الذي استنجى به فينجس ثوبه فقال لا ومنه ما رواه
ابنه هذا الباب في الصحيح عن عبد بن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له استنجى ثم وقع ثوبه في غير النجاسة فقال لا بأس به ومنه ما رواه
والكل في باب اختلاف الجمهور في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بالماء وقع ثوبه في ذلك الماء الذي استنجى به فقال لا بأس به ورواه الفقيه عليه السلام في هذه الروايات وان كانت مختصة بنحو الاستبراء في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
الثوب فيكون اجماع الاصحاب على ان النجاسة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
افقهم قال سئلت عن رجل اصابه فطره في وضوءه فقال ان كانت من بول او زدر في غسله اصابه فغاء ما ذكره من خاص في جعله على وجهه في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
كلا ما سبق من قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
ان طاهرا ومفعول عن قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
على التوبة المذكورة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
ولان المفسر عن غيره في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
ومع الشك في طهارة ثوبه في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة
بغيره ثم في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة في قوله تعالى انما جعل الماء طهورا في كل ذي طهارة لا في كل ذي طهارة

شق العنق
٣

[illegible]

ولا يحجب
له والنجس
الشهيد في الدار
حكمه عنه انه قال
في الاستطاعة تصلي
بالمطهرة و
انما هو
بالعفو
ع

على فحاسة السمع فانه هذه الزوايا خاصة به فاعلم ان فحاسة السمع لا تسمى فحاسة السمع على الارض فنعني على الثوب او على حصى
كالدم المستحب بشرط الاول فانه انما يسمي فحاسة السمع في الارض لا في الهواء فاعلم ان فحاسة السمع لا تسمى فحاسة السمع على الارض
لان يدور على مياه البحر ما لم ينجس به فحاسة السمع في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
الظاهر من شئ من الدم والاعضاء الغير المتحركة من العظام والدم على شئ من فحاسة السمع في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض
كالانفخ من فحاسة السمع في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
معدله يكون حكم الفحاسة في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
خلافا للظاهر في ذكره بعض الاصحاب ان فحاسة السمع في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
ومذاذ المفسر المشرك على ان الزوايا على ما ذكره العلامة في التمهيد من شرطه في مطلق الفحاسة ولا وزن له في نظر الاصحاب كالانفخ
ولا في من يخرج من الاطلاق للفظ ولا في المعنى غير ذلك ايضا وقد قيل ان فحاسة السمع في الهواء لا يدور من فحاسة السمع في الارض
سواء كان في الهواء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
الاصحاب في حكم الماء المسجل في زالة الفحاسة في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
في ظهر الثوب اما الماء المسجل في ظهر الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
غيرها وسواء كان في ظهر الارض او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
في العبر العلامة في التمهيد فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
يجب عليه من ذلك بحسب ما افادته هذه المسألة في قوله تعالى فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
الماء اصله وانما هو ان يكون حكمه حكم الماء في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
ولا ينبغي ان يفتقد بتحقق الاحتمال الثاني في كلام القولين بوقوع النزاع من ابيهم والقول الثالث بحسب ما افادته هذه المسألة في قوله تعالى
سواء كان من الارض او من الماء او من الارض او من الماء او من الارض او من الماء او من الارض او من الماء او من الارض او من الماء او من الارض
كان من الفحاسة الاولى والثانية فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
مرة واحدة فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
ان الحق في العبر العلامة في التمهيد فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
حكمه عند الفاعلين بظهور حكم المسجل في الحديث الاكبر على القول بعدم ظهوره وهذا هو الذي في قول القاصد كراخ الاكبر على قول الاكبر كراخ
الاكبر على قول غيره بل يظهر من قوله تعالى فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
وحكمهم انهم بشرط في زالة الفحاسة في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
وموقفه في هذه المسألة انما يكون شرطا بكونه في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
بشرط الورود فلا وجه لجعل المصداق في قوله تعالى فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
ان زالة الفحاسة في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض او في الماء او في الارض
فقط امرها سهل ويكون بعضها فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
الاول في قول الشيخ المذكور ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
هذا القول بلعباءة في العبر انما كان ما لا يحكم احد او على الثاني في حجة المناقشة القطعية التي اشترتها الفاعل باعتبار قول الشيخ فاعلم ان فحاسة السمع في الارض
هذا فليس في بيان الالف الا في ما هو الظاهر في النظر اما ما ذهب اليه الشيخ في خلافه فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
معلوم في الفحاسة في غير ذلك من العبر ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض
مذاذ فاعلم ان فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض لا يدور من فحاسة السمع في الارض

ولا بأس
على قول
على قول
وكرامه الاكبر
على قول
ان يكفى
فصل في اصناف
واحدة وقد فصل
بعض الاصناف
الاصناف الاثني عشر
وكذا القول في
ايضا في حجة
احدها
ان

ثلث الاستصحاب من ذنبه الاول والفضل ويجوز ان يكون على غيره الثالث بان الحكم بالنجاسة ينسحب الى الدليل ولغيره الشرح ما قبل عليه بانه لو حكم بالنجاسة
 لما ظهر الاثبات ليدان فيه نظرهما في دليله الاول فلا بد ان يكون قد عرف من ان ادلة نجاسة القليل لا يجوز ان يكون مناط النجاسة في بعض الصور لعدم
 الفصل والشبهة بين الاصحاب مما مقتضون فيما نحن فيه والاولى ان يكون ما قبل عليه بانه نجاسة القليل بجملة هو دون النجاسة عليه اما الحكم
 فلا يقع لو شرطنا في الظاهر ان يكون كما هو في الشرح لان جريان ذلك لانه في الغالب وهو في الثاني فلا بد ان يكون في هذه الرواية له وجهه ان
 الاربعه ولو ظهر حال سندها فلعلمه لا يكون معولا عليه كان الشرح انما اخذ من كتاب العيص حيث ذكر في الفهرست له كتابا وقال في باب لا
 انما انزل فيهم ما بعض سناد حكاية في المذكور منه بل انما قبل الذي اخذ من كتابه فمعلوم ان يكون نقل في الخلاف جاريا على ذلك
 القاعدة في غير سناد الاستناد لكن الاعتماد على غيره هذا الاجمال شكل مع انها مضمرة وانما وجوب العمل بغير الرواية دون انضمامها
 بعلم الاصحاب جهة الاول الاكثر غير ظاهر فاثبات الحكم بالنجاسة لا يصل بها الا من شكل في ذلك على الشرح انما هو بوجوب هذا الدليل ان لا
 على النجاسة في المرة الثانية انضمامه على الملا فاما في النجاسة بالاكمل او بجملة واما في الثالث فلا بد من دليل موجود على عمومها ذكر في
 في الجزء الاول واما في الرابع فلعلمه ان الروايات على المناق في غير سناد واما في الخامس فمعلوم انما في السادس فليست المناقاه بين
 النجاسة وطور الاناء اذا استصحاب في يقول الشارع اذا صحت عليه ثمانية مرتين بطلان الاناء ويكون التمسك بالاجماع على عدمه في غير سناد
 فيما اذا كان نجاسة قبل الوصول في الحرام انما هو في هذا الدليل لزم الحكم بالظن في مسألة الثابت انما هو في سناد ايضا على الجزء الثاني
 بان العمل بعد الاخير ظاهر مع بقائه بعض ما فيها في الدلالة الواحدة لا يختلف الجزاء في الظاهر والنجاسة وجوبها باختصاص الفصل وظاهر في
 بطلان الاول للمقطع بقاء شيء منه ويحكم في دفع المعارضة بان ما في الاول في النجاسة في التوبة يمكن ان يقول النجاسة لكن بطلان في المرة الثانية بطلان
 ماله الثانية اذا لم يظهر له وفي الجواب الاول ايضا كلام بانه كما ثبت بالعمومات نجاسة كل دليل للملا فاه كذلك ثبت بطلان سناد بطلان
 في نفسه هو الثاني ليس اولى من نفسه الاول بل الامر بالعكس ثانيا بالاصل ان كان في اثبات العمومات في الشرح في قوله في الرواية انما
 العمومات في على الاجماع ولا يوجد فيما نحن فيه من ذلك بل ذهب عليها ان بخلافه وان كان هو الاصل الاول من اصحابنا في الدليل انما
 في الجزء الاول على تقدير بقاء دليل عليه لا اذ اضم اليه من النجاسة اليه يثبت لانه من غير يقيني والراية على المرتين من سناد الانفا
 ولا دليل على ما ذكره في نفسه هو للمنع محال واما ما ذهب اليه في المبسوط فاستدل عليه بما نقلنا انما من ان ما يفي في التوبة من
 وهو ظاهر الاجماع فيكون المنفصل انما كانت وفيه انما يفي في التوبة هو الباقي في المرة الثانية او الاخر فان كان الثاني لا
 ثم وان كان الاول فيقول هاتك الاجماع واقع على ظاهره لا العفو عنه لكن لا يثبت بهذا الدليل في الامانة لان من سناد طهارة ماء الغسله الثاني
 لا مطلقا واستدل ايضا بانه لو كان نجاسة الماء في الظاهر والجواب عن الملا في نعم النجس قبل ملا فاه العمل لا يثبت الظاهر انما خبر ما كان
 الكلام المذكور انما فيه مع ما فيه فندبروا العلامة في مختلف الزم في جواب هذا الاستدلال ان من ليس بحال الاتصال بالحل لكنه يثبت
 الانفصال وهو ضعف جدا ملا فاه النجس لو كان نجاسة القليل مطلقا سواء ورد عليه ولا يلزم ان يخرج الماء المنفصل النجاسة من سناد العفو
 من دليل اخر وان لم يكن نجاسة مطلقا فالدليل على نجاسة بعد الانفصال فان قيل قد ثبت انما على من القليل انما في النجاسة يثبت على ما
 عليه مظهر شرعي لكن الروايات المنقولة لا يرسل النجس القليل فخص من هذا العمومات الاول وهو حال الاتصال من قوله ان النجس يثبت
 في رواية الاول وهو حال الانفصال بخلافه خبر ورد عليه مظهر شرعي قلنا لا شأن ملا فاه النجاسة مقتضية للنجس ودوام النجاسة حتى يذهب
 هو فيما حصلت نجاسة عند الملا فاه في نفسه صحتها فلو سلم عند الملا فاه لا يحصل النجاسة فلا معنى لمصونها بعد الانفصال وانما يقع الملا
 وان كان هذا مكاره من فقههم لو قبل العفو عنه حال الاتصال وهذا العفو حال الانفصال لم يكن يثبت لكن ليس الكلام فيه ان هذا المذهب لو كان
 محمولا على الاحتفال الاول من الاحكام المذكورين كما هو في مذهب الاستدلال ليس ظاهره كذا وقد انما هو المذكور وان كان محمولا على الاحتفال
 فيمنع بغيره مثل المذهب الاول على الاحتفال الثاني ويرجع الدليل الاول الى ما ذكرنا من ان الدليل على الجزء الثاني من المذهب الاول في سناد
 ما ذكرنا بغيره من الاجماع انما يكون هذا الدليل ليدل على تمام الدرع في النجس واما الدليل الثاني في مذهب ان المذهب انما
 حكمه حكم العمل لا يمكن ان يثبت في المحل طهارة ما قبله ان يكون في كل غسلة خالصة على من المذهب هذا الحال فيجب ان يكون في الغسلة الاولى طهارة

بالانضمام
 للنجاسة والنجاسة
 بخلاف الانفصال

حال الحمل بعد ما وهكذا لا يخفى ما فيه من الضعف. اما اذا ذهب اليه المحقق والعلامة ومن تبعهما فاستدلوا بالروايات الواردة في باب نجاسة
 القليل وبرؤية العسل المتعددة فتعاقبوا بين بيان المنقولة في بحث ماء العسل وبالحجج التي تمنع عن الاحتال من ماء الحمام وبإيجاب تعدد العسل
 وأما في الفسلة الأولى بالكلمة من الطهارة وجوب العسل فيها بجعل العسل على ما لا يخرج عنه الماء بالقاء القليل بل الماء الكثير بما ذكره العلامة في
 المتن حيث قال متى كان على جسد الجنين المتعطل من جرح شبه نجاسة عسل لم يستعمل اذا قل من الكون جملًا بل الحكم بالطهارة انما يكون مع الخلو
 النجاسة العينية انتهى. الفرق بين ما اذا حصل ذلك النجاسة وغيره وبين الاستعمال في العسل وغيره ببعد جلد مع ان القارة لم يقبل به احد من تقييضي
 الاستصحاب بالخراج وبطلان ما به حرج واشترطه ووصلوا الى نجاسة خا من وجوبه عن الأول من كونه كالأول وان كان على نجاسة القليل بالورود ايضا
 اذا والروايات الدالة بالمنع مثل روايات الكرايم يدل على نجاسة في الجملة ولا يحولها اصلا غاية الامر ان الحكم بالنجاسة فيما لم يتحقق فيه خلاف وفيما
 ليس كذلك والروايات الاخرى انما تخص بوقوع النجاسة عليه فانها بها في العكس ايضا مما لا دليل عليه فعلى هذا الاثر في الظاهر وروى الماء على
 فلا يدل هذه الروايات على نجاسة العسل مطلقا وان لم يشترط الورود فلا يدل على نجاسة بعضها نعم انظر الى انها على البعض الاخر مما لا يرد على
 اذا الفرق بين ما اذا كان روى النجاسة بمصل الطهر ولو لم يرد بعد جرحا وعن الثاني بما سئل من الاحتار وعنده السند مع ان الجملة المجزئة لا مطلقة
 الوجوب عن الثالث بعد صحة السند عند دلالة على المراد ايضا مع انه معارض ببعض الروايات الدالة على نفي نجاسة الحمام كما تقدمت عن الخامس انما يجوز
 ان يكون المتعطل ايضا يمكن ان يرد عن هذا الماء الطهر ولو خرج الى ماء اخر مطهر روى على جميع الحمل فلذا يجزى الاول بالكلمة لكن لا ينفذ على القاء
 بان يرد عن الطهر ولو بمعنى ذلك التخصيص بدو الطهارة وعن الثاني من نجاسته ويجوز ان يكون العسل لو سئل الماء الى جميع الاجزاء وعن الثاني
 بالعبارة ان فيه كلاما يوجب إنشاء الله تعالى وعن الثامن بان اطلاق مراد العلامة في الاستعمال بطريق الارتماس كما يشعر به قوله بعد ما نقلنا من كلامه
 فاذا اومر منه نوايا للفصل الفخ والناس طعنوا عن العاشر ان لا يشترط بقاءه على نجاسة القليل بالورود او يفر من الكلام فيها يحصل ودو النجاسة عليه
 واستدل ايضا بان فيه جرحا النجاسة كالحمل ولو في بعض الاوقات ولا يظهر القابل بالفرق وفيه ايضا لو حصل في اجزاء النجاسة بحيث يشمله بعض روايات
 نجاسة القليل فيحكم بالنجاسة الا فلا وعنده ظهور القول في الفرق غير ذلك وقال المناضل لا بد من روى عليه بغيره عند الامر بغيره بعد ثم اوضح
 والعسل روى على قدر الاحتياج لان يوجب جرحا الطهر في دون الطهارة ولكن لا فرق بين جرحا الطهر في الطهارة وهذا هو الظاهر القابل به
 انه يجوز لا يخفى ما فيه من العرف من نفي الاجماع على جرحا في الاحتال الاول ان يبدل الموضو والعسل بازالة النجاسة والتناول مع انهم فيه
 ضعف كما لا يخفى ثم ان هذا الذي لا ثالث لوكان محمولا على الاحتمال الاول من غير دليل بل ان ثبت بهذه الادلة نجاسة فيجوز لا بد ولا دليل
 على تعدد العسل والعسل المشهور انما هو الماء الواحدة فيمكن به ولو حمل على الثاني فيناقض على ان النجاسة العينية لا بد لها من مزج بغيره ولا
 يفرق فيما عدا ذلك والاحتمال الثالث بقاءه على جرحا في اداء الفرج على الاصل فلو كان الحمل بجرحه ثمة مثلا فلا معنى لوجوب غسلها
 اصابه الماء الوارد من ربه والافلا مما يجزى الحمل لا دليل عليه فيجب ما يجزى به وافقوا في الثالث الاول ثم الاخر والاحتياط في الثاني وان قد
 تقرر هذه الامور فنقول الذي ينص عليه نظر كما عرفت العلم انه مطلقا اذا كان الماء واروا عليه لم يعد شمول ذلك القليل له وعنده دليل اخر
 كما ترمع ان الاصل الطهارة فينبغي عليه اما بعض الروايات المتعددة في بحث ماء الطهر ما يشترط نجاسة القليل بالورود فقد تفرق فيهم ما يصلح للجواب
 عنه فنذكر لكن الاحتياط في ذلك الثالث والاحتمال الثاني منه وقد عرفت في المقام شئ وهو انه على القول بنجاسة العسل مطلقا اذا حمل على ذلك
 وطهر ما عدا الذي ينفصل عنه في المرة الاخرى بنفسه بحسب الجرحا فالفحاشا لكن الكلام في امرين الاول انه هل يجزى العسل بعد والمعارضة
 يخرج منه بعض روايات لا والثاني انه على التعديل به هل يكون الباقي في المحل طاهرا ومعقوا او نجسا اما الاول فيجوز تفصيل القول فيه لانه متفرق
 الظاهر وانما الثاني فيظهر من كلام المتعبدين ومعونه فدا لخرج وقد قطع بجمع من الاحتياط لكن حكى القسم في حاشية الاغتسال عن بعض الاصحاب
 ولو لم يجد من ذلك غسله كغسلها قبل العسل وان حكم بالطهارة المحل بل وان تراءى الى نهائيه ما ليس المحل محجبا بان ماء قليل لا في نجاسة
 لان طهارة المحل بالقليل على خلاف الاصل للمزيد من نجاسة القليل بالملاقاة فيقتضي فيه على موضع الحاجة وهو المحل دون الماء وفيه كلام
 المذكور سابقا فلا تغفل قال الشهيد الثاني في شرح الارشاد معرضا على القول وبدفع حكم الشارع بالطهارة عند تمام العسل فلا اعتبار باصل

مخصوصه بجائزات معينة والجمعة مطلق والدخول علم واجاب عنه المحقق بان لا يابيل بالفرق هنا ومنها ان ملافاة المانع للجائز يقتضي نجاسة الشخص
لا يزال به الجائز ونقض المطلق القليل فان الجائز في قول من مع تحصيل الملافاة واجاب عنه المحقق في المصنف المنع من نجاسة القليل عند وقوعه على
الجائز كما هو مذهب المصنف في بعض مستفاداته وان مقتضى القليل التوبة فيها لكن ترك العمل به في المطلق لا يوجب وجوب الملافاة الا في الزوا
يُدفع بالمطلق فلا يجوز غيره لما في ذلك من كثرة المخالفة للدليل لا يخفى ان المنع الاول مشترك والوجه الاخرى يمكن تحكيكه لان فهم الجائز والاجماع
ان منع الشارع في استحباب التوبة بخلاف في الصلوة ثابت في غسله بالماء فثبت بعد غسله بالماء بالاستحباب وبرد عليه ان الاستحباب مما يكون حرجا
اذا كان دليل الحكم غير مبدى بوقت حدوثه ومنها البركان في العدة في ثبات المنع المذكور وبطريق العموم والاجماع وهو في منع استحباب التوبة
قبل العمل مطلقا لا قبل العمل بالماء ومنها طهارة يرد لاجل الصلوة فلا يجوز الا بالماء كطهارة الحدث بل شرط الماء هنا اوله لان شرطه في
الجائز الحكمية يعطى ولو به اشتراط في الجائزات المحببة وعرض بان قياس اجابيل لعل من غير قياس انما هو استدلال بالامتناع فان
التخصيص على الامتناع يقتضي دلالة ثبوت الحكم في الاقوى كقوله لا لانه يحرم التائب على تحريم النجس لا يخفى ما فيه لان دعوى كون من باب الامتناع
اي مفهوم للموافقة موقوف على تحقق الاولين بين المنطوق والمفهوم كالتمثيل الذي ذكره ولا ريب في استبعاد ذلك هنا لان كون الجائز الحكمية
من المحببة في جبر المنع كيف الحكمية لا يرفع عندهم الا بالنسبة في غير صدقها وتعلقها بما لا يغيره القيمة وبالمجمل لا بد في مفهوم الموافقة
العلم بالعلو وظهور كونها في السكون عنه اقوى اذ عاين ذلك في موضع نزاع فجاز في رد استدلالهم بقوله نعم ونزل عليكم من السماء ماء ليطهروكم به
الاستدلال لان مقتضى جعل التوبة بالماء لا يقع بغيره اما الاول فلا يرد في موضع لا ممان فلو حصل الطهارة بغيره كان الامتناع بالاعم والى
يكون للتخصيص فائدة واما الثانية فظاهر وفي بعضه لا يجوز ان يكون التخصيص بالذكر والامتناع بالثبوتين المتبرهين اذ كان احدهما يبلغ الى
وجوبه والآخر نفيما فان كون التخصيص انما لذلك لا يكون محضاً بالحكم ولا يخرج من ضرورة ايضا ويجوز الاول والاجماع التلق في قوله توبوا فانما يترك
امر بغير التوبة لم يفصل بين الماء وغيره والعلامة قد رجح الله حكمه في المخالفة هذا الاستدلال من المصنف وقال انه عرض على منسب المنع من تناول الطهارة
للعسل بغير الماء ثم اجاب بان طهر التوب ليس اكثر من ازالة الجائز منه وقد زالت بغير غير الماء مشاهدة لان طهر التوب لا يوجب عينا انما انما طهر
الامر بالفصل من الجائز من غير تشديد بالماء في عدة من الاخبار كما سيجي اثبتهم وقد عرض عليهم على انه بان طهر الامر بالفصل يقتضي ما يفصل به في
ولم تقتض العادة بالفصل بغير الماء ثم اجاب بالمنع من اختصاص الفصل بغير الماء بغيره اذ لو كان كذلك لوجب المنع عن غسل التوب بما اكثر
والنقد وغيرهما مما لا يوجب العادة بالفصل بغير الماء وان لم يكن معناه الجماعا على ما عدا الاشتراط بالعادة وان المراد بالفصل ما يقتضيه
من غير اعتبار العادة الرابع ان العرض من الطهارة على الذنوب الجائزة كما شهد به من ازاله العفة بغيره بآية في جعل التوب المجردة الصحيح الكافي في باب
بصير التوب المحسن حكم من حكم الصحيح قال قلت لا يوجب غسله على ما يوجب الا بول فلا يصح الماء وقد اصاب يدي شيئا من البول فامسح بالماء والى
ثم عرض بآية فامسح ببعض جسدي وبصير في قال لا بأس به وماذا لا يوجب ان يارطه بالثياب عن غيابة يديهم عن سبيل الله عليهم السلام
ابعد عن علي عليه السلام قال لا بأس بان يغسل الدم بالباطن واجاب لا يكون عرج هذه الوجوه اما الاولى فقال في المختلف لو قيل ان الاجماع على ذلك
دخوله ممكن ان يرد بمرجع اكثر العفة اذ لم يوافق على ما ذهب اليه من غسل الباطن وفيه نظر لان غاي الغسل في غير موضع من كتب
الاصحاب قد مكاه هو ما في بعض كسبه وقال المحقق في بعض نصابه ان الغسل للرخصة اضاف القول بالجواز هنا الى مذهب اهل الحكماء
ذكر في الخلاف انه انما اضاف ذلك الى المذهبين من اصلنا العمل بدليل العقل والشرع الاول في الغسل ما يمنع من استعمال الماء في
الاول والاول في جها ونحوه فاعلم انه لا فرق بين الماء والثلج في الازالة بل في ما كان غير الماء المانع بدليل العقل واما المذهب فانه ادعى في مسائل الخلاف ان
ذلك من حرج الامة عليهم السلام ثم قال ما نحن في ذلك من اهل الماء والحل فلم يرد علينا ما ذكره علم الحكم واما المذهب فممنع دعواه ونظا بغيره
او ظهر اشار بوجه ما نحن في ذلك من اهل الماء والحل فلم يرد علينا ما ذكره علم الحكم واما المذهب فممنع دعواه ونظا بغيره
المراد على ان يورد في الغسل بالماء على وجهه لا على وجهه فان الغادر والغافر يجرى في الثياب لئلا ان المراد الطهارة للمعارضة في ذلك لانه
فيه على ان الطهارة بما يوجب غسله لا بالماء على ان الطهارة انما يحصل بالماء او في الغسل بالماء يحصل الامتثال فطعا وليس كذلك لو غسلت
وقوله الجائز في ذلك استألفنا الا بالزمن من والماء في الحسن والماء في التوب وليس بالماء في التوب وليس بالماء في التوب وليس بالماء في التوب

والفعل منه فلا يجب إيجابه لأن شرط الوجوب الشرطي غير واجب هذا لا يرد من دفع بما فرغنا انما من شرط الطهارة للماء وهو وجد الماء موجب
فيما نحن فيه غير ان في العرف يقولون ان وجوب الماء وهذا نظير ما اذا فرض ان شرط الحج هو الازدوال وحده وكان لاحد ان لا يزدوال ولكن يمكن ان يشترط
بمع في العرف يقولون ان وجد الماء والازدوال شرط وجوب الحج متحقق بخلافه اذا لم يكن له مال الصلوات ولكن يفتد على الاكثار بالفتح لا يقولون ان شرط
الحج متحقق ودفع هذا البراءة بهذا القول في ذكرنا ان في ما ذكره المحقق الثاني في شرحه للقوله في دفعه حيث قال وجوب ان اراد إيجاب الماء ما لا يبدل حيث
المكلف ان شرط الطهارة به نحو لا يضر وان اراد به الامم فليس يجب ان لا يدل على ذلك الإيجاز المتنازع فيه معلومونه فقدد للكلف لا امر
خالع الا بشرط ان لا يجوز تعينه الا بدليل انتهى ذلك لا خلاف في ان الطهارة للماء شرط وجوب الماء كما يدل عليه قوله تعالى فان لم تجد ماء فامسحوا
لا يبدل على ان عند عدم وجد الماء الفرض يتم فيكون وجوب الطهارة بالماء مشروطا بوجوب الماء وهو واجب لا وجه لابطال كون الطهارة بالماء مشروطا
بوجوب الماء بل الجواب بان شرط متحقق فيما نحن فيه ان لم يكن كما بينا فان قلت على هذا كلام العائذ به انهم ليس يجب حيث عرض لا يرد من دفعه الوجوب
المطلق لا بد من الايمان بها فالتكليف ليس كذلك ان العلة لم يعلم له تحل وجوب الماء فمقتضى الوجوب المطلق ان يكون من ان الطهارة بالماء واجب مع كونه
وجود الماء وهذه الحالة التوصل الى المكنته كارب نافيكون واجبة ولا يمكن الايمان بها لا بالمع وهو كونه يكون الزم مقتضى الوجوب المطلق يكون
واجبا وعلى هذا لا خلاف في صحة كلام المحقق الثاني انه على ما ذكرنا بعبارة وجب ان يظهر ان ليس كلام الشيخ به ذلك لبعده ان يكون
بناء على الخط بين الوجوب الشرطي والمطلق بل بناء على منع خلافه وجد ان الماء في الصورة المفترضة هو ليس بجد بل لا ينافي حكاية شافيان كما
نعم بعد ان ثبت ان المكنته والبعيدان الذي هو شرط الطهارة متحقق فهنا هو المقدم الذي لم يسمها الشيخ به يمكن ان لا يسم عليه بشك الحكمين في شأنه
الا ان امر سهل كما لا يخفى ان ان ثبت ان الوجوب انما يستحق في الصورة المفترضة فلا اشكال في ذلك ان ثبت عدمه وانما اذا كان لا امر متحققا كان
فيه فمقولان بان امر المورد بالوضوء الفصل من الكتاب السنن في جعل اطلاقها حتى ثبت تعينه والعد الثابت من التعيين هو ما عدل الصورة
المفترضة من صور عدم الوجوب فلم يزل ان يفتي الامر في الصورة المفترضة على الاطلاق وفيه كلام من جوبين احداهما ان لا يتم ان يجب العمل بالاطلاق في مثل
هذه الصورة بل انما يظهر بانها مغلقة باللفظ متعينة في الواقع انتهى وله يعلم ان مقتضى هذا تعينا في الاصل المتكوك لا يجب العمل بالاطلاق في ذلك الامر بل
انما يعمل باصل الامر انتهى ثبت ان التعيين في صورة ثابتهما انه بعد تسليم ما منع انما يكون العمل بالاطلاق في صورة لا يتحقق امر اخر فبالله وهما كانه
اذا امر بالتيمم اتم على يده بعد الوجوب لا بد من حصول الجزاء والقران يات على تقدير عدم الوضوء فلا بد في التيمم من وضوء التيمم لا بد من التيمم حتى يحصل
المذكور والفرق بين الصوتين بان التعيين في الثاني حاصل في اللفظ ثابت في شرط الامر يجب ان يوفي بالشرط عند حصوله وانما يثبت فلا وما
في الاول فلا يثبت في اللفظ فلا يثبت بالاجماع او باعتبار ان التيمم ان ههنا تعين في مثل هذه الصورة ينبغي ان يكون الامر بالعكس كما ان ثبت في
امر من امر شرط عدم الطهارة للماء لا يجب الطهارة للماء عند عدمه وما لم يثبت في الطهارة للماء عند عدمه كانه غير تمام جدا بحيث لا يقبل المنع فالتد
للووضوء الفصل وان قبل المنع فيبقى الامر على الورد فاما ان يوق في مثل هذه الصورة انما لم يظهر من احد المجانين معلوم ايضا بالضرر والاجماع
انما انزلت الطهارة بين جميعا حتى يسبب لعافية لانه الايمان باحد ما حفظ على سبيل التميز الاصل برأيه الذي من ان الزيادة لا شيء سوى ذلك وبين
لما ثبت التكليف باحد ما لا يفي بغيره فبينا ان لا بد في التكليف التيمم من البغين برأيه الذي من البغين بها فما نحن فيه يمكن تحصيله بان يبين
الماء بين يظهر فيخرج المخرج بالجملة للسئلة لا يخرج من اشكال الاحباط في المخرج والتور يبيع المحل طهارة ونجاسة وكرهه السور في اللغة للغير كما
في انعام من الهاء وانه الى الجوهرة في المعالي من ان يقيه الشرب له يحد في الصلح الذي ربهنا الماء الغليل الذي يشره المحل وغيره من
وانهم من الماء الغليل والضاف ويشمل الجودا بضم مع ملافاة الغم لها وملافاة اي عضو كان بشرط الرطوبة وبالحكمة الجمع يعلم انهم ثم
ههنا لثمة احكام البغية في الطهارة والبغية في النجاسة ومعناها طاهر والبغية في الكراهة ومعناها انزاد كان المحل ان كره محرمه مكره
اي كرهه انما في الطهارة والاكل والشرب ما الحكم الاول في خلاف فدهم الفاضلان في قوله المتأخر في طهارة شور كل محمول ظاهر في الكراهة
وهو بخلافه في النجاسة ايضا لكن اشتمل في النهاية شور ما كل المحقق من الطهر وفيه المحقق في المعبر الى الرغبة في الصباح ايضا لكن في ان اشتمل
شور تجال ونقل في المعالي عن ابن الجعد انما قال لا ينجس الماء بشرطه لم يترك كل واحد من الدواب الطيور وكنت السباع وانما سبب ابدانها ما لم يعلم بها
ما سبب نجاسته ولم يكرهها الا هو الاكل العذرة ولم يكن ايضا طبا لا خنزير ولا امخا وزهيب الشجر في السحالي عند جواز استعمال شور ما لا يوجب كراهة

ع
او انفق
ج

[illegible]

ان لو كان من الفضل ما يغني عما يغني من غيرهم من تمام الهدى في الاستصحاب جواز التوضيح واما ما ذكره الماونه في قوله تعالى
 الشريعة كانت ما توجبها للبطون واما في باب التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح قال قلت باعبداللّه عليه السلام
 والمؤمن من آمن واحد فقال نعم فترى ان على يد هذا الماويل ان يضع اليه في الاموال وثلث من ثور الحاضر خال لا يؤمنه من غير ثور الحاضر
 ماونه ثم يغني عن هذا الماويل ان يدخلها الا انه كان سؤل الله صلى الله عليه واله عن رجل من بني النضير قال يا ابا عبد الله
 تمام الماويل في ثور ما مطلقا لا في غيره من ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 في الهدى في الاستصحاب من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 ذلك لا خلاف عما يورثه منافي الاجماع ولو تمك بهذا الخبر في الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 ما اذا كانت ماونه بالروايات التي تذكرها في الاجماع فاما في باب التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 عدم الخبر بالاصل في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 والحجب سؤل في الكافي ايضا في الباب المذكور من المحقق في العلل بطريق اخر وفي تفسيره للبحر في قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 سؤل ما قال نعم ولا يؤمنه من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 ذكرنا انما ماره في هذا الباب من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 في الباب المذكور من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 سؤل الحاضر في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 يؤمنه من فضل الحاضر قال لا وهذا الخبر في الاستصحاب ايضا في الباب المذكور في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح
 عن ابن ابي عمير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل من فضل الماويل في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح
 وحجته في كتابه ماره في الهدى في الاستصحاب ايضا في الباب المذكور من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 تؤمنه من ثور الحاضر اذا كانت ماونه من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 اما واحد يغني عن هذا الخبر في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 لما في الهدى في الاستصحاب ايضا في الباب المذكور من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 يغني عن هذا الخبر في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 حجة للهدى في الاستصحاب ايضا في الباب المذكور من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 لا تحفظ ولا يبالى بها ولا يربط بها في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 في طرقتنا مثل هذه العلل في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 قال ابو عبد الله عليه السلام في رجل من فضل الماويل في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 حال الاجماع بها على المذهب الذي يقضي بطلان حكمه في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 يجد فيها اصلا في الروايات في التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 وان كان يجرى في جميع الاستصحاب لان الحكم الشرعي ثم بعد ذلك هل التوضيح من قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح
 او مكره بالعهد المذكور مطلقا مع الجواز مطلقا مع الجواز مطلقا مع الجواز مطلقا مع الجواز مطلقا مع الجواز
 بالروايات المتقدمة من غير ثور ما مطلقا من الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر
 حكى سؤل في الكافي في قوله تعالى في التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح ما من غير التوضيح
 يابى للملح على الكراهة فاما جواز مذهب الهدى في الاستصحاب الماويل في الاموال وثلث من ثور الحاضر

ومع قطع النظر عنه قد عرفت شيوع النهي في الكراهة مع تاسيد رتبة في هلال ولها التعاضد الاصل والشهرة وانما الكراهة مطلقا لا باس بها للنوع
المطلوع وذا في هلال الظاهرة في الكراهة والحجرات بالذات على باس ان كانت مأثورة بمكر جهلها على في شدة الكراهة لكن في بعض احوال الكراهة مقيدة
فمن وجد الوجه والرواية المعتبرين وحمل المطلقا عليها مع تاسيد رتبة ما بالعليل العقلية المذكورة لكن يجاز على هذا القول من عندنا بل وبالحكمة الاختصاص
عن الوثوق به من اشرع غيره اذا لم يكن مأثورة فله علم ثم ان المقصود في البيان هو انما هو ما في كل من هذه المسئلة الثانية وفيه ما لم يكد بل عليه
والعليل العقلية المذكورة لا يصلح للاستناد والاعتماد ولعل الاختصاص المذكور لا يكون ثابتا للشيء من الحقيقة المتصلة وقد ذكرنا الصدق في بعض
في باب الجاهل عن علي عليه السلام قال سل على علي عليه السلام فبوضا من فضل ذو جلالته انما هو حب اليك وبوضا من كوايبر فخر فقال لا بل من فضل وضو
المسلمين فان حبهم اليك الى الله حقيقة التمسك به والذات على ذلك الملق العلة من غير كراهة وشو والدراج على بعد انك لا تنفرد بها عن اجناس غالبها والغير
محكوم الشيء في الباطن انما هو موافق على كل حال ثم قال الحق هو حسن قصد اللملة لانها لا تنفك من الاعتناء بالخاصة قال الحق الشيخ وما
شرط في الحسن هو الحسن لا ينجي الحكم بالكرهية من هذا الوجه كل الان بان لا امر بالاختصاص في الدين الذي وفي بعض الروايات يشمل مثل هذا القول
انهم لكن لا ينجي ان يبدو في الروايات العامة والخاصة الدالة بعمومها او خصوصها على جواز التوضو والشرب من شؤروا في باس من مطلقا لا بوجه الحكم
بالكرهية وحمل الروايات على غير المحرمين من معارض من الروايات بل يحرم ذلك الوجه على الاطلاق والبقاء الروايات بما لها اما الروايات العامة ومنها ما
رواه الكافي في باب الوضوء من شؤروا في السابغ في التوضو على وجه من ان يبدو في باس من يوضو فاشرب من ماء يوك كل من ماء ما
رواه ايضا في الباب المذكور في الوثوق عن حماد بن موسى عن علي عليه السلام قال سل عما يشرب من الماء فقال كل ما اكل كره وضو من شؤروا في شرب
ماء يشرب منه باز وصرفه عذابا قال كثر من الظاهر يوضو ما يشرب منه الا ان ترى في منقاره وما فان ابنته منقاره وما فلا يوضو ما يشرب من هذا القول
في الهندية ايضا في اخر باب الجاهل في الاستصا في اب و هو كل كره ولا يوك كره من طريق الكافي لكن ذاك في الاستصا وسئل عن ما يشرب من الماء
اكان في منقاره ما فاذ لم يشرب لم يوضو ما يشرب ان في منقاره ما فاذ لم يوضو ما يشرب بغير اخذ به في هذه الرواية والنسبة الى التوضو من
وجهين احدهما من جهة كل كره الاخر من الظاهر لم ينجح حمل الظاهر على عرفنا وقد ذكرنا الهندية في الجزء الاول من هذه الرواية منقار في باب الجاهل
بعض هذا السند منها ما رواه بنو ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال غسانة حدثت عن ابي عبد الله
من ماء يوك كره في منقاره ما فاذ لم يوضو ما يشرب ان في منقاره ما فاذ لم يوضو ما يشرب قال كل ما يوك كره فلو وضو ما يشرب
وعرفنا يشرب منه باز وصرفه عذابا قال كثر من الظاهر يوضو ما يشرب منه الا ان ترى في منقاره وما فان ابنته منقاره وما فلا يوضو ما يشرب
والتي هي في هذه الرواية بغير تقدم وانما ان الزيادة المذكورة اخذها الاستصا من هذا الطريق واسندها الى طريق الكافي في الله يعلم ما في الروايات
الخاصة فيها ما نقلنا من الاستصا والهندية من الزيادة المذكورة ومنها ما رواه الكافي في الباب المذكور ايضا عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الحمامة والدجاجة لا باس به والطير هذا الجحر في بيانه في اخر باب الجاهل من طريق الكافي في منها ما رواه الفقيه في باب الجاهل وسئل الصادق
عن ماء يشرب منه لاجل في الكافي في منقاره ما فاذ لم يوضو ما يشرب ان لم يعلم في منقاره ما فاذ لم يوضو ما يشرب الله به و شؤروا في
الحكم على الا في بعض الروايات في المطبوحة كجناش غير ما كوال اللحم من الجحر ان لا في الاما نقلنا من غير استثناء وكذا نقلنا من غير في في في في
الاستصا حكم بعد جواز استعمال شؤروا في كوال اللحم مطلقا ما ذكرنا استثناء فيهما والفاضل في الشهادتين في جهولنا في بعض
فاذهب اليه في الكتاب هو انظر الى الاية المتعانة عما اى فلا صالة الطهارة لان الجاهل من جميع حقيقة في وجوب الاجتناب عن موصو
في الاكل والشرب فهو ما من الاستعاذة وكذا وجوب الاجتناب عن في الصلوة ويحرمها من العبادات للشرب طهر الطهارة ووجوب الطهارة ايضا
ويحرمها من الجاهل من جميعها الى قضاء وتكليف حتى الاصل بل انما من التكليف حتى ثبت وكذا الكلام في صالة الحكم في ثبوت الاصل العقلية
ما ورد في الروايات ان كثر من يظن حتى يظن ان ذكروا طاهر حتى يعلم ان ذكروا كل شيء مطلق حتى يذهب حتى والحاصل من العقل
من مطالبات هذا الاصل لا يخرج منها حتى يذهب في ضعف جرح الخلف كتابهم في غير العلم وما انما انما بالاثبات الكونيات علمها ما قوله من علمكم
للشؤروا في العلم والتميز مع انهم قولهم وما الحكم ان لا ياكلوا مما ذكر اسم الله عليه فافضل لكم ما حرم عليكم الاية وجه الاستدلال ان قوله قد
فصل لكم انما في الاية المذكورة كما ذكر في فالتا من الحريات كلها مفضلة فيها والا فلا يجرى انكلا كما ذكرنا ان اسم الله تعالى معلان في الحريات

في الاجتناب
عن الوثوق بها
مطلقا لا باس
بها

فدفعنا عليكم وهو ليس بها وما نحن فيها من شيء فكلوا اللحم ذكرا فيما في الآية الكريمة فيكون حلالا ولا يلزم منه طهارة من شئ ما فيها وقوله تعالى البعد
 اوصيهم بما خلقوا طامع بطعمة الآية وقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من هذه الشجرة الآية وقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من هذه الشجرة الآية وقوله تعالى لا تأكلوا مما لم يذكر لكم من هذه الشجرة الآية
 اجمع فيكون ان يكون من هذه الشجرة المذكورة بعد نزول الآية المذكورة فاعلم بعد نزول هذه الآية ان من لم يزل يحكم ولو شك بان الأصل عند النزول بعد ما
 الى الدليل الاول حقه واما الثاني فاطلاقه وانما في الروايات المذكورة على وجه الفحاشة والحكمة ما في مجموع ما وقع فيه من اجماع مما لا يوجب كماله وجبة
 الدليل يقر بحد القول الفصل واعلم ان بعض هذه الروايات قد تقدم منا فقلنا في الابواب السابقة لكن لا بأس بتكراره واعادته لما في المحالة
 من انتشار العلم وهذا هو العذر في ما هو مروي عن هذا الكتاب من انما في ذلك فاعلم ان ما رواه في باب المباح في الصحيح عن الفضل بن العباس قال سألت
 عبد الله عليه السلام عن فضل الفرة والشاة والفر والابل والحمار والحمير والبغال والوحش والبيع فلم يزل يشي الاسان عن فضل الابل والباس رضى
 الى الكتاب فقال بعض من سمعنا من اوصافه في ذلك الماء وغسله بالتراب لمره ثم بالماء وهذا هو الذي في الاستبصار ايضا في باب حكم التماسه اذ
 فيه الكتاب منها ما رواه في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح قال قال عذرا يا عبد الله عليه السلام وانما عن يور
 والشاة والحمير والبيع والحمار والفر والابل والحمير والبيع والوحش والبيع فلم يزل يشي الاسان عن فضل الابل والباس رضى
 ان ينجس والله ان ينجس قال بعد نقل الخبر سعد بن احمد عن الحسن بن علي فضال عن عبد الله بن بكير عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 ولا ينجس ان معوية بن بكير ان كان هو معوية بن شريح ففعله النقل بلصحا بعد الاستدلال بمجمل بعد المن والكتاب في هذا الاحتكام وانظر في الاول للمع
 صحيح الثاني موثوق ومعوية بن بكير ان كان هو معوية بن شريح ففعله النقل بلصحا بعد الاستدلال بمجمل بعد المن والكتاب في هذا الاحتكام وانظر في الاول للمع
 والتوفيق قد استشهد الشيخ في من بين ما لا يوجب كماله في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 الاية في المبسوط على خلافه في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 بشر من لا تأكل الا من اكل من التوفيق قال لا بأس ان يوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة
 التوفيق في قوله من جهة شاعره بان التوفيق لا بأس ان يوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة
 او بان الكتاب المحرر لا يطلق عليه الشيخ العرف على ما يشره في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 والتوفيق في الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 وهذه الرواية في باب الفرس المذكور في الصحيح لكن لا يوجب كماله في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 في الباب المذكور في الصحيح عن جميل بن رجب قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ثور الذاب الغنم والفر يوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة
 يجوز حمل الذاب على الجمل كما نقل في الباب المذكور في الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 المباح في الصحيح عن معوية بن بكير ان كان هو معوية بن شريح ففعله النقل بلصحا بعد الاستدلال بمجمل بعد المن والكتاب في هذا الاحتكام وانظر في الاول للمع
 المحرر ويحتمل منها الجنب يوضا منها فقال وذكره في الباب المذكور في الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 بالباب المذكور في الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 عبد الله عليه السلام قال كان جلع علي عليه السلام يقول لا بد من فضل التوفيق وتوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة
 في المنه في الصحيح عن الحسن بن علي بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 المذكور عن عبد الله بن الحسن بن علي بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال في كتاب علي عليه السلام ان الفرس لا بأس بيوره وفي الصحيح عن نذارة عن ابي عبد الله عليه السلام
 وقد اقبلت من هذا الخبر باب المباح من رسول الله صلى الله عليه وآله والاستدلال بانما هو بعد ان ثبت في صحيح ما لا يوجب كماله في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 ثبت فكان يجوز في هذا الباب الاستدلال لا بد من فضل التوفيق وتوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة
 القول بعد القول الفصل والظاهر ان رجاء المنطوق منها ما رواه في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام وذكره في
 قال سئل عن الوضوء وما في الكتاب فيه والتوفيق والظاهر ان رجاء المنطوق منها ما رواه في هذا الباب الاستبصار ايضا في البابين المذكورين عن معوية بن شريح عن ابي عبد الله عليه السلام
 الكريمة ولو في الكتاب لا بد من فضل التوفيق وتوضا من فضله انما هي من التوفيق والاستدلال بهذا الخبر ليس من جهة التوفيق بل من جهة

الضاح عليه

الحسن

[illegible]

المحكوت
الحكم ليركن
نقد فنبصر
بعضاً غيرنا
هذا من موهود

افراد مخصوصه
كلبار و يكتفي في
الخافه الى كلاب
بين المنطوق و
مردان افراد المنطوق
و كليه كذا في بلاد

3

والله اعلم
بما لا يعلمون
والله اعلم
بما لا يعلمون

[illegible]

امثال الاول
الاول
ع

[illegible]

٢
 لم يزل
 في شهر القبول
 واما انتم فاعلموا
 بالقرينة بان الله
 يدعو اليه من
 العباد والعباد
 من الحق في كل
 ٤

فاغسلها واغسل البول مثل الشربة الباردة مثل التي في الفلا في ذلك طاهر فلا بأس بالصلاة فيه لئلا يفسد على من اراد الركوع طاهر متحقق
الباس فيه فكذا في مثل هذه العبارات بطريق وجهاين على ما مر غير واحد من انوار ذواته الاما فلا يترتب منه الاشارة الى انما يحصل اليقين
الظن بان عند وقوع الفقد في الاما لم يفسد الاخر انه لا يلزم ذلك بل الامثال يحصل بان يحصل اليقين والظن بان لا يترتب منه الاشارة عند حصول
اليقين والظن بوقوع الفقد في غير محلها في العبارات الاخرى لعل الظاهر ان في لولا عكس الظهور فلا اقل من التناهي في الاصل مع
تبرج اليقين كون التكليف اليقيني لا بد منه في اليقين غير مسلم مطلقا بل ان كان في بعض الصور ليس فيها موضع بفضل وما نحن فيه اليقين
فيبقى بناء الكلام على الاحتمال الثاني والتكليف فيقولون قلنا ان المتبادر الثاني في التكليفات بمثل هذه العبارات ان عند اليقين بوقوع الفقد لا بد
اليقين والظن بعد التوقف لا مرط ان اليقين فيما نحن فيه موقوف على ان لا يكون اليقين بغيره فاقول بعد الاغراض اننا من الشروع والسادس
هو في تكليف العباد بعضهم بعضا فلعن تكليف العباد ليس كمن انما في غير محل من اتيه من اتيه الفتن فتنه عليه ناوخلنا وهذه الايام التي
تكمثل العمل بالحكم بابو الصلاح لكن ههنا امور اخرى يوجد البعد والعلة لا واما في الاخبار من ان المتكلم طاهر حتى يعلم انه قد روي كل شيء فله
حيث يعلم انه قد روي ما لم يعلم فله على ذلك ما روي لا يثبت الى اقول ام ما روي ان العلم وانما ذكرت على يقين من طهارة ثيابي طهارة ثوبك وبذلك ثم
تلك على يقين من ان بعض اليقين الثالث بدا وان الفهم والكيفية لا يثبت ما لم يعلم انه يثبت وان الحقائق التي تليق في التوقف في يثبته ويثبت
فيما نحن فيه يعلم انه يثبت بعينه ان الثوب لا يفسد حتى يعلم انه باكل المحرور والمحرم يثبت في ذلك لا يثبت من ذلك لا يثبت في هو طاهر ولو يثبت في
نفسه فلا بأس ان يثبت في يثبته ان يثبت في ان يثبت في طهارة لا حاجة الى غسله في ثوبه بالام مع ان المطهرون ملائمة النجاسة له ومن ان لا حاجة الى غسل
الرجل بعد الخوض من الحمام مع ان الظاهر فيه بقاء ملائمة النجاسة ومن ان الوضع من غسل وضوء المسلمين اجتمع الظن المذكور ايضا الى غير ذلك من الظن
التي يطول الكلام في ذكرها الثاني في المخرج المشقة المشقة في الدين في ما طاهر الثالث ان لا يولد الاعضاء متشابهة فالظن ان حصول التوضوء
عليه الله والائمة عليهم السلام ايضا مثل عصا في كونها موقوفة وما يثبت في ملائمة النجاسة لاكثر اهلها والانهما واسبابها وانها او ظهر فيها بل
الامر في حصولها اشتراط الاسلام واختلاط اهلها بالكفار وعكس سوح الفوائد الاسلام في طهرهم وقلة الماء وكون مدارهم على
الابرار والمياه العذبة مع انه لا ينفصل عنهم عليهم السلام الاختيار عن لسوفي واهله والصبيان والحمام ونحوهم الرابع عمل الاخطأ معظمهم بما روي
ظاهر من انما احدث الاول الشريعة امره بالوضوء بالطهارة بالماء الطاهر والصلوة في الثوب الطاهر ونحوها محققان هذا الموضع ايضا فيجب ان
بعد ما ذكرنا من الوجوه لا يثبت في اعداد بقوله الصلح وعلل الصلح في محبة الاخطأ ايضا في رغبته في بعض الامور التي ما نحن فيه بل يثبت
وضوء المسلمين فقد في التمسك استعماله وترك التمسك عنه فلا وجه للاخطأ في بعض الامور فاما ان يرضى للاخطأ في جميعها فلا يثبت انه
يؤدى الى المحرور والاشقة وينبع عن يحصل كثير من الكمال العلية والعلمية وكذا من كتب بالحديث النبوي واللائحة في طهارة الخلفاء الله
لعباده ومن يلهيهم بها وان وعي بعض دون بعض فاع انه يرجع بلا مرجح لا يظهر فائدة في بقوله ملائمة البدن والثياب كثيرا ما حصل في غير
انما يقع في الاجتناب عنه لا رجحان في تخفيف الفلانة في ملائمة مثل ذلك مما الاشاهد يقولون فيهم لورد في خصوص شيء من هذه الاشياء في
على اسباب الشريعة غير ما يجنب عنه على هذا الخبر فاما بما سواه فلا يثبت ما روي في الثوب الذي عليه الكتاب غسله لاجلها واما خبر القول بقول
قول شاهدين عدلين فيهما اشرهادهما مقبرة في نظر الشارع قطعاً ولهذا لو كان الماء مبيعا فادعى اشرعه في العيب لكانت حجة وشهادة على
ثبت ليجوز الرد وهو يثبت على ثوب العيب هذا وان كان يمكن المناقشة في خبر اشرهادهما في نظر الشارع مطلقا بحيث يثبت ما نحن فيه ثم قول
شهادتهما في الصلوة المفروضة لا يثبت على ان يثبت في الرد واخذ الارش عليه اما ان يكون حكمه حكم النفس في الامكام فلا لا بد من ذلك بل
الاولى الاخذ برغبة للاخطأ مع مفاضة على جميع من الاخطأ هو القول المشهور في المناقشة في ثبوت الشهادة بينهما ليشترط الشهادة بين القائل
ان الشهادة بينهما فمفترضة وصول نقل اليهم او اطلاع منهم على حال المعصية خوفا من الله عنهم بخلاف الشهادة بين الناظرين فان فيها العيب في ذلك المعصية
مع ذلك لا يخرج عن ابد الخط ولا اقل من جهة حصول الاعتماد بالاعمال في موافقة لادانهم مع كونهم على عطف من عطف طالب اليقين في الصلوة
محررين عن الخط ولا وفرة في الفلانة في بعض الاعتماد على الراي لا يفي فونه فافهم ان الشبهة التي نزلنا عن من يثبت في اشد المفسدة في
فكانه لا بأس في وجهه ولا يفي في غاية هذا القول في قول شاهدين عدلين للاخطأ امر واضح في بعض الصور كما اذا وجدناه خبرا وما اذا

يوجد فالامر فيه مشكل واما قبول شهادة العدل في الامور المتعلقة بالعبادة كالزكاة والصلوة
 فهما مقبولان فيجب ان يشهدا من الشهادة وضعف من الظاهر في الاجماع والشاهد واما قبول قول المالك عدلا كان او فاسقا فلم يظفر على حجة
 وعلو يد يدناه في زيارات الحج الاول من كتاب الصلوة باب ما يجوز الصلوة فيه من لباس والمكان عن منعه من عليه قال سئل المصنف عن
 جلود الفرس في سواد من سواد الجبل البطل عن كونه اذا كان الباطن من الماعز عارف قال عليكم انتم ان تسئلوا عنه اذا رايتهم في المشركين يجوز ذلك اذا
 رايتهم يصلون فيه فلا تسئلوا عنه وجعلنا ابدا في ظاهر ان قول المشركين بغير ايمانهم لا ينافي كونه لا والامانة فائدة التسؤل عنهم واذا قيل قول المشركين
 فقول المسلمين بطريق الاول لكن سئل ان لا يرفع يديه في الصلاة بعد ان يؤمن بها بما رواه منسلا بهذا الخبر الصحيح لحد من محدثين في بعض احوالهم
 قال سئل عن الخفاف في بركة التسوق في بركة الخفاف لا يرفع يديه في الصلاة وهو لا يدرك الصلوة فيه قال نعم انما اشترى خفاف من استودع
 في اصله في ليس عليه المسئلة ان يرفع يديه شاعرا ما بان المسئلة ان يرفع يديه شاعرا ما بان المسئلة ان يرفع يديه شاعرا ما بان المسئلة ان يرفع يديه شاعرا ما بان
 ارفع صول الاجاز بالظهار من غير سبب علم بالظهار ولا يخرج الى اجاز لان اصل الظاهر كاف في الحكم بها والاخبار بجامع سبب العلم بالظهار
 حكمه مشكل لا يعرف من عدم دليل اعملى القبول مع ما ورد من ان اليمين لا تقضي لا بغيره في مثل والاخبار عن القياس يردون سبب العلم بالظهار في حكم
 فيلزمها مشكل في بناء من حكم الدليل على القبول مع مقارنته لاصل الظاهر والاخبار بها مع عدم الحكم في شكل لانضمام اصل الاستصحاب
 ايصاح اصل الظاهر ثم على تقدير القبول لنفسه الذي يفتل عن بعض من وقوع الاخبار قبل الاستعمال فلا يخرج من قوه وقد يؤيد بما رواه في
 من ان اجلا اذا صلى في ثوب جليل اقامه صاحب الثوب بخبره بان ثوبه لا يقبل فيه فلا يقبله ثوبان من ثوبين لكن في ثوبه يجوز ان يكون عمدا لاعداء الجبل المخرج
 الوقت لا لعدم قبول قول صاحب الثوب وهذا المقصود الذي يبعد في الخلاف في اعتبار طهارة الثوب المأخر في جملته في الاخبار عن طهارة الثوب
 حكم باستصحاب الاحتياط عند عدم هذا الاشياء بشرط ان يكون الظن بانها من سبب طهارة العدل واما من المحرم واستحسان صاحب الثوب في
 له وجبة اقله المحرم من حكم بالظهار في مثل هذا وعما قررنا ظاهر عليك حاله وان حكم بالاستصحاب في الخبر والمخرج عن خلاف على تركه
 لتعليل الاستصحاب لا بد من الامور التي ذكرنا وبالجمله ما لو كان نص في موضع مخصوص ومطلقا مثل تلك الامور بكل الحكم بالاستصحاب
 يذهب عليك انه على تقدير قبول العدل في الشهادة بالظهار والظهار واحد او اثنين فيحصل المتنازع بين البيتين فيفقد جملته جميعا
 من وجوب الاشياء الذي يخرج فيه ذلك والامر صواب ولا بأس من تركها وبين حقيقة الحال فيها الاولى ان يقع التعارض في امار واحد بان
 يشهد احد البيتين بغير الاحتياط في وقت معين ويشهد الاخرى بعده لا دخانها ملا خطه في ذلك الوقت والقطع بعدم حصول التماس
 فيه للاختلاف في قول احد المتنازعين بل يشبهه القوي هو قول العلامة في المذكرة والقواعد جعله في المحققين في الشرع اول قوه الشهادتين في
 في بعض فوايد على ما قلناه عن زبدة واما بها العلم بنية الطهارة لا اعتدادها بالاصل كما في المحققين عن بعض الاحاديث انما الحكم بضابط
 البيتين الرجوع الى اصله الطهارة ذكره القم في البيان قال انه قوي بعد ان استقر به الاحوال بالمشبه بالنص في خبر المحققين في التمسح بقول الذين
 قبلوا بها العلم بنية النجاسة لانها مافله عن حكم الاصل وبينة الطهارة مقررة والناقل اول من المفرد ولو اتفقا الاحياط لانها في غير النجاسة
 والظهار في معنى التمسح بهذا القول بل يجب ان يدرك مال اليه بعض المتنازعين على ما ذكره صاحب المغازلة والقسم الاول على طهارة المصنوع
 القول الثالث لظهور التعارض بين البيتين من دون مرجح يحكم بالتسايط والرجوع الى الاصل واما القول الاول فلا شاهد له لان الاشياء
 الذي يحكم بنجاسة الماء بسبب نجاسته انما يحكم به على تقدير تيقن نجاسته خاص هو ان يعلم بوقوع النجاسة في هذا الماء بانما يأتى على الاجماع وعلى الروايتين
 لما عرفت من ضعف الوجه الاخرى فيما عدا الحكم غير علم بعدم تسليم قبول الاجماع والروايتين له غاية الامر ان سئلنا قبول قول الشاهد عند
 التعارض انما اذا تعارضوا وتساخطا في مرجح الحكم بانباء التمسح بنبأ عليه فانما من ذلك القطع في المقامين اما القول الثاني فاما
 ضعيف ان اتفاق الحكم لا يمكن اعتبار اخر وجه ضعف القول بجان قبول احد البيتين على هذا الوجه كل ما يدل لادع الرجوع ان يكون
 اعتبر الشارع مرجحا ومك العمل بطلعا لاحد ان يرجح هذا القول في القول الثالث مرجح فلا نزاع وضعف القول الرابع بطلان لان مرجح بالنجاسة
 والقوة في الاثبات والتمسك كانه شاهد لوجه القول بالاحياط ليس بما يقتضيه الاجماع الا انما بل غاية الاول هو الرجوع الى الاثبات في بعض
 الصور ولا فرق الا في الثانيين والثالثين في خلاف ما بان الخبر هو هذا الوجه الاخرى اية الامر فانه مرجح من اصحابنا ان يرد

مع ان
 في الظاهر والواقع
 فاعلا في
 مع
 وحيث
 ابعث الله
 مع

فأما المنع في التوبة لشركه وعرف بالاحصاء في المحصو أيضا والفرق بينهما وبين المحصو غير واضح عند التامل - فبغداد من فوائد الاحصاء أنه لو تعلّق
الشك بوقوع التجاسر في الآخرة فصار له محض الآثاء بذلك ولم يمنع من استعماله وهو مبدأ ذكرناه فالتامل انتهى كلامه فاعرفنا أن العذر في استدلالكم
الذي ادعاه الشيخ المحقق والعلامة والرواية أن يكون محصية كقولنا لا يثبت في المحصو بالقبول - بالجملة كانه لا خلاف فيه بعد ذكرنا أنه لا خلاف في اختلاف
ثم قال بعد ما قلنا مضافا به وهذا الجاث الأول اطلاق النص كلام الاحصاء في نفسه والفرق في ذلك بين ما لو كان الاشياء حاصلات من غير العلم بوقوع
التجاسر وبين ما لو طرأ الاشياء بعد تعيين المحصية في نفسه والفرق بينهما محتمل لتعلق المنع من استعمال ذلك المعين فليس محصية ان يثبت ان ما علم عنه من
ولا يخفى ان ما ذكره من اطلاق النص في كلام الاحصاء في ذلك الفرق الذي خفي فيه خلاف لان الحكم يتحقق من استعمال ذلك المعين اكان اعتبارا
ان محصية الواقع فيها فاحدها ايضا كالتجاسر في محصية من كلامه عذر جواز المباشرة بجميع ما فيه الاشياء ان لم يكن ذلك لان التجاسر حادها فاما
ثبت ان ما هو محصية الواقع في الاحصاء عنده راي محصية كان كما يلزم وجوب الاجتناب في المعين يلزم واحد ما ايضا ولو لم يثبت لك بل ثبت في الاحصاء
فاحدها لا يثبت ان يثبت في المعين ايضا بعد حصول الاشياء في غير ذلك الامر المعين اكان محصية في الواقع فيجب الاجتناب عنه كفي كان واحدا
الغير المعين فلا تملك الدليل على انك ايضا على هذا يكون الدليل على ان لا يثبت في المعين في الاحصاء كالتجاسر في الاحصاء لانك لا تملك الدليل
بل هو حاصل الدليل في ذلك انك اذا كان استعمال المعين قبل الاشياء فينبغي ان يكون بعد ايضا لا استحباب من دون عرض محصية في نفسه فقولوا ان
الحكم بان يجال استحبابا والمنع مستحق بالنسبة الى ذلك المعين في الواقع وهو استعمال واحد ما يستلزم على ذلك المعين ولهذا لا يجوز استعمالها جميعا
ان يعلم استعمال ذلك المعين فان قلت اكان استعمال ذلك المعين معوقا في الواقع فلا بد من حصول المعين والاجتناب عنه وهو لا يحصل مع استعمال
احدها فان لم يكن ان كان وجبا في الواقع فيجب على المعين ايضا لا محالة فيجب على المعين بعد كونه معلوما في نظرنا لكن يمكن ان يكون اكان استعمال ذلك
المعين معوقا في الواقع لما جاز استعمال الاثام مع ما من شخصين ايضا لان احدهما استعمال ذلك المعين البتة فيلزم ان يكون فعله حراما مع ان كلامها
لم يفعل حراما على الفرض فانما ان السلام ان معوق استعمال ذلك المعين باعتبار ان جميع علوم تجاسر في الاحصاء انما يعتبرها زام لم يعلم ذلك
ذلك الوصف عند الاشياء يعلم زوال الوصف عنه قطعا فلا يفي عباره ثم على ما ذكره لو فرض ان واحدا من الالاء وغيره كان محصية وكان معلوما
ثم تشبه ولم يعلم ان الالاء او غيره كان الاجتناب عن الالاء واجبا وكان له قبل ايضا الصلوة فلو صلي بره عاتق في الوضوء فحاصره على الاقوى
الاطلاق بل على شمول الحكم للخاصة الثانية في الجاهل كما هو اظهر الذكر في هذا الخلاف في هذه المسئلة قال العلامة في المختلف في
وه في المبطل ان استعمال النجس في الوضوء يغسل التوب غللا اعاد الوضوء والصلوة وان لم يكن علم ان نجس نظرا فان كان الوقت باقيا اعاد الوضوء والصلوة
اكان حاصرا على إعادة الصلوة وهو قبلها بان من الصلوة واما غسل التوب فلا بد من اعادته على كل حال وان علم حصول التجاسر فيه ثم فاسلمه
وجعل عليه عادة الوضوء والصلوة ذكر ذلك في موضعين من كتابنا في باب الجاهل لم يفرق في ذلك بين الوضوء والغسل بالماء النجس وبين
غسل التوب وقال في باب غسله الشارب لوصلي في شربة في نجاسة مع العلم بذلك وجعل عليه عادة الصلوة فان كان علم حصول التجاسر في التوب لم يفرق
ونسي ثم صلي في التوب ثم ذكر بعد ذلك وجعل عليه عادة الصلوة فان لم يعلم حصوله في التوب ثم علم ان كان في نجاسة لم يفرق بين إعادة الصلوة فاطلوا منها غير
الاعادة ولا يتخصص بزوج الوقت كذا ذكره في هذا العبارة الثانية في الكتاب المذكور في باب التوب وهو قال على ما يروى في الحديث المعين من التجاسر فان توب
او اغسلت وغسلت ثوبك فغسلت اعاد الوضوء والغسل والصلوة وغسل التوب اطلق ولم يفصل في العلم ومقدار الوقت فمنه خبرهم قال
الدم فان كان دون الدائم الوافي فغسلت غسله لا بأس بالصلوة فيه ان كان الدم في حصة فلا بأس بالصلوة لان يكون من حصة فاعل
منه من البول والقيح فان كان اكثر من حصة فغسلت غسله لا يعلم وقد ذكر في المتن في المصنف من قبل ان صلى فلا اعادته عليك وقال ابن حجر فان
توضأ رجل من الماء النجس اغسلت وضل توبه فغسله عادة الوضوء والغسل والصلوة وغسل التوب ثم قال ومن قال فاصاب غدا فكنه من البول
ثم ذكر ان لم يغسله فغسله ان يغسله ويصلو ويطلق ثم قال لم يخصص في غسل التوب عنه من البول والقيح فلا كان في كثير من بلادهم الصلوة
علم به ولم يعلم وقال على ما يروى في باب البول الصائبة وما اذا علم قال وقد ذكر في المتن ان اذا كان البول حيث فام نظر فغسله لم يفرق بينه وبين
ولم يفرق في غلبه فغسله في غلبه ويصلو ويطلق ان الجسد اذا لم يفرق في الانسان ان يغسل ثوبه او نظره بالآلة النجس الشربة وغيره غسل التوب
ظاهر واحد الظاهر وغسل الصلوة بغير ثوبه واعاد الصلوة ما كان في الوقت ثم قال في موضع آخر لو صلي في رجله ثم علم بجاسر في الصلوة فغسل

على طاهر
بغيره فكلما
وجوب الاجتناب
ع

[illegible]

العهر عن الاستماع والاشغال حتى يبارض ظاهر الغيرة ولعل هذه الدعوى ليست بعقيدة وبالحجة الاظهر منع كون الارز في احاد يستغناء عنهم على وجه
 ولكن فيه جواز ان لم يكن ظاهر في الوجوب في الاحاد بل في الغلة المشتركة بينهم وبين الاستغناء وفيما نحن فيه لا يقول لنا في الوجوب بالاجابة
 هذا واجابة المختلف عن الجواز الشايع بان المراد من الوجوب التمكن من الاستعمال وهو من استعمال هذا لاننا بين فلم يكن واجدا شرا واجتبه في المختلف على ما
 ذهب اليه بقوله انما نفيها بفتح يه اما نفي الدواب والشر به عند غفلة العطر والامكان تطهرها والامكان تذكر الطاهر منها انتهى فيه نظر لان وجوب
 نفع ظاهر في الاجابة عن الشارع باهرة لان المصالح الخفية كثيرة ليس للعقل الهاسيل اليها الا ترى ان شره يمكن كبره مع ان فيه منافع كثيرة ولو فرض
 تجويعه لانه على عدم جواز ان لا يفل هذا الشيء للاسراف نحوه يكون هذا الامر مخصصا لها وان كان بينه وبين بعضه عموم من وجه مثل ما وقع ويجوز
 حفظ النفس في نظر في طلب الشئ جميعا لانه ان يكون ذلك لبعضها فخصص هذا الامر في تلك الصورة فلم يعد في الصور الاخرى لو قيل الامر
 بالامر في لا يقول عليه بل هو على عدم حصره فغنى ذلك لا حاجة الى القول بانها لا ينفق به ان يكتفى بوجوب لا يترك على فنيها بالاصل
 الا ان يقر به ايضا التمسك بالاصل عند كبره او هذا الكلام للتأنيب هو كما ترى بالجملة تحقيق الكلام في المقام ان يقر له ان يقر به لانه لا يترك
 ما يوجب الامر في ما لم يكن مستلزما اما العكس الظاهر في الوجوب بناء على شيوخ استعمال هذه العبارة في المنع من الاستعمال كذا الدليل الاخر في
 غيرها فلا وجوب بالاصل ثم انه هل الاحتياط في الامر في ما لا ينفق تفصيل هو ان كان في موضع يحذف العطر والملاذ على نفس محرمه فظان لا احتيا
 في الامر في بل يحفظه ولو لم يكن يمكن ان ينفق في بعض المنافع كشر الشجر ونحوه ان ينفق ونظيره ونحوه على الدلالة الاسراف في الاحتياط في الامر في
 ولو لم ينفق في موضع اخر فلا احتياط في الامر في **من** **الاجماع** عشر البيوت الغاط من المأكول ادعى الفاضل في المغيرة المنع من ذلك اجماع علماء
 الاسلام على جواز بيع الانسان غائبة فانه كما في المغيرة المذكورة عن بعض العامة القول بطهارة بول رسول الله صلى الله عليه وآله وآله الروايات الدالة على
 بطلانها ايضا اما خصوصها وعمومها كبره مستفظة لا حاجة الى ذكرها الاضداد الاجماع المتأخرين وعنه سنو اكثرها ايضا انه ينفق في الجائل
 الاخرى وقد استند في هذا الاجماع بول الوضوء فان فيه خلافا بحيث ذكر ادعاء الجاه علماء الاسلام على جواز بول ودوث ما لا يترك في تمام النفس
 سائله المراد بالنفس الدم وسيل اخر وجده بقوة ورفع اذ قطع شئ من جرحه فسلح الجاه فيها كان على الصمد ان ينفق في العلامة من استثنى بعضها
 من اهل الخلاف من الاجماع المذكور فحكي عنه المنع من القول بطهارة بول البهائم كما هو ذكره لا يعرف له دليل وفي المذكورة القول بطهارة بول اوكاد
 جميع البهائم في السليح وحكم بخره للاجماع ثم انه سيجي اختلاف من علمائنا في خوطر فقد استثناء الفاضل من له من دعوى الاجماع اما لا كفايتها في الخلا
 بعدها في ايراد ما العدة عند ادها بطلان معلوم من نسبة صاحبة الروايات الدالة على جواز بول ما لا يترك في الجاه وعموما وخصوصا كبره مستفظة
 الكلام بذكرها وانما غاطها في تلك المسئلة من الروايات الدالة على جواز ما رواه في باب تطهير الشايع عن ابن مسكان قال حدثنا ابو بصير
 ان قال وسئل عن العدة نفع في البشر فقال بخر منها عشرة ايام وهذا الخبر في الاستبصار ايضا فخره بالبشر يقع فيها العدة وما رواه الهذلي في باب
 تطهير الشايع الصحيح عن ذلك بن ابي خنيس قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل على عذرة فاحسبها فيها ان ينفق لك وضوء وهل يحسبها غسلها
 الا ان ينفقها واكثره بمسحها به ثوبا ويصلى في ثوبها يكرهها وما رواه ايضا في هذا الباب عن حماد بن اسباط عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال سأل عن الكون الى ان قال عن الدعوى صديقه بخره الفار هل يجوز اكله قال لا ابي حتى يغسل باس اكله يوفى عذله فيرى به وفيها ما رواه في باب تطهيره
 كتاب الطهارة بالبلية في الوثوق عن حماد قال سأل ابو عبد الله عن البش يقع فيها ان يغسل عذرة باس اكله يوفى عذله فيرى به وفيها ما رواه في باب تطهيره
 الخبر في الاستبصار ايضا فخره بالبشر يقع فيها العدة والدلالة باعتبار مفهوم الشطر وما رواه ايضا في هذا الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى
 جعفر عليه السلام قال سأل عن الدعوى صديقه بخره الفار هل يجوز اكله قال لا ابي حتى يغسل باس اكله يوفى عذله فيرى به وفيها ما رواه في باب تطهيره
 وهذا الخبر في الاستبصار ايضا في باب الكفيل وما رواه الهذلي ايضا في هذا الباب عن علي بن محمد قال سألته الى ان قال سألته عن الغا
 والدخا من الحمام واثابها في العدة ثم يطأ الوتر يغسل قال ان كان انسان من اشره شئ فاعسله والا فلا باس ما رواه ايضا في باب تطهيره
 الاول من كتاب الصلوة عن ابي عبد الله عن ابي الحسن الرضا عليه السلام انه سئل عن جلود الدار التي تحتها الخفاف قال لا يصلح فيها فانها لا تخرج
 الكلاب ما رواه ايضا في كتاب الصلوة والذبايع بالصلوة والكوفة عن موسى بن ابي بكر عن بعض خطابه عن ابي جعفر عليه السلام في شاه شئ في كتابهم
 ذبح فقال يغسل ما في جوفها ثم لا بأس من ذلك اذا غطت بالعدا ما لم يكن جلا لانه لا يخلو لانه يكون في ذلك عذرة ما رواه في باب تطهيره

ان الارض
الآخر لا ينظم
مع سابقه وايضا
2 مع قوله
م

طرأ ما لا يشاء كلاماً في
 عنوان ما يشاء من
 فقه لا يرضى من
 الأرباب فخذوا
 منكم من كان على
 الأرباب من كان على
 فبينما كانوا
 كان لا يفتي إلا

المعارضة الظاهرة مع انشغال العقل بعد ذلك غير الانسان ايضا كما سيجري كانه ايضا لا يتحقق البول فيما لا ينزل سائله واما الدليل الثاني فبأنه لا يكون
 مثل البول في الوعاء من غير ان يكون في الوعاء ايضا غش على ما في النكارة قال اما جميع ما لا ينزل كالدباب الخنافس فبغير تردد اشبهه بظاهره لان بغيره
 ولما به ظاهره فصار فضل ان كعضلة النبتات هي في قدر غير ان قاس كل مرة كان يدرع ان لا يلبس عنده الانفاق والانسك به وبالعلة كما في
 يكون الخمر عنده متغيرا او متغيرا كانه لا يخلو فيه اما في ما عداه فالاحتياط في الخمر والمص كما في الحجة نجاسة ذلك بغير الحكم هنا ما لا ينزل سائله كما
 في دية النمل والدم والميتة لكن بعد القول بمرجع عقد جلدان وتكون في الاحتياط مع ان في الذكر في البان معرج بالاختصاص لعلة بغيره من اعتبار
 ما ذكره في المني الدم وفيه بعدا وقع الغفلة عنه في الكتاب هو في بابه بغيره كما في سائر ما ذكره في بحث قول الدابة والعقل
 وان عرض بغيره كالوطول للانسان الجلال شارين الخمر خطبته في النظم كلام العلامة في النكارة انه ايضا الجامع قال فيها راجع الجلال على
 المحيوت موطو الانسان بغيره كونه لا خلاف في في المختلف على الاجماع على نجاسة ذرثا لدجاج الجلال وبذلك يصح على الحكم لطلان البول
 والعذرة في الروايات الدالة على نجاستها وعموما رآه في الحسن باب يظهر لثباته عن عبد الله بن سنان قال قال ابو عبد الله عليه السلام لعل ثوبك
 ابوالا ايتيوك في حجره وسفهو ما رآه بغيره في الباب المذكور في المسحوق في انما قال لا يغسل ثوبك من بول شيء بولك محمد وهذا الخبر في الكافي
 في باب بول الدابة رواه في الخبر الاخر في في باب يظهر لثباته بغيره لفظه شيئا ومعه هو ما رآه في الباب المذكور في الصحيح عن عبد الله
 ابن عبد الله قال سئل باعده الله عليه السلام عن رجل بول البهائم بغيره ام لا قال يغسل بول الفرس والبغل والحمار ويغسل بول البعير الشاة وكذا
 فلا بأس ببوله وهذا الخبر في الاستبصار ايضا في باب بول الدابة كفي في باب يظهر لثباته ومعه هو ما رآه ايضا في باب يظهر لثباته في الزايات عن عبد الله بن
 الساباطي عن عبد الله عليه السلام قال كل ما اكل لحمه فلا بأس به يخرج منه فهو ما رآه ايضا في باب يظهر لثباته في الزايات عن عبد الله بن
 عبد الله قال سئل باعده الله عليه السلام عن رجل يصيد بول البهائم بغيره ام لا قال يغسل بول الفرس والبغل والحمار ويغسل بول البعير الشاة وكذا
 بولك محمد فلا بأس ببوله ولا بغيره عليك ان يكره ما رآه في الزايات بما ورد في خصوص بعض الحيوانات يظهره بول وروى مثل الشاة والبعير والاربع
 في طي بحث الروايات التي ذكرنا وغيرها من الروايات البغالة الخمر كسائر ما ذكره في بحث بول الحمار والدماج الحمار سائر ما ذكره في بحث بول الفرس
 للمعارضة ان يورد النص يظهره بول البعير مثلا وهو شامل في حال جلاله وغيرها وروى النص انما منطوقا ومعه ما ينجس بول لا يؤكل لحمه وهو شامل
 للبعير والاربع وغيرها مما لا يؤكل لحمه بالاصالة فيكون بينهما عموم من وجه فلم يخص بول في الثاني دون العكس مع ان الاول منطوق وكثير من الثاني
 على ان حمل الاول على كل لحمه لا يؤكل لحمه بالاصالة في ظاهره كما ما يؤكل لحمه وعلى من الشاة في النساوي في النساوي الاصل مع الاول في جميع هذا بالنسبة
 في معارضة هذه القصور في الروايات التي فيها المنع عما لا يؤكل لحمه منطوقا ومعه هو ما رآه في النساوي في الروايات المطلقة في البول والعذرة فالامر
 ان يثبتها بينهما عموم وخصوص مطلق على تقدير تسليم عمومها فيبغى تخصيصها بها لكن لما عرفت ان الحكم كانه جامع ومع ذلك الاحتياط في كثير
 الاوقات فالمصير اليه في لو فرض نادر الاحتمال احتياط في خلافه كما اذا فرض وجود ما وقع فيه مثل ذلك ولم يوجد ما عداه فغيره وفيه انما لو توصلنا
 نعتبر بغيره الاحتياط في الروايات الصلوة بدون بغيره لوضوحه في بغيره وبتيم احتياطوا من خروجنا التبرج كانه سهل لزم بغيره الاحتياط في الاستصحاب
 بظن قوي وكان بغيره على الاقوى اختلف الاحتياط في البول في المختلف قال الشيخ في المبسوط بول الطير وذرة ما كلها طاهر الاحتياط في غيره قال
 ابن عبد الله كذا استقل بالحسن فلا بأس بغيره بالصلوة في غير قال ابن ابي بول لا بأس بغيره ما طار وبول ولا بأس بول كذا في كل لحمه المشهور
 جميع ما لا يؤكل لحمه من الطير وغيرها وهو المعتمد انتهى ويمكن الاحتياط على الشهور ان كان الطير بول اما على نجاسته بولها ما المطلقات الواردة في البول
 حسن ان سنان المتقدم ايضا اما على نجاسته خروها قال لا بعد القول بالفصل بين البول والخمر ثبت نجاسته بول كذا الخبر وثانها ما ذكرنا انما
 من الروايات الدالة على نجاسته العذرة وبغيره من موثقة ما لا يملكه في النكارة انما وان لم يكن لما بول فيسند على نجاسته ما بالدليل الثاني
 فقط وقد توأما ان لا يجمع شمول العذرة بغيره بل النظم كلام النهاية انها غاط الانسان كذا نقل عن الحروري لا يعلم من الغاموس والصحاح
 في باب العذرة لا عمومها ولا خصوصها واما معقول الوثقة فغيره ان لم ينفذ بغيره لا عوله فيكون في البول وجوب الباس في غيره
 بغيره في انما ثانيا في بغيره الروايات او تخصيصها منطوقا ومعه هو ما رآه في باب يظهر لثباته الحسن باب يظهر لثباته من هاشم بن بصير
 عبد الله عليه السلام قال كذا في بغيره فلا بأس بغيره بول هذه الروايات في الكافي ايضا في باب بول الدابة البول في بغيره على الخمر ويمكن في الاول انما

انما
 وبغيره
 المطلقة
 ح

وجذا من الروايات المتقدمة بهذا البحث ولما جاز القول بالخاصة فاما اولا فانها غير اكلية بالعادة فدخلت تحت حكم ما لا يוכל بحره وفيه ضعف لان
 ما لا يוכל بحره ظاهر انه لا يוכל بحره لا ما لا يملكه من اكل من عدا الظهور في خلافه فكيف يمكن الاستدلال بالان بوقا الاطلاق في الروايات
 في البول ذلك ظاهر على العموم وما يصلح خصصا بالاحتشاد وادارة ابن سنان المنقولان في البحث المذكور الدالة لحدودها منطوقا والاخرى مفهوما على
 النصيبين وثمة عوار المتقدمة ايضا لان باقي الروايات من الضعيف مجال وفي هذه الثلاثة على الحكم باكل اللحم نفيها وابتناءا على تقدير تساوي الحكمين
 المذكورين لا يثبت النصيبين الثلاثة فيجوز حكم الخاص فيها على عمومها لكن المناقشة في العموم مجال كما مر غير مرة وعلى سبيلها ايضا نقول اذا وخصصا لم
 المراد منها لانهم في الاثر المذكور كونهما يحكم بالعام لم لا يحكم باصل البرية وغيرها وجوب يحصل البهيم برية الذم من التكليف البهيم في الروايات
 غير مرة ولما تابا فادوات فيها صحيح عبد الرحمن ابو عبد الله المنقولة في البحث المذكور ومنها ما رواه في باب تطهير الشاة في الصحيحين الحلبي قال سئل
 ابو عبد الله عليه السلام عن ابوالنخيل والبعال فقال غسل ما اصابك منه حكم الحمار ايضا يعلم منه بعد القول بالفصل وهذا الخبر في الاستنباط ايضا في باب
 ابوالدوات منها ما رواه في البابين المذكورين في الصحيحين الحلبي عن عبد الله عليه السلام قال لا بأس وشا الحمار يغسل ابوالها وفيه دليل على ان
 لا لها الا نفي الباس عن وشا الحمار من غير دليل على طهارته فيكون بوله ايضا حاك لعند القول بالفصل به يكون الاثر اورد بالعدل محولا على الاستنباط
 مع ان روى الامر بالاخبار في احاديث معتدلة على ما لا يخفى من روى جازلة الى قرينة ومنها خمسة عن مسلم المنقولة في الحكم الاول ومنها ما رواه
 في باب تطهير الشاة من الزباد في الاستنباط في باب بوال الدواب في الموثوقين في سبعة قال سئل عن بول السور والكلاب والحمار والغر فقال كابول الا
 واجاب الشيخ في الاستنباط بوزن حمله على ان بول السور والكلاب بوال الانسان لا ينجي بعده ويجوز حمله على النقيض وهو تركه من غير عظماء العامة قالوا ايضا
 بول ما يוכל بحره مطفان ومنها ما رواه في باب تطهير الشاة الاستنباط والكل في باب بوال الدواب عن ابي هريرة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول
 ابوالدواب رواها قال ما ابوالها فاعلم ما اصابك واما رواها في كثر من ذلك قال في التعبير ببعض كثرها يمنع التكليف بالذاتها وعلى هذا روى
 ايضا انه دليل للقول بالخالف في قوله نعم من روى طهارة البول لعند القول بالفصل فيكون الامر محولا على الاستنباط لان بول الحمار
 يكون معناه ان الروت كثر من البول في اقتضاء الفصل وفي بعض النسخ بالباد الموقدة وحمله على هذا المعنى ظاهر لكن مجرد الاحتمال لا يكفي في الاستدلال
 بجواز ان يكون المراد المعنى الاول فينقلب الحال لان بول الاصل في الامر الوجوب فيبقى ان يرفع على اصله حتى يظهر مخرج المخرج غير مطلق يجوز الحمل على المعنى الثاني
 واذ انبغى الامر على اصله فثبت الحكم في البول بعد ان يرفع الى الروت ايضا باعتبار عدم القول بالفصل بل بقاء وجوب الاصل على الوجوب من حمل الخبر على المعنى
 الثاني ولا يلزم من وجوبه وبينه وبين غيره من المعاني الثاني ولا يلزم حمل لفظ الامر على خلافه من غير ضرورة ولا اصل لكن انما ينبغي في اصله
 وجوب الاصل كونه الاطلاق حقيقته وعلى سبيلها ايضا لا يتم مع قيام مثل ذلك الاحتمال في الخبرين في جهة الجاهل لا يبعد الرجوع الى اصل
 والطهارة ومنها ما رواه في الاستنباط في البابين المذكورين عن عبد الله عليه السلام قال سئل عن بول الحمار والبعال فقال الفصل
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في ذلك الكلام فيلزم ايضا الكلام في سائر ما رواه في باب تطهير الشاة عن ابي عبد الله عليه السلام المنقولة في غير موضع من صحيحه
 زباد في باب تطهير الشاة في باب الاحداث والاستنباط في باب تغذير الداء الذي لا يخفى عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام سئل عن الماء النقيع بول
 الدواب فقال ان تغير الماء فلا تؤمنه ان تغيره ابوالها فوضا منه وكان الدم اذا سال في الماء او شابه هذا جازلة ما وجدنا من الروايات في هذا
 الباب قد قلنا على بعضها وبعضها ضعيفات بما لم نضعفها بالحق والتوفيق فلا يصلح للاحتجاج الا ان يجعل مؤيدا واذ قد اطلعنا على الا
 من الطرفين وبعض ما فيها لا بأس ان نصديقه فيهم الكلام في جميع ما هو المرجح من القولين على محشي القوم وطريقهم فنقول قد جعل الشيخ في باب
 الاستنباط هذا الاخبار المنقولة الامر بالفصل من بول هذه الثلاثة ورواها عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في الاستنباط في باب الاستنباط
 والذي يدل على ذلك ما رواه من لا يוכל بحره لا بأس بوله ورواه اذا كانت هذه الاشياء غير محرمة اللحم لم يكن ابوالها وادواتها محرمة واشد
 استحسان ذلك الحمل في الروايات المنقولة انما التعميم عند ذلك كما مر ثم قال في جازلة هذا الخبر منسوبة للاخبار كلها ومصرها بأكبرها وانما تضمنه يجوز ان
 يكون الوجه في هذه الاحاديث لبيان ما من القبيح لانهما موقفة لذهب عن العلم انه في هذه المناقشة فيهم والكرامة في المعنى المصطلح وقد ايد
 صاحب العام ايضا الحمل على الاستنباط في خمسة عن مسلم المنقولة من الامر بالضموع لثبوت وهو الاستنباط باغتر الخضم مع ان وقوع في الحديث خبر
 عن غير هذا الدلالة على ذلك فلا يبعد في كون الادوات الواقعة في خمسة مثلها في الاستنباط من الحكم بوقا الكلام على ما يعطى الاعتناء في الحكم والحال على الاختلاف

[illegible]

الحال وربما كان هذا الفقد كافيا مع الإجماع المتفق عليه عند جمهور الفقهاء في بطلان غسل الرأس بعد تسليم الرأس الغاص فيه في وقت الوضوء لا في وقت الاستبراء
 في الإنسان من بوله وهذا لا بد من أن يكون وقت وضوءه كذا أصلا وجعل المني في البول في غير وضوءه بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 يناسب طريقتنا إلا ما بين من لا يثبت أيضا المطلوب بتمامه وهذا ما نرى في الكتب من أن الغسل في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 في بطلان الوضوء من غسل الرأس في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 العمودان المتعارضان في قوله والتعميم من أجل أنهما ظاهران في بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 منهما بحيث يثبت فيهما الغسل لا في بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 والأصل الظاهر وبرائة الدماء فيه بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 السائل من الرأس في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 دون غسل الرأس الذي هو غسل الرأس في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 ذي غسل الرأس أي يكون ما جاز به مع غيره وهو ما ذهب إليه الإسلام ثم من هنا ما مات الأول بخاتمة الدم في الجملة الثاني اختصاصها بالدم
 نفس سائله الثاني لا بد من بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 لثمة تمام العلم الأول قبل علمه فاضا إلى الإجماع على أن الغسل من البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 كتاب الصلوة باب كيفية الصلوة وصفها في الصحيحين محمد بن مسلم قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 يثبت في غسل الرأس في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 وفي الكافي أيضا في باب ما يقطع الصلوة بطريق التهذيب منها ما رواه في الزيارات باب ما يجوز الصلوة فيه من اللباس الاستبصار في الباب المذكور في
 الصحيحين عن ابن جعفر عن علي بن فضال عن جعفر عليه السلام قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 لو ينفذ بعض محرم من ذلك يخرج بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 ما يصل في غير ما لا يصل في غيرها ما رواه الفقيه بعد ما على ما ذكر بطريق جماعة هؤلاء على جعفر عليه السلام عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 في الصلوة هل ينعقد في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 عليه السلام عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 لهذا في الباب كيفية الصلوة في الصحيحين محمد بن مسلم عن يوفى والكافي أيضا في الباب المتقدم عن حماد بن عمار عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا
 الصلوة فيه وما كفي يصنع أيضا في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 الاستبصار في الباب المذكور في الحسن بن محبوب بن ماسم عن الحلبي عن عبد الله بن محمد عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 له على ما عده مما رواه الأئمة في بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 لو يصب على الرأس في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 ما عليه من غسل ما ظهر منه ومنها ما رواه في باب الأحداث للوجه الظاهر في الموت عن أبي بصير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول إذا جاء الرجل وهو على ظهر
 البنية فمضى أو عرف هو على وضوء فليست له صلاة في ذلك بغيره لا يعبده وضوءه ومنها ما رواه أيضا في هذا الباب عن جابر بن عبد الله عن رجل غسل رأسه في البول بطلان
 وضوءه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول إذا جاء الرجل وهو على ظهر البنية فمضى أو عرف هو على وضوء فليست له صلاة في ذلك بغيره لا يعبده وضوءه ومنها ما رواه
 فيها ما رواه في باب الأحداث للوجه الظاهر عن أبي هلال قال سألت أبا عبد الله بن فضال عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا
 قال في ما نفع بهذا هذا قول المفسرين في بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 لا يثبت في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 في بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا
 قال سألت أبا عبد الله بن فضال عن رجل غسل رأسه في البول بطلان الوضوء لا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا الغسل من البول من الإنسان ولا

[illegible]

الحمامة
نهار وضو
لا ولا قبل
لأنها لان

٢
البرغوث
البرغوث
٣

٢
 نعلمه ومنها
 لا يحب الله
 قلبك ولا
 كتابك
 ٣
 اما الشيخ
 رحمه الله
 اليه

بعد الذبح في الذبيحة كما نرى على صاحب العالم والذبيحة في عزمهم يتبادر عنهما كقول الله وبثوبه الطلاق لا يبرأ والروايات والاحكام انما هي
 الكبرية بعد ان يذبحهم صفة الاجماع بها انما يدل عليه من حيث عمو لا احد في شخصه ما يدل على حرمته المحيطة بالجميع اخرها وما اذا كان في يوم الذبح على
 غير المسفوح ليس يشر في حكمه بل قد عرفت ان المفهوم على تقديره لا يعم له فاعباده انما هو في المسفوح غير مستثنى في الجملة وبكيفية شخص صدق غير
 المسفوح من مأكول اللحم وما لا ينزل له سائله انما الجائز فلما ذكرنا ان طبا ان الاحكام عليه ظاهر ان لا يبرأ والروايات والاحكام والذبيحة
 بعض الاحكام في الحكمين من طلاق الاحكام بحكم جبانة الدم بما ليس من عين الانفاق عليه هذا بعض اراءه ومن ظاهر قوله نعم وما مسفوحا على
 حل غير المسفوح وهو يقتضيه ان يرد في عرف الحال فذكره لا يبرأ على الحل وعلى الطهارة بالقياس ان كان محرما كما اقتضت اشياء ما يبرأ على الجائز
 والطهارة والاحكام عليه بقا ظاهر مع التباين بالاحكام وكان علقه في البينة وغيرها قال الشيخ في الخلاف لعل في نسخة اسدل عليه لجام الغفر وبان
 يدل على جبانة الدم يدل على نجاسة العلقه لانها دم وبذلك الاحكام وقال المحقق في العقب العلقه التي يسجل بها النطفة لا يبرأ من نجاسة الدم
 الغفر لانها دم جلود من نفس يكون نجاسة وكذا العلقه التي يوجد في بعض الاجزاء وشبهه في ذكر الامم كان من باب التمثيل لا لافان ان لا نجاسة
 للحكم بعلقه الا من دليله ايضا يعطى عدم الاختصاص قال المصنف الذي بعد نقل ذكره الحق وفي الدليل منع كونها في المحيوت يدل على انها
 واسنوجهم صاحب العالم وقال هو من اجزاء الجسم ما يوجب البينة من كونها علقه ليس معلوم ايضا فالاجماع الذي ادعاه الشيخ لو ثبت على
 يكون حجة كان شوا ولا ينظر مقتضى اصل طهارة ويقتضيه ظاهر قوله نعم وما مسفوحا على ذلك على غير المسفوح مطلقا في عرف الحكم
 وقع الاتفاق على تحريمه في الباقي واشياء محل مقتضى ثبوت الطهارة كما مر غير ما مر في ذلك في حاشية الكتاب بعض الاحكام يوجب البينة جبانة
 الدم لا يعلم كون من ذلك المحيوت العلم يكون علقه لانه بعد الامر كما قال النبي قول لا ينجس من منع كون العلقه دما المحيوت بعد ان يذبحه كونه دما
 وان كان البينة في حكمه لانه بعد ان يذبحه كونه دما المحيوت لانه بعد الامر كما قال النبي قول لا ينجس من منع كون العلقه دما المحيوت بعد ان يذبحه كونه دما
 بعد كون ما في البينة علقه فعلقه اي شئ هو في ذبيحة ذبيحة الاجماع على نجاسة العلقه اي شئ هو في ذبيحة ذبيحة الاجماع على نجاسة العلقه
 المحيوت نعم منع كونها علقه نجاسة وعلقه بمسك حل كلام بعض الاحكام يقتضيه منع كون علقه ذلك المحيوت كذا ما ذكره صاحب العالم من غير اذكاره
 لا سيما بالنظر في ما يوجب البينة على ان ما في البينة لا يعلم ان ذلك المحيوت كذا ما ذكره صاحب العالم من غير اذكاره
 لانه لو بان ان الذلة على نجاسة الدم معاقبة حكم الجائز على الدم لا دم المحيوت فكيف في اثبات الحكم ضد الدم عليها ولا يبرأ من قتله المحيوت عليها
 منع ولو ثبت ان شمل الدم لعل هذا الدم على نظر عدم تعاقبه فهو كلام اخر ولا حاجة فيه الى منع كون دم جلود لان بقا هذا الدم على صاحب العالم
 المحيوت في نجاسة الدم مطلقا لاجماع الروايات لانها لا عموم لها والاجماع انما وقع على جبانة المحيوت في المنع فيمنع منع كونها من ذلك المحيوت وان
 خبر بان لا يوجب البينة لاجماع على هذا الدم بناء على حمله على افراد المتعارفة كالروايات بعضها وهذا ليس منها لانه منع كون من ذلك المحيوت بعد هذا
 الفاضل غير العلقه التي في البينة الجائز بناء على دعوى الاجماع من الشيخ مع تأيد الروايات التي على نجاسة الدم مطلقا والاحكام والما في البينة الحكم
 بجائز مشكل من حيث عدم العلم بكونه علقه في شئ عليها دعوى الاجماع من الشيخ مع ان شمول الاجماع له ايضا محل نظر فابقي الاصل الذي عليه لو سلم
 الدم قد عرفت ان ثبوت يومه نجاسة بحيث يجل مثل هذا الفرع لا ينجس في شكل سواء فسكت بالاجماع او بالروايات والاصل المظهر ان لا شك ان الاحكام
 في الجنب عنه وعلم الا انه انما الدم المخلط في اللحم بعد الذبح والقذف فظاهر كذا دم البر ليجتنب قبل عقوبته كذا دمهم انما لا يبرأ من البينة من
 النفس على اوجرم لاختلاف عندنا في نجاسة من ذبح النفس مطلقا او ميتا او غير حلا لا او حراما قال العلامة في البينة من المحيوت في النفس انما لا
 سواء كان دما او غير دمي هو من اجزاء الجسم قال المحقق في العقب الجائز بما ليس من نفس سائله نجاسة هو لجام الناس الخلافة الا من على انما يطبق
 على نجاسة غيره من ذوات النفس انما لا يبرأ من صاحب العالم وقد ذكر في كلام الاحكام على هذا الحكم وهو المحيوت في النفس من غير ان
 ثم ذكر ان جلدنا وقع عليه من الروايات في هذا الباب وان احد الجائز المحيوت الاخرى ولا يبرأ من بهمن وسورهما انما لا يبرأ من ذوات
 ثم قال فيقول من هذا الجنب من نأوه الحكم بكاله ظاهر من ان النجاسة منبه عن شئ ما وعد في عدة روايات متقدمة الانساب المنع من كل من الحيوان
 والروايات انما في غير هذه والظاهر الحكم بنجاسة ما تقدم منها في حيث المضاف حديث صحيح من نأوه وهذا الحكم خاص بها كما لا يخفى فلا يمكن جعله الا
 على المروج فالعبرة في اثبات النجاسة هو الاجماع الذي في كلام الجماعة انتهى ولا يخفى ان الامر كما ذكره بل يوجد في الروايات في هذا الباب غير ما ذكره

وغيره
 من اجزاء الجسم
 سابقا

كونه علقه
 مع

ان الله حرم للبشر من كل شيء بعد الاستدلال ان القرآن قوله جل جلاله ان الله حرم للبشر من كل شيء علفه لما ذكره من الاستدلال بالقرآن لا بد من حمل المحرم
النجاسة وما قبلها من البهائم للعلل والافاحمة بغيرها لا يوجب عدم اكل الرب الذي مات فيه لقائه وانما يوجب طهر افاده وعدم الاكل مما في القوت
بان عدم الاكل منه لعله لاجل ان جزء الفناء في الطهر للعلل المحرمه مستقيم لانها اذا كان للبشر حراما وكان يحمل ان يكون جزءه فاشبهه الرب فيجب
بذلك من الرب من باب لعله منفع بعده اذ ليس كلما مات الفناء في الرب فغير جزءه فاشبهه بل انما يكون ذلك عند النسخ فالحكم مطلقا بعد الاكل من غير
استفصال غير ما هو ايضا لو كان لعله في جزاء الفداء فيه لما احتج الى العلل بغيره لان جزء الفداء حرام سواء كان جزءا من غير وبقوله جل
تعالى على ما ذكرنا من انه الهدي ايضا في باب الدابة الا لعله الكافي في باب قطع من الباب الثاني ان الحسن علي قال سئل ما الحكم في سائر النجاسات
فما كان اهل الجمل يقول عند هبات النعم فمطعون لبا انما فقال حرام هي فقلت ذلك فصطح بها فقال لم تعلم انه يصيد اليد والثوب حرام
الظان الحرام منها بمنه النجس فظهر انهم علموا ان لا يصح حملون الحرام كمنها ما رواه في اخر باب يطهر في الشئ الموثق من عل الساباط في حديث طوي
ابن عبد الله عليه السلام قال سئل عن الكوز ان قال قال الفصل الا انه الذي يصيد في البحر مناسيع مرث ومنها موثقة عارود واية خص مروءة
يحيى في بحث مؤثر وزعة الدالة على فساد الماء بوقوع ماله فيفسد ما لم يفسد من الماء بعد انما من الاخبار الواردة في هذا الباب ان شجران بعد ذلك انما
الكثرة مع حصة بعضها او على الحكم كمنها على مطلق البنية والنجفة وفي بعضها على مطلق الدابة الطاهرة بغيره المقام ان المراد منها ما يدعي على
لادان القوائم الاربعة من دون تحصيل في موضع من المواضع فيشئ الوقت في محو الحكم بما لا يصح له سيما على اى المحققين صاحب المعال من ان النجاسة
بالام يصيد النجس في كلام الحكماء لا يمكن جهل في البنية ايضا انما في معارضة وغيره حتى يحمل على الافراد المعارضة ومعد ذلك كان بعض الروايات
اذا النجاسة ايضا كذا في خبرها وبالحمد لا يفسد فظهر انما ذلك الروايات المتكثرة للعلم من انما في ما فيه اذ النجاسة اصلها وكذا في خبرها في من الروايات
لا يندبط النجاسة انما سبب النجاسة في باب ما يندبط ليس بان يند من ذلك كمنها في اذ الحكم بعد شرحه غير البنية والنجفة وعدم التوضيحه وانما
وقع فيه لقائه مثلا وعدم الاكل منه وعمل النجس غير ما لا في البنية وعدم الاكل فيها اكل في البنية فاشبهه النجاسة لانه سئل عن ذلك لو نزع في ذلك لانه
والنهي على الوجوب المحرمه فهذا ايضا من سبله بعد ورود الادام والنواهي الكثرة في موضع متعدد ومما لم تكن من دون نفع
ومنه في قوله والفعل في موضع مساند يحصل الظن القوي بان المراد الوجوب والمحرمه سيما ان الروايات فيها لا يحاط بها في فارق ذلك فقد جعلت في باب
الافسك بالاجماع فليست كذلك فان ما ذكرنا من باب العلاقة وايضا لا يلزم من دعوى الاجماع وانما من مع ما فيه من الاشكال والافراد ان
يكفي في هذا المقام ادعاء الشهرة وعدم ظهور خلاف بين الاخبار في طان هذا الامر ظاهر الاشكال في اثاره ولا يدعي حجب مثل هذه الشهرة فيجب
بل انما عن مثل هذه الشهرة قريب ظاهره على ان الادام والنواهي على الوجوب والمحرمه والحاصل ان الحكم في غاية الظهور وبما معظم الاجماع الذي ادعاء
الاصحاب في المختلف لم يعلل بجلسته من الجوانب التي تدعى الاجماع منهم ما بناء على عدم اعتدادهم بخلاف الشيخ من حيث علو مرتبة
على ما صرحوا به او باعتبار انهم يدعون بحقوق الاجماع قبله وبعده والمطلق القول اعتمادا على ظهور الخلاف في الجوانب التي تدعى الاجماع في غير الجوانب التي
في غير الجوانب التي تدعى هذا الخلاف هذا واما ما رواه في المذهب في باب طهر النبات الانبساط في باب النجس فيجب جلد الميت في الصحيح
بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن رجل وقع ثوبه على جاربه هل يصح له الصلوة في ذلك فقال له قال ليس عليه غسله ولا يصل فيه الا بار
فصل على حاله بوجه الثوب الحار وهو حاله من دون تكليف ايضا انما في قوله الملائكة مع الشجر هو ليس بغير حمل الشيخ في المذهب في الاستنباط
على انما في ذلك سنة فصار عظاما فانه لا ينجس من الثوب ويروى عنه بما رواه عن ابن جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل قال سئل عن رجل قال سئل عن رجل قال
جان سنة فلا ياتى ان شجر بعد هذا الحمل لعل الباعث على انكاره في ذلك السائل والمجيب انما يقول ان شجران نجس طيبا وابسا وجميع الحكم
انتم قدروا ما رواه ايضا الكتابان فضلا عما ذكر في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل وقع ثوبه على كل من قال شجر
يقطعه ولا يابس فهو ايضا يحمل على حاله بوجه الثوب في النسخ مطهر ايضا والا فلا حاجة اليه لانج لاثنا ثمانية بين ما في هذا الخبر وما دل على نجاسة
والشيخ في الاستنباط ان تكلفا بغير حديث اجمع هذا الخبر من حصة الجاهل المتفولة انما الحاكمة بفساد الصلابة في جلد الميت فقال ان شجر
مخسوس غير الانسان فيجوز البطلان في الصلابة انما الكلب يحكم حيا وميتا وموضع النجس على الثوب بلذ صانها بذكره كان جافا وميتا كلفه بعد
مختصا في حصة الجاهل الانسان من دون شبهة اللهم الا التعارض في الجوانب التي تدعى الحكم في حصة الروايات وبها في البنية ايضا على انما

ان يثبت ما على ذلك ان محو نجاسة جميع اجزاء الميتة يشتمل على هذه الاجزاء الصغيرة من اللحم ايضا فمسلّم ان يمكن ان يندلج فيه شئ من
 برزخ الفم من غير الجوارح في المقدس في هذا البحث فيها الاشرط بالجزء من قبل الفم في السند من غير ان يقع فيه ما يخلو من ذلك فم
 المرام من غير شئ من هذا الاصل لا يستدل كالان ينجى حكم الاحياء بالنقل فيصير الفم على محو نجاسة الملائكة في الجبر بالعلو والنبذة
 واصول هذه الاشياء ما لا يغيرها بالعلو فيجب عليها وبذلك على نجاسة الجمل المذكورة مع معاصرة الاحباط ولا يذهب عليك ان لا يعدم
 الكفاية بفصل موضع الاتصال بل على جميع ما قبل وعلى تقدير التجزئة لان الرواية المذكورة المنقضة للامراض الفصل على ما لا يذهب فيها لموضع الاتصال
 وخالفه القاع هذا ثم انه هل الحكم في القرن والظلمة الحارة التي ايضا كالحكم في الاشياء الاربع المذكورة اى في اشرط الشر والبر في الكثرة
 وعدمه وفي وجوده فصل موضع الاتصال على تقدير عدم الاشرط ام لا اما الاشرط فلم يطلع على خلاف لاحاطة به بل انما نقلوا الخلاف في الشيف
 الاشياء الاربع المذكورة والظلمة التي بان هذا الاشرط على ما عرفت ثم فصل موضع الاتصال ان كل في طوبى فلا يبعد قول وجوب لاجل إقامة
 الميتة في طوبى ولا يبعد لانه المحسن المذكورة ايضا عليه لان قوله حليتها في الرواية فاعلمه وصل فيه لا يرام ان يكون مختصا بالشر
 نحوه مما يصلح للبس يجوز حمل الظرفية على المحو والنجاسة في جميع ما يفضل من الميتة سواء كان في الدنيا المذكورة في الرواية لانها لا يبعد ان يكون
 مقتضى الاحاطة على ما عرفت فاعلم جميع هذه الاشياء لا تجزى بموضع الاتصال فقط بل في حال الشر والبر ايضا ولو روي في حال غسل هذه
 الاشياء وكذا الاربع المذكورة ان ذلك يجب بزمها لاجل الموقر من اللحم والجمل كان في رواية الاحاطة لاجل الصلوة فيها التاثير قد
 من كلام ابن سينا في بعض المواضع ان ليس مما تحل المحو فكيف على هذا حاله هل هو طهر الميتة ام لا ولا الطهارة للروايات الكثيرة المنقذة للمنقذة
 الطهارة التي ايضا وكلام الشيخ على تقدير صحة لا يندرج فيها ان الغويل في الطهارة ليس على محو الجمل على الروايات سواء كان مما تحل المحو او لا
 فلو خالفنا في التسامح المحو وورد الخبر الذي يصح الغويل عليه بطهران فيحكم بالطهارة كيف قد عرفت سابقا ان مناط النجاسة ليس في الجوارح
 مشترك بل في الذك والذكوب بل عدم التذكير جعله الشارع سببا للنجاسة فيجوز ان يكون سببا للنجاسة ما لا تحل المحو وكذا يجوز ان يكون سببا لبعض
 تحل المحو وهو ان جعل الاحكام الشرعية خفية لا يجب العقل بها سببا الرابع انه هل يكون فرق بين ان يؤخذ هذا الاشياء المذكورة من المحو
 او غير الطهارة التي لا تطلق الروايات الكثيرة المنقذة من غير تقييد في موضع الجمل في الذكرى على هذا المذهب قال صاحب المعالم في
 فيه خلافا لاسنن الامة فانه فرق في البصير من كونه من مأكول اللحم وغيره فيحكم بطهارة الاول ونجاسة الثاني قال في النهاية اما بغير الجمل ولا يخلو
 لمحو النفس المذكرة لا يفرق في نجاسته وذكر نحوه في السنة في كونه كماله وجماله لا عرفنا له عليه فوافعا انتهى ما ذكره في موضع كما عرفت ثم
 ان صاحب المعالم يرد في خصوص الانفة وقال اما الانفة من غير الجمل كالموطوف في طهارتها لانه انما هما من كون كثير الاخبار الدالة على
 واردة بالجمل وقبولها منه من غير الطهارة وذلك موقوف في غير الجمل من عند الدليل العام على نجاسة الميتة يشتمل على امثال هذه الاجزاء
 كما اشترط الميتة مقتضى الاصل هو الطهارة التي لا تقوم الدليل في ذلك على كماله وربما يكون خلافه في الحكم بالطهارة في غير
 على عدم الشره ولا ينجى ان فرقنا لعلنا في حكم البصير يقتضي الفرق بينهما ايضا انتهى في نظرنا او لا علان كون كثير الاخبار الدالة على طهارتها
 بالجمل وقبولها منه في كنه لا يطلع على الروايات الواردة في هذا الباب كما نقلنا في ذلك الروايات ليس كمرتكب بل في صحة زارة حكم عليها
 الجاسر هو ليس بظن في محل حكم في هذه الرواية بنفي الجاسر على اشياء اخرى ما لا يصلح للاكل كالصق والشعر والعظام وهو قد عرفت على ان يفرق الجاسر بين
 الطهارة وكذا الحال في رواية حسن زادة وفي رواية يونس كجهلها بانها كثيرة وظاهر الدلالة الظاهر في جميع انها قرئت باسناد ليس من شأنها التكل
 وكذا رسالة الفقيه ليس في رواية الفقيه ايضا ما يشعر بالجمل بل في روايتها بالاشياء التي لا توكف في طهارة الطهارة وليس بها شعر بالجمل وكذا في التما في
 سببها الجمل في اخر حديث يونس انتهى حديث لكل وعلى هذا ان يكون كثير الاخبار واردة بالجمل او موقوفة لسانه في الطهارة انها مطلقا كخبرها
 الروايات في جميع انفاق الاحاطة في الظاهر اما انما خلتا من خبره من عند الدليل العام على نجاسة جميع اجزاء الميتة على كلام الحاضر في طهارة البضعة
 المنقذة من الميتة مطلقا او شرطية بشئ ظاهرا للاحاطة لا يخلو على اشرطه باكتفاء الشرع الا على ما في الغار وكان سند هذا في النهي في باب الدابة
 والاطعمة الكافي في باب ما ينفق به من الميتة في الموتى عن غيبات ابن بريهم خرج في قبل الله على تلم عن يونس خرجت عن است خليفة ميتة قال ان كانت
 الجمل الغليظ فلا يجرها ولو لا اتفاق الاحاطة ظاهرا لكان القول بعد الاشرط لاطلاق الاخبار الكثيرة المنقذة مع صحة بعضها من غير بعضها منها

[illegible]

على هذا الفصل فنقول ان كبر الروايات الواردة للجاسوس كانت غلاة وطبعها ان كان يظهر من مجموعها الجاسوس وان كان في كل منها مكان منافسة وكذا
روايات الطهارة ايضا فلا بد من الجمع بينهما وطريق الجمع ما جعل روايات الطهارة على التقية ومجمل روايات الجاسوس على الاستصحاب وانما خبران حمل روايات
الطهارة على التقية بالتوجه ليدرك انما من التقية من الامر والتساؤل بين الروايتين لكونها في كمال البعدان بعد انهما عليهما لا يفتون فيهم
باب الحكم بجزئية الخبر وبما تضمنه من اكل للباغض حتى فهم حكموا عليه بانهم من المحرم كعاد الوثن في غير ذلك من التشديد في التقية ولما كانت الجاسوسية
من تتبع ما ورد في باب الجاسوس مع كمال لوعدهم لعنه الله في شربها وروايتهم فيه فاي معنى للتقية منهم في الحكم بطلانها انما التقية لو كانت كالتكليف في الحكم
بالخطية لكان فان قلت الجاسوس لو كانت من غير القرن المجيد لمكانه كانت من غير روايات الدين فالحكم بها الاضمار فيه لان الجاسوس لو كان على حكم
بها او غير ذلك فان قلت اصلها وان كان في صحيح القرن من ضروريات الدين لكان عظم حرمة فعله لكونها بالاعتزال في المبلغ من المراسمة في احوالنا
ليس في صحيح القرن لامن ضروريات الدين فيبقى ان يتوافق في ذلك التقية في بعض المسائل لعلها لا يفتون بل يفتون من استعجالها في الحكم بالطهارة
فعلهم وجهها الصالح مع ان الحكم بالجاسوس لما كان فيه فساد الحكم بالحكمة كما لا يخفى على ان كبر علماءهم انما يجمعهم الاشارة انما ذكرنا بطلانها في بعض النسخ
المرفوعة على الجاسوس وان كان في الاستصحاب ان كثير من العامة على الطهارة في افعالهم انما علموا بها بطلانها في بعض النسخ
ظاهر لعل انكار ذلك مكابر وبما ذكرنا ظاهره لوجه الاخبار الواردة على الجاسوس على التقية لكان ولو ان العكس لم يوافق لكان كبر علماءهم مع ان
في ظاهر القرن انما يمكن ان يثبت في بعض النسخ انما اسدل به جماعة على ما نقلنا فلو كان الحكم الواضح الطهارة والطهارة عليه لكان في بعض النسخ ان شيع عليهم
اكثر العامة العالمين بالجاسوس وبطلانها عليهم بظاهر القرن فيجعل ذلك وسيلة الى الطهارة فيهم فياويلهم عليهم السلام عندنا لعلوم ذلك الجاسوس
بصل في هذا الدفايق التي ذكرنا في الاراء على التقية بهذه الاية من طهرهم الى الطهارة في الظاهر والآخر من ذلك على الجاسوس وكيفية هذا ان كثير
علمائنا وعلمائهم اسدلوا بهذه الاية على الجاسوس فاعلموا انهم في الجاسوس على التقية في الاخبار والادلة على الجاسوس ولو ان العكس كان
بأنفسه من شخص هذا بما لا يخفى وان كان احتمال التقية مشكوكا والاخبار والادلة على الجاسوس على التقية انما علموا ذلك انما يفتون في جانب الطهارة
ولو سلم ان العمل على التقية لا يفتون في جانب الجاسوس في افعالهم الطهارة لان العمل على الاستصحاب افر من العمل على التقية في العمل على التقية من
الكلام والعمل على الاستصحاب شايخ زايح في افعالهم التقية لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
الجمع بينهما فاعرف انما مقتضى الجاسوس جميعا لا اختصاصا لروايات الطهارة في بعض النسخ لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
قلت الشهرة التي يمكن ان يجعل من جملتها الشهرة بين اصحاب الائمة عليهم السلام في بعض النسخ لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
ودوا خبران يظهران وقوع اختلاف في بينهم وانما ان الجاسوس هو المشهور بينهم فلا يعلم لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
القران وقد عرفنا حال هذا الاستنباط ومثل هذه الشهرة لانهم انما يصلح للترجيح سلبا ان يصلح للترجيح كذا ان كان الجاسوس لا يصلح للترجيح
حمل الاستصحاب المذكور على التقية ولو فرض حصول الباطل ايضا فنقول في جانب الطهارة ان في خبرين محضين من محمل الدلالة وهما خبران في باب خبرنا
وفي جانب الجاسوس خبر واحد صحيح هو خبرنا وهو خبرنا في هذا وهو صحيح فلو سلمنا ان الشهرة بقاء كل ذلك فنصل الى الطهارة والبرائة في الجاسوس
لا معارض له والقول بان الخبر مقدم على باطل الخبر بعد ادلائل عليه نعم اصل الطهارة والبرائة بدل عليها العقل والنقل ولا يلزم خبر الزيد
على قدر ما علمنا لاننا انما نثبت على جواز العمل به مثل ما نحن فيه ايضا في موضع حصل له مثل المعارض الذي في ما نحن فيه من جهة كبر الاحاديث في باب
الجاسوس سلبا ليرى قول عليه لان في جانب الطهارة ايضا الاخبار كثيرة بحيث لا يمكن معها الا بطلانها لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
لما كان بعيدا لكن لا يثبت الاحتياط العظيم في الاستصحابها والنسب منها وان في رواياتها ومباشرتها بحجة عظيمة لا يفتون فيهم عليها من ادنى
احتياط في الدين اللهم الا في حال الاضطرار لعلنا علمنا ذلك في الاية الاخر التي ذكرنا في الاراء على الاخبار الواردة في الجاسوس في بعض النسخ
فتجدهم في الاضطرار والاحتياط بالاسكرا لا يثبت في الدين البتة بالاجماع لوقوع الخلاف فيه وكل خبر يثبت في الدين البتة بالاجماع لا
خلاف في وجوبه انما الجاسوس عندنا صلوة في بيان المسكر ليس من اجاب عنه بان الاجماع المذكور في المتقدمين اخذوا بها لا يفتون فيهم ولا يفتون
جعل كبقية الروايات بل على ما في خارجها من طهرهم من التقية فاعلموا انما في اخرها من الحصول فلا يفتون فيهم ولا يفتون فيهم ولا يفتون فيهم
في الاجماع الذي ذكرنا في احد المعاصرين جهة العمل كبقية الروايات بل على ما في خارجها من طهرهم من التقية فاعلموا انما في اخرها من الحصول فلا يفتون فيهم ولا يفتون فيهم ولا يفتون فيهم

يظهر خلافه من الاحتياج ان غير النافع ليس يخرج من الاصل الشرع والعقل المهيان والبرائة فلا النفاذ اذن في نجاسة ولو لم يكن لهم وانشاء في احتيا
وعدم لهم والاحتياج كان مظنة الاحتياط واما ان المانع لا يظهر بالبحر فكانه ايضا كما قال الاستصحاب في هذا الاسم نعم لو خرج عن الاسم بحسب الإطلاق
عليه ثمرة النجاسة في العقوبة اللعنة كان فيه شك في حكم الاحتياط في الفقاع قال المعتزلة في النسخ اجمع ما انا على ان حكم الفقاع حكم النجس قال
في الاعتناء الفقاع فقد قال الشيخ في الاحتياط الفقاع بالبحر يعني في النجس في هذا النفاذ للطائفة ويمكن ان يوق الفقاع من فقهه احكامه اما ان
فلما ذكره علم الحكم قال قال احمد بن محمد بن عمار بن محمد بن جلال بن محمد بن حمزة قال الغريم الذي في النسخ صلى الله عليه وسلم عنها هي الفقاع قال
ابو هاشم الواسطي الفقاع بين الشجر فاذا نش فهو حر قال عن يدين بن سلم النجس الذي في رسول الله صلى الله عليه وسلم الاسكر كره عن
انه قال الاسكر كره النجس ومن طريق الاحتياط اذا سلم بين جعفر قلت للرضا عليه السلام ما تقول في شرب الفقاع قال هو من محمول على الشا
قال كتب اليه يعني الرضا عليه السلام اسئل عن الفقاع فقال حرام وهو من وعده عليه السلام قال هو حره استصعبها الشا قال ابن الجبدر وغيره من جهة
نفسه من حره فانه اذا كره فله العمل لا يجوز من الشر وهو من العقل ولا شره الفقاع لا يقول النجاسة ناسية شره النجس على خلاف الاصل
فيكون حقيقته في المشرك وهو ما يجمع حرم في نفسه فليعلم ان الفقاع حرم فليعلم حكم النجس حكم الفقاع هناك انتهى كلامه رفع معاملة
يجوز ان ما نقله عن حمزة لا يدل على مقتضى من ان الفقاع هو النجس ثم اقيم به بر على ذلك ما وردنا على ذلك ان المسكر كله حرم وما ذكره من النجس
على خلاف الاصل فانه ان الاشتراك ايضا على خلاف الاصل ان المجاز في منه سواء قبل ان يشارع جعل النجاسة اللعنة المشرك بين هذه النجس العرفي
وبين الفقاع على ما يجمع الحرام لنفسه وعلمانه كما يظهر من كلامه في الفقاع خاصه فان قيل وضع الشارع النجس لا يمكن من الاشتراك لان الاشتراك
هو ان يكون لوصفهما من مطلق واحد قبل النقل ايضا على خلاف الاصل والمبرر في المجاز فان قيل العلة لا يقول بالنقل بل يقول في اصل
للعنة المشرك ولا يلزم النجس قبل ولا انه على هذا لا وجه لقوله النجاسة ناسية شره الا ان يوق المراد بالنجاسة

الاطلاق والاستعمال يكون حاصل الدليل انه

فهنا جزمه الشريف

واسئل

فقد عرفت هذه النسخة الشريفة في يوم الأربعاء

الرابع من شهر ربيع الثاني

سنة العاشرة للهامة

بعد الف

مؤيد

الشيخ

على يد عبد الله بن الجاني الحاج مير عبد الله الطهراني

عقد في طهران في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٩٠

بالتحسين

نَحْمَدُكَ يَا نَجْمَ الْفَلَاحِ
رَحْمَتُكَ تَسْكُنُهُ الْمَلَائِكَةُ

أَبْرَكُكَ يَا طَائِفَةَ عَمَادِ الْفِرْقَةِ الْمُحْفَظَةِ لِمَا سَلَّمَ عَلَيْهَا
وَالَّذِينَ يَنْبُوعُ الْمَغَارِقِ الْحَكِيمِ وَنُجُومِ الْكَافِرِ شَيْخِ الْأَقْبِيَا
الْمُصِطَفَى عَمِلَ الْأَشْيَاءَ وَالْأَشْيَاءَ الْعَبْرِيَّةَ الْكَلَامَ وَالْأَكْمُولَةَ الْأَغَا
حَسْبُ جَمَالِ الدِّينِ مُحَمَّدٍ الْمَعْرُوفِ بِالْمُحْفَظِ الْخَوَانِسَارِ رَحِمَهُ اللَّهُ وَرَحِمَتْهُ
كَانَ هَذَا النُّجْمُ الْقَادِرُ عَلَى الْأَغَا رَحِمَهُ الدِّينُ فَدُوْلِدُ فِي حَجَرِ الْعِلْمِ وَتَرَى
فِي كَفِّ الْكَمَالِ وَأَنْتَ شَاهِدُ أَخُو الْأَكْبَرِ الْمُحْفَظِ الْمَاهِرِ الْبَحْرِ الْبَهِرِ
جَمَالِ الْمُحْفَظِ الْأَغَا جَمَالِ الدِّينِ فِي الْأَصْبَحِ وَقَدْ عَلَى أَيْهَا الْمُعْظَمُ
وَعَلَى خَالِهَا الْفَاضِلِ الْكَامِلِ الْمُبْتَحِرِ الْمَوْجِدِ مُحَمَّدٍ بَاقِرِ مُحَمَّدٍ وَمُؤْمِنِ
صَاحِبِ الذِّخْرِ وَالْكَفَايَةِ وَكَانَ فَرَسٌ عَيْنٌ مِنْ جُزْءِ حَجَرِهَا وَبَلَاغًا
إِلَى مَا بَلَاغًا وَكَتَابُ الْمَرْبُوتِ كِتَابُ الْإِلَهِ الْمُسْتَعْنَى بِشَارِ الْمَشْمُوسِ فِي شَرْحِ
الدُّرُوسِ أَنْقَضْتُ بِأَمْرِهِ مَقَامَهُ

أَمْرًا هَذَا الْخَلْفَ لَصِيَّا لِح

تَكْمِيلِ الشَّرْحِ فَتَعْرِيفِهِ

مُتَانِهِ إِلَى مَا

نَحْمَدُكَ

وَلَقَدْ جَاءَ فِيهَا فَاضِلٌ وَأَفَادَ وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَبِيلِ الْهَدْيِ
وَالرِّشَادِ وَقَوْلُهُ بَوْمُ الْعَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي زين مدارس العلوم الفائرة ببلدوس أحكام الشريعة الزاهرة وخط من العفا والدروس معالمها بها العامة بما احكمها من تاييد
 القلة الباهرة فبحرنا ما اسبح علمنا ما ضاح قواعدها وابداه ما لكها جلا بل نعم الباطنة والظاهرة وما انصهر عن ذلك سرها نعم وقابو ايات
 الهدى مدركها الفاصلة كل كلام الخبر والسبيل والفقير عن احصاء الاثر وعجزه عن مدرك العقول والافهام دون تذكرك نعمته هو الذي في السما
 الله في الارض لا يوصي غير الآله ولا يورث حقيقة شانه سواء فهمت من تذكركها الى ربك منهاها نعمه حمد ينظم من في حبه وسبله وشكر
 شكر ككتيبه بلز يد نعمه فديعه وشهدان لا اله الا هو الغرير الحكيم وان محمدا رسوله النبي الكريم وهو حبيب مصطفى وخير الخلق ومجيبه اشرف من
 بآيات الهداية وبيانات الارشاد وخبر من علم ما فيه صلاح العباد وخير العباد صفة قطرة غايه الزاد مما جاد به قلم الصنع والابداد في
 خلقه فيها للرام من خلق اصداف تلك السبع الشداد شبح ما سطرت من التي المحفوظ في صفحة صدره للشرح مبسوط والجاه من توج مجر الخلق
 وتفرق اهواء الاختلاف باسباع اهل بيته الذين مثلهم كمثل نفسه في مرقب فبشرى لمشربهم ما افرج جود الفلاح من توبه ذلك لا يهزم
 ويحما للخلق من شره عنهم ما بعد ساحل الصالح عن لم يركب بحار الفتن سفار هذا بهم لا تخشع العابد بغارة من العذاب ان جهنم
 كراب الا اذا كان في سدة بابهم وجهه هو مولها ولا ترضى الجهد بمجمل الصواب وان نطق بما يسهل الباب الا اذا استند باخبار من سد
 جنابهم محدثا ويرويها فبهم السند منهم السند ففهموا الا فكل من خلق وفيهم والا فالحديث كاذب فلا دورك لا تطلع على من انهم
 الا بلعنه من هذا بهم ولا تبلغ الى روض الجنان لا بد قهر لا انهم هم مطالع انوار شرق بها الظلم ومواقع نجوم بها بار في النعم عليهم
 جبهات صلاوات الملك القدوس ما دام في السماء شارف القوس واستفدت العلوم من الذكر في الدروس **ما بعد** فقول انا
 المفسر الحق الباري عز وجلين محمد بن حسين الخوافي من علم شرايع الاسلام ومعرفة الحلال والحرام بما لا ينكر ذو بصيرة شرفه وفرد من ربه
 ان يهدي به يشرك له صدق وتما من الله تعالى برحله الذي اعلامه احله الله من فضل محل الا برزق والمقامه وكله فيها ملاين الغر وحلل الكرا
 ان ابدى بما افاض عليه من الفضل الكريمة التي هي ملاك تحصيل الملكات الفاضلة والتعادات العاجلة والاجلة لاستكمال قوة الفكر والنظر واستجماع
 بحمل من المعارف العقلية من البشيرة صاد كانه العقل الحاد في شر وادق من الحكمة ما لم يوشع معارفه معارفه والفضل والخطر وبما جود من علم
 انجم به في المعقول والمنقول وقسم الفروع الى الاصول الى ان يرج في الاجتهاد على الاقدام وفان وحصل في ذلك الاجماع والوفاق واذا فلهذا شيئا
 نظر سور المؤلف المذهب الرابع والمصنف الكامل المتألف للشمس على دروس المسائل الدينية الموسومة بالدروس الشرعية فله الامانة اجر الله اجر
 ذلك الحجة العارفة عارف الدين ومناهج اليقين والعالم النير من الملك الجليل النير من فلا الاثمة الطاهرة من البين كالمزبان من وكانه الشاهد

شهادته بارفعه ووجهه وعلو مقامه خطه رجب الفضا فصح الاربع طيبة الارض والماء زكية الفروع والتمائمها واحسانها لابل بطهاو
 دحاها وفيها جبال وودان بحرين وانما وسبل على الطالين انكها وجناها وذلك ان شيع في شيع على بطها مثل كل كلمة من اصل كثر
 اصنافها وابل وكل نقطة من المن كعبة اربعة سبع سنابل ولكن بعد ما سطر شرطه ابار الانظمة غير المتبايع الامكار غيرة واجمعها
 من هات من الدفق مقسمه بالخصر والفضاء من بطها بكار الطهارة خال بينه وبين حمام ماله سبعة وبنائه بل من العلماء وفوزهم من المطر
 فصاره ما عتبا بالدم العيون من نظره سوء لكل ما سطر في العيون فغارت عوايقه وعوايقه وصفهم عن الاكمال من وفاء بالية في
 له الثرى والوطن من ماضى ولعل الجبل هذا الغين على العلم ابل انكار واصلف مخلوق بالشر حقيق بالاسم وصل الى نوبة نكران
 ودروسها ونشر ضحايقها وطرها حائلان اجنى ما نصل اليه برك على فوهها من قطوف تلك الرضة البهية وانكر في شرح هذا الكتاب
 التسعة على امتي بان ما الشعر ان بلغ في فقه العلى فجنب الى الشرح الاسي فوعلها واه مطالع نجوم الدلائل الهداية وهو كماله مشار
 الداهية والرواية ليس الا كصونهم التهم في معرض التهم الضى ومشا التمتع في سنابل الدى غير استخرجت من هاتيه وسالت الله شحا
 سبب محابسه فانه الفضا من الدى ما جوه لا يغيره على خال لا تنقص من بعض ولا يزداد على هذا هذا فاكذلك هذا ان هدينا
 فشرع في شرح ما الحق في ضاعف الجبال من مذكره ابوابه وغوص ما ينسج من كج حجه وعبابه وفردفت عنه وطولها تمام هذا
 الجبل المشعل على سبل الصور الاستكاف في زمان هله عن كمالها بهم بالتمتع صاموا وفي وابل الطلعات على فتر الان والامان عكفوا
 وناموا عثر الدردن بدور المسار انهم غير وديت الحامل بذكرى العلوم الدينية والى في ايام سلطة السلطان الاعلى الحاقان
 الاثم الاكرم حافظوا على الملة البيضاء مروج قوانين الشريعة النجاء محمد باط العدل والاسان مؤسس ماني البر والامنان الذي
 فضله عامة الانام وبذلك في اشاعة شعار الاسلام فعلى عهد ولته العلية من ماثر غيرة المعارف البهية ترمي في ابد كسوطى
 اكثر من خايب العيون من الحكمة الهامة ونظرة مطارح انظار فاطى البرى والفقران ازيد من وذل الكلب الانبانية طود عواصف الناصب غير
 طوامر الضلالة والدمع وغيره الارواح والديم وبل كل سم خرج يارث منها باضها وسودها وبانت عنها اسماها وسعادها نزع الفضة
 للسكر فلم يبق طباء العوائق في دور الداهى عن لا اثر وكن من نائرة باسه في المكان من كان فيه شقال نرة من الشراكش في غلى البحر
 بين الاطفال في مهلة الفقد لو تفت الاطوار بلهايات الامحاج والاشعار فليس يدع من خوف غيرة وان نزع من الجبال طبع السباع في القلوب
 كائنات الغزلان من الكلاب الضان بات فغير بعيد من بغداد تحذره سوى في الاقان موازين العدل والانصاف وعما من الاطراف اثار الجوز
 لغد رؤوف من الغري بهم بكافة العباد وبسط ظل الرحمة على الخاص والباد خسر من مقدم من باعده مناع الود القبر السليم وما ربح حقا من
 عامله بعينه الولاء ولعله يتبعهم شهاب طونه حفظ سماه الدين من ربة الشياطين ومبارك ولنه عجز عن اذلال كعداء النجوم نظير الحساب
 نبي في شجر الانساب كدرة المنه في العز والاضلال ودونه حبة زاهر الاحباب كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السماء رافع لواء
 الائمة الاثنى عشر الموبدين عند الله بخود الفخ والظفر على الله في الارض من قهر من ان الماء والطين السلطان بن السلطان بن السلطان
 بن الحاقان بن الحاقان شاه سلطان حسن الصفوى الموسوى الحسينى هذا زمان لازال مختلف الشغب بابه ومصد الحكم الشرع جنابه فقلت
 الجبله تحضر منها العامة بالعاره المخلدة فان اشرف من خسر عليها النوار القبول فاضاها وانها لا تستحق ان يقر في ثنائها وشان شاف
 الشهور والشمس ونجها والفرز اليها وهما انا الشرح في المصنوع بوالله العباس الودود

كتاب الصلوة وهو لغة مطلق الاصل
 الطعام وشرا او غرض اهل الوطن النفس على تلك التماسية او الغرض منها وحملها على تلك التماسية حلا ناشيا من فله من ربة الله تعالى
 والغرض منه الى امر يجرى وفعل من الفل بعدد ما بل لغو التكليف به واليه يرجع الكف الذي كره في اللغة ايضا كما اشهر بين الاشاعة والنية
 يعلق في الصلوات هذا العمل بالاجاز ذلك الوطن والفهر على الامناع بجدد الخوف من عقاب الله تعالى كما صرح الشيخ في المطبوعه
 في البيان قال بر ما ارد عليه من ان الوطن المذكور عبارة عن النية هي خلاف الصور وفيها الوجه جعل الجاني قوله من مبالغ الفجر متعلقا
 النفس من جبره وهو لم يرد وجوب استحضار النية في جميع اجزاء اليوم وبلان صواله من الوطن المذكور والاشارة وهو معلق بالطلوع
 انما غرضه من الغرض هو الغرض المحلى كونه محبثا للفتك كان غرضه على ان لا نشا الا لمرقة من نية بل لا يمكن هذا المحبة بل لا يمكن

الصلوة
اجزاء

الاصالة
او

كما صرح به في آخر هذه المسئلة في قوله ولغيره وجوبها دلالة وقول المصنف على الاثر في تعليق النجس كالحرف فيهما والاسم
 اي طلب الامساك بهما وبصد مع حصوله اما بدونه فغير مقصد وان حرم والدليل عليه الاجماع والاخبار الدالة على افساد الاثر في الاضغيم
 كصحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبيت ليلة في شهر رمضان حتى يفي قال عليه السلام الكفارة مثل ما على الذي
 وجوب الكفارة بدله على الاضغيم خصوصاً بغيره قوله عليه السلام مثل ما على الذي يجمع ورواه في بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 وضع يده على شيء من جسد امرئ فادفقه فقال كفارة ان يصوم شهرين متتابعين ويطعم سبعين مسكيناً ويعتق رقبة ورواه في بصير قال
 عن رجل لزم باهله فانزل عليه طعام سبعين مسكيناً ما كل مسكين وهو يذكرنا باضاراً وبه عذر من مسلم ورواه عن ابي جعفر عليه السلام
 هل ياشتر الصائم او يقبل في شهر رمضان فقال لا تخاف عليه فليدثر عن ذلك الا ان شق لا يفسد فيه ورواه جعفر بن سفيان عن ابي عبد
 الله عليه السلام عن الرجل يلاهي اهله وجار شه وهو في فطرته رمضان فيسبغ الماء فينزل فقال عليه السلام الكفارة مثل ما على الذي يجمع في رمضان
 الخبط امره وغيره ليلته ويجعل يارده لفظ القضاء سهواً وسفوطها من قوله يجمع في رمضان ويجعل على ضلالتك بعد انزاله وعلى المأثلة في
 ثبوت اصل الكفارة لا في خصالها والشبهة في المذهب له بما بعد انزاله وبصد الفعل على جهة الاستخفاف والتهاون سائر ما قبل ما
 حكم الاستمنا في بعد انشائه وابطال الغبار الغليظ الى المخلوق لم من ان يكون محرم كالتراب ويجعل كالدفق وان كان الحكم في المحرم غاطط بل لا يفسد
 غيره على ايهم بانصوتوا نحو السائرون بالغبار الدخان ونجار القدر ونحوه والغليظ الغليظ والكثيرة وقع في اكثر عباراتهم كعبارة المصنف في
 في جملة كتبه وادرس في السراير والعلامات في كتبه المحفوظ في المنبر يظهر من كلامهم خصوصاً من كلام العلامة في المختلف حيث يذكر اجماع الظاهر
 ان محل البحث في خلاف هو الغبار الغليظ فترك العبارة في التعداد والشرائح كانه من باب الاختصاص للاشهر وليس الامر كما افاده الشهيد الثاني في من
 العبارة وجعله كما سئل في الحواشي في الغلظة الى العرف كما هو دأبهم في الامور التي لا تحذف اليها في الشرع والمراد بالخلق يخرج الخاء المحجوز وتخرج افسا
 للمصنف في معظم الاصحاح ادعى محمد بن ابي عبد الله عليه السلام وقال المصنف في موضع من المصنف يجذب الصائم الزائجة الغليظة والغليظة فيقول المصنف
 فانزلت النفس في الصباح وحكم في موضع اخر منها بوجوب القضاء على من بعد الكون في مكان في غير كثيرة او في غير غليظة فدخل حادثة في ذلك
 وقال العلامة في النهاية على قول السيد المرتضى ينبغي عدم الاضار بذلك والمراد بقول السيد ما قبله ونقلنا ان ابي ابراهيم الحصاص ما اشتهر بالسر
 بفسد ويظهر من كلام بعض المتأخرين كالمحقق في المعنى الموقوف في ذلك ومستندهم في هذا الحكم ان زداد كل شيء يفسد والمصنف والغبار من هذا
 لا يرفع من المناولات وان كان غير معناه فغيره وبهذا التصور وان وصل الى جوفه ما ينافي الاضغيم كان مفسداً له قالوا ويؤيده ما رواه سلمان بن
 جعفر المروزي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان اضعض الصائم في شهر رمضان واستنشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كنس دينا فدخل في فطرته وحلف غداً ففطره
 شهرين متتابعين فان ذلك له فطر مثل الاكل والشرب النكاح وظاهر كلام المصنف والمسالك ورود اخبار اخرى في هذا الباب لكن ما رواه ابي
 المدا ولزاد وانت جبران عند دخولك في الازداد والاكل وخروج الغبار عن المناول خصوصاً مع عقد الغلظة واضع جداً والمنع من مطلق ابطال
 به في الصوم الى الجوف لا دليل عليه كيف ولو كان الامر كذلك لزم التمسك عن استنشاق الهواء غالباً لعدم خلوه في الغالب عن غلظة الذوات كما
 لمن نظره في الكوي التي تشرق منها الشمس ايضا لا فرق بين الاجزاء المتماثلة وغيرها في افساد الصوم بل من الغيب عن استنشاق الانجزة كما قالوا بل من المنع
 عن دخول الحمام لعذابه في الغلب عن النجاسات الغليظة خصوصاً على راي من لا يقول باضار الغلظة مع نجوسهم في ذلك واندام فاطمة بن الحسين عليه
 بعد عصر من غير توقف وانما في غلظة نجاره وصدورها ودور النص يجوز مطهر غير نفصا كصحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ان سأل
 الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال لا بأس ما لم يخرج من صغره ورواه في بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم فقال
 به بأس وايضا لو كان يخرج من اقبال الغبار المحرم الى الجوف لاجتماعه لكان امره من المسلمين في شوق النجس في حركاتهم واعمالهم طهر من من نجس في مكان
 حديث ذلك في الروايات في الاخبار بحيث لا يفسد عليه غبارها وما استنبط هذا الأصل الكلي في الصوم عن الاخبار الواردة في المنع عن الاضغيم
 للمنفذ في الماء والاكحال والسقوط والاستبائك بالسواء الرطب نظائر ما فطره هذا الاستنباط ونعارض هذه الاخبار بل ما لم يرد
 الواردة في الجوف وهو الفرق بين اقبال نجس محرم الى الجوف كالكل والذواب بين اقبال ما سلب عنه اسم بالث والاضغيم في الجو كالماء وما
 لسال تلك الاحكام الفرعية الاطلاقات العرضية لا الدفقات العقلية نعم لو خالط الهواء اجزاء متناهية كما في الطرف في النفس فغيره مؤسرة

فلا يشهد في المنع عن ابطالها وايضا انها الى الجوف بعدد ولو ينعبد استنشااق الهواء وايضا لو ظهر من الغبار والدخان في الرطوبات التي تفسد
العلم ثم يحسوس بطلان علمه ثم شي فلا يجوز ابطالها وما يجب الخطأ والتميز عن ابطالها الى الحق ويجعل ان يكون مرادهم بالغبار الغليظ الذي
ايما اشد على الاجزاء الصغار المحسوسة بحيث يوثق بغير الوضوء والعبودية تكون لاد على ما هو المشهور في غايته الطهور وما التمسك به
جده ضعفه ظاهرهما حال الزاوي وانما المراد عنه وانما له على افساد المفضية والاستنشااق وشتم الراية الغليظة مط للصود وجو الكفا
فيها مطلقا ونسب في الصوم في الكفار مع شواهد موثقة عن ابن سبغ عن الرضا عليه السلام قال سئلت عن اقسام يبدخ بعوراء يغزى لك فدل
الدخنة في حلقه قال جاز لا بأس به قال وسئلت عن اقسام يبدخ الباري في حلقه قال لا بأس به هذا ما نعلق بهذه السئلة بحسب ما استدلوا
عليها ولكن الشهرة العظيمة بين الاصحاب خصوصاً مع عدم ظهوره متج بالاختلاف دعوى ابن ادريس الرضا لا يرضى في الاختلاف في بغيرها
الاخبار في مثل هذه العبادة المهمة التي من معظم التشايع الشريعة ثم ان الشهادة الثانية حكم بان وجوب القضاء والكفارة في غير الاضطرار
بالكف عن ابطال الغبار على مع كذا اعتباره لا غلظة وبعد ما عرفت حقيقة الحال تعرف انه رد لعلم بما قال حكمه بان القضاء بان من قس
غير مختار افعاله القضاء ولا وجه اتصال الايجاب للوقوف على الفضلة وكانت قصد مع ابطال الغبار الى حلقه وشاح في العبادة للشهر والبقاء
على الجنبه عدم علمه بها ليدخل في طبع الفجر ويصلي ما هو في حكم هذا البعد وحوش في صوته ووضوء واجابة القضاء فون معظم الاصحاب قد
ابن ادريس عليه السلام وهو ظاهر كلام التمسك المرتضى في الاشارة وما في خبر من الصيام فيباني القول في خبره في الصوم مطلقاً
كلام الصدوق في المنع حيث قال في اثناء فزاره في باب ما يفسد الصائم وما لا يفسد وسئل عن ابن عثمان باعده الله عليه السلام من اجبة شهر
من اول الليل واخر الغسل حتى يطعم الفجر فقال له قد كان رسول الله صلى الله عليه وآله من اكل اللباني ثم خرا الغسل حتى يطعم الفجر ولا
اقول كما يقول الاشارة بقضي بوم ما كانه انما في الاشارة جع ثبات الكسر هو من الاخرة في الظان فاعل بقضي من اجبة الغرض الاشارة الى
صلى الله عليه وآله على جواز الائمة على الجنبه وعكس ايجاب القضاء وقول الجماعة بعد الجواز واليجاب للقضاء ويجعل على بعد ان يكون الفعل
الله صلى الله عليه وآله الذي يكون قول هؤلاء ان النبي صلى الله عليه وآله كان يجزي بوجوه الغسل ويقضي بوم اخر مكانه فانك علمت ذلك الشبهة
وردها ولكن هذا القول بسبب من الدائمة ايضا ثم ان ما افاده الصدوق في المنع لا يظهر من كلامه في الغنية حيث ذكر فيه اخبار الدالة على وجوب
القضاء على ناس الغسل وعلى التائم بعد الاستيقاظ من نوم الجنبه وعلى ان الذي يقضي شهر رمضان اذا طلع عليه الفجر جنباً لا يصوم للابوة
وبصوغه والقول بالفجر وعكس وجوب القضاء مما لا فائدة له بها في القبول المشهور ولا على ما افاده العلامة في المختلف لان انما اوجب
للفضاء والكفارة فكذا استصحاب الانزال بل هذا الكد لا في الاول فدل بعد الصوفى لا بد او هذا الذي ينعقد وضعف هذا الاحتجاج والضعف
البين بين الانزال واستصحاب الجنبه وهو عدم استلزام افساد انزال بل الباشرة باهتزاز احداث الجنبه غير ظاهر وعلى قاعدة
ثبوت فلا بد ان ينافي احداثها الصو ونقصه بانه على توافي استمر حاله الا ترى انهم لا يقولون بوجوب الغسل فوراً على الجنبه في نهار شهر رمضان
وثانها الاخبار الكثيرة المستفيضه الدالة عليه فيها الصحيح قوى السند والاحتجاج بها قوى خصوصاً مع شدة هذا القول بين الاصحاب مع
لا احتياط واما قول الصدوق في دله الاصل والاية الكريمة لا لهما على جواز الباشرة الى طلوع الفجر اذا جازت الباشرة الى الطلوع ثم شو
ان يصح الرجل جنباً والزم طواف الاستغارة الجواز منها فاطه هو قوله ثم احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم وقوله فالان باشر وهو في
كذلك في الجواز في البعض كان قبل هذا التحصيف ايضا لان قوله حتى يقبضنكم كما بيان لغاية الشاة وبدل على هذا القول ايضا الاخبار من الجماعة
واختصاصه والجواب ان المخرج عن حكم الاصل الاخبار الكثيرة ويجوز الباشرة في تمام الليل مسألة في الاية الكريمة لا يستلزم حكمه في الجنبه في الجنبه
منه بالعرض باعتبار الاحاطال الظاهرة التي هي شرط الصو كما لا يستلزم حكمه في الشاة في الجنبه من باب المدة مع امكان المخرج في ظهور
قوله نعم احل لكم ليلة الصيام الرفث وقوله فالان باشر فمن تمام الليل وبكفي التحصيف جواز الباشرة بعد الشاة في الجملة خصوصاً اذا جاز في كثير
اجزاء الليل لا فائدة للغسل وكذا يمكن المخرج في غلق حتى المعطوف عليه لا يلزم الشريك به المعطوف عليه جميع الاحكام ومع تسليم
قوله يجوز صرف الالبسة الى الجنبه واما الاخبار فتاوى بالقبضين ومخوها للجمع والتميز العامي في داحما الى الغيبة والحقيقة بالمابح اختلاف في حكم
فمنهم من قال لا يجوز للصائم ان يفسد ولو اطلق في ذلك في الجنبه في افساد مظهرها للصو واجبا

القضاء من غير كنهه ونقل السببه عن بعضهم وجوب القضاء والكفارة فيها من غير تفصيل وسببان وقال السيد ايضا في المسائل السابعة عشر على ما
 نقله العلامة دامها المتخصصة فلا خلاف في انها نظير وقال ابن الجبجد بسبب الامتناع من المحقة لانها تصل الى الجوف فحصل جمع من الاختصاص
 بكونه بالجمادى من محرم بالمبايعات وبعضهم لم يوجبها القضاء كالتشيع في بعض كسبة العلامة في المنهاج بعضهم اوجبها القضاء كالتشيع في الملبس
 والصحة هذا الذي نقول فلهذا ان القول بمحرمه الاختفان بالمبايع هو المشهور بينهم غايه الاستنهار وبذلك علم صاحب احمد بن محمد بن ابي نصر
 ابو الحسن عليه السلام انه سئل عن رجل يجمع بين كونه في شهر رمضان فقال الصائم لا يجوز له ان يجمع ويعارضها صاحب علي بن جعفر عن اخيه
 بن جعفر عليه السلام قال سئل عن رجل ولزمه رجل ببيع لهما ان يشترا الدار وهما صامتان قال لا بأس وبكسر الجمع بينهما يحمل الاول على المبيع
 هو المظان للاختفان والثاني على الجمادى فيسبب ليل القول بالتفصيل وبذلك علم على ذلك ما رواه في نسخة الموثق عن علي بن الحسن عن ابي في الكافي عن
 محمد بن الحسن عن ابي فالك كنهه في الملبس عليه السلام ما نقول في اللطف يستدل به الانسان هو صائم فكسبه بالجمادى والشافعية جازية عن بعض الشيعة
 في الصريح وبكسر حمل العبارة الثانية على الصيغة ايضا فيسبب ليل القول بالتحريم مطا ولو لا تلك الشهادة لكان يجوز في الاراء على الكراهة
 ختم بها في قول ابن الجبجد واما القضاء والكفارة فلا دليل على وجوبها والاصل برائة الذم عنها واما الاختصاص واضح خصوصاً في القضاء في محرمه
 بالمبايع لشهر في الجملة واستدل العلامة في المختلف على وجوب القضاء في المحقة مطا في العبارة الاولى لان تعليق الحكم على الوصف يشترط العلم به وقد
 فيها حكم عدم جواز الاختفان بالصوم فيكون بين الصور الاختفان الذي هو نفس المعلوم مناهة وثبوت هذا ما بين بنفسه عند الآخر وذلك
 بوجوب عدم الصوم عند ثبوت الاختفان فوجب القضاء والمخاطبة فيه اوضح لان محال الصوم عند جواز الاختفان لا عند الاختفان في نفس المعلوم ولا
 وهو لا يجامع مان من كان صائماً لا يجوز له الاختفان نوعاً وليس بنفس المعلوم نفس الاختفان كما ذكره فلو فعل الصائم ذلك التحريم كان من
 خروج عن الصوم ذلك ظاهره يمكن ان يقال من قبله ان لا يثبت ان المعلوم من محرمه شيء لاجل الصوم فانه ذلك الشيء الصوم ومنه ان لا يثبت
 الصوم بعد فوجبه بقصر الصوم بهذا البنية والظن لا يرد من ذلك فساد للصوم فنقول به ونقول عليه ان لا يثبت ليل شيء على عدمه كما قلنا
 فنقل عن ابن الطائفة ونقول بان محرمه لا يجامع نفساً في الصوم وحاله عن الكمال المطلوب ان لم يبلغ حد القضاء الذي هو جوب القضاء ولكن هذا
 الظهور في غير المتع وهو ايضا لا يقول بذلك كما يظهر مما ذكره في حكم الارتماس لا يقال ان ثبوت ذلك الفعل يوجب الصوم فلا فعلنا في
 معام ان ذلك الصوم ليس هو الصوم الكامل المطلوب للامتناع فلا بد من الحكم بوجوب القضاء لان يظهر سقوطه شرعاً ومقتل الحكم بوجوب القضاء الى غير
 لا يثبت بذلك ثبوت اجتماعهم على وجوب القضاء على كل مكلف بالصوم له لا ما نقول فاعرف ان محرمه ثبوت ان ذلك الفعل يوجب القضاء في
 لا يظهر اعتبار تركه في مهية الصوم بخبره بل من انقضاء انقضاءها واعتباره في حال الصوم وكذا التردد في اعتباره في الوفاء في المقابلة
 في الحكم بوجوب القضاء على ان ذلك الفعل لا اجماع على وجوب القضاء على من لم يأت بالصوم على جهة الكمال او على التردد في الانسان في حال
 على وجوب القضاء على التارك له بغيره وهو مطا واستدل في المختلف ايضا على وجوب القضاء بان قد وصل الجوف لم يطر فاشبهه بالواصلة لغيره
 في الاعتناء وضعف هذا الفهراس في اوضح مع ان المحقة لا يصل الى المعدن وموضع الاعتناء كما افاده في المنهاج والارتماس على الاقوى قال المصنف
 هو ما لا فاة الراس لم يصب عامر ولو لم يصب البدن وماره ما افاده الراس بجماع المبايع محرمه المبايع وبعلومه فخرج صلباً على الراس كسباني جواز
 والوقوف تحت الميزاب المحرم في حكم الصلابة ان يكون الماء كبراً هذا ثبت لوقوف تحت مجراه بالعمود وبشكل الحكم فيه الاختصاص بضميمة وطرد
 الحكم في طلق المبايع ليجزى عن شكل الورق الماء في الاخبار والقضايا وعكس ذلك اسم على بعض المباحات مع نفس نفوذ عند كماله ان لا ينفذ على
 ضرر من الاحبار على هذا التعميم ثم ذكر في المنهاج عدم الفرق بين الارتماس في التجاري والركد والظاهر التحريم انتهى وهو كذلك يحمل بثبوت
 الحكم للمضاف والمبجج مجزئ الماء في البعان والقول لا بعد ان يكون غير المص تماماً فالذي في الشرح نفسه الارتماس والاختصاص الحكم ببعضه في قوله
 وقال الشهيد الثاني في المسائل الرادية الارتماس عن الراس في الماء دفعة واحدة فغير ان بقي البدن وماره بالدفعة مقابل الغاية يجب كسب
 التبرأه جميعاً في الماء لا اعتبار بالشد في وجوب الجمع فيه لان الاختيار لا وجه لاجل ذلك عن حكم الارتماس بل الحكم فيه كذا باعتبار وجوب
 المكث في بقاء النفوذ وعلى هذا ما في التبيين العرفية لا عليه الا ان يكون خضه فقال الغائب التبرج الذي يشترط عليه دفعة واحدة لا يوجب
 تكلفه قال صاحب المنهاج في ذلك لا بعد غلق الحجر بمسح المنيذ كلها دفعة واحدة كانت ثابتة الشفاعة من الماء ولا يوجب عن شكله ان سئل

الارتماس عن هذا العنصر غير مكمل ولا سبيل للتحقق عليه الحكم من غير أن يكون القول بوجوده في الغرض ثم الظاهر من النص من الارتماس من غير الحجج
 لغرض الحكم عن الراس فيما بعد بقوله ولو عن سبيل الماء دفعة واحدة على الغاف في الحافة بالارتماس نظرا لا ينفك لوجه نظره ولو قد مر الراس
 في أكثر الاخبار لان من الراس في العرف كما بينه من وجوب الحجج في الراس وعادة على النظر كالمر على سبيل الغاف في حشد من الراس لينة
 وهو في غمام الحسد والدفعة عرفا وانهم في الارتماس اقول لعدم التحريم ولا يوجب القضاء والكفارة وهو قول الفقهاء والتباعد في الانشاء
 في بعض كنهه قال في اللبس وطبج القضاء والكفارة في الارتماس في الماء على ظهر الروايات والنص فيسبغ في الشئ ووضع الماء كما يشاء وقال
 المختلف رواه ابن بابويه في كتابه ويحتمل ان يكون نظره الى ما في الفتح حيث قال في باب ما يطر الصائم وما لا يطر اجنب في صومك خمسة اشياء يطر
 وعندهما الارتماس في الماء وقال في الباب الذي يليه من جامع في شهر رمضان واطرف فيه متعديا فعليه غنوة الى اخر ما ذكره ولكن ليس ذلك
 بعنوان الرواية صريحا وما قبل من ان نظره الى ما رواه في الفقهاء من بعض الاخبار الدالة على المنع من الارتماس في الماء للصائم فيعيد صلاته
 التحريم واجبا للفتنة خاصة نقله في المختلف عن ابي الصلاح وآله الصالحين من دون قضاء وكفارة والنية ههنا في الاستنباط والخوف في المعنى
 والجلالة في المنع في المختلف وبعض النسخين وقال في الاستنباط ان عرفه في باب اجاب القضاء والكفارة واجبا بعد ما مر من راس في الماء و
 قال ابن ادريس هذا باسناد اخر في اللبس كما نقلنا ويحتمل ان يكون نظره في اللبس الى الاخبار الدالة على التحريم باعتبار ان التحريم يدل
 على الانشاء كما عرف في الاختلاف والامتناع بعد اوجبه القضاء والكفارة وفي رواية محمد بن مسلم زيادة دلالة على وجوبها كما سأل في ونقل
 في الاستنباط عدم ذكر القضاء او الكفارة صريحا في الاخبار وميله الى عدم وجوبها باعتبار ضعف دلالة التحريم على الافساد وكذلك
 الامتناع على وجوب الكفارة ولكنه بعد من باب الشيخ جده واربعا الكراهة ونسبه في المنهي الى السبب وهو لفظ ايضا من كلام الشيخ في باب
 وخامسها انه سابع مطلقا نقله في المنهي عن ابن ابي عمير والجمهور والقول بالتحريم قوي في الاخبار الدالة عليه منها ما صححه محمد بن مسلم عن ابي
 علي بن حمزة وقد نقله في هذه الرواية المذكورة في الفقهاء واربعا في التهذيب بتدليل ثلث خصال باربع خصال وكان ثلثها بعد الطهارة
 خصلتها واحدة او لطف الارتماس على ثلث خصال وجبه هذه الرواية على التحريم ان مفهوم الكلام ان عمدا الاخبار عن الاربع بطريق
 وافله اجاب لانهم ان لم يوجب القضاء والكفارة ايضا وحال الضرر على ما يشهد بوث الكمال ليوافق القول بكراهة الارتماس في حقه بعد عن
 بطلان المحصر ايضا لان المذكور هناك كثيرة ويمكن ادخال بعضها في الاربع كانشاد الشعر لا يخالف المحرمات اذ ليس فيها ما لا يمكن ارجاعها الى الاربع
 الا الكذب على الله ورسوله وهو محرم بالامانة وليس محرم بجل الصوت وانما كراهته ثم ان عطف الارتماس على ما يوجب القضاء والكفارة
 يدل على انما لها اذ المفهوم من الكلام ليس الا شراك الاربع في أصل الضرر واما الشك في فهمه اصلا واستحقاق العقاب الذي يقول في كراهة
 لعظم فلا يدل الرواية على ان يرد منه ولا يمكن الاحتجاج بها على وجوب القضاء او الكفارة كما ذكره المصنف في الشرح قال ابو الصلاح انما ينقض
 في الصوم بطلان نجاسة وضغطة ومنها صححه الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصائم يستنع في الماء ولا يرأسه منها صححه محمد بن
 علي بن حمزة قال لا يرأس الصائم ولا الحر رأسه الماء ومنها صححه محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الصائم يستنع في الماء ويصلي على رأسه
 ويبرد بالثوب ويستنجي المروعة ويستنجي البول باو لا يرأسه الماء ومنها رواه الشيخ عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام هل يصلي الصائم في الماء
 من بعد الصلاة فضاء ذلك اليوم قال ليس عليه قضاء ولا يعودون ومنها رواه عثمان بن سعيد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يستنع
 في الماء قال لا بأس ولكن لا ينفس فيه والمريضة لا تستنع في الماء لانهما يحمل الماء بفرجها ومنها رواه الحسن بن علي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام
 عن الصائم يرأس في الماء قال لا الحرام قال وسألت عن الصائم هل يلبس الثوب المبلول قال لا لا يلبس الثوب وما في معناه في هذه الروايات يدل
 ظاهرا على التحريم خصوصا في صححه محمد بن زيد في الحسن لان الثوب فيها في المحرم على التحريم فكذلك الصائم ولا ينادي من هذه الروايات موثقة عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال بكرة للصائم ان يرأس في الماء اذ الكراهة في الاخبار لا تحمل على المعنى الاصطلاحي بالمعنى الفوقاني
 التحريم وجهه هو جدد دليل تام على وجوب القضاء او الكفارة فالأصل يقتضي بعد وجوبها وبودها روايته استحقاقا وايضا ولكن لا
 فيما خالفه من وجوبها بعد ثم علم ان على القول بافساد الارتماس للصوم لا يبيح جوارحه في المنا فله كجواز الانبائ بيا في
 المظهرات فيها واما على القول بالتحريم وعدم الافساق فيقول المحكم للصوم المتدب ايضا الاطلاق في النص وكلام الاحتجاج جواز

فعل ما يفسد الصوم به لا يقتضي جواز فعل ما ينافي الصورة لا يفسد كالنكاح في الصلوة المتدنية وحكم بعض المحققين طائفة ما بعد تحريمه المتكسر
 ويحسم عن الاخبار بالواجب كانه نظري انه اذا جاز في المتكسر لا ينافي الاثنا في جاز فعل ما هو مظنة له بطريق اولي وقد عرفت ما فيه
 بخلافه يكون نظره الى قصو الاخبار عن اذ العموم باعتبار ظهورها في الواجب فلا في المسالك نظره فانه التحريم فيما لو انشغل
 مشروع فانه يقع فاسد اللهم عن بعض ائمة الفقيه في العبادات كانه اراد بالقائده حكم فساد عبادات يترتب على هذا التحريم حيث حكم
 بعدم ترتب فساد الصلوة عليه لغيره من ما يوهى من ظاهر العبادات من اثره الحكم بالتحريم والجموع عنه ذلك لظهور ان اثره التحريم عن هذا الفعل
 لا يوجب العبادات لاجابه الى ما فيه اخرى قال صاحب المسالك الحكم بفساد الصلوة جيلان في فعل الغسل في حال الاخذ في الارتماس من الماء
 فيجب الحكم بفساده لان ذلك واجب محض لم يعلو به شيء من خلافه وانما خبر بعد الاحتمال الثالث في الصلوة بعنوان الارتماس من هذا الفعل في
 المسالك لان الوارد في الاخبار اجزاء الارتماس من الغسل لا يطلو الارتماس على رفع الرأس من الماء واخرجه عن ثمة فاد في المسالك ان
 الثاني يرفع حدثه لعدم توجهه الى شيء من الجاهل فحكم العامد الظان الثاني نعم من ناسي حكم حرمة الارتماس في الصوم ومن ناسي فعل
 وان كان الاول الظاهر في مقابل الجاهل في الخاف الجاهل بالعامد في هذا الحكم ناسي كما ذكره صاحب المسالك اذ اكد توجهه الى الثاني ثم يفسره
 بمحصل العلم وقال بعض المحققين طائفة ما علم ان الاخبار صريحة في غلق الحكم بغسل الرأس فقط في الماء قال بعد التحريم في الارتماس والظاهر
 الصلوة مع الارتماس من الارتماس من كون حصول الماء الى الرأس من الارتماس المحرم وهو بعد فساد فيه فانه قد وقع ورواه بالتحريم في الارتماس
 بحرمة الارتماس سواء كان الرأس مع تجدد الرأس فقط وقوله والظاهر الغسل الخ ما طرأ في ما ذكره في المسالك من فائدة التحريم والرد باللاق
 في قوله مع الارتماس مطلقا التحريم عند الارتماس في الثالث في حال المتكسر بالاعتبار العلم والفتاوى الجاهل وحكم بعض الصلوة مع العبادات
 باعتبار ان الماء يصل الى الرأس في حال الاخذ في رفعه من الماء ولا يفسد به كما نقلنا عن المذكور وقد عرفت ما فيه على هذا فالاحتمال الذي استدلنا
 وحكم بعده هو ان يكون الرأس تحت الماء بحيث يابس سطح ظاهر الماء ينقطع فيكون الماء فوق بعض جزء الرأس بحيث لا يحكم عليه بما يحكم
 الشئ لانه قد رقت فلا يمكن الحكم بفساد الصلوة بحركة الرأس في هذا الماء الرقيق في حال الاخراج اذ لا يفسد في مكانه فانه الرأس على حال
 الخروج حيث يمكن ان يقرن ذلك الحركة غير منه شرعا وبعد هذا الاحتمال واضح واما باعتبار ان الماء يهوى عند الارتماس يصل جزؤه
 الى الرأس متعاقبا ولا بد من وصول تلك الاجزاء الى الارتماس من غير ان يكون ذلك لا يحكم صلي الماء على الرأس فساد هذا الاعتبار ايضا
 واضح والاحتمال البعيد المستبعد على هذا هو ان يعلم بدخول الرأس في الماء من دون حدوث موج وتصادم فيه يصير موجيا لوصول الاجزاء
 المسبحة الى على التعاقب بعده وفي غاية الظهور وقت ترك التماسه او يوطئ النفس عليه من طلوع الفجر الثاني المستطير الاق الذي لا
 يزال يزدحم حتى يصير جميع السماء والارض يخرج مثل فامسطبا لا كذا لست حان ثم يحكي اثره وكونه مبذوقا لاسانك في الصوم ما اصبحت عليه
 الخاصة والعامه الا الاعتراف انه لا يمكن ان يفسد من طلوع الفجر الذي يهمل البرزخ الطروق وهو منفرد بهذا القول الذي يقال له لا يفسد
 والاخبار الكثيرة واجماع الامة لا يوجب القس لانتهاء به منقوع عليه لئلا اختلفوا فيما يتقو به الغرض فانه من المصداق في الصلوة وسبحي
 في ذكر وقت الاطوار ان الغرض يعلم بذهاب الحجرة المشرقة على الاقوى لا باسنا الفرض في ذهاب الحجرة المشرقة في حارة صحن هاب الحجرة
 المشرقة ان يطلع على الرأس دائرة نصف النهار وانشاء الفرض من حيث يتقو عن العين مع شفاء الحجاب بينهما وقال ابن الجوزي ان سقوط
 الفرض ان يتوقف النقاء من المشرق وذلك قبل الليل وكان غير هذا من ذهاب الحجرة سبعا للفطر وانه مما يفسد عليه قال صاحب الرضا عليه السلام
 في السفر ان يطلع على المغرب قبل الفجر من المشرق يعني السواد ويقرب منها ما روي عن النبي صلى الله عليه واله قال اذا قبل الظلام من هاتين
 الى المشرق وادبر النهار من ههنا وانشاء الفجر فساد الفطر الصائم وقال الشيخ في المبسوط وقت الاطوار سقوط الفرض وعلمه فزال الفرض
 من ناحية المشرق وهو الذي يجب عند صلوة المغرب متى اقبل حال الحجاب لم يفسد من ان يتقرب من الليل ومضى كان بحيث يرى لاق
 وغلبت الشمس عن الابصار اى صدمت بظهورها في بعض الجبال من بعد ما روي عن مالك في حال مثل منارة اسكنك به في احكامنا من قال يجوز له الاطوار
 عند لا يفسد حتى يغيب عن الابصار في كمالها هاهنا فانه يتقرب من تمام النواحي هو هذا هو الوجه عند العلامة في المختلف في المسألة ولا يفسد
 لعل ولو فو لم يأت الليل الواقع في الامة الكريمة ويؤيد اصل بقاء النهار والتحريم وان كان في اعلى الجبل اذ وقع في المنارة وفي هذا الوجه

الذي نوى لا يخرج من لالة على المطلوب لان الفضلة لا بد ان يكون يوما كاملا والفرق في ذلك بين الواجب الذي يستبعد لكن يلزم على هذا
 ان لا يخرج الجهد قبل الزوال ايضا لما روي عن ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من أصبح وهو بين الصبايم بدل الدار بفطره فلان يفطر
 بغيره وبين نصف النهار ثم يضيئ ذلك اليوم فان بدل الدار يصوم بعد ما ارتفع النهار فليصوم فانه يجزئ من الساعة التي نوى فيها وجعل بعد ما ارتفع
 النهار على ابدال الزوال جدي ومك حنة الحلبي حكم بجهد عبد الرحمن بل اضعف لا اضعى مج فيها بوجوه الصور وغيرها بدل على المطاوعة ضعفت
 وفر عليه خبر ابن بكير بدل علما اختاره ابن الجندب حجة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل يا الحسن موسى عليه السلام عن الرجل يصوم ولا يطعم ولا
 ولم يوصو ما كان عليه يوم من شهر رمضان الذي هو ذلك اليوم فلهذا غفلة النهار قال نعم لان يصوم ويصوم بعد من شهر رمضان ما رواه احمد بن
 محمد بن نصر عن ذكر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له الرجل يكون عليه الفضة من شهر رمضان فصبح فلا يأكل الى العصر يجوز له ان يجعله قضاء
 شهر رمضان قال نعم واجاب لعلنا نذكر في المختلف عن الخبر الاول باحتمال ان يكون قد نوى قبل الزوال وصوم عليه من فدية غفلة النهار على سبيل
 وحسب الثاني ولا بالاول سال وثانيا باحتمال ان يكون قد نوى صوما مطلقا مع نية القضاء فجاز له صرفه الى القضاء وما ذكره وان كان جديا
 لكن لا يخرج عن قوة المعارض الخبرين الاخبار السالفة والشبهة العظمى على ما عرفت فلا يمكن التمسك بالعلل الظاهرة في الخروج عن عهد التكليف
 البصري القضاء وهذا اشار ابن الجندب ايضا في كلامه الى الاختلاف في الاصل كائنا ما كان الفطر والافترق من قبل او الفطر من بعد الزوال لا الفطر من قبل الزوال
 وقت النية في الفطر ايضا الى الزوال لا بد ان يكون عليه الاخبار من ان لا يستقيم ان ينوي الصوم بعد ما زالت الشمس لان النية ينبغي ان يكون من قبل النهار وقبله
 واذا نوى قبل الزوال جاز ذلك تخفيفا واحسانا للشيء مع معظم النهار بغيرها مع جمعة فاذا ذهب عظمه فان وقت النية وذلك من قبل الزوال لا من بعد
 الرفع من الركوع وهو من عظم الركعة فانه لا يجزئ له الركعة بخلافه من ادركه قبل الرفع وانما خبره ان ما في الاخبار لا يحتمل بحسب بطلان المنة بالاجاز
 بكبر وهو غير نفي السند وضعفت ذكره وثانيا ظاهري ان الاصول يقتضي الحكم بعد محض النية ان يثبت شرعا ما اوجب الحكم بها فالكلام فيه من حيث
 وقال السيد المرتضى رحمه الله تعالى في الفطر لا الغرض في مال الشيخ في في البسوط ومضى فالتى بعد الزوال ففقدان وقتها الا في النوافل خاصة
 روي في بعض الروايات بان يجوز تجديد الزمان وتخصيها ان يجوز تجديد النية ان يفي من النهار بمقدار ما يفي من ان بعد ما يمكن ان يكون صائما
 فاما اذا كان انتهاء النية مع انتهاء النهار فلا يصوبه الى حال قول وهذا التصحيح بالقبول ثم انه لا بد ان ما سبق من الاخبار يدل على ما ذكره
 خصوصا صحيحه هشام بن سالم وبطل عليه ايضا ما رواه ابو بصير قال سئل يا ابي عبد الله عليه السلام عن الصائم المنطوع نهر من له الحائض قال هو باجبار ما بدت
 بين العصر وان مكث حتى العصر ثم بدل الدار يصوم ولو كان نوى ذلك فلان هو ان شاء الله تعالى وحله على تجديد النية بعد الغرض على الاطلاق وان شاء الصوم
 على ما فعله في المختلف بغيره قوله الصائم المنطوع فبعد جدي بل الظاهر ان قوله عليه السلام وان مكث حتى العصر كلام مشاغل لبيان حكم لغز ما ذكره
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امرؤ من عبيد يغل على عمله فيقول عند كم شيء والاصح فان كان عندهم شيء او اوبر
 الاضام وما رواه محمد بن فخر عن ابي جعفر عليه السلام قال قال علي عليه السلام ان امرؤ من اهل البيت على نفسه صائما ثم ذكر الصيام قبل ان يطعم طعاما او شرا
 شرا ولم يفطر فهو باجبار ان شاء الله تعالى فافطر الا فطره الا فطره كما ذكره العشرة امتداد الفطر بائدة النهار والنظ تحصيل الثواب بزمان النية اذا
 كانت بعد الزوال كما فهم من خبر هشام ولكن في البيان مع عدم تحصيل الثواب بزمان النية بل بزمان النية بغيره قول المقوم على انعقاد وقال لا لا
 في نية النية فيما مضى بوضع الشرع وهو كذا ان ثبت الموضوع في ذلك عليه وفي خبر هشام قبل الزوال بخلاف ما بعده واما خبر ابن سنان فمبدل على الا
 من حين النية مطمخا عرفت خلافا لابن الجندب في الفرض مطلقا او فيما لم يرضى زمانه منه على احتمالي كلاه حيث يقول يجوز الاندازه فيها وقد
 بعض النهار كما عرفت وفي هذا خبر ابن الجندب في القضاء بعد الزوال ما صححه عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن موسى عليه السلام ومنه ان
 ليضم عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله في ذلك ما رواه ابن الجندب مع ما ذكره العلامة في ناو يلها ويشترط فيما عدا شهر رمضان بغيره
 وان كان ذلك من صائما وشبهه على الاقوى اشارة الى اشتراط انصافه من غير العمل الصائم باق في النية من أصل الفعل والوجوب الفري في هذا شهر رمضان
 مطلقا الى عدم اشتراط فيه ذلك الامر هو نفي سبب الصوم من قضاء او نكاح او حارة او حائض واستقاء ونحوها هذا الكلام يشتمل على
 الاول انه لا يغير في نية صوم شهر رمضان بغيره انصافه من غير ما اقرب الى الله تعالى بل يكفي ان ينوي ان يصام وجوبا فري الى الله
 ويؤخذ كلام المتن في المختلف معان لاحتمال ذلك في خبره عليه السلام ان الغرض من نية الصائم كما عرفت في احسانا والوجوب غير احد وجهي الفعل

فان لم يكن للفعل الاوجه واحد يحصل الشرح كالصوفي شهر من صلات لا يقع فيه خبر شرعا استغفر عن شبه الغيبين مثل ذلك والوجه الاول ان
وهذا يدل على عدم اختياره لوجهين في شهر رمضان كما ذكرنا سابقا وكذا يدل على انه نوعين سببا لا يقع الا على وجه الوجوب فالاحتجاج الى
نفيه ولعل الضرورة لا يقول باعتبار الوجه في التنبه من جهة التنبه بل لما يقوله المتكلمون من وجوب بقاء الفعل او حمله ولكن اثبات ذلك شكل هذا
هذا الاحتجاج كما يدل على عدم اختياره سببا في شهر رمضان كما يدل على عدم اختياره في المذلة بين وجهين ايضا وانما وجه من وجهات
التعقيب الاول باصل الشرح لان هذا الزمان لا يصلح شرعا الا هذا الصواب لا يتناقض لان الغيبين فيه لغرض من قبل التناذر وكان الزمان
في نفسه يحصل الشرح صالحا غيره فبما قرره الغيبين بوجه التنبه كالنذر المطلق فغير نافع اصل لان الغيبين الواقع كان يعني عن الغيبين بوجه التنبه
الحاجتي في تنبيهه فيهما والاول لا يدل على وجه الشرح يدل على اعتبار الغيبين باصل الشرح وعدم اعتبار بغيره من مظاهر الغيبين على
لغوا وبما س مع الغرض لعدم تبين الزمان في نفسه اصل ولعل المحذور في الغرض انما على حكم المذكور بقوله نعم فمن شهد منكم الشهر فليصمه
حصل مع شبه التنبه فيحصل الامتثال فكان ما زاد من قبلا وغرضه انما انما انما لا مخرج من فعل المأمور ان الامر به بذلك لفعل فاذا لم
ان الصواب انما امر الشارع بالاثبات به فله يمكن مثلا للتكليف بالصوم غدا وان اعتقد ذلك فقلنا من غيبين السبب لا نفى بقولنا ان
ينوي ان يصام غدا صومه شهر رمضان الا ان الغرض في التنبه لانه الصواب امر به الشارع في هذه الزمان الخاص بل يقول ان لم يصم غدا لما يوجب
من ايام الشهر الذي امر الشارع بصيامه لم يكن ممثلا لهذا التكليف ان اعتقد ذلك فقد ثبت ما قلناه والوجوب ان التكليف انما هو التكليف
المخصوصا ولكن كان وقت الاثبات بالفعل في هذه المخصوصا على سبيل التفصيل وعلم ان هذا الفعل مطابق لمطلوب الشارع وان
اثباته به سببا للغير بالية فلا ريب ان بعد اثباته به على هذا الوجه ممثلا لمره مضى حكمه خارج عن عقد تكليف مع عدم تبين السبب اليك
لا وهو غير من ذكر شي من المخصوصات وان كان يجب كونه التذكير انما التفت اليها وصعد لاحضارها بل يمكن ان يكون ممثلا وان لم يشر
التذكير للمصم صومه رجوعا الى جواز التنبه والتمسك الى المخصوصات ايضا مثل ان لا يكون في ذكره الاطلاق الشارع لصومه في هذا اليوم فلو
صام ذلك اليوم فصلا لغيره كان ممثلا وان كان الاطلاق والتفصيل اليوم على سبيل الانفراد وفي ضمن الشهر والاسبوع يكون له مشكوكا فان
بالغيبين هذا الالتفات الاجمالي الى الامر المتماثل على التنبه لا يتنازع معكم بل منكم المخرج عن محل النزاع وان اردتم شيئا او يذهب فلا يشكنا
ذكرتم وافادنا الى طاب ثراه ان تمام هذا الاحتجاج يوقف على اثبات ان التنبه خارج عن حقيقة الصواب حقيقة شرعية وفيه شبهة الامساك المعبر
مطلقا من غير اعتبار اشطراط الصحة في معناه الخفيف حتى اذا اتفق بعض شرط الصحة من الصواب حقيقة زج نقول من اذا اثباته من قبل
العقد والمسامح يحتاج الى دليل لان اثبات الشرط بقضية الغيب المطلق وهو متفقد بقدر الضرورة وافضل الدليل ما على التقديرين
كان يحصل العلم بالبرهان من التكليف لاثباته الغرض الذي ثبت كونه من المأمور به في يحصل الامتثال وهو انما يحصل
بالقرن الذي وقع الاتفاق على اجرائه ودلنا دليل على صحة كل اثبات لمر من المذكورين لا يخرج عن عسك كانت البرهنة البينة من التكليف
الثابت بقضية اعتبار قصد الغيبين لكن عند انقضاء الالزام الحكم بوجوب القضاء بالتكليف جدي بنوعه بقوات الفعل اذ لم يثبت
موضع البحث انتمى كل واحد واقول خلاصة جميع المحققة ليس لان الشارع امرنا بصومه شهر رمضان بقوله عن من قابل من شهد منكم فليصمه لا يوجب
الصواب يتبع عز اصل الشرح و فاطنة السامع ان يدين هذا الامساك المخصوص فاذا حصل مقررنا بينة التنبه المعلوم اعتبارها في اعتبار
فقد حصل الامتثال ومن ادعى لزوم شي راد على ذلك فعليه البيان لان الاصل البرهنة لا يثبت اشتغالها فالاولاد عليه ان يثبت
اثبات عدم اعتبار ذلك وكذا ما يرجع اليه كلامه ليس الا كالمكرام المنكر باقامة البينة على ما ذكره من قول المدعي ذلك من الغرض ان ارد
وه يحصل العلم بالبرهنة يحصل العلم بالاثبات بغيره كان مجمعا لجميع لشرائط التي اعتبرها الشارع في الواقع فعلى التقدير الاول يحصل
هذا العلم الا مع بعض لشرائط بالنظر والاجماع الحكم الثاني في بعض في النذر المعبر وشبهه من العهد واليمين الغيبين تبين السبب في هذا قول الشرح
في المبسوط والمجل والخلاف واستنفره العادلة في الخلاف راي السيد ابن ادريس في ذلك عدم الافتقار الى الغيبين وقواه في المنه في القول الثاني
ما ذكرناه ولا في عدم الافتقار الى الغيبين محصوره رمضان ايضا هذا الفرق بين الغيبين باصل او بالعارض كما ذكرنا وجه القول الاول في
ما ذكرنا في علم بيان الفرق وقد عرفنا ضعفه فاثبات ان اصل وجوب الغيبين في الافعال انما يقع على الوجوه المتفقون في ذلك في شهر رمضان

شرطها
وان الصواب

فدل على أن الشهر هو ما دعي من الإجماع وأما عندنا فلم يثبت إلا في غيره وهو ما ذكره سابقا من أن نوى في زمان يصلح جنس لنية الصوم
 بخلاف غيره وبين فعله زمان لا يصلح جنس لنية الصوم فإما أن يكون نوى اليوم الأول من السنة فيبقى الباقي على أصله وفيه قولان أحدهما القول
 قال في البيان وفي شهر رمضان خلاف فذهب أكثر إلى الاكتفاء بنية واحدة من ولده ونقل فيلزم نفي الشيخ الإجماع والأول قريب من جوبه قدما
 وقال في اللغة المشهورة من القدماء الاكتفاء بنية واحدة للشهر وأدعى الرضا في الإجماع وقال الشهيد الثاني في شرحه وأدعى من المشايخ
 المحقق في العبارة العارضة في الخلاف شيئا إلى أن عبادة واحدة وكذلك قال في المسالك أيضا وما نسب إلى المحقق في المعبر في أخبارنا أنه قال في
 مجتهد النية لكل يوم في الشهر وهذا يدل على اختيار الأجزاء بالواحدة وأما ما نسب إلى العلامة في الخلاف فهو صحيح لأنه قال في نهج الشبان والرضا
 وسلا وبالصالح إلى أن شهر رمضان يكفي فيه نية واحدة من ولده والأول بائع ثم جرى على ذلك إلى أن نقل الأبدلة والابحاث وكان طائفة
 اعتمد على خطه في هذا النقل ولم يثبت له الرجوع إلى الكتاب ثم انما فهم من جوابناهم وأدلتهم بخصا فويلهم في الاشتغال بالأول جواز الاكتفاء بنية
 الواحدة في الشهر مطلقا والثاني عدم جواز الاكتفاء بها فيه مطلقا فإما دفع في بعض القيود من الإجزاء بنية الواحدة لنا في النية الخاصة لليوم
 المذكور حيث قول ثالث خاص في المسالك مستند القول الأول ولا يثبتنا من ملخوذة من العامة لا يعمل بها عندنا منها ما ذكرناه ومنها
 أن صواب العبادة واحدة من نية واحدة ونخرج منه بعض واحد هو العظم صار كصلاة واحدة ومنها أن حرمة واحدة فوثر فيه لنية الواحدة
 كما أثر في اليوم الواحد لما وقعت في أمثاله وضعف هذه القياسات فإمكان بيان الفرق في ظاهرها وثانها وهو العمدة الإجماع الذي خالفه
 والشيخ وقال السيد فمسائل الرضا على ما نقله في الخلاف معنى النية الواحدة في ابتداء شهر رمضان من مجتهد في كل ليلة وهو الذي نصحه
 الذي عليه إجماع الأماشي ولا خلاف بينهم ولا رويوا خلافه وجاب عنه في الخلاف جميع الإجماع وقال في المنهاج لم يثبت عندنا ذلك قال في المعبر
 نعم ما دعيه من الإجماع وكان حاصل المنع وعكس التسليم في أمثال ذلك الموضع يرجع وما إلى ذلك وهو الخلاف بحيث لا ينفصل نقل الواحد والاشتباه
 بالإجماع فلا بد من تأويل في كلام الناقل خصوصا أن علم من رآه الشارح في ذلك كثيرا وما إلى ذلك ينبع من بيان بناء نقل هذا الإجماع على
 النصير في الخلاف باعتبار عدم ثبوتهم للحكم وذلك لا ينفصل الظن بالوفاء لأن من عدم النصير للرديس عدم النصير للحكم لا يحصل الظن بالتسليم
 وأما ما نسب إلى العلامة في المحقق من المنع عن قول القدماء العارفين بقفاصيل فإنا بهم واختلافناهم العالمين بدلائلنا عليه في شهر
 واشتادهم في النقل وثالثا الشعا فويلهم فمن شهد منكم الشهر فليصمه بنية عبادة واحدة فكيف فيه نية واحدة وضعف شعار قوله عز وجل
 واضح ومستند القول الثاني ما عرف من أن صواب كل يوم عبادة منفردة لا ينفصل بها ما قبله ولا بما بعده فيقف على نية من قصد به حقيقة
 كبره من العبادات ويؤيده ما ذكره عن الشيخ على أنه لا يصلح للمسلم أن يثبت الصيام لليلة قال خالي طاب ثراه واستدل على هذا القول بأن
 الدليل وجوب المغفرة من غير أن يعتد في القدر للشيء المنص الإجماع وبقي غيره على مقتضى الأصل قال وفيه تأمل لأن إثبات وجوب المغفرة لا يوجب
 لا يوجب على شكل نعم فإما أن يقول بحصول العلم بالنية من التكليف الثابت بقضي جوب مجتهد النية بناء على ما ذكرنا سابقا من عدم ثبوت
 النية شرطا لخارجها وعدم ثبوت كون الصوابية شرعية في غير الأمثال من غير اعتبار اجتماع الشرط المؤثرة في الحقيقة انتهى أقول ارتباط ما ذكرنا
 من الدليل المطلوب غير واضح لأن بناء قول الخصم على أن صواب شهر عبادة واحدة كالمصير في ذلك في كلامهم من أن لا يثبت المغفرة وما في حكمها
 إنما يثبت للخبر الأول من العبادة فكيف يتولد ما يراه ونوع النية في الليل الأول من الشهر فإثباتها بنية المطلوب يعني جوب نية النية بإثبات أن صواب
 كل يوم عبادة منفردة كما ذكرنا في الدليل ولكن ذلك في كلامه أصلا لا في الدليل ولا في مقام الرد بل بناء كلامه على البحث عن جواب
 وعدمه وقوله إثبات وجوب المغفرة بنية الليل لا يوجب على شكل لا يوجب من نظر لأن إثبات وجوب المغفرة بنية الليل على وجهه دعوى وإن كان
 على شكل لكن لا ينبغي أن النية الشافية بالإمام والتبليغ مع الذمولة قد لا يرد بالكتابة عنها في حكم العدد ولا فائدة لها أصلا في جعل
 هذا الفعل عبادة بل يحكم العقل بأن صدور هذا الفعل على سبيل الاتفاق وانعزاله عن كل من ظهور الفاعل وقت الفعل باعضاء على نية
 ولا بعد ذلك أمثالا لا لا الأمر واعتبار الحكمه كالأول لم يكن سبق تلك النية أيضا يشهد بذلك لما نامل مع سلامة الوجه بل يمكن القول
 بكفاية الاتفاقات الإجمالية إليها ولو كان غير هذا لما يوجب المجتهد بالالتفات لنفسه لكان لهذا البحث وجه شديد وما ذكرناه من أن
 يحصل العلم بالنية من التكليف الثابت بقضي جوب مجتهد النية فحل تأمل ما لا نعلم ما ذكرناه سابقا من العلم بالنية إنما يثبت بها علم

لا بما يحمله العقل المكلف بالمعروف فيما يخفى فيه من الامساك المخصوص وليس عليه ثبات حكم شئ اخر بل على مدعى الزيادة الاثبات
واما ثانيا فلعل قاعدة هذا التخصيص فيما يخفى فيه لا كلام في اعتبار النية في الصوم المكلف به سواء كانت بعنوان الجزئية او الشرحية لئلا الكلام
ان صواته وهل موعدة واحدة بتكليف واحد في غير يوم واحدة او عبادان منعك وتعلو بكل يوم تكليف مستقل فيقف الى نية واحدة
فانما المقيد بالبحث عن الوعدة والعدا لا عن خبرية النية للصيا وعن محبة الشرحية للصوة لا يقال لا ينبغي ان الصوم الشرعي مطلوب في كل
يوم وان كانت النية جزء او شرطه فلا بد منها في كل يوم لا نأقول اذا كان صوم الشهر عبادا واحدة كما يقول به المكلف بالنية الواحدة فالنية الواحدة
للمعقل به لو افترض في اوله ثور فيه كل واحد من عبادها واعتبارها في كل يوم منه كما صرح به السيد في كتابه الذي نقله هذا الفاضل حيث
نكذ العول في النية الواحدة اذا فرضنا انها المجمع شهر ومضافا انها مؤثرة شرعا في صيام جميع ايامه ولو قيل نعم ان الصوم الشرعي مطلوب في
بالاستقلال في كل يوم من غير ان يباينها في كل يوم فجميع ذلك الى دعوى العلم بان صوم كل يوم عبادا منفردة وخرج انها يحتاج الى تجديد
افقار التجسيم ما ذكره من الزيادة فان قلت هل يمكن ان يبق ليما اشكل علينا اثبات الوعدة واشمل العقد فلا بد في العلم بالنية من التكليف
من تعدد النية فلت لا يمكن القول بذلك بل من على هذا بناء على احتمال الوعدة من النية الواحدة ايضا ولا قابل بوجوب المجمع بينهما نعم فذكرنا
الثانية ان الاحباط في ذلك كما سألنا وقد عرف هذا الفاضل ايضا بما ذكرنا في آخر البحث حيث قال نعم لا يجعل القول بان كل واحد عبادا مستقلة
المجموع ايضا عبادا مستقلة اخرى فلو قيل بذلك لم يعد ان يجمع المجمع ايضا يحتاج الى نية جديدة كما ان الاجزاء يحتاج اليها لكن لا عرف احد
بهذا الشئ بل بالجملة لا يفيق هذا القول لغيره بوجوب التعدد كما لا يخفى ثم ان القول باولوية التعدد كما الختان المحقق في المعبر والعلامة في الشئ
والصحة المعبر عما لا يفيق ان الظاهر ان الغالبين يكفان نية واحدة للشهر لا يقولون بتعينها بل يجوزون افعالها لكل ليلة كما شرع عبادا
ويظهر من المنهى انهم على اولوية ذلك حيث قال في ان قلنا بالاكتمال بالنية الواحدة فان لا ولي تجديدها بخلاف حمل ذلك على المجمع
المجموع والنية لكل يوم بعينه وعلينا في الاحباط في التعدد فيكون في فا ذكره الشهيد الثاني في مقام الرد على القول باولوية التعدد
غير جدي قال في الروضة بعد شرح قول المص والاولى افعالها لكل ليلة وفي اولوية تعدد افعالها الجزئية الواحدة نظرا لان جملة عباد
واحدة يقتضي عدم جواز تفرق النية على اجزائها خصوصا عند المص فانه قطع بعد جواز تفرقها على اعضاء الوضوء ونوى الاستياضة
فصلان بينهما لذلك التضمن من فرق بين العبادات وجعل بعضها تاما قبل الاتحاد والتعدد كجوز تفرقها في الوضوء باق عند الجوز
غير اولوية لانها سبب الاحباط وهو منفي في الاحباط هنا المجمع بين نية المجمع والنية لكل يوم انتهى وفيه عند الجوز ان الاحباط
التعدد لا تقاوم على جوزه كما عرفت فيكون في كما عرفت به وقطع المص بعدم جواز تفرق النية على اعضاء الوضوء لا يقتضي عدم جوزه
المفروق في مطلق العبادة كما يظهر من الرجوع الى الذكر في فكيف في خصوص هذه العبادة التي امكن اعتبار جهة الوعدة والتعدد فيها في غير
الظهور ثم قال في البيان على القول لاكتفاء بالنية الواحدة للمجمع هل يكفي ما بقى منه ولا يام معتدة محصومة من جعل ذلك لان ذلك
من المجمع والوجه المنع لا ما يجعل رمضان عبادا واحدة او ثلثين عبادا فلا يجوز ان يجعل منها اخر انتهى قولنا ذكره من الاحمال كلام العلامة
في المنهى وما استوجبه من المنع لا يخرج من شئ ان على تعدد كون عبادا واحدة كما هو المفروض فلا ينبغي ان يلزم على هذا الصلوة ونحوها
يقول بعضهم بانها البعض لا يجزى الاثبات بالباقي ويجوز النية فيكون نية نية واحدة كنية الكل ونعم ما قاله في المنهى لكن هذه كلها
قباسان لا يعتمد عليها ولو قلنا عليه ثعبان لم يخرج على الاقوى ولما ذكره الشيخ في الخلاف بقوله اجاز احتسابا في نية الفري في
شهر رمضان فانه ان تقدم على الشهر يوم ايام وفي البسوط والنهاية والجل قال يجوز اجزاء الناس في كل افعلي عليه ونام بالنية المتعددة على
الشهر وقال المص في البيان ولو ذكر عند دخول الشهر لم يخرج الغرم السابق ولا واحد قال العلامة في المنهى يمكن ان يجمع للشيخ بان المقارنة
غير شرط ولهذا جاز تعدد جهات قبل الدليل وان تعينها الاكل والشرب الجماع واذا جاز ذلك جاز ان تقدم بواو يومين وثلاثة لغارب الزمان
هنا كما هو ثم ولو تم هذا الدليل على جواز الاكتفاء بالنية المتعددة في غير الشهر والغمام ايضا مع ظهور ضعفه كما افاده رد المفروق لقوله على
الله عليه السلام لم يثبت لصيام الليل ولا في الاصل عندهم المقارنة كما عرفت وخرج التقدير بالليل النص والاجماع والعرف في اليد
على المنع وكلامه في الخلاف يؤيد ان الوفاق ولكنه في محل المنع بنحو ما عرفت في المسئلة السابقة وبشرط ان يجرى مع علم اليوم في يوم الشك

قول قوي لما اشترط الحزم مع علم اليوم فلا نية للفصل بين وجوه الفعل ولا يحصل ذلك الا بالحزم بالسبب الوحد والفرقة وكهابة الاطلاق
 وانصرف الى الواقع في بعض الافعال بعد اعتبار الوصف الاكثر لاني في لزوم الحزم مع الغرض والخلال للرد مع التذكير في بعض النكاحات
 الرد في النية مع علمه ببعض السبب الوجه في الواقع ثم عايناه من يعلم بعض من مضافين الوجوب ثم عايناه في كونه للرد في
 صور من موشه رمضان والنكاح وهو الوجوب بالنكاح لنية ليشعر النكاح بالاطار بالبال بل من جوارحه عن الاعتقاد والفصل مع
 باسراع محققا لظهوره في يجوز وقوعه حتى يكره في قوله الرد في الفصل والنية وذلك كلام اخر ولكن من قال يبادى مضافا بغيره
 ان فلام علمه ببعض ان يقول بالتصريح الرد وان امكن الفرج ايضا ولكن المص لا يقول بكاشا واما صور يوم الشك والمزاد به هنا يوم الشك
 من شعبان ما فاما ان ينوي بالوجوب من شهر رمضان وغيره او النكاح من شعبان شيئا حكمها واما ان يرتد في نية بانه ان كان من شهر رمضان
 فهو ضام فها وان كان من شعبان فهو ضام فها والشيخ فيه قولنا احدى الاجزاء ذكره في المبسوط والخلاف هو منه الحسن بسبب السبب في الخلاف
 ولكن الكلام الذي نقله عنه ليس بصحيح فيه واختاره ايضا بجزءه والعلامة في المختار المصنف الكتاب في البيان والثاني في العقد ذكره في الثاني
 واختار ابن ابراهيم المحمود والفتاوى ان كان حاديا بالاحكام الشرعية وادابا ان كان من شهر رمضان فهو ضام فها ان ظهر من شهر
 رمضان ثبت ذلك فظهر له وجوب صوم ومقتضى الشهر واما قبل البوث فهو بعنوان النية كذا ان لم يثبت فها هذا الاعتقاد لا يمكنه سلبه عن
 وتكليفه بمصدا غير ذلك كلفه بما لا يطابق وان اراد ان كان من شهر رمضان في الواقع وان لم يظهر ويثبت فهو واجب ذلك مما لا يمكنه اعتقاده
 فصد وان لم يكن من اهل المعرفة والفقه وحمله بالحكم الشرعي صار سببا لجزءه وتورده ولما علم ان موشه رمضان واجب موشه شعبان فغيره
 انه ان كان من شهر رمضان في الواقع فهو ضام فها وان كان من شعبان فهو ضام فها فالظاهر ان بانه بالصوم فصد لغيره كلفه ولا يجوز هذا الحمل
 بالوجه فادعوه اذ لا دليل على اخباره في امثال ذلك الموضع والاحباط في القضاء ان ظهر من رمضان بعد الزوال وقبله ولم يجد النية
 بل من موشه رمضان الرد في النية ولو لم يفرع الوجوب والنية التي تدبر على التعدي بين بل نوى ليلة الشك ان يصومها بنية ان واجب في حكمه
 حكم السابق بل اوله بالفساد وقرب المصدا في البيان في البطلان بحسب ما حكمنا فلو نوى الاطعام في الاشياء وادبته فادبته فها
 وان اتهم المراد باسم حكمها في الشهر وعدم احداث اذ مخالفة للارادة الاولى ولو في بعض موشه النوى فها كلامهم الاتفاق على وجوب الشهر
 حكمها فها ثم يكره وانما الخلاف في اشراط الصوم وبطلانه بتركه وجوه وجوه على القول بعد اشراط الصوم بغيره الغرم على الحرام ولكن الظاهر
 كلامهم انهم يدعون ان يرد من ذلك لعل وجهه انه لو لم يرد اذ مخالفة للارادة الاولى بانه فيها الكنية لفسادها باها فلا يكون الصوم
 في هذا الزمان الخاص ناشعا عن من امثال الامر الخاص وادعاه على الوجه المطلوب شيئا ولا يرتب في تمام اليوم بغيره مخالفة
 والامم وليس غرض النية والذمور عنها اليوم وغيره بهذا المشاهدة فالمراد اذ مخالفة للارادة الاولى فهو يجب لو انقضت فذكر يعلم
 ان فعله لفساد الاشياء في حاله في هذا الفعل بصد عنه بالارادة الناشئة عن غرض الامثال فصد لغيره في اشراط الصوم بذلك
 خلاف فها المشهور كما ذكره المتصاعد فلو نوى الاطعام في الاشياء وادبته فادبته فها في النية الاولى مع صوم عند صوم اخره مع فوات حكم الغرم على
 الامساك الذي هو احدى اجزاء النية في الاول فها ان لم يكن مسلم عند التسديد كما سأل في ادعائه عند فوات حكم النية بذلك فوات حكم الغرم
 التي هي الجزاء الاخرى الثاني في علمها غيرهما من مضافات النية كنهى الحزم عن الصوم في هذا القول الشيخ في المبسوط والخلاف في المبسوط
 اذ قد نية الاطعام في خلال النهار ولكن فادعاه الصوم في اوله فانه لا يصير فطرا حتى يتناول ما يطره وكان ان كره الامناع من الاشياء
 لا سيما دليل على ذلك في خلافه ان نوى في اثناء النهار انه قد ترك الصوم غير على ان يفعل ما سأل في الصوم لم يبطل صومه وكذلك لفساد
 ان نوى ان يخرج منها او شك هل يخرج ام لا لا يبطل صومه وانما يبطل الصوم والصلوة بفعله ما يباينها ثم ذكر بعض هذا الجاهل ثم قال لانا
 ان نوافر الصوم والصلوة فتنساع عليها ولم يذكر في جعلها هذه النية من جعلها من جملة ذلك كان عليه ذلك الزمان فها القول في
 سبل الاحتمال في مقام البحث والافاق في هذه البطلان كما قال في كتاب الصلوة من الخلاف فادخل في صلوة ثم نوى في نوافر منها او
 انه يخرج منها قبل ان ياتها او شك هل يخرج منها او يتركها فان صلوة لا يبطل ثم نقل الخلاف عن الشافعي ثم قال لانا ان صلوة قد
 انقضت صححت بان لا ياتها او شك هل يخرج منها او يتركها فان صلوة لا يبطل ثم نقل الخلاف عن الشافعي ثم قال لانا ان صلوة قد

ذلك حتى تم احكامها ونهوى في نفسها بطلان من شرط الصلوة استدام حكم التيمم وهذا ما استدامها وانما قولنا على سبيل الاحكام
 بالبيان وقول الرضا عليه السلام لا عمل الا بالتيمم بل على هذا العمل يغيب ولا ينبغي ان يكون الصلوة مضمومة الى انوى الدخول فيها ثم نهوى
 بعد ذلك حال الصلوة والركوع والجمود الى اخر السليم ان يفعل هذه الافعال لا للصلوة فيكون صلوة من صلوة فلهذا المذهب في وقوفه واحوط
 انه في رجوع ايضا الى هذا القول اي صحة الصلوة واجرائه مع تجدد العزم على الايمان بالمفطرة في اثناء النهار السبيل الاجل للرخص بعد ما كان فيناه
 اول البطلان واذا علم ان الاجزاء هو الصحيح الذي يقتضيه اصول وهو مذهب جميع الفقهاء ولنا في هذا القول ايضا المحذور والعلامة
 في المنهوق مقابل الشهور وقولنا احدهما الاجزاء وجوب الغضاض والكفاية معاذ صلبه بوالصالح كما انفرد في الخلاف والثاني عدو
 الفضلاء خاصة اختاره العلامة في الخلاف ونقل فيه كلام السبيل بطلوله والاحكام في الرد عليه المتصا ايضا في الكتاب في البيان اشبه
 اما دليل الشيخ فما نقلناه عن الخلاف مع ما ذكره في الرد عليه خلاصة ما انفرد من كلام السبيل لاكل والشريعة بايمان المصوبين من كلام
 والشريعة العزم المذكور وان كان ينافي في هذه الصلوة ولكن لا ينافي حكمها وحكم التيمم غير التيمم نفسها لان التيمم اذا وقعت في ابتداء الصلوة سمي
 حكمها في باقي اليوم وان لم يكن مقارنته بغيره بل اذا وقعت في اول الشهر يوثق في جميع ايامه الا ترى ان منافاة كل من الغروب والنوم والافطار
 للتيمم وقع في وقتها وفارنها اشبه من منافاة العزم على الافطار لها مع انه لم يوجب ان ينقطع استمرار حكم التيمم بمجرد وقوعها فكذلك لا يلزم
 ان ينقطع لحكم العزم على الافطار بالطريق الاولى والتيمم انما يغيب في الابتداء وقد حصلت ولا اعتبار بها في سائر اجزاء اليوم والا لوجب
 في كل ان لا يقول به احد وانما الاعتبار بحكمها وهذا العزم لا ينافي مع ذلك يمكن ان يعلم منافاه بما ذكرناه في بيان وجود حكم التيمم في وقت
 انه لو احدث عن فتح الفاعل العزم الاول بسند العقل والعرف صحت الفعل الى الارادة الناشئة عنه دون الناشئة عن العزم الاول فلهذا لم يتركه
 ولا يغيب بطلان حكمه الا ذلك كما علمت هذا بخلاف مجرد الغروب فاشبهه لان استدام الفعل معناه وقاؤه الى الارادة الناشئة عن
 الاول البصر اذا سافر زيد الى بلد بعد من يبلده وشرع في السفر بقصد الوصول الى تلك البلدة ثم دخل وقت الغروب والارحام في جميع منازل
 السفر من هذا المقصد في الوصول فبطلان الباعث ان يدعى على هذه الحركة وهذا السفر فيقولون الارادة الناشئة عن قصد الوصول
 هذه البلدة بخلاف ما لو انفتح عن طريق اشياء الطريق ولكن عزم من خوف عن جابر ولو لم يتحرك جابر في وقت حركته فحركته حتى وصل الى تلك
 البلدة فانه لو شاع عن الجحش حركته لفعل الارادة الناشئة عن قصد التخلص عن ذي هذا الجاهل وانما ذلك الجاهل ويمكن ان يكون على هذا من
 له الارادة وقصد الجاهل او الخروج عن الصلوة في اثناء النهار فان لم يخرج في هذا الزمان لاجل ذلك عن حكم التيمم الاول البصر وانما
 له العزم على تناول المفطرة ولكن لم يتناول شيئا فاحكم بخروج جابر عن حكم التيمم الاول لا يخرج عن شكال اذا جهر في استدام تركه ايضا الى النوبتين
 الاول افعلا ولا عرفنا نعم لو كان لم يجره هذا العزم باعثة على التزل كصورت شخص يستمر ويخول ذلك بحيث لو لم يكن ذلك لتناول التيمم
 كخرج مستداما لعرفنا الى هذا الباعث يرجع الى احد الفرع من السابعة ولو عزم على التيمم على ناوله بعد حين فعدم خروجه بذلك عن
 التيمم ظهر ولقد اخرجنا العلامة ما قلناه في كتاب الصلوة من الخلاف هذه عبارة فقولنا نوى قطع الصلوة وانما خارج منها او يقطع
 بفعله غير الصلوة من افعال الصلوة بطلت صلوة لا يقطع حكم التيمم قبل تمام فعله فابطل الفعل وما اذا نوى من الصلوة او سبغ
 ما ينافيها من حدث وكلام فان صلوة لا يقطع بمجرد التيمم فانما هو الكلام لا العزم عليه ما استدلل به الشيخ ومذكور في
 كلام السبيل ايضا انهم عليه لم يذكروا في شرائط الصوم وادبروا في صفة سنه ونوافضة قواطعة لم يضره شيء مما احكمناه اصلنا
 يجرى في غير تناول المفطرة ونما يرد ذكره مرة كثيرة وروى الحكم بحيط العمل بطلان التيمم والربا وعكس المحاور في الايمان للكره في
 الشريعة واذا عرفنا هذا فاعلم انه يمكن جعل كلام السبيل طاب ثراه على ما ذكرنا في كلامه من عبارات مختلفة فوجب توقفنا عن الحكم
 صدق كلامه في هذا الصدد عليك الرجوع الى الخلاف لعرفنا ما قلناه وقال العلامة في الرد عليه طاب ثراه ما احصل ان ما ذكره من عدم
 المنافاة بين عزمه على اكل والشريعة بين الصوم يمنع لان الصوم عبارة عن توطين النفس على الكف عن المفطرات واحداث كراهة لها والعزم
 لا ينافي شيئا منها وقيل مع عدم المنافاة في هذا سبيل الصلوات الغفلة صحتها فالاصل بقاء صحتها الى ان يثبته عن النسيان وبعد العمل
 على المنع للغوى فيقول فاعلم انه لا بد من رجوع النوبتين المذكوران احبنا به طول النهار الى حكم التيمم واثراها ونحو ذلك لئلا يلزم فسادا

بالنوم والغروب امثالهما والسبب في بقاء حكم التنبه واثراهما مع الغرض المذكور والفتح فيه يرجع الى البحث الثاني ثم قال قوله قد
وان في التنبه لکنه لا ينافي حكمها ليس بمجرب لان التنبه انما يبيح حكمها ولو لم يوجد فيه اخرى مخالفا لها وهذا قد وجد ما ينافي التنبه في الحقيقة
لنوم التنبه اذ في سائر احوال ولو لم تكن المناقاة ثابتة لكان اذا أصبح في اليوم الثاني فينبه الاطوار وعزمه الاكل ورفض الصوم لو لم يكن كون
بجسمه منعقد للتنبه الشاخص من اول الشهر فانه عند موثوره في جميع الشهر على الاطوار وليس كان طعاما فباسر صورته الفراع على غرض التنبه
ليس بمجرب لا سوغا له هذا الاعتبار التنبه لا يستحب ان الاصل بقاء ما كان على ما كان الى ان يظهر المنافي في المناقاة بين غروب التنبه
ثاني الحال وبطل التنبه في ابتداء الزمان لمعابر الزمان من شرط المناقاة اتحاد الا زمانين بخلاف حكم التنبه وهو الاستمرار عليها في ثاني الحال
الاكل في ثاني الحال اتحاد الزمان هنا فكانت المناقاة هنا حاصلة بخلاف الغير عليه لا شغل شرط المناقاة هناك وشوئنا هنا اقوالا
خبرنا في بيان ما ينافي التنبه الحقيقة لو فرض وقوعه في زمانها ان كانا في التنبه لظهرها اعني استمرارها وحكمها لو وقع في ثاني الحال كما
اعترف به فليزمن مناقاة الغروب امثاله لا استمرار التنبه وحكمها الظهور مناقاة التنبه الحقيقة لو فرضنا وقوعها في وقت التنبه ومكانها
اباها كما اشار اليه في قوله ان وقع في وقتها وفارها والاملا بهم بيان مناقاة مجزئة التنبه الحقيقة بحكم التنبه الاول بما ذكره وقيل
الغروب في ثاني الحال وادعاء عدم مناقاة التنبه باعتبار الخلاف الزمان في فرض التنبه الحقيقة في زمان التنبه الاول ويحتج بغيرها فانها
وليزمن مناقاة استمرارها ان وقع في ثاني الحال على ما يظهر من كل مدة في مقام بيان الفرق فخطو محال ولا يبره اصله ولو قيل لا يتم
ان كل ما ينافي التنبه ينافي حكمها نعم التنبه المناقاة لها بخصوصها شافيا في حكمها فلا بد من بيان ذلك كما فعلنا ولا حاجة الى ذلك الكلام الغير
الملائمة اصلا وقوله ولو لم تكن المناقاة ثابتة اه فممكن دفعه ايضا ان كان بناء كلام السبب على الوجه الذي ذكرنا لان من اصاب في اليوم
الثاني فينبه الاطوار وعزمه الاكل ورفض الصوم لا يبيح انما هو على الخروج عن الصوم مناقاة هذا العزم للتنبه السابعة وحكمها انما
به السبب ايضا على هذا الوجه اذ اذ الخاطب تراه وقبله الفاضل الحق لا بد من ان يبين ان السبب على المذهب المشهور بانما
من قوله عليه السلام في صحيحه محمد بن مسلم لا يصير الصائم ما صنع اذ الجنب ثلث شخصان الطعام والشراب والنساء والارتماس في الماء اقول ان
الغرم في الصنع وادخال الغازم عليها في الجنب عنها لا يخرج عن اشكال كما لا يخفى ثم علم ان الظن من كلام القائلين بالقول المشهور بانما
العود الى التنبه الاول في الصحة فلو اخل باسرها حكم الاول وبقى على ذلك مستمر بلزمن فاصو والفرق بحسب الدليل لا يخفى عن اشكال اعتبار
فلة الزمان في الصحة لا يتبع مع ان هذا القول لا يبرهن الكثرة مطعون على قول من يقول يجوز تلخير التنبه بعد الزوال يظهر الفرق ولو غاد
الى التنبه الاول قبل الزوال اما دليل مذهب العلامة والصحة فاصله يرجع الى ان الصوم قد فسد في جزء من النهار لا شغل شرطه وهو
حققة وحكمه والصوم لا يبيح فليزمن فساد وجوب القضاء وقد عرفت الكلام في الاشتراط وانقضاء الشرط مفصلا واما سقوط الكفارة
فلا اصل التام عن المعارض اما دليل مذهب الصالح فما ذكرنا في بيان وجوب القضاء مع ارماء ان فوات الشرط والركن اعظم من فوات
منعوا الامساك واعلم ان الحكم بوجوب الكفارة بما لا وجبه واما وجوب القضاء فكل اشكال عظيم والاحتياط واضح خصوصا مع نفع قوة في
دليل وجوبه كما عرفت وكذا لو كره الامتناع عن المفطر انما لا يبطل حاصل كراهة الامتناع عن المفطر انما يرجع الى فساد الخروج عن الصوم
ظهر حكمه في المسئلة السابقة اما التنبه لهما مع بقاء ارادة الامتناع والاستمرار عليها كما افلا انهم لم يحمل شغل الصبر عليها موجب
الثواب لو تردد في الاطوار او في كراهة الامتناع فوجهان مرتبان على مجزوء اوله بالصحة لو قلنا بان المجزوء على ناول المفطر وكراهة
الامتناع على المفطر انما هو جواز الصوم باعتبار زوال شرطه وهو التنبه الحقيقة والحكمة فالتردد فيها ايضا كذا لان التردد ينافي
الذي هو حقيقة التنبه في بيان حكمها ايضا كما عرفت ولو قلنا بان المجزوء عليها لا يوجب فساد الصوم لعدم تسليم الاشتراط والمناقاة لبقاء حكم
التنبه كما افاد السبب فحكم التردد ايضا ذلك مع انه لو لم يبق المناقاة فيكون اوله بالصحة والوجوب فساد في الجميع اي نبه الاطوار والانذار
وكره الامتناع عن المفطر والتردد في الاطوار او في كراهة في اناء النهار وقد عرفت جدا استوجب مفصلا ولو نوى اخطار غدا ثم
قبل الزوال فوجهان مرتبان واوله بالاطال وباعتبار التجديد قبل الزوال كما عرفت في وقت التنبه في الفرض في الزوال المعقد
لغيره وجب اوله لا يبطل التنبه بلزمن فساد في جزء من النهار عن الصوم عن حكم الصائم لعدم انعقاد الصوم قبله والصوم لا يبيح فليزمن

البطلان بخلاف ما لو وجد له عزم الاطوار في الاشياء اذ يمكن القول بحبقاء الصوم الذي انعقد صحيحا قبله كما عرفت بحكم العلانية في الشهر
 بالبطلان من غير نقل خلاف ولكن المحققة روي الجواز وكان ذلك يثبت على القول بجواز تأخير نيته الى الزوال واختيارا وانها توثق في الجزء السابق
 مع العمل كما توثق مع التسليم اما ايضا وعلى القول بجواز الاكتفاء بنية واحدة للشهر كما ذكره في المسألة على سبيل الاحتياط فغير جدي ان الظن
 ان الجواز بها لا يؤول بالاجترار بها مع نية الاطوار ورفض الصوم كما ظهر مما نقلناه من الخلاف ولو قال به فلا وجه لاحتمال التحديد قبل الزوال
 ولو نوى التنبه بظهور الوجوب كما لو نوى مؤخر شعبان ثم ظهر من شهر رمضان بعد نية الوجوب لبعض عن ابي ابي الذي نواه اولا وبغيره عنه
 وان لم نقل بالشرط الشرعي من الوجوب مع النية لان المطلق ينصرف الى المعين بخلاف ما لو عين غيره كما سباني ان الاقرب عندنا في رمضان
 غيره فرضا او فعلا مع علمه واخرى وان كان بعد الزوال لاجراء صوم هذا اليوم لو ظهر الوجوب بعد مضيه ككاتبه فلو ظهر في الاشياء بعد
 فظهر في الاولى وكذا لو نوى الوجوب عن سبب كقضاء رمضان ومضاه في يومه كمن روى في رمضان والنذر للمعني بعد النية بغير
 السبيل الذي ظهر ثانيا لما ذكرناه في نجد بنية الوجه وهذا يجب في المعني في رمضان وان لم يشرط النية فيه بل يرضى بغيره اولا كما سبوا داخل
 في البيان عدم وجوب النية هنا ايضا استصحابا لما كان في اصل صور رمضان من عدا اشراط النية **فروع** لو عدل من فرض في فرضه
 مع نية الزمان الاول هذه المسئلة يفرج على مسئلة وجوب استمرار حكم النية فلا يجوز العدول بالنية من فرض في الزمان الى فرض في الزمان
 ومضاه والنذر للمعني بهذا اليوم في فرض آخر كالنذر المطلق وقضاء رمضان لان الزمان لمختار فنية الاول لا يقع فيه الثاني اجماعا كما سبوا
 والنية الثانية بنا في استمرار حكم الاول فلا يجوز وهل يجزى الصبح عن الفرض الاول وبطل ويجب عليه القضاء بفرج على مسئلة تحديد النية
 المخرج على قول المصنف بعد نية رمضان بنية غيره مع علمه واما على القول بالثاني فيجوز مع نية النذر ولو صلح الزمان له ما كان القضاء والنذر
 فالأقرب للمنع ايضا الحكم بالمنع على راي المصنف لا يفرج عن إمكان ان كان العدول قبل الزوال بل الظن انعقاد الثاني اذ قد مر منه ان وقت النية في
 الذي لم يغيره فانه عند الزوال ويجزى له بتمام اليوم المندم مط بالشرع وكذا القضاء حيث بسد فطاره قبل الزوال الى ظاهر
 والحل في المنع على هذا ظاهر من العدول وانعقاد الثاني والقول بان جواز تحديد النية قبل الزوال لمن لم يوصوفا اخر قبله اذ لو نوى
 احتساب جزء من النهار لم فلا يحتسب ثانيا من مؤخر لا يخلو عن بعد نعم لو كان العدول بعد الزوال فلا ينعقد الثاني على رايه في الصحيح
 واما التحريم في النذر ومطافا فلا على رايه ولو كان بعد الزوال في قضاء رمضان لم يجز قطعا لا تخاف من بالمعني باعتبار وجوب القضاء
 في ابطاله بعد الزوال ولو عدل من فرض غير معين الى الفعل فوجهان مرئيان واولى بالمنع على تقدير جواز العدول من الفرض الى الفرض ولو
 العدول منه الى الفعل ايضا الجواز الوجه الذي ذكرنا الجواز فيه ايضا كما لا يخفى والا فلا لاشترط ما يتجمل من الوجوب المنع بينهما بل الفعل
 بعدم الجواز كما بعد عما نواه اولا فلا ينصرف اليه ما انعقد في الاول صحيحا بخلاف الفرض لاشترطهما في الوجوب وانما يفرج عن السبب
 خاصة ويجزى ما انعقد منه كلام على هذه الاولوية عن قريب يجوز العدول من فعل الى فعل الصوم الحاجة والاستفاء مادام على النية
 وهو الزوال على قول وعام النهار على الاقرب عند المصنف كما سبوا سابقا والفرق بين العدول من الفرض الى الفرض كما فعله المصنف تكلف
 على رايه كما لا يخفى في تداري رمضان بنية الفعل مع عدم علمه فلو صام آخر شعبان ثم انكسب ان من رمضان يفرج عنه ولا يجب عليه قضاء
 للاجتماع كما ادعاه في المسائل ويظهر من كلامهم واشدد عليه انتهى ان تصويب شرعي غير منهى عنه وكان مجزا عن الواجبين في رمضان لا يقع فيه
 غيره ونية الوجوب منسطة للعدول كما سبوا في نية الزوال قول بل تعين السبب الوجه الغير المطابق للعبادة المطلوبة لا بالنية التي يصيرها
 الاما هو الواقع منه العدول للفعل وهذا ظاهر وجه قياسي على وثيرة العلامة باختيار ان كثر الجاهل في هذا الكتاب معهم والمعدول ما عرفت في الوقف
 وما اشار اليه من الروايات الكثيرة الدالة على المطلوب كما روي في الصحيح من جلد اخر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني صمت اليوم الذي
 يشك فيه وكان من شهر رمضان افا قضيت له هو بوقفت له وفي الحسن ابراهيم بن هاشم عن معاوية بن وهب قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الرجل صوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان فيكون كذلك فقال هو شئ في قوله وفي الموثق عن يضاعف قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 رجل صام يوما ولا يدرى من رمضان هو او من غيره فجاء قوم فشهدوا انه كان من رمضان فقال بعض عندنا لا يعذب فضائل فقلنا
 انهم فالواصف في ان لا نذكر من رمضان هذا الم من غيره فقال يله فاعذب به فاما هو شئ في ذلك الله له انما يصوم يوم الشك من شعبان

وان كان اليوم كالمهر من شهر رمضان وكان يوم صوم كما فعله او كان كالحمل حيث يتك فيه كونه من رمضان لانهم لم يكن غلما بالليل
اولا لا يجتنب ذلك بالجملة لا في بين المسببين بعدد خبره يمكن ان يندك بهذا القول على احد الحملين فظهر ما ذكرنا حال
الروى فيكون ذلك في حصة معويدين وهما السابعة وما افاده الفاضل المحقق الاوربيلي من ان التسيير انما هو للسيرة فلا بد من ان يكون قوله
من شهر رمضان صله بصوم ويدلح على اجزاء صوم يوم الشك ان كان ينفرد رمضان لا يخرج من ضعف ثم اعلم ان الظاهر انهم لا يفرقون بين يوم
وغيره من الايام لو صام فيه فينبه الفضل مع الجهل فاذا ثبت فيه حكم بما ذكرناه ثبت المطلق كما ذكره المصنف وبديل عليه قوله عليه السلام في
رواية اخرى لو ان جلاصام يوم من شهر رمضان اطوعناه والا فرب ما ينفرد في غيره من الواجبات المغيرة لا فرب سران الحكم بالنادي لو
فعل ندب مع عدم العلم في غير شهر رمضان الواجبات المغيرة من الصبا او مطا كالوندر الصدقة بددهم مخصوص من صدقة ويبدل بغير علم
انكشافه لانه الدائم المنذور بالصدق وعبد لا فرب فهو واشتد عليه الحكم وقوله عليه السلام في خبر اخر من انما وقع على اليوم بغير
دلالة على ذلك وترجع المصنف في هذا للسؤال للقول بمراتب الحكم في غيره من الواجبات المغيرة وفي مسألة اشراط تعين الصوم للقول بالفرق لا يخرج
عن شيء كما لا يخفى في شاذي رمضان وكل من عين بغير الفرض غيره بطريق الاولى لا فرب في الصوم رمضان المنفرد لكنه في الوجوب خلاف
القول وانما يخالف في الشيء بعدد الجهل كما بعدد في التحالف بالوجه له وانما خبره ان دعوى لا فرب في لا يخرج عن اشكال بل يمكن دعوى
لان في التمسك ليست الا فضلا لان بان الفعل لطلب يجوز معه ترك قرينة الى الله تعالى ومن المعلوم ان جواز الترك لا مدخل له في الاثبات بالفعل
فلا يرجع الا في الفصل الاثبات بالفعل للطلب مع خلطه بجواز الترك بالبيان وبغير صور مضاهية لا تقتضيه في تعين التمسك كما عرفنا ليست الا ما ذكر
مع اخطارنا كذا للطلب بالبيان فيبينها كمال القرب ويؤيد ما ذكرناه ما افاده العلامة في بيان احوال متحدة وضوم من نوى الوجوب
مثل دخول الوقت بقوله ولا نذكره مدخل متحدة كما اذا التمسك جواز الترك وهو غير ما ينفرد به في غير ما ذكره وفي متحدة كذا بغير فعل بغير الوجوب
كما قاله بعضهم وهذا بخلاف ما لو نوى القضاء والندب بصوم يوم الشك فانها بخلاف بغير مضاهية الاختلاف كما ترى وهذا ما وجدنا
في بحث العدل من الفرض في بغير الفعل فذكره بما جعل هذا التمسك لتعقباته منا طالحا الحكم الشرعي في غايته الاشكال ويمكن ان يوافق الحكم بغير
هذه العبادة التي امرنا الشارع بها وانما يها على التمسك الصحيح الشرعي سبعة جدا وحيت لا يقع في مضاهية للوفاء الذي يظهر من كلامهم
عليه السلام فلا بد من ان يجتنب من مضاهية ويؤيد ما ورد في الاخبار من احسان الفعل منه وكذا قوله عليه السلام في خبر اخر من ان الفرض انما
وقع على اليوم بغيره فظهر من هذا ان بناء الوجه الذي افاده العلامة في الشهر من ثقله في المسئلة السابقة للبر على الغياض باصالة ما
قلناه وقال صاحب الحدائق بحمل اجزائه عما نواه لا نذكره كان مأمورا بايقاعه على ذلك الوجه الامتثال بقتضوا الاجزاء وافاد على صاحب الزمان
ذلك الاحتمال غير بعيد فقول وقد ظهر ضعفه ما ذكرنا من انه يظهر من كلامهم الوفاء على عدم وقوع غير مضاهية من دون تخصيصه بصيغة
العلم كما عرف من نفع كلامهم وحيث عدل صاحب الحدائق هذا الخلل الا في الاول من يوم الشك عن واجب عليه ثم انكشف انه من رمضان بنوى ما
يصوم بغيره في الشهر ما في غيره من الواجب الذي كان عليه او فضاء يوم من الشهر ان كفى بصوم يوم واحد لا يحيط لان يصوم يومين احدهما للو
الذي كان عليه والآخر فضاء مضاهية يحصل له البرائة المغيرة ولا يضره زيادة الصوائف شاء الله وفي نادى مضاهية بغيره فضاء او فعلا
مع علمه قولان فيهما اللع وبطلان الصوف لا يقع عن مضاهية لا عن غيره وهذا قول ابن اديب في ظاهر كلام ابن بابويه واستجود العلامة
المختلف ولا يحكم اخيرا بغيره في القول الاخر من قوله والقول بعد المنع للمنع على ما نقل عنه وظاهره كذا الشيخ في المبسوط والخلاف في حكم
المحقق في المغيرة او لو بغيره في الشهر المستفاد من المصنف ان لا يخالف في حق الوجوب الممنوع ومن غيره فلا يقع عن مضاهية لا عن غيره لعد
صلاحه الزمان له كما عرف في هذا الجاهل بالشهر والتاسي اصبحت باعتبار ارتفاع حكم الخطاب عنها الجهل والتساخلاف الغامض فلهذا الحكم
فيهما بالقاء الزيادة من غير السبب الوجه القليل لما بين الواقع دون الغامض يؤيد ايضا فهم قوله عليه السلام في رواية اخرى من انما
ان جلاصام من شهر رمضان اطوعناه وهو لا يعلم انه من شهر رمضان علم بعد ذلك لاخره مضاهية حقيق المحفوة على الاختار والمغيرة فلهذا
الشيخ بان السيرة الشريعة خاصة وهو تبة الفريه وما زاد لغيره لا عبرة به فكان الصوم حاصل لا بشرطه فيخرج عن الجواب كما ذكره العلامة
في المختلف عدم تسليم الغاء الزيادة فان جازات الحكم مضاهية واراد احد الصديقين ان يراى الله الاخر اقول هذا بخلاف ما لو لم يوافق

[illegible]

ما يطبقه فاذا طاف الى الظهرا وبعد ما الى ذلك الوقت فاذا غلب عليه المجموع والعطش فطر واذا ضل ثم لثا بام ولاء اخذ صوته ثم كانه في
 المحفوظة في العنبر يؤخذ الصبي بالصود ابلغ سنين واطاف الصوا استحبابا وقال في الشرايع بمن الصبي والصبي على الصوفيل البلوغ
 وبشدها عليه ما السبع مع الطافه وقال في المسالك والمدارك يفهم من قوله وبشدها عليه ما السبع انما هو من قبل السبع من غير تدبير مع
 الطافه اقول مفهوم كلامه اشارة الى ما ذكره في العنبر من الاخذ بالصود ابلغ سنين كما قلنا وقال العلامة في المختلف والافري في ذكر
 في المبسوط انما يؤثر بالصبا اذ ابلغ سبع سنين انما يؤثر في العباد و كان مستحبا للسبع مع الطافه لانه ادعى في فعل الطافه مع البلوغ
 وبغيره النفس ملكة القبول للطاعات واداء الواجبات ومنعها عما لا خلاف في ذلك وهو يؤيده ما رواه الكليني والشيخ عنه في الحسن
 الحلبي عن الصادق عليه السلام انه قال انما امر صبيانا بالصبا اذ كانوا بنى سبع سنين بما اطافوا من صبا اليوم فاكان في نصف النهار او اكثر
 من ذلك واقل فاذا غلبهم العطش والغرض فطر واخفى نعوذ بالصبا ويضيقوه فمر واصلبكم اذا كانوا ابناء سبع سنين بما اطافوا من
 فاذا غلبهم العطش فطر واخفى نعوذ بالصبا ويضيقوه فمر واصلبكم اذا كانوا ابناء سبع سنين بما اطافوا من
 كانوا بنى سبع سنين وعلى هذا فاسد ما اخذناه في المختلف ضعيف جدا وقال الصادق عليه السلام في الحديث ما اخذناه الشيخ في الثوابية اي
 بالصوم عند بلوغ السبع واستدل على ذلك بخبر الحلبي كما هو في اكثر النسخ وما رواه في الفقيه من ان لا انه قال الصادق عليه السلام الصبي يؤخذ
 بالصبا اذ ابلغ سبع سنين على قدر ما يطيق فان اطاف الى الظهرا وبعد ما الى ذلك الوقت فان غلب المجموع والعطش فطر ثم قال لا ياتي في ذلك
 ما رواه الكليني في الصحيحين معاوية بن وهب قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في كم يؤخذ الصبي بالصبا فقال ما بينه وبين خمسة عشر سنة
 او اربع عشرة سنة فان هو صام قبل ذلك فدمه ولقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته لان اخذ الصبي بالصبا في اربع عشرة سنة وليس
 عشر لا ياتي في استحباب اخذه قبل ذلك وذكر الشرايع ان مقتضى هذه الرواية عند محمد بن عبد الله وقت التمرين وهو غير جاز لو كان ذلك
 لم يبق لقوله فان هو صام قبل ذلك فدمه ومضى وكذا قوله ولقد صام ابني فلان قبل ذلك فتركته انما هي قول ما ذكره الشرايع جازلا
 بردها ما ورد لان المراد باخذ الصبي ما بينه وبين خمسة عشر رابع عشر اما الاخذ الوجوب بناء على ما هو الغالب من ظهور ما رواه
 في عرض هذه المدة فيكون قوله عليه السلام فان هو صام قبل ذلك فدمه اشارة الى التمرين ولا يتحد بدله كما ذكره الشرايع واما الاخذ بعنوان
 الاستحباب فقوله فان هو صام قبل ذلك فدمه لا يستحب بالاطلاق من البين ان النزاع في مبدأ وقت هذا الاخذ ولا يتحد بدله في هذا الخبر
 قبل ان عدم الغرض للسبب لا يدل على عدم التحديد في كل حال وهذه كلام اخر ولا يطل بقوله اذ لو كان ذلك لم يبق لقوله اه وذلك في
 جدا ثم اقول في رواية جماعة قال سئل عن الصبي متى يصوم قال اذ قوى على الصيام وقال في المسالك هذه الرواية ايضا تدل على
 عدم التحديد وهو ايضا جاز والذي يظهر من جملة هذه الاخبار والاقوال ان مناط الاخذ الطافه والعرض التمرين والثوبية بخلاف
 ذلك بخلاف الاشخاص والامزجة في القوة والضعف كذا يستحب الاستحباب في التاكيد وعده وقد يستحب بلوغ السبع والبيع
 اخذه بصوم بعض النهار لو اطافه خاصة امثال هذه الاختلافات في الامور السنونية كثيرة جدا فلا تفتي فيها اصلا والصبي حكمه
 على ما يظهر من قولهم الظن كلامهم استحباب التمرين ولا يتعد القول بوجوبه على الولي في الجملة ويكون صوما شرعا بمعنى استحباب
 ودخوله في اسم الصيام لانه في ان عباد الصبي هل هي شرعية يستحق عليها الثواب فدخل تحت الاسم شرعا لم لا بل هي تجزئ التمرين في
 الاعباد من دون توجه خطاب اليه وطلب منه فذهب الشيخ وجماعة منهم الى القول الاول قال في المبسوط والصبي اذ قوى مع ذلك
 وكان صوما شرعا وقال المحقق في الشرايع بن الصبي التمرين صوما شرعا قال في العنبر ويصح من الصبي التمرين لقوله عليه السلام وهم بالصلوة
 لسبع ولا يجزئ لقوله عليه السلام دفع العلم عن ثلثه عن الصبي حتى يبلغ وقال في ثمانية في بيان انه لو بلغ بعد الفجر لا يجزئ عليه الصوم ويستحب
 الامساك لنا ان الصبي ليس من اهل الخطاب فلا بد تناوله الامساك وجوبا واما الاستحباب فلا تترتب على الصوم وليس تكليفه في
 على توجه الخطاب اذ لا يصح خطاب في بعض النهار لا يصح في باقية لان صوم بعض اليوم لا يقع وكذا البحث في المخون والكافر وهذا القول
 بشر بعد الشرع ولو لم يكن يمكن توجهه على وجه خطاب عليه كما انه لا لا يخفى في ذلك العلامة وجاء منهم الشهيد الثاني في الثاني قال في
 المختلف بعد نقل قول الشيخ وعنده في ذلك اشكال الا فرين على سبيل التمام انما تكلفه صديقه بالية فالأفر في المعنى وقال في المسالك انما

فيه صورة فلا اشكال فيها لانها من باب خطاب الوضع وهو غير متوقف على التكليف اما كون صورة شرعا فبغير نظر لاختصاص خطاب
 الشرع بالكاتبين الاصح ان يخرج من شرع جبر قول الشيخ ان الامر بالامر بالشيء امر بدلالة الشيء بمعنى ان الظاهر حال الامر كون جبر ذلك الشيء
 وان ما ورد في تضعيف الاخبار من دفع البلا وتضعيف العذاب بعبادة الصبي وقامه بوزن ثبوت الاجر والثواب عليها وان ايمان شخص
 كامل العقل كجبر الصبي بفعل حسن يرفع حسنه ويعمله لوجه الله ثم من دون ان يستحق عليه لاجر والثواب به معقول ويمكن القبح في كل
 مخرج كون من باب الامر بالامر بالشيء بل هو من قبيل الامر بعلم الجحود تربيه وخطه ثم يمنع العلم المقدر وفي الثاني بانه لاجر من باب بوبه
 او بمعنى الفضل لخطه سمه وبركة التوجيه نحو جابره وفي الثالث بالنقص باستحقاق العقاب بان شرط الاستحقاق للتكليف وتوجيه خطاب
 بانفاله الشرط يقتضي الشرط جبر قول العلامة انه ان التكليف شرط شرعا بالبلوغ كما يظهر من جبر رفع العلم وغيره ومع استثناء الشرط ينفى
 الشرط وتجب تبصير التكليف بالواجب التوهم لا وجه له بالنظر في ظاهر الخبر فاما انه في الدار من ان الشرع انما اقتضى توقف التكليف بالوجوب
 على البلوغ بحيث يقع العلم ونحوه غير جبر ان اشكال المسئلة قوي فائدة ما ادركه لان الثواب امر غير موقوف على علم الله وبطهر في الاخرة انشاء
 ثم جبر بفضله وشمول احسانه ولا ينبغي ظهور بركة امثالهم للامور واجبا لهم عن التوهم في التعامل ولا اهتمام للنفس به بالبحث عن ذلك
 والاختلاف فيه نعم ربما يظهر فائدة الخلاف في ايمانه بالعبادة سائبا عن ايمانه بعبادته فعلى القول بالشرعية لا يلزم عليه كانه يمانع بعبادته
 الصغرى بانها عند البلوغ والظاهر على القول بعدم جواز اجارته للعبادة لثبوتها على اليقين لا تعرف الا من قبل الفاعل ولا يمكن القول
 شرعا على قول الصبي كذا في جواز صلواته بعد البلوغ بالوضوء الذي فعله وفي معنى الخلاف في وجوب قيام صورة لونه والظاهر في
 بعد الزوال كما ساقا قبل وتظهر الفائدة في استحقاق ما لو نذر او وقت او وصلى الصائم مثلا ولا يخرج عن اشكال ما عرفت انما من توقف
 العبادة على التوبة وحال امكان المعويل فيها على قول الصبي لان اخذ تضيق بعد البلوغ واعلم ان معنى الصغرى في العبادة ليس بمطابقة
 الامر وسقوط القضاء فسر الحكم ببعض عبادة الصبي على شرعيتها ولكن الشبهة في ذلك الرخصة حكم بالعبادة والشرعية كما عرفت كانه
 جعلها بمعنى مطابقة الامر الذي توجه نحو الولي والمكاتبين ويعنى ترتيب الاشكال في المعاملة والامر منها خروج الولي عن العبادة مثلا والظان
 وصفها بالعبادة كذا في جبر اصطلاح لا يربط عليه فائدة شرعية مع ان عبارة في الرخصة تشعر بانها مسئلة خلافية وقال صاحب المداك
 بعد نقل كلام المالك وهو غير جبر بل الصغرى والبطالان للذين هما موافقة الامر في الفقه لا يحتاج الى توقف من الشارع بل يعرف بجبر العقل
 كونه مؤدبا للصلوة واما كالهاتفا لا يكون من حكم الشرع في شيء بل هو عقلي مجرد كما صرح به ابن الحارث وغيره انتهى وان شجره بان بناء كلامه في
 الحكم بان الصغرى من خطاب الوضع على ما هو المشهور وعمل البحث عن هذه المسئلة علم الاصول حكوا عنها من باب خطاب الوضع بل عليه حجة
 لا يضيغ ما هو غرضه منها بل يؤكد مع ان الامر في الصغرى بمعنى سقوط القضاء على ما ذكره اي من باب خطاب الوضع وليس بجبر العقل ولا وجه
 للاعراض عن البحث عن صحيح الصغرى وبيان فائدتها وانعزالها هذا البراء الذي لا يقع له اصلا ولو اطاع بعض اهلها واما عند بلوغ عند المميز
 فعل كما تراه حسنة الخطي غير ما قبل لما هو مراد الطائفة ايام تباعا الظان انما بل المفيد وفهم شرح قوله مفصلا ولو بلغ في انما
 النهار اسما مستحبا ان كان لم يقبل ان يكون مؤملا ويا وقد مر ان ثبوت الفعل عند بلوغه والنهار فكيفه في ثبوت الصغرى عند البلوغ ان
 يكن نوي من قبل النهار واقبله الوجوه فلان الصغرى لا تقبل التخيير وهو في النهار لم يكن مكلفا به فلا يقع التكليف به في ايقون في
 الخلاف بحيث قال في الخلاف الصبي في المبلغ والكافر في السلم والمرتضى في الزجر وقد اظهر اول النهار اسما كوا بغير النهار اديا ولا يجوز للخلاف
 فان كان الصبي نوي الصوم قبل وجوبه لاسماك وان كان المرتضى نوي ذلك لم يصح لان هو المرتضى لا يصح عندها وكلامه كما ترى انما
 نقله القصد لعل ليله ما قاله في المختلف من ان البالغ مكلف بغيره للصوم وقد انقضى صومه شرعا في اول النهار فيجب عليه تمامه عند انقضاء
 المرتضى لا يصح منه الصوم في اول النهار وقدره صولا يمكن الحكم شرعا بان اعتاد صوما واجاب عنه بغيره صوما الصبي وانما قول في
 القول بغيره بعبادة الصبي كما هو رأي الشيخ والمصير يمكن القبح فيه بان البلوغ لا يقتضي التكليف بالصوم في انما النهار كما عرفت من حكوا
 للتخيير ولا مدخل لانفاذ نذبا في وجوبه وهو موقوف ثم ان كلاما من البسوط ان الصغرى كالنهار ازال هذه بعد الخبر وبطل الزوال
 ولم يبق الا ان يشأ بغيره الصوم وجبا وقال المحقق في العنبر هو قولي ان الصوم يمكن في حقه ولو كان لا يكون له الصبي على ما

لانا نقول كنه صار الان محاطا بلو قبل لا يجب صوب بعض اليوم قلنا متى انما يمكن من نية بركتها الى قول النهار وانما يمكن منها هو متكرر
من نية بركتها حكمها الى اوله وكذا البحث في المعنى عليه فهو حكم صاحب الجدار له بعد نقل هذا الكلام بظهور قوله والظن انه لا يخرج من شي لان اصل
برائة الذمة وعدم تبعض الصوم معلوم من الشرع والحكم بمراتب النية وجوب الصوم عند ذوال بعض الاعذار قبل الزوال كالسفر والمرض والنبأ
بدليل يفي ذلك فيها بخصوصها كالاجماع والاختلاف يقتضي عموم الحكم وكيفية مع ظهور اختلاف حال الاعذار بحسب الشرع الا ترى ان حكم
والفاسد بخلاف هذا وحقيقة العيص كاستيثار بما تويد خلافة الكافر العيص غير صالح للتكليف غير عا جلا في المسافر والربيع حكم في المسافر
وفوق المحقق في الشرايع بالظن بعدم وجوب الصوم على الصبي لو كان بعد طلوع الفجر ونا ريبان تناول عطف على قوله مستحبا وهذا ايضا مستحب
مشروط بالنية حتى يستحق عليه الثواب لكنه ليس بصوم وانما استحبابه في الزمان ولما من هذه من يراه وليست باختيار بالاضمان ورجا ان يكون استيفاء
من الاجزاء الواردة في مسابقة اليوم في نظائره من اهل الاعذار عند ذوال عداهم والعهد وفاتهم كما قبل على استحباب الانساق في سبعة
هذا الحد كما استجاب ولو شك في البلوغ فلا وجوب الاصل والاستصحاب لو لم يكن ينبغي بالجماع لم يحضر له لعكظ هو مارة بالبلوغ في
مناط الوجوب بعد ولو وجد على ثوبه شخص متبا فالا قرب البلوغ مع امكانه محصور الظن المتناهم للعلم بانه منه بسبب اختصاصه ببعض الحكم
بامثال هذه الامور شرعا مثل هذا الظن بالبلوغ يخرج المني من علماء الاسلام كافة كما قاله في التذكرة واعتبر امكان كون من عا دة حسنة
وعاله لسلا بعارض الشغل والعادى هذا الظن فيمنه عن حد القوة والغلبة قال في المذاكر ولو وجد على ثوبه شخص يرتاح حكمه ببلوغه اذا لم
انفثانه عن غيره واكتفى بالشبهة في الذنوب تحق بلوغه بامكان كون من وقول ليس مخرجه كلام للصفا فيه كما ترى ولو كان شرا كخلاف
لعدم حصول الظن بانه منه باعتبار الاشتراك ولو اشترك بين ميتين فاحدهما بالغ فالاصح بقولهما محصور الظن المعنى بلوغ احداهما ولا يمكن
الحكم برطى واحد بخصوصه فلا احتياط في تعديهما ولا يجب على المجنون ولو كان جنونا في بعض النهار اراء ونصا على الشهور لا يكتفى بحال التكليف
ولا يوجب انحوا الخطا بل ان عطفه فلا يجب عليه لاداء ولا القضاء ومحدث في فاع الفناء بامر جديد ولم يثبت في نفسه وحكم بعض اليوم
كالكل لان الصوم لا ينعقد في كل يوم في الخلاف المجنون اذا افاق في انشاء النهار نوى وجع صوم ولا قضاء عليه لو نوى له الا واصبح مجنونا خاف
ذهاب اليوم مع صوم ووقال في المبسوط اصبح صائما ثم جن في نية يومه واغضى بالحكم فيه سواء في نية صوم صحيح وحكم في المذاكر بان قول الشيخ بعضه
صوم المجنون مع سبق النية لا يخرج من قرب الظن بعد كما ترى بسقط بعضه منه وان كان بسبب التكليف يخرج منه عن هذا التكليف كما عرفت وهذا مع
عليه بالتسوية او عكس عطفه وامام مع العلم والافاضة سقوط القضاء لا يخرج من اشكال لما سب من انه لو اغضى عليه بفعله ففوق كالسكران
الفرق بين الغماء والمجنون في هذا الحكم غير قط ولو قبل ان لا غماء من هذا الحق لا يباين فيصير تكليف المعنى عليه بالقضاء بخلاف المجنون فانه يترك
العقل والتكليف بالمره فلنا الاربع ان ذل الاخفاء كالمجنون اللهم الذي هو مناط التكليف فالوصح تكليف المعنى عليه باعتبار ان التكليف بالقضاء
حقيقه هذا لافاضة الفهم صح ايضا تكليف المجنون به وروى بل وجوب القضاء كما قال في المنهاج من الاخلال بسببه فلا يكون معدودا به ولا
له بالمعنى عليه يظهر مدته في العلم الدال على سقوط القضاء عن المجنون وادى في المعنى عليه ايضا كما سبب قال الشيخ في المبسوط وان كان جنونا
زال من العقل على وجه لا يعود بان يصير مجنونا مطبقا فانه لا يلزم قضاء ما يقو في تلك الاحوال وظاهره اخبار عود العقل في
القضاء كما قلنا وقال الشهيد الثاني في شرح الارشاد في بحث سقوط القضاء عن المجنون يجب تعيينه بكون سبب المجنون ليس من فعله ولا
عليه القضاء كالسكران لان من لم يمتنع في العلم في النسي لا يؤمر بالصوم كما يؤمر الصبي بالانحلال لا غير من خلاف الصبي فانه غير في
الشهادتين بعد نقل هذا العقل في الروضة وبشكل ذلك في بعض المجانين لوجود التميز فيهم اقول الحكم باستحباب التميز فيهم فيقول في الدليل
ومشاركه للصبي في العلة لا يفاد دعوى اوافق الذي فهم من كلام المنهاج على عدم ولا على المعنى عليه المشهور عدم حصصه للصبي
ولو في بعض اليوم وحده وجوب القضاء عليه كما عرفت في المجنون ورجا ان يسل في المفردة في المفعة القول بغيره صوم المعنى عليه مع سبب
ولا يظهر من كلامه ان يد من حكم الصائمين في سقوط القضاء لو نوى في مخالفة صوم او ما لو لم يثبت من النية فعليه القضاء وهذا كما لا بد
على المكلف للتصديق في السهل الشار وموضع عليه ايام ثم افاق كان عليه قضاء ما فانه من الايام فان سهل الشار عليه هو بطل
صيامه وعزم عليه ثم اغضى عليه فادام شيئا منه ولم يصم ثم افاق بانه ذلك فلا قضاء عليه لانه في حكم الصائمين بالنية والغرض على ان

المعتبر
الان لا ينفذ
ج

لو جعل الصوم لما ثم ازديت عادته بغيره وفقد البحث عن تلك المسئلة سابقا والقصر فيه القول بالاجزاء في السابق الى الشهر وجعل التوبة
بالفاد كما حكم هنا ولا عبرة لعادة ولا بحجج الصواب لا ما يستثنى على المسافر حيث يحجب عليه القصر كما لو تفرغ في القصر في الاماكن الاربع لا يجوز له
الصوم لا خضاضا لاجبار مجاز انما الصوم فيها للسافر لا لادلة المشقة لوجوب الاقطار عليه سأل عن المعارض وفي فاصلا بعد فراغ
ولم يرد الجوع ليوهم فيمن الغالبين يتخير في قصر لصاوه في صوم خلاف قال الشيخ في النهاية وتنبسط له بجعله الاقطار وهو يتخير في التقصير
الصوم وكان نظره الى خضاضا لاجبار بغير الصوم وقال المشقة يتخير فيها ويجعل ان يكون منه الاخبار الواردة في قصر الصوم مع اجبا
الدالة على التلازم بين القصر والا فطار كقول الصادق عليه السلام في حجة معوية بن وهب ما واحدا فصرت فطرت واذا فطر فطرت ولو
اراد الرجوع من يومه فقال في الخلف قصر في الصوم والصواب اجزاء ونقل في المتن عن الشيخ قوله بالتخير ولا يصح منه صورته لادلة الاخبار
والاجماع من اكثر العلماء على الصحة واختلافوا في افضليته ومنه ما رواه في حاشية ان النبي صلى الله عليه وآله قال تجزأ الايام في السفر فذكره
الصوم في السفر ثلثتهم وان شئت فطروا في السفر قال سافر نافع رسول الله صلى الله عليه وآله فقام بعضنا وافر بعضنا فلم يبع الصيام على
ولا المفطر على الصيام وتجلان على مواليد على قدر صحتها وان نذره لفساد النذر بفساد معطنه ولو صار مقاديرا او كان عليه يوم
مقيدا في السفر فقام عنه فظاهر الشيخ المجاز ومنه لفاضلان قال في المبطل اذا كان مسافرا فربما يوجب القصر في صام بغيره ومطالعته في حرمه وان صام
بغيره لم يلزم كان مجازا وان كان عليه صوم نذر معين ووافوا ذلك شهر رمضان فقام عن النذر وهو حاضر ووقع عن رمضان ولا يلزمه الفضل المكان
وان كان مسافرا وقع عن النذر وكان عليه لفساد الصوم حكم بمثل ذلك على من وقع صوم واجبا كان عليه غير النذر في رمضان قال وعلى
الذي ذهب الى ان الصيام في السفر واجبا يصح هذا الصوم حال اقول بناء على ما ذكره من ان اذا صاعرا لنذر وهو حاضر ووقع عن رمضان ما لم يأت
رمضان بغيره فصرنا او نفل او قال العلامة في المختلف بعد نقل كلام الشيخ الا في ذلك صوم نفل او عن نذر مقيدا بالصوم باطل لنا قوله
فمن كان منك رمضا او على سفر فعد من ايام احر واجبا للعدة بسلم اجاب الاقطار وقوله عليه السلام من البر الصيام في السفر قول فرض النذر
بغيره بالسفر لا عطفه انه لو لم يهتد بخبر بالحضر لا يوجب بوجبه على حياجه بالانابة ان اجاب للعدة بسلم حكمه صورته في السفر لا
الاقطار وعلى احتجابه بالرواية وفد الشيخ بها المحمودة ايضا في المعبر ان بناء كلام الشيخ على قول القصد بالصوم الواجب بالاصالة والصوم
المندوب في حال السفر وعلى هذا فيختصر الرواية بصورته صام فلا يدل على خلافه مطلوب الشيخ لا ما يجيب عن الاول بان الله تعالى امر من شهد شهر
من المكلفين بصومه من غير اعتبار مبدأ وخصوصية هذه الصوم اوجب للعدة على المعذور بالمرض او السفر فعلم منه ظاهر انه لا يجوز للمريض
المسافر الصوم مطلقا في هذا الشهر خصوصا بقرينة ملاحظة حال المريض حكمه وقد اعرف الشيخ ايضا بذلك في النهاية حيث قال ومن
خرج على ما ذكرناه من جوه السفر وجب عليه الاقطار بدل على ذلك قوله نعم فمن شهد منكم الشهر فليصمه من كان من رمضان الى سفر فعد من
ايام اخرها الواجب في اللفظ الصيام من شهد وفرض يصح به الفضا على من يكون رمضا او مسافرا فلو كان الاقطار واجبا وجب عليه عدة
ايام اخر ثم استدل بخبر يدل على ذلك كما رواه عنك نذارة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في قوله عز وجل فمن شهد منكم الشهر فليصمه
ما ايدها من شهد فليصمه من سافر فلا يصح روايته ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول قال رسول الله صلى
الله عليه وآله ان الله فصدق على من سافر بها بالقصير الا خطا ابراهيم كما اذا صدق بصدقة ان يرد عليه روايته يحيى بن العلاء
ابن عبد الله عليه السلام قال الصيام في شهر رمضان في السفر كالمفطر في الحضر ثم قال ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وآله اصوم شهرين
في السفر قال لا فقال يا رسول الله اني سافر في شهر رمضان في السفر كالمفطر في الحضر ثم قال ان رجلا اتى رسول الله صلى الله عليه وآله اصوم شهرين
ومصا اتجه لحد كمن لو صدق بصدقة ان يرد عليه في حجة عن الثاني بان المفروض اصل جواز التقيد بالصوم الغير الواجب بالاصالة لاجل
حال السفر لا ابقاؤه في خصوص شهر رمضان فيجب عليه المنع المستقيم من هذا الخبر حتى يظهر خلافه ولا يلزم من مجرد ظهور النص في الخبر
تخصيصه بخبر صورته ومصا وانما اصل العبادة وطيفه متلفا من اثاره فيوقف على النقل وقد ورد في هذا المنع المستقيم الذي يخص
الصوم ما لا يورده في التقيد بالصيام في السفر لغيره في ذلك الا انما جعلت لوجوب التقيد بالصوم الغير الواجب بالاصالة مطلقا
خص شهر رمضان لظن انما هو على عدم وقوع صوم اخر مطلق في الشهر كالمسافر سابقا ومن الروايتين الواردة في جواز الصوم

ع
نقل ابو
ع

في السفر خلاف ذلك اعمروا به انتم جعلتم على كل من اخرج لوجه الله عليه السلام من المدينة في ايام يمين من شعبان فكان
 يصوم رجل عليه شهر رمضان وهو في السفر فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان ونظر شهر رمضان فقال نعم شعبان الى ان يثبت شهر رمضان لا وشهر رمضان
 عن من الله عز وجل على الاطوار ودوايه حتى ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 هلال شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 وهذا من قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 الا لا يفتن الصوم فيها والجواب للفرق بان هذا الزمان لا يفتن عن وجوب الصوم عن مقتضى وجوب الاطوار بخلاف غيره من الايام من غير وجه من لا يفتن
 في السفر فاشبهه بالعبادة كمن صوم في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 وغيره ما اما ذكره بقوله ولا يفتن فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 وطيرة العامة في كتبهم لان اكثر النجاة منهم ولا يفتن في السفر غير اعم من وجوب الصوم من الواجبات لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 ليس من البر الصيام في السفر ولا اختيار المستفيض من ابي الحنفية كمن صوم في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 ليس من البر الصيام في السفر ولا يفتن في السفر غير اعم من وجوب الصوم من الواجبات لما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال
 من صام في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 قوم من المسلمين في الكافي يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 بعد دعوى ظهور في صورته باعتبار جملته الاصل الصوم والصدقة على الصديقين والصدقة على الصديقين والصدقة على الصديقين والصدقة على الصديقين
 نفسه معصية كسر الفداء من ارحم الهاربين من غريمه مع فدية على فدية الحوائج بعد ان ازال يوم الجمعة وحرره من غير فعل ما يجب عليه فيها
 والتا لا يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 بصفة ذلك بالسفر قال الشهيد الثاني في هذا الحديث انما يصح على مطلق المقصود لكن يحرم من يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 بشكل فهم التخصيص من مجرد عطف الاسفار التي غايتها المقصود على ذلك بكلمة او الظان لفطر رسول الله صلى الله عليه وآله والمراد الرسالة للمفسر
 كاختصاصه بما رواه من شخص قبل فخره واخذ مال محرم ونحو هذا والتمسك بالعداوة والمرابط بها التسريح الغائها واقتناها لغير المسلمين بل
 المحرمين وصحبه على غير ما رواه في كتابه من ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوم سب فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 وقوله لا يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى حكم المحذور في الغيب بضع هذه الرواية وانما خبر بان جملة الكتاب لا يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 على غير ما رواه في كتابه من ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يوم سب فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 كفارة التذوق لكن قوله فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 القصة ويمكن الاستدلال على ان الاستدلال في السفر هو عند المرض ولكن يفتح انه يمكن ان يكون ذلك عبثا عن الصوم ويكون المعنى لان
 تكون نوبت الصوم من الليل وخرج اليوم في السفر في يوم سب فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 الفطر من غير ما يمكن من غنى فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 اليوم وليس عليه شيء والخبر في هذه التكاليف لا يخرج الرواية عن الضعف الذي حكم به المحذور وهو مقتضى دارة قال قلت لا يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 كانت جعلت عليه فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 المكرة فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 المراد من هذا ما لا يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 بالاحالة فكيف يصح ان يفتن في شهر رمضان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان
 للصوم وحكمه في ايامه فيكون منذور امسدا وفي هذا الخبر في يوم سب فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان فافطر قبل ان ياتي شهر شعبان

كما عرفت خبر سديد ولا يمكن الحكم بشمول النذر الوارد في الآية له لان المراد النذر الشائع الذي هو طاعة الكلام وجواز هذا النذر فليكن
الرواية ورواية ابن ابي عمير ضعيفة عندنا لا يخرج منها الى التاويل وقد عرفت حال رواية علي بن مهزيار في المحقق في المعبرين القول في الشهرة لمكان ضعف
الرواية والظاهر ان ابن ابي عمير لم يسمع الخبر من الصادق عليه السلام بل من غيره من الرواة فانما هو من غير الرواية وانما هو من غير الرواية وانما هو من غير الرواية
ولكن الحكم بخلاف هذه الشهرة ما يشك في الاخطا في عهد العرف لا يقع هذا النذر وطاعة عبارة المصنف عبارة بعضهم يجوز ان يكون
معين في السفر فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
والعفو ولا يعمل بما ينافيها من الاحاد وبغيره وبيان ان الدلالة على الجواز في رواية ابن مهزيار من عبد الله بن محمد بن واما الدلالة على المنع فكثيرة كما
عرفت وذلك ان بعض ما وثقه جليل الله بن سنان قال سئل عن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة عن ابي حمزة
الشهر في الشهر ان لا يقصر قال فقال لا يقصر في السفر لا يقصر في الصوم الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر
الواجب الا في احب لك ان تدوم على العمل الصالح قال واصلح بحرم الذي كان يصومها بخبره ان يصوم مكان كل شهر من شهر الحرام ثم لا يام
الظاهر ان سؤال الراوي عن حاله يصوم يومين من كل شهر فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
حال من كان من غادته ان يصوم شهر الحرام في الشهر والشهر ان منها لا يقصر في الصوم في الشهر فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
الفعل فاجاب عليه بانه لا يقصر في حال السفر عن ان ياتي بعدم قضاء الصوم الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر
ولا يجعلها الانسان بمنزلة الوالدين بها كما هي في الوالدين لا يقصر في الصوم في الشهر فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
استحباب المدونة على العمل الصالح وفعل الخبر ثم ذكر عليه السلام ان صلح العادة بصوم شهر الحرام بخبره في ذلك نحو الفضيلة للصادق ان يصوم في كل شهر
كل شهر فانه في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر
عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
وانه خير من العمل الصالح في الشهر الحرام على شرطه غير مقرر بما يلزم الوفاء به شرعا كالنذر وشبهه غير مستبعد خصوص في الخبر الاول
ابا بوبكر الصديق قال علف في رسالته وابنه في مقعده وقال في الخلف اتبع على هذا القول بالاصل وبانه يدعي خبره وجب الحرام في الشهر
السفر كالنذر في هذا الحد والخبر الاول بان اصله بعد عنه ليدل على اتوى القياس منوع ومنعوض بالسبعة والمقابلة ما عدا وقتا في نحو
كلامه هذا القول من غير مقعده في مقعده فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
عرفه مفسلا واكثر من ذلك قول لسيدي ابي بوبكر الصديق في مقعده وقد عرفت وجه التردد والافق كراهة النذر بطريق الاختلاف فيهما الطبع في السفر
سوى ما يستحق فقال ابن ابي عمير في العقبه فاما في الصوم في السفر فقد قال الصادق عليه السلام من كبر الصوم في السفر وظاهر القول بعد الجواز
منه قوله في المنع وكذا قول سلاوة قال المصنف بالاولوية الاجتناب عن الاخطا وقال الشيخ في النهاية بكونها التوافر في السفر على كل حال وقد
ورد رواية في جواز ذلك في سفره على ما ذكرنا الا ان الاخطا ما فادنا وقال في اللبس بكونه الصوم في السفر ويجوز ذلك كانه ربه
اراد بالكرامة المنع ولزوم الاجتناب الجواز في الصوم ثم جعل الاخطا في الجنب كانه المصنف قال ابن حمزة في النقل في السفر هو ان يصوم في الشهر الا في الشهر
صيا لثمة ايام ضد قبر النبي صلى الله عليه واله صلوة الحاجة والشا في ما ذكرنا ذلك وذكرنا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر
المأمور به في الصوم وبما يجازيها من الشرح في الصوم في الايام وبما ذكرنا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر الا في الشهر
السفر فلهذا روي في الروضة وحول الرضا عن محمد بن ابي حمزة عن ابي الحسن عليه السلام في السفر وان لم يقبل النذر بالسفر لمعنى او امر اتيه
فلذلك لا يكتفى بطوع كما يطلع بالصلوة فقال يقول اليوم وغدا فقلت نعم فقال نعم قال الجوهري في سفره خرجت في السفر فاما سفره فموم
مثل صاحب بيت كان عليه السلام يقول يقول اليوم وغدا ان يعلم ان له العزم على فانه لثمة ايام خصه بامر بالصوم في المدينة ام لا ويجوز
شدة الكراهة في سورة عدم ضد الامانة راسا وقال الشيخ في التهذيب بعد نقل هذه الروايات ولو طلبنا في هذه الاخبار فقلنا ان الصوم
الطبع في السفر محذور كما كان في السفر في محذور غير انه قد فيه من الرخص فقلنا ان الكراهة وذكر في ذلك خبره من سبل في حقه ضعيف
بعضه خبره من سبل في حقه ضعيف بعضه خبره من سبل في حقه ضعيف بعضه خبره من سبل في حقه ضعيف بعضه خبره من سبل في حقه ضعيف بعضه خبره من سبل في حقه ضعيف

ان يكون
ع

الاول انه كيف يقع اطلاق المكره على هذا الصواب لان العباد ان كانت يصح حصولها بالثبوت عليها الاجر البتة فلا بد من ان يصف وجودها
 بالرجحان ولا يثبت رجحان هذا نحو يصفها بالكره وان كانت غير محضه شرعا فلا يجوز ان ينوي بها التفرغ لو نوى بها يصفها بالخطر والشرع عظم
 والعلم بغيره ليس بجعل يصف بحكم من الاحكام الشرعية والثاني انه كيف يمكن العمل بقدره في التفرغ للصوم فيجب ان يصفها بالخطر والشرع عظم
 من الصوفي المحض كخافه من مكره العباد في حال الاستحسان وقد ذكر هذا المحقق في هذا القول وقد قبله المحقق الشيخ ^{عليه السلام} ايضا والى ذلك لا شك
 الثاني قوله الاخبار السجدة انه على المنع من الصوم غير تقيدها بالوجوب لكن في اخبار مرسله يجوز للمسلم ان يترك الصوم في حال الاحتياج
 للاخبار الاول على ان كراهته ليست بجماعية بل هي من مصادره على يجوز ان يعرفها فيها الا ان لا يدل التنقيص فيها او يمكن الاحتياج
 لجواز حديث من يصفه شرعا في الخروج من القول بالكره لاسيما في موفدا وردوا على ما افاده لدفع الاشكال الاول ايراد من الاول ان
 الثواب فانه يوجب من العباد بالانابة بالنسبة الى الاخرى كالصلوة في الدنيا بالنسبة الى المسجد في مسجد المحلة بالنسبة الى المسجد اعظم ولا
 يظنون ان كراهته عليه بالاصل وانما انه لو كان بمعنى نقص الصواب بدون تجان العبد فلا وجه لترك التمسك على الله والاعمال عليه
 العبادات ونهيه الناس عنها كما نقل عنهم علمهم لان قوله الثواب لا يقتضي ترك وهو الناس عنها خصوصاً فيما لا بد له من التمسك
 ثواب لا عوض قول والخوف العباد العجبة الشرعية لا بد لها من جهتها حسن اجلها بالتسويق فاعلمها الاجر والثواب لا يعقل صحة العبادات وحسنها
 مع خلوها من مطاوع الاجر ومن البين انه لا يمكن استحقاق الاجر والثواب على تركها من دون تركها ايضا من تلك الجهة نعم ربما يقدّر العباد منه ونقصه
 يكون عدما ناراجعاً على وجودها رجحاناً بوجوب تركها على تركها من دون تركها على الايمان بها اذ مع تركها العقاب لا يوصف العقاب
 المشتملة على خصوصية تلك الخصوصية بالصفة والشرعية لا على فرض الاحتياط وجوزاه وعلى هذا فيوصف تلك الخصوصية بالكرهية
 ويمكن وصف هذه العبادات ايضا بالكرهية بهذا الاعتبار خصوصاً اذا كان الثواب المترتب على ترك تلك الخصوصية يزيد من الثواب المترتب على
 تركها انما العباد ولا يستدل على ذلك مثلاً الصلوة والتسليم في السفر باعتبار انما له على محاسن الصلوات وتركها من ثبات النفس ملاذها وان
 الله تعالى موجب للاجر والثواب لكن السفر باعتبار المحركات الشافعية للعبادة التي يتوقف عليها الباع فله التمام وتعتبر اكثر العبادات بوجوبها ضعيف
 اليك والقوى ومنها وكلاهما والصواب موجب لانه لا يصف الكلال ولا يثبت ان نظام امور السفر من القيام بالمحركات اللازمة وحمل
 الثقل والمحافظة على العبادات الواجبة المهمة ودفع المحاربات والقطع والفجر عن اذى الوحوش والتعب ليدعى مزيد قوة البدن وبطأ
 للمفسر فيجعل ان يكون الصوفي السفر موجباً لغواً كثير من تلك المنافع الدينية والدنيوية وعلى هذا فمن مما فيه اعتبار المحمل للصوم
 القطع والفرق بينه وبين المفاسد المحملة بسحق عليه لاجر والثواب من تركه في الصلوات والاحتياط في حفظ العمر والتمسك بالمال عن طريقه في الحال والمآل
 استحقاق اجر وفروثا اذ يزداد من البين ان حسن رعاية الاحتياط في امثال تلك الامور العظيمة ان يتركها في نظر العقل والشرع من حسن القيام
 ولو ما فوّه منفعته من تلك المنافع بسبب الصوم فبما او فطونا بالحق الغالب لصار الصوم محمولاً على امر ما ولكن مجرد الاحتمال لا يوجب ذلك
 ان مجرد احتمال المنفعة لا يوجب سقوط الواجب الشرعي بالاحتمال فلهذا الصواب تركه على وجه مخصوص بجهة مخصوصة من ثواب فعله على وجه
 خاص بمصلح خاص يمكن دفعه بالكرهية ونظمه بالاعتناء على تركهم عليهم السلام له ونهيههم الناس عنه ويعد جعل كلام المسالك على ما ذكرنا
 لانه قال المراد بكونه نفس ثوابا من الصوفي المحض ولو كان مراده ما ذكرناه لقال المراد بكونه نفس ثوابا من ترك الصوم على وجهه وللتكليف في العمل
 على اداءه انما نفس ثوابا من الصوفي المحض باعتبار انما له على خصوصية نفسه في حال تركه للمفسد لا باعتبار انما له الصوم المحض على وجهه
 كالمزلة التي للصلوة في المسجد بالنسبة الى الصلوة في البيت فيطبق على ما ذكرناه ويندفع عنه لابرادان ولكنه يصاحبه عن عبارة غاية البعد
 يمكن ان يكون العبادات تختلف في الاحكام الشرعية بمصالح المصالحات المتضمنة لها مثلاً المصلحة التي في صوم شهر رمضان يقتضي ان يكون
 الصوم واجباً لا يبرح من تركه الا على امد الوجوه المقررة بالشرع واما ما قول بكونه سبباً لا يضر ان يكون بعنوان الوجوب والزم
 الاصل الشرع بل بعنوان تأكيد الاحتياط كمال الرغبة لو سلمه احد بمصلح الوجوب الشرعي كان تشرعاً له ما وموسماً بالايام التي لم يرد في موا
 تأكيد الشارع ينبغي ان يكون بعنوان الاحتياط من دون تأكيد وهما من قبا كان فحسب المصلحة في بعض اوقات الصوم في السفر ان يكون
 رخصة كثر في قبا انما فهم به في حق الصوم في الايام بوجوبه

٢
 القصة واثبات
 لدفع الاشكال
 الاول في قول
 للرازي في
 ثوابا

هو الباعث على تركه على كماله وفيهم الشارح مع مجوزهم بانه حتى لا يخرج هذا الصوم من الاطلاق فيؤثر الاستحباب الى حد اخر من الرغبة
 الاهتم بجعل لا يلبس به مجزاة المصالح فقل هذا الصوم المستحب المرغوب الذي رغب له من الشارع بحكم المصلحة وبه التواب على تركه في كثير
 من الوجوه يبقى المكروه ويؤيد ما ذكرناه من ان ما رواه الصدوق في الفقيه عن عبيد الله بن النعمان عن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال ومن سئل عن
 عليه السلام ان علي عليه السلام وعده وصو على عليه السلام في الحسن والحسين عليهما السلام وكان الحسن عليهما السلام ففضل بعل يوم عرفه على الحسن عليهما
 وهو بعدوا الحسن عليهما السلام ثم جاء بعد ما فضل الحسن عليهما السلام ففضل على الحسن عليهما السلام يوم عرفه وهو بعدا على الحسن عليهما السلام فقال الرجل
 دخلت على الحسن عليهما السلام فبغذي في انهما ثم رفل عليهما فقلت ان الحسن عليهما السلام فقال ان الحسن عليهما السلام كانا اماما فافطر لئلا
 يتخذ صوته وبناوى الناس فلما انقضت كنا الامام فاردنا ان لا يتخذ صومى سنة فبناوى الناس ثم علم ان الحق الادب على طائفة اف
 ان الكراهة في العبادات بالمعنى المشهور الاصيل الذي هو احد الافهام الخمسة ولا بعد في قول الشارع لو فعلت هذه العبادة في وقت كذا او مكانا
 كذا على هذا الوجه فلا تواب لا عقاب لولا فعله كان احب الي ثم قال فان قيل ان نوى الصوم فصار شرعا حراما لانه ليس بشرع كما هو المفروض وان
 تبوء لا يكون صوما مكروها فبلى لم يكن اختيار الاخير ان المراد بالصوم المكروه ليس كونه صوما شرعيا ومكروها بل بانتهى كونه حراما فان
 ليس بمشروع وحرام والمراد بفصل الصوم والعبادة في الجملة لا مع تحقق جميع شرائعها او يكون انتهى عن مجزى التشبيه بالصيام وانما بدى ان
 يكن مع التنية والشرط المعبر في التنية فقول هذه الاحتمالات الثلاثة مع كمال تعارضها في غاية الضعف لان المعلوم ان محل البحث حكم الصوم المصطلح
 الشرعي في السفر والشارع ونهيه بغير ارجح البع لا ريب في اعتبار التنية التامة على قصد التنية وبما للشرط فيه كذا الكلام في الصوم الحرام والكل
 الصوم عليه اشتمال على التنية لا يفتى في صحة الشرعية وكراهته اصل الاستثنا في السفر من نهيه التامة لا يقول به احد ظاهر خارج عن محل البحث فاما
 ثراه ويمكن اختيار الاول ايضا وعدم شمله للشرع يجوز ان يكون جعل بعض الاستثناء مما يقرب به الى الله مكروها بالمعنى الذي قلناه بنوعه الثاني
 ولا خذ ولا يان ما عفا عنه وهو قد ورد الشرع به بل كمن لا يفعل مع التنية لئلا يكون تامة بغيره ويجوز للشارع له وانما اراد منه نهيه التنية فقط
 وفعله التواب مثلا وعلى تقدير لزوم الاعتقاد والحزم في تنية هذه العبادة مثلا لا نذكر هذه فتقول بان كون الاعتقاد حراما وشرعا واما الفعل
 هذا الوجه الذي له نظير شرعيه لم يثبت كونه حراما وانما البحث فيه في التنية والاعتقاد كما اشير اليه الذكر في تقديم الاستثنا على التنية
 الاستحباب من جواز كون قصد الحزم حراما دون الاستثنا في قول الفحول يجوز العبد بالصوم في السفر قصد التنية بل الله به بان الشارع وجوز
 مع خلوه عن الاجر والثواب اسأل مع اشتماله على نفس يحسن تركه على ما يظهر من دل كلام هذا الحق لا يوافق مدعيه ان الظاهر انهم يقولون بعد
 جواز خلو العبادة المستفترجا بالمادون فيها شرعا من الاجزاء مع حصول الغريب بها يحصل الاجر البنية ومع عدم حصوله لا يفعل بجوز الشارع للشرع
 بها وما يظهر بانها من كلامه من ان حكم الشارع بالكراهة على الصوفى في السفر يرجع الى كراهة الصيام بل انما يجوز للشارع فعده استثناء من
 خروج عن محل البحث ايضا لان البحث ليس في حكم الصوم الناشئ عن شبهة حصة وانما يجوز من الشارع بل في اصل حكم الصوم المصطلح الشرعي في السفر
 وما ذكره اخبر من الحكم بجوز تنية الصوم وكراهة فعله فغير صحيح ذلك بغير حال الفعل شرعا بدون شخصية غيره بالتنية والفعل المنهية بالتنية المحرمة
 وان ينفصل الجهر وكلام المقصود في الذكرى شيء اخر حاصله ان اعتقاد شرعية تقدم الاستثنا على التنية لا عن شبهة محرمة وذلك مما لا
 فيه من المعلوم ان ذلك الاعتقاد ليس تنية الفعل ولا رطله بغير الاستثنا في شخصه ثم حكى بان الظاهر ان الاستثنا في المقدم ليس في التنية
 الاركان استحباب التنية بل في ذلك من حكم بغير التنية وجواز اصل الفعل في شيء كما لا يخفى على المشافه فامل ثم ان ما ذكره في المسالك لدفع الحكم
 اشاف ولا يخفى عن شيء لان دليل السنن والاستحباب إنما يجوز الشارع فيه مع عدم دليله على خلافه وامامه وجوز تحصيل الدال على تحريمه مثلا
 فيما نحن فيه فالعمل بالخبر الضعيف الدال على الاستحباب حمل التنية في الخبر الصحيح على الكراهة لا يخفى عن اشكال ولا يحتاج على الجواز غير من
 شيء فحاشا الاشكال اذا لم يعد دعوى فهو بلوغ المعبر بغير الشرع المحال بتناجى العدل في ذلك وفي كتاب الكرم الامر بالتنية خبر
 وعلى تقدير تسليم الصوم لا ريب في ثبوت ان المراد بالبلوغ الذي لا يارضه خبر اخر دال على الاثم ونفى تحريمه خصوصا اذا كان المخالف صحيحا
 منه وعلى التقديرين لا ينعى الاحتجاج به فيما نحن فيه الا بكثرة ايام الحاجة بالمدنية الطواف فافهم على هذا الاستثناء وبطل ايضا على صحة
 معونه بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان لك مقام بالمدنية ثلثة ايام معتمرا يوم الاربعاء وتصل الى الاربعاء عند غروب الشمس

وهي اسطوانة التوبة التي كان يبط اليها نفسه حتى نزل عذره من السماء ونفد عندها يوم الاربعاء ثم نال ليلة التوبة التي يطلبها عما يلي تمام التوبة
صلى الله عليه وسلم في تلك اليوم ومات وهو يوم الخميس ثم نال الاسطوانة التي نال مقام النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة ففضل على ذلك
ويومئذ تصوم يوم الجمعة وان استطعت ان تكثر في هذه الايام الا لا بد لك من ان تخرج من المسجد لا تحب ولا تنام في ليلة ولا نهار فافضل في
ذلك مما بعد ليلة الفضل ثم احذر في يوم الجمعة واثر عليه صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة واليه وسلك جنتك ولكن فيما هو قال اللهم ما كانت في اليك
حاجة شرحت نافي طلبها والتماسها اوله اشرف ساكنها اوله ساكنها فاني اوجه اليك ببيتك محمد صلى الله عليه وسلم في الجنة في قضاء حاجتي
وكبر ما فانت حري في فني جنتك ان شاء الله تعالى وظهر الخبير ان كان موصوف من لا يرغب في التوبة على النجس المذكور ولكن لا يخاف لعلوا
يحمل ان يكون لديهم الايام المعرفة خصوصاً كما شرع بعبادة بعضهم والحق المفضل شاهد اي شاهد الامم عليه السلام في المدينة المنورة حيث
قال في معتق في هذا المنشأ صوت ليلة الجمعة اربعاً وخمسين حجة متواليات عند النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة وفي شهر من شاهدها
عليهم السلام وبعثوا في الايام اشرفها في شهر المعصوم الملائكة وهدوا البركة والاهتمام بطلب الحاجات لما هو المرجو فيها من استجابة الدعوات وانبأ
بابو يربا بن ابي رباح لا اعتكاف في المساجد الا بعبادة الحق والثناء بصوت ليلة الجمعة بالمدنية صوت ليلة الاحد اعتكاف في المساجد الا بعبادة الرحمن
وجامع الكوفة والبصرة ولزنت على ما خذنا من ذلك السابق وانما يفسر في الخارج قبل الزوال على الاقرب حيث ان ليلة الاحد لا يصح في البيت بطلب
الاختبار برعاية النصف النهار فيفسر في الخارج قبله ويوم ان خرج بعد الزوال والمراد بالخروج في كلامهم تجاوز الحد من واحد ما على الخلاف وقد تقدم في
انصاؤه وهذا الحد لا يوافق في المسئلة والية من العبد وانما يخرج من باب الوفاء وهو المعنى وهو المعنى عند العلامة في الخلاف لكن قال في آخر كلامه
الخير بين العطر والامام لو خرج بعد الزوال لطلبه فاعرف من موصي الصبح واخاره الشهدا في المسالك والروضة رتبوا الى الصلاح ايضا
وقال في المداراة لان بالصلاح واجب لك مع الخروج بعد الزوال والفضاء والذي يظهر من المختلف ان بالصلاح يقول بذلك في عازم السفر
الليل حيث قال في الصلاح اذ عزم على السفر قبل طلوع الفجر واصبح حاضر فان خرج قبل الزوال فطهر وان لم يخرج قبل الزوال فغسل ما كان عليه من
وفضاء والقول الثاني انما يشرب في قصر الصلوة والصوم من غير طهارة في الصوم من سافر في جزء من جزء النهار فطهر وان خرج قبل الغروب لم يبيت ليلة
من الليل وهذا قول علي بن ابي رباح والحنن ابي حنبل والشافعية وجمهور من يرون في ثبوتها بعد اخباره او لا لقول العبد والقول الثالث شرط
النية في الافطار وهو قول الجمهور في المغيرة والشافعية بشرط النية مع ذلك الخروج قبل الزوال قال في النهاية واذا خرج الرجل الى السفر بعد طلوع الفجر
وقد كان من النهار وكان قد ببيت نية من الليل لطلبه لافطار وان لم يكن قد ببيت نية من الليل ثم خرج بعد طلوع الفجر كان عليه
انما ذلك اليوم وليس عليه قضاءه وان خرج قبل طلوع الفجر وجب عليه الافطار على كل حال وكان عليه قضاءه ومضى ببيت نية من الليل
بقوله الخروج لا بعد الزوال كان عليه نية في قضاء النهار وعليه قضاءه واصلنا ذكره ان مع عدم البديهة لا يجوز له الافطار الا على قضاء
مع التبيين ان خرج قبل الزوال وجب عليه الافطار والفضاء وان خرج بعد الزوال فعليه الامساك والفضاء وظاهر الوجوب صحيح في النهاية
الامساك وجوز له الافطار ايضا وقوله في البوطي قريب مما قاله في النهاية وبه قال ابن البراء ايضا وقال ابن حزم في الوصلة المسافر لا يخرج من بيته
امان يخرج قبل الصبح من منزله وبعد الصبح قبل الزوال او بالفسح من الليل او غيرها واخرج بعد الزوال فالاول يفسر عند قضاء الاذان وتوكل
المجدان والثاني يفسر ويقضى الثالث لا يفسر ولا يقضى الرابع يقضى ويقضى وحكمه على الرابع اي الخارج بعد الزوال بالفضاء مطلقا سواء كان نائما
من الليل او لم يكن لا وجه له مع انه قد حكم على الثالث اي الخارج قبل الزوال غير نائم بوضوء القضاء فكيف يحكم على من يخرج كذلك بعد الزوال بالفضاء
وتخصيص الرابع بالنائم وغيره من العبارة جدا ويحمل وقوح سهو في الكتابة ان يكون ما كتبه في الرابع حكم الثالث والعكس على هذا فالخالفين
وقول النهاية في امرين الحكم بالفضاء على الخارج قبل الزوال من دون تبيين النية والحكم بعد القضاء على النائم والخارج بعد الزوال وقال صاحب
المدارك والمعمد ما اخاره العبد وقال في آخر كلامه لو قيل بالخير مطلقا انما يصح في بلد كما هو ظاهر صحيحه فاخرج من موسى لم يكن عبداً وذلك
يحصل الجمع بين الاختيار فاذا قال في كتابه بعد حكمه بان شكل المسئلة ان الظاهر يحق بالخير مطلقا ويجوز الافطار اذا خرج قبل الزوال وخارج
نية السفر من الليل وقد ذكره في المحقق الاذيلي في ذلك في مقام الجمع بين الاختيار على سبيل الاحتمال بعد العلم بان هذا من اصحاب الجدية فاما ما
ما اخاره العبد والمعمد في الخبر في الفقه وحسنه بابر فيهم فاشتم في الهدية عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل يخرج من بيته وهو يركب

[illegible]

وقيل صوابه في هذا الجدل من بلغ في أثناء النهار كالم من ظلام كالم من حجب غمامه فانه باعتبار عدم تحجب في أول النهار يمكنه انقاع
 المذبح ومنه ويجعل ان يكون استثناء المذبح من خصوص عدم تناول ويكون المعنى ان تناول المساك ناديا وكانه ان وقع اصطلاحهم في المساك يمكن
 حكم الدعوى بعد الزوال سكوتها عن هذا الماشي بعد جرحه بوجوب الامساك للسافر والمريض والاعرج وما وندنا ولا او كان بعد الزوال
 قال الشيخ في النهاية والسافر ان قدم اهله وكان قد افطر فعليه ان يسكن بقية النهار ناديا وكان عليه قضاء وان لم يكن قد فعل شيئا ينقص
 وجوب عليه الامساك ولو لم يكن عليه قضاء وظاهره وجوب الصوم مع عدم تحقق الافطار في الخارج وكان ان قدم بعد الزوال جرحه على هذا
 الاطلاق في تمامه كالم من يتكلم في تلك بقوات وقتا لئلا يربو بالفساد من الاخبار من اعتبار الزوال وفي رواية اخرى ذكرنا انما جاز ان قدم
 بعد زوال الشمس فطروا لا ياكل ما طروا الا في اعتبار الفدية في كل ما يوافق فواء في البطون والهند في الاحتياط في الامساك والقضاء ولو علم
 قبل الزوال فحجته في الافطار والامساك لا يصلح للصحة محمد بن مسلم قال سئل بل جعفر عليه السلام عن رجل يقدم من سفره في شهر رمضان يدخل
 حين يصبح وارفع النهار فقال اطلع الفجر وهو خارج لم يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء صا ان شاء فطره بخسة فاعنه بن موسى بن ابيهم
 سئل يا عبد الله عليه السلام عن رجل يقبل في شهر رمضان من سفره في شهر رمضان يدخل اهله فهو بالخيار ان شاء صا ان شاء فطره بخسة فاعنه بن موسى بن ابيهم
 لم يدخل فهو بالخيار ان شاء صا ان شاء فطره للصحة السابقة عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سافر الرجل الى اخر الحج والادب
 في تمامه رواه جماعة المتأخرين وان قدم من سفره قبل زوال الشمس فعليه صياض اليوم ان شاء وهو ان الامساك افضل لما فيه من الشريعة
 وعند تخصيص الصوم يوم من شهر رمضان مع ما فيه من هذا الاجر والتواب لا يرفع عنه فدية بل هو له في الافطار والامساك وقد ذكرنا الرواية
 وهو يخرج في صورته ما يجلب من الاطلاق يجوز في حال السفر بقوت الصوم والامساك يجوز حتى يدخل قبل الزوال وقبل فوات وقت الصلاة
 عليه نصا كما ينجز السافر من شهر رمضان وعقد فدية لصحة تركه نظرا واحتماله ان يترك الصوم بعد الفدية يحصل برؤية الجهدان وسماع
 الاذان والى المص في هذا الكتاب كما مر منه في الصلوة وفي سائر كتب لا التبعية انما يكون لها باوجود عند خفاء الامار من الفدية ومنه
 الرخصة في العود انما يحصل اذا اذاعها والدلالة لاحدهما بحكم المعنى سواء كان خارجا الى السفر والبعث منه واليه من العادة والشهادة في اكثر
 المسافرين وقال الشيخ علي بن ابي طالب اذا خرجت من منزلك ففصل الى ان يعود وتبرأ من رتبة من رتبة عن الصادق عليه السلام قال اذا خرجت من منزلك ففصل الى
 نغواية لا يخرج في المرسلة ويمكن جعلها على المخرج العود للمعهدين من الشارع واكثر المتأخرين في الفدية على ما قاله الشهيدان احد الامر من
 خفاء الجهدان عدم سماع الاذان والطائفة يعتبرون في الفدية ادراكها معا وجعل جماعة منهم للرخصة في نهاية الفدية دخول المنزل لكن
 يعتبر في الذهاب خفاء الامار من معا وظاهر كلام الحسن المضبوط في اصلاحه وصريح ابن دراج في اعتبار الاذان خاصة وظاهر النص في
 المنع اعتبار المحطون منهم من كلام الشيخ والاف في اللطون المعبر الخيطان فان حصل ما يلزم لان ذلك من صريح بقية ذلك في موضعين بل اعتبار
 احدهما كالم في النهاية والاختلاف العج في مختلف على اعتبار الامر في معاني الذهاب بقوله نعم اذا خرجت في الارض فليس عليك جناح ان تقصر
 من الصلوة ان خفت من فلولي الباس في السفر في الارض لا يمتنع في النازل فلا بد من اعتبار المخرج من البلد وانما يتحقق ذلك بعبث الاذان
 والجهدان والاحتياط بعبثه بما رواه محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يريد السفر متى يقصر قال اذا تورى من البيت فادركه
 عبد الله بن سنان في الصحيح عنه عليه السلام فان سئل عن القصير قال اذا كنت في الموضع الذي تقع فيه الاذان قائم واذا كنت في الموضع الذي لا تقع فيه
 الاذان فقص واذا لم تدرك من سفره في ذلك اقول ضعف احتجاجه بالاية الشريفة في خروج من البلد فلو كان كذلك لكان جواز البلد فقد تحقق الضرر
 المسافر فيها بدنه في محل الدخول ان الضرب في اللغة السبق الى الجهر في ضرب في الارض ضربا ومضرب بالفتح اي سار في بناء الزندق في السفر والضيافة
 بسافرة والظاهر صدق اسم السافر والسافر لغة على من خرج من منزله بقصد السفر فكانت جردان البلد وعادتها وعادتها الاسم شرعا وان
 البحث ان كان من السافر من لا يفرق عليه قوله فلا بد من اعتبار المخرج من البلد لا يمكنه ان يثبت بالوفاء مع ما عرفت من هاهنا على
 بابويه لان المناط المخرج من المنزل ثم ادعاء ان المخرج من البلد لا يتحقق الا بضيوفتها معا في رتبة اصل الدعوى لان اكثر المتأخرين كما عرفت
 على تحققة بغيره اذ هاهنا يمكن ان يكون ان شرط الخوف في الاية بشرط ان الفدية انما يكون في موضع تحقق الخوف في الاطلاق لا بد من اعتبار
 المخرج من البلد ولا يقول احد بان المناط مجرد المخرج من البلد فلا بد من اعتبار المخرج من البلد فلو كان كذلك لكان جواز البلد فقد تحقق الضرر

عليه أما احتجاجه بالخبرين فنفية ولا إن الظاهر خبر محمد بن سالم اعتبار موارد الشخص في البيوت لموارد البيوت عن الشخص كما يقولونه ويمكن أن
 ظهور هذا من باب الغلب كما فهمه الأصحاب لأن الأثر في هذا المقام نصب علامة للسافر يمكن العلم بهاب هو أنه في باب النظر متى جعل بها وظاهر
 أنها موارد البيوت عنه لا موارد أخرى فإنها أن كل خبر لا يدل على اعتبار ما زاد واحدة فكيف يمكن الاحتجاج بها على اعتبار الأمان من معاليق في
 اعتبار الأمان من عمل عدولها معاً كما في التمهيد الثاني حيث قال في شرح الأثر في الجمع بين الخبرين يحصل بالعمل عدولها معاً والمشتد مجموعها
 بالتجربة ليس بواضح ولعله أراد بالتحية الاكتفاء بكل واحد منهما كما هو في المقام من وفيه تكلف لأن القول بالمتفاد من خبر محمد بن سالم جواز الفسر
 وجوبه عند الموارد وخبر عبد الله بن سنان يدل على وجوب التمام عند التماع وجوب الفسر عند عدمه فإذا اختلفت الموارد عند عدم التماع وحكماً
 عليه بوجوب التمام كما يلزم من القول باعتبارهما معاً فاحتملنا بظاهر خبر عبد الله بن سنان في اختلاف عدم التماع عن الموارد وحكماً عليه بوجوب التمام فما
 علمنا بظاهر خبر محمد بن سنان من أنه قد علم من على أي المتأخرين لا بد من كتاب تكلف على الأمر بالفسر وما في معناه عند تحقق العلامة على أنه لا بد في الفسر
 من تحققها وعلى طريقة الفداء لا بد من كتاب تكلف على الأمر بالتمام عند تماع الأثر على هذا المقصد ولا بعدد أحوال أن التكلف على طريقة التمام لا بد من
 طريقة المتأخرين والعجيب في التمهيد الثاني مع أنه قد أسقط عن رواية عبد الله بن سنان حديث الأمر بالتمام عند التماع حكم بعد وضوح ما فعله المتقدم
 كما ترى وهو عرف بما قال والذي اختلفنا بناءً على ما تقدم لا يصح ما ذهب إليه من أن ما زاد من الأمان في ما زاد من الأمان على ما هو الغالب من عدم انعكاسها
 في أكثر المواضع وللعجب خفاها معاً والغرض من ذكر كل منهما من باب العمل على المكلف بالتعويل على ما تسره منها مع الاعتماد على ما هو الغالب من عدم انعكاسها
 فلو فرضنا موصفاً على سبيل التدرج يوماً في بعضهما يوماً في الآخر فيجب عليه في التمام في الذهاب بعضه والاستصحاب أيضاً وأما في العود فالظاهر أيضاً الحكم
 فيه بالتمام بخبر عبد الله بن سنان فيمنعه ما ملأه في وجهه ذكر هذا الأمان من أن اعتبار تحقق الأمان في الخبرين إنما هو لكونه ما دون ذلك حكم
 فلا يفسر في الخبرين العلامة في المختلف على هذا المطلب إن هذا بناءً على التفرع الذي يكون هو أنها بناءً على الأثر لا بعد فاصداً من كاف الأثر
 كان مثلاً مستلزماً ذكرناه وأما بعد البناء التفرع الذي لا يكون الشخص عند مسافر شرعاً وبالتجاذب عنه يصير مسافراً وفيه أيضاً ما لا شك والتمسك
 وكون أحد ما حداثة السفر لاجل أن يبدأ السفر على ما يعرف اتفاقاً معاً وتولد الأثر لا بعد فاصداً مسافراً لا يخرج عن تكلف الظاهر بقوله
 من كان في هذا الحد لا بعد مسافر والمخوفة أحسن الأب لا أن وحده على بظاهر النص لا يفسر جانباً على اعتبار الموارد والخبرين من حيث
 فيه دخول المنزل بما زواه البعض من القاسم في الصحيح إلى عبد الله عليه السلام قال لا يزال المسافر مفصلاً حتى يدخل بيته وما زواه استعمل عارضة الموضع عن
 إرضاء عليه السلام قال السائر من الرجل يكون مسافراً ثم يقدم فيدخل بيوت الكوفة ثم يصل إلى أم يكون مفصلاً حتى يدخل عمله قال بل يكون مفصلاً حتى
 أهله ويؤديه الأصل والاستصحاب أيضاً والجواب أنه لا بد للجمع من محل البيوت الأهل على ما دون النجاء فانه حكم المنزل الداخل في حكم المفصل ومن
 دخول بيوت الكوفة في الخبر الثاني لا يابى عن ذلك فانه كانت واسعة المحلة فلهذا سئل عنها ما لا يصح فيه أن حلت وربما بشرع الله وتفسير عبد
 بن بكير قال سئل بأجل الله عليه السلام عن الرجل يكون بالبصرة وهو من أهل الكوفة له بهاد ووفيل فيم بالکوفة وإنما هو مجاز لا يبرر العلم لا يفتقر
 ما يتجهر به ما أو يومين قال بغيره في جانب النص ويقصر قلت فإن دخل أهله قال عاين التمام ويحمل أيضاً أن يكون الكوفة بناءً على السفر في الذهاب فيقال إن
 عن حكم وجوب التمام أو الفسر في مثله الذهاب اجاب عليه بعد وجوب التمام من دون فصل لأنه حتى يرجع ويدخل بيته وأهله ويمكن أيضاً أن يكون
 السؤال عن الصلوة التي وجبت في الطريق قبل الحد ويكون المراد بقوله أم يكون مفصلاً حتى يدخل أهله أنه يفصل الصلوة التي وجبت في الطريق حتى يدخل
 ويجب عليه الصلوة بعد الدخول وكما لا تكلف في الكل واضح والباعث على تركه خبر عبد الله بن سنان ومروجه مع ما يلزم من العمل بظاهر خبر محمد بن
 الخبرين القول بوجوب التمام وانقطاع الفسر بدخول الحد في البلد التي من شية السافر الإقامة فيها في أثناء السفر ويكون له بها ملك مع الاستصحاب
 بوجوب الفسر وعدم انقطاعه بدخول البلدة التي يتوطن فيها على التمام حتى يدخل منزله وأهله مع اشتراط شية الإقامة والمالك وهو مستبعد جداً
 والسئلة باعتبار نوازل الأخبار كما ترى لا يتصل عن شكله في خبرين يدخل بيته مجازاً ولا يدخل منزله كما مر في رواية ابن بكير ويذهب إلى الاحتياط
 ثم المتبادر من الأثر أن الأثر المتوسط الشايع في البلد لا المقروء في العلو والنقص كذا المتبادر من الحديثين المذكورين الشايع في المناس والغالب
 الصلوة الرقيقة وبغير الخامسة المعدلة والأرض المستوية عادة وفيه المختلفة جداً بالمستوى لا بد من اعتبار نفس الصلوة لا مجرد الصلوة وصوت
 الجواز لا الشك في أن الأمان وإن وبغير خبر محمد بن سنان الأثر من البلد ما لا يقع المحلة فغير المحلة من العلوم أن المراد من البيوت الواردة في

النحل البونث التي يثبت العرف في وجهها وذاك هي التي ذكرناها وما قبل من ان اعتبار الهلة كما لا وجه له ولا وجه له ومن عليها الخاف في الاذان ولا
 يجرم الجماع في زمان شهر رمضان على المسافر الذي يوجب له الاطفا لان المنع عنه باعتبار وجوب الصوم وذلك بالسفر والعصية عنه مسلم قال
 اباعبد الله عليه السلام عن الرجل يفتقر في شهر رمضان فيصيبه من شهته من الجوع او الضيق او الابس او وجعته عزير بن زيد قال سالت
 اباعبد الله عليه السلام عن الرجل يوافقه شهر رمضان ان يصيبه من النساء قال نعم وحسنه علي بن الحكم عن عبد الملك بن عيسى الهاشمي قال سالت ابا
 الحسن عليه السلام عن رجل يوافقه شهر رمضان في السفر وهو في شهر رمضان قال لا بأس به وليس في كراهة في الشهر في هذه الرواية
 عليه السلام في ذلك في المختلف بقا على حكمه ووصفها بالفتنة ولكن الظان سقوط من هو الكتاب حيث يوجد في الكافي وبعض نسخ التهذيب
 ومع وجوده فوصفها بالفتنة كما في الازدراك مشكل لان الشهر عليه السلام في غير الشهر الكوفي صاحب الكتاب اما ابن عيسى الهاشمي الذي ذكره
 غيره مذكور في كتاب الرجال ولكن ذكره ان الهاشمي كان يروي عن جعفر بن ابى عبد الله عليه السلام وان النخعي كان يروي عن ابى عبد الله عليه السلام في النخعي
 هذا الهاشمي عن يروي عن ابى الحسن عليه السلام بالجمله في هذه الرواية لا يخفى عن شياء وحسنه سهل قال سالت اباعبد الله عليه السلام عن رجل في شهر
 رمضان وهو مسافر قال لا بأس به وموافقه في العباد عن ابى عبد الله عليه السلام الرجل يوافقه رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان
 داود بن الحصين قال سالت اباعبد الله عليه السلام عن الرجل يوافقه رمضان ومعه جارية يبيع عليها قال نعم خلاها للثانية حيث قال لا ينبغي له
 بها ثمن الطعام ولا ان يترك الشراك لا يجوز له ان يفر بالجماع بالنهار الا عند الحاجة الشديدة الى ذلك مشددة بحجة محمد بن مسلم عن ابى عبد الله
 عليه السلام قال اذا سافر الرجل في رمضان فلا يقرب النساء بالنهار في رمضان فان ذلك محرم عليه صحيح بن شاذان قال سالت اباعبد الله عليه السلام عن الرجل
 يوافقه شهر رمضان ومعه جارية له ان يبيعها بالنهار فقال جارية الله ما يعرف هذا حرمه شهر رمضان في الليل جارية له في الليل
 ان ياكل ويشرب ويقص فقال ان الله عز وجل يحرم في السفر الاضداد والنهي عن بعضها الموضع التي انصبحت في السفر لم يقصر له في جماعه
 النساء في السفر بالنهار في شهر رمضان وجب عليه قضاء الصوم عليه تمام الصلوة اذا ابر من سفره ثم قال والله لا نفاس في ان سافر في شهر
 رمضان اكل الا الفوت وهذا اثر بكل الروي السبع الضاع قال قتادة في قوله تعالى ان الله النهار بطحطوبلا فخر طحطوبلا ووعاء السفر مشددة كما
 ذكر جملته ووجب عليه قضاء الصلاة بالنهار ما اكل الا الفوت الى الضيق في الفقه كل الفوت وهو ظهر في ابى عبد الله بن شاذان
 سالت عن الرجل يوافقه شهر رمضان بالنهار في السفر فقال ما يعرف هذا حرمه شهر رمضان في الليل جارية طوبى والشخ في التهذيب
 هذه الاخبار والاختلاف السالف الذلة على الجواز بحال اخبار الابعاد على من عليه الشك ولم يتمكن من الصبر عليها وخاف على نفسه لا يجوز
 ان قال مع انه ليس في شهر رمضان الاخبار بخبر محمد بن مسلم ان المسافر في طهارة او نهارا او ليلا قد منع من ان يفرق الزمان بها ويمكن ان يكون
 المراد بها الليل والنهار واستخبر بعد الشاويهلين جذا لعد التعمير للصورة في شهر رمضان لو كان خصا صرحوا في النوط في الليل بالسفر والجماع
 اخبار المنع على الكراهة الشديدة على ما هو المشهور وكذا في شهر رمضان ما خبر عن ابن شاذان وقوله عليه السلام في شهر رمضان في شهر رمضان
 هذا فان الحرم كثيرا ما يطلق في الاخبار بمعنى ما ينبغي بتركه من دون اذنه استحقاق العقاب على فعله فلا ينافي الكراهة بالاصطلاح الحديث
 المشهور والمراد بالباس المنع في اخبار الجواز استحقاق العقاب قال الشيخ ابو جعفر محمد بن يعقوب الكجني بعد نقل هذه الاخبار للساقية
 الفصل عند من يوافق الرجل شهر رمضان ومعه من النساء في السفر بالنهار الا ان يكون تغلبه الشهوة ويخاف على نفسه فيفترق عن الرجل في الحلال
 كما رخص للمسافر الذي لا يجد الماء اذا غلبه لشوان باقى الحلال قال وهو جري في ذلك كما اننا اذا في الحرم ثم قال ابو جعفر محمد بن بابويه في
 والتمى عن الجماع للمفسر في السفر انما هو شهى كراهة لا هي تحرير وجعلته الحلي على كل مفسر لا مع الضرورة وكذا التعلل من الطعام والشراب
 فاله في المخالفه قال ابو الصلاح لا يجوز له سقطة عنه فرض الصوم ببعض الاحذ ان يتبلا من الطعام والشراب بل يقصر على ما يملك الرتم
 يجوز له الجماع مخار ما له يخفف ساد في الدين ولعل في ليله على عجز التمل ما من قول الصادق عليه السلام في شهر رمضان في شهر رمضان
 اذا سافر في شهر رمضان اكل الا الفوت وما اشرب كل الرمي وما دوى في من يصيبه عطاش خيفة يخاف على نفسه في شهر رمضان في شهر رمضان
 وهذا فائدة خبر ابن سنان البجلي ووضحه بسبب البحث عن بغير خوف التلف هل يبقى صوم ويقتصر على ما يملك به الرتم لحفظ النفس او يمتد
 ويحيط عليه لفتاء ودليله على عموم تحريم الجماع على كل مفسر مو العلة التي فيها في شهر رمضان في شهر رمضان في شهر رمضان

لا يبعد الله عليه صلواته من اجل صام في السفر فقال ان كان بلغ ان رسول الله صلى الله عليه واله عن ذلك فعليه القضاء وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه
غيره من الصيام والحسنه وهل يجوز الجاهل الحكم ناسبه قبل نعم لا شيء اكرم في العذر وقيل لا ولا لعله الصحيح في ما خالف الاصل على مورد النقص ولشبهه
قوله عليه السلام ان كان بلغ رسول الله صلى الله عليه واله عن ذلك فعليه القضاء ظاهره ولا يمكن لحاق المريض بالسافر لبطان العباس على شك في عدم
الاجزاء لروايه عقبه من اجزاء صبا المريض فضل على الجاهل وعلى من يرضه روى عقبه من خالفه عن عبد الله عليه السلام في رجل كان مريضا وهو مريض قال نعم
صومه ولا يبعد بغيره قال الشيخ في التهذيب في الجاهل ان يكون في الجاهل صوم وعنده لا نصا وكلفه في حال المرض الصوم به ولا يمكن ما يبلغ الى الحد وجب عليه
وذكر الصيام على سبيل الاحتمال على الجاهل ولا يخفى لهؤلاء عليه السلام صولان الجاهل لو علم في الاشياء يجب عليه النظر والقضاء البتة فلا بد من
تكلفه في صحيح هذا القول وعلى كل من الشاوبين بطل الاشكال وحصل الجمع بين الادلة كما افاده المصنف ولكن على ما اخبره به بلزم الحكم بالاجزاء عن
الجاهل كما في السافر وبه كذا في المسافر فان برئ قبل الزوال والتاوان اسكت الجاهل بنية صومته ولا قضاء عليه ان برئ بعد اتمامه اسكت
تاديبا وعليه القضاء وقد مر ما يستفاد منه هذا الاسكام وقال في المدارك وهذا قول علماء الجمع وقال في بدل على وجوب الصوم في الاصل قبل
الزوال والتاوان في نحو ما ذكر في السافر فان المريض عند منة قول وضعفه واضمحلالا لونه لا عند وجوب الصوم عليه بالنسبة للمعد
بل من الظاهر ان الامر بالعكس كما مر وان الاحذ في قبول الصوم منه لو نواه واتي به ثم تبدل من ذلك على الوجوب ضعفه لك انما هو على
المعامل ثم قد روي في رواية اخرى عن علي بن الحسين عليه السلام في عد وجوب الصوم اذا بدت كمن من فطره من اول النهار ثم قوى صومه من اوله
عن الطعام بنية صومه ناديا وليس بغيره وقد وقع في كلام المصنف في المغنعة وجوب هذا الاشياء حيث قال في فطر المريض ايا ما من شهر رمضان
ثم صرح من بنية يوم فذكر ان كل فيه وشربا يجب عليه لاسا ولا يجب عليه مع ذلك القضاء لله ولو كان اسكت فيه الظاهر كما افاده الشيخ في التهذيب
ان مراده بالوجوب الموعود بالثابت ناكدا لا استحبابا وشربا بملك قوله بعد هذا وكذا في الظاهر ان الجاهل في بنية يوم فذكر ان كل فيه وشربا
اسكت تاديبا وعليها القضاء ولا يجب الصوم على الجاهل في القضاء ولو في جزء من النهار كان رات الدم في اخر النهار وظهر منه في اوله وكذا لا
عليها الا يجمع بينهما ويجب عليها القضاء كل ذلك لاجتماع والنصوص المستفيدة من روى عن عائشة قالت كان بعض علي بن عبد الله صلى الله عليه واله
فوتر بقضاء الصوم ولا يوتر بقضاء الصلوة وعن ابن سبيد قال قال النبي صلى الله عليه واله ليس يمكن اذا حاضت لم فصل ولا نفيم فذلك من نقص
دينها ومن طريق الخاصة صحيح عن النعمان قال سئلت ابا عبد الله عن امرأة نكحت في شهر رمضان قبل ان يغيب الشهر قال فطر حتى ينقضي حنثها
عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن امرأة أصبحت صائمة فلما ارتفع النهار وكان العشاء حاضت ففطر قال نعم وان كان وقت المغرب لم يفسد صلاتها
امرأة رات الظهر فغسلت في وقت المغرب ففطر في ذلك اليوم قال نعم فطر في ذلك اليوم فاما فطرها من الدم وفطرها من العشاء
باخر النهار وقال الجوهري وضم قوم ان العشاء من زوال الشمس الى طلوع الفجر المردود في المغرب فافترضه وموتقة من فطرها من العشاء
وصفها في المسهي الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئلت عن امرأة الدم ففطر الصائمة اذا طهرت اذا رات الظهر في ساعة من النهار قضت
صلوة اليوم والليله والقضاء بمعنى الفطر ورواية ابو بصير قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة أصبحت صائمة في وقت الظهر ففطر في وقت الظهر ففطر
وتنم يومها وبقيت صائمة عبد الرحمن بن الحجاج قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة بعد العصر اتهم ذلك اليوم ففطر في وقت الظهر ففطر في وقت
اليوم وغيرهما من الاخبار الكثرة جدا ولا تتعارض هذه الاخبار بما رواه ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان عرض المرأة الطهنة في شهر رمضان
الزوال ففطر في سعة ان اكل وشربا او عرض لها بعد زوال الشمس ففطر في وقت الظهر ففطر في وقت الظهر ففطر في وقت الظهر ففطر في وقت الظهر
الحسن فيصا وهو على المذهب على ان يسلط وهو ايضا كذا وانما الخلاف في انه هل يرجع عن هذا الرأي الفساد وما عليه ابو بصير هو لا شك
غيره من التوثيق ويشتمل منه ظاهره على الامر باغتسال الجاهل في ذلك غير مهم من الشروع وحمله على العمل بعد انقضاء يوم الجاهل
انقطع الدم وعلى نظير الانقضاء والباب يستبعد وكان قد سقط شيء من البيهقي قال الشيخ في كتاب الاخبار وهذا الخبر مهم من الرواية ان كان
دونه الدم هو المفسر فلا يجوز لها ان تشد بمصون ذلك اليوم وانما يستحب لها ان تسكت بقية النهار ناديا اذا رات الدم بعد الزوال كما نال عليه
عنه من سلم قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن المرأة غداة او نفلع النهار وعند الزوال ففطر واذا كان بعد العصر وبعد الزوال
على صومها وتغنى ذلك اليوم ثم انما قد فعل العكس في المسهي قولها وكان من بعض العامة وجوب الصوم على الجاهل في القضاء ولكن يجب عليها الا

خاصة
قال فطر قبل
وسكنه عن
ذات الظهر
النهار
ع

ولما لم يجز عليها القضاء وفاد كما افاد رحمه الله واضح للشك في الظاهر من وجوب الصوم والعطء وجوب القضاء بالمرء من غير انما التكليف
وشملها الخطاب العام بالصبا طاهر وخبرها عنه باعتبار المانع الذي هو ما ينسب من الشرع فان اراد العامل بالوجوب غير هذا فلا نزاع الا
اللفظ ولو زال في الانشاء استبعد المسالك لما مر من انظر فقامت على ذلك وفي رواية ابو بصير بن عذرة قال سالت عن امرئ اذا ظهر له النهار فقام
فصلح ثم يومها ويقضي وموثقة عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في المونة طلع الفجر وهو غايض في شهر رمضان فاذا أصبح ظهر له ذلك فكل
صلى الظهر والعصر كيف نفع في ذلك اليوم الذي ظهر فيه قال تصوم ولا تغد في رواية اخرى عن علي بن الحسن عن ابيهم في عدم وجوب القضاء
وكانت الحائض في اظهرها استكت بغير يومها قال ابو حنيفة بوجوب هذا الامساك مع القضاء وكذا قال ابو جوب بلا مسالك والقضاء السابق في الاخذ
اذ زال عذم في انشاء النهار لان زال العذر لو طهر قبل طلوع الفجر لوجب الصلوة فاذا طهر بعد الفجر وجب له ان يكملها وانما النية في انشاء النهار بعد
بان اليوم من غير رمضان والحجاب للفرق كما افاد العلامة في المنهاج لان الاطوار ايج طاهر وبالله صاحب العذر في ان النهار فاذا اظهر وجب له
بالعذر كالحض والغسل وانما عنه وقت نية الصوم باستمر العذر الى الزوال كان له ان يستدبر الاطوار الى ان ينهار وكما لو استمر العذر الى ان ينهار
فيام البينة فانه لم يكن فانه لم يكن له العذر باطنا وانما ايج له طاهر لاجل الجهل فلما انكشف له الحال حرم عليه الاطوار ولو ظهر له انما ترك الغسل
ولا كفارة على الاثر في ان العذر من في المنهاج لا احد لا احتياجا انصافا من في حكم المحض في ذلك يعني انها اذا انقطع منها قبل فكل يجز عليها الاعتناء
وبطل الصوم لو اخلت به حتى طلع الفجر والاذنية لك الحمد المحض من الصوم فكان أقوى من الجناية وبن ابي حنيفة قال الحائض والغسل اذا ظهر لها
دمها البلاء فتركها الغسل حتى طلع الفجر عا مدين وجب عليها القضاء خاصة في الظان الاثر في عند وجوب القضاء والكفارة معا كما ذكره في المنهاج
وبظهر انصاف من قبله حيث حكم بان حدث المحض أقوى من الجناية اذ رابر ان ترك غسل الجناية بعد وجوب القضاء والكفارة معا فكذلك ترك غسل المحض
الاولى وبن ابي حنيفة يقول في ترك غسل الجناية بالقضاء خاصة وكذا هنا وفي النهاية في ذلك وقال بعد عندها انما على الحائض وهذا التحريم
ما دامت ترى الدم فان انقطع ارتفع تحريم الصوم ان غسل بخل لا استسحاح على ما يفيق في الطهارة لا سقر التحريم في الاحتفال ان يغسل
استمر التحريم الصوم الى احتفال لان المحض حدث بنا في الصوم وانما يرتفع بالغسل انتهى وقال في المدارك وجزم العلامة في النهاية بعد وجوب القضاء
وكانه لفظ قوله وبطلان ما من فحتم وتروى المحقق ايضا في العبر قال في بطلان الصوم بترك الغسل تردد وقد على من الحس من غير ان يسلط
عنه يعقوب الامر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان ظهرت بلبيل من جنسها ثم توانت ان تغسل في رمضان حتى صحت عليها قضاء ذلك اليوم
على من الحس فغسل وان يسلط وانما في المنهاج في كذا في الجبال كذا ذكرنا سابقا ان ابن طبا كان فطحا واعراضه عن تكرار ذلك وصحح جليل ان يكون الا
كما يجمل ان يكون لاجل وجدانه القرينة على انه الثقة والتمس في الذكر في فطر على مثل الاول والخبر والشهادة في حكم الحائض والغسل انما انقطع عنها
بالجنت ثم ما ذكره في المنهاج من ان حدث المحض من الصوم كان أقوى من الجناية فضعف جدا ان العذر في وجوب القضاء في خصوص وقت طلع
الفجر يوم الصلوات والنهار فان النهار غير معلوم من الشرع فكيف يمكن قياسه على غيره عليه مع ان المعلوم منع صل المحض عن الصلوات في بصره كان من
بجلاء تردى في حاله الوضوء الذي يفي في البلاء بعد زواله وانقطع الدم في النهار في القوة والضعف بالنسبة الى الحالة التي تحصل في ذلك اليوم
معلوم واختلاف ذلك الحالة مع اصل المحض في الاحكام الشرعية للترتيب عليها واضح كما ترى ان اصل المحض من جنس الطلاق وعن وجوب قضاء الصوم
وعن الصلوة بالنسبة بخلاف تلك الحالة ويمكن ان يقال ايضا ان حدث المحض أقوى من الاستحاضة هي تحمل الصلوات مع ترك الغسل على ما ثبت في
الاولى والظاهر أقوى مما ذكره في المنهاج وان ضعف في نفسه ما الخبر فذكر في حال طهره وكيف كان فلا يسلط في القضاء البينة والحكم بوجوب الكفارة
خاتمة البعد على القول بوجوب القضاء فالحكم بفسوطة بالنوم مع الغرم على الغسل كما في حدث الجناية لا يجز عن نظر لان يكون المسلم الوجوه على انما
العامد ويصح الصوم من الاستحاضة اذا غسلت على النهار لا يشان الاستحاضة اذا كانت بما عليها من الغسل عجل بها حتى صومها وعبادة الشجر في
تشر باعبار تجديد الغسل والخبرة ومجربا الوضوء ايضا وكاف في العبارة بان تمام ما عليها من الغسل وانما الغسل بغيره في النهار فلما ذكر
في المنهاج من انها لو اخلت بالغسل الذي لعاشين بالافرجة صومها اذ ذلك انما يقع بعد انقضاء صوم ذلك اليوم ولقول لا يشان ان شاء الله
انما هو بالغسل الا انما مسعد ونكته الوترت غسل العاشين في صومها الا انما اذا غسلت قبل الفجر شك لان المعلوم من الشرع ان منع
المحدث عنها انما يكون بالانسان وهذه الامتناع لاجل الاخلال في صومها كما فرضنا بكل المك بقتة الصوم باعبار داخل الغسل في الفجر على ما ثبت من

[illegible]

الى التيم لو كان شرطاً في صحة الصوم كالنفل كان نكوه في الاخبار صريحاً ولكن الاحتياط في العمل به مع وجود تلك الدلالة ونص بعض الاصحاب
 بوجوده واستفادة التوبة من المهارتين من كلام بعضهم حيث قال الشيخ في المبسوط اذا تم ما زاد من فعل جميع ما يحتاج في فعله الى الطهارة وقال
 المحقق في المغيرة اتمح بتمهيد شراح كل ما ينبغي المظهر مما الطهارة شرط فيه وقال العلامة في المختلف بعد نقل صحيحه انما يجب ان لا يكون
 انما يتساوى ان زاتاركا في جميع الاحكام المطلوبة منها ثم على القول بوجود التيم يجب اعتبار وقت فيه وجاء للمعتمد من العمل كما ينبغي
 التيم للصلاة ولم اجد منهم من سأل عنه هل يجب عليه قضاء لو تركه اذ اوجبه الله تعالى او جهلا الظاهر كما قاله في المسالك الوجوب لعدم اليقين
 على الوجبة الشرعية خصوصاً في صورة العدم وفقاً للكفارة فوجب بها الاحتياط الى دليل لم يوجد وان قلنا انها في ترك العمل عدم مساواة البدل للمبتدئ
 كل وجبة هل تجرم النوم عليه مع علة من الانباء قبل الجهر بحد التيم قبل نعم لا تنافي فائدة التيم لو جاز نفضه قبل الجهر كان النوم باطل التيم كغير
 الجناية للنفل كما لا يجوز تغافل البقاء على الجناية الى ان يبلغ الجهر فكذلك لا يجوز نفض التيم والعود الى حكم الجناية قبله والدليل الثاني لا يرد على
 الانقباض وقيل لا يجوز ان ينافي التيم بالنوم لا يحصل الا بعد تحققه وبعد بقاء التكليف كسحالة التكليف لافعاله وقال صاحب الميزان ولا
 يخرج من قوة وافول ضعفه لان التكليف يمنع انما يتوجه الى العادة المتوجه الى النوم النافض له يقيناً ولا يندرج ذلك تحت تكليف لافعال المستعمل
 ولو تمكن من العمل لئلا يتعد البقاء على الجناية حتى يبلغ الجهر عند الصوم كان من شهر رمضان كالمسافر فله ان ينافي في التيم
 فان كسب في اليوم بعد الله عليه وسلم وكان يقضي شهر رمضان قال في قد اصبح بالعدل اصابته جناية فلم يغسل حتى طلع الفجر فاجاب لا يصح هذا
 اليوم ومم غدا وقال المحقق لا يرد بطلان براه وامل معنى اصبح بالعدل ان اردنا ان اصبح غير جنة اقول انظر ان المعنى اصبح مثلاً بوجوب العمل
 او باعدا دسائره وقول راحة ابتنى جناية بانه ان ذلك ما رواه ايضا ابن شاذان في الصحيح قال سئل اجهل الله عليه وسلم عن الرجل يقضي رمضان
 اهل القبلة ولا يغسل حتى اخر الليل وهو يرى ان الفجر قد طلع قال لا يصح ذلك اليوم ويصوم غيره وما رواه سماعه بن مهران قال سئل عن رجل اصاب
 جناية في يومه ليل في رمضان فمعه ما لم يدر بها ولم يمسك حتى يركب الفجر فقال عليه السلام يتم صومه ويقضي يوماً اخر فقلت ان كان ذلك من قبل
 وهو يقضي رمضان قال فلياكل يومه ذلك وليقض فانه لا يشبه رمضان في ذلك وهو لا يملك طاب تراه ولعل الغرض ان لا يلزم عليه ما سألنا في
 شهر رمضان فانه لا يشبه رمضان في الشهر والشهر لا يشبه رمضان في بعض المناسبات فقال بعد نقل هذا الخبر لعل في هذا دلالة على انه صوتنا علة ان
 جناية بل نذر المعين انما من غير احتياط الى القضاء وقولنا ذكره في هذا البعض اخذ من كلام المحقق لا يرد على هذا بل على اختصاص الحكم
 المذكور بعدم انعقاد الصوم صحته الواجب جناية على نذر بشوئنه بصوم شهر رمضان قوله في رواية سماعه ومثلاً لا يشبه شيء من الشهر وما قال
 طاب تراه في عمل الجهر لا يلهو به بالقسبة الى ما فهمنا حتى يحكم بانشاء الامر عليهما اذ لا استبعاد في فهم العموم قوله لا يشبه رمضان فانه بعد
 هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال واما ان كان الصوم واجباً مطلقاً او معصية غير شهر رمضان فاشترطه بالطهارة على تعدد اختصاص الاخبار والوقت
 في نذر الباب بصوم رمضان او قضاءه ولا يمكن القياس والاصل عدم الاشرط واستفادة منافاة حدث الجناية للصوم من هذه الاخبار لا يخرج
 اشكال خصوصاً مع عقادة في بعض الصوك كالنوم الاول مع الغرض على النفل ولكن يقسم الاصحاب اذ راجحة المفطرات مطهارة يوجبها عليهم عليه
 اشهاد بينهم وظاهره ان لا يشترط حكم بينهم الا ما اخذ قوى ذلك موجباً لندرك كما قال المحقق في المغيرة لعل ان يخص هذا الحكم بمقتضى كون
 من اعتقاد وقال العلامة في المنية هل يخص هذا الحكم بمقتضى تردد بقاء من يخصص احاديث على مقتضى غير تعميم ولا قياس بدليل عليه من
 تعميم الاصحاب اذ راجحة في المفطرات وقال صاحب الميزان لا ينبغي ضعف لوجوبها في من جهل التردد فان تعميم الاصحاب لا ينافي ما لا يرد في قوله
 وهذا الكلام عندك ضعيف كما ظهر وجهه ثم ان هذا الكلام من العلامة في بيان ما استدل به في المختلف على وجوب القضاء والكفارة على من عمل بقاء
 الجناية في شهر رمضان من الاثر انما هو اموحج للقضاء والكفارة وكذا استصحاب لا نزل بل هذا الكد ان الاول قد انعقد الصوم في الاستدعاء
 منه لا ينعقد ووجه الثاني في تضعيفه واما ان كان الصوم مندوباً فاسبق في حكمه وكذا يجب ان لا يبعد علمه بالجناية غيراً والنفل
 فاصح جناية لو كان عازماً على ترك العمل اذ هو اهل العادة صلاً بحد لا ينافي ما لو كان ناولاً للنفل فيضمن هذا الكلام حكم ثلث صور الاولى لو اعد
 على ترك العمل في هذا الصوم في هذه الصورة اضعف لعدم الغرض بينه وبين اعماده ولا اثر للنوم الكد في الثانية لو نام زاهلاً عن العمل وتركه
 فساد الصوم ايضا لان الطهارة شرط التعهد وهو يومه فدر في تحصيل الشرط وما رواه محمد بن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام ان سئل

ويعلم بغيره الجبانة في رمضان ثم ينام قبل ان يغسل قال ثم صوموه ويعتقون ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر فان نظر ما بين يديه وبقي
فطلع الفجر فلا يعقوبه وقوله عليه السلام الا ان يستيقظ اشتد وجوب القضاء فان لا يستيقظ فيسقط ويؤتى من جديد ان يغسل قبل الفجر
ذكرها لظهور حكمها والثانية ان ينظر ما بين يديه ولعل المراد ان يكون من العسل فابو وعمر حكمه عليه السلام باليوم ثم بعد اعتبار الان يجعل على
كان وانه بقاء الليل فانظر الموضع الفجر وظهر خلافه وما رواه ابن الجوزي في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يجلس في رمضان
يستيقظ ثم ينام حتى يصبح قال صوم يومه ويعقوبه يوم الغد وان لم يستيقظ حتى يصبح ام يومه وجازله والظاهر المراد بقوله يجلس في رمضان
ان يجلس في الاحلام ثم يستيقظ من النوم التي احلم فيها فيحصل له العلم بالجبانة ثم ينام فيسقط على ما رواه ابن الجوزي في الصحيح الاول
بعد العلم بالجبانة الى الصبح وما رواه احمد بن محمد بن ابي نصر في الصحيح عليه السلام قال سئل عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان
او اصابته ثم ينام حتى يصبح بعد ما قال ثم ذلك اليوم وعليه قضاءه وقوله نعم قد النوم كما هو ظاهر اللفظ لا لا اصابه جبانة فيسقط
باطلا في ما فرضناه وما رواه الحلبي في الصحيح عليه السلام قال سئل عن رجل اصاب من اهله في شهر رمضان ثم ينام من بعد ما فرضناه
حتى أصبح قال ثم صوم ذلك ثم يقتصر في الاطعمة ثم ينام ويصوم يومه والكلام فيه كالكل في الثاني ان ينام الامر بالاستغفار لا ينام في ما رواه
بهذا خصاصة بالصوم الاول فيجعل ان يكون ذلك باعتبار النوم بدون الغرم على العسل كما يجعل ان يكون باعتبار النوم مع الغرم على
العسل وما رواه جماعة من مهران فان تقدم ذكره وهذا الخبر يدل على ان قضاء الصوم في جميع الصلوات يخرج عنها الصلوة
الثالثة لما يشاء ويبقى الباقي الثالثة لو نام ما وبلا استيقظ والعسل قبل طلع الفجر فلا يجب عليه القضاء لان الغرم على العسل يخفف حكمه وقال
الشهيد الثالث في المسائل ولا بد من ذلك من احتمال الانباء والا كان كسعد البغدادي شرط بعض اصحاب مع ذلك اعتبار الانباء والاباء
واقول اعتبار الامكان بما لا يغيره واما اعتبار الانباء فيجعل ان يكتفى عنه باعتبار عكس استمرار النوم وان كان اعتبار الاجساد لا يحيط بذلك
حكم هذه الصلوة وجوب الجمع بين الركعات الثالثة الذلة على وجوب القضاء والاخبار الكثيرة الواردة في سقوطها بموت مؤثر في ركعات في الصحيح فان قلت
لا يوجب الله عليه الصلاة في ركعات ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان قال قلت فانه يستيقظ ثم ينام حتى أصبح قال فليصوم ذلك اليوم
وما رواه جعفر بن النعمان في الصحيح انه سأل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل ينام في شهر رمضان فيصوم ثم يستيقظ ثم ينام قبل ان يغسل قال لا بأس
وجعله على الناس من غير ذلك بشرط الاستيقاظ والعسل قبل الفجر لا يجزئ ما رواه البرقي في الصحيح عن سبعة من سبعة اهل البيت وكان خالد بن
الشتر لرواية البرقي عنه وغيره انه صالح بن سعيد كما فعله في طاب ثراه حيث قال انه غير موثق في كتاب الرجال ولا يملك كذا وجهه قال سئل ابو
الله عليه السلام عن رجل في شهر رمضان فنام حتى أصبح قال لا شيء عليه من ذلك ان جبانته في وقت حلال وكان عليه طهارته في قوله ذلك
ان جبانته كانت في وقت حلال الى الفجر بين البقاء على الجبانة الى الفجر وبين البقاء في النهار وبظهر منه ضعف ما نقلناه سابقا من اختلاف
ان الاول نهار موجب للفصحة والكفارة وكذا استحباب انزال بل هذا الكذب ما رواه اسمعيل بن عيسى قال سئل الرضا عن رجل اصابه جبانة
في شهر رمضان فنام حتى أصبح ثم شق عليه قال لا يصير هذا ولا يفطر ولا يبالي فان ابي عبد الله قال قلت عائشة ان رسول الله صلى الله عليه
واله اصبح جنبا من جماع من غير احلام قال لا يفطر ولا يبالي بالحدث وما نقله عليه السلام عن عائشة وان كان اغتر بعبك ما فاه البقاء على الجبانة
مطلقا للصوم ولكن يمكن جعل الفطر على الغيبة وحمل اول الكلام على الواقع باعتبار النوم والغرم على العسل ثم ان الجمع بين الاخبار يدل على ان
الاخبر على التام النائم النائم في الاخبار السابقة على غيره كما فعلناه كانه انما يكسر من الوجوه التي ذكرها الجمع بينها فليجزمها من ادراكها
عليها فان كلام المحقق في العبارة في الحكم الصور الثالثة التي فرضها ما لا ينج عن تدافع فقال ولا في ذلك من اجنبية تعد البقاء على الجبانة
لغيره فنام ما باللعن حتى أصبح فصد ذلك اليوم وعليه قضاءه وعليه كثر علمنا ما واستدبرنا ابن الجوزي في الصحيح ورواه جعفر بن محمد
قال بعد ذلك بقا صفة في اول سلة من اجنبية نام ما وباللعن حتى طلع الفجر ولا شيء عليه لان نومه سابع ولا فضل في بقائه الكفارة
مرتبة على الفطر والا لم يفسد ما فرضه اما لو انبى ثم نام ما وباللعن فطلع الفجر فعليه القضاء لان فطره في الاصل مع
ولا كذا المرة الاولى لان المنع منها نصيبا على المكلف ويدل على ما قلناه رواية ابن الجوزي في الصحيح ورواه جعفر بن محمد ورواه
النوم بعد انبائه فضاء سواء كان من غير ان يغسل قبل الفجر لا ويدل عليه ما رواه جعفر بن محمد في الصحيح ورواه جعفر بن محمد في الصحيح

رواه ابن
نحو
ع

ثم نام حتى أصبح قال فليقض في ذلك اليوم عفوته واعلم ان راي الشيخ واباعه والمصدرة ان في النوبة الثانية بعد العلم بالجناية بشرط العزم على
العقل واستمر بها الى الفجر حتى يقضاه فاحسنه وفي الثالثة وما بعدها القضاء والكفارة وان نوى العقل واستدل الشيخ على حكم الثانية بالاحتمال
التألف الذي لا يرد على وجوب القضاء على النائم وجعل خبره موقوف على غير ذلك على تخصيصها بالثانية وان خبره بحال بعد هذا التخصيص ^{الذي}
ذكرناه ابعد عن التكلف واستدل على حكم الثالثة بما يوجب نافية ثم الطان اذ ذكره حكم كل ليلة فلا يدخل يوم النهار والليله الماضيه ان شئت
جناسه في العدد والاصح كما قاله في المسالك ان يجد الجناية بعد الانشاء في الليلة لا يهدم العدد ولو أصبح جنباً ولم يعلم بانجمانية في الليل
انفعل لم يصب جناحاً سواء كان من نكاح او غير ذلك لا يجوز تركه وضوءه وضوءه لا يهدم العدد ولا يهدم الا بالاناء به وجوب القضاء عليه مع
والاستئذان عند التخصيص يحتاج الى اتمديد وليس في الاخبار ما يدل على وجوبه في هذه الصور وكون الصوم مشروطاً بالطهارة كيف كان حتى لو
ما فعله ما موبأ به غير ذلك بخلافه في النائم التاوي العقل اما العقل المعين فبدل على عدم انعقاد قضاءه وقضاءه من معنيين سواء في
سماخه من مهران استخبر بل شمولها لهذه الصور غير ظاهر زاد في المدارك احتمال انعقاده لو علم بها ليلاً ونام واستمر النوم الى الفجر كما هو
صوره في فرض المذكور ولا يخفى بعده وامر لا يشطاط وانصح وقال في المسالك الى احتمال اتمامه بالمعنى لو تضييق برضاه والاضطباط في الاثبات
بيوم آخر بعد قضاءه وقضاءه وما غير قضاءه ومقتضى الواجبات الموسعة فلا يرد في حكمه باعذاره عن كونه غير متعمد وان كان تركه واباعه في يوم آخر
عن نية نافية من ثمال الخصام من حكمه بالشرط الطهارة بصوم ومقتضى عدم ان يتونه فيه ايضا غير ظاهر هذه الصور كما علمت في الكفارة
لو وقع الفرض المذكور في خلال ما يجب تنابعه منها وما راجعنا بعد من غير الكفارة وجوان الاول حصة الصوم لا يرد في حكم المعنى باعتبار وقوعه في
خلال ايام يجب تنابعها شرعا والثاني وعدة في المسالك اجود من عدم صحة ذلك اليوم لانقضاء شرطه وهو الطهارة وكونه السابغ لا يخل بذلك
نفسه وما نشأ على ذلك في المدونة بان عدم التخصيص بما يقتضي نفاذ الامم لا يتحقق الاستئذان لعدم الاثبات بالامور بل على وجه قول است
بان سائر ما حكموا به قطع المنابع من اعداد كالمريض غيره ليس يازيد من ذلك مع استلزامه للصوم والحرز لبعض الاشخاص لو كان عدلاً
فمن رواه ابن بكير حجة روى عنه الموقوف قال سئل باعده الله عليه السلام من الرجل يجب ان ينام حتى يصبح يصوم ذلك اليوم فطوعاً قال لا
بالنهار ما بين وبين نصف النهار قال وسئل عن الرجل ينام بالنهار في شهر رمضان يومه كاهو قال لا بأس وبشاري جيبه في
الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخبرني عن التلويح وعن هذه الثلاثة الايام اذا اجبت من ذلك الليل فاعلم اني جئت فانام من بعد ذلك حتى
اصوم ولا اصوم قال سمع روى ابن بكير اخبرني عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل طلع عليه الشمس في حجب ثم اراد الصبا بعد ما اغسل وجهه
فامضى من النهار قال صلاته وهو بالخيار الى نصف النهار ووجهه لغوا بعد التعمد به قال الشيخ وكثيراً من غيره معين فلم يصح كذا ومثله وان
الجبني غير قابل للصوم في حال حال الصوم لا يبعث فيجب من الاول بانه قياس غير معقول به وعن الثاني فيجب كناية المسند منه في السقوط وكلام الصام
بغير التوقف ان مال الخبر الى التعمد وكان له مولد من صحة التعمد في رواية كناية الى التعمد بالنسبة الى الواجب المعين للوسع والنداء في العقل
وعمل على المعين والنداء انتهى عن قضاء الجنب رواية ابن بكير وحديثه قد تقدم ذكرها مفصلاً في رواية كناية شئ من كتب الاحكام المذكور
ولو احلهم نهاراً لم يفسد مطلقاً ان كان او واجبا معينا ام موسعاً الاصل ونسبة التذكرة الى علمنا اجمع وقال في المتن في الاحكام نهاراً في
ناماً او من غير قضاءه في يومه ولم يفسد وضوءه ولا خبر الفصل ولا نعم فيه خلافاً وبطلان عليه قضاء مؤثقة ابن بكير المقتداه ووجهه
انهم من معين عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابيه عليه السلام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في الاحكام والحجامة وذا اخبرني النبي صلى الله عليه واله
صائم وكان لا يرى بأساً لكل الصائم وما وقع في الفقه والظاهر من صحة منصوصه حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ومن احلهم بالنهار في شهر
رمضان لم يفسد وضوءه ولا قضاء عليه ما رواه ابن بكير عن ابي عبد الله عليه السلام عن بعض مواله قال سئل عن جلال الصائم قال فقال اذا احلهم نهاراً في شهر
فليس لربنا ان ينام حتى يغسل الحدة على الكرامة ولو لم يسل الفصل بالوجه وجوب قضاء الصوم كالتلوة اما قضاء الصلوة فعليه اجماع كما ذكره
العلامة وغيره وذلك عليه لاخباراً اما قضاء الصوم فعليه لاكثره قال ابن بكير في المحقق في الشرايع والنافع وفاهم كلام الصفة عند الفقهاء
اليوم والايام والشهر وكلام بعضهم بما يشترط الفريز وقال الشيخ في النهاية ومتى اجبته اول الشهر ونحوه يغسل وضوءه الشهر كله واصل
فجعله لا غسل وقضاء الصوم والصلوة وترى فيها قاله في المبسوط في كلام اكثرهم وقع لفظ الشهر والايام وكانهم لم يفسد لفظ

عبر هذه العبارة ونحو القول المشهور انه لعل بشر الصلوة هو الطهارة فلم يلتزم المؤمن بصلوة واحدة في كل يوم ولا ما يترتب عليه من الكفارة لا في سقوط القضاء كما يقص الصلوة بالانقار وما رواه الحنفية في الصحيح قال قال ابو عبد الله عليه السلام من لم يجز شهر رمضان فليس من يغسل حتى يخرج شهر رمضان قال عليه السلام في بعض الصلوة والصلوة ما رواه ابراهيم بن مهزيار قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب الليل في شهر رمضان يبيت في بعض حتى يمضي ذلك جمعة ويخرج شهر رمضان فيلزم عليه قضاء الصلوة والصوم وقال الصادق في الغيبة وذكر في خبر اخر ان من جامع في اول شهر رمضان منى رمضان حتى يخرج شهر رمضان عليه ان يغسل ويصوم وصالا لان يكون قد اغسل في الشهر فانه يقص ما صوم وصلا الى ذلك اليوم ولا يقص ما بعد ذلك وهذا يدل على دخوله الاغسال وان كان المنوى هو المندوب ثم ان لقضاء عليه الاخبار طامرة في الوجوب يؤكد ما كون قضاء الصلوة على جهة الوجوب في افاو دة خالي طاب ثراه ان ذلكها على الوجوب غير واضح ووجه ابن ادريس صالة البراءة ان دفع الخطاء في الخبر المشتمل على القول عام ويجعل على المؤاخاة لانها اقرب الى التحفيظ والقضاء مؤاخاة متكررة وجوابها استدلالا بولا ان المسلم ان الطهارة الكبرى شرط في الصلوة للامام لا في الناس كجاء لا يقولون باشرائها للجاهل واما الاخبار فلا تجنب فيها على طريقته ثم ان الظاهر على طريقة العالمين بالاخبار القول بوجوب لقضاء ولكن بشكل بان التام لا يقص في النومة الاولى مع بالعمدة النوم عالما فكيف يحكم بالقضاء على الناس في الجواب كما يستفاد من كلام المصنف في الشرح ان العالم اذا كان من غادره لانيه كان من غير الغسل فلا استبعاد في ان يصح له النوم ثم شرعا للرافق و باخذه يترك ما به ما يترتب عليه ليس النوم مظنة التذكر كما لا نفرط الا سائر نومه في الفجر فان غفل لعل سواء انبى بعد الفجر ناسا او دوا وكان هذا المجاز في التام في السقوط فانه في مظنة التذكر بل صار فتركه الغسل في حال الذكر وان بعد لعل للنسيان نوع تقرير يمكن ان يكون موجبا للقضاء كما استدل به الاخبار ولا فرق بين ان ينام بعد منام او نرا ولا ينام اصلا وكذا لا فرق في الجواب للنسيان للقضاء من ان يكون حديثه قبل النوم ويعد بشرط ان يكون قبل الفجر وما قاله المحقق في التعبير ان التفرط للموجب للقضاء في صور النسيان هو تكرار النوم على الجنبات مع ذكره لها اول مرة وذلك كما انكره في النوم في التذكر فانه يقص بوجوب لقضاء عليه بحكم الاخبار فيه ولا ان من الجنب ان تكرار النوم في حال النسيان اما لا مدخل له في التفرط بخلاف حاله العدم والتذكر في حال النسيان ليس الا باعتبار تركه الغسل في حال الذكر وعدم ضبط نفسه حتى عرض له النسيان او باعتبار عدم توجهه والفتاة الى جانب العبادة بحيث يذكر في وقت النسيان فانه مظنة التذكر لاجل يقصه وكان هذا هو مراد المصنف من ان يذكر في ذكره في الشرح بقوله والتفرط انما هو بالنسيان في مظنة التذكر في ثانيا ان يتركه ان لا يلزم على الناس في قضاء اول يوم اجنب في الزمان يتكرر منه النوم في ليلة هذا كما لا يقول به احد كما صرح به المصنف في الشرح وقال التمهيد الثاني في المسالك في مسألة نسيان الجنبات في الجنبات المحض والغاس في حكم رمضان المندوب والمعين واقول لا يربط الاخبار ببعضها في العمل بما ذكره ولكن الحكم من حيث الدليل لا يخرج شيئا لان خبره بصير المقتد المشتمل على حكم حدث الشخص مع خصوصه لا يشتمل على العمل بالنسيان وما قاله العلامة من ان حدث الشخص غوى من الجنبات فعدمه ثابتة في بعض الحكم لا المندوب والمعين ايضا اشكال لما عرفت من احوال اختصاص حكم اشراط الطهارة بوضوء ويجوز القضاء على كل واحد من لصوم من شهر مع تكليفه واسالته فلا قضاء لو تركه الصبح المجنون الماصل والاجماع وما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله انه لا يرفع الغلام عن الصبح حتى يجلس وعن المجنون حتى يقص وعن انما حتى يسقط وكذا القضاء على الكافر الاصل اقول له تقبل الدين كفر وان يبينه بغيره فمما ناسلف وقوله صلى الله عليه وآله الاسلام يجب ما فيه اى يقطع ويحرم ما كان قبله من الكفر والمعاصي والذنوب فلو دد مثله في النوبة وقول عليه السلام في بعضه من الغاس المقتدر عليهم قضاء ولا يربطهم الا في السواقة غير ما ذكر من الاخبار ولما المراد بقدر الجنب عنه ومن اخل الاسلام من الغفر الحكوم بكفرها كالحوايج والغلاة فيحكم الخلاف لما المعنى عليه والسكران فان كان السبب بعلمه لم ينافي ذلك في التكليف وجوب القضاء والا فلا كما تقدم وبسبب ذلك على الاضطرار غير ان ذلك حقيقته في الدنيا وما غير هولاء فيجب عليه لقضاء او ما يقوم مقامه كالفداء في بعض الصور سواء كان تركه لعدم من اسفره وحيض ونفاس وغيره للاجماع وقوله ثم ومن كان منك مرضيا او على سفر فعد من ايام اخر وقوله ثم التكليف العدة وما رواه الجمهور عن عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله في نومه بفضاء الصلوة ولا نومه بفضاء الصلوة وما رواه في الحسن بن ابراهيم بن هاشم قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن قضاء الجنب الصلوة ثم يقضي الصلوة فقال ليس عليها ان تقضي الصلوة وعليها ان تقضي

غیر واضح

٢
او بالنسبة
بعد المذكور
م

تهنئة ثم اقبل على فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله كان يامر بذلك فاجاب عليه السلام وكان يامر بذلك المؤمنات وفي بعض النسخ وكان يامر بذلك
 المؤمنات وعلى القدرين ينافر من امرها عليه السلام يامر بذلك المؤمنات كما في نسخة النسخة الاولى لانها لم ترحم قط واما هذه النسخة فثبت ان
 فليس لا يوجب عليه الصلاة فاقول لا فلت تقضي الصلوة فلت من ابن جابر هذا قال ان اول من قاس اليه وما
 رواه ابان عن ابن جابر عن ابي جعفر في عبد الله عليه السلام قال لا الحائض تقضي الصلوة ولا نفقضي الصلوة ثم ان دم النفاس هو دم الحيض
 وحكمه حكمه بل خلاف كما قاله في المنه والعلو العذر صحت برهان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من افطر شيئا من رمضان في عذر
 فان قضاءه مستباح فلو اضل وان قضاءه مستحب فاحسن واذا وجب القضاء مع هذه الاعذار فيجب بدونها بطريق الاولى والاحتمال
 الواردة في بيان حكم المفطر ان يشتمل على وجوب القضاء وقد سلف بعضها ونسب البعض لا تقضي الحائض وهو ما استصحبنا به جابر في
 في الزكوة والمراد بالخالف المنسب لاسلام الذي لا يقول بامانة الاثنى عشر وان كان من حكم بكفرهم كما يجوز في النواصب والمراد بصحابة
 ما فعله جميعهم حال الضلال واما تركه او افده فيجب عليه قضاؤه للمؤمنات الشاملة لجميع المكلفين خرج عنها الكافر الاصل بالدليل في
 الباقي واما ما روي في بعض كتب الحديث عن جابر ان ابا طي قال قال سلمان بن عبد الله عليه السلام ما جالسني منذ عرفته هذا الامر
 في كل يوم صلواتي نصي فاقبل معي في قال لا تفعل فان الحال التي كنت عليها الضم من ترك ما تركت من الصلوة فلا يصلح مختصا للثبات
 العمومات كما افاده التحصن في الذكرى اندوده وضعف سند وقبول شبه للثبات بان يكون بطلان يقضي صلواته التي صلاها وسماها فاشتهر
 بحسب ضعفه لان حيث ينفذها في حكم القاسية باعتبارها من بعض الشرط وعدم صدقها عن خلوص لا يمان وعدم غفلتها له وعلى هذا
 يرجع لمسه على استلزامه اعادته ما فعله في حال الضلال كما ورد في الاخبار الاخرى ولا دلالة فيه على عدم قضاء القاسية بغيره وهل الاعضا
 بالفتنة عندهم وسدنا الظاهر هو الاول لان معنى لزوم اعادته شيء مما فعله كما ينبغي في الخبرين عن اعتبار الفتنة عندنا لانها ما وردت في عبادنا
 جدا كما ظهر للشيخ وايضا انه ان الحكم في ذلك التخصيص على المخالف في مثل عليه الامر في حال الاستبصار كما خفف عن الكافر فيجب ان لا
 لما قبله ولو اعتبر الفتنة عندنا في فعاله لم يحصل التخصيص باختيار ندوده ما قال المصنف في الذكرى واستصحب مخالف المخوف لا اعادته لما صلا
 جميعا عنده وان كان فاسدا عندنا ولا ما هو صحيح عندنا وان كان فاسدا عنده وبطل الاعادة هنا لعدم اعتقاد حشره وبطل في هذا الكتاب
 اخلف في شرط الايمان في الفتنة والشهور عند شرطه فلو صح المخالف اخر ما لم يكن عندنا الاعادة فلو استصحب لم يجب الاعادة ولا وجه ظاهر
 الفتنة في الصلوة بحسب معتد وفي التخصيص الامر واعتقاد اهل المخوف يمكن باول ما قاله في هذا الكتاب بان المراد من المخالف بغيره ما فعله
 اخل بشي بمعتد كبدته لان يكون ذلك الشيء وكما عندنا ايضا فبقر بما ذكره في الذكرى من اعتبار الفساد على المذهبين ولكن بغيره من
 جدا والمخوفه في حج العبريج ان بغيره الاجزاء ان لا يخل بكن عندنا وكذلك لعلنا في النهي الدليل على عدم وجوب قضاء ما فعله المخالف على
 وسجد لاصلا وان شرط صحة العبادة هو الاسلام لا الايمان وهو متحقق كما اذا تحقق في حج العبريج انما قال في بحسب الزكوة الايمان هو ضد اليقين
 صلى الله عليه وآله في كل ما جاء به والكفر هو ضد ذلك فمن اقر بغيره فهو كافر ويمكن التوفيق بين كلامه بتكلف كما لا يخفى بدله عليه بشاروا بان
 من طرقت اهل البيت عليهم السلام من اهل البيت في الكافي والمذهب يتبع سندها في رواية ابن بابويه في كتابه جمل الشرايع والامكان
 عن ابي جعفر في عبد الله عليه السلام انما قال في الرجل يكون في بعض هذه الامور المحرورة والرجبة والثمانية والعشرين ثم يرد بغيره هذا
 ويحسب ابراهيم كل صلوة صلاها وصلا زكوة اوج اولس عليه عاذا شيء من ذلك قال البر عليه عاذا شيء من ذلك غير الزكوة ولا يدان بغيره
 لانه وضع الزكوة في غير موضعها وانما موضعها اهل الولاية وما لا في الرجل في جواب السؤال عن حال الرجل الكذابي وقال في قوله قال ابن عباس
 احاد شيء ما كلف الا لا افراد باختيار كل واحد المحرورة والمهملة الظاهرة من الخواص نسوا الى حرمه بالمد والفض وهو موضع قريب
 الكوفة وكان ولا يجمعهم ويحكمهم فيه المرجبة فتر من فرق لاسلام بغيره لانه لا يضر مع الايمان معصيته كالاستغفار مع كفره اعادتهم
 بالرجبة لانهم يعلون لزما في لا يفر ولا يعتادهم ان الله تبارك وتعالى يفر عنهم في غيرهم فانه لا يفر فقال الامر
 ارجبة اذ احدثه ومن شيئا ثم كوا في ترويحهم فاسد لانه اذا كان الكفر لا يرفع معه شيء من الطاعات كان من غير تعدل الا
 بغيره الايمان شيء من المعاصي لا لكان الكفر عظم مرتبة من الايمان والجواب بدفع معصيته ثم يفرها المراتب في الايمان في

جميع الاول بل المعصية مع الايمان ومعرفته الله تعالى فمع انفسهم ومعهم الكفر والجحود لا يوجد طاعة لا يفيق منها المعصية لاهل الله تعالى
 المعصية من كونها معصية كماله الفضلة والاكراه ونظايرها ما ورد في الشريعة والكفر والجهل توجب عدم الانتفاع منها من الحسن
 باستحقاق الاجر والثواب الاخرى ان شئوا بها نوع تخفيف في العذاب الموعود او منفعة تتمتع في حال الشهوة بل تنال مع الكفر الحسن من
 الموجب للاجر والثواب الاخرى ان الايمان بخلافه يحسن الطاعات ويوجب الانتفاع بها والاجر عليها في الآخرة ولا يلزم من ذلك مخالفة
 او براءة من ربه للكفر لا يقال ان الكفر لا يكون طالما اعطى بوجوب حرمان من الثواب الموعود في الآخرة والعذاب فلا يلزم ان يكون ضد
 الايمان خير من محض موجب للعقاب لا يقال ان الجنة والثواب لا ينافيان اصل الايمان خير من موجب لقطع من الجزاء الموعود في الآخرة
 واما ان يجزى ان يكون سبيل رفيع في المعصية الطارئة ولو فوط جزئها فما لا دليل عليه لا يلزم مما ذكره ان لا يلزم من كون الكفر موجبا للحسن
 الحسن ونقص حسن ان يكون الايمان الذي هو ضد له سببا محط مرية المعصية وتغلب فيها وليس ذلك من مقتضيات تضاد اصل الايمان
 بالمعصية مع الايمان فهو الفخر كما يحكم به العقل السليم ويظهر من الشرح القويم فان قلت ما تقول فيما ورد في الخبر من ان خير على حسنة لا يصير
 سيئة قلت يمكن تنزيل الضرر المفقود على الضرر المحقق الكامل الذي هو الخلود في النار اعاذنا الله ثم منها بفضل الكامل والطفة ان كل
 فان حب على حسنة كمال الايمان وتتمام الدين كما قال عز من قائل اليوم اكملت لكم دينكم واتممت به نعمي مع كمال الايمان وتتمام بشرط
 للموافاة عليه لا يكون الخلود في النار فان عذاب صلب الكبر مقتطع وكذلك بعضه وعدوانه على حسنة كره هو موجب للخلود في العذاب
 دوام العقاب فلا تنفع مع حسنة نفع النجاة والتخلص من النار ويحتمل ايضا ان يكون خلوص جبهه سببا لان يغفر الله بفضل بعض الذنوب
 لان بعضهم يحفظ من الايمان ببعض ايضا يمكن ان يكون جبهه باعنا على شفاعته التي لا ترد والعبادة طائفة من المواضع فيكون
 بحسنة عثمان بن عفان والعدي بن قيس على المفوضة وهم فرقة من المشرقة من عمون ان الله تعالى عبادته على اعمالهم على جبهه لا ينقطع
 بحيث اخرهم من الصلوة بغير الانقياد له واطل نص في تلك الاعمال لا يكون لفضائله وفادته وادبه مدخل فيها كما
 سلطان منا احد من عباد الله على لده من بلاده بحيث يخرج الضرر في ما وجد من حق ذلك السلطان عن تحت حكمه وتدينه وبطلان
 على الجبرته وهم الذين ينفذون ان لا مدخل للعبادة في افعالهم سوى الحلية وان الله تعالى يفعل الفعل ويجبر على ايدى بهم وقول الاشاعرة بان
 الكاسية قريب من ذلك ويرجع عند التحقيق اليه ما روي ان علي بن ابي طالب قال العدي بن محبوس هذه الآية تنطبق على النفس بما الموقوفة
 فتأكلهم للجور واخبر باعتبار اثبات مؤثر مشغل غير الله سبحانه لا مدخل له تعالى في ما فعله واما الجبرية فتوجب مناسبتهم للجور انهم
 ينفذون ان ليس للعبادة فعل اصلا كما ينفذ الجور فانهم يتسبون مبدئين يعبرون عنها بالنور والظلمة وليتقوا بها انهم من
 يتسبون جميع الخيرات الى الاول وجميع الشرور الى الثاني ومنها خمسة يزدبون معوية الجلي قال الثالث باعبد الله على ما تدرى ويجوز
 هذا الامر ثم من الله عليه بغيره والدينوسر بعبادة الاسلام او قد قضى في نفسه فقال قد قضى في نفسه ولو جاز كان احب الى الله
 عن رجل وهو في بعض هذه الاضاف من اهل القبلة ناصب من ثم من الله عليه بغيره هذا الامر بقضو حجة الاسلام فقال بعضي الجلي
 قال كل عمل عمل وهو في حال ضربة ضلته ثم من الله عليه بغيره ولا يبره فانه بوجوب عليه لا الزكوة فانه يعيد بها الاند وضمها في خبرها
 لانها لاهل الولايه واما الصلوة والنج والصابا طلب عليه فضاء ومنها احسن ان اذنيه ياربهم قال سب الى ابو عبد الله عليه السلام
 كل عمل عمله الناصب في حال ضلته او حال ضربه ثم من الله عليه بغيره هذا الامر فانه بوجوب عليه لا الزكوة فانه يعيد بها الاند
 واما موضعها اهل الولايه واما الصلوة والنج والصابا طلب عليه فضاء ومنها احسن ان اذنيه ياربهم قال سب الى ابو عبد الله عليه السلام
 الى عبد الله عليه السلام ان فعل عليه كوفتان كانا يد بين فقال لاجلنا لك الفداء كما فعل بقول وان الله من جلينا ولا يملك فعل
 شئ من اماننا قال اما الصلوة والصوم والحج والصدقة فان الله يتبعكم في ذلك فليحسبوا واما الزكوة فلا كما اهدى ما خسر سلم
 لعلبة غيرة وقد روي اخبرنا عن علي بن الحسين عليه السلام ان كان سب اليه من الجند وابراهم بن ابي بكر في سبها فاضربوه على الراس
 بمرتين حتى يزدك فانه الشئ في المذهب يمكن سبها على الاحلال بالركن ايضا واما حمله على الناصب كماله العلامة في المختلف
 يحصل به الحج لان جبهه يزدك فانه في الناصب المصطلح لا يبعد حيث شئ ولا هو حال الرجل الجاهل الذي لا يعرفه الا بالزينة ثم شئ

في غير
موضعها

عن حال الناصب لم يعبر بالمسلم بل قال من قبل القبلة ثم ان ظاهر هذه الاخبار صحة عبادة المخالف لما لاجل ان شرط الصحة الاسلام
وهو متحقق حيث تعد هذه الاصناف فاطنه من فرق المسلمين ومن ائمة رسول الله صلى الله عليه واله كما قال سفيان الثوري والقصة لا يقتضي
الاجر والثواب بل سقوط العقاب الذي باعتبار ترك الانسان تلك العبادة ولا مانع من ذلك بالنسبة الى المخالف بل الناصب فاما ثبوت
الاجر فشرط بالايان ولو بعد العبادة كما قاله عليه السلام في خبره ياب فانه يوجب عليه وذلك على قياس ان تركه بالاجر على عبادة المؤمنين
موقوف على موافقه على الايمان فانه لو اذعن وفاته على الكفر لا يستحق الاجر على عبادة الله اصلا البتة وذلك باعتبار وقوع الشرط لا
الاحباط فانه ليس من المذهب ما لاجل ان صحتها ماقتضيه ونتم بالايمان لان شرط صحة العبادة للموافقة على الايمان لا المقارنة
له فان غم هذا الشرط الى سائر الشروط المعيرة فيها وقت ادائها يتم الصحة وبه عليها سقوط العقاب استحقات الاجر والامال بل بطل
تصحيل العبادة وذلك كصحة التكبير في الصلوة فانها تتم بحفظ الشرائط واداء الواجبات والاركان في ان يودي التمسك واما ما قبله
استحسنه صاحب المدارك وفيما يطالب ثراها من ان سقوط القضاء وعدم وجوب الاعادة باعتبارها كالايمان ما قبله كحكم الاسلام
فبله من ان سقوط القضاء وذلك بفضل من الله سبحانه عليه كما فضل على الكافر الاصل بسقوط القضاء لا باعتبار صحة عبادة تكلام
لايجز عن ضعف كما افاده المصنف في الذكرى بقوله فنقول هذا خبرنا بطلان اجاب اجادة الزكوة فلو كان الايمان هادما لم يفرق الحكم ولا
لايجز اعادة الحج ولو كان هادما لوجب عند الاستطاعة وقول ايضا ان ذلك باق في ظاهر قوله عليه السلام في الصحة فانه يوجب عليه اما ما تمسك
صاحب المدارك من اخبار المستفيضة الدالة على عدم انتفاع المخالف بشي من اعماله فلا دلالة فيه على مطلوبه لان ذلك باعتبار انتفاء الشرط
اي الموافقة على الايمان كما صرح عليه السلام في خبره عليه السلام بقوله في صحة الحجرة التمثالي ثم لم يعم الله بغيره ولا يتنازع بذلك شيئا ولا ينافي
الانتفاع مع تحقق الشرط مع امكان ان يكون المراد من الانتفاع المعنى الانتفاع الكامل الذي كان باعتبار استحقات الاجر والثواب ما هو باب
سقوط العقاب المنبسط على عدم الايمان بهذه العبادة كما عرفت ولو اخرج عليه بغيره مع علمه بآداء الفعل اليه من غير كراه على الفعل وانظر
اليه فمضى كالسكران لانه صاسبا للفوات فيلزم القضاء ولو لم يعلم او اكره وانظر فاداه الشاؤل الى الانتفاء والسكران لا قضاء له من غير
التناول بحمله وسقوط التكليف عنه بعده بالاعتناء والسكران ليس للفعل وفاء البتة عن ذلك مفسلا ولا بد في صحة الصوم من قبول الزمان
شرعا فلا يصح صوم العبد بين الفطر والاضحى مطلقا ان كان بمي ومكروا غيرها ناسكا او غيره قال العلامة في المنه والاصح صوم العبد بين
هو قول أهل العلم كافر وقال فيه ايضا لا خلاف في تحريم صوم العبد بين المسلمين كافر وقال المحقق في المعبر على تحريم صومها انتفاء
والنصوص بذلك ايضا مستفيضة من طرق العامة والخاصة وسباني في رواية زرارة عن الباقر عليه السلام يجوز صوم العبد واما التشريع للمعاني
اشهر الحرم ولا ايام التشريق وهي ثلاثة بعد الاضحية بحيث يثبت ذلك من تشريع الله وهي تقديده وبطريق التشريع لا يجوز الاضحية كما استحسن
فيها بمعنى قبل بحيث لا يهدى في الضحايا الا بغير حتى تشرق الشمس في قطع لمن كان بمي ناسكا او غير ناسك وادعى المحقق في المعبر اجماع علماءنا
على تحريم صومها لمن كان بمي ويشترط كراهية فيه يقول بعض اصحابنا تحريم صومها ما طحت قال وقال الشيخ انما يحرم على من كان بمي عليه
اكثر الاحكام دل على ذلك وانه معويدين بهما قال سئل باعبد الله عليه السلام عن صوم ايام التشريع فقال ما بالامساك فلا بأس واما بمي فلا
والعل بهذا اول من الاخبار المطلق لانها ليست على هذا البين فمؤخذ بناويع الانتفاء عليه تمسكنا بعباده بالاصل انتهى لكن الشهيد الثاني
قال في الروضة ولا يحرم صومها على من لم يشرع بها وان طلق تحريمها في بعض العبادات كالمص في الدروس ونظرة الى ما سيجاء من قول المصنف
ذلك والمحذور صوم العبد بين التشريع ومن المعلوم ان تعويله في الاجمال على الفصل الذي ذكره هنا وقال العلامة ايضا في المختلف ان
مراده التقييد والاختيار الواردة في تحريمها والتمسك منها مطلقا من غير تقييد من كان بمي كثيرة منها ما روي عن جعفر بن محمد عن النبي صلى الله عليه واله
والده من عن صوم سنة ايام الفطر والاضحى واما التشريع واليوم الذي يثبت فيه من شهر رمضان ومنها خمسة يابدين في حلال قال قال
ابو عبد الله عليه السلام لا يصح بعد الاضحية ثلاثة ايام ولا بعد الفطر ثلاثة ايام لانها ايام اكل وشرب منها موثقة عند اكبر من حمود قال فلذلك لا يبي
عبد الله عليه السلام في جعله على مفتي ان صوم يوم الغائم فقال لا يتم في التفرغ والعبد بين ولا ايام التشريع ولا اليوم الذي يثبت فيه
ومنها موثقة كرام قال فلذلك لا يصح بعد الاضحية ثلاثة ايام ولا بعد الفطر ثلاثة ايام ولا يوم الغائم فقال لا يتم في التفرغ والعبد بين ولا ايام التشريع

٢
فمسألة
ع

على سقوط الغنّة لوانفق اليوم المندور في السفر والعبد والتشريق بطريق الأولى موثقة ذارة قال قلت لأبي جعفر عليه السلام
 أي كانت جعلت عليها ماذا وإن الله قد جعلها بغيرها لهما من شيء كانت تحتها فحلفت أن تصوم ذلك اليوم الذي يقدم فيها ما يشد
 فحلفت معان ما فرأى مكة فاشكل عليّ لكان النذر تصوم أو نطق فقال لا تصوم وضع الله حنثها حق وصوم من جعل حنثها على نفسها
 قلت فإنما نزل الأمر رجعت إلى المنزل بنفسه قال لا قلت فترك ذلك قال لا في خاف تركه الذي نذر فيه ما كره وما رواه مسعدة
 صدقة عن جعفر عن أبي عبد الله في الرجل يوق على نفسه بأما معروفه فتعاده في كل شهر فبينا بعده الشهر قال لا يصوم لأنه في سفر ولا
 إذا شهد وبكر حمل الوقت على غيره اشترط من دون منعه النذر والاحتياط في الغنّة مع عكس الغرض للموصوف في السنة ولا يصح صيام يوم
 بهنشر رمضان على الأظهر الشهر بين الاحتياط لأن هذا اليوم محكوم عليه شرعا بأنه من شعبان فمن صامه على من شهر رمضان فعلا دخل في
 من الشرع فيه فيكون تشريعا لها وقد سبقنا الأخبار الدالة على الحرمان والأخبار المشتملة على التفصيل والجمع الدالة
 على الحرمان بنسبة رمضان والمجوز بنسبة شعبان وأورد على ما رواه ابن عثيمين ما يفسد من ذلك تحريم من شهر رمضان ولا يلزم من ذلك
 فساد العبادة لأن التمسك بغيره خارج عن العبادة أقول وقد مر تفصيل الجواب عن ظهر هذا الكلام منه طاب ثراه في مسألة ما دعى رمضان بنسبة
 مع العلم فذكرتم تكلم في لالة الأخبار وقد مرنا البحث عنها مفصلا في مسألة ما دعى رمضان بنسبة الفعل مع عكس علمه ثم إن بنسبة الوجوب
 رمضان مع الشك لا يصح من العالم بالحكم وإنما يفرض بالنسبة إلى الجاهل الذي يعتقد الوجوب بنسبته وقد ذكرنا تمام القول في ذلك اشترط
 الجزم بالنسبة مع علم اليوم لا يقال إن الشك إنما يتحقق لوجود الغيم ونحوه وأحدث الناس مؤثرا على وجه لا يثبت وإنه يهتدوا بالواحد ونحوه
 هذه كلها لا يكون شكها يلزم على هذا القول بوجوب صوم يوم الشك من باب المقدرة إذ لا يمكن تحصيل اليقين بالبرأى من تكليف صوم
 رمضان كما ورد في الكتاب الكريم والشرع القوي يقينا لا يصح هذا اليوم لا نقول للمقدرة التي نقول بوجوبها ولو لمها من لا يمكن الاحتياط
 بالكلف بل لا إلا أن يشاء الله شرعا وعقلا أو عادة كما فصل في علم الأصول مثلا نقول لا ما لك بزمان قليل قبل الفجر لأن في الأصول لا ما لك
 المكلف به في الأصول لا يمكن تفصيله عليه عادة بحيث لا يزد عليه أصلا ولا يفرض عنه مطلقا فلا بد أن يدخل شيء من الليل أو يخرج شيء
 اليوم والثاني يفسد من عكس الاحتياط بنسبة الشك فلا بد من إدخال شيء من الليل من باب المقدرة وكذا نقول من كلف صيام اليوم فلا بد له من
 بدخول الليل حتى يجوز له الاضطرار ويحصل اليقين برأيه الذي من تكليف صوم اليوم ولا يمكن مجرد إدخال دخول الليل في جواز الاضطرار وإنما إذا
 كان التكليف بصيام اليوم وأكمل عند العقلان يكون ابتداء اليوم من طلوع الفجر الأول المستطيل فلا يمكن مجرد ذلك بوجوب الامساك من ملك
 بل نقول الأصل عدم دخول زمان قبل الفجر الثاني في اليوم والأصل برأيه الذي من وجوب الامساك في هذه القطعة نعم حكم بوجوب البحث عن
 تحديد اليوم بحسب الشرع والعرف حتى يظهر لنا المكلف به وكذا إذا عرفت الشارع اليوم بطلوع الفجر ونحن بذلك جاهدنا في أواخر الليل حتى يتحقق
 طلوعه ولم يظهر لنا طلوعه فلا يجب علينا الامساك بسبب احتمال أن يجري عدلان من أهل الجبل يجبران بطلوعه في ذلك الوقت فنظروا في ذلك كثيرا الذي
 أن يوم الاثنين من رمضان إذا شك فيه لعين وتحديد برؤية الهلال لا يلزمنا الظاهر ليقرب البرأيه من افطار العبد وكذا المزوج والمعدة غير
 علينا شرعا فلو وجب علينا الأجانب عن كل من يحمل كونهما في جهة واحدة حتى يحصل لنا يقين البرأيه فليزيم علينا الأجانب عن الزوج وأما
 الفجر عن هذه السنة الوكيدة مطلقا ثم لو ثبت بعد وقوع العقد أنها كانت غير معدة فليزيم على الزوج ما يثبت على ذلك فكذلك
 التصرف في الملك الغنّة ثم لا يلزم علينا الفجر عن كل ما يحمل أن يكون خصا حتى ينفذ ما يثبت علينا المبيع والشراء إلى غير ذلك من الأمثلة
 بطول بدورها الكلام ومن البين أن صوم يوم الشك فيما نحن فيه ليس من باب الجزم الآخر من الليل والساعة المشبهة بالنسبة إلى يوم الصبا بل من
 قبل ما يجوز العقل دخوله في المكلف به وقد عرفت ذلك لزوم ادخاله فيه كبقية الأوقات وصدق الله الشرح والعرف لا يجب لا بد منه هذا اليوم
 فلهذا قال الله تبارك وتعالى يستلونك من الأهل قل هو موافق الناس الحج واستغفر عنهم عليهم ما الصور للزوجة والعقل للزوجة وأهل العرف
 لا يمكن أن يكون بانقضاء شئ ودخول رمضان من زوج وبه الهلال ومضى ثلثين يوما من هلال شعبان ثم لو ظهر بعد ذلك دخول في الشهر البينة
 وهو ما حكم بوجوب صومه أن يمكن أن لا يتحقق الاضطرار ولم يفرض وقت السنة أو وجوب الامساك فيما نحن منه وجوب الغنّة له بنسبة صومه
 وبالإجماع القول بوجوب صوم يوم الشك بنسبة شعبان ليس الا للشرع في الدين وأحدثنا في هذا ما يثبت عليه من المسلمين وقال الحسن بن

المحبذ الشيخ في الخلاف لا يحرّم ويحرّم قال الشيخ في الخلاف اذا عقد النية ليلة الثالث على ان يصوم شهر رمضان جهرا لمّا من مؤبّر او خبر
 ظاهره العداله فوافق شهر رمضان الجهر وقد روي لا يجزئ ثم قال لا يثبت ما قلناه من اجماع الفرقه واخبارهم على ان من صام يوم الثالث اجزئ
 عن شهر رمضان لم يفرقوا من قال من اجابنا لا يجزئ بعلوه على كل امرئ ان يصوم يوم الثالث بنية من شعبان ومنه ان يصوم من
 شهر رمضان هذا صام بنية شهر رمضان فوجب لا يجزئ لانه ترك النية ذلك بدل على فساد النية عنه نهي وان خبره ان ما ذكره في بيان ما
 نقلوه من قال من اجابنا لا يجزئ بدل على فساد ما استدل به من اجماع الفرقه واخبارهم على الاجزاء من خبره في الظاهر الفرق في قول هذا البعض
 صرح هذا الخبر وغيره من الاخبار كما عرفت وبما ذكر ان يثبت له ايضا بان صام يوم الثالث بنية النذر من شعبان فظهر اجزائه مع مخالفه هذا
 النية للواقع فصام بنية الوجوب من رمضان مع مطابقة النية للواقع بنية يجزئ بطريق الاولى وضعف ذلك ايضا واضح لان التكليف منوط
 بالعلم لا بما في نفس الامر فاذا علم من شعبان انه صام شهره صوما محرما وجب عليه هذا الصوم الصحيح الشرعي عن صوم رمضان عند من كونه
 منه بفضل الله عز وجل وتوسعه على عباده كما ورد في الاخبار بخلاف ما اذا نواه واجبا من شهر رمضان لغنا وصوم محرما باخبار ذلك النية
 المنهية عنها كما عرفت ولا يجزئ عن صوم رمضان كما يظهر من الخبر لا يقال مؤثقة سماعة في الهندية بدل على الاجزاء فان سئل عن اليوم الذي يثبت
 فيه من شهر رمضان لا بدري اهو من شعبان او من رمضان صام من شهر رمضان قال هو يوم وفعله ولا قضاء عليه لا نأول قد ذكرنا سابقا
 ان هذا الخبر اخذه الشيخ عن الكافي وهو بدعي لفظه فكان بين قوله من شهر رمضان كما قلناه قد سقطت عن فاهم الشيخ فلا يمكن الاستدلال بهذا
 الخبر على اجزاء صام يوم الثالث بنية رمضان ولا يصح صيام الليل لعدم دونه في الشرع فيكون شرعا محرما قال في النهاية لا يصح صوم
 النهار والليل وبدل حله ليقض الاجماع قال الله تعالى لان باشر وهو من ابغوا ما كتب الله لكم وكلاوا شربوا حتى تبين لكم المحظ
 الايجز من المحظ الاوسد من الجهر ثم اتوا الصبا الى الليل في خلاف بين المسلمين في ذلك انتهى فان ضمنه الى النهار وادخله في الصوم بالنية
 فهو الوصال للمني عن التمر ليل الفسار قال في المنه في هجلا وانما اجمع الى تحريم صوم الوصال واكثر الجهور على الكراهة وسجعت المتن
 انه يظهر من ابن المحبذ عدم تحريم صوم الوصال وهو من ذلك وبدل على التحريم بعد ما سبق من دليل تحريم صوم الليل ما رواه الجمهور عن ابن
 قال واصل رسول الله صلى الله عليه واله في رمضان فواصل الناس فيهم رسول الله صلى الله عليه واله عن الوصال فقالوا انك تواصلت
 مشكركم اني اظن عند ربى يطعني ويسقيني فيجعل ان يكون المعنى ان يكون نهارا في كف رجدي ورافة يدخله جوعي فيزول بكائه ويتر
 حلة طمأني بشر حاجتي فانه فيعطيني على الصيام ويعطيني عن الشرب الطعام فكانه جل وعلى يطعني ويسقيني في طمأني في الحاجة ما رواه
 حسان بن خنار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما الوصال في الصيام قال فقال ان رسول الله صلى الله عليه واله قال لا وصال في صيام ولا
 صوم يوم الى الليل ولا صوم قبل ذلك وان غرض الزاوي من الاستفسار تخيير الوصال وبين احد من حديث بواصل صيام فاجابه عليه السلام بان
 منه عنده مطا او كان غرضه الاستعلام عن حال الوصال بحججه والحوار وقيل في لفظ السؤال فيل قد وقع هنا هو عن نباح الكافي و
 كان الاصل ما للواصل بالليل من الخير ما للواصل الحكيم عليه السلام فاجابه عليه السلام بان ذلك باعتبار ان النبي صلى الله عليه واله صام
 ورد في رواية اخرى عن علي بن الحسين عليه السلام ما رواه الوصال حرام ثم انهم اخافوا في حديثه بخلاف الاخبار فقال الشيخ في النهاية والمطبوع هو
 ان يجعل عشاءه سجوده وقد ورد ذلك في صحيحه المجلد عن ابي عبد الله عليه السلام قال الوصال في الصيام ان يجعل عشاءه سجوده والعشاء في الصلاة
 والمد طعام العشي والسمو بالفصح ما يحرّم به والمراد يجعل العشاء سجودا ان ياكل طعام وقت السجود هو خرافة الى ذلك الوقت بنية الصوم في
 هو قبل الصبح وورد ايضا في حديثه عن النبي صلى الله عليه واله قال الوصال في الصيام يصح وما يلبس ويغفر في السجود هذه الرواية ايضا
 نزل على البحر اخر الليل قبل الصبح وقال الشيخ في الاضداد على ما نقله عن هو ان يصوم يومين من غير ان يغير بينهما الليل او على الجهر او خبا
 ابن ادريس كان انب بلفظ الوصال وقال المحقق في المعبر لعل هذا اولى وقد ورد تفسير ذلك في رواية محمد بن سليمان عن ابن ابي عمير
 عليه السلام في رفع فيها واما قال رسول الله صلى الله عليه واله لا وصال في صيام يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار ويجعل شق
 الوصال للجميع كما يظهر من كلام الشافعي في الروضة وبذلك يحصل الجمع بين الاخبار ولا ريب في صحة الجمع اذ كان ذلك بالنية بقصد
 العبادة واما اذا افطاره بغير نية وتركه ليلانية فما لا ريب في انهم الا ان يؤدوا وضعا او مرضا ان كان الاحوط التحريم عند ذلك الوصل

فصار
 قوله
 ح

الشيخ في الهند بل ايضا انه قال في ناويل في نهجها الساباطي قال سلك ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل وهو صائم فجامع اهله فقال يقول
شيء عليه فهذا الجمل على انه اذا جامع ناسا دون العدة فلا يلزم شيء والحال ما وصفناه ويجوز ان يكون المراد من لا يعلم ان ذلك لا يوجب في التوبة
واسند عليه بما رواه وزارة وابوصير عن ابي جعفر عليه السلام قال لا يجتمع لنا ابا جعفر عليه السلام عن رجل في اهله في شهر رمضان او في اهل بيته وهو
محرم وهو لا يرى الا ان ذلك حلال له قال ليس عليه شيء وذكر ذلك في المنهاج على سبيل الاحتمال معلا بان الجاهل بالانحراف كان سمي بزيادة زنا
وابوصير ولكن يرجع خلافه في هذه المسئلة وفي موضع اخر من ذلك الكتاب ما يركبه وتردد الحق في الشرايع ورجح في المعبر الاضاد وجوب القضاء
دون الكفارة ويمكن حمل كلام الشيخ ايضا على سقوط الكفارة دون القضاء لان كلامه قبل رواية عارضة الكفارة فيطبق على اكثر المتأخرين
على ما يجلون في زيادة رواية وابوصير عليه السلام في زيادة كثران الجاهل له طريق العلم فيحقق التفرط في حقه ولو جعلنا الجاهل عند اللزم
سقوط التكليف عن الجاهل بها وايضا اطلائ الامر بالقضاء عند عدم هذا الاسباب لنفسه لفساد الاداء يتناول العالم والجاهل اما حجة
قول ابن ابي عمير الاصل وما نقلناه من المنهاج من ان الجاهل بالناسي من رواية زيادة والاصل بعدل عنه بالادلة الذميمة على وجوب القضاء
على من ادب ان الصواع على وجهه وعلى وجوب القضاء عند عدمه في احد هذه الاسباب الجاهل بها بالعامة اكثر الاواب في تطبيقه في
وجه هذا لاحكامه بالناسي في الرواية لا يصح سندها لان على بن الحسن فضل شي وان بالغ اصل الرجال في مدحه وتوسيعه في الاعتماد على رواية
وعمر بن علي لا ينجح عن شياء وان كان ظاهره من وجوب القضاء يمكن حمل الشك في حق الكفارة كما مر في رواية الجاهل الشهيرة العظمى والاضطراب
المول بالقضاء ويجوز القضاء والكفارة معاني الايمان فيوما اعتبر تركه في الصوم ولا على العالم بالحكم العام الا في الحفنة فانه لا كفارة
بل يجزى القضاء خاصة اما وجوبها في الاربع الا في اكل الشرب والجماع والاستبراء والفرقة وعليه كثر العامة ايضا خالف في
وجوب الكفارة في الاكل والشرب في النافعي والجماع الصوم شعيرين سجدتين وقراءة في الاستبراء النافعي وابوصير خالف في وجوب القضاء
النافعي في احد قوله فقال اذا جازى الكفارة سقط القضاء وخالف في وجوبه مطا الا في النافعي فقال ان كفارة النكاح بالاطعام فني وان
بالصيام بعض لا نهضت شهرين ويدل على وجوب الكفارة من الاخبار غير ما سبق ذكره ما رواه الجوهري عن ابي بصير ان رجلا اضطر في رمضان
التي صلى الله عليه واله ان يحرق ثوبه ويصوم شهرين من شاة بغير او يطعم سبعة من مسكنا وهو يتعد المسكين رجلا قال يا رسول الله اضطر في
في شهر رمضان فقال اعنق رقبة ولا امر بخصوص العنق يجوز الامر بواحد من افراد الواجب الخمسة خصوصا اذا كان احب افضل مع احتمال علمه عليه
بانة دون عليه والآخرين ومن ابي هريرة ايضا قال النبي صلى الله عليه واله فقال هلكت فقال وما اهلك قال وقتل امرأته في رمضان
فقال النبي صلى الله عليه واله هل تجد رقبة تعفها قال لا قال هل تستطيع رمي شهرين من شاة بغير قال لا قال فهل تستطيع اطعام سبعة
مسكنا قال لا اجده قال النبي صلى الله عليه واله هل تجد رقبة تعفها قال لا قال هل تجد رقبة تعفها قال لا قال هل تجد رقبة تعفها قال لا قال هل تجد رقبة تعفها
به فقال يا رسول الله والذي بعثك بالحق ما بين ايديها اهل بيتي لخرج من افطحت النبي صلى الله عليه واله حتى بدت انا به قال ان ذنبا طعمه
عيا لك العرق بالمهلين المفضوحين والافاق المتكسر وهو شبيه الزنبيل قال الجوهري نزع خنصره صاعا وقال ابن ابي عمير في السرير ومعت
اصحابا صحف الكلمة فقال المصدق بالذال المعجمة فالصدق بكسر العين والذال المسكنة الكباشه وهي العرجون بما فيه من الشمايع ونفع الفطن
نفسها واللاية واللوية الحرة وهي الارض ذات الحجارة التي قد البتة اكثر ثباتها والضمير في لايتها المدينة المعلومه بقرينة اللغات
بين حريقين عظيمين وفي الحديث انهم ما بين لايتي المدينة قال في المنهاج على سبيل الاحتمال معلا بان الجاهل بالناسي من رواية زيادة والاصل بعدل عنه بالادلة
التي لم تلوع عنه بالكفر فلما اخبره بما جحد من فعله وبطلان ملكه التمس بصدق به عن نفسه فلما اخبره بغيره قدم طائفة على الكفا
فيحمل ان يكون امر بذلك الكفارة باقية في ذمته ويجوز ان يكون من الكفارة التي لم يلزمها المالكان هو المطوع بها وتكون مضمرة
الجهل وما روي من طريقه الخاص في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل اضطر في شهر رمضان بعد ما واحد من غير
قال اجوز فتمه ويصوم شهرين من شاة بغير او يطعم سبعة من مسكنا فان لم يجد صدق بما يطعم وهذا الخبر الصحيح والاصل المعتمد في باب الكفارة
واعبر في العدة في الاطراف في حمل الفعل واعتبر ايضا عند العذر فخرج الناسي الجاهل والمكر اما الناسي الجاهل فله عذر وان
الاطراف مع تحقق عذرهما في الصور والجماع بالحكم وقد اطلق العذر على الجاهل في بعض الاخبار والمكر فله عذر وعذر علة في

ان رجلا
ع

[illegible]

انزال من افطر يوم من شهر رمضان خرج رخص الايمان منه ومن افطر في شهر رمضان مع عدم خطية كفارة واحدة وقضاء يومه كان وقافي له
بمثله وانما وجوب القضاء والكفارة في الادعية الاخرى من اثمانية ففقه خلاف بين الاصحاب فذكر الاجتهاد عن مفسد لا عند ذكرها الا على
الكفارة على من تعد البقاء على الجنازة وجوبها هو المشهور بين الاصحاب قال في هبة الشبان وعلى من يلبس يوبه وابن الجنيدي وسلا ورواها الصالح
المحقق والعلامة وقال محمد بن اردبيل الاقوى عندي وجوب القضاء والكفارة فيه للاجماع على ذلك من الفقيه ولا يصح بالشاذ الذي يفتي
ذلك وعدا من جزم بما يفتي وجوب القضاء والكفارة اجماعا بين الطائفة المتألفة على الجنازة عدا من غير ضرورة حتى يطلع الفجر ونقل في المختلف
عن انصار السديدان مما اتفق به الامامية ايجابهم على من اجنب في شهر رمضان وتعد البقاء الى الصباح من غير اعتدال القضاء والكفارة ومنهم
من يوجب القضاء دون الكفارة ونقل عن جله انه نسب ذلك الى الرواية في نقل في الشهر عن ابن عتيق القول بوجوب القضاء خاصة وقال
الظاهر من كلام السديدان في وجوب الكفارة كما ذهب اليه الاكثر ما نقلناه سابقا عن المختلف في وجوب القضاء من ان لا يزال نهارا حتى
للقضاء والكفارة فكذا استصحاب الانزال وادع عرفه ضعفه وما روى عن ابن بصير قال في المختلف في الموقوف وكانه اراد ان يصرح بانه
على انه الثقة عن ابن عبد الله عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم تركه العمل بعد اذ اصبحت قال يعقوب رقبه ويصوم شهر من شأبه
او يصوم شهرين مسكنا قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني اجد في بعض النسخ ان من كان في شهر رمضان فقام او ظن بقاء الليل اذ
عن ذهابه فطلع عليه الفجر لا يجزئ له ذلك وقال المحقق في المعبر بعد نقل هذه الرواية وهذه اخذ علماءنا الاثنا عشر وروى عن سديدان
المروية عن العنبر عليه السلام ان من اجنب في شهر رمضان بالليل ولا يفتي اصبغ فعليه صوم شهر من شأبه مع صوم ذلك اليوم ولا بد من فضل
يومه وفادع عن ان وجوبه تمام الشهر من الايام في النجس بين الثلثة وان يكون له بدل وما روى عن ابن عتيق في بعض نسخ المعبر عن علي
عن بعض مواله قال سئل عن اجنب في تمام الشهر قال فقال اذا احتمل نهارا في شهر رمضان فليبدل ان ينام حتى يغسل وان اجنب ليل في شهر رمضان فلا
ينام ساعة حتى يغسل من اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبغ فعليه عتق وقبر واطعام ستين مسكنا وقضاء ذلك اليوم ويتم صيامه وان بدركه
ابدا وما وقع في هذه الرواية من منع الصيام عن يوم فخطي على الكراهة كما سلف قال صاحب الجذارة وهذه الرواية كلها ضعيفة السند فيشكل
القول عليها في اثبات حكم مخالف الاصل ومن هنا نظم رجحان ما ذهب اليه ابن عتيق في الموقوف من ان الواجب بذلك القضاء دون الكفارة
اقول ولا يعبدان ان يضعها بغير هذه التهمة العتق وعلى الاصحاب لا يفتي في اجنب في شهر رمضان فنام حتى يغسل ولا بد من فضل
سبوت ذكرها في بحث من نام على الجنازة كجسمه من اجنب في شهر رمضان فنام حتى يغسل ولا بد من فضل
عليه في الرضا عليه السلام الاصل بعد ذلك من ان ينام على الجنازة فنام حتى يغسل ولا بد من فضل
عنها من ان رواه ابن عتيق لا يطبق على من اجنب في شهر رمضان فنام حتى يغسل ولا بد من فضل
ان القضاء في كل موضع يجب منه في القضاء فانه يجب يوم مكان يوم على الفاعلة المطردة في قضاء سائر العبادات كالصلوة والجمعة وغيرها
فانه يجب بحسب اداء في الجميع عليه اجماع الفقيه وهو قول عامة الفقهاء وبذلك ظاهر الاية الكريمة في الاطعام بالمرض والسفر وصحح الاخبار في
مطلقا وكل من يجهل ان قال يجب مكان كل يوم اثنا عشر يوما وقال سعيد بن المسيب يصوم كل يوم شهر واحد وبعده بان رمضان يجرى في السنة
على اثنا عشر شهرا فكل يوم منه في مقابلة اثني عشر يوما من غيره وفساد واضح لا دليل على وجوب صوم السنة والاجزاء عنه رمضان كذا لا
يكفي الجاهل بالحرم على الاقوى والاشهر بين المتأخرين ما عرفت من اختصاص ليلة وجوب الكفارة بين افطر شهرا ولرواية زواره والى
عن ابن جعفر عليه السلام الاصل برأيه الذم وان كان الاحتياط في التكفير لا يكفي الجاهل بالحرم ولو كان افطاره بعد انظاره ناسبا للصواب
توهم باخذ الاطعام لرح لاجل فادعوا بما نقله فينا واطلاق الاطعام بنحو باعبار ان افطاره على نذر يترك الصوم والعلم بالحرم وهذا
قد خفي الجاهل بالحرم لعله يظن اصل الفعل ولكن عرضته شبهة في تحريمه في خصوص تلك الحال ووجه عدم تكفيره ما عرفت من سقوط الكفارة
عن الجاهل بالحكم وهذا جازم حقه وفي حكم تعد البقاء على الجنازة في وجوب القضاء والكفارة الاخرى من نية الصلوات اطلع عليه الفقيه
وان كان تأملا او ذملا عن قضاء الليل ولفظ الفجر او ظاهرا بقاء الليل فظهر في ان ظنه وطلع الفجر لا ينافي من نية الصلوات عامدا للبقاء
على الجنازة حقه وكذا في حكم تعد البقاء على الجنازة مع ان النوم على الجنازة بعد ان نسيها من ان اطلع الفجر لنية النومة الثالثة ذهبت اليه

الاولى وجود الفطر في حلقه كرها فالاجماع الغرضه وغالفت فيه ليوحي بنوعه والكفر في معنى الوجود بل هو الاكراه مدبر في مقصده وبهذا
 قلوه ثم قاله بعض بشدائد متونهم عظيم حتى لم يملك امره ولم يكن له بد من الفعل فلا قضاء عليه ايضا اتفاقا وان تناول بيده واما عدمها
 في الصورة الثانية اي التخييف في التوعد بالقتل او بفعل لا يلحق بحاله وبعد من المثلث من غير شتم ونحوها تخويفا لم يبلغ بجدا في
 مقصده واختياره فغيره خلافه من الاختيار في هيب الشخ في الخلاف الاكثر كالحق والعدالة والمصداق واما حاشا الى عقد الاطوار وعقد وجوب
 للاصل ولقولته صلى الله عليه وسلم ان من اخطأ الخطا والالتبا واستكرهوا عليه لانه غير متمكن من الفعل فلا يصح تكليفه عقلا فلا
 يؤجره اليه انتهى فيكون تناولها باعنا كالتاسع لان هذا معنى من الصوفاء حاصل في اختياره لم يفطر كما لو طارت ذباية الى مقصده
 انتهى ذهب الشيخ في المبسوط الى فساد الصوم وجوب القضاء فعال في عدمه وربما لا يفطر او اضطر في فيه وعاقبه ما يفطره من غير صبيح
 جهته ما كان انما او اكرهه عليه فان ذلك لا يضرهم فان الزم تناول نفسه فطر واستدلوا على هذا القول ولا يات مع التوعد بخلاف الفعل
 فيصدق عليه فعله فعل المظطر بخلاف وجوب القضاء وقال في المختلف المجاب للمنع من كونه غائرا وقال في المدارك من كون الفعل الصادر
 عن اختياره على هذا الوجه مقصد للصواب في ذلك محل النزاع فكيف يجعل له لا وثابا بان المكره دفع عن نفسه لغيره يتناولها فيلزم
 كالمريض اجاب عنه في المعبر مقتضى الدليل سقوط القضاء في الموضعين لكن تركه العمل بالمقتضى في المرض بالدليل فيعمل بالمقتضى في ما عدا
 اقول والمحال المفهوم من الصورش والبر لا الكف من المفطر ومع الاشياء بشي من هذا لا يتحقق لاشياء بالصوت والظاهر وقد ذكرنا ذلك وجوب
 القضاء على ثلث الصوم من الاجماع وغيره وايضا العمومات الواردة في الاخبار الدالة على وجوب القضاء على من فعل كذا وكذا في هذا الصوم
 ايضا اذا لم ينع شرعا ولا عرفا من سائر الفعل الى المكره كالكذب ومعوى ان المبادى الى الذم من الاخبار الفعل الصادر بعنوان الاخبار كما
 من كلام صاحب المدارك وكلامه على طائفة فلا يخرج من اشكال فالاصل على هذا وجوب القضاء في علم سقوطه وهذا بخلاف الصوم الاول في
 ظهوره فان الصوم عنه وعدا سائر الفعل اليه فيها ان الغرض ان لا يصح له فيه صلا او هو بمنزلة الاله لاجل سلبه لا اختيار عنه واسا وما ذكره
 من الادلة على سقوط القضاء غير تام اما الخبر فلما قاله في المسالك من انه قد يفر في الاصول ان المراد فيه برفع الخطاء وقهية فيع الواحدة
 لا رفع جميع احكامها وبالجملة لا ظهور له في رفع الجميع وقد اعترف على طائفة في ذلك في مثله ناسي التوبة الى الزوال ونسائه عند
 ذلك جعل الخبر هذا دليلا على سقوط القضاء واما انه غير متمكن من الفعل فلا يصح تكليفه ولا يؤجره اليه انتهى فيقبل وجوب القضاء لا يستلزم
 تكليفه في مال الاكراه او توبة انتهى لا يجوز تناول الا يستلزم سقوط القضاء كالتناول في المرض والسرقة والبعض والقمار والفساد على التنا
 ومن طارت الذباية في حلقه لا يفطر به واما سقوط الكفارة فيقطع به الاجماع وعدم الاثم وذلك ايضا لا يقتضي سقوط القضاء كما في كثير
 نظائره والحاصل ان القول بالقضاء الظاهر محال بل لا يفر الى الامياط ثم ان التمسك بالتنا في بعد تجميع هذا القول في المسالك لا يفي بما
 ورد في بعض الروايات من قول الصادق عليه السلام لا يطأ في باب ما وقع منه مع السقاح لئن افطر يوما من شهر رمضان وافطر في غيره من
 بنوعه عن ولا بعد الله ونابذ لهذا القول وفرق المصنف بين الاطوار للاكراه والاضطرار مثل الغريب وفي اول يوم من شهر رمضان لا يفطر
 وذلك الفرق باعتبار قوله هنا في الاول بسقوط القضاء وسجي قوله في الثاني بوجوده وسبق تمام القول فيه عند شرمه نشاء القضاء
 ولو اكره الرجل صائما في شهر رمضان وجبته صائما على الجماع تحمل عنها الكفارة وهو حجاز عن مضاعفها عليه لا كفارة عليها مع
 حتى فعل الفعل على المحض وكان الكفارة الزائدة عن موبوءة كفلا صائما عن الاكراه العبيد لا القضاء فانه يقطع عنها بالاكراه من وقت
 فعله واما دليل تحمل الكفارة فاقبل من ان الجماع لو وقع بلختيارها او جبرها او جبرها في الاكراه فانه هو فعل واحد اقضى هذا الحكم فاذا
 اكرهها كان مستدافا في المحض اليه اوجب عليه ما رواه ابراهيم بن يحيى الا حمري عن عبد الله بن حماد عن الفضل بن عمر عن عبد الله
 عليه السلام في رجل اكرهه وهو صائم وهو ضامة فقال ان كان استكرهها فعليه كفارة وان لم يكرهها فليس عليه كفارة وان كان طارها فعليه
 كفارة وعليها كفارة وضرب عشرة وعشرين سوطا وضرب عشرة وعشرين سوطا والرواية ما ثبت عن الجوز الذي في كلامهم ومصنف
 الاول فانه لان القضاء اصل الفعل لهذا الحكم الخالف للاصل مطلقا غير معلوم بل المعلوم ان صدق وقوله بالاخبار بوجوب
 ويمكن ارجاع القول للاخبار الى الفعل الوجود الصادر عن الغالب ولا يقتضي ذلك الجواب الاكراه على القول الكفارة على المكره وهو

ظاهر كبره ووجه الزم الحكم بحمل القضاء ايضا مع انهم يقولون بوجوب الرواية فقد قال المحقق في المعبر بعد نقلها وابرهم من انهم هذا
منهم والمفضل بن عمر ضعيف جدا كما ذكره الجاشقري قال ابن ابي عمير لم يرو هذا خبر المفضل فاذا الرواية في غاية الضعف لكن علماءنا ادعوا على ذلك
اجماع الامامية مع ظهور القول بها ونسبة الفتوى الى الامنة عليهم السلام لم يحجب العمل بها ويعلم نسبة الفتوى الى الامنة باشتهارها بين فاضلنا
كما يعلم احوال ارباب المذاهب نقل اشاعهم مداهم وان اسندت في الاصل الى الاعداد من الضعفاء والمجاهيل انتهى ما ذكره من اجماع
فغيره لان العلامة قال في المنهاج بعد نقل الحكم ذكره الشيخ واكثر علماءنا وقال بعد ذكر الرواية في سند الرواية ضعفه بالجمله فحينئذ
هذا من المرددين ونقل في المختلف عن ابن ابي عمير انه قال لو ان امرأة اسكر منها زوجها وطأها فاعلمها القضاء وحده وعلى الزوج القضاء
فان طأع زوجها بشهوة تغلبها فاعلمها القضاء والكفارة جميعا والذي يظهر منه كما قاله في المختلف انه لا يقول بضاعف الكفارة على الذكر
ومن على ذلك الكلام في كونها من المسائل التي علم اسناد الفتوى بها الى الامنة عليهم السلام كيف وانما يكون هذا العلم في المسائل التي شاع
العمل وزاع القول بها بين اشاعهم وانما علم اسناد الفتوى بها الى الامنة عليهم السلام كيف وانما يكون هذا العلم في المسائل التي شاع
العمل ان هذه المسئلة ليست بمعمول بها لاحد من اصحابهم ولا مسموع كثير من عامة اشاعهم كما يشهد به ما قاله الصدوق في الفقيه بعد نقل
قال صنف هذا الكتاب لاجل شيئا في ذلك من الاصول وانما نفرد بروايته على نوابه من هاشم والظاهر وقوع سهو في نسخ الفقيه في
وانما نفرد بروايته المفضل بن عمر يدل على ان ابن ابي عمير من هاشم كما وقع في عبارة المعبر عبارة الصدوق في شرح الارشاد وبالجمله لا يحصل
الاطمينان بمثل ذلك لدعوى من واحد واشهر في امثال هذه المسائل ويمكن حمل الكفارة الزائدة الواردة في الرواية على الاستصحاب
الاحتياط واضح جدا ثم الظاهر قبول اللفظ للمرة المضاعفة الواردة في الرواية للزوجة الدائمة والمنع بها بحمل ثبوتها للامنة ايضا على
وربما قبل ثبوتها للاجنبية ايضا الصلح لاضافة باري ملائمة وهو بعد جدا واما سقوط القضاء عنها فلم يعرف سابقا لم لا يثبت
وقد خالف الشيخ في بعض فرضه كما مر وقد خالف فيه ابن ابي عمير ايضا كما ظهر مما نقلنا عنه ولا وجه له الا ان يرجع الى خلاف الشيخ واما عند
محلها فلا اصل له الا عن المعارض في العمل عن الامنة والاجنبية لو اكرهها على الوطئ بالشرط السابق والجنبية الموطوءة كما على
القول بوجوب الكفارة عليه مع الطواغيت كما هو المشهور المتفق عليه مع انزال كافر محل الزينة لو اكرهه ضمن المفعول للزوج الصائب
الرجل الصائب المفاعل فيم الزوج والاجنب محل الاجنب لو اكرهها الى الزوجه والجماع بين النكاحين لو اكرهها معا ويزن
الى الست في الاجنبين ان قلنا بوجوب ثلث في الاطوار بالحرمة ويحمل الاربع انفصالا على البقي من محمل اصل الكفارة او الكفارة
واحدة لو اكره احد من طواغيت الاخر ويرجع الى الثلاث في الاحبيس على القول وبحمل الواحدة نظر اقراره المحمل اما في الامة فلعله
الفرق بين وطئها ووطئ الزوجة في هذا الحكم مع امكان دخولها في النص كعرفت والاول لا يرجع الى القياس الذي لا يعمل به مع امكان
الفرق بان النكاح في اكره الزوجة اشد واجه وامكان الدخول لا يوجب الحكم الخ لا اصل خصوصام بعدد عن اللفظ واما في الاجنبية
فلان الزنا غلط حكما من الوطئ المحلل فالذنب فيه اقبح فيكون اولى بالمواخذة واجاب بالكفر برفع من المواخذة مع امكان دخولها في
النص ايضا ولان الفاعل المذكور اقوى من باري المنع اعني الطواغيت الذي يكفر قطعاً واستخيراً بالمواخذة بالكفر فيكون
في الذنب للضعف البسط والنفقة ومنه صحت كفارة ولا يكون في الفتوى لعدم قبوله لها فيكون مواخذة الانعام كما في تكرار
الصبي فانه يكفر ان كان خطا ولا يكفر ان كان عمدا وقد قال غير من قائل ومن عارفينهم الله منه فانحشبه الاكرام على الزنا في الصوم
الى الوطئ المحلل لا يدل على اولوية بايجاب محمل التكفير وقال الشهيد الثاني في المسالك ومن يعلم ان الكفارة عن العباد لا تدل على
شأنها على غيرها فان اصلها افضل من الصوم لانه لا كفارة في مساوئها الا يقال وجوب الكفارة على الوطئ المذكور للاجنبية يدل على
قبول هذا الذنب للتخفيف والاستطاف المانع عن وجوب الكفارة الزائدة لا ما قبل اصل الكفارة الواجبة على الوطئ المذكور لا سيما
في الصوم هذا الفعل القبيح والكفارة الزائدة لاجل الاكرام وهو ظلم في حق الغير ولا ينبغي خطئه فاذا كان الاكرام على الزنا بما كان في
العظم بحسب لا يقبل التكفير ولا يلزم من قبول اصل الفعل التخفيف بقول هذا الاكرام ايضا لا وبالجمله لا يسيل العمل في تحصيل مثال ذلك

الذي هو الشرعية وضبط حدوها وتبين أثرها في الآخرة والاولى وما ذكره من إمكان دخولها في التصرف في الحوائج
ولما تعليل الآخر فقال المصنف في شرح الارشاد والبرهان لا نفي لكونه مستند فعل الآخر عنه والاما التبعين ان كان صادرا عنه فلا يرد
ما هو مشدود عنه على الوجوه على الخواص التي في الراد بل باجاء الرضا وفعل الصدق والظان غرضه في الفعل المذكور
من نداء المنع على اداء المعلق حتى لا يمكن الاستدلال بمفهوم الموافقة ويرجع الى القياس الغير المعمول حاصلا غايته ما يمكن
في شأن الفاعل المكرم مستند فعل الآخر اعني القابل للمكره عنه والمراد بفعله ترك المنع وذلك التصديق عن الفاعل باعتبار اكرامه للظان
وسلبه لما غرضه به وانما قلنا ان ذلك غايته ما يمكن ان يكون ما ان لم نقل بالغاية فالصحيح ان الفاعل بمنزلة الصادر عنه بل
عليه ومن شأنه الصدق وليس يستند الفعل عنه حقيقة وعلى هذا فلا يرد فعل الفاعل المكرم على ما هو في فعل والمراد بفعله
هو في فعل الفاعل مثله على التوهم او دونه على التصديق والضمير في الفاعل الكسبي كقوله ما اعني فعل القابل وعلى هذا فلا يمكن
اولويه بموجب الكفاية وبهذه بنينا ان التعليل والمراد بالعلل وان وجوب الكفاية على القابل المطاوع ليس بسبب كذا المنع
ادعاء المعلق بكونهم صدق عن الفاعل المكرم بل باعتبار ايجاد الرضا باصل الفعل او باعتبار فعل الصدق الى كذا عن الممانعة في الكفاية
ومن البين انه لا يمكن توهم صدق واحد منها عن الفاعل المكرم اذ لا وجود لشيء منها مع الاكراه واما في الاجنب فيمثل ما ذكر في الآخرة
امكان دخوله في التصرف فاعرفه ضعفه واما محل الترتيب لو اكره منه فاعلم الفرق بين الطرفين في تعليل الفعل بهما واستقلال كل
بافعاله لو اكره الآخر عليه فليزيم كذا منتهى ما يلزم الآخر ولا يرجع ذلك عند التحقيق الى القياس الذي لا يفعله الا في الآخرة
لو اكرهها لانه خارج عن الفعل ولا يتعلق به من حيث الصدق والقبول وان كان سببا ومثلا لوقوعه فلا دليل على منشأته
الوقوع من غير الطرفين موجبه للتكفير الخالف للاصل ثم ان النظر الذي ذكره المصنف وادعى اكرام الزوج المفضل كالمساقر والمراد
القائمة على الجماع فنفي بطل الكفاية عنها كما بطل التساميم والافرنج عدم النحل لان التجميع على التبعين مع الصواب واشد وبصريح
المصنف بقوله ولو اكره المجنون والسافر وجنسه فلا يخلو وقصره على جميع جماع الصائم للزوجة القائمة القائمة لعدم اشتماله على فسخ
تجميع الاكراه وعكس العلم بما لها من المطاوع والمنع على تقدير اللفظ والحفظ الشيعي بالكره واعلم ان اعلانه في قوله في المنع من تقربها
على القول بالترتيب في كفارة الصبا اذ اكرهها ففعل الكفارة ان عنه وكفارة عنه وكفارة عنها بطلها بسبب اكره فيه تردي امر
انها معاصرة قول وقد ظهر وجه ما قرره مما ذكرنا سابقا ثم قال فان قلنا انها عنها فان انفق حالها وكانا من اهل العواصق
وان كانا من اهل الصبا اذ بعثا شهرا وان كانا من اهل الطعام اطعم ما به وعشرين سكبنا وان اختلف حالها فان كانا من اهل
عن نفسه وهل يجوز لذكر ان يصوم عنها فيه تردد اقرب لا يجوز لان الكفارة وان كانت عنها الا ان اكرهها ففعلها وكان لا اعتبار
اقول والافرنج خلاف ما قرره لان المساد من تحله كفارة على ما هو المعروف من محل نفس ما يجب عليها واصل البرائة ايضا بتقدير
ثم قال وان كانت هي على ما لا منه وجعل عليه ما يفتى عليه هو ولا اعتبار بما لها اقول وذلك ظاهر لان تكليفه لا على وفوقه
ولو نزع الجماع لم يطع الفرج من غير تلوم فلا شيء عليه من القضاء والكفارة لا ينافيها كلف به من غير شرط ولان ذلك الترتيب الجماع فلا
يتعلق به حكم الجماع كالوجوه ان لا يدخل بها وهو فيخرج منه وقال بعض الجمهور بوجوب الكفارة لان الفرج جماع بل يشترط فخلق به
معلقا بالاستدراك لا يلازم والجواب ان البحث في الفرج غير مشدود ولو فرضنا لزوم قدر منه للزج المأمور به فلا يوجب شيئا من
ثم ان ما ذكرناه من شرط ارضاء قبل الاستئصال وجوبه عند بعض الوقت لا ينافي الفصل ثم ظهر خلافه والافان من المصنف
فيجب عليه القضاء والكفارة لا ينافيها للصواب الجماع والبقاء على نجاسة منعدا وخالف ابو حنيفة وجوب الكفارة لان وجوبه
صوما صحتها فلم يوجب الكفارة وضعف وطوان لم يكن الصبي مضمونا له ولم يرد في حجة عليه القضاء غاصره على ما يجزى بعد هذا من قوله
وجوب القضاء خاصة بقول المصنف ان يبقا الليل والماء يرد ولو استدلتم بغيره ونفي من الجماع وهو عكس خاصة لا يلازم
فكذلك لو نزع بغيره الجماع وضد السند بغيره ما تقدم ويعلق الكفارة ببناء وغيره من الماكل والمشرع فلا ينافي
القضاء ايضا وقدم البحث عن هذه السند بفضل في ذكر الترتيب العبر في الصوم ثم نقل السند المرفوع وجوب القضاء خاصة

بين الاخبار ولو حمل على الوجوب بل من طرأ الاخبار الدالة على التخيير من وجوب العبادات العلامية في المختلف كقوله القول بالتخيير عند
الرحمن بن عبد الله الدال ظاهر على وجوب الاطعام وذكر في دلة القول بالترتيب خبر جليل بن دراج مع ضرورة انه في التخيير واوله لا يدل على
وجوب الصدقة كخبر جليل ولو اظهر على عدمه بالاصالة او بالعارضة كذا او مال محرم وجبت الثلثة المذكورة جماعا على الاخرى اليه هذا الصدق و
حرمه وهو ظاهر الشيخ في كتابي الاخبار والشهور خلافة خبر ما في بعض ما تقدم من رواية عبد الله بن صالح المروزي عن الرضا عليه السلام في
البحث من سند ما وقال المحققة في الغيبة بعد نقل هذه الرواية وروايتها من الاخبار بطلانها وبوجوب العمل بها وروايتها
على الاستصحاب ليكون كدلة في الزجر قول وبذلك الرواية ما قاله الصدوق في الغيبة بعد نقله للرواية الدالة على الكفارة الواحدة واما
روايتهم في فطر يوم ما في شهر رمضان بعد ان حلت ثلث كفارات فاني في غير فطر يجاع محرم عليه ويطعام محرم عليه لوجوب ذلك في رواية
ابن الحسين لا يسكنها وروايتهم من الشيخ ابو جعفر محمد بن عثمان العمري انتهى الشيخ الجليل ابو جعفر العمري من وكلا التاليفين المقدس فالظاهر
ذلك بالتمام عليه السلام فالصحيح اليه راجع مع ما فيه من مراعاة الاحباط وربما قيل بوجوب هذه الرواية ايضا ما رواه سماعه بسند فيه
عثمن بن عيسى قال سئل عن رجل في اهل في رمضان فقال عليه عن رقبته واطعام سبعة مسكينات وصيا شهرين في ثلثين قضا ذلك
اليوم واني لم مثل ذلك لان ظاهر هذا الخبر وجوب الثلثة لا بيان الامل وحيث لا يمكن القول به مطلقا فيجمل على من في اهل في وقت
لا يعمل له ذلك في غير الصوم مثل الوطى في المحضر وفي حال الظاهر قبل الكفارة اقول بعد هذا التاويل واضمحجدا وهو احدنا وبلى الشيخ لهذا الخبر
ولعل الاخرين يؤولونه الى الاخرى على الواو على التخيير وجميع كما قال الله تعالى فانكوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وانما اراد مثنى وثلاث
او رباع ولم يرد جميع يمكن الحمل على الاستصحاب ايضا كما قاله المحقق في الخبر السابق وتجه القول بالشهوات في وجوب الكفارة الواحدة مطر اصل
الذمة والاختيار المقدسة العشرة غيرها الدالة على الكفارة الواحدة من غير اشتراط ولو عجز في صورة الاظهار بالحرمان عن بعضها كالعنف مثلا في
وجوب بدله حتى يحل عليه شيئا اربعة اشهر مثلا نظرا باعتبار سقوط التكليف بالعنف للخبر لا التكليف بالابطاق والاصل براءة الذمة عن
امر اخر ولاجل ان الصيا بدله عند ثبوت مع العجز عنه وجوب الصيا عليه ماله فيما نحن فيه لا يمنع عن وجوب بدله ايضا واما ان الكفارة
تختص بليل شرعية يدل على وجوب بدله عند مطر لان الاخبار الواردة في بدلية ظاهرة في التخيير بين الفحص او التوقيف المفقودين ههنا من غير
عن الجميع صائغا ثمانية عشر يوما او ثلثا بما يطبق كما ثبت في الدرس الا في اخبار المصنف ذلك للجمع بين الروايتين وان كان الاول شهر ويجب
خاصة من غير كفارة بتناول المقدس انا بقاء الدليل بحكم الاستصحاب ولا مارة غير شرعية بصددها الاستصحاب كالظلمة الظاهرة في الموضع
او قبح من مضي الزمان ونحوهما ويحدث الاول قوله بعد ذلك لا عضاظنة بالاصل هناك والثاني انه يدل على وجوب الكفارة لو اظهر خبر الاستصحاب
من غير مراعاة ولا امانة والقول لا يخرج عن اشكال ولا يبرر صدق الشاؤل مع العدة على الامتناع وملاحظة العلامات الشرعية لعرفان الخبر
بين فلا يفتقر وقوع الشاؤل بعد طلوع الفجر تركه المصنف للظهور واشتار لفظ شاؤل المصنف فاما مع عدمه بين الخلاف مع الارصاد مع عدم
العدة عليه لعدم وجوبه وعجزه لا يبعد من بطلانه فلاضا ايضا لعدم ظهوره بوجوبه على الاول وقد نفي عليه على الثاني بل على الثالث لعدم
مع افضاء باستصحاب الدليل وقد قال الله تعالى ثم كواوا شروا حتى يبين لكم ومقتضى ما ذكره وان كان عذر وجوب الفضة في الصور المفترقة
المن ايضا ولكن نفي عليه بطلان المراهة وعكسها انما هو بالامور والاختلاف الواردة عن اخصوم من علمائها يدل على وجوبه كصحة الخبر عن ابي عبد الله
انما سئل عن رجل اشترى ثم خرج من بيته ووجد طلوع الفجر وشيئا فقال ثم صوم ذلك ثم انصرف عن غير شهر رمضان بعد طلوع الفجر فطره فلا ان
كان ليلة صلي او اكل فانه من فقال ما جعفر هذا كل وشرب بعد الفجر فانه فاطر في ذلك اليوم في غير شهر رمضان وقوله عليه السلام ان شهر في غير
شهر رمضان اي انه يفتقر صومه على خصوص ريب وهو ظاهر ثم ان قولنا ان شهر ثم خرج من بيته محمول على التخيير من المراهة كما هو الظاهر في
عليه كدليل على وجوب الفضة فلا يبعد ما تقدم من المراهة بالخبر قوله عليه السلام ان شهر في غير شهر رمضان هذا الخبر كما يشهد بما كان
من مضموع اليه لعدم جواز خطائهما على المراهة فلا يقتضي ذلك الحكم بقاء الصوم في غير شهر رمضان بتناول المفسر بعد طلوع الفجر
كل الصور واجبا او مندوبا وسواء كانت تناول المراهة او بدونها كما ذكره في المجلات وروايتهم من ههنا وفي سند ما عاين
جاء فانما الخبر يدل على كل وشرب بعد طلوع الفجر في شهر رمضان ان كان فطره فلم يفر فاكل ثم حاد في الفجر فطره وهو لا يعا عليه

فام فكل ثم نظرت في الخبر فوجدت عليه صوابه وبقى هو ما عرفت لا يرد بالاكل قبل النظر عليه لا عاذا وليس في الخبر خبر شئ من ذلك
 بعينه الا بالكل سوى لا يشجب كائنا في ذلك ذكر الكفارة في هذا الخبر في الاخبار الا انه يدل على سقوطها مع اصله البراءة ووجوب الاطوار
 عند الامم للاستصحاب قال احمد بن محمد بن عيسى بن الجهمي في الخبر لم يطعمه وبيّن له انه كان طالعاً وجب عليه القضاء والكفارة مطلقاً وبيّن
 المراجعة واستدل بان النبي صلى الله عليه وآله امر الجميع بالكفر من غير تفرق ولا تفصيل ولا تارة صوراً متبايناً تأوجب عليه الكفارة
 كالوعاء وضعه لا يمتنع عليه من المراجعة بالكفارة لهالك لهذا في الرجل من كثرة الذنب كان قد قدم وشدة اللوازم انما يكون في
 قصد الاطوار فلا يمتنع عليه من المراجعة والفرق بين العلم والجهل واضح بالهتك الاقدام على مخالفة الامر عدا في صورة العلم ولو تم ذلك
 لدل على وجوب الكفارة فينا بعد الصواب في الجمع ايضا لولا ان ثبت ان الخبر كان طالعاً وكان وجه تخصيصه لا يقول بوجوب الكفارة في انما
 الصواب في الجمع مطر والحكم ما ذكرناه سواء اخبره غيره بقائه او زواله ولا بعد العبرة شر حاجته بالخبر من وجوب الكفارة العلم او عدا الخبر مع
 ولما رواه بعض الناس في وصفه في المنه في الطريق محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 في شهر رمضان اصحابه يخرجون في بيت فظنوا في الخبر فاداموا فكف بعضهم وظهر بعضهم انه يخرجه فكل قال ثم صوابه وبقى هذا الخبر انما
 وجوب الكفارة باعتبار انما يخرجه في صورة ظن السامع بكذب الخبر فاما من الصدق والشك فلا يظهر حكمهما منه كلامه كذا
 كسبورة المصاهرة غير ان في شفع حكم جميع شقوق هذه المسئلة ويمكن ان يقال ان الظن في العلم الذي يذكره المصنف في الاستدلال والشك فلا
 مخالفة في افادة حكمه لان اوله يخرجه بوجوب الكفارة فيه كما عرفت هذه العبارة تدل على سقوطها ويقوى القول بالسقوط بحكم الاصل حتى لا
 دليل تام على وجوبها ولو لم يوجد امر الاضطرار واضح وما رواه مؤيد بن عمار في الخبر يارب من هاتم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 الجار بين من طلع الجرام لا يقول لم يطعمه فكل ثم انظر فاجده قد طلع حين نظرت قال ثم صوماء ونقصها انك لو كنت انت الذي نظرت
 ما كان عليك قضاء ونقصها عليه من القضاء لو كان هو انما طرأ امره انما باعتبار ان مع المراجعة وبين الخطأ بسقط القضاء ويجعل على بعد
 يكون اعتبار بهما بعد ذلك اشباه في تحقيق الخبر فكان هذا الكلام منه عليه السلام لانه لو توجب السائل بانه لاجل فريضة في تحقيق الخبر
 انما في عبادته والزم على نفسه شقة القضاء الا ان يكون الخبر بطول الخبر معلوم الصدق او عدلين فيكفر السامع مع تناوله لنفسه بعد
 اما في صورة العلم فوجوبها ظاهر لا يمتنع الاطوار في وقت يعلم انه من نهار رمضان واما في صورة الغياب والعدلين فلا توجبها بحكمهم
 فترتب عليه توابه ثم انزلوا والفسد مع الشك في طلوع الفجر واستمرار الاشياء ولم يظهر المخالفة ولا الموافقة فلا قضاء عليه لان العمل
 بقائه الدليل في نفسه حكمه الى ان يعلم زواله ولا علم مع الشك لان الاصل برأيه الذمة فلا يمتنع الى خلافه لا بدليل وفقد ظاهره ما
 عرفت من اخبار بين الخبر في الابهة الكريمة واعتبار انما مكنون من روى النبي صلى الله عليه وآله من قوله كذا واشربوا حتى يوتن من
 وكان رجلاً اعلى لا يوتن حتى يقال له اصبح في كذا يجب القضاء خاصة لو اضطر الى دخول الليل لظلمه عرضنا لغيره وقام ونحوها مع قد
 على المراجعة وملاحظة الامارات التي هي الغرض من بين الخطا ووقع الاطوار في النهار بل ولو استمر الاشياء ولم يظهر وقوعه في الليل
 بخلافه لو ظهر في الموافقة فانه لا قضاء وكذا من لم يقدر على المراجعة فلا قضاء عليه ان ظهر في مخالفة العلم ان الاطوار مخالفة في حكم
 هذه المسئلة فقال المصنف ومن عرفت ان الشمس قد غابت لعارض من الغيم او غير ذلك فاضل ثم بين انما لم تكن غابت في ذلك الحال وجب
 القضاء لانه انما عرفت ان الشمس في النهار لم يزل في فخرج عن الغرض لشك وذلك لغيره من الغرض وقام هذا الكلام من انما يقول بوجوب
 القضاء خاصة في الاطوار والظن مطلقاً مع بين الخلاف من غير فريضة في قوة الظن وضعه وكذا بين المراجعة على المراجعة ولا يظهر منه
 حكم الاطوار والشك والوهوم وكذا الظن مع استمرار الاشياء والمرد بالشك في كلامه مقابل العلم وقال الشيخ في المبسوط في ذكر ما يوجب القضاء
 دون الكفارة وكذلك الاطوار لعارض من جرح السامع في انما لم يزل في الليل وقد ذكرنا انما الاطوار خاصة في قوة لغيره من القضاء
 وهو ايضا مثل كلام المصنف في جرح الرواية لانه على سقوط القضاء في صورة الاطوار مع طول الليل على الظن القوي الا ان
 وصفه الاما بالافرة لمحصل الظن اخرج الشك فانه ايضا انما يحصل الامارة وحكم الحق في العبارة ولو لم يزل في الليل وقوله المصنف في الامارة
 في المنه في مال البعير المتلفته نسب الى السيد المرتضى سلا في الصلاح وقال المصنف في الغيبة بعد نقل الاخبار لانه على وجوب

العمل بالاجابة
م

الفضاء وهذه الاخبار افاض ولا افاض بالبحر الذي جبال الفضاء عليه لانه زوايه سماوية من مهران كان واقفا والظاهر منه انه يقول في صورة الظن بمكروه جبال الفضاء على حركتها قال المفسر من وجوب مطلقا وقال الشيخ في النهاية ومن شك في دخول الليل ولو جاز في الظن ولم يعلم بدخول الليل ولا غلب على ظنه ذلك فافطر ثم بين بعد ذلك ان كان جباله قضاء فان كان قد غلب على ظنه دخول الليل ثم بين ان كان في هذا المذهب هو ايضا مثل قول الصدوق ظاهر بمكروه وجوب القضاء الظن مطلقا وفيهم من انه يقول بوجوب القضاء خاص في صورة الشك بل ولا يتبعدهم الفرق من بين قوة الظن وضعفه مع شرك الضعيف الثالث في الحكم بقرينة لفظة غلب مع وصفه في البسوط الامارة بالقوة كما عرفت في الفصل ابراهيمي فقال من ظن ان الشمس قد غابت بعد بعرض في السماء من ظلمة او قمام ولم يغلب على ظنه ذلك ثم تبين الشمس بعد ذلك فالواجب عليه القضاء ولو ان الكفارة فان كان مع قوة فلا شيء عليه من قضاء ولا كفارة لان ذلك فرض لان الدليل قد قد قضاه تكليفه وجبانه غلبته ظنه فان فطر لاحل اماره ولا يجب عليه القضاء والكفارة وفيهم من الفرق بين ضعف الظن وقوته في الحكم فمن السئلة في صورة عدم الكفارة على المراهة واجب الا مع الشك القضاء والكفارة واما المصنف فذكر في السئلة في صورة الكفارة على المراهة فاقع عدم الكفارة عليها لاجل اللعل بوجوب القضاء لانه بعد بظنه وقوة هذه الصورة بين تحقق المراهة وعدم تحققها في صورة عدم تحققها بوجوب القضاء خاصة جزموا في تحققها على الاثر وفيه ان الضد بالظن لا ينافي وجوب القضاء عند تبين الخلاف كما صلى بن الظهارة ثم بين ان كان محذورا فانه عليه عادة الصلوة ثم ينافي الاثم وعدم الاثم لا بوجوب عدم القضاء كما قال في صورة المراهة وبين الخطأ بوجوب القضاء مع عدم توهم الاثم في الاطارة في هذه الصلوة ويحتمل ان يكون نظره في اشراف الكفارة على المراهة الى الجمع بين الاخبار الدالة على عدم وجوب القضاء لكثرة احوالها وان لم يكن الجمع فلا يبرهن عليه ذكر ثم ان هذا الاختلاف في تلك المسئلة تعارض الاخبار والادلة ظاهرة من قال بوجوب القضاء خاصة مطلقا كما لمفسر من قال بقوله نظره وجوب القضاء الى مواعده قوله نعم ثم اتوا الصلوة الى الليل في وجوب تمام الصلوة الى دخول الليل مع ما وقع عليه من الاجماع وورد على وجه من الآثار وقد ظهر فيها نحو فيه خلافه وبين هذا الاثام والامثال تبنا واما بعد ايجاب عليه القضاء لو فاقهم على وجوبه على كل مكلف عند عدم وقت الاداء ولو ردوا الآثار بذلك اقول وفي دخول هذا المسئلة في العامد الذي تعقد الاجماع على وجوب القضاء عليه وقد الاثام بما مل والى ما رواه الكوفي في الصحيحين سماعة وابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في قوم صاموا ثم رموا فضائهم بحجاب سود عن غروب الشمس رواه الليل فافطر بعضهم ثم ان السحاب اجلى فابان الشمس فقال على الذي افطر صياد ذلك اليوم ان افطر عز وجل يقول فاقموا الصلوة الى الليل من كل قبل ان يدخل الليل فغلبه فضاؤه اكل منه كما قد رواه ايضا بسند اخر عن عثمان بن عيسى عن سماعة قال سئل الى وقوله عليه السلام على الذي افطر صياد ذلك اليوم اي قضاءه وكان غلب الاية الكريمة بالمعنى في المذهب ثم اتوا الصلوة الى الليل والمراد بالبعد في قوله عليه السلام انه كل من بعد ما قبل الشيا والاكراه وان كان مع الجهل بوجوب النهار باخبار الشبهة العارضة والغمد الذي يوجب الكفارة ما كان مع العلم بوجوب النهار والاكراه لم يحكم بوجوب الكفارة هنا لان الاخبار الدالة على وجوب الكفارة انما يدل على وجوبها على من بعد الاطارة في نهاره ثم رخصنا كما عرفت شعولها للجهل بالنهار غير ظاهر مع ان حكمها على خلاف الاصل ومن قال بعدم وجوب القضاء مطلقا كاصدق ومن خالفه في ذلك فافطر ثم اصر النسيق بعد ذلك قال ليس عليه قضاء وما رواه ابو الصباح الكاظمي قال سئل يا ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم غاب الشمس قد غابت وفي السماء غيم فافطر ثم ان السحاب اجلى فابان الشمس لم تغيب فقال قد تم صومه ولا يقضي ما رواه زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام عن رجل صام ثم غاب الشمس قد غابت وكان في السماء سحاب فافطر ثم ان السحاب اجلى فابان الشمس لم تغيب فقال صومه ولا يقضي وما استحك به الفريمان من الاخبار التي ذكرناها الا يخرج عن شيء مما اخبرنا به الا ان السحاب اجلى فابان الشمس لم تغيب فقال

وإن من جملة ما ينبغي في الكل كلامه عند الشك على غير ما ينبغي ولا يتقرر على وجهه مع فساد ما ذهب إليه وعلى ما ذهب إليه وما انفكنا
فعدم صراحة في عدم وجوب القضاء أو ليس يلزم من معنى الصوم عدم القضاء وكذا الأمر في الحكم بمعنى الصوم المعظم مع الظن والجزم
على الثاني لا ينبغي مطلقاً بل ما انفكنا في الشك فلا شكال عندنا على أن وجه كلامه كما عرفت قال العلامة في الخلاف في الفتح في هذه الرواية
طريقها بأن وإن كان هو ابن عثمان فغيره قول قول وهذا لا يوافق ما انفكنا عنه سابقاً في بحث خصال الكفارة فذكرنا في الشك في قضاء
لثة الحج في وقت الاضطرار وقد نقلنا سابقاً عن الشيخ انه قال لا لا يصبر ذلك وإنما يجزى أصحابه في الخطأ بغيره والله وما انفكنا من الآخر في
غاية ضعف الاستدلال في الشك في الهدي جمع بين هذه الأخبار بمحل خبرها على الشك في الأخبار والباب في حق الظن اقول وبعد لفظ خبر جماعة
المحل على الشك غير محقق لعل على الظن الضعيف الصواب لفظه وأما في محل الأخبار الباقية على الظن القوي الغالب في جميع الروايات ما ذهب إليه ابن
وقال العلامة في الخلاف وأعلم أن قول ابن ابيدير في غاية الاضطرار لا يوجب القضاء مع واستطعم غلبته في مثله أخاله ما وجد في كتابه
لجعله انه متى غلب على غيره لم يكن على غيره فقومهم أن غلبه الظن من غيره على غيره على الظن ولا يصح الشك في ذلك فان الظن هو جازم اهل
وليس للرجحان مرتبة محدودة يكون غلبه على غيره ثم قوله ان غلبه لا يوجب إماره ولا ظن وجب عليه القضاء والكفارة خطأ لأنه لو
الشك لوجب عليه القضاء خاصة فهذا كلام من كلامه من لا يجوز شيئا انتهى اقول وإنما الظن ان كلام ابن ابيدير ليس بهذه المرتبة من الاضطرار
أما بناء على الجمع فهو ما ذكره في باب القضاء من ذكر الشيخ في مقام الجمع وإنما ابن ابيدير لا يعمل بالأخبار الأحادي فكلام آخر لأن العمل بها ظاهر
في فائده كبر ولا يسل لنا إلى محضيل ضابطه في العمل بالأخبار ولو كان مثلاً أخاله قول الشيخ أيضاً فلا يمكن الجزم بأنه وهم لما بينا أن كلامه في
يحمل ذلك ويمكن حمل كلامه في الشك في الشك في ذلك حيث قال في عدم وجوب القضاء خاصة والاضطرار والظلمة الموهمة دخول الليل ولو غلب
ظنه لم يطره ما أورده من أن الظن هو جازم أحد الاختصاصين وليس للرجحان مرتبة محدودة تكون غلبه على غيره تكون غلبته من فضيلته من ذلك
هذه الأمور على الخطأ فان العرفية وليس المناط التدقيق العنقاري وعدم غلبه من الظن وقوله للشيخ في خبرها بأنه من الأحكام العقلية
اهل العرفية محدودة من التبيين السابق عندهم في مثال ذلك واستعمال قوة الظن وضعفه وظنهم ونفسه وما خسه العلم وبعد عن
اهل العرفية ومكانهم وأخبارهم وشهادتهم من أن من ارتكب فيلزم حد ولا يثبت أن التكلم بقصد ما يقوله بمعنى شايها والسامع يفهمه ولو قال أحد
أقرب الأمر كذا لطلبنا عليه أو ضعيفا لأن نسبة حد من السامعين سوله كان في غير جواز الدين ونهاية البلاوة إلى صوفي التكلم ونقص الأمانة
فضلا من الحكم بالطلاق والعهد من الجهر والهديان هل ذلك لا يشوب نحو من المصنوع من المانع من باطلة الحكم الشرعي بذلك الظن
في كثير من الأحكام كضبط كرم المالك فله وطبقات الملو والموسط والغفر وضبط على الشك وعدم غلبه على غيره ما لا يصح ثم جزم بأن
إيجاب الكفارة على من أظفر مع الشك في غير خلاف خطاه فيجزيه لأنه لا يفي في الشك في ذلك أو لا في وجوب الكفارة على من أظفر مع الشك استمر الإشادة
ذكر مثله التردد ثم حكم بأن لا فرق عدم الوجوب فكيف يمكن الجزم بخلافه قال وجوبها مع سبب الخلاف وإنما ما فهم من كلامه المصنف في الجمع بين
من جازم جماعة على من يقد على المراجعة وتركها والأخبار الباقية على من لم يقد عليها فبعد غايه البعد كما لا ينبغي على من تأمل فيها التردد
محدث العقد فيها أصلا والظن من غشيان الخطأ لا يوجب المراجعة في خبرها على العقد على المراجعة وبعد ما طعن بما ذكرنا من مفاد أنه من الظن
وجوب القضاء على القائل على المراجعة مع غلبه فيها وإخلاله في الاضطرار على الظلمة الموهمة ونحوها ثم بين خطأ كحكمه بغيره بعد جواز هذا
الاضطرار وظهور إخلاله بالصواب على الوجه الغير المأذون فيه من غير عاقلة من القضاء ولا ظهور له في الأخبار الدالة على عدم وجوب القضاء لغيره
منها كالعقد على المراجعة كما لا ينبغي وإنما من لم يقد على المراجعة فلا يبعد القول بعدم وجوب القضاء عليه كما يظهر من كلام المصنف بصلصوي
قوة الظن لكثرة الأخبار الدالة عليه على جواز طريقها راسخا في ظاهر خبرها مع ما انفكنا من الكفارة فإفطره في صورة الظن لا عرف بل الظاهر من كلامه
الوافر على ذلك كما قاله في المثال أما الشك فوجب القضاء عليه ظاهره ذكرنا في الكفارة إخلاله ولو ادعى ظن دخول الليل ثم بين الخطأ
ففي القضاء قولاً لا يشهر في القضاء والأظهر عدم وجوبه بعد ذلك بل صانع بدل عليه جواز إظهاره شرعا ولو شبه ظاهره بالتبني في المكان الغير
القائد على المراجعة وقد علم فيه بعد وجوب القضاء كما هو ظاهر الصوم من الفرق بينه وبين المراجعة الغير القائل بإلغاء الليل حيث ظهر من بين
بمنه كذا وجوب القضاء عليه كما شرناه اعتداله في الأصل الحاصل بقائه الليل وجواز الاضطرار من ادعى مراعى الغير وغايتها

من الأخبار
وقد عرفت
الجمع

جهتها انما انقضت الى الخبر صاروا منصوبين بكونهم في بعضه قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول الكذب ينقض الوضوء ونقض الصائم فان ذلك
ممكن ما لم يثبت انه لا ينافي ذلك الكذب على الله وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم والى الامم عليه السلام ما رواه عثمان بن عفان عن عيسى بن مائة قال
سئل عن رجل كذب في شهر رمضان فقال فداطر وعليه قضاء وهو صائم بنفسه وموته ونقض الوضوء ويجعل ان يكون قوله وهو صائم بمعنى
صومه ولا ينظر فيه يومه ويجعل ان يكون بمعنى لا يخرج بسبب الكذب عن الوضوء فمقتضى كونه صوماً وحكم عليه بالفضا الذم والى ذلك على هذا
فلا وجه للاجتماع به التحويل عن الخبر بضعف السند باعتبار منصوبين بكونهم في شهر رمضان ولا ينافي لان الشيخ قال انه كان واقفاً ورؤي الكشي حديثاً
انه جرد الضم على الوضوء عليه السلام لانه كان في بدءه وباء شراشرا ابى يصبر بانتهى من ذلك العمل لانه علم ان الكذب ينقض الوضوء وهو خلاف
ما عليه الاجماع قال الشيخ في الهدى بقوله عليه السلام ينقض الوضوء ينقض كمال الوضوء وثوابه وجهه الذي يحسن به التوابع ان لو لم يفعل كما
ثوابه اعظم ومن سببه زيد اكثر ولم يرد عليه ينقض الوضوء ما يجنبه عادة الوضوء وليس من جعلها ذلك قول هذا التاويل مع كمال
لوحظ ذلك على ان الغرض الثاني في امرهم الكذب للباغية في الزجر عنه وقبحه فان كان قوله عليه السلام بعد ذلك ينقض الوضوء ايضا على هذا
أي ينقض كمال صومه وثوابه انما يفيد ويوجب القضاء والجملة على هذا اليعنى هو الكلام في فاداه وجوب القضاء فكيف الكفارة فلا يمكن
الاجتماع به وما قاله المحقق في المعبر والعلامة في المنه من انه لا يلزم من كونها من جهة احد الحكمين تركه في اخر غير واركان تغيير
في مثل هذا الكلام بخلاف الظواهر الجواب عن الخبر الثاني باشتمال سنده على عثمان وسامعه وهما واقفان ولم ينصوا على توثيق عثمان
المسؤول عنه وباشتمال المتن على اجاب مطلق الكذب للفضا فخرج الى التفتيد وعلى هذا الوضوء للكذب هو خلاف الاجماع واول ذلك
ذلك في الهدى بالجملة على الاستصحاب على هذا فالظاهر ان يعلق بقضى الصواب ايضا بصحة كماله من عدم ظهوره في الوجوب مع ضعف
دلالة بعضه على الوجوب فلا يمكن الاجتماع به على الوجوب هو بصحة قوله في نه على المراد من قوله ولا وعليه قضاء ايضا يمكن المناقشة في
الخبرين على وجوب الكفارة لما تقدم من عدم دلالة نفي الوضوء على ازيد من فساد الصواب الذي يوجب القضاء خصوصاً مع تفرج مجرد الحكم
بالفضا عليه كما وقع في الخبر الثاني في الجملة فالحكم بوجوب القضاء والكفارة مشكل مع مخالفة الأصل والمصنف المستفاد من الصحيح المتقدم
عن محمد بن مسلم ان جعفر عليه السلام لا يمكن التمسك بهذا المحصول لان كثير من المفطرات المعلومة بنقض الصائم غير ما عدا الامام عليه السلام
في هذا الخبر مع ان الكذب ينقض الصائم وغيره الشبهة فكيف يمكن الحكم بان لا ينقض الصائم كما يستفاد من المحصول انما نقول يمكن الرجوع باي المفطرات
الى الشبهة وادخالها فيها يتوهم الاعتبار كما لا يخفى على المناظر بخلاف الكذب ولا يمكن الرجوع الى شيء منها وارجح الاحكام الكثيرة الشرعية في
الضوابط الكلية بنهاياها الاقوال الوجهية من التمسك بالسنة لا بجعفر عليه السلام ولقد قال زاده والله ما رايته مثله في جعفر قط فقلت
الله ما يؤكل من الطعام قال كل ما دون ذلك ما صنف على هذا الاسلوب ثم الخبر بذلك قاعدة كلية في جواب كل سؤال مع ان التخصيص لا يخرج
العام عن المجبة وغيره ما دل الدليل على خلافه كما نرى في الاصول وضعف الزاده السائل اخبرنا وضعف الزاده من المراد بالقول الذي هو
الصائم كما ورد في الخبر الاقتصار باعتبار افساد الوضوء وفساده والكذب غير من هذا المعنى للصائم وان كان مفعوله واخره من جهة اخرى
خلافه ما ذكرناه من جفاف من كلام العلامة في المختلف ثم ان الكذب عليه السلام من ان يكون في المراد من الدنيا كما صرح في المنهاى ليعرف
الخبر وشموله لكل وكذا كلام الاصحاب الظاهر في الحكم والقوى غير من يرفع رتبة الاجتهاد في هذا الكذب لم يكن ذلك من غير
عن جعفر وادناه الى الوقوع في غير ما احكم الجهد فالظاهر عدم دخوله وان كان خطأ وامر الاحياط هم جدا في مثل تلك العبادات المشهورة
واختلفنا ايضا في وجوبها بسبب عدم الارتماس في البعث عند بيان الاقوال المحمديين مع احتجابهم والمنتهى بالوجوب ان ضعف السند
في كل ما جعفر في هذا السند ذلك من المصنف لما حكم به في الدين السابق من افساد فعل التماسه للصوم واجابة القضاء والكفارة واختلفنا
في وجوبها بسبب عدم ترك السنة فاجبها المحلى وبعض شيوخنا المتأخرين وهو ما ورد باعتبار اجاب الكفارة وقد مر البحث عن ذلك
واختلفنا ايضا في وجوبها بسبب عدم الرابطة الظاهرة التي يصل الجوف اذا نهى الله عنها وجبها الشيخ في النهاية بوجهه من المفطرات
والظاهر ان الرجوع ايضا وجبها والمشهور خلافه فيمنها وقال المفيد في موضع من المتعذر ان ينقض الصوم وقال في موضع اخر منها ان ينقض
الفضله كما فعلت اعتباراً منه سابقاً في مسألة الغبار والظاهر ان يرد بالنقض لا بغيره فنقض كمال الذي لا يوجب القضاء بغيره قوله الثاني

لا ينافي
في ديننا
كتابنا
ما ينقض الوضوء
٢

کرہ و قیوٹا

وبهت اذ نه الدهن قال لا بأس بالسموط فانه بكرة وما رواه خبات بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال لا بأس بالكمال للصائم وذكره السوط
 للصائم وما رواه ايضا خبات بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابي عبد الله قال لا بأس بالكمال للصائم والظاهر ان الكراهة الواردة في هذه الاخبار على وجه
 وحل السوط على السوط بما لا يعلم بعده الى الخلق والاستدلال باطلا في هذه الاخبار على جواز السوط بالمعنى غير سديد كما لا يخفى على المتأمل
 انهم اختلفوا في حكم السوط فمنهم من اطلق الكراهة كالشيخ في تركه لكن فصل في اللبوس فقال انه مكروه وسواء بلغ الذم لم يبلغ البيع الا ان
 ينزل الى الخلق فانه يقطر ويوجب القضاء ونفيع خصوص القضاء يدل على انه لا يرد في قوله يقطر الا مجرد الامتناع للوجوب للفضلة خاصة كما قال
 المذهب للشيء من الخبايا بلزم المسطح الكفارة وبما قال ابو الصلاح وابن ابراهيم السوط منهم من حكم بعك الباس به واطلق كالصديق
 في المنع وقال في الفقيه لا يجوز للصائم ان يسطر وحكي السبع عن بعض اصحاب جوب القضاء والكفارة به وعن بعضهم وجوب القضاء خاصة
 وعن بعضهم انه يمتنع من السوط ان لم يسطر وقال وهو الاشبه واجوبها للفتنة مطلقا من غير قيد بالمعنى الى الخلق وكذا سائر من عدا
 والاولى تخصيص كلامه بما لا يتعدك واجمع العلامات الملقاة بانها واصل شيئا الى الذم والذم من الجوف واجب بما ذكرناه لا يقال بذلك
 الاضمار على المنع من البسائت الى الذم كما رواه الخلق في الصحيح في حديثه عليه السلام عن الرجل يكفل وهو صائم فقال لا اني اخوف ان يزدحل
 راسه ما روي من منع النبي صلى الله عليه وآله من البسائت الى الذم في الاستئذان كما تقدم لا مانع من المنع فيها على وجه الكراهة كما قاله الامام في
 وصول الشيء الى الخلق وقوله عليه السلام في الصحيح في الخوف بذلك راسه باعتبار ان الدخول في الرأس مقدمة النزول الى الخلق ويكون معه غالبا
 ولو ابلغ ما اخبره الخلق بل ما خرج من بياض الفداء المتخلفه بين اسنانه ولو بنفسه متعديا فسد وضوءا وكفر وجوبا اذا امكن ان يرميه
 عنه لانه منلول المظهر عامدا فاحذر ان يوجب عليه القضاء والكفارة كالموايد اكله واطلع الفجر في فيه فقام فابطله عدا فانه يفتنى بكفر
 اجماعا كما قبل وما ذاك لانهم لم يذكروا في ذلك كراهية لانه لا يغير فيه فقال الشيء من خارج الفم لانه عدم مدخله كراهية الماكول وقيل انه اذا كان شيا
 محسوسا منه في الفم فاصح فلا وجه للنافقة المذكور ما صاحب لمدارك في فساد الصواب بانواع ما يخرج من بين اسنانه بعد فميه
 اكلا ولما تقدم في صحبة عبد الله بن سنان من ان رما يخرج منه بالفلس على لسانه لا يظفر وقد عرفت ان لا يرد في الرداء الجمل على ما هو
 الغالب في الفلاس من جود غيره فقد على اثره اجزاء حكم المتاعل في البداهة نوع قياس ولو ابلغ ما خرج من بين اسنانه فهو فلا شيء عليه سواء
 في التخليل ولا كما هو الظاهر من اطلاق عباراتهم ودعا قبل بوجوب القضاء على الناس في غيرهم ونفسه لا يظفر كاسب من المصالح الحكم بوجوب القضاء
 على من طرح فيه شيئا غائبا فسو الخلفه وقد عرفت ضعفه مع ان ذلك ولو من بعد وجوب الفضلة لعدم صدور فعل منه يوجب في ذلك
 لغوا ووجوبه لا يمكن تاديبه اليه بما لا دليل عليه لكن الشهيد الثاني في المسالك حكم بنفي الباس عن القول بالقضاء وانه من باب الاحتياط
 ولو علم انه شيء مما يقع بين اسنانه في الفم او في الخلق يوجب ما يجامع الربو كما هو الغالب في الاشياء التي لا صلاح فيها قبل جيب التخليل
 عليه قضاء ولو تركه الاشبه لا خصوص اذا كان في غير جيبه صغوبة لعدم شبيهة لكلا وعقد من من الشائع على وجوب التخليل ولو
 لما اهل بيته في الشريعة عموم بلواها هو المعلوم من كثرة اكل الناس في طلع الفجر في بيته من رضاء وبقاء شيء من الغذاء غالبا يوجب
 مع ان وجوب التخليل في بعض الصور قد يوجب كراهية او العسر وقال الشيخ في الخلاف بوجوب القضاء واقصو عليه لكن له بغيره جوب الكفارة
 لانه قال لا بد ان يبلغ ما يظفر فوجب ان يظفر لانه لو سأل لا بد ان يبلغ ذلك المقدار فظفر بالخلاف ايضا فانه ممنوع من اكل وهذا قد
 ويحتمل ان يكون قضاءه على ترك وجوب القضاء لعدم شبيهة لكلا وعقد من من الشائع على وجوب التخليل ولو
 خاصه حيث قال بعد عدا بوجوب القضاء خاصة ويحتمل في ذلك كونه مظهر اوجوب القضاء خاصة دون الكفارة دم المحض والنفاس فانه
 اي قد كان ثم قال وانما يوجب من اسنانه ما يمكن التحريم منه فليعلم عامدا كان عليه القضاء واجمع في المختلف الشيخ بانه يبعد الاشارة
 اجاب المنع من ذلك في هذا المجمع متافا فانه لا يمكن التحريم الواقع في كلام الشيخ يدل على سقوط القضاء ايضا كما اجمع بها ابو حنيفة على
 سقوطه او الشيخ لا يقول به ولو قصد الامضاء بالملازمة وتولد له الذي بها فالكراهة عليه لا قضاء ايضا وعبارة المصنف توهم وجوب
 القضاء خصوصا بعد ملازمة تخصيصه بالخلاف في وجوب القضاء فيما بعد عن امدى من ملازمة بغير قصد ولكن الظاهر انه لا يقول بوجوب
 لضعف القول به يندرج وانه قصد هذا كراهية ما اختلفوا في وجوب الكفارة فيه وفيما بعد ذكرنا ما اختلفوا في وجوب القضاء فيه فصار عيانا

مؤخره خلاف ما هو عليه كإثباته واما دليل عدم وجوبها فاصل الميزان الذي غير محقق لا يوجب جملته ولا ينفذ من غيره وما روي في التوبة
 فان شئت باعده الله على من لم يرضع بده على جملته وهو ضائم فقال لا باس وان امدى فلا يضره قال وقال لا يضره من يرضع
 في شهر رمضان النهار والظان فاعل قال في الاول ابو بصير في الشائبة الامام عليه السلام بالباشرة اما انما يشتمل وضع اليد على الجسد نحو
 واليد على الكراهة لبيان ما هو الاصل في حال الصائم او لبيان حكم الصائم في رمضان والاول للصائم في غيره واما خصوص الجماع والتوضي على الشجر
 والعرض بيان وان اهرم الجماع واما وضع اليد نحو فلا باس به كإثباته ولا يضره واما ابو بصير قال شئت باعده الله على من لم يرضع بده على
 امرأته في شهر رمضان وهو ضائم فقال لا يضره شيء وان امدى فلا يضره شيء المباشره لغيرها باس ولا قضاء بوجه لا ينبغي له ان يضره
 لرمضان والظان قوله عليه السلام لا ينبغي له ان يضره لرمضان اسد ذلك لان الاول عدم الضرر لرمضان وان لم يكن مطلقا المباشره وشيئا
 للقضاء والاثم واسد ذلك لبيان حكم خصوص شهر رمضان كما عرفت في الخبر الاول وعلى الاحتمال الاخر في الخبرين يسجل المراسلة لا ولكن
 بعد خلافه فالابن الجعفي فان الظن من كلامه وجوبها والامد في الملاعبة ان عمد الامد والاولا لقضاء خاصة وجبانه المنقولة في المختلف
 هذه لا باس بالملاعبة ما لم يولد منه فمؤخره واما في ذلك فاجل القضاء والاعتدال ان ذلك مجل القضاء والكفارة والظان ان الساردي
 لذلك كل واحد من المدي والحكم بالكفارة في المدي لا وجه له ظاهر الا باس على المدي كما نقل عن مالك واحمد لانها خرج بالباشرة
 المفروضة بالشهر كالغنى في الصوم على الاحرام لورودها في الامد بشهوة في الاحرام في حشره معونة من خارج عن الجسد عليه السلام
 سئل عن محرم نظر الى امرأته فامضى وامضى هو محرم قال لا شيء عليه لكونه يغسل ويغتفر بغيره وان جملها من غير شهوة فامضى وامضى فلا
 شيء عليه وان جملها او منها شهوة فامضى وامضى فعليه دم وضعت الفاس من طهره واما القضاء فبذلك عليه فاداه واداه من مؤخره
 في الصحيح قال شئت باعده الله على من لم يرضع بده على جملته وهو ضائم فقال لا يضره شيء وان امدى فلا يضره شيء المباشره لغيرها باس ولا قضاء بوجه لا ينبغي له ان يضره
 يصوبه وما كان من جلاله لا يضره الله ولا يضره ويصوبه وما كان يوم وقال الشيخ في التهذيب هذا حديث شاذ ومخالفا
 لغيره ما كان من جلاله لا يضره الله ولا يضره ويصوبه وما كان يوم لان من ضمنه خبره عليه السلام لا يضره شيء في الفرق بين كون
 المدي من مباشره فحرام وبين ان يكون الامد من مباشره حلال وعلى الفقيه الذي لا يفرق بينهما فاعلم انه وهم من الراوي قولك ويمكن
 الفرق بان المراد بقوله عليه السلام استغفار من لا يعود ابدا لا في رمضان ولا في غيره كما يشره بقوله لا يضره الله ولا يضره ولا يضره ولا يضره
 ومما كان عليه هذا الحديث واما الحكم الشيخ بن عبد الله بن رواحة في غلغله الفقيه الشافعي كما في خبره عليه السلام لا يضره شيء في الفرق بين كون
 او الفقيه لا يضره موافق لما ذهب بعض العامة كما علمت واختلفت وجوب القضاء بالحنفية والحمد لله في بيان الاقوال في هذا
 والاصح في الاستنباط اي يخرج البول ونسبة الذكر في فصل الجوف وبهم وبهم الحكم بالقضاء من المبدأ انهم ان مطلق ايضا المقصود المطلق الجوف
 بوجوب الاطوار وجه ما استنبه المصنف والاكثرا صلة البراءة وعكسها الاكل والشرب غيرهما مما يثبت كونه من مظهر وعكس دليل ان جمل
 الاصل المطلق الجوف بوجوب الاطوار ومن عليه حكم بار ما ذكر في ذيل هذا الخلاف وفي طعنه نفسه من كان اي فاصل الى الجوف فانه
 في المبط لو طعنه غيره طعنه وصالت الجوف لم يضره وان امره هو بذلك ففعل به او فعله هو بغير ذلك ففعل به او فعله هو بغير ذلك ففعل به
 طعن نفسه فوصلت الطعنة الى جوفه وطعن انبياءه والاكثرا على ما قال في الخلاف او دوى جرحه كمالك بدواه واصل الى الجوف
 او قطر في اذنه هنا قال ابو الصلاح الفقيه في الاذن مظهر لانه يصل الى الدماغ والاكثرا على خلافه وجوبه بعد الاصل فانه في
 السوط من دونه ليشترط في ما روي حادين عن الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال شئت عن الصائم يشك في اذنه فصب فيه الماء قال لا
 وما روي حادين عن الصحيح قال شئت ان يصب في اذنه فصب فيه الماء وما روي حادين عن الصحيح قال شئت ان يصب في اذنه فصب فيه الماء
 وما روي حادين عن الصحيح قال شئت ان يصب في اذنه فصب فيه الماء وما روي حادين عن الصحيح قال شئت ان يصب في اذنه فصب فيه الماء
 علكا فامسح بغير طعمه والعلك بالكرص من غير ماء فامسح بغير طعمه والعلك بالكرص من غير ماء فامسح بغير طعمه والعلك بالكرص من غير ماء
 الرطوبة طعمه ويجري مجرى العلق كاللحم وهو الشبه لغير ذلك ففعل به او فعله هو بغير ذلك ففعل به او فعله هو بغير ذلك ففعل به
 طعمه من الحام والحام لا باس به وفعل ابن ابي راس عن بعض الاصحاب جوب القضاء بضع العلق كل ما لم يطعمه وقال ابن الجعفي لا يسجل لغيره

فوصل إلى خوفه فظروا كان عليه القضاء في الحديث وجبت عليهم الأكل إذا اعتد ذلك والأكثر على الكراهة وعدم وجوب القضاء ^{القول}
 بوجوب القضاء امتناع استحال الأعراض فإذا وجد الطعام فقد تحل شيء من أجزاءه في الطعام في الرطوبة دخل الحلو معه فكان مغطا وما رواه الحنفية ^{الحنفية}
 بآراءهم عن أبي عبد الله عليه السلام قال ذلك الصائم بمضغ العلكة قال لا ولا في ضعيفه لا خيال لا بفعل بالمجاورة والاصل عدم القطر والقبض ^{القبض}
 بالأجزاء الصغيرة التي لا يدركها الحس غيرة وقد قلنا سابقا على الشيء مذهب نوح بطل القدم بالخطأ وان غير مغطى أجماعا وأما الرواية فلا تدرك ^{الرواية}
 وجوب القضاء على النحر كما قاله في النهاية إن لم يحل الشيء على الكراهة ونحوه الأكثر الأصل وتخصر السناد من جهة محمد بن مسلم وفيه من دفعه ^{الدفع}
 أن يظهر من ذلك الورد فيها وغيره عن الصادق عليه السلام على هذا فلا يمكن الحكم بعدم دخوله في الأكل والورد فيها وما رواه محمد بن مسلم في صحيحه ^{الصحيح}
 على القطر قال أبو جعفر عليه السلام يا محمد بالذات منضغ علكة فاني مضغ اليوم علكة وأنا صائم فوجدت في نفسي منه شيئا والورد بالشيء أما الطعام ^{الطعام}
 اللدني أو الأجزاء الصغيرة التي انفصلت عنه وأخرى بها في الرطوبة يمكن جعل يومه على استمداد على الصوم المندوب كما يشعر بخبره بولده وأما صائم على ^{الاستمداد}
 في غير مضغ وعلى هذا بضعف الاحتجاج بها على عدم الانفاد على أن عدم حفظ نفسه على استمداد عن سجالات الرطوبة غير ظاهر من خبره وما رواه أبو ^{الخبر}
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الصائم بمضغ العلكة فقال نعم إن شاء الله تعالى على عدم وجوب القضاء بسجالات الرطوبة بالطعام غير ظاهر وقد ^{الظاهر}
 قال الشيخ في المذهب هذا الخبر غير معول عليه بدلا على جواز مضغ الخاتم وما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل ^{الرجل}
 في رمضان قال لا بأس بان يمضغ الخاتم وما رواه منصور بن رازم قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يجعل النواة في فيه وهو صائم قال قلت مجمل ^{المجمل}
 الخاتم قال نعم وما رواه يونس بن يعقوب قال سمعت أبا عبد الله يقول الخاتم في فم الصائم ليس به من ماء النواة فلا يجمل أن يكون انتهى عن النواة ^{النواة}
 أفضل الأجزاء عنها غالبا ولا لحاس يطعمها في الحلو وجلسنا في الماء فقال أبو الصلاح يوجب القضاء وضاف ابن أبي إسحاق الكفارة أيضا ^{الكفارة}
 على الكراهة الحكيمة أو الصلاح بانها تحل الماء بقبولها وما تقدم في بحث الأثر من رواية الحسن بن سعيد عن أبي عبد الله عليه السلام وأجمع بها ابن أبي ^{ابن أبي}
 على الكفارة أيضا والجواب أن الماء غير معلوم أن يحل به القضاء على ما لم يكف الكفارة وضعف سند الخبر مانع عن الاحتجاج به ودلالة على وجوب ^{الوجوب}
 القضاء ضعيفة وعلى الكفارة اضعف فجعل انتهى الوارد فيه على الكراهة كما اشتهر من الاحتجاج بحكم المصنف ^{المصنف}
 في الماء وقال الطائفة الحنفية كذلك لعلها وان لم لها في قولها لم يفتد الجوف كما ذكره الشهيد الثاني في الشرح نقل فيه بقول بوجوب ^{الوجوب}
 على المرتبة والحنفية وكلامه في المسألة بشرائطها من القول بوجوب القضاء بالمرتبة كما قلنا من جهة الصلاح والفاصول ثم إن الاستفاد ^{الاستفاد}
 اعم من المجلس قال الجوهري استغفرت في الغدير أي ترك فيه واعتقلت كانت ثبت فيه لم يترك وهو كانه غير المجلس لا أنه دخل في حل الماء وأرادوا ^{المراد}
 الدخول فيه إلى الوسط أو كراهتها الزجج على الخراج وتذكر البحث عن ذلك في مسألة عمله للكفارة عنها بالأكراهة وأما عن ماله غير بعيد القول ^{القول}
 بوجوب القضاء خاصة في هذه الصورة وجوب القضاء والكفارة معا في صورة فساد الأمداء لأن الخبر قد ذكرناه سابقا مفعلا ولا إشعار ^{الإشعار}
 في الجمع أي جميع الفرضين المذكورة دليل قوله وتختلف في وجوب القضاء وقد عرفت فيه ما استشهد به ونكرر الكفارة بتكرار الوضوء ^{الوضوء}
 سواء تغاير الأيام ولا وتحلل التكفير أيام لا يتغاير الأيام مطلقا وطبعا كان الموجب غير المتكفيرة واختلفت تحلل التكفير ولا تحلل مع تحلل التكفير ^{التكفير}
 وإن اختلف اليوم وجب الموجب على الأثر في تكررها ولو تغاير المجلس وانما يؤوله تحلل التكفير قولان أحولهما التكرار ومع اتحاد أي جبر الموجب ^{الجبر}
 في اليوم الواحد مع حل تحلل التكفير لا تكرار في الكفارة قطعاً وفي المذهب أجماعاً قال الشيخ ومضى تكرره ما بوجوب الكفارة فلا يخفى ما إن يكرر ذلك ^{الكرار}
 يومين وأيام من شهر رمضان واحداً وتكرره في رمضان وتكرره قبل التكفير عن الأول وبعده ولا خلاف أن التكرار في رمضان بوجوب الكفارة ^{الكفارة}
 سواء كفر عن الأول ولم يكفر أو ما إذا تكرره يومين في رمضان وحده فبغير خلاف لا خلاف بين الفرضين أن ذلك بوجوب تكرار الكفارة سواء كفر عن ^{الكفر}
 الأول ولم يكفر أو ما إذا تكرره في يوم واحد فليس الاحتساب فيه من معين والذي يقضيه مذهبا أنه لا يكرر على الكفارة لأنه لا دلالة له ^{الدلالة}
 ذلك في الأصل بل إن الأثر وفي احتسابه قال إن كان كفر عن الأول فله كفارة وإن لم يكرر كفر فواحدة تجزئ وأما قاله فما ساء ذلك لا يجوز ^{الاجوز}
 عندنا وفي احتسابه قال بوجوب تكرار الكفارة عليه على كل حال وجميع العوالم الأخبار والأول هو قول القياس الذي أشار إليه الشيخ سابقا ^{السابقا}
 بعض أصحابه هو أن الجنب إن كان قهرا تكرر لم يفتقر في اليوم الواحد على تكرره في اليومين فهو مع بطلان أصله كإفادته الشيخ لا يفتقر على ^{الافتقار}
 القابل لأنه يفتقر بين تحلل التكفير وعدم تحلله في اليوم الواحد لا يفتقر بينهما في اليومين وإن كان قياسه إلى شيء غير الصوم فبعد جدا ولعل ^{الول}

انه قياس فعل المفطر ثانيا على فعله الاول محرمة كحرمة الاول فكان عليه من الكفارة مثل ما كان على الاول لا شرا كما في مخالفة الامر بالامتناع
 واما لا يقول بالتكرار مع عدم تحلل التكفير لقوله سيد اهل الكفارة بن ج لان العلة الشرعية من قبل العرفان لا يقول بالتدخل في الواسع
 الاجماع هناك على عدم التدخل على هذا المصطلح لا يكون مستحكة القياس بل يكون وجوبه ايضا الى عموم الاخبار كما يقول الاخير الذي نقله الشيخ
 ويكون منشاء فقه من تحلل التكفير عدم ما ذكرناه لان يكون القياس المذكور في كلامه الواسع الى الشيخ وما قاله الشيخ من ان الاول لا يحل
 حال المعنى واما بالنظر الى من تكرر تناول المفطر منه فالاحتياط في مراعاة تكرار الكفارة كما قاله المصنف في صورة تغاير الجنب وانما اليوم وقال
 المخالف انه اكروا الواسع لا تنكر الكفارة وربما قال المصنف من احتسابنا التبع بغير تكرار كفارة ونقل العلامة في المختلف عن ابن جرحيل انه
 قال ذكر ابو الحسن في كتابه في بعض اصحاب كتاب الذهب عنهم عليه السلام ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان فاعطى المفطر والكفارة فان خاد في
 الجماع في يومه ذلك مرة اخرى فغلبت كل مرة كفارة ولم يبق هذا في ذلك شي بل ذكر هذا النقل ومضى فاختار المحققون في كتبه قول الشيخ
 تكرار الكفارة بتكرار الموجبة اليوم الواحد ومنه العلامة في المنهاج عدم تكرار الكفارة في اليوم الواحد مع اتحاد جنس الموجبة للتكرار وتكرار
 مع الاختلاف في بعض كتبه قال في المختلف لا يترتب عندنا من تغاير جنس المفطر تعدد الكفارة سواء اتحد الزمان ولا كفر عن الاول او لا وان
 جنس المفطر في يوم واحد فان كفر عن الاول تعددت الكفارة والاملا وذهب المحقق الشيخ على ما نقله الشيخ اخبر عن بعض الاصحاب من تكرر ما
 بتكرار الموجبة مطلقا وقال الشهيد الثاني هو الاصح ان يكرر في سابق الاجماع على خلافه واثبات ذلك لما اذناه في المذهب من الاجماع نقلنا
 وقد خصص ما ذكرناه ان اقولهم في مسألة تكرار الكفارة بتكرار الموجبة اليوم الواحد بسبعة **الاول** قول الشيخ وابن حزم بعد التكرار مطلقا
 واستشبهه المحقق وجمع من الاصحاب الثاني ما نقله الشيخ اخبر عن بعض الاصحاب من تكرارها بتكرار الموجبة مطلقا واختار المحقق الثاني وما
 له من جهة فقهية الثاني الثالث ما ذكره الشيخ من قول ابن الجوزي هو التكرار مع تحلل التكفير وعدم التكرار في غير ذلك **الرابع** قول السيد
 مع تكرار الواسع في وجهه على الظاهر **الخامس** قول المصنف بالتكرار مع تكرار الواسع وتغاير الجنس وتحلل التكفير وعدم التكرار في غير الواسع
 الجنب وعدم تحلل التكفير **السادس** قول العلامة في بعض كتبه بالتكرار مع اختلاف جنس المفطر والاتحاد مع اتحاد **السابع** قوله في
 بالتكرار مع تغاير الجنس مطوع اتحاد وتحلل التكفير عدم التكرار مع اتحاد وعدم التحلل لعل الامة يجب اليك دليل قول الشيخ للاصل وعدم
 وجدان ما يوجب الخروج عن حكمه لان كثر الاخبار الواردة في باب الكفارة كما تقدم ذكرها يدل على انها التكفير فإظهار يوم من الشهر وجره انشا
 وهذه حرمته ذلك الاكثر تكرار الابتكار الايام ولا اشعار فيها بمرتبها على تناول شيء حتى يلزم تكرارها بتكرار تناول ولو في اليوم الواحد
 وذلك لانها باعتبار تمتها لعلوا ايجاب الكفارة على اكلها في يوم واحد ولو كان الخمر يترتب على تناولها الاكل لعلوا عليها عليه
 الفقيه بالمرأة ونحوها فتن بذاته سعيدين المسبب رجل قال بارسول الله افطر يوما في شهر رمضان فقال احق في شهر رمضان في شهر رمضان
 سنان في رجل افطر في شهر رمضان من بعد يوم واحد وفي صحبه رجل برز رجب ثم سئل عن رجل افطر يوما من شهر رمضان في شهر رمضان
 ابي عبد الله سئل عن رجل افطر يوما من شهر رمضان وتوافق احوالهم عليه لعلوا للاسئلة فيعيد ما ذكرناه وفي مكتوبه الى الحسن عليه السلام
 من افطر يوما من شهر رمضان من بعد الا ترى ان الشريعة لما سألته في كتابه عن كفارة افطار الايام اجاب عليه ولم يفرق على كفارة اليوم حتى
 يعلم بعدد ما بعد الايام ولم يعرض في شيء من الاخبار للاسئلة وترتب الجراء على وحدة تناول وتكرره وبالجملة لا يستغادر من هذه
 الاخبار الا وجوب الكفارة لا افطار اليوم مجزئ الحكم بوجوبها مكررا بتكرار تناول مع مخالفة للاصل بجواب الى دليله بوجوب ما ذكرناه
 لعله ان في بيان المراد مما افاده في طائفة من اصحابنا من المتأخرين من ان الاخبار التي هي مستندون التكفير قد علقوا ايجاب التكفير بعضها
 بالافطار وهو انما يتحقق بمضاد فعل المفطر للصوم والفعل ثانيا انما حصل بعد فساد وهو غير صادق حال التكرار انتهى مع ان احتساب
 المفطر للصوم يستلزم عكفا هذه الاخبار بحكم وجوب الكفارة على من لم يمتثل للصوم وتناول المفطر وبعد واضح وقد ظهر مما ذكرنا من ان
 احد حجة الشهيد الثاني في تفصيل القول الثاني من بعد السبب الموجبة لتكرارها على التدخل وهو من غير هذا الماعرف من ان
 تناول المفطر للتكرار لا يظهر من هذه الاخبار وما يظهر منها عليه لا يكرره في اليوم الواحد وفي عليه بيان هذه الاسباب من قبل
 العرفان فلا بعد في اجتماعها على مسيبة واحد كما عرفت من الاحتياط في تدخل الاعمال والفساد المعبر في النظر قول وسقوط هذا الاثر

بالصوم
 بالاول
 في بعضها
 في بعضها
 في بعضها

واضح جدا لان كون الاسباب الشرعية من قبل المعرفات لا يقتضي الاجواز اجتماعها على سبب واحد وامكان هذه الجوز والامكان لا ينافي
ظهور تعدده بعدد الاسباب بآدوه الى الذهن من الخطاب كون الاصل ذلك ما لم ينص على ان داخل كما نص عليه المستدل الاستغناء في مثل
الكفارة التي اعتبرها الشارع جزءا للذنب مواز ناله كما يظهر من ملاحظة اختلاف خصائصها باختلاف الذنوب في بعضها او بعضها على الذنب عقو
وتجديلا للكلفة والمقتضى على كل من الذنوب لا يقدم على العقوبة فاجاب اكثر من الذنوب لا تمام لما هو جيبه كل واحد منها وكثير
الجميع بما هو كفاؤه البعض بعيدا بآدوه البعد والامتناع الغسل والغسل مع ان الشاغل فيها بالنظر ليس كذلك لظهور ان الغرض منها ^{المنظف}
والظهور الذي يحصل بآدوه منها ولا يزد بالكثر في الوقت الواحد في الكلام في ان الاخبار الواردة في باب كبر الحجاج والامتناع على ان
الكفارة على فعلها كروا في هرة عن النبي صلى الله عليه وآله وقد مر ذكرها في البحث عن تجوز الكفارة للافتاد واقوى دلالة منها ^{عبد}
الرحمن الحجاج ورواها في بصيرت مضمرة منها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وقد تقدم ذكر هذه الاخبار في البحث عن الاستسما وكذا في عبد
بن صالح النهرواني المتقدمة في بحث سقوط القضاء والكفارة عن المناسي في افضل السبل المرضي لا يخرج عن قوة واكثر الاظهر حمل هذه الروايات على
ترتيب الكفارة على فعلها لاجل فساد لصوم يوم من شهر رمضان وهتكه محرمة لا يحضر حرمة الايمان به في يوم يجب صومه من شهر رمضان حتى يتو
جميع الاخبار الواردة في هذا الباب بتناسل الكفارات واما ما نقله ابن ابي عمير عن كتاب شمس الذهب عنهم عليه السلام في خبره فيمكن التعويل
عليه في مثل هذا الحكم المختلف للاصل وكذا ما روي عن الرضا ان الكفارة تنكر وتكر الوطى وقد قال العلامة في المنهاج لا يضر في الاثبات
رواها ويمكن حملها ايضا على بعد على التكرار في الايام وقال فيه ايضا قول الشيخ ليس لا صحابا فيه نص بمحمل ان قاله قبل وقوله على هذه ^{الروايات}
وهذا احد من عن قبل الشيخ عا قال المحقق في المعبر بعد نقل قوله لعل الشيخ في المبسوط ليس لا صحابا فيه نص ولا يثبت وهم منه والافتد
وعن الرضا عليه السلام ان الكفارة تنكر وتكر الوطى واختاره الرضا في محله ايضا ان يكون مراد الشيخ نصا كما لا ينبغي عليه في مثل هذا الحكم
مع ان الشيخ لم يرم هذا النص كما ينبغي لعل لضعف سنده واجمع العلامة في المختلف في التكرار مع تعابر الجمن ان الكفارة تنكر على كل واحد من ^{المعظم}
فمع الاجماع لا يفت الحكم ولا يتم خروج المهنية عن مقتضاها حاله انضمامها الى غيرها فلا يكون تلك المهنية تلك المهنية هذا خلاف ما يؤيد ما
دواه جلد الرحمن بر عبد الله عن الصادق عليه السلام في رجل افطر يوما من شهر رمضان فقال عليه السلام عشرة اشهر اعا وعين جلد الرحمن بر الحجاج في
الصحيح عن الصادق عليه السلام في رجل بعث باهله في شهر رمضان حتى مضي قال عليه السلام الكفارة مثل ما على الذي يجمع في اعرف هذا فنقول لو افطر
انسان اكل وشرب وبعث باهله بالكفارة بالحد الاول ولو غاد فبعث باهله حتى مضي وجب عليه الكفارة للحد الثاني فانه قال على
اطلاق هذا الفعل ولا يبعد لاظهار بحسب عليه الامساك ونحوه عليه فعل المظفر ثانيا فكان عليه من العفو به بالهتك ثانيا كما كان عليه ولا
لاشتر اكراه في مخالفة الامر بالامساك وان اجاب الكفارة معلق على الجماع مطلق وهو صادر في المتأخر عن الافتاد منه وفي المتقدم ومهية في ^{حد}
فيثبت الحكم المعلق على مطلق المهنية قال واما مع اتحاد الجمن فان كثر عن الاول تعدد الكفارة ايضا لان الثاني يجمع ووقع في زمان محكي
عنه فيترتب عليه وجوب الكفارة لانها معلقة على مطلق الجماع والثاني مسا والاول في المهنية واذا كان موجبا للكفارة فاما ان يكون الكفارة
الواجبة هي التي وجبت ولا فيلزم تحصيل الحاصل وهو محال وان كانت خبرها ثابت المطلوب يؤيده ما روي عن الرضا عليه السلام ان الكفارة تنكر
تنكر الوطى لا يقال هذا العلم من ان يقع عقوبة الكفارة وعدمه لا نقول المطلق لا عموم له ولا لم يوفى فيه وبين العام واما اذا لم
يكفر عن الاول فلا ان الحكم معلق على الافتاد وهو علم من المتعدد والمحدد والاصل بان في الذنب وقول الشيخ انه فياس لا نقول بل ليس بجدا لان
الرواية قد دل على تكررها تنكر الوفاق انه في كلامه رفع مقامه قول وبر على ليله الاول على التكرار مع تعابر الجمن ان ترتب الكفارة على
كل واحد من المظفرات في اليوم الواحد وقوله في اخر هذا الدليل والالزام خرج المهنية عن مقتضاها حاله انضمامها الى غيرها فلا يكون تلك المهنية ^{جنا}
تلك المهنية بشر محيلة الاسباب الشرعية اسبا باعقلية لا يجوز ان داخل سببا لها وانما قوله في اخر كلامه فلان الحكم معلق على الافتاد وهو علم
من المتعدد والمحدد على ان الاسباب الشرعية من قبل المعرفات التي يمكن ان داخل سببا لها كما سبها وبر على ليله الثاني عليه هي لثابتها بالروا ^{ين}
ان قوله ولو غاد فبعث باهله ثانيا في خصوص الامتناع والجماع لوحات الرواية الثانية على ظاهرها ومقصود عام في العود الى مطلق

المفطر المغاير للاول بحسب الخبر لان يكون نعيم بالناس يدبر هذا الاختيار ثم قد عرفت محل الرد في علو وجه نظره من ان دفاع هذا التأييد و
على دليله الثالث عليه وهو قوله ولا نه بعد الاطوار يجب عليه الامساك ومجرب عليه فعل المفطر بانها انما القياس الذي عرفت انك بان الحجة قال
الشيخ ذلك لا يجوز عندنا مع ظهور الفارق لان وصف الحنك انما يقتضي في الاول دون الثاني كما افادته في المنهوي بر على دليل الرابع عليه
وهو قوله وان ايجاب الكفارة معلق على الجماع مطلقا فان حاصل ذلك ليس لما ذكره في التأييد وقد عرفت الكلام عليه بر على دليله على
التكرار مع اتحاد الجنس عدم تحلل التكفيرها او ردها على دليله الاول على التكرار مع تعابر الجنس وقد عرفت ايضا حال سند الرواية التي ذكر
للتأييد مع عدم افادتها العمو وقال صاحب الجدل اوردته على ايضا ما ذكره بقوله لا نأخذ بقول المطلق لا يصح لم ينه في ما ذكره او كما من
ايجاب الكفارة معلق على الجماع مطلقا وهو صواب في المناظر عن الاطوار صدق في المقدم اذ يقتضي لك كون المطلق كالعام اقول ولا
ان يقي في دفع هذا الدافع ان في هذه الرواية اي الرواية عن الرضا عليه السلام اخبارا بان الكفارة تكرر لو طوى بكفي في رابعة الى الحكم
اربعاء فادع فذكرها بذكره في الجملة بخلاف ما في صحيحه عليه السلام فان ظاهره تعليق ايجاب الكفارة على الجماع وجوبها كلها تنقض تلك
وحاصل ما ذكره بقوله واما انه يكفر عن الاول فلان الحكم معلق على الاطوار ارجع الى الحكم باندخال المسيات للمعرفات الشرعية لان
برائة الذمة عن المتعدد بر عليه نه ساء في ما ذكره ولا في تكرار الكفارة مع تعابر الجنس مطلقا وقال صاحب الجدل ان هذا القول غير
جيد فان الاطوار الذي هو فساد الصوم انما يستدل به السبب والخاصة مع ما استدل به على التكرار مع تحلل التكفير بكونه اجزاء في هذه الصواب
ما ذكره ولا لا يضر بمقتضى العلامة اعني عدم تكرار الكفارة في هذه الصورة بل يفعله ما ذكره بقوله مع وان استحسنه خالي ايضا فيجب جديدا
يمكن القول بتكفير الذمة لما ذكره بالحق المقدم مثلا وان كانت الاسباب الشرعية من قبيل المعرفات لان من العلوم ان الكفارة لا بد ان يكون
عن الذمة فيلزم القول بالتكرار في هذه الصورة بخلاف ما حكى تحلل التكفير فيمكن القول بكفاية الكفارة الواحدة مع الذموبل المقدم لان عليه
لكفارة من قبيل الشرف وبر على ما ذكره اخبر في المختار ان قول الشيخ لا نفول به ليس بجديدا ان الظاهر بناء قول الشيخ على ما رآه في كلامه
الاستنباط كما عرفت فلا بر عليه ذلك ولو كان نظرا بنسبته الى الخبر دون القياس فجعل مشدده عموم الاخبار الواردة في الاطوار كما ذكر
اول من قد نظر الى الخبر اورد في التكرار بذكر الوقوع حتى يحتاج في التعميم الى قياس في المفطرات على الوقوع ثم على القول بالتكرار فقد
الشهد الثاني ان تكرار الجماع يتحقق بالعوب بعد النزع وتكرار الاكل والشرب بترك الاكل والشرب وان قل قال ويجوز في الشرب اتحاد مع انقضاء
حال المعروف حكمه ايضا بتعابر الاكل والشرب على ما ذكره بلزم على هذا القول من اكل المتعارف على المائدة كفارة متكررة واجمال مثل
الحكم في الاخبار وعدم الغرض لفصله الضريح به مطلقا مستبعد جدا والظاهر بناء التكرار على عرف كما هو المعهود بينهم في مثله
التي لا تخدبها بحسب الشرع ولكن الباحث له على ما حققه عدم وقوع تكرار الاكل وشربه في النصوص المتبررة بحال المعهود منه بحسب
العرف بل الوارد فيها تغليب الكفارة على الاطوار وهو امر شرعي فلا بد فيه من الرجوع الى ما اشرع الشارع في الاطوار ويرجع على هذا الى
حقيقة القول بان الاطوار الواردة في الاخبار عبارة عن الاكل والشرب الجماع ونحوهما وان هذه الاكل مثلا تارة من الشروع فيه الا
كما اذا اكل مستمر على مائدة حتى يشبع وتارة بمجرى ذرذرا كما لو ابتلع ذرة بالانفراد فبعد غايته البعد بل هو ضابط جعلي من حيث
العرف بالشرع ومن افطر في شهر رمضان مستحلا للاطوار فهو مرد لانكاره ما علم من الدين ضرورة من وجوب صوم الشهر ولحقه احكام
بحسب حاله من الرجولية او الانوثة وانغاد نطفته قبل اسلام احدى ابويه وكفرهما وغيره من المفطر المفرا بالاثم والعصا وجوز صوم
رمضان بغير قربة بين برفع فيها الى الامام حكما لخبره وجره الناس على الاذام على الكبار وفي صحيحه يزيد الجلي قال سئل ابو جعفر عليه السلام
عن رجل شهد عليه شهوة فافطر في شهر رمضان ثلثة ايام قال يسئل هل عليك في افطارك في شهر رمضان اثم فان قال لا فان على الامام عليه السلام
ان يقبله وان قال نعم فان على الامام عليه السلام ان يهكم ضربا والهلك المبالغة في العفوية وقيل والقائل به الاكثر يقبل في الثالث ان يقع
فيها لرواية سماعه قال سألته عن رجل اخذ في شهر رمضان فافطر ثلث مرات وقد دفع الى الامام ثلث مراث قال يقبل في الثالثة وهي
مقطوعة وفي سند ما عثما بن عيسى سماعه ورواية ابو بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اخذ في شهر رمضان فافطر فرفع اليها
يقبل في الثالثة وفي سند ما عثما بن عيسى عن يونس مع اشراك ابو بصير بصحة يونس عن ابي الحسن المصنف قال اصحابنا يكفرون كما انما اثمهم

الحمد لله بنقلوا في الثالثة وقد ورد الامر بالنقل في الثالثة ايضا في خصوص بعض الكبار الموجبة للحد في الاخبار الصحيحة وغيرها ولكن قوله
 الذي للموجب للحد بالنسبة الى الموجب للغير بهذا عطفه المحذور على الشرع فيمنع من اجراء الحكم في الموجب للغير الذي كلفنا فيه القول
 الاخر انه ينقل في الرابعة انصارا في التمسك على الدماء على موضع البقيع وغدوى الشيخ انصارا منهم عليه السلام ان اصحاب الكبار يقتلون
 الرابعة وقد ابصر قال قال ابو عبد الله عليه السلام اني اذا جلدت ثاقل في الرابعة واذا كان قتل الزاني في الرابعة فغيره بطريق الاولى قال
 العلامة في التذكرة انما ينقل في الثالثة والرابعة على الخلاف لورفع في كل مرة الى الامام وعرضا لاوله برفع فانه يجب عليه البقيع فخاصته وان
 على الرابع وهو حسن كما تشر به صحيحه بدل المتقدمة وما ورد في الاخبار الكثرة من التمسك بالرفع الى الامام في كل مرة ولو استحل فعل شيء من المضار
 في الصوم وعامنه غير مفسد فكان فعل الاكل والشرب المعنادين والجماع فهو من المأثم من الذين منعه من تحريمها في الصوم وان كان في الجماع
 الاكل والشرب المعنادين من المضار لم يكن لعدم العلم بحرمها ضرورة بل يوجد الخلاف بين المسلمين بل بين الفرقة الناجية في اكثرها كما عرفت خلاف
 للجلبي حيث قال على ما نقل عنه في المختلف من فعل المضطر مستحلا فهو من المأثم ان كان الاكل والشرب المعنادين والجماع وانما هذا حد ذلك في حكمه في الحكم
 او الكفار وكان اراد بالكافر الحاج عن الدين الحق فقبيل توبته وان كان فطره باو بالجلد ضعف ما ذكره غير خفي ولو ادعى السخط للافطار او تحصيل
 الشهادة المكشوفة في بلاد الكفر وعدم معرفته بقواعد الاسلام وسماحه لايات كتاب الملك العلم وخبايا سبل الامام ومخولك قبل من العلم
 بكفره من استحل ذلك وقوله صلى الله عليه واله انما ورد في الحدود بالشبهات ولما تقدم في اول الكتاب من قوله زادة وابصر عاين جعفر عليه السلام
 وغيره والجامع مجتهد وعشره سوطا والمطالع عتبه له ولما ذكرها عن زهير بن لؤي انه مفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قد ذكرها في البحث عنها
 مسألة اكره الرجل وجبة على الجماع وشملها الكفارة وانما يجب الكفارة على الاطلاق بالافطار في شهر رمضان وقدر البعث عنها والتذلل للمعصية في شهر
 من المأثم البقيع المعصية اما وجوب الكفارة بالافطار في المأثم المعصية التمسك فلا ريب في وجوب الكفارة بخلافها مطوعا وبخلاف المأثم في وجوب
 الصوم وسأذكرها اما بالافطار في المعصية باليمين فلا ريب في الكثرة والاعمال الدالة على وجوبها تحبسه وقال العلامة في المنهاج في التذلل للمعصية بغير
 كما تبين ومضافا الى الاخبار فيه هناك محرم صوم منعين فوجب كونه الكفارة تدفع الائم في غير الصوم للمعصية فكذا في قول هذا الشارح ان
 في مقابلة العامة حيث قال اكثرهم بان الكفارة في غير رمضان يحرم في المعصية والعهد واليمين ايضا وكانه لو اد بالذم في هذا البحث ما يشتمل على حيث
 والكفارة في غير رمضان ومضافا في فضائه بعد الزوال وفي التذلل للمعصية قبل الزوال بعده وفي الاعتكاف ثم قال وانفق علماء انا والجمهور على
 عند ايجاب الكفارة فيما عدا ما ذكرناه ولعله لم يعتد بالحافين بابو جعفر الحلي قضاء التذلل بقضاء رمضان والاعتكاف الواجب في هذا الكلام ان
 ظاهره من وجوب الكفارة بافاد اصل الاعتكاف فذكره هنا بالبيع لثمة تعلقه بالصوم لان ابي الراس من المصنف المستفاد من قوله وانما يجب الكفارة
 حصرو وجوب الكفارة بافاد الصوم على هذا فينبغي حمل قوله بعد ذلك وقال الحسن الكفارة في غير رمضان على غير من جملة الصيام الذي كان المقصود
 من محصر البحث فلا يظن منه سنادا نكرا وجوب الكفارة بافاد الاعتكاف الواجب في المحصر كونه لا يظهر من العبارة المنقولة عنه شيئا انكاره اصلا
 ولربيب الله ذلك احد من اصحاب قال في المنهاج في الكفارة بالجماع على المعتكف وكذا جامع لبل او نهرا ذهب اليه علماء انا وان حمل على وجوب
 الكفارة بافاد الصوم الواجب باعتبار الاعتكاف ابدأ على ما يجب لاصل الاعتكاف على ما يظهر من كلام المصنف في باب الاعتكاف كما تبين ان ذلك
 هذا في موقعه ولا يبعد سناد انكاره الى الحسن استنباطه من كلامه وقال في طاب ثراه وجوب الكفارة في الاعتكاف الواجب هو المشهور بين اصحاب
 نقل بعض المتأخرين انه لا خلاف فيه بين اصحاب نقل في الدروس عن ابي عبيد بن قيس انها معدة ومما ذكره الاخبار الدالة على وجوب الكفارة
 للاعتكاف في جملة المأثم المشهور والجميع لقول ابي عبيد بن قيس في حقه سادس قول ابي عبد الله واما اعتراض النساء فلا وبعد من ذلك مما
 نه في ما في كلامه كونه لو لم يخرج ابي عبيد بن قيس في هذا الخبر بل في المأثم يجوز الجماع والاعتكاف مع مخالفة ذلك الكتاب الكريم وشيئا
 البحث عن هذه المسئلة في باب الاعتكاف انهم وقضاه رمضان بعد الزوال وسبب الاخبار الدالة عليه واما عند وجوب الكفارة في افطار غير ما ذكر من
 المأثم ولو هو وقضاء المعصية احدى الكفارة والتذلل فلا بد من وجوب الكفارة حكم مخالف لاصل الجماع الى دليل شرعي لم يوجد على وجوبها فيها
 دليل يصلح للشعور وقد مر ايضا انما نقل دعوى فاق العلماء كافر على ذلك من المنهاج ولكن سيجوز كراي الحافين قضاء التذلل من على الحلي على
 بوجوب صوم يوم نام في ليلة من صلوة العشاء حتى تجاوز نصف الليل فذكر الشاهدان على سبيل الاستحالة وجوب الكفارة في افطاره لغيره قال

[illegible]

٢٠
ماوراء
ع

في يوم
بعضه من
شهر رمضان
اكثر من
احد

الخبرين بالاحتياط واضح وكفارة افطار الصوم للمعصية باليمين كفارة يمين لا طلاق في قوله نعم فكفارة افطار عشرة مساكين من اوطاس
 اهليكم او كونهم او غير رغبة موضحة من لم يجد فصيام ثلثة ايام ذلك كفارة انما انكم اذا علمتم وكفارة افطار القضاء عن شهر رمضان
 الزوال اطعام عشرة مساكين فان عجز صام ثلثة ايام هذا هو المشهور بينهم وبطل عليه ما رواه بر بن العجل عن جعفر عليه السلام في رجل في
 قبل الزوال فلا شيء عليه لا يومًا مكان يوم وان كان في اهل بعد الزوال فان عليه ان يصدق على عشرة مساكين فان لم يجد فصام يومًا مكان يوم
 ثلثة ايام كفارة لما صنع احوال هذه الرواية وان وصفها العلامة في المنهاج بالتحقق لكن في سندها حديث بر بن العجل عن جعفر عليه السلام في رجل في
 كتب الزوال فاعلم مداه او جوار أو تبادل ما ذكره من ان له صلاتين احد بر بن محمد بن عيسى على حسن حاله في الجملة ولذلك قال في المختلف ما رواه
 بر بن محمد بن عيسى بطل عليه ايضا ما رواه هشام بن سالم في الصحيح قال قلت لابي عبد الله عليه السلام جعل رفع على اهل وهو يقضي شهر رمضان
 فقال كان رفع عليها قبل صلوته العصر فلا شيء عليه يصوم يوما بديل يوم وان فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واظم عشرة مساكين فان لم يكن
 ثلثة ايام كفارة لذلك ذلك اليوم في قوله عليه السلام صام ذلك اليوم الفاسد والمراد بصيام اتمام صيام بعد الفساد وصيام بديل كذا
 واما اليوم المذكور فينبغي ان يفعله يصوم يوما بديل يوم ويصوم ايضا في هذا اليوم الفاسد والشجرة في الاستصحاب اولا يبين هذه
 الرواية والرواية التي قبل صلوته العصر المذكورة في هذا الزوال في قوله عليه السلام وكذا بعد العصر على بعد الزوال لان وقت الصلوة بين عند
 زوال الشمس لان الظاهر قبل العصر كما ورد في الاحتياط ان يعبر عما قبل الزوال بانته قبل العصر فربما بين الوقتين ويعبر عما بعد العصر
 بعد الزوال في قول والظن في العبارة ان يقول ويحرم بعد زوال بانته بعد العصر وانما يجعل الاولى وما ورد فيها من ارجاء الزوال في الكفاية
 على الاحتياط الشايع على الوجوه والمحصل ان مناط وجوب الكفارة وعدم وجوبها بعد العصر كما ورد في الثانية ولكن سبب الكفارة
 من الزوال الى وقت العصر كما تضمنته الاولى اقول وما ورد في الاخبار الكثرة من اعتبار الزوال في جواز افطار القضاء وقدر جواز افطاره بغير
 اعتبار الزوال في الكفارة كما ورد في الرواية الاولى واسم بين الاصحاب فان اجمع الاول مع بعده عن اللفظ الظاهر ثم ان الروايتين لا تفيدان الا
 حكم الجاهل ولكن الظن ان لا فارق بينهما وبين غيره من المفطر في الحكم وروى في كفارة افطار القضاء كقول ابن بابويه عليه في رسالة وروى
 في المنع حيث ذكر الكسرة بعنوان الفتوى ونبأ الاولى في الرواية وعكس الصدقة في العقبه فاخترنا الاولى في نسبة الكسرة الى الرواية واما رواية
 الكبيرة فادناه زاده في الموثق قال سئل جعفر عليه السلام عن رجل صام قضاء عن رمضان فافطر في النسيان فاعلم من الكفارة ما على الذي روي
 شهر رمضان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان لا تفرض في هذا الرواية لا تفرق بين قبل الزوال وبعد الزوال ظاهر قوله عليه السلام ذلك اليوم عند
 من ايام رمضان بغير فرق بل حكمه غير التام من المفطر ايضا ولكن الشجرة قال ان هذا الخبر قد نادى ويمكن ان يكون المراد من ايام هذا
 بعد الزوال على طريق الاستحسان والهاون بما يجب عليه من فرض الله نعم فيجب عليه من الكفارة ما على من افطروا من رمضان عتقوا
 عليه ما من افطر وهو معتقد ان لا فضل لتمام صومه فليس عليه الا ما فادناه من اطعام عشرة مساكين وصيام ثلثة ايام اقول بعد هذا
 واضح جدا لعدم الفرص في الرواية للهاون وتعليل وجوب ثلثة كفارة به صلاته لانه ان ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان وتكفير
 الذي نهى عنه الا ان اردنا بهذه الكفارة ايضا لانها بعد ذلك ما يجب عليه على اصل وجوب الكفارة كان من ايام شهر رمضان يجب عليه
 الكفارة وان اختلفت الخصال وقس عليها المثل على استحباب الكسرة الواردة في هذا الخبر على من افطر في القضاء نعم بما قبل ان اختلف الاخبار في
 القدر والوقت كما ترى مع ورود الخبرين بها ساكنا بوجه القول باستحباب اصل الكفارة وعدم وجوبها وما رواه ايضا حفص بن غوث عن
 ابو عبد الله عليه السلام في الرجل يلاعب اهل جاريته وهو في قضاء شهر رمضان فيسقط له ما فادناه من الكفارة مثل ما على الذي روي
 شهر رمضان لعل المثل على التشبيه وجوب اصل الكفارة اقرب اليها من الاولى والروايات انما هي لافعالها لانها من الخبرين السابقين
 وجوب بارة الكفارة الخالفة للاصل وقد اوضحنا في كفارة افطار القضاء كفارة يمين كقول القاضي ابي البرج حيث قال على ما نقلت عليه
 كفارة يمين في ذكر ان عليه كفارة من افطر في يوم من شهر رمضان الاحتياط بقضية اخبرها الشيخ ايضا في باب الكفارات من لها في ما
 في باب الصيام فاخترنا المشهور وذكر مضمون الروايات الخالفة له واولها ونسبها في النسخ الى سائر من عبد الله بن ابيهم في
 ما روي في قول لم يفرق على الرواية المنقولة لوجوب كفارة اليمين ولو كانت فلا يبا في المشهور لان اطعام عشرة مساكين وثلثة من

كفارة البعير روى أيضا ان الفطر في لا يتي عليه من كفارة كفول الحنظل او عليل وقد ذكرنا سابقا العبارة المنقولة عن الدال في ظاهر
 على ذلك والرواية موثقة عا رابا على عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه ايام من شهر رمضان يريد ان يفطنه ما شئ من بريد
 بنوى الصبا قال هو بالخيار ان يزول الشمس فاذا زالت الشمس فان كان نوى الصوم فليصوم وان كان نوى الاضطرار فليفطر مثل فان كان
 الصوم ففطر بعد ما زالت الشمس قال قد اساء وليس عليه شئ الا قضاء ذلك اليوم الذي اراد ان يفطنه قال الشيخ في التهذيب قوله عليه السلام
 وليس عليه شئ الا قضاء ذلك اليوم محمول على انه ليس عليه شئ لان من فطر في هذا اليوم لا يستحق العقاب ان فطر بعد الزوال ويزيد كفارة ما
 قد بيناه وليس كذلك من فطر في رمضان لا يستحق العقاب القضاء والكفارة وهذا الحمل بعيد من وجه الاول بعد قوله ليس عليه شئ من ذلك
 من العقاب الثاني من اذاه ظاهر قوله قد اساء في العقاب الثالث عدم صحة استثناء قضاء ذلك اليوم عن فطر العقاب بطر الرابع عدم ملازمة
 الكفارة لعدم استحالة العقاب الذي يظهر من الخبر واجاب في المختلف بعد المذبح في السند بالحمل على العاخر وحمله الشيخ عليه ايضا في النهاية
 وقال خالف في قوله ان ابي عليل عند قولي ان كاله الزاويين على الوجوب غير واضح عند سماع معارضة مما يوافقه عا رابا مع ان الرجوع عند
 العمل بالاختيار الموثقة بالجمع بين الاختيار يقتضي حمل الاختيار الدال على الكفارة على استحباب قوله لا اله قوله عليه السلام فان عليه ان يصدق على
 ما كسب على الوجوب غير خفيته خصوصا بقرينة اخبار شتى اخر بعد الخبر عنها وقرينة قوله كفارة وكذا قوله عليه السلام في الصحيح فان لم يمكن قضاء السنة
 كفارة فربما على الوجوب ظهور الموثقة والمرسلة في الوجوب واضح والعمل بالخبر الموثق كما هو مله مما لا وجه له وتحتوي ذلك في الاصل خصوصا
 نعارضه للاخبار التي من جعلها الصحيح كبر صام من سائر المحسن كبر زيد ولو تكرر زادة وكان له نوقف في كون خبر زادة من الموثق بطلان
 اما ما رواه الشيخ عن زادة من غير وصف بمحمل ان يكون ذلك بلصا ارشاد الله على محمد بن ابي عبد الله في شراكم بين السنة والمجهول ولكن قد روي
 عن حماد بن عيسى ونقل على اثره الحسن فقال عنه شهد بانه الزعفراني الثقف وطبق المحققون على تسمية بالموثق كما وقع في المختلف والمسالك والبدل
 وغيرها وظاهر المحسن الحلي محرم افطاره قبل الزوال كما يحرم بعد الزوال على ما هو ظاهر اما المحسن فلهذا ذكر كلامه نفا عنه ايضا في المختلف
 قال ومن اصبح صائما بعضا كان عليه من شهر رمضان وقضاء ونوى الصوم من الليل فاراد ان يفطر في بعض النهار لم يكن له ذلك واما الحلي فعلى اختلاف
 ايضا انه قال ان فطر يوم ما عزم على صومه قضاء قبل الزوال فهو ما زور وان كان بعد الزوال فاعظم وزره ولزم منه الكفارة صبا لثمة ايام او
 اطعام عشرة مساكين وهذا قول اخر في الكفارة انها نجاسة انها نجاسة ولم يذكره المصنف واخاره الشيخ ايضا في المحل وموضع من المخطوط وما أخذ عن
 واما دليل جواز الافطار قبل الزوال كما هو المشهور فالاصل اخبار كثيرة وقد ترجمتها ومنها ما رواه حماد بن عيسى في الصحيح عن ابي عبد الله
 انه قال في الذي يفطر شهر رمضان بالخيار الى زوال الشمس ان كان يطوعا فانه الى الليل بالخيار وما رواه عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال صوم النافلة ان فطر ما يملك بين الليل مني ما شئت صوم قضاء الغرضية لان فطر في زوال الشمس فاذا زالت الشمس فليس
 ان فطر في زوال الشمس قوله عليه السلام فضاء الغرضية لغضاء النذر المعين شبهه ايضا في غير هذا فضاء ايضا بعد الزوال واما هذا الخبر لا يوجب
 شئ لكثرة اختلاف نسخ التهذيب في اسامي رواة لكن العلة في المختلف وصغر بالصحة وما رواه ابو بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن
 شهر رمضان فذكر ههنا رجعا على الافطار فقال لا ينبغي ان يكرهها بعد الزوال واما دل الغرضية لا ينبغي على كراهة الافطار بعد الزوال ولكن لا
 بعد القول بجواز اكرامه الرجلها وان حرم عليها من غير هذه الافطار وعلى هذا لا يصح هذا الخبر بليل اصل المدعى من جواز افطار القضاء قبل
 الزوال وما رواه اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال الذي يفطر شهر رمضان هو بالخيار في الافطار ما بينه بين زوال الشمس في
 الطلوع ما بينه وبين ارتفاع الشمس وما رواه سماع بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال ان ذلك في
 الغرضية فاما النافلة فلهذا فطر في ساعة شاء الى غروب الشمس الصبر في قوله اما النبي صلى الله عليه واله والامام عليه السلام قال الشيخ في
 قوله عليه السلام ان ذلك في الغرضية يرد قضاء الغرضية لان نفس الغرضية ليس فيها خيار على حال قولوا لا ظهر حبس القبطان يحمل على الغرضية
 المعينة وان ثبت جواز افطار النذر المطلق ونحوه بعد الزوال يحمل عدم الخيار بعد الزوال على كراهة الافطار واستحباب البقاء على الصوم كما
 يحمل عليه على وجه الشرح ايضا ان اريد بقضاء الغرضية مطلق فضاء الغرضية لا خصوص قضاء الشهر واما دليل مذهب حسن الحلي في محرم
 افطار القضاء مطلقا ولو كان قبل الزوال فيصح عليه من الزايج قال سألته عن الرجل يفطر في رمضان الله ان يفطر بعد ما يصح قبل الزوال

الافطار
 في شهر رمضان
 بنوى الصبا
 فان كان
 نوى

المرئ

من قوله
عليه السلام في ذلك
اليوم عند الله
ايام رمضان
سألهما
ع

اذ يدله فقال اذا كان يوم ذلك من الليل وكان من قضاء رمضان فلا يفطر به صوم يومه وما سبق في موثقة زائدة من الحكم بوجوب مثل هذا
الاصناف في رمضان على من صامه القضاء مطلقا وقوله عليه السلام في ذلك اليوم عند الله من ايام رمضان وحسب لا هذا الخبر من حيث السند والقرن
لخارج الاخبار الكثيرة المتقدمة في الصحيح المصنف من قوله فلا يفطر به صوم على الاستحباب ينحصر لاطلاق الذي في موثقة النادرة في
اصناف من اصناف بعد الزوال كما اشار اليه شيخنا في تأويله كقولنا لا بد من التأويل والتخصيص هذه الرواية على ما يحسن الحل ببيانها اذ المحرر لا
يقول بالكفاءة مطلقا والحل لا يقول بموافقة الزوال ولا بخصوص من هذه الكفاءة بعده كما علمت من مذهبه بما وجه المراد في تأكيد الانسان بفعله
ولزوم رعايته حرمة ما يذهب صوابا الواجب اصل الشرح بذكر المراد بالسواة من جميع الجهات والاعتبارات حتى يلزم تحريم افطاره قبل
وقد علمت ان المحسن الحل ببيانها لا يقولان بالسوات واجتز في المختلف لهذا القول بقوله تعالى لا تطلوا السماكم ولا تلبسوا في
وقع بدلا عن قضاء نفس الامر فيجب انما كالمبدل الاول لا مكان انما لم يحسب فلا يكون محررا بل هو الواجب قال المجيب ان كان الله من وجه الى التوا
فسم لك من منع وجوبه قبل الزوال وان كان متوجها الى المندرجين معناه كونه للتحريم لان الله متى يكون حراما اذ لم يفطر غيره مقامه واذا فطر
الاول مسلم والثاني ممنوع لكن هذا العمل يقوم مقام غيره وهو القضاء بعد ذلك لان الله متى يتناول ابطال جميع الاعمال في الجمع المضاف للعلوم
انما يكون الكفر بمنع وجوبه لانما في المبدل بمعنى انه يجب على كل من يجب هو وغيره اقول ان اراد بقوله في الجواب لكن ممنوع وجوبه قبل الزوال
منع الوجوب المطلق فغير صحيح من البين انه لا ينافي القضاء من جهة الوجوب من الليل وان اراد منع الوجوب بمعنى فخرج هذا القول ايضا الى ما ذكره
بعده بقوله لان الله متى يكون حراما الى آية وح فتنفس عن معنى الوجوب العيني فان اراد به الامر بشي مخصوصة وقت مضى في الاسباع لا يفطر
امرا ما عاين انفسه في ايام الشهر والحج في عام الاستطاعة دون الصلوات اليومية ونحوها من الواجبات الموسعة فغيره بالوجوب
بسلزم الله من ابطاله لا ريب في ابطاله يورث في ذلك المأمور به بالامر الوجوب وتركه محرم منه في غير حرمته من اصل الامر المعلق به فلا
فايده في ارجاع هذا الله الى اوان في هذه الآية الشريفة اليه لان بقا المراد من الله ان اصل الابطال في تلك الاعمال محرم وراى تركه الى ما
حتى لو لم يتناول الفعل الصلا كان فلا تمام في ارجاع المبط الى ما بعد عن ارجاع الابطال المحرم ولكن لتأمل ان ابطاله بوجهه وكما هذا
البعد الآية الكريمة وان اراد به الامر بالشئ من غير تحريمه بينه وبين غيره وان وسع وقته ويمكنه الانسان به في كل جزء منه كالامر بالصلوة في الزوال
الى الغروب فيجوز بحكم هذا الله بطلان مثل هذا العلم مع امكان الانسان به بعده وهذا بخلاف الامر بالشئ الذي خبر به بينه وبين غيره كصلاة
الخبر فلا تحريم في ابطال احد بها بعد الاشتغال اذ ارجع الى غيرها في رعايته بعد ظهور كتابه في هذا التخصيص في الآية الكريمة ان
وجوب الصلوات من الضرب الاول ونسبته لا يام المنع اليه ليس الاكتسب جزء الوقت الى الصلوة وما ذكره من ان الله متى يتناول ابطال جميع الاعمال
ان الجمع المضاف للعلوم وذلك انما يكون الكفر بنبأه على عموم الجمع بمعنى المجموع من حيث المجموع لا بمعنى كل واحد من خلاف التخصيص ولكن
ولا يحتمل ان على ارادة الابطال الكفر بخالفة الله ورسوله والصلوة سبيله ولا بعد دعاء ان المبادىء من ابطال العمل انما يبر على
لا بعد حسنا ولا بوجوبه باعتبار مقارنته بشي او نحو لم يخرج عن المحسن الطاعة كالكفر والنفاق والعجب الربا والذين في الاذى الا ان
ونحوها نظير ما في قوله تعالى ولا تطلوا صدقاتكم بالمر والاذى لا يثبت منه ترك العمل والخروج عنه وقطعه بعد الاشتغال به كما هو الثاني
بين العامة في استعمال ابطال العمل النافع في الاحتجاج به لما نحن فيه هذا المعنى كما لا يخفى الصواب في الجواب مع قطع النظر عما ذكرناه من انما
ارادة الكفر ونحوه وبعد تسليم ان الله متى للتحريم ان يقال لا بد من تخصيص العام بعد استفاضة الاخبار بخلافه في ما ذكره من انما نحن فيه
والحق ان ما يوجب على الحل قضاء النذر به او بقضاء رمضان في تحريم الافطار وجوب الكفاءة على المفطر بعد الزوال فقال عليه السلام في رسالة
على ما نقله في المختلف ان قضيت شهره صاوا ذلك كنت بالخيار في الافطار للزوال الشمس فاذا اضربت بكلمة زوال فعملها الكفاءة مثل ما
على من افطر يوما من شهر رمضان قال الحل على ما نهى عنه في المختلف ايضا ان كان القضاء الافطار مجزئ الكفاءة فغيرها ممنوع من القضاء
اقول ما مره افطاره بعد الزوال فدل عليها بعض الاخبار الشافعية كقول الصادق عليه السلام في صحيحه من سئل عن صوم قضاء الفريضة
ان يفطر في زوال الشمس فاذا زالت الشمس فليس لك ان يفطر وقوله عليه السلام في رواية سماعة بن مهران في بيان قوله لاصحابه بالخيار في زوال
الشمس ان ذلك في الفريضة ولكن الشهر من الاصحاب عدم تحريم افطار الصوم الغير المعين سواء كان قبل الزوال او بعده فغير قضاء رمضان بعد

الزوال والخبر الثاني باعتبار ضعف السند غير صالح لا فائدة حكم المحرم ولا بعد دعوى بآدوم قضاء الشهر من قضاء الفريضة الواقع في
الاول والحلي لا يمكن الاحتجاج بهذا الخبر كما لا يقول في القضاء تحريم الاطوار قبل الزوال ايضا كما علمت في السبب في المسالك انه وجبت
في كل صوم واجب حرم قطعه مطلقا واما وجوب الكفارة على المفطر بعد الزوال فلا دليل عليه ظاهرها بغير اصل البرائة سوى
ذكره في المختلف من مساواة القضاء لا شراكم في كونها قضاء للواجب لان المقضي لوجوب الكفارة هناك كونه قد ابطأ عبادة قبل
اكثرها وهو محقق هنا والجواب كما افاد في المنع من المساواة والافضاء مع ان ذلك قياس محض لا نقول به ولا نجيب القضاء الفورية لما رواه
في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا كان على الرجل شيء من شهر رمضان فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر
وليس له ان يفرق فحسب ان تابع فحسب ان فلتان فليقضه في الشهر من صوم رمضان فليقضه في ذي الحجة قال نعم والمراد بقوله عليه السلام
الا يام فان فرق فحسب ان تابع فحسب ان فلتان فليقضه في الشهر من صوم رمضان فليقضه في ذي الحجة قال نعم والمراد بقوله عليه السلام
عز واولا ولكلوا العدة فان قضاها من شهر رمضان فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر
والاستحباب ما رواه ابن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال من فطر شيئا من رمضان فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر
فحسب ما رواه جعفر بن محمد عن الحسن بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال كرساء النبي صلى الله عليه وآله اذا كان عليه من صوم رمضان فليقضه في الشهر
كرامته ان يمتنع رسول الله صلى الله عليه وآله من صوم رمضان فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر او شاء ما شاء فليقضه في الشهر
ذلك لخبر اخر ايضا وفيما ذكرناه كراهة انشاء الله تعالى خلافا للحلي نقل عن غيره في المختلف انه قال يلزم من منع عليه فريضة القضاء شيء من شهر رمضان
ان يبادر في اول احوال الامكان ولعل الباحث له على ذلك ان الامر للفور وان خبره ان فهم الفور من قوله نعم فعدة من ايام اخر مستبعد وقد
الخبر عن الصادق عليه السلام بما يجوز من الزيادة كما علمت في بعض فريضة الشايع لا المفردة على الاصح اختلفوا في استحباب القضاء بعد انقضاء شهر رمضان
التابع والفرق بين يلزم على الحلي من قوله بوجوب المبادرة بالقضاء القول بوجوب المتابعة فيه لكن بسبب القول بافضلية التابع فلا اكثر على
ما ذهب اليه المصنف من استحباب التابع وقيل باستحباب المفردة بغير دليل من ادب في سائر من بعض الاصحاب بعض هؤلاء يقول كان عليه عشرة ايام
او اكثر تابع بين السنة انشاء ثم فرق الباقي وبعضهم يقول تابع بين التماسية انشاء ثم فرق الباقي ويظهر من المعنى انه في المتابعة قبل السنة
بين المتابعة والمفردة يقال ذلك عن السيد في بعض رسائله وعن علي بن بابويه حجة ما ذهب اليه المصنف والاكثر بعد لعمرو الله الذي لا على السنة
الى الخبر والمبادرة الى برائة الدائمة وموافقة ظاهر الكتاب الكريم للمتابعة ما تقدم من صحة الحلي وصحة ان سئل عن ابي عبد الله عليه السلام ما
محمد بن الحسن لصفا الى محمد الحسن على عليه السلام في رجل كان عليه رمضان عشرة ايام وله واثان من يجوز له ان يقضيها جميعا
خمس ايام ايام احد الويلين وخمس ايام الاخر فوقع عليه فليقضه في شهر رمضان عشرة ايام او شاء الله وقال الصدوق في الفقه بعد نقل
هذا الخبر قال مصنف هذا الكتاب هذا التوقيع عندي مع توفيقه الى محمد بن الحسن في بيان بطلان ما رواه غياث بن ابراهيم في الوثوق عن جعفر
عن ابيه قال قال علي عليه السلام في قضاء رمضان ان كان لا يقدر على سرده ففرقه وقال لا يقضي شهر رمضان في عشرة من ذي الحجة والسرد التابع وحسب
البحث عن سند هذا الخبر وعما اشتمل عليه من المنع عن قضاء الشهر في عشرة من ذي الحجة واخرج العالمون بالوفاة الفرق بين القضاء
والاداء اما يحصل به فيكون له وما رواه الشيخ في التهذيب عن غمار بن موسى الساباطي في الوثوق عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل
يكون عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها فقال ان كان عليه يوم فليقضه في يوم ما وان كان عليه خمسة فليقضه في ايامها وليس له ان يصوم
اكثر من سنة ايام متوالية وان كان عليه ثمانية ايام او عشرة فليقضه في ايامها او قد وقع بدل اكثر من سنة ايام متوالية في الاستحباب اكثر من سنة
ايام متوالية وبدل بينهما بغير التمسية بينهما بغير الجمع في الاخيرين ونقلها الشيخ ايضا في ابواب التهذيب بهذا السند عن ابي عبد الله عليه السلام
هكذا قال سئل عن رجل يكون عليه ايام من شهر رمضان كيف يقضيها فقال ان كان عليه يوم فليقضه في يوم ما وان كان عليه خمسة فليقضه في ايامها
بها يومين وان كان عليه شهر فليقضه في ايامها او قد وقع بدل اكثر من سنة ايام متوالية وان كان عليه ثمانية ايام او عشرة فليقضه في ايامها
يومها وهذه الرواية باعتبار فصولها واضطرار منها وان كرر ذكرها في الكتب لا تصلح لمعادضة الاخبار السابقة وقد اورد في بعض
اكتفا في كتابي الاخبار بنا وبغيره اما ما ذكره من ولو في الفرق بين الاداء والقضاء فما لا دليل عليه شيء عابث الاخبار الواردة في باب قضاء

ما حاضرت فهو بمنزلة ما حاضرت يوم عرفة من الشهر الاول والثاني كما هو المشاع
من عادة النساء وما رواه سليمان بن خالد قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صبا شهرين من ثمانية عشر فصام خمسة وعشرين
يوما ثم مرض فاذا برئ ابنى على صومه بعد صومه كله فقال بل ابنى على ما كان صائما قال هذا مما غلب الله عليه ليس على ما غلب الله عز وجل
عليه شي لا يقال الاخبار الساقطة بل على الاستنباط لاظهار بالعد في الشهر الاول وبعد انقضائه قبل ان يصوم من الثاني شيئا قلت انما
على الاستنباط وعلى عدد لا يوجب الاظهار كاحملة الشيخة وان بعد عن لفظ المرض الواقع كالتناقص الاخبار ثم المراد بالعدد الذي
معه البناء ما يعرض بغير اختيار كالحضن النفاس والمرض والجنون والاعفاء واضطر الميرة كالسفر والضرر ونحوها في تركه على نفسه وما لا اوجبه
معناه واما السفر الذي لا يكون ضروريا فيقطع به السابغ لان القطع جاء من قبل المكلف باختياره ويجب تقيد بالضرر والاضطرار اما العلم
ببل الشروع بغير سفر في اشائه والا كان الشروع فيه مع العلم بغيره كالتشروع فيه في زمان لا يسلم له صوما يحصل به السابغ وجب
عليه الاستنباط كما سبق في صحيحه منصوبين هازم ولا يجب الغورية في البناء على الصيام بعد ذلك والعد الذي فطر لاجله سواء كان في
في الشهر الاول والثاني اما في الثاني فقط واما في الاول فلان السابغ قد دخل بالعد فلا وجه للزوم المبادرة بالبناء في اول وفاته لا محالة
وفيه انه بالنسخة يصير بخلاف السابغ اختيارا وهو غير جائز واختلافه بالعد لا يوجب سقوط اختياره مطلقا من صحيحه في ابي يونس
فوزيه البناء في الشهر الثاني والمبادرة بالقضاء لا يامة الشهر الاول وفي ذلك والعبد سابع خمسة عشر يوما في كفارة الاظهار والظهور
على قول الشيخ وكذا من ذكر شهره متتابعات في كل شهر سابع خمسة عشر يوما والمشددة في النذر وما رواه موسى بن بكر عن ابي
عبد الله عليه السلام في رجل جعل عليه صوم شهر فطامنه خمسة عشر يوما ثم عرض له امر قال ان كان صام خمسة عشر يوما فله ان يقضي ما بقى عليه
وان كان من ثمانية عشر يوما الى يومه حتى يموت شهر انا وما رواه فضيل بن يسار عن ابي جعفر عليه السلام قال قال في رجل جعل على نفسه صوم
شهرين ثمانية عشر يوما ثم عرض له امر فقال جاز له ان يقضي ما بقى عليه ان كان اقل من خمسة عشر يوما لم يجز له حتى يموت شهر انا وما في
الروايتين ضعف لكن العمل بضميهما من غير الاختلاف ومنفق عليه كذا ذكره في المسالك اما العبد في كفارة فله ان يقضي ما بقى عليه في بعض
كتبه ما استعمل المحلل الوارد في الروايتين له لانه انفسر ولما مر فله ان يجعل عليه صوم شهر بعد ذلك واضح والاشمول الحكم له بطريق الاول
لا السابغ الذي الرقة الرجل على نفسه بالتدريج من ان كان معناه ذلكا بحسب الشريعة فالسابع الوارد في الكفارة والاول ان يكون المراد
من ذلك وذلك لا يخرج عن قوة مع ثبوت الحكم في المندرجات اما لان كفارة العبد نصف كفارة شهر الضعيف كما يكون في العبد كذا يكون الو
فكما جاز في ثمانية عشر من الجواز عن الخفيف فكذلك السابغ في الشهرين ثمانية عشر يوما بزيادة على نصف الشهر السابغ نصف يوم ولو لم يجز
سنة عشر يوما لان على كل شهرين وضعف هذا الوجه ايضا غير خفي وارجاعه الى الاول ولو لم يجز ايضا مشكل لان ضعف العبد بجمعه ضعف
ورعاية السابغ السام في القليل ليس مثل رعايته في الكثير كما ترى من ان سابع الثلثة في الكفارة يقطع بمطلق الاختلاف فيمكن ان لا يثبت ذلك
الضعيف له ثم اجروا حكم حصول السابغ في الجواز عن الضعيف في الشهرين ثمانية عشر يوما بزيادة على نصف الشهر السابغ نصف يوم ولو لم يجز
كلية كون السابغ معناه ذلك بغير ما بين الروايتين في الاخبار الساقطة لان ذلك لا على اعتبار السابغ بين الشهرين ولو ثبت بها
فلا يقيد الاجواز المقر في الشهر الاخير ويجوز في رتبة الواجبة في كفارة الاظهار الاسلام او حكمه على الاشبه المراد بالاسلام الاقر
بالشهادتين وهو المراد بالامان الوارد في هذا المقام لا التصديق القلبي به لان ذلك لا يمكن الاطلاع عليه ولا الامان الخاص هو
اعتقاد الامامية لانه لك اصطلاح خاص فاعرف ان الامان المعبر في الكفارة وربما قيل باشرطها اعتبار ان الاسلام لا يتحقق بدون
اولا لانه انتهى عن اتفاق الحديث عليه ضعفها واضح نعم يعتبر ان يكون من الفرق المحكوم بكفرهم ولا يعتبر البرى مع اعداء الاسلام من الملل
للباطلة كما شرطه بعض العامة للاصل وقد نقله عن النبي صلى الله عليه واله حيث يقول من كافر الاسلام ولو كان كافرا منكم العموم
صلى الله عليه واله كفوم من اليهود يقولون انه رسول الله صلى الله عليه واله مبعوث الى العرب فاصنه فالظن انه لا بد في اسلام من الاقرار بربوبية
رسالة الله صلى الله عليه واله واما اشراط خصوص البرى كما قال بعض ائمة من العامة فلا وجوب له والمتردد من ردة كافر المراد بكم
نعيبة الضعيف لا يوجب المسامحة او اعداها ولا فرق في تبعيته بين كونها مسلمين حين يولد وبعده ومن ثم يقبل بالمسلم ويدخل في الوصية للمسلمين

والمحكمات المرددة بعد البلوغ وعكس قول الاسلام ولو لم يبين القلم بالتهمة وكذا النجاسة المستبى من اطفال الكفار ومنهم من يوجب للشك
المسلم على اى المصنوع وجماعة منهم الشيخ في طه والتهمة والابتغى الاسلام وقال بعضهم بتعجيله في الشهادة خاصة وترقبه في
تعيينه والراى الاسلام المولد منه من اثباته منه شرعا ومن تولد منه حقيقته فلا يفرض عن السابق في اجزائه عن مطلق ولد الزنا عن الكفا
خلافه لمقتضى راي الاجراء واسلام الاخر من الاشارة للمفهم كسائر عقوده وفاربه وفي حكمه لا يجزى الذي لا فهم لغته ولا تغير الصلوة معها
لانها فرع الاسلام والعبرة بكلمة ولما دعى من اجلها الى التمسك صلى الله عليه واله ومع جارية النجاسة او غير ما قال رسول الله صلى الله
عليه واله من هذا فقال لها النبي صلى الله عليه واله عن رقبته فيل تجزى عن هذه فقال لها النبي صلى الله عليه واله ان الله تعالى
الى السماء ثم قال لها من انا فاشاد الى ان رسول الله صلى الله عليه واله فقال له اخضعها فانها مؤمنة وانما جعلت الاشارة الى السماء
دليلا بانها لا تهم كانوا عبدة الاصنام فانهم بالاشارة البرائة منها لان الاله الذي في السماء ليس هو الاصنام ولا يكون فيها
بل على ما قوله نعم وهو الذي في السماء الهه وخالفه في ذلك بعض العامة فقال لا يحكم بالسلام الا اذا صلى بعد الاشارة لان الاشارة غير مستوية
في الغرض فتؤكد بالصلوة ولا وجه له الا اذا كانت الاشارة غير مفهومة فتفسر الصلوة فترى على مراد منها ثم اتهم انفقوا على اعتبار الاشارة
حكمه في المولد الذي يعنى عن كفارة القتل لقوله نعم في كفارة قتل الخطاء فخر برقبته مؤمنة وحلوا الكفارة الواجبة في قتل العبد عليها الا
جنس التدب هو القتل وللبعض الاخبار واختلفوا في اعتباره فبين يعنى عن باقي الكفارات فظاهر كلام الشيخ في انها اعتبار حيث قال في بحث
الكفارة ومن اراد ان يعنى برقبته فليعنى بظاهر الاسلام او يحكم الاسلام ذكر كان وانما صغير كان وكبير وصح في الخلافه للمبطل بعد
اعتباره وظاهر كلام ابن الجبند وابن البراج على ما نقل عنهما في المختلف ويعنى عن المرتضى ابن ابيدين العلامة في المختلف اعتباره وقال المحقق في
الشرائح هو معتبر في كفارة القتل اجماعا وفي غيرها على البراءة والاشبهه شرعا ومنه في المسالك الى ابن الجبند القول بغير اعتبار جهة الاكثر حمل
على المصنف وان اختلف السبب على ما يقوله جمع من اصوليين الرواية سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال سئل عن يجوز للمسلم ان يزوج مملوكا
مشركا قال لا واؤثره نعم ولا يجهل بالبحث منه يتفقون والكافر خبيث والكفارة انفاق والنهي يدل على الفتاوى لان الذمة مشغولة بالعتق فبإقراره
المؤمن لا يخرج عن عهدة التكليف فيها فلا يجزى في رفع ما وجب اليقين اليقين وضعف لكل واضح ولكن الاحتياط في اعتباره خصوصاً مع هذا
الشبهة العظيمة ويدل على اعتباره في كفارة الاطوار بانضمام عدم الغالب الفصل على اعتباره في الجميع ما تقدم من رواية الشرع عن الحسن عليه السلام
قال سئل عن رجل اضر من شهر رمضان اياما متعديا ما عليه من الكفارة فكسب عليه اسلام من خط يوم من شهر رمضان متعديا فليعنى برقبته مؤمنة
ويصوم يوما بدله يوم ورواية على بن نهش بان كسب ليد يسئل باسك رجل يذبح يصوم يوما فوقع في ذلك اليوم على اهله ما عليه من الكفارة فكسب
عليه يصوم يوما بدله يوم ويحرم رقبته مؤمنة ورواية الفضل انه كتب اليه باسك رجل يذبح يصوم يوما لله فوقع في ذلك اليوم على اهله ما
عليه من الكفارة فاجاب عليه بطلان يوم ويحرم رقبته مؤمنة واعلم انه يشي في الاجزاء الذكر والانثى والصغير والكبير يحكم العموم ببعض الاخبار
الصريحة وقال ابن الجبند ما في كفارة القتل لا يجوز غير المؤمن المفرقة ويدل عليه ما رواه معمر بن يحيى في الحسن عن الصادق عليه السلام قال سئل
عن رجل اضر من امره يجوز عتق المولود في الكفارة فقال كل العتق يجوز فيه المولود الا في كفارة القتل فان الله تعالى يقول فخر برقبته مؤمنة
بدلت مقرة فذلك بلغت الحنث ومثله وقع في رواية الحسن بن سعيد عن ابي الحسن عليه السلام كان الزاد بالحنث الخاصة والمصيبة بل بلغ مبلغا شاملا
بالخاصة وبغالب على المعصية على هذا الاحتياط في ظاهر البلوغ وكفارة القتل اذ المعاصرة احتياط اخر كما لو اوصى بالكفارة مع عكس باو في الواث
وقر على ذلك الحال في كل موضع يحكم بالاحتياط في باب الكفارات المصاهرة فمصرضا على كراهية الاسلام او حكمه في الرقبة وسجني في البحث
عنها في باب الكفارات انما واعظام المسكين في الكفارة شعبة مرة واحدة على الظاهر من الاية وجميع الرواية لا يفتقد الاشباع بقا بل لا يحصل
زاد عن المدايم نفس ولو لم يكن المدايم حتى يشيع كما انه لو شيع بدعة كفى وقال المصنف لكل مسكين شيعة يومه كذا قال في المسألة الثانية على ما بين
البراج ومع ابن الجبند بالعتق والعشاء وسجني في فصل البحث عن ذلك في الكفارات وتمد من طعام بطيخة فسلمه اليه ويحرمه وجهها الثاني الكفا
الوارد في الاية بكل منها مع ودودها في الاخبار ايضا ثم عبرت في ذلك بالعتق الوارد في كل كفارة ففما غرضه من كفارة الاطوار يوم سبب بهذا
العتق في اطوار يوم من الشهر او من شهرين او شهر عشر في اطوار القضاء والمعتق في يوم من ايام العتق فمعتق هو افضل ومعتق من شرط

لأن
عن أبي عبد الله
ع

أما أصل العدة فلو أعطى العدة الواجبة للكفارة لما دون العدة لم يجز وإن كره عليهم في الإيام المتكررة بحيث يطأون الدفوع في الإيام العدة العبر
لأن الإيام المتكررة ظاهرة في اعتبار العدة الشخاص والأخبار معتومة بذلك نعم فالواجب أن يكرر الدفوع في الإيام مع تعدد العدة كما ورد في الخبر لا تكون
وحيثما كانت العدة في المدد في الصلح أو في طلاق أو في بيع بالعرف كان الصلح شفعاً رطال بالعرف وكل مدد ما بينه وثلاثون يوماً على الشهر والدم
بن بدعي نصف شفعاً لا يجزى بشرع شفعاً لأنهم صرحوا بأن عشرة ذراهم سبعة مثاقيل الشفع الذي يابى الدعا سبعة مثاقيل
مثاقيل وبيع شفعاً بالعرف فوزن بالعرف ثمانية وسون مثاقيل وبيع شفعاً بالعرف والمد ما بينه وثلاثة وخمسون مثاقيل وخمسة ثمان مثاقيل
بن بدعي ثمان مثاقيل المعول بدرا السطنه صفها ثمان ربيع المئبر بنى ثلثة مثاقيل وخمسة ثمان مثاقيل والصلح بن بدعي نصف المئبر
أي المئبر بنى ثمانية عشر مثاقيل وبيع شفعاً لا يجزى مدان لكل من كان مدان خلافاً للشيخ حيث قال إذا أراد أن يطعم المساكين فليطعم لكل مسكين
مدين من طعام فان لم يجد على ذلك طعام لكل واحد منهم مدين من طعام وكذا قال ابن حمزة وقال ابن الجبيل أعطى كل إنسانهم مديناً وزيادته عليه
ما يكون لطيفاً وخيراً ودمه وبدل على الشهر بينهم واختاره المصنف من اعتبار المدا صالة البرائة وكونه قريباً في قدر الشبع وما تقدم في بحث
الكفارة من أن جعل في التبي صلى الله عليه وآله فقال هلكت في الن وقع في آخر الرواية فأتى النبي صلى الله عليه وآله يعرف فبتر وبعد في
مكة في خمسة عشر صاعاً من تمر على اختلاف الروايات فقال النبي صلى الله عليه وآله والن هذا وصدوها فان هذا المبلغ إذا قسم على ثمان
كل واحد منهم مدين لأن الصلح أربعة مائة صاعاً عرف وما تقدم أيضاً من مؤنة عبد الرحمن بن عبد الله عليه السلام قال ثلثة عن رجل أظرف
من شهر رمضان فقال عليه خمسة عشر صاعاً لكل مسكين مدين التبي صلى الله عليه وآله الفضل في الزايات بدل قوله عليه السلام التبي صلى الله عليه وآله
عليه الفضل قوله مثل الذي صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وهو ما تقدم أيضاً من رواية سماعة قال ثلثة عن رجل أظرف أهلكه فأنزل قال عليه
ثمان مسكناً مدين لكل مسكين وما وقع في صحيح عبد الله بن سنان عن ابن عبد الله عليه السلام إذا فاضل خطأ أدى فيه إلى وليه ثم اعتذر بغيره
فان لم يجد صاعاً شهرين مثاقيل فان لم يسطع أطعم ثمان مسكناً مديناً وما وقع من الخبر في المدين في كفارة البهي في اختياره كبر في حق
محمد بن يقطين بن أبيهم عن أبي جعفر عليه السلام قلت ما لك في الصلح قال أطعم عشرة مساكين مدين في رواية علي بن حمزة عن ابن عبد الله عليه السلام
فصل ثلثة أيام وأطعم عشرة مساكين مدين في رواية أبي حمزة عن ابن عبد الله عليه السلام والصدقة مدين من خطبة لكل مسكين حجة الشيخ على
اختيار المدين مع العدة الجماع الفقرة وطريقه الاختياط وما رواه أبو بصير عن جدهما عليهما السلام في كفارة الظهار قال يصدف على سبع مسكناً
ثمان صاعاً مدين مدين في الجواب أن الجماع مع اثنتي عشرة مدين في الاختياط غير مسلم والاختياط معارض باصالة البرائة مع أنه لا يتم في جميع
كل عرف في الوصية وخبره يصير مدين على الاختياط جماعاً بين مدين ما هو أقوى منه ودليل ما ذهب إليه ابن الجبيل من اعتبار زيادة على
المدد ما وقع في صحيح الطبري عن ابن عبد الله عليه السلام في كفارة البهي بطعم عشرة مساكين مدين من خطبة ومدين في حق وخمسة وفي خمسة
هشام بن الحكم بن أبيهم عن ابن عبد الله في كفارة البهي مدين خطبة وخمسة تكون المحفنة في خطبة وحظيرة والمحفة بالحاء المهملة المشوطة والفاء
السائلة والنون ملأه الكعبين من طعام ولو عجز عن الحصول لثلثة التي خبر بها في كفارة الاظفار من الخوف فصلاً الشهرين وأطعم السنين صاعاً
ثمانية عشر يوماً وانفذ على الزايات على الاشتباه كالأخوة المفقدة والتبدل المفقود لها بدعي من موانع فوجب فيها السابغ وظاهر كلام
الشيخ وصريح العلامة وخامسة عدم اشتراط السابغ بينها لعدة لأنه النص الوارد فيها كما سألني على السابغ والأصل براءة الذمة وجوب
البدل للبدل منه في كل أحكام غير مسلم ولعله لا فرق في المكان الاختياط في راحة السابغ أو تصدقاً بما يطيق وحسناً بالخيرين فيما لا يام وأما
بما يطيق جماعاً بين الروايتين فقد وردت الصياغة رواية سماعة وأبو بصير قال سئلنا بأبي عبد الله عليه السلام عن رجل يكون عليه صيام شهرين في شهر
فلم يجد على الصيام ولم يجد على الصلح ولم يجد على الصدقة قال فليصم ثمانية عشر يوماً عن كل عشرة مساكين ثلثة أيام ورواها الشيخ في
أيضاً بأبي بصير في السد والظأنه من هو السابغ عن أبي بصير عن ابن عبد الله عليه السلام قال ثلثة عن رجل كان عليه صيام شهرين في آخر الرواية
التي بعده وفي رواية أبي بصير قال سألت بأبي عبد الله عليه السلام عن رجل ظهر من امرائه فلم يجد ما يعاق ولا ما يصدف ولا يقوى على الصيام قال
ثمانية عشر يوماً لكل عشرة مساكين ثلثة أيام وردت الصلح بما يطيق في صحيح عبد الله بن سنان بسند بن في النهدي عن ابن عبد الله عليه السلام
في رجل أظرف شهر رمضان مديناً ما يصدف من غير عذر قال يعق ثمانية ويصوم شهرين مثاقيل ويطعم ثمان مسكناً فان لم يجد مدين

الحكم بوجوب المغفرة ومنها عليه ح إذا لا تحب الكفارة على الغفر فيجوز الوجوب على الغفر فمؤخرها الغفر عنها ويجوز لا شأن به عند المغفرة
 المغفرة عليها كما ورد في كفارة الظهار في مؤخره استحقاق مجازي يعقده الله عليه تعالى ان الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليست مغفرة له ولو
 لا يعود قبل ان يواقع ثم يواقع وقد اجزء ذلك عن الكفارة فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوم ما من الا بام فليكفر وان تصدق بكفره واطم
 وعباله فانه يخرج من اذ كان محجبا وان لم يجد ذلك فليست مغفرة له ويؤى ان لا يعود فحسب بذلك الله كفارة وما في المسالك من ان لا لا قد
 الرتبة لا يخرج عن اضطرار بعض مندها وجوب الكفارة اذا قدر عليها بعد الاستغفار واخرها حده فلا يخرج عن شيء لان قوله عليه السلام في آخر
 الرتبة فحسب بذلك الله كفارة مثل قوله عليه السلام في اولها وقد اجزء ذلك عن الكفارة وليس المراد منه الا الاجزاء في باحة الوطى عند
 العجز الى ان يجد السبيل الى ما يكفر به بما حوج به بقوله فاذا وجد السبيل الى ما يكفر به يوم ما من الا بام فليكفر ومن الامثال للأنسان بالاستغفار
 المأمور به عند العجز اما لو قدر بعد الثمانية عشر يوما امكن منها فلا شيء لتوجه خطاب عند العجز بفعل البدل ففصل الامثال بفعله والحكم بوجوب
 ان يعيد من خارج الى دليل ولا دليل عليه الفرق بينه وبين الاستغفار ان العجز به بدلية الاستغفار عن الكفارة فغيره اصل لان الامر به عند العجز يمكن
 ان يكون المبادى الى اسقاط الاثم لحاصل عن الذنب يكون ما اوجب الذنب من الكفارة باقيا في الذمة الى ان العدة تلبس التكاليف ^{المقتضى} فغير
 وهذا بخلاف قوله الثمانية عشر يوما امكن من الصدقة لا يرد على الكفارة البتة ولو تبع مخرج من غيره بالكفارة الواجبة عليه صوما كان ^{غير}
 اجزاء اذا كان المخرج عن ميثاق في اقوى القولين لا يدين قضي عن المدين فوجب ان يترد منه كما لو كان لا دى بل هنا اولى ان حوالة على صبي
 على التخييف فدل على اسم الدين على حقوق الله تعالى في الاخبار الكثيرة كما روى ان رجلا قال ان اخي نذر ان يخرج فانت فقال النبي صلى الله
 عليه واله لو كان عليها من ان كنت فاضية قال نعم قال فاضى بين الله فهو الحق بالفضا وما ورد في الاخبار انه اذا جاء وقت الصلوة فلا تؤخرها شي
 صلتها واسترح منها فانها دين فلا تطلق الروايات الكثيرة المنقذة لانفع الميثاق بالمعنى من صلوة او صبا او حج او صدقة او علق ونحوها وقد
 ذكر القصة في هذا الباب في الذكرى ارجعوا اليه حديثا والوجه الاول قياسا على ما روى في الاول وبتة ممنوعة كما ظهر من عدم جواز النيابة عن المحي ^{الصادق}
 بخلافه الدين ويؤجر على الشا في ان الحكم بوجوب ما وجب شرعا في مال الميت وفي ذمته ولية لا جل وصية او علم الوارث يشغل من غير ^{تخل}
 منبر ينفع الميت بفعله لا يخرج عن اشكال كقوله واذا فعل ما ذكر مرار عن الميت ولا ريب في شرعية زيادة انتفاعه به فلا استبعاد في عدم سقوط
 ما وجبه شرعا بفعل المبرج وان انتفع الميت بفعله وبالحيلة اسقاط الواجب بفعل من لم يفعل به الوجوب بمخرج الى دليل لم يوجد ولو كان
 الكفارة صوما او وجب على اولى فيقوى الاشكال باعتبار عدم جواز النيابة عن المحي في العبادة ويمكن ان يقر ان وجوبها على اولى باعتبار ^{تخل}
 ذم الميت بها فاذا سقطت عنه بفعل المبرج نيا به عنه سقط وجوبها على اولى ولا يرجع ذلك الى النيابة على المحي في العبادة وتباعدت
 الفاعلون بعدم الاجزاء بعد انتفاء الدليل على الاجزاء بقوله نعم وان لم يكن للانسان الا ما سعى بقوله صلى الله عليه واله اذا مات ابن آدم
 انقطع عمله الا من ثلث صدقة جان بزاو علم ينفع به او ولد صالح يدعو له او تم لدل على عدم انتفاع الميت بما فعل له بعد فوته ولو بال ^{هذه}
 من اولى والمبرج او بالاشتجار وذلك خلافا لوافق مع عدم دلالة الخبر على المطلوب لان ما يصل اليه بعد فوته من عمل غيره والوجوب على كل
 ان النواى له كالتائب عند الاعمال الواقعة نيا به عنه نتيجة سعيه بحسب الايمان واصول العقائد السوغة لنيابة عنه في مسند النبي ^{صلى الله عليه واله}
 في المختلف المراد بالاصالة وكأنه اذا اراد المراد بالابتن ليس للانسان بالاصالة الا ما سعى ما اهدى اليه غيره ليس له بالاصالة وفي الاجزاء
 عن المحي مع عدا ذمته للمبرج وجهان مرئيان على الوجهين في الاجزاء عن الميت اولى بالمنع منه لعدم اذنه ولا بد من الاذن في اجزاء ما فعل
 المحي مع ان التكفر في من العبادة ومن شأن العبادة ان لا تقبل النيابة عن المحي في وجه ثالث في المحي وفيها ما يخرج عن الصوم لانه كفارة الدين ^{بوجوب}
 المبرج بخلاف الصوم فانه عبادة ومن شأن العبادة ان لا تقبل النيابة عن المحي في الميت فدل على ان الولى في قول النيابة عن المحي ايضا
 كما عرفت والنظر في المسئلة كحضور في المسئلة المنع من اجزاء المبرج بالصوم وطوفان غيره على ذن من وجب عليه لان الوجوب معلق به لا ^{بسقط}
 الانفعله او فعل نية اما الاجزاء في غير الصوم الاذن فيما لا ريب فيه لان الماذون بمنزلة الوكيل والنائب قبول العفو والصدقة للتوكيل والنية
 واضمحلال كمن لا يملك الصوم باسلاخ ريقه وعدم ادخال شيء من الخناج والحرج في التخصيص ولو خرج عن الغم مع اللسان لان اللسان ^{اللفظي}
 الباطن والريق لاضلاله به لم يخرج عن عمله المعتاد وكان كاصول وجوبه باطنا وكذا الوجه الرقيق في فيه ثم استدل به بغيره لان قلبه لا ^{يعقل}

فكذلك كثره وقال الشافعي يباح الاطعام في احد قوليه نعم ولو انفصل ريقه عن البطن اضر باسبلا لانه بالانفصال قد خرج من حلقه فمأواه ومفطره
 للفضاء والكفارة واما الكفارة اذ كانت الثلاث فلا لعدم الدليل على غير ان قلنا بها في الجهر ولو اشد الريق من الغم او اللسان الى الخارج ثم جذب
 اسبلا فلا يخرج عن اشكال الجهر ويظهر وعدم انفصاله حقيقة وقال في المنهي او ترك في غير حصة او دلهما فاخرجه وعليه بل من الريق ثم احاط
 في غير الوجه الاطعام قل او كثر لا يباح له بل الذي على ذلك الجسم وقال بعض المجتهدين لا يضر بكان قلبه لا وكذا الواسع وهو غير اضر لصد
 تناول حتى من الخارج وحكم في المسالك الجهر على غير الصائم فحيث كانت ولو كان من احد الزوجين ولا يخرج ذلك عن تأمل وان كان الغير احد
 الزوجين لعدم الفرق بينه وبين غيره وللروي جواز الانقضاء هو لا يستلزم الا بل لا يخرج من غائبة ان التيق صلى الله عليه واله كان قبلها
 هو صائم ومقر لسانها وروي عن جعفر في سند ما جاز في احد العلوي وهو محمول ولكن العلامة في المنهي وصدار وانه في موضع بالفتحة
 في موضع بالحسن عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل عن الرجل يصائم الزمان بمقر لسان البرئة ويفعل البرئة ذلك قال لا بأس وروي ابو بصير قال
 قلت لابي عبد الله عليه السلام قبل قال نعم ويظهرها لسانه عصمة ورواية غائبة غير صحيحة عندهم ايضا ولا يصح فيها ايضا بان الصائم كان
 حاله الصوم ورواية في بصير مع اشتر كروا اشمال سندها على ربيعة لا مد لا اعلى جواز عطلة الصائم لسانه لان تصدق البرئة ولا يصح فيها
 بصور البرئة ولا يباح له شيا من ريقه في المنهي عن ريقه ولا لا شئ في دخول ريق البنية قبله في الجوف وروى ابو داود في سند ما جاز
 عليه قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في اقبل بلسان صغيره وانا صائم فيدخل في جوف من ريقه شئ قال فقال لا بأس ليرى عليك شئ وبكل
 على عدم الصد وهذا الحمل قريب من لفظ الرواية وقال في المنهي وحدثني في ولا دله بذكر في ريق وصل الى جوفه بالحق لاسبلا في ذلك
 البنية شرا وظاهر هذا الكلام انه يعتقد من ريقه في غير الزوجين والعقول بالفرق لا وجه له والحكم بعموم الجهر ايضا مشكل لظهور وقوعه غالبا
 في الانقضاء والمشاركة في الاكل والشرب من غير منع من احد المسلمين عنها والفضائل المشتركة من الدماخ اذ المنع في قضاء الغم لا بأس في
 ولو قدر على اخراجها ولو صارت في الفضاء اضر لو اسبلا في ابتلاع نخامة الدماخ لثمة اقوال احدى انها كالريق لا يضر الا اذا انفصل
 عن الغم ولا يرب من نخامة الصد الى بهد الحكم وهذا القول في النخامة من العلامة في المنهي في المحقق في المنهي وبعض من آخر كصاحب المذاكرات
 وثانها قول الشهيد بن انها اذ المنع في قضاء الغم لا بأس باسبلا لاجلها ولو صارت في الفضاء اضر ومشاركة نخامة الصد لهما في هذا الحكم
 واخصه لان نخامة الصد والى بعد الاطعام ما يصل الى فضاء الغم لدخولها في الجوف البنية وبعد الوصول الى فضاء الغم لا وجه للمنفرد بينهما
 في الحكم بالافطار ولعل ذلك منشأ ما نسب الى المص من القول بالشبهة بينهما وثانها انها اضر لانه باسبلا لاجلها وان لم يضر في قضاء الغم
 بخلاف نخامة الصد فانها لا يضر الا اذا انفصلت عن الغم واليه ذهب المحقق في الشرايع والعلامة في الارشاد فقد ظهر ان في نخامة الصد ثوبين
 جهة القول الاول وجوه الاول ان ذلك لا يبيح كلا ولا شرا فبان كما سابقا فمكا بالاصل الشارح من المعارض ولكن عدم النسيب في ابتلاعها من فضاء
 الغم لا يخرج عن تأمل الثاني انها مساوية للريق في الجوف في عدم الوصول من خارج فوجب ما وانها في الحكم وضعف ظاهر الثالث انها لا تفك
 الصائم لا مادرا فوجب لعفوه عموم البلوى الرابع ما رواه خبات بن ابراهيم في الموتى عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يردد الصائم
 لولم يكن ظاهره في الواسلة عنها الى الغم فلا ريب في قبولها وانما على النخامة على الفم يخرج من الصدور وما يترك من الدماخ لغزو حرقا واستعما
 في الاول في عبارة الشرايع والارشاد لا يبعد الاختصاص خصوصاً بغير ريقه قول المحقق في المنهي لو اجنب نخامة من صدره وادسه اضر لانه باسبلا
 وقول العلامة في المنهي لو ابتلع النخامة المحلبة من صدره وادسه لم يضر ولكن الكلام في سند هذا الخبر باخبار خبات بن ابراهيم فانه موقوف
 انهم قالوا انه يري في البنية بالموحدة والمشاء من فوق فرقة من الزبد بنه نسبوا الى غيره من بعد لعبة الابر وقال في المذاكرات العلامة انه يري
 ولا يبعد ان يكون فيه كلام اكثر يقال عن جرد ورجل بعض شيا من ذلك البعض محمول ولا يقول على قوله لولم يضر حكم الشيخ ايضا بانه يري في
 جوف الصائم في الحكم بذلك على قول محمول انفع الاعتماد عن جرد وغيره في جهة القول الثاني دخول ابتلاعها من فضاء الغم في كل
 فيلحقه حكمه بخلاف ابتلاعها قبل سببه في ريقها في الفضاء ولو قدر على اخراجها لعدم الجهر بدخوله في ريقه بل الظاهر الدخول وبوجه المنع على
 ادعاء دخول ابتلاعها من فضاء الغم في الاكل وبقا قبل ايضا انها يمكن الاخر اذ عند فاشيت الغم وضعف ظاهر جهة القول الثالث ابتلاع
 ما يترك من الدماخ لو حال شئ في الجوف من الخارج فيبطل الصوم بخلاف ما يكون في الصدر فانه كان في الجوف حتى يخرج عن فضاء الغم فيبطل ابتلا

ش
 فالانذار
 ح

ح في الاكل وربما احتجبوا ايضا بونه غياثا باعتبار اختصاص النجاسة بما في الصدر وضعف هذا القول وضعف منكم واضمحجدا وقال
 خالي طاب ثراه بوجوب الاجتناب عن ابتلاع النجاسة بوجوبها اذا صدرت في الفم للشك في دخول ابتلاها في الاكل فخصص البرائة البقية
 من التكليف الثابت بالصوفية حتى يجنب عنه الا انه لا يلزم بذلك وجوب الكفارة ولا القضاء لاصالة البرائة قول ما ذكره من وجوب الاجتناب
 لخصص البرائة البقية بغير ظاهر المعلوم والمسلم ان التكليف يقضي بالبرائة البقية بمعنى انه يجب ابراء الذمة بنفسها من كل ما هو معلوم
 الشوب فيها ولا يكفي مجرد احتمال البرائة والشك فيها وانما ما هو مشكوك الشوب فلا يلزم الايمان به بحكم اصل البرائة مثلا اذا ثبت التكليف بالصوفية
 وشغل الذمة بغيره يخرج بغيره عن هذه كل ما هو معلوم الدخول في الصوفية وانما الامور المشكوك ومنها الغيب عن ابتلاع النجاسة فالاصل
 الذمة عنها هو ثبت دخولها في الصوفية والحكم بوجوبها محض الاحتمال بول الى الحكم بشغل الذمة بمجرد الاحتمال وهو غير صحيح الشوب ولو صح ذلك
 لوجب الحكم بالقضاء والكفارة ايضا لاحتمال بوثيقها في الذمة بل غلبا ودخول هذا الابتلاع في الاكل للموجب لها وفي وجوب الكفارات الثلثة هنا
 اي في صورة ابتلاعها من فضاء الفم نظر باعتبار الرد في مجزئ ابتلاع الشخص نجاسة خصوصا قبل ان يخرج من الفم لاجل خباثتها وتحريم اكل
 الخبثات كون ذلك في الاضال من الخارج واما الخبثات الداخلة فلا حكم لها بعد التنجيس عنها وبوبه ما رواه عبد الله بن سنان قال سمعت
 ابا عبد الله عليه السلام يقول من وقع في المسجد ثم ردها في جوفه لم يدرى في جوفه الا البرائة وظاهر الرد من الفم الى الجوف وان لم يكن على ردها قبل
 فصل في فضله الفم وجب الكفارة لو كانت نجاسة غيره نجاستها وكونها فضلة غير اكل وكل ما يخرج من الصوفية كذبيحة لان هذا الزمان طهرت
 فلا يجوز صرفه في المعصية وقد قال الله تعالى انما يقبل الله من التوبة عن رجل مسلم في مجزئ بربهم قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا صممت
 سمعتك وبصرك وشعرك وجلدك وعدا اشياء غير هذا وقال لا يكون يوم صومك كيوم فطرك وروى جابر عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله يا جابر هذا شهر رمضان صام نهاره وقام رده من ليله وعق بطنه وفرجه وكفلسا نه خرج من ذنوبه وكفرجه من شهره فقال
 جابر يا رسول الله ما الحسن هذا الحديث فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا جابر وما اشهد هذا الشرط كالسنة بتشد بد الموعدة الى الشائنة
 روى سعد بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ما من عبد صالح يشتم فيقول اني صائم سلام
 عليه لا اشهدك الا اني اقول اني صائم سلام وسمعتك وبصرك وشعرك وجلدك وسمعتك وبصرك وشعرك وجلدك وسمعتك وبصرك وشعرك وجلدك وسمعتك وبصرك وشعرك وجلدك
 بالثاني الشائم فان المشنوم لما جعل الصوم مانعا من مغايرة الشائم فكانه استجار به والمراد ان استجار من شوبه شائنة وطول الشاير
 استجار الشائم بينهما بالصوم وطلب فضله وروى جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان الصائم ليس من الطعام والشراب حرام ثم قال فانك
 اني نذرت الرحمن صوما وصمنا وفي نسخة اخرى اي صمنا فاذا صممت فاحفظوا السننكم وعضوا ابصاركم ولا تشارعوا ولا تحاسدوا وقال يسمع
 رسول الله صلى الله عليه وآله امرته تسب عابرة لها وهي صائمة فدار رسول الله صلى الله عليه وآله بطعام فقال لها اكلتي فقال اني صائمة فقال
 كيف تكونين صائمة وقد سببت عابرة بك ان الصوم ليس من الطعام والشراب قال وقال ابو عبد الله عليه السلام اذا صممت فليصم سمعتك وبصرك
 من اللحم والبيض وبع المزادى الحادى ولكن عليك وفار الصائم ولا تجمل يوم صومك كيوم فطرك والفرق بين النسخين ان النسخة الاولى
 نذرت على اعتبار الصمت بغيره بغير قوله نعم فلن اكلم اليوم انسيا والنسخة الثانية على نفس الصوفية الصمت ولعل الغرض من ذكر الابهة الاشياء
 على اصدار نوع من حفظ اللسان في الصيام لاجل استعمال الصوفية في الابهة ولا نهى على حسنة والتعبد به في الشرايع المتألفه وباراه
 باراهن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صام احدكم الثلثة الايام من الشهر فلا يجادلن احدا ولا يجمل ولا يبيع الى الخلف الايمان بالله فان جهل
 عليه جمل ولا يفتل وقوله عليه السلام فان جهل عليه جمل لا يفتل تحشونه الكلام والشم فان في العاموس جهل عليه ظهر الجمل كجامل وقال
 العلامة في المنهاج المشائنة واللفظ بالصبغ لا فوجبا لا فطار عندنا وبه قال في الفقهاء الا لاواعي وذكر احتجابه بذايبن لا في صرهن
 النبي صلى الله عليه وآله والواجب عدم دلالة النجاسة على الامسا والكذب فلم يجز عنه مفصلا ويجوز البرائة بالغل من غير تماس وجب
 الماء على الرأس الاصل وعمل المسلم في ما تقدم في بحث الارتماس من صحبة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال الصائم يستنقع في الماء ويصعد على
 راسه ويرد بالشوب بنفع المروحة بنفع البور بالابر من راسه في الماء ولو علم دخوله الاذن ما لم يعلم بقدره الحلق لما تقدم في بحث السقوط
 بما يصل الى الدماغ من عدم دليل تام يدل على عدم مجوز ايضا لشيء المطلق الجوف ولو غسل راسه في الماء مع خروج البسطة فغدا على التفت

ت
 الجواب
 بداهة

قال لا ولا يدعي فاه ولا يشارك بعدو طربك روي عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يشارك حمل لا يشارك في هذه
المتكثرة على الكراهة وحمل لا يشارك في رواية الجلي المتقدمة على الجواز وفي الخبر الجمع بينهما على ما فعله الحسن غير بعيد وليس في رواية موسى
الحسن ايضا ما يابى عن ذلك قال الشيخ في التهذيب بعد ذكر الاخبار الدالة على الكراهة سوى خبر الجلي في الكراهة في هذا الاخبار انما توجهت
الى من لا يضبط نفسه فيصنف ما حصل فيه من طوية العود فاما من يمكن من حفظ نفسه فلا يشارك في استعماله على كل حال وقال في المزايا
بعد ذكر خبر الجلي هذا الخبر محمول على الكراهة على ما تقدم القول فيه ويحمل ان يكون غرضه الكراهة على الاطلاق فيكون هذا الجمع غير به
الاول والكراهة من لا يضبط نفسه على ما يشعر به قوله على ما تقدم القول فيه فيرجع الى الاول والعلامة في المنهى جمع بينهما بحمل الاخبار الاخر
على السواء لا للطاعة بل لاستجلاب التوقي وهو بعيد جدا ثم الظاهر ان السواء الوطئ ليل الاخره المبالو والاضباط في المنهى عن استيلا
الوقوف على الاشياء خصوصا اذا وجد طعمه وكان رطبا واخرجه من الفم بعد ما ابتل بالريق واعاده فيه وتكره مباشرة النساء بغير الجماع
بالسر والتقبيل والملاعبة الا لغيرك شهوته بها فلا تكرر له ما رواه في الكافي صحيحا عن الجلي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل
يمس من المرأة شيئا بعد ذلك صومه وينفقه فقال ان ذلك كبره للرجل الشاب يخاف ان يسبقه الفم وما رواه في الكافي ايضا صحيحا عن منصور
خازم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في الصائم يقبل الجارية والمرأة فقال اما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا يشارك اما الشاب الشبوق فلا
لانه لا يؤمن والقبلة احدى الشهوتين قلت فما ترى في مثلي تكون له الجارية فيلعبها فقال له انك تشبوق يا باهازم كيف طعمك قلت ان شعبي
اخره وان جعلت اضعفني قال كذلك انا وكيف كنت والنساء قلت ولا شيء قال ولكن يا باهازم ما اشاء شيئا ان يكون ذلك لا فعلت في قوله
عليه السلام لانه لا يؤمن ايمن من الانزال ومن الوقوع في الجماع عند غلبة الشهوة كما سألني في خبر صنع ان يد والفتان اللطام وقوله القبلة احدى
الشهوتين اي الموجهين لزلزال الفم والموجب لآخر الجماع او الموجهين لمصو الذمة ولا ينبغي للصائم ان يرتكبها وقوله انك تشبوق بحمل الاستيلا
او الاحلام يظهر ذلك عن سؤاله والطعم ضم الطاء الاكل قال في الصحاح يقول فلان قل طعم اي كفه وقوله ما اشاء شيئا ان يكون ذلك
الافعل اخبار عن تبس المقار بغيره عليه السلام اوردتها وجواب سؤال في خازم يظهر من اخباره بانه لا شيء له من شهوة النساء بعد ملاحظة
ما مضى عليه السلام في حكم القبلة وما رواه الشيخ عن محمد بن مسلم ورواه في الطريق ابان عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل هل يشارك الصائم
او يقبل في شهوة رمضان فقال في اخاف عليه فليترك عن ذلك الا ان يثوب ان لا يسبقه منه وما رواه الشيخ ايضا عن ابي بصير بن بانه قال جاءني
ابو امير المؤمنين عليه السلام فقال يا امير المؤمنين قبل وانصائم فقال له عفو صومك فان بدو الفتن اللطام قال يجوز هي اللطم النص على
الوجهين ان الرخصة وما رواه الشيخ ايضا عن ابي بصير قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كمل امره في شهر رمضان هو صائم فقال
ليس عليه شيء وان امدى فليس عليه شيء والمباشرة ليس بها يشارك ولا قضاء يومه ولا ينبغي له ان يعرض لرمضان الطان قوله عليه السلام
ولا ينبغي له فائدة الكراهة ولو غلب على طنة الانزال بالمباشرة فلا بعد القول بخبرها عليه لان الانزال عند المصوفة لا يجوز ان يعرض
النص ولا الفساد في الغالب عن حاله ولكن العلامة في المنهى اخبار الكراهة ونسب القول بها الى اكثر القول بالتحريم الى بعض الشافعية
على ما اشار به باطلاق الاخبار الدالة على الكراهة وبان افصائه في الافساد مشكوك فيه فلا يثبت التحريم بالثبوت بلزوم القول بعد كلام شيخنا
بالجرح وعدم الاتم لو حصل في هذه الصورة الانزال بالمباشرة لان المباشرة غير محرمة على اية وترب لا تزال عليها بغير خيان وهذا
ظاهر الاخبار المتقدمة في بحث الاستئناس فليراجعها وتخصيصها بقصد الامتناع او بخصوص الخبره بنزول المنى مستبعد وما ذكره من عدم
التحريم بالثبوت ان زاد الشك اشارة الى انظر الغالب غير مسلم كعبه النص الغالب يحرم مجرى العلم غالبا ويعبر عنه بالعلم الشرعي وان اراد المقام
للعلم والظن فغير بعيد ولو فعل المباشرة بقصد الانزال فلا يترك تحريمها ويكره ايضا الاحتمال بما فيه مسك او صبر بل بما له طعم بصر
الحكم كما قاله العلامة في المنهى يظهر من الاخبار ايضا الروايات الواردة في هذا الباب بعضها على المنع المطلق وبعضها على التفضيل لجمع
بينها بحمل المطلق على المفصل كما فعلوه اظهر مما مال اليه المذكور من الجمع بحمل الجواز المطلق على الترخيص وحمل المطلق على الكراهة وحمل
التفضيل على شدة الكراهة في بعض الصور كما يظهر للسامع من ملاحظة الاخبار واما القول بالتحريم فنحن بافتاق علماءنا على ما يظهر من المنهى
ونسبته الى بعض العامة اما مطلقا كما قاله ابن شبره وابن ابي بصير او اذ وجد طعمه في حلقه كما قال احمد وبطل صاحب مائتة يمكن القول بالتحريم

اذا علم بدخولهم محسوس في الخلق وان بعد الفرض كما عرف في بحث الغبار وبحث ثم الراجحة الغليظة وبحث السقوط وتقول الوفاق على عدم
 التحريم لهذه الصورة فغير بين واما الاخبار الدالة على الجواز من طريق العامة فادروا عن ابن ابي شيبة صلى الله عليه واله كره السقوط للصائم
 ولو بكرة الكحل ومن طريق الخاصة فادروا في الكافي والتهذيب صحيحا عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في الصائم يكحل بالاباس من يطلع
 ولا شرب صحيحا ايضا عن ابي بصير قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الكحل للصائم فقال لا باس به ان لم يمس بطعام يؤكل وصحاحا ايضا عن
 الحميد بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس بالكحل للصائم وقد وقع في صحيحه عبد الله بن ميمون عن ابي عبد الله عليه السلام عن
 ابيه عليه السلام وكان لا يرى ابسا بالكحل للصائم وروى الشيخ في التهذيب عن غياث بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام قال لا باس
 بالكحل للصائم واما الاخبار الدالة على المنع المطلق فادروا في التهذيب عن الحلبي في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن الرجل يكحل
 وهو صائم فقال لا في نحو ان يدخل راسه في الغليل اشعار بان النهي للكرامة وبانه عن الكحل المشمل على الدواء الحاد والنافذ وما رآه في
 الكافي عن سعد بن سعد الاشعري في الصحيح عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سألته عن يبيد الرمد في شهر رمضان هل يذرع به الماء
 وهو صائم فقال يذرع اذا اضطر ولا يذرها وهو صائم والغالب اشمال الذرور والذي يسعمل في الرمد على الادوية الحادة وما رواه الشيخ عن
 علي بن الموثق قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن الكحل في الشهر من اكله ما يشبهه من الاطعمة فقال لا يكحل واما الاخبار
 الدالة على التفصيل فادروا الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام ان يسئل عن الرجل يكحل وهو صائم فقال لا يكحل واما الاخبار
 حلقها فلا باس وما رواه عن جماعة في الموثق قال سئل عن الكحل للصائم فقال اذا كان كحلا ليس فيه مسك ولبن لم يمسك في الخوف فليس باس
 اما ما رواه عن الحسن بن ابي حنيفة في الصحيح على الظاهر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام يكحل بكحل فيه مسك ما صام فقال لا باس به في نحو على
 الرخصة ولا باس في الكرامة وبكره ايضا اخراج الدم للضعف بقصدا وحجامة وغيرها اما جواز اخراج الدم مطلقا لصل وانفاقا لعلامة واكثر العلماء
 عليه على ما ذكره في المسئد للاخبار واما كراهة اخراج الدم للضعف فلا يلازم من معدة الضرر والافطار فيكون كراهة والروايات الدالة على كراهة
 الحجامة اذا كانت مضعفة مع بيان هل تنفذ العموم واما اذا علم انه يؤدي الى الضرر والافطار فلا ينبغي تحريمه من غير ضرورة وجواز معناه وقال الحسن
 العامة بتحريم الحجامة وقال بعضهم بفطر الحجام والمجروح ومنهم من قال بوجوب الكفارة ايضا واما الروايات فروى البخاري ان النبي صلى الله عليه واله اجم
 وهو صائم وروى ايضا انه اجم وهو مجروح وهذا تفصيل ما روى في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل لا يفطر بالصائم الفرس والاحلام والحجامة وفل
 اجم النبي صلى الله عليه واله وهو صائم وكان لا يرى ابسا بالكحل للصائم وعن سعد بن ابراهيم في الصحيح ايضا قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحجم
 لا باس لان يحجم على نفسه للضعف عن الحلبي في الصحيح الحسن عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الصائم يحجم فقال لا في خوف عليه ما يخوف على نفسه
 قلت ماذا يخوف عليه قال الشبان او ثوبه مرة قلت اربابان قوي على ذلك لم يحجم شيئا قال نعم ان شاء الله وعن الحسن بن ابي العلاء في الحسن قال سالت
 ابا عبد الله عليه السلام عن الحجامة للصائم قال نعم اذا لم يخف مضعفا واما ما رواه عن عبد الله بن سنان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا باس بان يحجم
 الصائم الا في رمضان فاني اكره ان يعجز بنفسه لان يحجم على نفسه اذا اردنا الحجامة في رمضان اجتمعنا بالافطار في الاخبار المضعفة كالفرد في هذه
 لا نه عليه السلام انا كره الحجامة في رمضان مضعفا لعلها يحال الضرورة والخوف على النفس لعل احداث الضعف والغنى بالنفس يقول عقادة الى مفاد الاخبار
 السائدة ولا يبعد استفادة الكرامة من هذه الاخبار الامع من السلامة وعدم اضرار الضرر والافطار واسمح من قال من العامة بفطر الحجام والمجروح
 روى عن النبي صلى الله عليه واله انه قال فطر الحجام والمجروح وضعف سند هذا الخبر من غير معارضة الاخبار التي تمنع امكان تأويله بما فرما من
 الافطار للضعف لعلها يدخل الدم في حلق الحجام ويبدل ايضا على كراهة ان يحجم الرجل ما رواه الشيخ عن عمار الساباطي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 عن الحجام يحجم وهو صائم قال لا ينبغي عن الصائم يحجم قال لا باس به بكرة ايضا دخول الحجام للضعف لم يعرف في البحث السابق ولما رواه الشيخ عن محمد
 مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام انه سأل عن الرجل يدخل الحجام وهو صائم فقال لا باس بالرجل من مضعف ما رواه عن ابي بصير قال سالت ابا عبد
 الله عليه السلام عن الرجل يدخل الحجام وهو صائم فقال ليس به باس فيقول على الرخصة وعلى حال عدم خوف احداث الضعف بكرة ايضا ثم الى ابا حن
 والريحان كل نبت طيب على ما نض عليه هل اللغة خصوصا التي جرح قال في المنهى بعد ذكر كراهة ثم الى ابا حن وتأكدها في النجس هو قول
 علماء الجمع وبذل على كراهة ثم الى ابا حن ايضا ما رواه الشيخ عن الحسن بن راشد عن ابي عبد الله عليه السلام قال الصائم لا يشم الريحان وعن الحسن بن

عن ابن
 خنيس بن النعمان
 عليه السلام انه
 اجتمع وهو صائم
 اشتم ودخل الشيخ
 عن عبد الله بن
 ميمون

عن أبي عبد الله عليه السلام قال سالت عن الصائم لم يلبس الثوب الملبول فقال لا ولا يثمنه الريحان وعن الحسن بن راشد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام هل يصح
نفض الصلوة قال لا طمأنينة في الصوم قال نعم قلت من أين جاء هذا قال إن أول من قال لبس قلت فالصائم ينشف في الماء قال نعم قلت فهل ثوبا
على جسده قال لا قلت من أين جاء هذا قال من ذلك قلت فالصائم يثمن الريحان قال لا لأنه لذو وبكره لأن يلبذ وكان غرضه عليه السلام من عدم الثمن
لبان لفرق ذلك قال عن الأخذ بالعباس والعلم به في الأحكام الشرعية كما هو دأب العامة لعدم وصول فهم البشر إلى استنباط ما هو العلة في الوضوء
الحكم الشرعي لا ينافي في ذلك كون كل ما في المنع والرخصة في الحكمين معلا في الواقع بعلة لا يوجد في الآخر وكون العلة معلومة لهم عليه السلام وذكر ابن بابويه
مرسله عن الصادق عليه السلام أنه سأل عن المحرم يثمن الريحان قال لا قبل فالصائم قال لا قبل يثمن الصائم الغالب والذمة قال نعم قبل كيف حل له أن يثمن
الطيب لا يثمن الريحان قال لأن الطيب ينشر الريحان بدمعة للصائم وكان احتداد قلبه لما ذكره الصائم لا يثمن الريحان فقلت عن ذلك فقال أكره أن
يصوم بدمعة وكون من طيب طيب ولا يفسد وهو صائم لم يكد يفقد عقله بل على ما ذكره في التزجس ما رواه الشيخ عن محمد بن الفضل قال سمعت
أبا عبد الله عليه السلام يقول من التزجس فقلت جعلت فداك لم ذلك قال لأن الريحان لا يفسد ولا يفسد في الكفا في أخبرني في بعض
أصحابنا أن الأعمام كانت تسمى ذاصا ما وقلوا أنه يفسد المحجوع وذكر المصنفان ملوك البحر كان لهم يوم معين يصومونه ويكثرون فيه شتم التزجس
فهو عليه السلام عن ذلك فلا فاهم وقال ذلك أيضا في ما ذكره الكليني ليس يغلب إلا أن كان من صلب المذرك وأما أن انتهى في هذه الأخبار
للكر منه فلا صالة الجواز وقصور الأخبار من حيث الاستدلال فإداه حكم المحرم ولمعارضه الأخبار الدالة على الجواز بأها مع حصر سند بعضها وقد
الشيخ عن محمد بن مسلم في الصحيح قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام يثمن الريحان والطيب قال لا بأس عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح قال سالت
أبا الحسن عليه السلام عن الصائم نرى أن يثمن الريحان أم لا نرى ذلك له فقال لا بأس به وعن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال الصائم يدهن الطيب
يثمن الريحان وعن سعد قال كتب جله إلى أبي الحسن عليه السلام هل يثمن الصائم الريحان يلبذ به فقال لا بأس به وذكر الشيخ في التهذيب احتمال اختصاص هذا
الواقع في أخبار التزجس بقوله عليه السلام في خبر محمد بن الفضل أنه لا يثمن الأعمام ولكن القول بطلان الكراهة في الريحان مطلقا والحداد
من التزجس من يشكو الوفاق عليها ولا يكره شتم الطيب وقد عرفت أن ما يدل عليه ينبغي استثناء ما لا يجر غلظ وقد مر تحت عن ابن عباس
للصائم قد مر ذلك في مرسل ابن بابويه وروى الشيخ أيضا عن الحسن بن راشد قال كان أبو عبد الله عليه السلام إذا صام طيب الطيب يقول
تحفة لصائم أي يثمنه يثمن في الصائم ويحججه الصائم لأنه ينفع به في حالة الصوم ولا ينفع به في غير المأكول والشرب وتحفة الصائم به
أهل الدلالة في الصوم وعن علي عليه السلام بطريق غيبات بن إبراهيم وهو ثقة ولكنه يرى كراهة المسك فروى الشيخ عن غيبات في المتنوع عن جعفر
أبيه عليه السلام قال إن عليا عليه السلام ذكر المسك في طيب الصائم وعلى المنه كراهة بشدة في تحفة صائم في رواية الحسن بن راشد وقد مر
تغلب شتم الريحان بالذمة وأنهما مكره للصائم فربما يستغنى عنها كراهة الطيب بحجبان العلة باعتبار حصول الذمة منه ولكن قد مر في الصحيح
بالمرقبة بن الريحان والطيب مرسله ابن بابويه وبكره فلع الضرر لكان الدم رواه عمار بن موسى في المتنوع عن أبي عبد الله عليه السلام في الصائم
ينزع صوم من لا يلبس ولا يلبس بالذمة يكره أيضا الاستغناء بالحامد على الأقرب وقيل بحرم وقد مر تحت عنه مفصلا وبكره
إيضال التوب على المحرم قد مر ما يدل عليه في بحثنا من رواية الحسن بن راشد وفي بحثنا لا راعس من رواية الحسن
الصفيل وروى الكليني عن عبد الله بن سنان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يلبس ثوبا إلى جسده وهو طيب إن صائم حتى
وغاية ما يمكن إثباته بهذه الأخبار الكراهة لعدم نفاذ سندها وروايتها بالجواز أيضا ما وقع في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال
الصائم ينشف في الماء ويصعب على رأسه يثمنه بالثوب قد مر ذكر الخبر في بحثنا لا راعس وبكره أيضا النشاز الشعر وإن كان حفا المساروة الشيخ
في صحيح محمد بن عثمان وغيره عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يلبس الشعر بليل ولا يلبس في شهر رمضان ببل ولا يلبس فقال له سمعت أبا عبد الله
فأنه فينا قال وإن كان فينا وفي الصحيح أيضا عن محمد بن عثمان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول بكرة ذواته الشعر للصائم وللحرم في الحرم وفي يوم
المحرم وإن برى بالليل قال قلت إن كان شعر خفاف وإن كان شعر حرقان الاشتداد قرأته الشعر المضموم من القول فثبت المصراع على الظن
الغالب طلائع على التام وبجمل اعتبارنا على التقيل كما هو المصطلح في الشعر يذى هو إحدى الصناعات والغالب في الأشعار وتقره
الآيات الكريمة في سورة الشعراء في وصفه بالحنيفة كما وقع في الخبر على حقة صل المطلوب الذي يقصد ويستفاد منه كدخ الأئمة عليه السلام

وبين محمد وسفكر ما فهم ونحوها وان شئت على الجليل الذي هو باب الشراء والمداخيل وعلى هذا الحكم بكرة انشاد الكلام المظوم
المشتغل على الحكمة والموعدة او المناجاة الخالي عن الضيق اصلا في الاماكن والاوقات الشرعية المذكورة لا يخرج من امل فامل وان كان المحقق
وكبر ايضا الهندو والمزاد وهو الجذال قد مر فابدل على ذلك بحث سائبة وبكره ايضا السقري قد مر فلك سابقا مفيدا بقوله الى ثلاث وعشرين
من غير استثناء الا يتجروا وضروره كحفظ مال الروح في الله وتشبهه وتلقب به وبشر الجميع وعدم الكراهة وانما يختلف في الوجوه التدبير
قد مر البحث عن هذه المسئلة مفصلة وبهذا كتابي من تلاق الفرائد والدعاء والشجع بالمليور والتصدق ونظر الصائمين ولزوم التسليم
والاخيار الواردة في فضل هذه الامور كثيرة جدا مع غناها عن ذكر التمدد لغاية اشهارها بين المسلمين وايمانهم بها في كل عصر اخذ من الناس
ولكن ينبغي ذكر طرف من الروايات الشرعية الواردة في هذه الابواب يتمنا وجرا على عارضا في هذا الكتاب فر دواعن ابن عباس ان رسول الله كان
الناس بالخبر وكان جودا مأكون في شهر رمضان كان جود من الرجب المرسل وزك شيئا المتقدم في الكافي عن ابي الورد في الحسن علي بن جعفر
قال خطب رسول الله صلى الله عليه واله الناس في اخر جمعة من شعبان فحمد الله واشى عليه ثم قال ايها الناس انه قد افلكم شهر فيه ليلة خير من
وهو شهر رمضان فرض الله سبحانه وجعل قيام ليلة فيه بطوع كقطع صلوة سبعين ليلة فيما سواه من الشهر وجعل لمن طوع فيه بحسنة من
الخبر البر كاجر من ادعى فريضته من فرايض الله عز وجل ومن ادعى فريضته من فرايض الله عز وجل كان كمن ادعى سبعين فريضته من فرايض الله
فيما سواه من الاشهر وهو شهر الصبر والصبر ثوابه الجنة وشهر المواساة وهو شهر يرب الله في رزق المؤمن ومن فطره مؤثما صامنا كان له
عند الله حور قربة ومغفرة لذنوبه فيما مضى قبل بارئ رسول الله ليس كننا نذكر على ان نفطرها مما فقال ان الله كريم يعطي هذه الثواب ليعبد
الاعلى مذقة من ابن يفطر بها صائما او شريرة من ماء عذب وقمر لا يفدر على اكثر من ذلك من خفف فيه عن ملوكه خفف الله عنه حسنا
وهو شهر اول رحمة واسطة مغفرة واخر الاجابة والعون المنار ولا غنى لكم عن اربع خصائص خصلين تزويون الله بهما وخصلين لا غنى لكم
عنهما فاما اللتان تزويون الله بهما فهما ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واما اللتان لا غنى لكم عنهما فتساؤلون الله في حوائجكم
والجنحة وتسئلون العاقبة تغفرون به من النار قوله صلى الله عليه واله اعلمكم امي اقبل عليكم ودوني منكم كانه العني عليكم ظله والمواساة
المشاركة والمساهمة مع الاخوان في الحاش والزدي والمذقة الشربة من اللبن المزيج بالماء من المذاق بعينه المزيج والخطو والغناء للمغني عنهم
او لا بالعني المقابل للزوم الشامل للوجوب الشرعي فانابا بالمعنى المقابل للافتقار الظاهر في العقل مع قطع النظر عن التكليف واحدى
الاخيرتين سؤال منفعة الدنيا والآخرة والاخرى سؤال دفع مضرتها وما يقرب من هذا الخبر ما رواه الصادق في المجلس العشرين من امامية
محمد بن ابراهيم فالصديق احمد بن محمد الحمداني قال حدثنا علي بن الحسين بن فضال عن ابيه عن ابي الحسن موسى الرضا عليه السلام عن
عليه السلام عن ابيه المؤمنين على ابي طالب عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه واله خطيبا ذات يوم فقال ايها الناس اني قد اقبل اليكم شهر
بالبركة والرحمة والمغفرة شهر هو عند الله افضل الشهور واباه افضل الايام ولياليه احسن الليالي وساعاته افضل الساعات وهو شهر
فيه الرضا لله وجه علم فيه من اهل كرامته الله انفسكم فيه بشيء ونومكم فيه عبادة وعلمكم فيه مقبول ودعاكم فيه مستجاب فسألوا الله
ربكم بنبأ صادق وقلوب باهرة ان يوفقكم لصيامه وتلاوة كتابه فان النبي من حرم غفران الله في هذا الشهر العظيم اذا كان يوم الجمعة
عطشكم فيه جوع يوم القيمة وعطش وفقدوا على فقركم وساكنكم ووقر وكباركم وارحوا صغاركم وصلوا ان فامكم وحفظوا امنكم
وغضوا عما لا يحل النظر اليه بضادكم وتحمل الاجل الاستماع اليه بما احكم وتمنعوا على ايام الناس بحقن على انفسكم وتوبوا الى الله من ذنوبكم
ارفعوا اليه ايديكم بالدعاء في وفات صلواتكم فانها افضل الساعات ينظر الله عز وجل فيها بالرحمة الى عباديه يجيبهم اذ التجوء ويلتهم اذ بانا
ويجلبهم اذ سالوه ويجيبهم اذ ادعوا لهم بالناس ان افتتكم رهونه يا عمالكم فكفوها يا شعفاركم وظهوركم تقبلتم من ذنوبكم
عنها بطول سجودكم واعلموا ان الله تعز ذكره اقم بغزة ان لا يعذب المصلين الشاجدين وان لا يرؤهم بالسار يوم يقوم الناس لرب العالمين
ايها الناس من فطر منكم صائما مؤثما في هذا الشهر كان له بذلك عند الله غنى نعمته ومعقلها مصفى من ذنوبه فضيل بارئ رسول الله وليس لنا
بقدر على ذلك فقال صلى الله عليه واله انفقوا النادر ولو شئتم انفقوا النادر من ما ايها من منكم في هذا الشهر خلفه كان له اجر اعمل في
يوم ترف فيه لا فنام ومن خفف في هذا الشهر ملكك بمن خفف الله عليه حساب ومن كف فيه شهرة كف الله عنه غضبه يوم بلغاه ومن لم يصم

بتما اكبر الله يومًا بلفاء ومن صل فيه رحمه وصله الله رحمه يوم بلفاء ومن قطع فيه رحمه قطع الله عنه رحمه يوم بلفاء ومن طوع فيه عيول
 كتب الله له بانه من النار ومن ادى فيه فضا كان له ثواب من ادى سبعين في ربه فيما سواه من الشهور ومن اكثر فيه من الصلوة على نفل الله في
 يوم تحف الموابين ومن تلا فيه من القرآن كان له مثل اجر من ختم القرآن في غيره من الشهور وبها الناس ان ابواب الجنان في هذا الشهر مفتحة
 فاسلوا ربكم ان يجلها عليكم وابواب الجنان مغلقة فاسلوا ربكم ان لا يفتحها عليكم والساطين مغلوله فاسلوا ربكم ان لا يسلطها عليكم
 قال امير المؤمنين عليه السلام فقلت يا رسول الله ما افضل الاعمال في هذا الشهر فقال يا ابا الحسن افضل الاعمال في هذا الشهر الورع عني
 الله ثم بكوني فقلت ما يبكك يا رسول الله فقال يا علي انك لما سئل عنك في هذا الشهر كافي بك وانت عسى ان تراك وقد انبثت شئني لو كان
 والاخرين شئني غافرا فانه قد تود فضرك فرب على ترك فخصيت منها الحنك قال امير المؤمنين عليه السلام فقلت يا رسول الله وذلك في
 من دني فقال صلى الله عليه وآله في سلافة من بك ثم قال يا علي من قتلك فقد قتلني ومن ابغضك فقد ابغضني ومن سبك فقد سبني
 لانك مني كفتي وهاك من دوسي وطبنتك من طبنتي ان الله تبارك وتعالى خلفني واپاك واصطفاني واپاك واخارني في النبوة و
 انك انت في الامامة من انكر امامك فقد انكر نبوتي يا علي انت وصي ابوي ولدي وولي ابنتي وخليفتي على امتي في جوتي وبعد موتي امر الله
 ونهيك بعني انتم بالذي بعثني بالنبوة وجعلني خير الامة انك تحب الله على خلفه وامنه على ربه وخليفته على عبادته وذكروا الصدوق في الغيبة عن
 زيارته في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام ان النبي صلى الله عليه وآله لما انصرف من حرة فادى الى منى دخل المسجد فاجتمع اليه الناس يسألونه عن ليلة
 القدر فقام خطيبا وقال بعد ان شاء الله عز وجل اما بعد فانكم تسألونني عن ليلة القدر ولطوفها عنكم لاني لم اكن بها علما اعلوها انما انما
 ان من ورد عليه شهر رمضان هو صحيح سوى فضاء نهاره وقام ورديس ليلة ولطوب على صلواته وحجراته حجة وعدا الى عيده فعدا رات ليلة القدر
 وقا في جواره الرب قال ابو عبد الله عليه السلام فازوا الله بحوزة العباد ومقادير كلام النبي صلى الله عليه وآله في جوابهم ان اخفائهم لاهلهم
 ليس معاذ الله لعدم علمهم بها كيف نزول الملائكة فيها عليه بل لان الحكم الديني والمصالح الشرعية يقتضي ذلك ثم من لم يظن بوليها وادركها
 وارشد الى سبيل الفوز بها وادركها بالمواطبة على الاعمال الحسنة والمداومة على الافعال المستحسنة تمام الشهر الذي انزل فيه القرآن
 عنهم النبيين ونقص من ذلك لهم ايضا احدى المصالح الخفية التي في اخفائها كما لا يخفى في الصحيح مقابل المرض والسوى غير ناض الحفلة والورد المبرور
 الفطو وحجرات الشجر اسرار في الحجرة وهي نصف النهار في القبط ثم قبل هجر الى الصلوة اذ اكبر ومعنى لها في اول وقتها وقول الصادق عليه
 السلام تجوز العباد اي ليست من الامور الدينية الحقة الغائبة بل من الموثبات الاخرية الباقية وروى الشيخ الكليني ايضا في الكافي عن جابر عن ابي
 جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله يقبل بوجهه الى الناس فيقول يا معشر الناس ان اطلع هلال شهر رمضان علمت مرة الشياطين
 تحت ابواب السماء وابواب الجنان وابواب الرحم وغلقت ابواب النار واسحب الدعام وكان الله فيه عند كل فطر عظام يعظم الله من النار وبادي
 كل ليلة اهل من سائر اهل من مستغفر اللهم اعط كل منفوق علما واعط كل مسك تلفا حتى اطلع هلال ثوال نوري المؤمنين ان اعدوا الى جواركم
 فهو يوم المجاورة ثم قال ابو جعفر عليه السلام ما والذي نفسي بيده ما هي مجاورة الدنانير والدراهم والمردة جمع ما ردد وما ردد بالفتح وهو الذي لا
 ينفاد ولا يطيع وقول اللهم اعط في الداء دواء للمنفوق وعلى المسك لاهابه الى من فرغ الظلم كما قبل في نفسه الخبز الثاني في رزقه لا ينفاد
 فان لم يفد في سائر علمات ان ينفعه بل يشاره فان لم ياله حتى ناله في جوار الصاب فيصير خيرا فان الملك لا يدعو بالشخص وصال في جوار المؤمنين
 وذلك لان طلب الشرب اذ فعل الشرب ليس بشخص وصال هذا الشرب القليل الذي هو لطلب المال كيف لا وقد ورد للعن كثير في الشريعة
 باذنه فعل المحرم بل باذنه الكره وركب السخا ايضا وتمام تحقيق ذلك في كتابنا الموسوم بالمادة التما وبه ثم قد وقع الاخبار عن استحباب هذا
 الداء في الشرع الا انور فقال عز من قائل وما نفعتهم من شئ فهو خلفه وهو خير لارزق في وفود في الروايات مرارا من منع حفلة عز
 انفق في باطل تلبس وروى الكليني ايضا عن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال امير المؤمنين عليه السلام عليكم في شهر رمضان بكمرة الاستغفار و
 فاما الداء فبدن بكمرة الاستغفار فمحي ذنوبكم وبهذا الاسناد قال كان علي بن الحسن عليه السلام اذ كان شهر رمضان لم
 يتكلم الا بالدعاء والتسبيح والاستغفار والتكبير فاذا اضطر قال اللهم ان شئت ان تفعل فعلت وقوله عليه السلام ان فعلت اي ان قبلت او تغفر
 الغرض انها عدم الوثوق بالعبادة والافتقار الى الفضل والرحمة وعن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال من فطر صائما فله

في رمضان يصلون ثم ينظرون الا ان يكون مع قوم ينظرون الا فطروا وتكون معهم فلا تحالف عليهم وافر ثم صلوا الا فادبا بالصلوة فلت ولم
 ذلك قال لانه قد مضى من رمضان الا فطروا والصلوة فادبوا بافضلها وافضلها الصلوة ثم قال صلى الله عليه وسلم فكتبه صلواتك فكتبه بالصوم
 له وقوله عليه السلام فكتبه بالصوم اي الوقوع في حاله الصيام وبالصدقة عن اصحابهم وقد نزع صاحب المبدأ في استحباب تعجيل فطوره من نأزعه
 نفسه لاطلاق الصوم من حصول مخالفة النفس بالشاخير والظان مراعاة الخشوع والامثال على الصلوة على ما يظهر من الاحاديث والاقوال
 اتم من حسن مراعاة المقدم المفهوم من هذه الصوم من حسن مخالفة النفس اذ التوقد الى خلل في العبادة لامتد كما يظهر من الحكم بكون الصلوة
 لذات الصوم والحب وقد روي الشيخ ايضا عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام قال يستحب للصائم ان يقوى على ذلك
 ان يصلي قبل ان يفطر وروى عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه يقول الله تعالى اجعلنا من اهل الصلوة والصيام
 على الماء الفاتر وهو الذي لا يكون باردا ولا حارا او الحلو كالتمر والزبيب وكان الاول يقدمهم الحلو على الماء في الذكر كما يفهم من الصوم
 او اللين فقدم في خبرنا حديثا فطرا رسول الله صلى الله عليه وسلم انه على الاسود بن زيد في الكافي عن عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فطر بده بجلواء يفطر عليها فان لم يجد فسكر او تمر فاذا عوز ذلك كله فماء فاتر
 كان يقول بنحو المعدة والكبد وبطية الكبد والغم ويقوى الامراض ويقوى المحرق ويجلو الناطر ويغسل الذنوب وغلا ويسكن العروق
 الهاججة والمرة الغالبة ويقطع البلغم ويقطى الحرارة عن المعدة ويذهب الصداع والسكر بقم المملة واحدة السكر وهو فارسي معرب و
 كانها الحبة المعولة من السكر والمعدة يفتح الملم وكسر المملة او بكسر الملم وسكونها اللسان بمنزلة الكرش كل حبة والسكر يفتح النون
 الكاف يفتح الفم والناظر في اللغة السوداء الاصغر الذي فيه لسان العين والحرق يفتح الملهلين جمع حدة وهي التواد الاعظم من العين
 المرة بكسر الميم الصفراء وعن السكون عن جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صام فلم يجد الحلو فافطر على الماء
 وعن طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفطر على التمر في زمن التمر وعلى الرطب في زمن الرطب
 عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اول ما يفطر عليه في زمن الرطب الرطب في زمن التمر التمر
 عن ابن ابي عمير عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فطر الرجل على الماء الفاتر فليكبده وغسل الذنوب من الغلب قوى الصبر
 وعن ابن سنان عن رجل عن ابي عبد الله عليه السلام قال الا فطر على الماء يغسل الذنوب عن الغلب يغسل الذنوب يحمل ان يكون به حسان
 اكثر الذنوب يبعث عن الشهوة والغضب الماء يسكنها لاهل تنكبه للمرء والعروق لها شجرة ودو الشجر في الموت عن عياض بن ابراهيم
 جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام كان يستحب ان يفطر على اللبن ويستحب ايضا ان يشاء او ليلته من الشهر يساراه في الكافي عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال حدثني ابي عن جابر بن عبد الله عليه السلام ان عليا عليه السلام قال يستحب للرجل ان ياتي اهل بيته من شهر رمضان
 فاحل لكم ليلة الصيام الرفقة في نسائكم والرفق الجاهل المعرف ولعل استغادة الاستحباب بعد صوم ما هو معلوم من الخارج من حسن المباداة الى
 بالرفقة التي ذكرها الله من باب الامتنان ببهليل الامر ورفع المشقة عنهم بها كما يشغاد من قوله جل اسم بعد ذلك لسان سيد العباد من باب
 لكم وانتم لباس من علم الله انكم كنتم تخافون انفسكم فتاب عليكم وعفانكم فالان باشر وحق ايضا يفهم من ذلك ان في نزل المفاد مع
 كرامة الخاطرة وشدة الملازمة المتخفة بين الزوجين شدة وصعوبة علم الله انهم لا يصبرون عليها ويخافون انفسهم بها فاستغادوا الى
 الوطى قبل التلبس بالصوم لئلا يتقبل عليهم هذا التكليف العظيم والخطب يحسب من اوله ويحفظ عن الخلل والجماعة عن بدائنه وذلك من قبل
 التهيئة للفعل وتخصيل استعداد الانسان به على المبلغ وجهه وكان قوله عليه السلام لقوله عز وجل حل لمن ابى الاشارة الى الآية الكريمة الى اخرها
 ويستحب ايضا اجلاء ليلة القدر باجاء الثلث الفريدي المشهورة لمزيد الاهتمام باجاء ليلة القدر مع ابهامها ودلالة الفرائض على دخولها
 في الثلث خصوصا احدى وثلاثا من العشر الاخر من جملة الثلث لعل الغرض بكونها احدهما واعلم ان ليلة القدر ليلة شريفة معطرة في الشرع
 قال الله عز وجل ليلة القدر خير من الف شهر وقال عز وجل قال اننا انزلناه في ليلة القدر انما كنا منذرين فيها يفرق كلا منهم والآخر فيها
 بالغزاة النازلة وانما احببت بذلك لتقدرا الامور فيها ولشرفها ولضيق الارض فيها على الملاكة لاجل كثرة تم في نزولهم فيها
 ولعل الله ثم انما ذكر لفظ القدر في سورة ثلث مرات لهذا السبب هو ما فيه لرفع الاجماع ودون عن ابي ذر قال قلت يا رسول الله

ليلة القدر ففتح مع الانبياء وهي باقية الى يوم القيمة فقال باقية الى يوم القيمة ظنت في رمضان وفي غيره فقال في رمضان قلت في غير ذلك
او الثاني والاخير قال في العشر الاخر والاحبار من طرق الخاصة اكثر من ان تحصى منها ما روى عن الصادق عليه السلام قال ليلة القدر تكون
في كل عام لورفعت ليلة القدر لرفع القرآن ثم ان اكثر اهل العلم على انها في شهر رمضان ويدل عليه قوله جل اسمه شهر رمضان الذي انزلنا
القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان وقال تبارك وتعالى انزلناه في ليلة القدر وقال سبحانه انزلنا في ليلة القدر كتابا
الخير لسانه عن شهر رمضان بان انزل فيه القرآن كذا عن ليلة القدر فقد اخبر عن وقوع ليلة القدر في شهر رمضان فيمكن المناقشة بان المراد من القرآن
البعض لان انزال الكل قد وقع في ثلث وعشرين سنة من البعثة فيمكن ان يكون الضمير للقرآن مع ارادة البعض الاخر وعلى تقدير ان يكون المراد
من القرآن الكل ويكون المراد من الانزال الانزال الى السماء الدنيا اولى النبي صلى الله عليه واله وان وقع الفصل في عرض النبي او
الشيوع في الانزال فيجوز ان يكون الضمير للبعض الذي هو السورة باعتبار انزاله الى النبي صلى الله عليه واله بالانزال البصلي ولكن هذه المناقشة
لا تدفع الظهور الذي هو المدعى كما لا يخفى والاحبار الدالة على ذلك بعضهم من طرق العامة والخاصة اكثر من ان تحصى وروى عن ابن مسعود
انه يقول من يتم الحول يصيبه ما ينشرب ذلك الى انها في عرض السنة وصرح بذلك ابو خنيفة وخرج عليه من عن علي بن ابي حمزة وروى عن علي بن ابي حمزة
فلا يحكم بطلانها قبل انفضاء سنة من وقت التلظ بالصبغة وقال ابى بن كعب الله لقد علم ابن مسعود انها في رمضان وتلك كره ان يجبر
فتكلموا ما يعبد بها من بينا الى الشهر فاكر العامة على انها السابعة والعشرون واكثر الخاصة على انها الثالثة والعشرون اشهدنا الجمهور
برواية ابن عمر عن النبي صلى الله عليه واله مع ان قد روى خلافه ايضا وروى عن ابى ذر ان النبي صلى الله عليه واله لم يقم في رمضان
حتى يقضى سبع فقام بهم حتى مضى ثلث من الليل ثم قام بهم في ليلة خمس وعشرين حتى مضى نحو من سطر الليل حتى كانت ليلة سبع وعشرين
فناموا واهله واجمع الناس قال فقام بهم حتى خشي ان يفوتوا الفلاح يعني التحور وما نقلوا عن ابن عباس من ان كانت صبغة وما اخبرنا
من طرق اخرى في الكافي عن حسان بن مهران في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن ليلة القدر فقال انها ليلة احدى وعشرين او
ليلة ثلث وعشرين وعن ابن ابي حمزة قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له ابو بصير جعلت فداك الليلة التي يرمى فيها ما روى عن علي بن ابي حمزة
ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين قال فان لم اقول على كلمة ما فقال ما ايسر ليلتين فيما اطلب قلت فربما رايانا للهدل عندنا واما
من يجربنا بخلاف ذلك من ارض اخرى فقال ما ايسر ربيع ليلتين ما فيها قلت جعلت فداك ليلة ثلث وعشرين ليلة النجمي فقال ان ذلك
ليقال قلت جعلت فداك ان سليمان بن خالد روى في نسخة عشرة بكتب وقد اجماع فقال لي يا احمد وقد اجماع بكتب ليلة القدر والبداء
والسنايا والارزاق وما يكون الى مثلها في قابل فاطلبها في ليلة احدى وثلث وصل في واحدة منها ما يترد كثر واجهنا ان استطعت الى التور
اغسل فيها قال قلت فان لم اقدر على ذلك انا فاقم قال فضل وانت جالس قلت فان لم استطع قال فلي فرائك ولا عليك ان تكمل اول الليل
بشي من النوم ان ابواب السماء تفتح في رمضان ونصف الشياطين وتقبل اعمال المؤمنين نعم الشهر رمضان كان يسمى على عهد رسول الله صلى
الله عليه واله المزروق وقد اجماع هم القادرون الى الكثرة والجمع المشبه وهي الموت والنور كناية عن النجاة والصبغ والصفاء القيد والشد والابتداء
وعن زرارة في الموطأ قال قال ابو عبد الله عليه السلام القدر في ليلة ثمانية عشر والابرار في ليلة احدى وعشرين والامم في ليلة ثلث وعشرين وعن
المسلي وزاد بن ابي عمير ان ابي عبد الله عليه السلام قال في ليلة ثمانية عشر من شهر رمضان التقدي وفي ليلة احدى وعشرين انفضاء وفي
ليلة ثلث وعشرين ابرام ما يكون في السنة الى مثلها والله جل ثناؤه ان يفعل ما يشاء في خلقه وعن نحو بن عمار قال سمعته يقول ناس يسئلونه يقولون
الارزاق قسم ليلة النصف من شعبان قال فقال لا والله ما ذاك الا في ليلة تسع عشرة من شهر رمضان واهدي وعشرين وثلث وعشرين فان تسع عشرة
يلتقي فيها من في ليلة احدى وعشرين بغير كل امر يكتم وفي ليلة ثلث وعشرين يمضي ما اراد الله عز وجل من ذلك وهو ليلة القدر بالية قال الله عز وجل
خير من الف شهر قال قلت فما معنى قوله يلتقي فيها من قال يجمع الله فيها ما اراد من تقديمه وتأخيره وادامه وقضائه قال قلت فما معنى قوله يمضي فيها
وعشرين قال انه يفرق في ليلة احدى وعشرين بفضاؤه ويكون له فيها لبداء فاذا كانت ليلة ثلث وعشرين ايضا فيكون من الخسوف الذي لا يبدو له فيه
وتتم ودو التبع في الهدى عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام في الاغصان السنوية الى ان قال ليلة ثلث وعشرين ترجع فيها ليلة
وعن زرارة في الموطأ ان بكير بن ابي جعفر عليه السلام قال سئل عن ليلة القدر قال هي ليلة احدى وعشرين او ثلث وعشرين قلت ليس تأمل ليلة قال لي

ودهاء الصائم سبحانه بخصوصه عند الافطار وبما كاد استجاب لانه غفار في الصيام وبهم بمعه وبصوره وجوارحه وبظهور عليه في الصوم فذكر من
 الاخبار ما يدل على ذلك كله فيمن شرب من هذا الدمن يجوز ذوق المرق ومضع الخبز لفعل فاطمة عليها السلام وذوق الطائر وهو ان يطعمه
 ولا يشرع جواز ذلك مع الخلطة اليه كخوف فساد الطعام ونقص الصبي هلاك الطائر بشرط المحافظة عن الابتلاع للاصل وصححه جعفر عليه السلام
 الصائم وما رواه الكليني في الحسن بن ابيهم عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في الشيخ عنه انه سئل عن البركة الصائمة تطلع الغدرة فتذوق المرق نظر اليه فقال
 لا بأس وسئل عن البركة يكون لها الصبي وهي صائمة فتضع له الخبز تطعمه فقال لا بأس به والطير ان كان لها وما رواه الشيخ في الصحيح عن حماد بن عيسى
 قال سأل ابن ابي عمير عن ابي عبد الله عليه السلام ما سمع عن الصائم به بالذوا في اخيه قال نعم وبذوق المرق وبذوق الفريخ وفي الوثوق عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام قال لا بأس بذوق الرجل الصائم الغدرة وما رواه الكليني عن الحسن بن ابيهم عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بالطبخ والطباخة
 ان يذوق له تدعو صائمه ومن سعة من اصدقته عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان فاطمة عليها السلام كانت تضع للحسن عليه السلام ثم الحسن عليه السلام
 صائمة في شهر رمضان اقام مع عبد الحامد فقال الشيخ في التهذيب يجوز للجميع من هذه الاخبار وبها يصححه سعيد الاعرج قال سئل ابا عبد الله
 عليه السلام عن الصائم ان يذوق الشيء ولا يبلعه فقال لا قال في التهذيب بعد نقل هذا الخبر هذه الرواية محمولة على من لا يكون به حاجة الى ذلك
 انما وردت في ذلك لصاحبة الصبي والطباخ الذي يجاف على فساد طعامه او من عنده ظاهرا له من قهر يملك فاما من هو مستغن عن جميع ذلك
 فلا يجوز له ان يذوق الطعام اقول بالجميع بحملها على كراهة ذوق الطعام للمستغني الظاهر المعروف من موافقة الجواز للاصل وبغيرها وحمل الجواز
 في كلام الشيخ على الكراهة بعدد وقال في المذلة بعد نقل جميع الشيخ ولا يخفى ما في هذا الجمع من البعد والاجود حمل النبي على الكراهة اذ لا دلالة في
 المقدمة على العبرة من التقيد اقول الاجود ان يوجب جوده حمل النبي على الكراهة بما ذكرنا وما انا ذكره قد مر فغيرها هو ان المبدأ من
 ذوق المرق ومضع الطعام الصبي ذوق الطائر الحامد الى ذلك خصوصاً للطباخ ولين ينظر الى المرق لصاحبة الصبي والطباخ ورد في بعضها فلا
 بعده ذلك اصلاً وفي رواية النبي عبرت في الشيء للصائم ولا استبعاد في حمله على ما لا عدم الحاجة خصوصاً في مقام الجمع اما لو ابلغ شيئا
 من ذلك بعد اوجب القضاء والكفارة ولو ابلغ شيئا ما حكمه حكم من طرح شيئا في فيه فسبى الى حلفه وقد مر البحث عنه مفصلاً والفرق بين من لم
 الغرض الصحيح والعبادة يجوز ايضا من الحامد وبكره من انواه فذكر ما يدل على ذلك في بحث موضع العاكس **ومن ينضم الصوم بانضمام**
الاربعة نحو لا باهة فان العبادة لا تكون مباحة والمراد بصوم الاباحة في رواية الزهري وموقع فيه مفسد على بعض الوجوه وليرفعه فكانه شرب
 المفسد لا ينافي ذلك وجوب الصوم واستحبابه فالواجب منه صوم رمضان الضرورة من الدين في حواشي الكتاب المبين والاختيار ان العبادة لا تكون
 عن الصادق وهو افضل اقسام الصيام واكثرها ثوابا واعظمها اجر وقد في فضله اخبار كثيرة مر ذكر بعضها واختلف في رمضان فيقبل انه اسم
 اسماء الله تعالى وعلى هذا فمعنى شهر رمضان شهر الله وورد ذلك في الاخبار فروى الكليني عن هشام بن سالم عن سعد لا يبعد كونه الاسكاف
 بعض النسخ سعد عن ابي جعفر عليه السلام قال كان عند ثمانية رجال فذكر ان رمضان فقال لا تقولوا هذا رمضان ولا ذهاب رمضان ولا جوار
 فان رمضان اسم من اسماء الله تعالى لا يمحى ولا يذهب وانما يمحى ويذهب الزايل ولكن قولوا شهر رمضان فان الشهر مضاف الى الاسم والاسم اسم الله
 ذكره وهو الشهر الذي انزل الله فيه لفران جملته مثلاً وعبد الوصي في جعله للشهر او للقرآن كان المراد بالمثل المحجة وبالعبد محمل رواه
 الله وقيل ان علم الشهر كوجب شعبان ومنع الصبر للعلية والالف والنون اختلف في اشتغافه فيقبل ان من اومض يتكبر اليهم وهو مطرب
 في وقت المحرمين يطهر وجهه الا من الغبار سمي الشهر بذلك لانه يطهر الابدان عن اوضار الاوزار وفي الكشاف مضافاً مصدر رمضان اخر
 الرضا سمي بذلك ما لا رماض فيه من جرح كاسه وابقا لانه كان يبقمهم اي يرحمهم لشدة عليهم لولا ان الذنوب تروض فيلبي تحريف
 وقيل انه سمي بذلك لان الجاهلية كانوا يرضون اسلمهم فيه ليعضوا منها اوطارهم في شوال قبل دخول الشهر محرم وقيل انهم لما افلوا
 الشهر عن اللغة القديمة سموها بالارمنة التي وقعت فيها فوافق هذا الشهر ايام رمضان المحرم فمن يذلت تحوم النذوب شبهة من العهد العربي
 لما دل على وجوب تعلفها مطمع ما ورد فيها في خصوص تعلفها بالصوم والكفارات الواجب فيها بالاصالة او التحمل عن الغير على الحسين
 النبي من كفارة القتل عدا وخطا والطهارة والابلاء وافطار شهر رمضان وقضائه وخلف النذوب شبهة افتاد الاحتكاف على بعض الروايات
 وبعض المحرمات في الاحرام والحلف بالنذر على قول كذا خبر المروية شعرها في الصائبة في سنة وفدت جوهها في الرواية في مؤنة ذلك

وذو جنة والنوم عن صلاة العشاء حتى تقبض نصف الليل وصوم بدله دم كغيره من الجوع عن حق الجوع أو المولى في المملوك وصوم المعتكف
 إذا وجب الاعتكاف بمعنى يومين على الشهر فوجب الثالث أما مطلقا وفي الثلثة الأولى خاصة على الخلاف بين العالمين بوجوب الثالث وبالشرع
 فوجب كما لا تلتزم على قول وبالقضاء لا فساد الواجب على وجه وجوبه وصوم قضاء الصوم الواجب على النسيان ليصوم القضاء مع عدم الإتيان
 في وقته في أكثر أصالة أو تحملا بالولاة أو الإجارة والأوجه العشرة للصوم الواجب في الرتبة الزهرى تدرج في هذه السنة والمسحب صوم جميع ما
 إلا ما ذكر في الحرم والمكروه فقد روي عن الصادق عليه السلام الصوم من النار قال الجوهري الجنة بالقسم ما استثنى به من صلاح الجنة
 وكان المراد بانه جنة من النار أنه يحفظ عن بعض المعاصي الموجبة لها حالته وهو ظاهر بعده لأجل اعتدائه للمؤمنين المشبهة والعصبة والنية
 ببعض الوجبات لها كما قال غير من قال إن المحنات ذهبن السبات وأنه يرد بالمحرم من الجحد كما ورد في الخبر والطف التشبيه بالجنة باعتبار أنه محض
 بخلاف باقي العبادات وبقاى الأسطر وقال صاحب الهداية وقد أخذ من كلامه جده في المسالك أن المراد أنه موجب للعفو عن الذنوب الموجبة
 زيادة على غيره من العبادات وروي أيضا في الفقيه عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال قال الله تبارك وتعالى الصوم في ما لا يجزى به قرينه ما ورد
 الكافي عن الصادق عليه السلام روى في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال قال الله تبارك وتعالى الصوم في ما لا يجزى به وكان من
 نخصاص الصوم من جملة العبادات بالمعنى قوله في اعتبار بعده عن الربا فان مراد الربا بكيفية الظاهر ولا يفتقر غالبا إلى مشقة الإتيان به
 باعتبار أن الشر يكسب لأجل ترك الشهوات والملاذ الفرجية البطنية نوع تشبه بالجمادات والملاذ الكونية القدسية وباعتبار أنه يوجب صفاء القلب
 نور العقل بواسطة الرياضة الجسمانية فيسعد لا فاضد العلوم الخفية والمعارف الدينية وقد قال صلى الله عليه وآله لا تدخل الجنة جوفاما
 وباعتبار أنه يرفع بكره لا يطلع عليه مدع الاشتغال بطول النهار وباعتبار أنه يعبد غير الله عز وجل على الصوم كما أن عبد السجود لله عز وجل
 والسترة وغيرها وباعتبار أنه ليس فيه رجوع لهداية الهدى لا يصور فيه تحصيل منفعة أو صلاح مفيدة دينية كما في الصلوة لأجل الجماعة في
 الحج باعتبار الانسداد والاشتراك في المشاعر والمقامات وقد قال غير من قال في الحج يشهد بمنافع لهم وباعتداء الغيبة في الجهاد والوضوح والكثرة وإنما
 فيها ظاهرها بفضائل المال وكيفية عبادته وبصبر سبيل النوفرة في المال ولعل ترك ذكر قدر الجهاد وكذا التخصيص المستفاد من تقديم الغيبة في قوله
 سبحانه الجاهل بالثبته على عظم جزائه وفور أجره وثوابه يشبه بالحيوان لا يحيط به علم غير عال من ملك مقرب أو نبي منجى كونه هذا ما
 فصل إليه القول والافهام الضعيفة الدينية وهم المراد منه ليس بالمؤبد بالهوية القدسية ثم الأخبار الواردة في فضل ملوك الصوم والصوم
 المستحبة وبجمل البركة بما أوردناه منها انشاء الله تعالى والطلب بالوضوح شريفة لا يحتاج إلى إتيان وإنما أكد من الصوم المستحب يوم أحد
 في العشرة الأولى من الشهر وأول الأرباع في العشرة الأولى من الشهر وأخر خميس في العشرة الأخيرة منه هذا الترتيب هو الذي يرويه في الثلثة التي يجب صومها من شهر ربيع
 المحمدي كثرته ذلك فالتشديد بالربيع والربيع يدل عليه ما روي في الكتب الثلاثة نسخة سند الفقيه عن حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال صام رسول الله صلى الله عليه وآله حتى قيل ما يظفر ثم يظفر حتى قيل ما يصوم صام صومًا وروى عليه السلام يومًا ويومًا ثم فضل عليه السلام على صيام ثلثة أيام
 في الشهر وقال اتقوا بعد يوم الصوم الدهر يذهب بوجر الصدوق قال حماد بن محمد الواسوسه قال حماد فقلت في الأيام هي قال أول شهر في الشهر و
 أرباع بعد العشر منه وأخر خميس فيه فقلت وكيف صارت هذه الأيام التي صام فقال لأن من قبلنا من لا يم كنوا أنزل على أحد هم العذاب
 في هذه الأيام فصام رسول الله صلى الله عليه وآله لئلا يهاها الأيام المخوفة وما ورد في صحيفه معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في ذكر وصايا النبي
 صلى الله عليه وآله لعل عليه السلام السادسة الأندلس في صلوات وصوم وصدق ما الصلوة فالتحسين وكثرة الصيام فقلت أيام في الشهر
 في أوله والأربعاء في سطره والخميس في آخره وأما الصدقة فمجدد حتى يقول قد أسرفت لم تفر فلا بعد دعوى ظهوره في الترتيب المشهور خصوصاً في
 المحرم وكذا ما روي في الكافي في الموقوف عن ربه قال ثلث بالعبادة لله عليه السلام في فضل ما جرت به السنة في المظنوع من الصوم فقال ثلثة أيام
 في كل شهر المحرم في أول الشهر والأربعاء في سطره والخميس في آخر الشهر قال قلت له هذا جميع ما جرت به السنة في الصوم فقال نعم وما روي عن
 محمد بن مروان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم حتى يقال لا يظفر ثم يظفر حتى يقال ما يصوم صام يومًا و
 يومًا صام الأسبوع المحرم ثم قال من ذلك إلى صيام ثلثة أيام في الشهر المحرم في أول الشهر والأربعاء في سطره والخميس في آخر الشهر وكان عليه السلام
 يقول في ذلك صوم الدهر قد كان عليه السلام يقول ما من أحد انصرف إلى الله عز وجل من أجل ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفعل كذا وكذا

لا بعد من الله على اجتهاد الصلوة والصوم كانه يرى رسول الله صلى الله عليه وآله ترك شيئا من الفضل غير العنود وما روى عن جندب بن عبد الله قال قال
التابعي صلى الله عليه وآله على موثقان في رمضان وثلاثة ايام في كل شهر اول خميس واسطو اربعاء واخر خميس وكان ابو جعفر عليه السلام يوجب عبادته
عليه السلام يومئذ ذلك وما روى عن عبد الله بن سنان بحديث السند في العنبة قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا كان في اول الشهر خميسان فصم اولها
فانه افضل واذا كان في اخر الشهر خميسان فصم اخرها فانه افضل وذكر الصدوق في العنبة ايضا انه روى انه سأل العالم عليه السلام عن خميسين بغير
في اخر الشهر فقال صم الاول فلهذا لا يلحق الثاني اقول في هذه الرواية بحالها سندها عارضا في الاخبار ويحتمل ايضا ان يكون يوم الاول شمل
على نوع فضيلة باعتبار هذا القصد السابق الى الخبر وان كان في هذا الثاني في مثل ذلك في السن غير عزيز بل ويحتمل ان لا يشارى السنة بصيام
ان وصل الى الثاني وروى خميسين بين اربعين في شهر تم اربعاء بين خميسين في شهر ثم اقول ابن الجندب الذي
اهل البيت عليه السلام الواجب عليه من صيام الطوع اما اربعين خميسين في كل شهر اول خميس فيه واربعين اربعاء في ذلك ثم يعود الى اربعين
شهر وشهر واخره بما رواه الشيخ في التهذيب عن جعفر قال سئل عن صوم ثلثة ايام في الشهر فقال في كل عشرة ايام يوم خميس واربعاء وخميس
الذي يليه برباء وخميس واربعاء وان في سند الرواية ضعف مع ذلك فابو بصير عليه السلام الى امام عليه السلام وقال الشيخ في التهذيب هذا الخبر
بما فاما انه من الاخبار لان الانسان يخبر بين اربعين خميسين وخميسين اربعين على جماعه فليس عليه شيء لان الاصل في
الصوم الشغل والطوع فكيف في تربيته واستشهد للشيخ بما رواه ابن هب عن ابن جهميل بن داود قال سئل عن الصيام فقال ثلثة ايام في الشهر
الاربعاء والخميس ومجمعة فقلت ان احكامنا يصومون الاربعاء بين خميسين فقال لا بأس بذلك ولا بأس بخميسين بين اربعين اقول بعد انك
يحتاج جمع الشيخ الى العمل بالسنين في الشهر من اولى من العمل باحد هما وتروا الاخرى فظهر مما ذكرنا ان الترتيب المذكور في كلام المصنف كان
عكس ما روي كان وقول الرواية وكلام ابن الجندب وروى مطلقا الخبر والاربعاء في الاثنا عشر ايام في الصلح المراد بالاطلاق عدم تعيين
الاربعاء بالاول والاخر من العشر اما تعيينه بالخميس والعشرين والاربعاء بالاعشار الاوسط فاخو في قول في الصلح كان غلظه في الخلف والرواية ما روى
في الكافي في الصحيح عن عبد الله بن سنان عن عبد الله عليه السلام قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن صوم خميسين بينهما اربعاء فقال
المخمس فيوم تفرغ فيه لعمال واما الاربعاء يوم خلف في المناد واما الصوم فمخمس وما روى في الحسن بابهم عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله الاول ما بعث يصوم حتى يقال ما يطر ويطر حتى يقال ما يصوم ثم ترك ذلك وصام يوما واكثر يوما وهو يوم
داود عليه السلام ثم ترك ذلك وصام الثلثة الايام الغر ثم ترك ذلك وفروها في كل عشرة يوم خميسين بينهما اربعاء فقبض عليه الله السلام وهو يعمل
ذلك وما روى في التهذيب عن ابن بصير قال سئل ابل عبد الله عليه السلام عن صوم السنة فقال صام ثلثة ايام من كل شهر الخميس الاربعاء والخميس
نذهب سبيل الغلبة وجر الصلح والخميس والاربعاء والخميس وانتله الاثني عشر الاربعاء والخميس وصام في كل عشرة ايام يوما فان ذلك ثلثون
وان احبان يربط على ذلك فليزد وانت خبير بان العمل بالاخبار المعتبرة اولها مما يمكن وبقي من الاقوال في المسئلة ما نقل عن حسن بن يوسف
قال بالخميس الاول من العشر الاول والاربع الاخير من العشر الاوسط وخميس من العشر الاخر وسند غير ظاهر ولم ينقل المقصود ويؤخر صوم الثلثة
من الصلح الى الشاء عند المسئلة ثم يفتي لما روى في الكافي في الصحيح عن ابن حزم قال قلت لابي جعفر عليه السلام صوم ثلثة ايام من كل شهر او غيره الى
الشاء ثم اصومها قال لا بأس بذلك والمبادر من قوله او غيره الى الشاء ثم اصومها فاعل القضاء في الشاء لا يعنون الشاء مع الاداء ولكن لو
فصاها في مثلها من الايام احتل الشاء في الوصام صوما واجبا في تلك الايام صرح بذلك الشهيد الثاني في الروضة حيث قال فان فصاها في
مثلها اخر فضلها وما روى في الحسن بن راشد قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ولاي الحسن عليه السلام الرجل يتعد الشهر في الايام الفضل صوم
سنة قال لا بأس والظاهر في الاداء والفضل في ثلثة هذا الشهر الذي بعده وشارى الثلثة الفانية من الايام العشرة بقية السنة وشهر
فصوم هذا الشهر بقية الفضل لاجل هذا يكون صوم هذا الشهر لسنة بل يجرى صوما عند الفوات مطلقا وان لم يكن لاجل مسئلة الضيف و
طول النهار بل ولوفات لاجل المرض والسفر كما يفهم من بعض الاخبار وما يدل على نفي القضاء لوفات السفر والمرض يمكن ان يحمل على نفي التاكيد واما
الاخبار ما روى في الكافي عن عبد الله بن سنان قال سئل ابل عبد الله عليه السلام عن الرجل يصوم صوما فادقته على نفسه ويصوم من شهر المحرم فقبض
الشهر والشهر ان لا يفسد فقال لا يفسد في السفر لا يفسد شيئا من صوم الطوع الا الثلثة الايام التي كان يصومها من كل شهر ولا يجملها بغيره الا

الا ان حب لسان ندوم على العمل الصالح قال وضاحب المحم الذي كان يصوم بالمحرمين ان يصوم مكان كل شهر من شهر المحرم ثلثة ايام فدمر هذا الخبر الحديث
 عن في مسئلة من ندوم يوم معين فوافق ذلك السفر وما روي فيه في الوثوق عن عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يندوم
 عليه من ثلثة ايام الشهر هل يصلح له ان يؤخرها او يصومها في اخر الشهر قال لا بأس قلت يصومها متواليه او يفرق بينها قال ما احب ان تامة اليه
 وانتهى فرق بينهما وما روي في الهند عن ابي ارباب بن الفرزدق عن ابي قال كتب فخص الاعور الى سبل ابا عبد الله عليه السلام عن ثلثة مسائل فقال ابو
 الله عليه السلام ما هي قال من ترك الصيام ثلثة ايام في كل شهر فقال ابو عبد الله عليه السلام من مرض او كبر او لعطش قال فاشح شيا فاشح فقال انك
 من مرض فاذا برى فليغضه وانك من كبر او لعطش فبدل كل يوم متد وما روي في الكافي عن جعفر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ما هو هذا
 الشاة الايام في الشهر فربما سافر وربما اصابني علة فيجب علي قضاءها فما قال فقال لا انما يجيب الفرض ما تاجر الفرض فانت فيه بالخيار قلت انما
 في السفر المرض قال فقال المرض قد وضعه الله عز وجل عنك في السفر ان شئت فافضه وان لم تقضه فلا جناح عليك وما روي في الصحيح عن
 سعد بن سعد الاشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن صوم ثلثة ايام في الشهر هل فيه قضاء على المسافر قال لا وما روي في صحيح عن ابي
 بن عمر قال قلت للرضا عليه السلام ان السفر فاصوم الشهر الذي اسافر فيه فقال لا قلت فاذا فادعنا فخصني فقال لا كما لا يصوم كذلك لا يقضه وقال
 صاحب المذاكر لو كان الفوات لمريض وسفر له يجب قضاءها الصبيحة بعد في السفر اذا سقط القضاء عن المسافر سقط عن المريض بطريق اولي
 اعذر منه اقول وبمكن المغادرة بان المريض لا يقطع عنه القضاء بخبر فرفد المسافر بطريق اولي لا ينعف عذره بالنسبة الى المريض وتعلق
 بين الاخبار في الحكم السنون قبل ما عرفنا اولي من طريق بعضنا مطلقا وان مع المعارض او يصدق عن كل يوم بدله او مد له ما روي في رواية فرفد
 لما روي في الكافي عن عيسى بن القاسم في الصحيح قال سئل عن ابي عبد الله عليه السلام في كل شهر وهو ثلثة ايام هل فيه فداء قال نعم من طعا
 في كل يوم وما روي فيه عن يزيد بن خليفة قال شكوت الى سبل الله عليه السلام فقلت في اصدع اذا صمت هذه الثلثة الايام ويشي على قال
 فاصنع كما اصنع فاني اذا سافر تركت صوم كل يوم بمدة من قوت اهل الذي اقوتهم به وما روي في صحيح عن عتبة قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 فذلك اني قد كبرت وضعفت عن الصيام فكيف اصنع بهذه الثلثة الايام في كل شهر فقال يا عتبة صدق بدم من كل يوم قال قلت درهم واحد
 لعلها اكثر عندك وانت تسفل الدرهم قال قلت ان نعم الله عز وجل على لسانه فقال يا عتبة لا طعام مسلم خير من صيام شهر والظان المراد
 الاطعام يحصل في ضمن اعطاء الدرهم لان الاخذ بصوفه في نفسه ويحمل ان يكون ذلك وجوعا عن الدرهم الى الاطعام وما روي في صحيح عن
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان الصوم يند على فقال له درهم نصفه افضل من صيام يوم ثم قال ما احب ان ندعه والضعيف ندعه ما
 الى الصيام ودالعن الاكمال على اعطاء الدرهم وترك الصيام راسا او الى نصف الدرهم خاله على الواظبة على اعطائه وترك النكاح هل فيه
 من ابعث شيخ الفرس وما روي في الغيبة عن ابيهم بن المشي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام في ثلثة ايام في كل شهر فما يجزي عني ان
 انصدق مكان كل يوم بدرهم فقال صدقة درهم افضل من صيام يوم ثم اعلم انما يجب لصيام هذه الايام اجساد الجبال والممارات طلبا الى
 الاجر والثواب فري الصدوق في الحسن بن الفضل بن ابي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا صام احدكم الثلثة الايام من الشهر فلا يجادل احد ولا
 يجادل ولا يهرج الى الخلف والايان بالله ولا يخلل عليه احد فليحمل له وقد مر ذكر هذا الخبر وصوم يوم السبت اليوم الذي بعث الله فيه محمدا
 صلى الله عليه واله الى خلفه رحمه للعالمين وهو السابع والعشرون من رجب وصوم يوم ولد النبي صلى الله عليه واله وهو السابع والعشرون
 الاول على المشهور من الاصحاب بدل عليه بعض الاخبار الانية قال الشيخ في التهذيب لا يكره يوم الجمعة السابع عشر من شهر ربيع الاول في حاشا
 الفصل وصدع الرسالة في يوم السابع والعشرين من رجب له اربعون سنة فبعض في المدينة وهو ما يوم الاثنين للبلين بقيا من صفر سنة ثمان
 الهجرة وهو ابن ثلث وسنين قال الشيخ الكليني في الكافي ولد النبي صلى الله عليه واله لثني عشرة ليلة مضت من شهر ربيع الاول في عام الفيل
 الجمعة الزوال وقد اقبل عند طلوع الفجر قبل ان يبعث بارساء من سنه ثم قال وبقية مكة بعد بعثة ثلثة عشر سنة ثم هاجر الى المدينة ومكث
 بها ثلثة عشر سنة ثم مضى على صلوة والسلام بالثني عشرة ليلة مضت من ربيع الاول يوم الاثنين وهو ابن ثلث وسنين سنة وهذا القول المشهور
 بين الجمهور ولم فيه قول اخر نادر متروكة ونقل عن الشهيد الثاني في كتابه انه مال الى ذلك في خواش القواعد ولكنه قال في المسالك
 مولد النبي صلى الله عليه واله السابع عشر من ربيع الاول قال في الروضة وهو عندنا السابع عشر من ربيع الاول وصوم يوم الغدير وهو الثامن عشر من

أي أيام الليالي البقرة هي الثلثة عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر حيث بذلك يباين في إلهام الجمع بضوء القمر هذا الجليل في واللغة ودون
 التيقن على الله عليه السلام أنه لم يزل عليه السلام ما أصابته الخطيئة أصبغ إلى الأبد من سودا ونودي من السماء صم لربك فقام فوافوا يوم ثلثة عشر من الشهر
 فذهبت السودة ثم نودي في الرابع عشر والخامس عشر فقام هكذا حتى هبت السودة كلها فبقيت بقية ذلك ثم نادى من السماء يا آدم هذه الثلثة
 الأيام جعلها للثلاثة لولاد من صباه في كل شهر فكان ما أصابته الدهر على هذا الكلام جار على ظاهره من غير حذف ادعى الحالة في الذكر والشمس
 الخلف الإجماع على استحباب صباهها والظاهر أنه لم يزل عليه السلام من الخلف الإجماع على استحباب صباه أيام البيض وإن خلفت في نفسها ونحوها فليست
 نفسها ما عرفت ففسرها ابن أبي عمير بقوله المحقق في الإجماع والخبر من كل شهر بالثريد الذي عرفت من مذهبه يظهر من كلام الصدوق في كتاب
 على الشرايع والأحكام أن صوم أيام البيض منسوخ بقوله المحقق في الإجماع كما يشهد به قول أبي عبد الله عليه السلام في حقه محمد بن مسلم الثلثة ثم ترك ذلك
 الثلثة الأيام الغرض ترك ذلك وفرضها في كل عشرة يوم خمسين يوما بدل على المشهور وأخبار من طرق العامة منها رواية في زنا قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله إن صمت من الشهر ثلثة فصمت عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة قال هو كهيئة الدهر يبدل تلك صوم ثلثة أيام
 بشهر وورد صوم أيام البيض في رواية في كل شهر حيث قال عليه السلام وأما الصوم الذي صاحب به بالخيار فصوم يوم الجمعة والخبر وهو أيام البيض وصوم
 يوم عرفة لمن لا يضعف بالصوم عن الدعاء وتحقق بفتح القافين على صيغة الماخوذ الفاعل الضمير المستكن العائد إلى الموصول للحلال والحاصل
 استحباب صوم يوم عرفة بشرطين أحدهما أن لا يضعف عن الدعاء الذي هو عازم عليه في ذلك اليوم أي لا يتقص من في الكثرة أو الكيفية لثبات
 الجوع والعطش للتحقق وأما الثاني فلهذا لا يعلو أن الدعاء في ذلك اليوم أفضل من الصوم وثانيهما أن يتحقق له العمل
 بعبادة يوم عرفة في أول الشهر ورواية لا يحصل فيه لباس واحتمال كونه لليلة لما صنفه هذا من صباه العبد يدل على اعتبار الشرط الأول كراهة صومه
 مادام الشيخ في الموثق بابان عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال ثلثة من صوم يوم عرفة قال من قوى عليه فحسن له في دعائه
 فانه يوم دعاء ومثله فسمه أن خشيته تضعف عن ذلك فلا تغمى يدل على اعتبار الشهرين ما رواه عن حنان بن سدير عن أبي جعفر
 عليه السلام قال ثلثة من صوم يوم عرفة فقلت جعلت فداك أنهم يزعمون أنه بعد الصوم سنة قال كان لي لا يصوم فقلت له ذلك قال إن يوم عرفة يوم
 دعاء ومثله واتقوا أن يضعف عن الدعاء وكره أن يصوم والتقوا أن يكون يوم عرفة يوم أصح وليس يوم صوم وأختلف الروايات في صوم يوم عرفة
 فبعضها يدل على الرغب وبعضها يدل على الكراهة وقال الشيخ في التهذيب فالوجه في الجمع بين هذه الأخبار أن من قوى صوم هذا اليوم قويا
 ينعجز عن الدعاء فانه يستعمل صوم هذا اليوم ومن جاف الضعف ما ينعجز عن الدعاء والمثله فالجواب له ترك صومه واستشهاده لذلك بروايت محمد بن مسلم
 الثالثة زاد المعص وغيره الشرط الثاني أيضا رواه سدير فيمكن فهم نوع كراهة في صومه من ملاحظة جملة الأخبار وحمل ما ورد من أن صوم
 بعد السنة وإن يدل على التقية كما يدل عليه رواية سدير مع عدم منافاة ذلك لكراهة كراهة ما بلغ من تحقير معنى كراهة العبادة ولكن في
 العلامة في المنه في دفع العلماء على أن صومه الجملة منسحب أما الأخبار فإما من الخبرين وما دعى في الكافي في الموثق عن محمد بن مسلم وأما في
 اختلاف الشيخ قال سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول إن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصوم يوم عرفة منذ ترك صباه شهر رمضان وما روى غيره
 عن أبي جعفر وأبو عبد الله عليه السلام قال لا يصوم من يوم عاشوراء ولا عرفة بمكة ولا بالمدينة ولا في وطنك ولا في مصر من لا مصا وما روى
 في العقبين عن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قد مر ذكرها في بحث كراهة العبادة ودلالة هذه الأخبار على الكراهة واضحة وأما ما يدل على
 الاستحباب الذي لا ينافي الكراهة فإدراك في الكافي عن محمد بن مسلم في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن صوم يوم عرفة فقال لا يصوم اليوم هو
 يوم دعاء ومثله وقوله عليه السلام هو يوم دعاء ومثله يشير بالإتمام برعاية جانب الدعاء فيه ويحمل أيضا أن يكون إشارة إلى إكثار الصوم
 ولكن بعد خصوص ما بعد ملاحظة ما في الأخبار وفي بعض النسخ لفظ ما بدلا وهو ظاهر ويمكن على بعد أن يكون أنا الصوم على سبيل الأخبار
 روي في التهذيب في الصحيح عن سليمان بن الجهم قال سمعت أبا الحسن عليه السلام يقول كان أبي يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الوقت ما ينزل ثم يرفع
 له فينزل ما يبلغ منه الحر الظأنه عليه السلام كان سافرا في الموقف وقد عرفت كراهة الصوم لما روى في صحيح الرضا عن أبي عبد الله عليه السلام
 الموثق عن أبي الحسن عليه السلام قال صوم يوم عرفة بعد السنة وقال له بعد الحسن عليه السلام وما روى في العقبين عن أبي عبد الله عليه السلام
 بن شبيب الحسن قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صوم يوم عرفة فقال إن شئت صمت وإن شئت لم يصم وذكر أن رجلا أتى الحسن عليه السلام

ولها يومئذ ثلث عشرة سنة في بعض الروايات وفي بعضها ثلث وقل خبر ذلك مكان بناء ذلك وما نقلنا سابقا عن ابن الترمذي كان في ذي الحجة
على اختلاف الروايات وعلى الترمذي بن العفد والرفاء وروى الصدوق في الفقيه عن ابن بن عثمان عن كثير النواحي عن عبد الله بن علي بن الحسن قال ان
نومار كسب السنية اول يوم من جملة امر من معدن يصوموا ذلك اليوم وقال من صامه تباعدت عنه الشيطان سنة من صام سبعه ايام اختلفت عنه
ابواب الجنان ومن صام ثمانية ايام فتح له ابواب الجنان الثمانية ومن صام خمسة عشر يوما اعطى مسئلة من زاد الله الله عز وجل ورواه الشيخ
ايضا في التهذيب مع بعض الروايات وذكر في الكتابين عن ابي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال رجب من في الحجة اشتد بها صام من الذين داخلوا من الصلوات
صام يومها من رجب سقاء الله من ذلك الشهر وفي الفقيه قال ابو الحسن موسى بن جعفر عليه السلام رجب شهر عظيم فضاعف الله فيه الحسنات بمئة
الضعف من صام يومها من رجب لم يدر عنه النار مسيرة سنة ومن صام ثلثة ايام وجبت له الجنة ونقل في المنهاج عن احمد القول بكونه صوم كل
رجل من الصيام السنة فبطل صياما واخرج على ذلك يقول بعض من لا يجزيه احوالهم عندنا وصوم شهر شعبا كله والامام فيه روى في الكافي عن الحلبي في
الصحيح قال ثلثا بعبده الله عليه السلام صام احد من اهلك شعبان فطاع الله تعالى صامه خيرا يا رسول الله صلى الله عليه واله وعن سماعه في الروايات
عن ابي عبد الله عليه السلام مثله وعن جعفر بن النعمان في الصحيح عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان نزل النبي صلى الله عليه واله الا كان عليه من صيام اخر
الى شعبان كراهته ان ينعى رسول الله صلى الله عليه واله حاجته فاذا كان شعبان صوم من صام معه قال وكان رسول الله صلى الله عليه واله يقول
شعبان شهر روى قال الشيخ الكليني في فاما الذي جاء في صوم شعبان انه سئل عنه عليه السلام فقال صامه رسول الله صلى الله عليه واله ولا احد من اهل
قال ذلك لان قوما قالوا ان صيامه فرض مثل صيام شهر رمضان وجوبه مثل وجوب شهر رمضان وان من افطر يوما منه فعليه كفاية مثل ما على من
افطر يوما من شهر رمضان واما قول العامة ما صام رسول الله صلى الله عليه واله ولا احد من اهل بيته صاموه فضاوا اجبا لكذب القول من زعم
فرض وانما كانوا يصومونه سنة فيها فضل وليس على من لم يصمه شيء ونحوه قال الشيخ في التهذيب زادنا بالمطابق اصحابه يذهبون الى وجوب
صوم شعبان وعن ابي حمزة عن ابي جعفر عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله من صام شعبان كان له طهره من كل ذنبة وصمة
وباردة قال ابو حمزة فقلت لا يا عبد الله عليه السلام ما الوصية قال الهم في المعصية لا تزد في معصية فقلت ما الباردة فقال الهم في جند الغضب
والنوبة منها الندم وكان المراد من الباردة الهم في المراد منها الاعم والوصم في اللغة العيب العار والباردة ما سدد ومن ذلك الغضب فلو
او فعل وعن محمد بن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يا عبد الله عليه السلام ما تقول في الرجل يصوم شعبان وشهر رمضان قال هما الشهران اللذان قال الله
تتم شهرين متتابعين توبة من الله قال قلت فلا يفضل بينهما قال اذا افطر من الليل فهو فضل وانما قال رسول الله صلى الله عليه واله لا وضال في صيا
يحبني لاجل الرجل يومين متواليين من غير افطار وقد يخطئ العبد ان لا يدع الصوم وقوله عليه السلام هما الشهران اللذان قال الله تتم لعل المراد به
حكمهما في خط الذنوب حكم الشهرين الذين قال الله تتم وقوله لا يحب العبد ان لا يدع الصوم معناه انه يحب ان يفطر بين يومين وقد يحب ان يفطر
على ذلك ايضا بان يتحرر في التهذيب الاخبار التي تضمنت الفصل بين شهر شعبان وشهر رمضان فالمراد بها التميز عن الصوم الذي يربط
فيما مضى انه محرم وقد دل على هذا التاويل هذا الخبر عن حماد بن خالد عن ابي جعفر عليه السلام قال كان رسول الله صلى الله عليه واله يصوم
شعبان وشهر رمضان ويصلونها ويهيئ الناس ان يصلوها وكان يقول هما شهر الله وهما كفارة لما قبلهما وما بعدهما وقال الصدوق في الفقيه
قوله عليه السلام يهيئ الناس ان يصلوها على الانكار والحكاية لاهل الاخبار كان يقول يصلوها ويهيئ الناس ان يصلوها فاشاء وصل ومن غفله
ومن شاء فضل انتهى يمكن ايضا قرائته الناس بالرفع اي لم يكن النبي صلى الله عليه واله يهيئ عن ذلك بل الناس يهيئون عنه ويحتمل ان يكون يهيئ
باب الافعال بمعنى اعلامه والابلاغ والمحل على التفسير ايضا مكي وعن ابي الصباح الكاظمي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صوم شعبان وشهر
رمضان متتابعين توبة من الله وعن مفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول صوم شعبان وشهر رمضان متتابعين توبة من الله تعالى
وعن مفضل بن عمر عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان علي بن الحسين عليه السلام يصل ما بين شعبان ورمضان ويقول صوم شهرين متتابعين توبة
الله ثم روى في الفقيه عن عبد الله بن محبوب عن ابي عبد الله عليه السلام يقول من صام اول يوم من شعبان وجب له الجنة البتة ومن صام
يومين نظر الله تعالى اليه في كل يوم ولبلة في دار الدنيا وادام نظره اليه في الجنة ومن صام ثلثة ايام زاد الله عز وجل في عرشه من خصال كل يوم
وقال الصدوق في زيارته انبأ ابي محمد صلوات الله عليهم اجمعين فمن زارهم فقد زار الله عز وجل قال من اطاعهم فقد اطاع الله

في يوم الفطر ايضا من غير علة لا يخرج عن اشكال الصوم الاخبار الصحيحة الدالة على المنع من تناولها قبل الاستشفاء ومن تناولها طلق الطهر اما ما
 كثر في رواية الجمهور من في شهر رمضان من شهر المحرم وذكر المصنف عن النعمان بن سعيد عن
 امير المؤمنين عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان كنت صائما بعد شهر رمضان فصم المحرم فانه شهر ثاب الله فيه على قوم
 ويؤتي الله ثوابه على اخرين وشنة ايام بعد عيد الفطر فمؤنة الزمري عدم صيامها من باب الصيام الذي صاحبه فيه بالخيار وذكر الجمهور
 ان ابو قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من صام رمضان وابعد عنه من شوال فكانما صام الدهر اقول ويبلغى حال من على من واقتضى ذلك
 كما هو الظاهر بعد الصوم الدهر ويظهر من كلام الشهيد الثاني وروايات اخرى استحباب صيامها حيث قال في الروضة من صامها مع شهر رمضان
 عدلت صبا السنة وفي الخبر المواظبة عليها تعدل صوم الدهر وعلى بعض الاخبار بان الصدقة بعشر مثاليها فتكون مضافا بعشرة اشهر
 بشهرين وذلك تمام السنة ورواها فعلمنا ذلك بعد ذلك من الضام والعليل وان قضى عدم الفرق بين فعلها ما هو عليه ومنه بعد بفضله
 ومناخه الا ان في بعض الاخبار اعتبار الفدية فيكون فضله زائدة على الفدية وهو ما اتجهت للفرق بين السابق وعود على العباد للرجعة ورفع
 احتمال السام انهم يحتمل ان يكون قوله وعلى بعض الاخبار اشارة الى ما وقع في نظيره مما بعد الصوم الدهر صبا الايام الثلاثة من كل شهر
 وقع ذلك المعجل فيه في المضى قوله الا ان بعض الاخبار اخبار الفدية كانه ما وقع في خبر الزمري من قوله عليه السلام وصوم سنة ايام من
 شوال بعد شهر رمضان ونفل في المنتهى استحباب صيامها من اكثر اهل العلم ونقل عن مالك انه قال كره ذلك ما رايت احدا من اهل الفقه يوجبها
 ولم يبلغني ذلك احد من السلف وان اهل العلم يكرهون ذلك بخلافون بدعيه وان يلحق الجمهور بالبر صفة ثم قال وما ذكره لدي محمد
 لان يوم الفطر فاصل بينهما وفيها تحت ذكرناه في الفواعل ذكر طاب ثراه في الفواعل بعد ايراد الحديث النبوي الذي ذكرناه احد عشر حجة منها
 هذه السنة هل هي منية على صيا مجموع الشهر او يكفي صوم شئ منه ولا ترتب صلا واجاب بان الطرقيتها على مجموع الشهر لما ذكره في عدل صبا
 الدهر ويجعل عدم الترتب صلا لانها ايام معتبة للصوم فلا يختلف فيها الحال قول وبعد الاحتمال الثاني اوضح اظهر وقوله صلى الله عليه وآله
 من صام رمضان وابعد عنه من شوال في السنة ثلثي الثوب لا يظهر منه استحباب صيام السنة بانفراد حتى يقال انها ايام معتبة للصوم ومنها
 انه لم قال من شوال هل منية على غيره من الشهور واجاب انه رفق بالكفا بغيره ان حديثه عهد بالصواب وقول ويجعل ايضا ان يكون لاجل اظهار
 الرغبة بالعبادة ورفع احتمال السام كما عرفت ومنها انها هل هي بعد العيد بغير فصل ام لا وظهر جوابه بما ذكرناه ومنها انه كيف يضوران يكون
 هذا العيد للصوم الدهر وهو جزء منه وكيف يساوي الجزء الكل واجاب بان صيام هذه مثل ثواب صيام الدهر مجرد عن المضاعفة اى اعتبار
 هذه مثل استحقاق صوم الدهر فقول ويمكن ان يجواب ايضا بان المبادر من صوم رمضان واتباعه من شوال ان لا يكون الصوم على سبيل
 والاستمرار في السنة ولا يرتب ان صيام الشهر والايام المعتبرة بهذا الوصف على هذا العنوان ليس جزء من صبا الدهر فلا بد ان يكون الصبا
 بهذا النحو باعتبار ابقائه القوة وعدم اضعافه للبدن والتخص عن الايمان بباقي العبادات الدينية والمعاملات الضرورية وعدم ادخل في
 شكاسة الخلق وسوء المزاج وعروض الامراض البدنية معادلا في الثواب الفضيلة لصيام الدهر الذي يؤد غالبا الى ما ذكرناه ان يكون افضل
 بكثير وان اشغل صيام الدهر على صبا الشهر وهذه الايام لا بهذا الوصف بل بعبادة باضغاف كثيرة مع ان صيام الدهر يوجب لاعتبار بالصوم
 ايضا والمقرب به مع الاعتقاد ورفع الكلفة ليس غير لزم المعبد به على التذلل لعلها بالترجمة ونهاية الشفقة ونظمها ذكرناه مما روي عن النبي
 صلى الله عليه وآله انه قال لا صام من صام الدهر ثلثة ايام بصوم الدهر كله فقال له عبد الله بن عمر اطيعوا الله من ذلك قال فصم صودا ودكان
 بصوم يوم ما يفطر يوما فقال انما هو افضل من ذلك قال لا افضل من ذلك ومنها الخات لا تعلق لها بمقصودنا ومن اراد الاطلاع عليها
 اليها وروى صحيحا كراهة صيام ثلثة ايام بعد الفطر بطريقين روى في الهدى عن زباد بن ابى الحلال في الحسن على ما فهم من كتب الرجال والصحيح على ما
 نصوا عليه قال قال ابو عبد الله عليه السلام لا نضم بعد الاضحية ثلثة ايام ولا بعد الفطر ثلثة ايام انها ايام اكل وشربة الرواية في الكافي ايضا
 لا يخرج عن ضعف بل لا نضم لها صبا كافي بعض نسخ الهدى ايضا وروى الكافي عن عبد الرحمن بن الحجاج بسند فيه محمد بن ابي عبد الله عن الفضل
 سئل بالحنس عليه السلام عن اليومين اللذين بعد الفطر ايضا ما ان لا فقال اكره لك ان تصومهما وفي الهدى عن الثوري عن حمزة عن حماد بن عيسى
 قال اذا فطر من رمضان الصوم من بعد الفطر فهو عا لا بعد ثلث مهنين وقال الشيخ بعد نقل هذا الخبر الوجه فيه انه ليس في صبا هذه الايام

ابا عبد الله عليه السلام عن جابر بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان لا باق المحسن عليه السلام ولا يمد اهل الفرق بالو الشفع الغريب ثم قال واما يوم عاشوراء فموم اصيب فيه محسن ^{عليه السلام} من بني اسرائيل
 حوله من عرارة فهو يكون في ذلك اليوم كالأرباب المذبح فاما يوم عاشوراء فموم حزن ومصيبة دخلت على اهل السماء واهل الارض
 جميع المؤمنين يوم فرج سرور لابن مرثية والزيادة واهل الشام غضب الله عليهم وعلى زيارتهم وذلك يوم بكى جميع بطلع الارض خلا
 بفضة الشام ومن ضامه وابرك به خسر الله مع الـ ^{عليه السلام} فادعوا في القلب مخطوطا عليه من دخل الى منزله ذبحه اغضب الله فاعا في قلبه في يوم
 واتبع البركة عنده اهل بيته ولد وشاركه الشيطان في جميع ذلك قال الشيخ في التهذيب بعد نقل الروايات قال وجه في هذه الاحاديث
 من عام يوم عاشوراء على طريق المحرم بصاب سول الله صلى الله عليه واله والخروج لما حل بعثه فدا صاب من ضامه على ما يعتقد في
 من افضل في صومه والبركة ببره والاعتقاد ببركته وسعادته فدا ثم ولطأ ونسب الاستبصار هذا الجمع في شعبة المفيد ويمكن حمل الاخبار
 على النفية ايضا واما خبر كثير النوافل المذكورة فيه وردت الاخبار بوقوعها في ذلك اليوم وقد ورد في الخبر ايضا ان هذا الحديث من
 الاحاديث الموضوعة وانه الصدوق في المجالس عن حيلة المكبة قال سمعت شيم التمار يقول تفتلن هذه الامه ان يدها في الحرم ^{عليه السلام}
 منه وليخذن هذا الله ذلك اليوم يوم بركة وان ذلك كان قد سبق في علم الله فذكره اعلم ذلك بعد هذه الى مولاي اهل المؤمنين
 عليه السلام ولقد اخبرني انه بكى عليه كل شئ حتى الموت في الفلوات والجبان في البحار والطر في جوار السماء فبكى عليه الحسن والعمر والنجوم
 السماء والارض وموتوا الانس والجن وجميع ملائكة السموات ورضوان مالك وحلة العرش وعطر السماء وما رما داهم قال بسبب لعنة
 على قتل الحسين عليه السلام كما يجب على المشركين الذين يجعلون مع الله الها اخر وكما يجب على اليهود والنصارى والجور قال جيلة فقلت
 بامه وكيف تجد الناس في ذلك اليوم الذي يقبل فيه الحسين عليه السلام يوم بركة فبكى ثم قال يزعون جدت بضوئهم انه اليوم الذي
 ناب عنه في علي ادم عليه السلام واما نأب الله على ادم عليه السلام في ذي الحجة ويجمعون انه اليوم الذي قبل الله فيه توبه داود واما قبل الله في
 في ليلة يزعون انه اليوم الذي اخرج الله فيه بولس من بطن الجوث واما اخرج الله من بطن الجوث واما اخرج الله من بطن الجوث في ذي
 ويجمعون انه اليوم الذي اسوت فيه سبعة فوج على الجودي واما اسوت على الجودي في اليوم الثامن عشر من ذي الحجة ويجمعون انه اليوم الذي
 ملق فيه الجرجسي اسرائيل واما كان ذلك في شهر ربيع الاول ثم قال شيم راجلة اعلو ان الحسين عليه السلام على سبيل الله عليه السلام يوم القيمة ولا
 على سبيل الله عليه السلام راجلة اعلو ان الحسين عليه السلام على سبيل الله عليه السلام على سبيل الله عليه السلام على سبيل الله عليه السلام
 على الجحان كانه الملاحف المعصره فصحت وبكى فقلت فدا الله قل سبيل الحسين عليه السلام راجلة اعلو ان الحسين عليه السلام على سبيل الله عليه السلام
 عليه والاحباط في ترو صوته ان اشعلت لدمه بصوت الجعير من غير فدا جواز باخبر فضاء رمضان خصوصا اذا اغلوا به عرض صحيح
 عرف من حديثنا خير ازواج النبي صلى الله عليه واله صباهم الى شعبان وركوعه من غير تيمم وافتحه من غير تيمم فيهم منه سبحانه
 المفطرات لا على الصوم جميعه هو حسن رواه الشيخ في المصباح عن عبد الله بن شان قال دخلت على سيد ابي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام
 في يوم عاشوراء فلقبته كاسف اللون فظاهر المحزن وموعده تحدد من جنبه كاللؤلؤ المشاف فقلت يا بن رسول الله تم بكا ولا ابكي
 الله عبيدك فقال لي اوفي غفلة انما اعلت ان حين علي صبيته مثل هذا اليوم فقلت يا سيدك فما نقول في صوفالي صبر من
 غير تيمم وافتحه من غير تيمم لا تجعل يوم صومك ولا وليك افطارك بعد صلوة العصر بياغة على شربة من ماء فان في مثل ذلك
 الوقت من ذلك اليوم تجلت الهجاء عن رسول الله صلى الله عليه واله وانكفت الملحمة عنهم الى اخر الحديث في قوله عليه السلام صبر من غير تيمم
 افطره من غير تيمم وان فطره من غير تيمم للشيء وفدا لا يصح المحبني بل يكون صومك مجر داساك من المفطرات خرا وجر
 وان فطره فافتحه من غير ان يكون ساءلك معاذ الله على جيلته انه والفرج بما اصاب فيه بالياء الله ثم بين ان الامساك ينبغي ان
 يكون الى ساعة بعد العصر والهجاء الحرب ممد وبصر الملحمة الوقعة العظيمة في الفسنة حسن العمل بهذا الخبر لاجل اعتبار
 وموافقة لاداب اظهار الحجج والمصيبة للازمة مراعاتها في هذا اليوم **قيل** فدا الله قال العلامة في المنهاج يوم عاشوراء هو

اليوم العاشر من المحرم قال سعيد بن المسيب والحسن البصري وروى عن ابن عباس انه قال انه التاسع من المحرم وليس بعيد بنا فقدم في اخبارنا
 انه يوم قتل الحسين عليه السلام يوم قتل الحسين هو العاشر بلا خلاف وذكر الجمهور من ابن عباس انه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصوم يوم عاشورا
 العاشر من المحرم وهذا في ما رووه عنه ولا انتهى وقال ابن الاثير في النهاية العاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم وهو اسم اسلامي ليس في كلامهم
 فاعولاه بالمدينة وهذا نحو ما سوغاه وهو التاسع من المحرم وقيل ان عاشوراء هو التاسع ماخوذ من اشتر في اوزاد الابل يقول العرب ردت الابل اشتر اذا
 وردت اليوم التاسع ثم رد ذلك القول بان الحديث يدل على خلافه اقول انما يطلو على التاسع ايضا وان كان المراد به في هذه الاحاديث العاشر
 ثم انهم اختلفوا في صوم عاشوراء هل كان واجبا ام لا وابسته في البحث عن ذلك فابده بعندها وحججه محمد بن مسلم وزاد في الفقه يدل على
 فانها مسلا ابا جعفر عليه السلام صوم يوم عاشوراء فقال كان صومه قبل شهر رمضان فلما نزل شهر رمضان تركه وكذا اختلف الرواية في صوم يوم
 والاشهر استحبابه وقدم البحث عن هذه المسئلة مستوفى خلافا للمصنف حيث قال في الرسالة الغريبة بالكرامه لم يكن صائما قبله الامع مانع الرواية
 صومه قال وبذلك جاشت الاخبار عن الائمة عليه السلام وقريب منه ما ذهب اليه ابن الجبجد على ما نقل في المختلف ويجعل ان يكون مشددا في ذلك
 وجه جمع بين الاخبار وما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن بن خارجة قال قال ابو عبد الله عليه السلام عد شعبان عشرة وعشرين يوما كانت مستعمرة
 صائما وان كانت مصححة وبصره فلم تر شيئا فاصبح معطرا ولا يجب صوم النفل بالشرع فيه وهو قول علمائنا كما قاله في المنتهى ونقل الخلاف عن
 ونقل عليه بضاروا بان في التهذيب صحيح جميل بن زياد عن ابي عبد الله انه قال في الذي يقضي شهر رمضان بالخيار الى زوال الشمس وان كانت طلوعا
 فانه الى الليل بالخيار وفي رواية اسحق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام مثل غيره قال بالخيار في الاطوار وما رواه عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه
 قال صوم النافلة لثان فطر ما بينك وبين الليل متى ما شئت وصومنا الفريضة لثان فطر في زوال الشمس فاذا زالت الشمس فليس لك ان تفطر
 رواه سماعة بن مهران عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله الصائم بالخيار الى زوال الشمس قال ان ذلك في الفريضة فاما النافلة فله ان يفطر اي ساعة
 او غروب الشمس لا الاحتكاك فيجب بالشرع فيه على قول الشيخ وسبب البحث عندنا ان الله تعالى نعم بكرة الاطوار في صوم النفل بعد الزوال الجمع بين هذه
 الاخبار وما يكسرها من رواية معدة بن صدقة الان يدعى في طعامنا فالفصل في الاطاريح ولو كان بعد الزوال لم يباح في بحثنا لكونه من اجزاء
 الدالة على ذلك المشاهدة بعد الزوال بالنظر في الاطلاق وعليه اي على ان الاطاريح بكرة بعد الزوال محل وان لم يعد بوجوبه بعد الزوال
 روى الشيخ في التهذيب عن معدة بن صدقة عن ابي عبد الله عليه السلام عن ابنه علي عليه السلام ان عليا عليه السلام قال الصائم يطوعا بالخيار ما بينه وبين
 النهار فاذا انقضى النهار وجب الصوم وقال الشيخ الرازي ان كان بعد الزوال ان يصوم وقد تطلق على ما الاولى فعلة وقد بيناه في غير
 موضع فيما تقدم كما يقول عمل الجمعة واجب صلوات الليل واجبه ولم يرد به الفرض الذي يسحق بركة العباد انما المراد به انه الاولى فليس ينبغي تركه
 الا بعد زواله شرط فيه كذا في الايمان بصوم النفل جميع فراه خلو الدعة عن صوم واجبه في فله في هذا الزمان الذي يصوم فيه لثان فطر
 بعضاء شهر رمضان او بعد مطلق مثلا لا يجوز له النفل لثان فطر من الايمان بالواجب عليه في كل يوم يصوم نداء وحسب فلهما الصوم الواجب يقولنا
 فعلة فيجوز النفل لثان فطر منه بواجب حيث لا يمكن فعل الواجب كشعبان لم عليه كفارة كبيرة مرتبة مع الفجر عن العتق او غيره مع اخبار الصوم له
 بين الايام في رمضان سواء فلا يمكن الايمان بالشرع المتابعين في هذا الزمان ان المفروض عدم بقاء يوم شوش شعبان فيجب في النفل فيه هذا هو
 المشهور بين الاصحاب بل ليس في كلام اكثرهم فلهذا كان الفعل لا يمكن لا بد من عبارته وجوز المرتضى وكذا العلامة في انعقاد النفل وان شغل
 الذمة بالواجب وط والرواية بخلافه فروي الجمهور عن النبي قال من صام تطوعا وعليه من مضاعف لم يقصدا فانه لا يقبل من حق صوم وروي الكافي
 عن الحلبي في الحسن بن بهيم قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل عليه شهر رمضان طاعة فله لا حتى يقضي ما عليه من شهر رمضان عن
 العباد الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام في انما تدل على خصوص قضاء رمضان فالحكم في مطلق الواجب كما هو المشهور لا يخرج عن
 لعدم امكن النفل والاصل يقضي الجوز وهو مشد السدة في الحكم بالجوز وكلام الشيخ الكلي لا يخرج عن اشحابا تقصير قضاء ومما شئت قال باب
 الرجل يطوع بالصوم وعليه من قضاء شهر رمضان ذكر الحديثين ولكن لا ينبغي ان الاحوط والاوى العمل بالمشهور ولا وجه للهاون في امر الواجب
 الاشغال بالندب الايام التي يسحب فيها ما على الخصوص ظاهر انها تدل في فضيلة صيامها بالصيام الواجب ايضا وبشيء لا مساك ماديا فيه
 اليوم للمسافر والريض نوال عذرهما بان فاهم المسافر او المريض في اثناء اليوم وقد نال ما قبل زوال العذر في اليوم او كان زوال العذر

بعد الزوال للشمس في فوات وقت نية الصوم سواء شأنا أم لا أما لو زال عذرهما قبل تناول قبل زوال الشمس فحجبهما الصوم لتمكنهما منه
وحيثما سال الحائض النفس ناديا بنية النهار إذا طرأ الدم في أثناء النهار بل بعد الزوال كما عرفت وأنتفع فيه وكذا الكافر ببل والتنا
النهار والصبى يبلغ وقد عرفت البحث عن ذلك كله بفضلنا في الدرس الثاني من الكتاب المكرره صوالدهم خلا الإهام الحرمة ولو دخلت فيه فحجبها
كما ورد في خبر الزهرى وغيره من قوله عليه السلام وصوالدهم حرام وبذلك على الكراهة ما مر من الحديث النبوى صلى الله عليه وآله في سنة داود عليه السلام
في العفة جميعا أنه سئل زارة أبا عبد الله عليه السلام عن صوالدهم فقال لم ينكحوها وقال لا وصال في صبا ولا صنف وما إلى الليل وصوم يوم
عزف مع شاك الحلال والضعف عن الدعاء ومعها فطر في الأولى فدمتها بدل عليه نفا وصوم السابعة سفر كما سلف شرحناه مشق ومو
المدعو إلى طعام قال في المسالك لا فرق بين دخاله في أول النهار وآخره ولا بين طهي الطعام له وغيره ولا بين من يتنق عليه الحافة وغيره لا خلاف
النص نعم بشرط كونه مؤمنا والحكمة في إفضله الإفطار على الصوم إجابة دعوة المؤمن وإدخال السرور في قلبه عكس دقوله لا يجزى كونه كافر
أقول ما ذكره في الحكمة بل على إفضله الإفطار على الصوم إجابة دعوة المؤمن بإدخال السرور في قلبه عدم رد قوله لا يجزى كونه كافر انتهى
أقول ما ذكره من الحكمة بل على إفضله الإفطار على الصوم عجز عن بلهسيه مؤمن من دون رد الصيام عليه ودخوله بنية ولكن أكثر الأجاء الوأ
في هذا الباب ضمن دخول البيت وصوم المائدة أو التماس إضرار شيء لفردي جبل بن دراج في الصبح على ما في العفة عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه قال من دخل على أخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلم بصومه فحين عليه كتب الله له صوم سنة ودعى الكافي عن محمد بن عيسى عن أبي جعفر عليه السلام
قال من نوى الصوم ثم دخل على أخيه فساله أن يفطر عنده فلفطر ولم يدخل عليه السرور فانه محبب بذلك اليوم عشرة أيام وهو قول الله عز وجل
من جاء بالحسنة فله عشر مثاها وكان المراد أنه لما بذل صومه في سبيل الله وافطره لأخيه المؤمن فله عشرين مثالا فله عشرين مثالا
مؤ ذلك اليوم يصوم عشرة أيام وقال بعض شرح الكافي والمراد أنه يعلم من افطاره أن صومه كان خالصا لوجه الله تعالى بلا شائبة الربا فكان حسنة
وله عشر مثاها في نفسها وبزيد عليها ثواب إدخال السرور في قلبه أخيه قول ويقد هذا الحمل واضح جدا وعن داود الرقي قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام
يقول الإفطار في منزل أخيك المسلم أفضل من مائة من سبعمائة ضعف أو سبعين ضعفا وكان الثوري يدين داود وعن صالح بن حفصه قال
دخلت على جبل بن دراج وبين يديه خوان عليه غسانية باكل منها فقال ادن فكل فقلت في نفسي فتركت حتى إذا أكلها فلم يبق منها إلا شيء
عزى على الإفطار فقلت له لا كان هذا قبل الساعة فقال ادن فخذ لك شيئا ثم قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول إياما رجل مؤمن دخل
أخيه وهو صائم فساله الأكل فلم يجبه بصيا لم عليه بافطاره كتب الله له صوم سنة قبل الغسان بالمحبة والمهمل اسم طائفة من اليمن
فكان الغسانية نوع مطبوخ يابس اللحم وعن علي بن حماد قال قلت لأبي الحسن عليه السلام ادخل على قوم وهم يأكلون وقد صليت العصر أنا
صائما ثم يقولون افطر فقال افطر فانه أفضل وهذا الخبر صحيح في إفضله الإفطار بعد العصر للمدعو وعن إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام
قال افطارك لأخيك المؤمن أفضل من مائة من تطوعا وهذا الخبر وإن كان له نوع عموم كما يدل عليه ما قاله في المسالك لكن ما ورد في
بافي الأخبار برشد إلى المراد وهو الضيف عند إذا لم يؤمر ولم ينه عن المضيف فلماذا نكره أنه لا نفي من تركه صومه بل لا ريب
جانب المضيف فلا يفسد طعامه ويكسر قلبه يرتفع ذلك باستبدانه ولو هو فحرم كما سبنا وحكم في المنع بعد صومه بدون الإذن كما
والمملوك ثم قال هذا مما اتفق عليه علماءنا وأكثر علماء الإسلام والمراد من الضيف من نزل ببيت أخيه المؤمن بعنوان الضيافة قبل ذلك اليوم
الذي لكلام في صومه فيقيم فيه اليوم ويكون ضيفا أو جاء إليه في اليوم قبل الزوال بل ويجعل بعده أيضا لإطلاق النص وإذا وعد أن يذهب
إلى بيته يوم كذا فإن ذهب فهو ضيف إلا فلا ولكن بالمعنى حكم خلف الوعد وذكر أنه العكس أيضا أي كراهة صوم المضيف بدون الإذن
لأنما يجتنب الضيف ليس بصومه بل حقيقة الجنازة في نية ما يشبهه من الطعام وأما صوم الولد والزوجة والعبد بل مطلق المملوك فلا قرب
أشراط الإذن في صحة صوم الولد مباشرة باذن الوالد وصوم الزوجة باذن الزوج وصوم المملوك باذن السيد فصوم كل من أذن له تطوعا
بدون الإذن محرم وظاهر كلام المنهى الوفاق على ذلك في المملوك والزوجة وقال المحقق في المغيرة لا يلزم استبدان الوالد بل يستحب أن
للأب مع الوالد ورواية هشام بن محمد معروضة بعقوبة لو صام تطوعا بدون الإذن فبطل على أشراط الإذن في الصحة كما قاله المحقق
في النافع على خلاف ما ذهب إليه في المغيرة لكن سند الرواية لا ينجح عن ضعفه ثم الولد يجمل اختصاصه بالولد بغير الواسطة كما هو ظاهر اللفظ

أو يشتمل النازل أيضا كإبراهيم الملقب به والزوجة تحمل الدائم والمتمتع بها على الأظهر ولا فرق بين خصو الزوج وغيبه كاصحوا خلافا
 للشافعي حيث شرط اذن الزوج وكذا لا فرق في المملوك بين خصو المولى وغيبه ولا بين ان يصفه عن مولا ولا وعده واستدل
 في الغيبة والمنع على شرط اذن الزوج بان الزوجة بالصوم تعرضه لما يفتنه من الاستمتاع بالوارد فلم يكن مشروعا لها الا برضاه وعدم جريان هذا
 الدليل في خصوصية الزوج وافيح وفي حضوره أيضا لا يفتنه عن شيء لان ابطال الصوم المندوب ليس محرم كما عرفت فليس الصوم مانعا يمنع الزوج عن
 لوارده وقد عرفت ان يجوز عرض نحو هذا لا يفتنه في نية الصوم وعلى شرط اذن المولى بان المملوك لا يملك من نفسه شيئا بغير موافق
 اذن مولاه واقول عدم تملكه من نفسه شيئا مطلقا في ما لا ينافي في مولا اصله خصوصاً في امر العبادات غير ظاهر الا بغير هذا الدليل الكفيل
 يقال ان الصوم يصرف في كل يوم من غير ضرورة في البدن والمزاج فلا بد فيه من اذن واما الاخبار الواردة في اذن الزوج في الاذن
 فافى في رواية الزهري من قول علي بن الحسين عليه السلام واما اذن الزوج فلا ضرورة لان الصوم تطوعا لا باذنه ولا
 والصفى لا يصوم تطوعا الا باذن صاحبه قال رسول الله صلى الله عليه وآله من نزل على قوم فلا يصوم تطوعا الا باذنهم وما روي في الكافي عن جعفر
 الحكيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من نزل على قوم فلا يصوم تطوعا الا باذن صاحبهم من طاعة للرئيس والزوجان لا يصوم
 تطوعا الا باذنه وامره ومن صلاح العبد وطاعته ان لا يصوم تطوعا الا باذن مولاه وامره ومن بر الولدان لا يصوم تطوعا الا باذن ابويه وامرهما
 والا كان الصبي جاهلا وكانت للرئيس خاصية وكان العبد فاسقا حاصبا وكان الولد عاقا وهذا الخبر يدل على شرط اذن المولى من غير التفصيل
 بنار عن ابي جعفر عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله ان دخل رجل بداره فهو ضيف من بهما من اهل بيته حتى يهل عنهم ولا ينبغي
 ان يصوموا الا باذنهم لئلا يجلوا الشيء فيفسد عليهم ولا ينبغي عليهم ان يصوموا الا باذن الصفيين لا يحق لهم في شئ الطعام فيشربهم وقالوا في طاعة
 ثراه ولا لانه هذا الخبر على التحريم غير واضح الا انه يفيد منه رجحان الترتيب والظاهر ان سائرهم عكس ثواب على الفعل لا معنى لفعله ثواب الفعل
 بالنسبة الى الترتيب وعكس الثواب على الصوم بسائرهم عدم شرعية سائرهم لتحريم حمل المنع على قلة الثواب بالنسبة الى الصوم الجامع للاذن بغير
 انه في قول بعد ما طاعتك بملاحظته ومعنى اكرهه في العبادة تعرف ما في كلامه من الصوم وعن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال قال
 النبي صلى الله عليه وآله ليس للرئيس ان يصوم تطوعا الا باذن زوجته وجماعه عن محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال جئت امرأة الى النبي صلى الله
 عليه وآله فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال لها ان تطعمه ولا تعصيه لا تصدق من بيته الا باذنه ولا يصوم تطوعا الا باذنه
 وعن القاسم بن عروة عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال ابي عبد الله عليه السلام ان يصوم تطوعا الا باذن زوجته وجماعه عن محمد بن جبير الغزي عن
 عبد الله عليه السلام قال جئت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله فقالت يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة فقال هو اكثر من ذلك فقال اخبرني بشيء
 من ذلك فقال ليس لها ان يصوم الا باذنه ثم اعلم ان العلانية في المنع ان الصوم الواجب لا يغير فيه اذن الزوج بل يحجب عنها فعله ولا يحمل
 منها عنه وذلك بظاهره يشتمل الموسع والمضيق ولكنه استشكل في المذكور في جواز منع الزوجة في الواجب الموسع اذا طلبت التحجيل ثم ان العلقة
 التي ذكرها في الصنف لا يخصص التدبيل بوجده الموسع ايضا يدل على ولو في الاعلام في المضيق ولكن اكثر الاخبار تخصص التطوع والمضيق
 صوم العبدين التبرع ويوم التثنية رمضان ولو نواه واجبا عن غيره لم يحرم ونذر المعصية والعتمة والوصال يظهر من الخبر عند
 تحريم صوم الوصال وهو من ترك الواجب صرا كما مر في شرح جميع ذلك مفصلا في صوم الصمت هو يوم الصوم ساكنا بان يجعل التكو
 وصفا من صوم الصوم بالنسبة وعلى تحريمه وفاق علمائنا ولا بد من العبدية في شرعنا فيكون شرعا محرمها وورد في الخبر الزهري وصوم الصمت حرام
 وفي صحيح زائدة المفصلة لوصال في صمت يوم ما الى الليل ثم الظان الصوم على هذا الوجه فاسد لانه فسد بجماعه محرمه ففسد واما
 صاحب المذاهب من احتمال الصمت باعتبار صمد الامثال بالامساك عن المفطر وتوجه انتهى الى الصمت الخارج عن اذنه فضعفه ظاهر لان
 فسد يغلط بالصوم الماخوذ فيه الصمت والتدبير كما هو معلوم من حال من يصوم صوم الصمت ظهر من تفسير ايضا وحاشا له من الصوم بهذا
 في الشرع فيكون اخراجه عما اعتبار الامساك عن المفطر عبادة شرعية والصمت المخرج جاعله منه باعنه لا وجعله بشئ وصلا
 المذكور بين الصنف والولد والزوجة والعبد مع التمسك عدم اذن على الخلاف في هذا الكلام يشترط الخلاف في المملوك والزوجة يند
 الاذن عبارة انتهى يدل على اتفاق علماءنا على ذلك وذكرنا عن ابي جعفر عليه السلام جواز صيام العبد في يوم التبرع فقال في انه محرم

بل ظهرها الوجوب في الكافي والتهذيب عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال ثلثة من جعل قتل رجلا خطا في الشهر الحرام قال يخط عليه الذنبة
 وعليه صوم يومين ومن شهرين من شهر الحرام قلت فانه يدخل في هذا شي فقال ما هو ذلك يوم العيد واما التشريق فقال صوم فانه
 هو يومه وقريب منه ما ذكر في الكافي الحسن بن بهيم عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في حكم الفاعل في الحرام وقال الشيخ في التهذيب بعد نقل الخبر
 ان الخبر ينافي ما وقع على من صام العبد بن خمار ابتداء فاما اذا لم يذم شهران متتابعان على حيا فانه من الخبر فيلزم منه صوم هذه الايام لا يدخل
 في ذلك في ذلك قال العلامة في المنهاج بعد نقل قول الشيخ والفتاوى عندي خلاف ذلك فان الاتفاق بين فقهاء الاسلام قد وقع على تحريم
 التشريق فخرج هذه الصوة من حكم جمع عليه بهذا الحديث مع ان في طرفه سهل بن زيار وهو ضعيف لا يجوز فالاول البناء على التحريم وهذا
 على ذلك في المختلفان الخبر فاصح من افاة المطلوب ان ليس فيه امر بصوم العبد وانما امره بصوم شهر الحرام وليس في ذلك لانه على صوم العبد في
 التشريق يجوز صوما في غيره من قول ولا يمكن المناقشة مع العلامة بعد ضعف سند الخبر الثاني الذي ذكرناه لان كلامه مع الشيخ والشيخ
 بالخبر الاول وكذا الاجمعي المناقشة بعد معرفة الاخبار الدالة على المنع من صوم العبد في العوم بحيث لا يقبل هذا التخصيص كذا الاجماع
 لان عدم اباة اللفظ عن قول هذا التخصيص لا يندفع في عدم جواز تركه في الحكم الشهر الشايح بل في السلم بحيث يحكم ببناء مخالفه كل مسلم في
 الراي بمثل هذا الخبر الشاذ النادر من الاحاد وذكر استحقاقه من غير اعتبار في عبادته في التشريق بل لا عن الهدى في التهذيب عن اسحق بن
 عمار عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيام ثلثة الايام التي في الحج فليصم ايام التشريق فان ذلك جائز له
 وذكر ايضا عن عبد الله بن مهزيون القناع عن جعفر بن ابي عبد الله ان عليا عليه السلام كان يقول من فاته صيام ثلثة الايام في الحج وهو قبل التوبة
 ويوم التوبة ويوم عرفة فليصم ايام التشريق فعدا ذلك وعمل ابن الجني من اصحابنا بهذه الخبرين وقال الشيخ في بعد ذكر الاخبار الدالة
 على المنع وابراد هذين الخبرين فهذا الخبران وروايتان من مخالفين لسائر الاخبار ولا يجوز للمصليهما والعدل عن عدة احاديث الا
 بطريق يقطع العذر ويحتمل ان يكون الرجلان وهما علي جعفر بن محمد عليهما السلام ذلك انهما قد سمعا من غير من يثبت اهل البيت عليه السلام
 فلو كان هذا كان بقوله عبد الله بن الحسن بن ابيه هاهنا ولو سلمنا من ذلك لم يجز العمل به لان الاخبار المتقدمة المروية عنه قد عارضت
 هذين الخبرين وروايتهم بما اكثره ولو تساوت كلها حتى لا يترتب بينهما كان يجب اطراح العمل بمجموعها والمصير في ما رواه ابو الحسن موسى بن
 ابي عبد الله السلام لان روايته عليه السلام من غير طهارة على رواية غيره لصحة طهارة روايته من ابيه هاهنا وروايتهم من الاوهام وذكر موسى بن القاسم عن
 الحسن بن النعمان عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج قال كنت فاما اصلي وابو الحسن عليه السلام فاعدا فلما اتممت الايام اعلما فاجابته عباد البصرة
 فلم اتم جلس فقال له ابا الحسن ما تقول في رجل تمنع ولم يكن له هدى قال يصوم الايام التي قال الله قال فجعلت معي اليها قال له عبد الله بن ابي
 هو قال قبل التوبة ويوم عرفة قال فان فاته ذلك قال يصوم يومين من يومين بعد ذلك قال فلا تقول كما قال عبد
 الله بن الحسن قال فابشر قال قال يصوم ايام التشريق قال ان جعفر كان يقول ان رسول الله صلى الله عليه واله امر ببلان ينادي ان هذه ايام
 اكل وشرب فلا يصوم احد قال ابا الحسن ان الله قال فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ رجعت قال كان جعفر عليه السلام يقول في الحج وكل من
 الحج انتم اقول وما ذكره اخبرني ترجيع العمل بروايته ابي الحسن موسى عليه السلام فها هو لان الراوي في هذين الخبرين ايضا ابو عبد الله عن ابيه
 عن علي والائمة عليه السلام كلهم سواد في العممة والطهارة والزاهنة والبرائة من الاوهام فالاولى ترجيح صحة سند خبر عبد الرحمن بن الحجاج
 دون خبر اسحق وعبد الله والافضل المنع بينهما لما ذكرناه من العلامة في الاول وعن الشيخ في الثاني وفي رواية الزهري عن ابن العابد بن عبد الله
 جعل ضم من الصوم بالخبر هو الجمع والتمسك بالبغير وشبه الفطر وعرفة وعاشورا وهو بشر بعد التاكيد في قولنا من الزاوية عليه
 عبر عن صوم الطوع بالصوم الذي عليه بالخبر فلا بعد ادعاء دلالة تخصيص هذه الافراد بالذكر على ان هذا هو صوم شهر رمضان
 وجوابه وبه هلاله لوجوبه في شهر الصوم من الدين وتخصفه بروية الهلال بانفاق المسلمين وبقوله عز وجل يسلطونك عن الاهل
 هي موافقة للناس في الحج فقد ظهر انه يتم احب الاهل في عرف اوقات الحج وخبره ولاخبار اكثره الواردة في ان الصوم للروية والفطر للروية وان
 انفراد الراي بروية هذا كان الراي المنفردة او لا يكون هذا لا بد من شاهدة بالروية عند الحاكم بعد العدة لانه سبب اخراجه بان لا يشهد
 او شهد ولم ترد لان العدة لا وعدم الرد يثبتان في قول الغير لا مدخل في ذلك في حق نفسه بل من هذا حكمه على التحريم الحاصل له بالروية لا

أو
خارج
في البلد
ع

ولا يصح
ع

الصوم من البلد كانا أو خارجه ولما دعيه وقوع الزينة في البلد مع عدم العلة وأعلم أن فتاوى الشيخ وكثير في تلك المسئلة لا يخرج عن اختلاف فقال في
المسئلة جلا من شهر رمضان في الهلال وقيام البنية برؤية فإذا رأى الإنسان هلال شهر رمضان تحفته وجب عليه الصوم سواء كان مع غيره أو
وإذا رأى هلال شوال ظهر سواء كان مع غيره أو لم يكن فان قام بذلك الشهادة فربما لم يسطر فيه فربما انظر فيه وجب عليه القضاء والكفارة و
لم يره في البلد وظهر شابعه وجب أيضا الصوم فان كان في السماء حلة من وقام وغبار وشبهه عدلان مسلمان برونه وجب أيضا الصوم فان
يكن هناك حلة لم يقبل الشهادة القسامة حين رجلا ومضى كان في السماء حلة ولم يره في البلد أصلا وشبهه من خارج البلد فبان عدلان قبل
قبل قولها وجب الصوم وان كان حلة غيرهم لم يره لم يقبل من خارج البلد الشهادة القسامة حين رجلا انتهى خلاصة كلامه هذا ان مع
لا يقبل الشهادة حين رجلا سواء كانوا من البلد أو خارجه ومع العلة يقبل شهادة العدلين من الخارج والداخل وقال في النهاية ومضى في الهلال
في استقبال شهر رمضان فبهم بنية الغرض من الغدوان لم يره لم تكن الزانية في البلد وظهر شابعه وجب أيضا عليه الصوم فان كان في السماء
ولم يره جميع أهل البلد ورا حوز فضا وجب أيضا الصوم إذا رآه واحدا أو اثنين بل يلزم فرضه من رآه وليس على غيره شيء ومضى كان في السماء حلة
بر في البلد الهلال أصلا ورا خارج البلد شاهدان عدلان فجب أيضا الصوم ان لم تكن هناك حلة وطلب فلم يره لم يصب الصوم لان تشهد من فضا
من خارج البلد انهم رآه انتهى في نسخة الخلف هذا القول الى ابن البراج أيضا واصله ان مع حلة العلة لا يقبل الشهادة حين رجلا من البلد أو خارجه
يقبل شهادة الواحد والاشين ومع العلة يقبل شهادة العدلين من الخارج ولا يقبل الشهادة حين رجلا من البلد ومخالفة لما قاله في المبسوط
مع العلة لا يقبل شهادة العدلين من البلد وقد قال في المبسوط بقبولها وقوله في المبسوط أنهم من ذلك وقال في الخلاف لا يقبل في هلال
الشهادة شاهد من فاما الواحد فلا يقبل منه هذا مع النعم فاما مع الصوف فلا يقبل فيه لا حين رجلا قسامة أو شتان من خارج البلد انتهى في نسخة
المبسوط والنهاية في قبول شهادة الاشين مع الصوم من الخارج قد قال بعدم قبولها فهاها ومخالفة للنهاية فاحذ في ان مع النعم يقبل شهادة
العدلين من البلد وقد مر المنع من ذلك في النهاية وظاهر كلامه في كتابي الاخبار ان مع حلة العلة لا يقبل من الخارج الدخول الشهادة حين رجلا
ومع العلة يقبل شهادة العدلين إذا كانا من خارج البلد ورجعوا ذكره في النهاية وأبو الفتح على ما نقله في المختلف اعتبر العلة وعدمها في
قبول الشاهد من وعدمه ولم يعتبر الخراج من البلد والداخل وقال صاحب المدارك قال الشيخ في المبسوط والخلاف لا يقبل مع الصوف الامم
فناو شاهدان من خارج البلد قولنا انت خبريهم مطابقة ما نقله فانه الشيخ في المبسوط كما نقلنا ثم ان الحسن الذين اعتبروا في الخارج
اذ لو اعتبر العدلان في الجمع فقلنا يفتقر ذلك لو اعتبر حصول العلم من شهادة فلو وجه للعبين ولو اكتفى بطلان الحسن فبقا بقية شهادتهما
فلنا لا يكون قوي بما يحصل من الشيع الذي هو اذن من شهادة العدلين في باب الشهادات ولو اعتبر شهادتهم على العدلين فيشكل استنباط
ذلك من النص فاذن لا بد من القول باعتبار الحسن لرفع التهمة ورفع ظن الاشتباه الذي يكون غالبيا في اليهود القليلة في باب الهلال
مشاركة الكثيرين في الاستهلال لعدم رؤيتهم مع سلامة بصرهم ففي صورة لا يكون ذلك فيها ينبغي القول بقبول شهادة العدلين كما سافى
الاشارة اليه من المصنف واما جملة ما ذهب اليه المصنف والمفتد والمرضى ابن ادرين المحقق واكثر الاحباب من قبول شهادة العدلين الهلال
فلمعرف من فضيلة الشرع من قبول الشاهد من الاحكام كلها الاما شدوا الاخبار والكثرة المتقدمة وغيرها مما ورد بمضمونها واما جملة من
ذهب الى اعتبار الحسن في الصوف فاما من الخبرين مع اولها وجب الصوف على من علم مضي الثلثين من شعبان وعلم الشيع او سمع من العدلين فلو
بحكم بما ذكره كان له شهدا عند او شهدا ولم يعلم عدلتهما اما لو كان باه عدم البوث بها في صورة وكان السامع مقلدا لم يمكن العلم
ومخالفة من يعمل بقبول لقول الصادق عليه السلام في صحبة منصوب حازم المتقدمة صم لرؤية الهلال وانظر لرؤية فان شهد عندك شاهد
مرضيان باتهما اياه فاصدقهما بما تقدم من الاخبار وفي رواية ابى يوب خير حسو مع الصوف واثان من خارج مع العلة اخرج من خبر الحسن
عدم العلة بان لا يجوز ان ينظر الجماعة الى طلوع الهلال مع سلامة بصرهم وارتفاع الموانع فذكره واحد منهم كما مضى في صحبة محمد بن مسلم
قوله عليه السلام في رؤيته ليس ان يقوم عشرة فينظروا فيقول واحد هوذا هو وينظر تسعة فلا يرونه اذ رآه واحدا عشر الف وكم اذن
في الموثق عن ابي عبد الله عليه السلام قال من لم يره ولم يره في الهلال ان يحج الرجل والرجلان فيقولان يا ابا عبد الله انما الرؤية ان
يقول القائل يا ابي عبد الله انهم يقولون صدقت واخرج ايضا ما رواه ابو ايوب وابو بصير بن عثمان بن محمد عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت لابي عبد الله

روية الهلال فقال ان شهر رمضان فرضه من قبل الله فلا يؤد وبالقطعي وليس روية الهلال ان يقوم عدة فيقول واحد قد رايته ويقول
الآخر لم يره اذا رآه واحده ما يه واذ رآه مائة الف ولا يخرج في روية الهلال الا الذي يكن في السماء حلة اقل من شهره حسب ان كان
في السماء حلة قبلت شهادته وجلس به فلان يخرج من مصر ومباراة حبيب الخراج والجماعي على اختلاف النسخ قال قال ابو عبد الله عليه السلام
لا يجوز الشهادة في روية الهلال من خمس جلاء عدد الفسامة وانما يجوز شهاده رجلين اذا كانا من خارج المصر وكان بالمصر عدة فاجزئتهما
رايا واخبر عن قوم صاموا الروي والجواب عن الاول كما اوردته العلامة في المختلف انه استبعد احضار ان يختلف الابصار بالقوة والضعف العلم
او وقوع النظر عليه ثغافا ثم تعرض له خصوصية لعله والعلامة زمانه على مقدم ان يقع نظره اليه لوقت كونه فوق الاقويهم ذلك يؤكد ان
من يد الشهادة مع التهمة لا مطر اما الخبر الاول فالظاهر ان طرقة كراهية وصفه بها في المختلف محكم في التهمة بالضعف لعله باختيار الكلام المذكور
في هون خبر عبد الرحمن ولكنه لا يصلح لمعارضته ما ذكرناه من الاخبار الكثرة المعتمدة بالشهرة بين الاصحاب بحيث لا يلزمنا افراده للصحة جماد
كذا الكلام في الخبر الثاني مع ضعف طرقة وجواب المحقوق في المعبر عن اليقين بالخبر بان شرطه حسب انه يوجد في حكمه كونه فاسد للدم ثم لا
ينبغي اليقين بل قوة الفطن وهو يحصل بشهادة العدلين وبالحجة فانه مثالا عليه عمل المسلمين كافة مكان ما فطوا ما ذكره من عدم اذنية العلم
فغير مسلم لان يكون مراده في بعض النسخ وحلت على عدم العلم بعد التهمة او على التهمة لما عرفت قال غالي طاب ثراه بعد نقل هذا الخبر عن
ولعل الاثر في ابل هذه الاخبار ان يحمل على ضرورة لا يحصل الظن بقوله لم كما اذاعه الموضوع ولم يره الباقون مع سلامة اصدارهم و
وارتفع الموانع عنهم بل قد يحصل العلم بخلاف قوله لم انتهى اقول ما ذكره داخل في التهمة التي ذكرها العلامة والمصنف فاذكر اتم واطهر خبر
سلار بالواحدة في اوله بالنسبة الى الصوفا خاصة لا في حلول الدين وانقضاء العدة ونحوها ولا هي في هلاك شول بالاضالة وان قال شوبه بغيره
رمضان بعد انقضاء ثلثين منه وهذا المدفوع في الشافعي وحكم الروايتين عن احمد واختيار ابن مباركة واسمعه العدة من رواية محمد بن
عن احمد جعفر عليه السلام قال قال ابو موسى عليه السلام اذ اريتم الهلال فافطروا وشهد عليه عمل من المسلمين ان لم يره فلهلال الا من وسط التهمة
واخوه فاموا الصبا الى الليل وان غم عليكم فعدوا ثلثين ليلة ثم افطروا والله سمع بعض هذا الخبر وان حكم في المختلف بعد بحسبه باختيار شرط
محمد بن قيس بن جعفر منهم ابو احمد وهو ضعيف فان رايته يوسف بن جعفر عنه تشهد بانتهجى الثقة صاحب كتاب الفضا بالمعروف كما يظهر من
الرجال نعم الاختلاف الذي في منه ربا اذ اذ وكما في التمسك به فانه مذكور في موضعين من المذهب كذا في الاستبصار ففي موضع كان ذكرنا
على قول الفقيه وفي موضع بهذه الصورة واشهد واعليه عدولا من المسلمين وعلى هذا فلا دلالة فيه صلا على قبول قول الشاهد الواحد
ان لم نقل بانه يدل على خلافه وفي موضع هكذا او تشهد عليه ببيتة عدل من المسلمين والظاهر من البيضة العدل الانسان العاقل فلا دلالة فيه
انما هو اخبرنا بما رواه ابن عبد الله بن جابر عن ابي عبد الله عليه السلام في رايته الهلال فقال شهدنا ان لا اله الا الله قال نعم
فقال شهدنا ان محمد رسول الله قال نعم قال بالابل اذن في الناس ليس صوموا عدوا ومباراة ابن عمر قال راي الناس الهلال فخرجت رسول الله
صلى الله عليه وآله في رايته فقاموا من الناس بالصيام واما الاحتياط للعبادة فنفى قبول الواحد بانه خبر عن وقت فرضه فيما طرقة
فقبل عن الواحد كالحج يدخل وقت الفرضه وبانه خبر عن امر بن شريك في الخبر والخبر فقبل فيه لو احدهما الرواية وبان شهادته الواحد في
الرجحان يكون من رمضان مرجوحه كون من شعبان ولا يجوز عفا العمل بالرجوح فتعين العمل بالراجح اذ لا خروج عن المغفر عملا في
والجواب ان الرواية الاولى مع عدم مرجحها لان العدل كما يصدر عن الواحد يصدر على الكثرة كما نص عليه هل اللغة تدل على قبول الواحد
في هلال شوال وهو خلاف ما ذهب اليه سلار بن عبد العزيز والروايتين الاخريتين مع ضعف سندهما بشر كان فيهما حكاية حال فعله
الله عليه السلام في ذلك من غير الواحد انما ولم يطبع الراوي على ذلك مع ان الشائبة تخالف اصولنا باعتبار دلائلها على قبول قول الشاهد
بعض الاثر بالشهادتين وبالحجة هذه الاخبار لا تصلح لمعارضة الاخبار الكثرة المعتمدة وغيرها الدالة على اعتبار العدلين والاحتياط
فيهدد حجان الصيام بقصد ان من شعبان الحكم بوجوده من رمضان مع استلزامه تقدم الاحتياط باختيار الافتراض في اخر الشهر ولما روي
عن علي عليه السلام انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله من انحوت في رمضان يوما من غيره مستعدا فلين يؤمن بالله ولا يهلك الاصل
الاول عنوع والفرض بين الرواية والشهادة معلوم مقول فلا يمكن قياس الشهادة عليها والرجحان المحاصل من شهادة الواحد لا يوازن

في
الفتاوى
ج

الصل
مطلقا بل
بشيء

استحسانا شعبان فاصل البرزخ والاول جليل بشارة الفاسق وخبر ايضا كما في اخبار الواحد مع مشاركة الناس له في الغلب من غير الاستحسان فلا
يحمل الرجلان الذي سقاوا جنة المرفوعة وبني يوم الشجر قبل الزوال فيكون الهلال المرئي قبل الزوال لليلة الماضية على ما يروى في الخبر
ومع حسنة ابراهيم بن ابراهيم بن هاشم لكنها معارضة باخبار كثيرة منها صحيح محمد بن قيس المتقدم قال العلامة في المختلف قال السيد المرفوعة
الناس به لما ذكر قول الناصر في اذرى الهلال قبل الزوال فهو لليلة الماضية هذا صحيح وهو مدعيها ثم قال في المختلف وادعى الشيخ
ان عليا عليه السلام وابن مسعود وابن عمر وانس قالوا به ولا خلاف فيهم وقرب في المختلف اعتبار ذلك في الصوم دون الفطر كما سألنا ذكره وتردد
في الخبرين بالناس وحكم في الشرايع بعدم اعتبارهما وقال صاحب المدارك ترد في الكتابين في محله وقرب على طاب ثراه اعتبارهما مط كما هو في السيد
وفي الاصحاح على عدم اعتبارهما وقال خالي القول باعتبارهما ظاهر الكلبي في الصدوق واقول لا يخفى ذلك على اهل الان الشيخ الكليني ذكر في الكافي في
باب لا هلال والشهادة عليها الاخبار الشاذة في حكم الهلال وذكر من جملته خبر جواد والقول بانه يقول باعتبار جميع ما مع شافرها بعضها البعض لا يخفى
عن بعد وما الصدوق في ذكره في الفقه في باب الصوم للروية والفطر للروية صحيح محمد بن قيس المتقدم الدالة على عدم اعتبار الروية قبل الزوال
ذكر في باب ما يجب على الناس اذ صبح عندهم بالروية يوم الفطر بعد ما اصبحوا ما بين كلاما يدل على اعتبارها ولكن لا يعلم ان من ثم خبره من روى
وقال في القمع اذ ارباب الهلال من وسط النهار واخره فانه الصبي الى الليل وان غم بعد ثلثين ثم اضطر وقال ابو عبد الله عليه السلام اذ ارا الهلال
قبل الزوال فذلك اليوم من شهر رمضان ثم لا ريب ان ما ذكره او لا يدل على عدم اعتبار الروية قبل الزوال وهو مضمون قول الجعفر عليه السلام
في صحيحه محمد بن الطائفة حمل الهلال في رواه عن ابي عبد الله عليه السلام على هلال شوال حتى يوافق الاول ولو حمل على هلال شهر رمضان كان منافيا
الا ان يحمل حكم الروية في الصوم مخالفا للحكم في الفطر وهو مستبعد جدا والا فربما عند ما اشهر بين الاحكام الدالة على عدم اعتبارها في الاستحسان
وما يستفاد من المشاهدة والشواهد المحسنة يعلم من تجاري العادات والضوابط المحاسبية ثم ظاهر قوله عن من قال ثم اتوا الصبي الى الليل افاق
بظاهر اللفظ وجوب تمام الصبي الى الليل بعد الدخول فيه فلا يجوز الا فطارا والخروج عن الصلوة وروية الهلال في انشاء النهار ثم الاخبار بالكثير
انما الغرض من الروية في ان الصلوة للروية والفطر للروية وما في معناه وان العبرة بالروية والشهود ومضى ثلثين لا خبر ومن المعلوم ان الروية
بالروية المأمورة بالمتقدمة على اليوم المبحوث عنه كيف لو كان المراد مطلق الروية لوجب فيه بما قبل الزوال لهذا اليوم وبما بعده لليوم
ومثل هذا الاجمال في مقام بيان الحكم الشرعي غير سديد ايضا كل ما ورد من الاخبار في العلامات كالروية قبل الزوال والظن وظل الراس
بمنسب المسعودي حكم الليلة السابقة من العلامة فيهم ان مناط الاعتبار بالليلة المتقدمة فلا بد من ان يكون المراد بالروية الوارد في هذه
الضابطة الكلية الشرعية الروية التي يفيد حكم الليلة بصريح فهم الناس وهي ما ذكرناه وقال خالي طاب ثراه ان هذه الاخبار التي تكاد يبلغ عددها
يصلح التأييد قول السيد واقول ضعف هذا التأييد قد ظهر مما عرفت ثم صحيح محمد بن قيس المتقدم دلالة على المطلوب اضعفه كما اطبق على التأييد
عن الاخبار المأثورة للامان من الفقهاء الكبار والعلماء الاخبار واذا خالي ان قول الجعفر في هذه الصحيحة ان لا يروى الهلال الا من وسط النهار
ولغيره فاقول الصبي الى الليل دليل ما اخاره من قول السيد وقال جده الدلالة ان لفظ الوسط يحمل ان يكون المراد منه ان يكون
المراد منه منصف ما بين الحد من غنى الزوال اكن قوله واخره شاهد على الثاني فيكون الخبر يفي به والاعلى قول السيد انتهى قول السيد انتهى قول
المرفوع للمعلوم ان اهل العرف واللغة فاطمة يعبرون عن فتر من النهار بعد الثلثة بفرسها وانفس منه بالانهار وعن مثل ذلك العلامة في
بوسطره عن مثل ذلك ما خاره وعلى هذا فلا يخفى في معنى الكلام وفيه المرام على جديده بطورته على خلاف قول السيد وانما في الكلام في تخصيص
والاخر لا يذكرونها ظاهر لغزده فوج الروية بعد زمان طلوع الهلال من اول النهار وندرة وقوعها بعده الى الوسط خصوص ما مع عدم وقوعها
في الليلة المتقدمة كما هو المرفوع ثم الغرض من حكم وقوع الروية في الان الذي لا يقبل القسم من الزوال مع انما يتبعه العلم به جاره وعمل الشرع
صريحاً في تحريمها في النصف الاول من النهار كما يلزم مما فهمته مسبقا بعد ما ايضا يلزم افعالهم من حكم روية الهلال قبل الزوال والغرض
لاهم من حكم روية بعده واحل ان سلبوا الكلام في هذا الخبر الشريفي شاهد بان المراد من قوله عليه السلام اذ ارا الهلال فاطر ما ذكرناه
سابقا في لفظ الفطر للروية لا ما فهمته ثم ما رواه الشيخ عن جرح المذاق في قال ابو عبد الله عليه السلام من ارى هلال شوال بنهار في رمضان
صوم وجلسه لان قوله عليه السلام من ارى هلال شوال بنهار غام شامل لرواه قبل الزوال ويقبله بل الظاهر ان المقصود بالافادة حكم الفطر لان

جواز الاضطرار بحرقه ووقوع الروية قبل الزوال لان الأصل بقاء الشهر وتكليف الصيام فلا يمكن التخرج عنه الا بالخروج بانقضائه الشهر وهو لا يحصل مع
 نظر هذا الاحتمال نعم بهذا على الوجه الذي افاده رد السقطيل ان لا بد له من الحكم الكللي بان الحلال اذا روي قبل الزوال كان في اليقين ^{بأنه} الحلال
 قبل الغروب كما لا بد بالاعمال الروية حتى يسوغ لنا الاضطرار والتخرج عن حكم الأصل بهذه الروية وذلك بما لا يساعده الضوابط الحاشية والشواهد
 القوية بل يعلم خلافه منها ثم ما رواه الشيخ في الوثائق عن اسحق بن عمار قال سئل باعبد الله عليه السلام عن هذا من مضايغهم علينا في صنع وعشر
 من شعبان فقال لا تقبله لان تراهم فان شهد أهل بلد اخرتهم راوه فاقضه واذا رايتهم وسط النهار فامضوا الى الليل يعني بقوله عليه السلام
 صول الى الليل على انهم من شعبان وكونهم من شعبان ومعه ذلك لان الظان قول غيره من كلام اسحق بن عمار من الحسين بن عمار
 التالى عن الحكم الشرعي فيهم من كلام المتكلم الجليلي الامام بمعية الفرائض الحاشية والمقابلة ما لا يفهم غيره من التامعين للجزء الروية
 واذا كان المراد ما ذكره فلا ندر على المقصود اخبروا ايضا وسط النهار يشتمل على وجوب شئ مما بعد الزوال كما عرفت فلا يمكن حمل الامر
 بالانعام على الوجوب بذية مضام مطلقا بالاتفاق وحمله على الطلب المطلق الذي يكون في بعض القصور بعنوان الوجوب بذية مضام وفي بعضها
 على وجه التذبذب بشعبان الجمال على النفاهم ولا يلحق بالامام المنفرد بالحكم الشرعي فلا بد من حمله على الذب بنية شعبان مطاوعة التام
 وهو المطلوب ذكره في طاب ثراه هذا الخبر في قول بعضي عن عمار مؤيد لث قول السيد وانما خير ما به لولم يكن لا على خلاف قوله فلا يقو
 ما يبدى لقوله لان الوسط على ما حقه طاب ثراه اما ان الزوال وجميع النهار على التقديرين لا يمكن حمله على الوجوب بذية مضام بل لا بد من حمله
 على الذب بنية شعبان على الاول وعلى الطلب المطلق على الثاني ولا يابى فيه لقوله على التقديرين واما دليل قول السيد فاما رواه الشيخ في
 في المحسن بابهم عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام اذا راوا الهلال قبل الزوال فهو ليلة الماضية واذا راوه بعد الزوال فهو ليلة ^{المتقبلة}
 وما رواه في الوثائق عن عبد بن زرارة وعبد الله بن بكير قال قال ابو عبد الله عليه السلام اذا روي الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال
 واذا روي بعد الزوال فهو من شهر رمضان بخلاف ما قاله الشيخ في التهذيب بعد نقل هذا الخبر بقوله فهذا الخبر ثم لا يصح الاخر من هذا
 على ظاهر الخبر ان الاخبار المتواترة لانما غير معلوم من ما يكون هذا حكمه لا يجب المصير اليه ثم ذكر وجه الجمع بين الاخبار كما هو عليه لا يخفى
 من بعد ويمكن حملها على التقية ايضا لما وافقه المذهب في العامة حيث قال في المسمى في بعضهم ان روي قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان
 روي بعد فهو ليلة المتقبلة روي في التورق ابو يوسف ثم ابدى في ما اخذاره يارعا السد ان هذا قول على عليه السلام فانه يدل على ثبوت ذلك
 عند السيد بالقطع حيث لا يعمل بالخيار والاحاد والظنون ^{الاول} او لا يوضح ذلك لوجوب العمل بجميع احوال السيد بخلاف ما يشتمل هذا الوجه كذا في السائل
 الفرعية الخلافية وثانيا انهم من معقوباتهم وانما هو في نفسه على عليه السلام على رويته على غير عرض السيد لا يخرج على العامة بما ورد في
 رواياتهم فلا يبريد ذلك على رويته من طريق العامة فيثبت ان ذلك في على عليه السلام وبقائه قد روي الشيخ خلاف ذلك في الخلاف في
 رويته على عليه السلام وعمر بن عمر وان كان كهم قالوا ان ليلة القابلة ولا تغلظهم بدان ذلك على ان جماع الصحابة ثم ابدى ما رواه الكليني
 عن عمر بن يزيد قال سئل باعبد الله عليه السلام عن الخبر يزعون ان هذا اليوم لهذه الليلة المستقبلة فقال كذا هو هذا اليوم لهذه الليلة
 الماضية ان أهل على ليلة الحاروا الهلال قالوا قد دخل الشهر الحرام وقول يؤيد هذا الخبر على الظاهر لا يخفاه لاما اخذاره طاب ثراه وهو
 اعلم بما قال والمسئول من الله جل اسم الشايد في كل حال وعلى بها اي بحسنه جاد الفاضل في المختلف ان خالفها في الشهر في اوله الى اول
 شهر رمضان خاصته لاني شهر شوال بالسيرة ولا بالاصالة فلو لم يزل الهلال الى هلال شوال ليلة احد وثلاثين من اول شهر رمضان فمضى المعلوم
 بالروية قبل الزوال تمام يوم الحادي والثلاثين وكذا لو روي هلال شوال يوم ثلثين من رمضان قبل الزوال تمام ذلك اليوم قال في المختلف
 بعد نقل خلاف السيد الشيخ والافعال في ذلك في الصور والظن اجمع بانها حوط للعباد مكان رويته ثم ذكر اخبار الطرفين والاحاديث
 ثم قال لا يقال لاهاديت المسمى كرموها انقصوا المساواة في الصور والظن لانما نقول الفرق انما هو الاحياط للصوم وهو ما به في بعضنا
 اذا عرفت هذا فنقول اذا روي اول الشهر قبل الزوال لم يزل احد وثلاثين هلال شوال صحيح صومه ان كان هذا العرض في مكة او حاشية
 لان الاحياط لا يفتقر الى ما يجوز الاندفاع على النظر بناء على مثل هذه الروايات المقيدة للظن المعارضة بشتمها انتهى قول ان اراد العمل لا
 في اول الشهر لا يراى انما يثبت من مضايغها وهو مشكل لان الحكم بوجود الصوم لا يمكن من هذه الاخبار كما ذكره في العظم بصحها

في الجمع
 مع انه طاب ثراه
 لا يوافق باي
 التبد
 ح

مع ملاحظة ما ورد في حرم الصوم بولئك بنين رمضان وان من الخوف في رمضان وما من غير من هذا ما ليس بمؤمن بالله ولا بآبائه خير عبد لله بن كبر و
صريحاً في خصوص الفطر وخبر جاد مطلق فكيف يمكن الحكم بها في الصوم دون الفطر وايضا لا يمكن الحكم بانه من رمضان ان اليوم الحادي والثلاثين من رمضان من
شوال ومن الجين ان بنه الوجوب ان من رمضان من ذلك شرعاً لما لا يمتنع وان اراد ان لا يمتنع بانه الصوم المطلوب شرعاً فاعرف ان الله تعالى
فهو بما لا ريب فيه ليس حلالاً للمنازعة والمخالفة قطعاً وان اراد ان يمتنع من ذلك من باب الاحتياط ونحوه فيجب ان يمتنع من ذلك في كل يوم
مشكلاً وقد مر البحث عنه مفصلاً في صياح يوم الثالث فاذ في المتن في بعد نقل هذا القول الذي اختاره في المختلف عن حماد وحياتاً اذ الاحتياط انما
مع دليل اتم مع عدمه فلا ولهذا لو اشتهر عليه لغيره فيجب عليه لا ما احتياطاً انما هو ظاهر هذا الكلام ايضاً لا يخرج عن امله وان امكن فيصير بعد
ثم الظن من كلامه في المختلف ان الصوم في الايام من باب الاحتياط ولكن ليس كذلك لان في الصيام احتمال لانها يصوم يوم العيد كما كان في الاخبار
احتمال الاقدام على فطره يوم من رمضان والكل محذور منه عنه نعم في الايام مظنة وجوب القضاء والكفاية دور الصيام وهو من اجل الامر في العاجل
ربما كان اتم من العيد كبر عند الله نعم من اتم فطر يوم من رمضان ولا سبيل للعقل في هذا المثال هذه الامور والصدق وجعل غيبوبة بعد الشق المعز
علامة كونه لليلتين وروية ظل الراس فيه علامة كونه لثلاث ايام فاله في المنع اعلان الحلال اذا غاب قبل الشق فهو لليلة واذا غاب بعد الشق
فهو لليلتين واذا روي في ظل الراس فهو لثلاث ايام ولعل مسنده في ذلك ما رواه ابن مهدي بن الحر وهو مجهول الحال عن سفيان بن عيينة عن عبد الله بن
غاب الالهلال قبل الشق فهو لليلة واذا غاب بعد الشق فهو لليلتين ورواه ايضاً عنه جند الله بن الحسن بن الصلت النخري وهو ايضاً مجهول ورواه
محمد بن نعيم في الصحيح عن ابن عباس عن عبد الله بن عيسى قال انظروا الهلال فهو لليلتين واذا رايتم ظل راسك فيه فهو لثلاث والصدق في هذا
اعتبار الطول في الرواية وسبعة اشياء في كتابي الاخبار اذا كان هناك علة وجعل الطول يظهر النور في جرم مسند بن الليث بن جند العلة ايضاً
قال في النهاية في جعل الخبر في هذا الخبر ما يجري مجرى ما هو في معناها انما تكون اماره على اعتبار دخول الشهر اذا كان في السماء علامة من شمس
وما يجري مجرى ما هو في معناها في الليلة المستقلة بطول الهلال وجبوبة بعد الشق فاما مع زوال العلة وكون السماء معصية فلا يمتنع هذا الا
ويجري في ذلك مجرى شهادة الشاهد من خارج البلد انما يعتبر شهادة انما كان هناك علة ومضى لم تكن هناك علة فلا يجوز اعتبار ذلك على
من الوجوه بل يحتاج الى شهادة من جنس نفسه حسب ما قد مره ونحن نرى سماعنا هذه الاخبار في بعض الاحوال برئت عهدتنا ولم تكن في اعتبارها
انما في غير ذلك من كلامهما ان اعتبار هذه العلامة في اول شهر رمضان خاصة لاجل الفضا على من فطره استظهار واحتياط للصوم ويعتبر في
الفطر ايضاً في اول شوال بالنسبة وان كان ظاهر طلاق اللفظ هو الثاني ولا تنفع هذه العلامة في الفطر بالامانة البتة الشبهة عدم اعتبار
غيبوبة بعد الشق وروية ظل الراس في الطول لما قاله الشيخ في المبسوط ان ذلك يختلف باختلاف المطالع والعرض ومن ايضاً هذا الخبر لا يصح
لغاوة الاصل والاستصحاب القران العزيز والاحاديث الكثيرة التي اخرجت مع شهادة الشاهدة والاعتبار بخلافها ويمكن حملها ايضاً على بعد
المراد بيان ما هو الغالب في ذلك لا الدوام الذي يعتبر في العلامة وبناء الحكم الشرعي قال في خلاصة كتابه الى العمل بمذلول الخبر في قوله ايضاً ما رواه
العصم بن القاسم في الصحيح قال سئل يا عبد الله عليه السلام عن الهلال اذا رآه اليوم جميعاً فانفقوا على انه لليلتين يجوز ذلك قال نعم قول وقد مر في
البحث عن الخبر في انما يصحح من انهم فلا يبعد فيها ولا يبعد ان يكون المشار اليه لذلك في قول السائل يجوز ذلك البناء على هذه الرواية مع حكم
بانه لليلتين فاجاب عليه بما لا يجوز وعلى هذا فيؤيد خلاف ما ادعاه طائفة من اهل العلم ان يكون المشار اليه صل الحكم بانه لليلتين ايضاً علو الدوام
او عظم الحرم كما هو المتعارف من ان يجعلوه مناط الحكم الشرعي فيحمل ايضاً ان يكون تقاضاهم على الرواية السابقة ويكون ذلك منهم اخباراً
بالعامة الشبان حكم عليه بما يجوز البناء عليه مع طرق الاختلاف في شكل التمسك بها في مثل هذا الحكم الخاف لا اصول الشرعية وثبوتها في القول
ايضاً ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل يا ابا عبد الله عن رجل فطر في يوم من رمضان فوجد في اليوم
لليلة يفتن من ثيابان في ذلك في سائر اشياء وثلاثين وما بين كان يوم الاربعاء يوم شك وصام اهل بغداد يوم الخميس والخميس في انهم في الهلال ليلة
ولم يفتن بعد الشق برمان طويل قال فاعتقد ان الصوم الخميس ان الشهر كان عندنا بغداد يوم الاربعاء فان كتب في ذلك الله توفيقاً فقد
صباحاً ما قال ثم لم يفته بعد ذلك فسال عما كتب اليه فقال في اول كتاب الميثاق انما صمت الخميس فلا يصح للرواية ثم في بعض نسخ التهذيب ان في الحديث
قال كتب الى ابن الحسن العسكري عليه السلام كتاباً واوله اظهر وعلى النسخة الاولى فالتا من السباق ان الرواية في ذلك كتاب الحركية اليه عاينته بعد ما اعتقد

احتمال
٣

قبل
الشفق
٣

الصوم يوم الخميس وسئل عن ذلك ما كتب عليه السلام من قوله زادك الله قوتها الاخره كان جواب كتابه حاصل الخبر ان الروي عن من غيبوبة الهلال
بيلة الخميس بعد الشق زمان طويل ان الشهر كان في الواقع يوم الاربعاء والصوم وقع في الخميس باعتبار خفاء الهلال ليلة الاربعاء الغيبوبة ونظام سال الكلام
عن ذلك فاجابه بان منامنا ايضا كان يوم الخميس والصوم الالروية ولا عبرة بالغيبوبة ودلالة القول المشهور واضحة وحكمه خالي بعدم دلالته هذا
على الشهر ودور وجهه غير كافي ولا عبرة على الشهرين الاحتمال بالعدو وهو نفيسة شعبان ابدأ وتام رمضان ابدأ هذا هو المشهور في نفسه العدول
طبق على عدته واما شهر رمضان في جميع السنة وهو قريب من المعدل وعلى عدته من هلال الماشية وشيئا ذكره وعلى عدته وخمسين من هلال
رجب كما ورد في بعض الاخبار وعلى عدل كل شهر ثلثين ثلثين وهو قول الاكثر مع الغنم والعدة وقد وردت في اخبار العدب بالنفس الذي ذكره المصنف
اخبار منسوبة الى اهل البيت عليهم السلام ولكنها معارضة باكثر اصح واقوى منها شهادة صريح المشاهدة والبيان بخلافها فان شهر رمضان من
الشهر يصيب ما يصيب من الشهر من النقصان وكذا شهر شعبان قد ورد في الروايات المتعارضة في كتاب الاخبار وبين وجه الجمع بينهما
والقول فيها بما لا مرد عليه نعم ما استدل به في المذهب على نفي القول بالعدو على ما ذهب اليه قوم من شذاز المسلمين من قول الله عز وجل يسئلون
عن الالهة قل هي موافق للناس والحق فيمن الله نعم انه جعل هذه الالهة معبودة في تعرف وفات الحج وغيرهما غير في وقت ولو كان الامر على ما
ذهب اليه اصحاب العدد لما كانت الالهة رعاة في تعرف هذه الاوقات اذا كانوا يرجعون الى العدد وغيره وهذا خلاف الشرع والمناسبة ان
الالهة لضبط الاوقات بحيث يمكن الرجوع الى العدد الخاص هذا الوقت المخصوص لا يجدي ان لا يفي امكان ضبط الاوقات باسمااء الشهر
غير خافه الى الالهة ثم اسدلا ايضا بما هو معلوم كالاضطرار غير مشكوك فيه من شرعية الاسلام من فزع المساهين في وقت النبي صلى الله عليه وآله
ومن بعده الى هذا الزمان في تعرف الشهر الى معانية الهلال ورويه وما ثبت ايضا من سنة النبي صلى الله عليه وآله انه كان يقول روية الهلال
بعض الهلال يتكلم روية وما شرعه من قبول الشهادة عليه التحكم فحين شهد بذلك في مصر من الامصار ومن جاء بالخبر به عن خارج الامصار
حكم الخبر في الصحيح وسالته النجوم العوارض وخبر من شهد برويه مع لسوان في بعض الاصفاة فلو كان العمل على الالهة اصل في الدين معلو
لكافة المسلمين لما كانت الحال في ذلك على ما ذكرناه ولكن اعتبار جميع ما ذكرناه عشا الا فائدة فيه وهذا فاسد بالاحلاف او قول اخر قد
تفرق البحث الصلوة في العقبية عن الصوم للروية والفطر للروية وعن صوبوم الثلث مع ذهابه الى القول بالعدو لا يضر عن دفع خلافا
لحسن ما عجل والذي يظهر من المتنافان خلافا لخص العدب بالنفس الرابع لا بالنفس الذي ذكره المصنف حيث قال ابن الجعفي فاجاب
لا تارعه من علمهم بل ان صوموا رمضان للروية وافطر للروية فان نعم عليكم فاكلوا العدة من رجب سبعة وخمسين يوما ثم الصيام من العدة ولكن ارجح
في البحث عن هذه المسئلة بشعران الحسن في اعتبار العدب بالنفس المشهور كما افاد المصنف وعلى هذا وكلام الحسن لا يخرج عن تشوؤش نداء في
ايضا في نفقه حيث قال بعد ذكر بعض الاخبار الواردة في ان شهر رمضان لا يقبل ابدأ وشعبان لا يقبل ابدأ فان صنف هذا الكتاب من الفقه هذه
وهذا الخبر الموافقة للعامة في صدها التي كما ينبغي العامة ولا يكلم الا بالنفس كما ينسب من كان الا ان يكون مسترشدا فترشد ويستقر له فان البدة
انما ثباته وبطلان ترك ذكرها ولا قوة الا بالله انتهى ونقل الخلاف في ذلك عن شيخنا الفقيه ايضا في بعض كتبه ولا عبرة ايضا على المشهور بالمعدول
وهو ما خرد من محاسب النجوم في ضبط سير الفجر واجتماعه بالشمس ومرتج ول الشهر في هذا الحساب لا يخرج من محاذاة الشمس الى امكان
روية الهلال بل النسا لعدم امكان روية تلك البيلة ولا ينبغي عدم اعتبارها لان من اطل اول الشهر في الشريعة المنورة على الروية لا على اخراج
الفجر عن محاذاة الشمس كان مراد المصنف من المعدول ما يشتمل الرجوع الى قول الرصد في امكان الروية ايضا وجهه عند اعتبار حصر اشرار الدنيا
في روية او معنى ثلثين من شعبان ولو كان الرجوع الى التجميع حجة لا رشد واليه مع انهم علمهم بغيره فواحدة شدة وفي ذلك يقولهم من صدقنا
او يخافه كما قرأنا انزل على محمد صلى الله عليه وآله وغيره من الاخبار الشريفة الواردة في ذلك وايضا قول النجم مبني على قواعد فنية طنا ضعيفا
يخفى بصيد فلا يجوز الغول عليه البينة خصوص ما ورد من انه ليس بالروية ولا بالنفس ثم لا يذهب عليك انه لا سجداء بناء ان انتهى الورد
في الانبياء لا يشعل استخراج الالهة من الحساب المتعلق بالارصاد بل انما يتعلق بصيد النجم اي بصيد من يحكم على الكائنات وتحوارت من اوضاع
وقرأنا ما قال هذه كما هو المفهوم من علم النجوم كيف لا وقد ورد في الشريعة المفيدة منه بعض الامور المنوطة بكون الفجر في برج عقرب ليخرج عن
الشمس والروية الان يكون بناء العلم به على الروية والمشاهدة وهو لا يبعد وقد ورد المصنف قدس الله طيفه في قواعد كلاما شرعيا في تحقيق كثر

فقال كل من اعتقد في الكواكب انها مدبرة لهذا العالم وموجدة ما فيه فلا ريب ان كافر وان اعتقد انها تفعل الأثار المقتضية اليها والله سبحانه هو الموفق
 الاصل كما يقول اهل العدل فهو محط اذ لا يجوز لهذه الكواكب ان تبطل على لا تفعل وبعض الاشربة يكفرون هذا كما يكفرون الاول
 وادود وعلى انفسهم عدم اكفار المعتزلة وكل من قال بفعل العبد وقرى بان الانسان غير من الحيوان هو جدي فاعلم مع ان المذلل والعبودية
 ظاهرة عليه فلا يحصل منه انضمام بجانب الربوبية بخلاف الكواكب فانها غائبة عنه وربما ادعى في ذلك ان اعتقاد استقلالها وفتح باب الكفر انما ياتي
 بان اسناد الافعال اليها كاسناد الاخرى الى النار وغيرهما من العادات بمعنى ان الله تعالى يجرى عاداته بانها اذا كانت على شكل مخصوص وعلى وجه
 مخصوص يفعل ما ينسب اليها ويكون بطلانها كبر مقتضى الاودية والاخذ به بها جازا باعتبار الربط العادى لا الفعل المحقق في هذا الاكثر
 معتقدا ولكنه محط ايضا وان كان فاعلم ان الاول لان وقوع هذه الأثار عند ما ليس بدائم ولا أكثرى انتهى كلامه في مقامه فاعلم من هذا
 ما هو المراد من التمسك بالوارد في هذا الاخبار انشاء الله تعالى فاعلم من هذا ان القول بغير حيوة السماوات ليس ضروريا في الدين كما قد
 المرفضة في بعض رسائله خلافا لما في الاصطحاب على الشيخة في الخلاف عن شاذ من اخبارنا ومن العامة القول بالجدول والجمع اصحاب هذا القول على ما ذكره
 العلامة في التمسك بقوله تعالى وبهم يهدى الله من ان الكواكب المنازل ترجع اليها في القبلة والادوات هي امور شرعية فكذلك هذا وضعف ذلك
 ظاهر للمفارقة الواضحة بين الامتداد بمشاهدة النجم في غير المشرق والمغرب والبلدان والقبلة والادوات اليهود كما ورد في الشريعة
 الامتداد باستخراج حال النجم من التمسك بالظن كما هو المحجوز عنه والمفتحة في هذا المقام ولكن يفي الاشكال فيما لو حصل العلم بالهلال للبر
 من التمسك والخبر لا يغيره بقول كثير منهم وقد نفى ذلك نادرا خصوصا في الليلة الثانية والثالثة من الشهر بحسب ما ينسب الى اول الشهر
 المتعددة المتوالية بالروية والمشاهدة ووجه الاشكال عند زوال الغيوب على الرتبة الشريفة كما عرفت فحصل العلم بدخول الشهر المأمور
 بالصباح كحصول العلم به بانقضاء ثلثين من شعبان ويكفي القول بعد اعتبار مثل هذا العلم الحاصل لبعض الاحاديث بالنظر الذي هو المحقق في مثال
 الامتداد الغرضية التي اخذت عند بناء على عامة الناس وذلك بخلاف العلم بدخول الشهر الجديد بانقضاء ثلثين من الشهر السابق فانه من العلوم القام
 الظاهرة ولا عبرة ايضا بعد طلوعه في طلوع الشمس من المشرق في دخول الشهر لليلة المستقبل لانه لا يطالع في الثامن والعشرين من الشهر بل قد لا يطالع
 التاسع والعشرين ايضا نادرا في بعض الشهور مع عدم امكان الشهر الجديد في الليلة المستقبل وفي التاسع والعشرين ايضا قد يدخل ذلك عند نقصان شهر
 وقد لا يدخل عند تمامه فكيف يمكن اعتبار ذلك العلامة مع عدم استقامتها الا في رواية داود الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا طلب الهلال في الشهر
 غدوة فلم ير فيه هلالا جديدا رآي ولم ير فاقصم حل الروية على ما هو مضافه لفظ الهلال الى الان يكون من باب الاشكال للهلال الجديد
 المذكور بعده وحكم بعد اعتبار العلامة بعد استقامتها كما عرفت مع ضعف سند الرواية ويحتمل ان يكون المراد ان اطلب الهلال بعينه المتعارف في
 المشرق غدوة اي قبل الزوال في الثلاثين اذ لا يحتمل طلب الهلال في المشرق قبل الثلثين باعتبار ظهوره عند مكان الروية قبل الزوال فيه فلم يبق في ذلك
 الوقت فهو هنا اي في جانب المغرب هلالا جديدا ليس لليلة الماضية سواء رآي بعد الزوال ولم ير وعلى هذا يصح ترتيب الجواز على الشرط البين وبذلك
 يفهم به باعتبار قد علم رآي انه اذا طلب قبل الزوال رآي في الليلة الماضية وليس يجد وبما هو مضافه اليه السيد من اعتبار رؤية الهلال قبل الزوال
 ويحتمل ايضا ان يكون المراد بقوله عليه السلام في رواية في الليلة الماضية ويكون الغرض من هذا التمسك والتفريق بين وجه طلب الهلال غدوة والامتناع الى
 المعبرين في الليلة والمراد بقوله فهو هنا اي في جانب المغرب هلالا جديدا ليس لليلة المستقبل وليس لليلة الماضية سواء رآي في اثناء النهار ولو وقع
 الطلب قبل الزوال ولم ير اصلا وعلى هذا قيل على خلاف ما ذهب اليه السيد يوافق المشهور ويمكن ارجاعها ايضا الى احد هذين المعنيين بوجوه
 من نفس اللفظ كما لا يخفى على المتأمل وبالحمل لا يمكن الاستدلال بهذه الرواية على شيء من المذهب فافعل عن السيد الفاضل المحقق الشافعي في مقام
 ان المراد من الروية انه اذا طلب الهلال اي في المشرق غدوة من اليوم التاسع والعشرين فلم ير فيه هلالا اي في الليلة التي يحتمل الروية فيها
 ليلة الثلثين هلالا جديدا سواء رآي ولم ير ومؤكد الروية ما ذهب اليه هل الشيخ من انه اذا لم يمكن رؤية الهلال في اليوم التاسع والعشرين فهو ممكن الرق
 ليلة الثلثين الشهر ناض قول ولا ينبغي الجزم على القول بطلان تلك الاحتمالات البعيدة عن الفهم واللفظ في تفسير كلام الصادق عليه السلام في هذا الخبر
 من ذلك ما نقل عن خالي طاب ثراه ولا يطعن على ما استدل به اهل الله ورجحه وهو ان المراد بطلب الهلال في المشرق ان يكون الطلب افعالا في المشرق
 والمقصود انه اذا مرض الطالب في البلد المشرق وطلب الهلال غدوة اي غدوة شان اول يومنا وان كان بالنسبة الى الطالب المشرق وضره يومه ففرضه في المشرق

[illegible]

[illegible]

حال المكلف في صورة تحلل الصلوة في البين وتركه للفساد وايضا لو كان المراد ما ذكره لا يحسن مقابلته لادام المرض كما سئل الربيع ايضا عن
حكم التخيير في التوفي وهو غير جيب في مثل هذا المقام والاصل وان كان معدة الا ان طواهر الاخبار ترفع حكمه وما رواه الشيخ عن ابي بصير عن ابي عبد الله
عليه السلام قال اذا مرض الرجل من رمضان فصام يوما على كل يوم افطر فيه طعام وهو متكامل يمكن قال وكذلك ايضا في كفارة اليمين كقوله في هذا المقام
مدام وان صام فيما بين رمضان فاما عليه ان يقضي الصيام وان يهاون به وقد صح فعله للصيام والصدقة جميعا لكل يوم مدا فخرج من ذلك ان
رد تباين ان هذا الخبر يدل على القول الاول من خبر محمد بن مسلم ولكن انما لم يكن كذلك لان الظاهر المراد بقوله عليه السلام ان صام فيما بين رمضان فاما عليه
يقضي الصيام ببيان حكم وجوب الايمان بالفساد في البين فللمراد من قوله وان يهاون به وقد صح بيان حكم تركه للفساد مع الصلوة مطلقا في البين في
نها وانما شرطه بالواجب ناخرا اياه من غير عدد وحكم عليه بالفساد والصدقة قال الجوهري الهون السكينة والوفاء فليس يهاون على هذا الا على
الذي يؤول الى التاخير وقال ايضا الشهان به وهاون به استخمر ولا بعد في اطلاق الاستخار على تلخير الواجب عن فقه فنبط في هذا الخبر ايضا على
الصدق في لا يدل على القول الاول وما روي في المذهب عن ابي الخافي عن ابي القبايح الكافي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه من شهر
طائفة ثم ادركه شهر رمضان فابى فقال ان كان صام فيما بين ذلك ثم لم يقضه حتى ادركه رمضان فابى فان عليه ان يصوم وان يطعم عن كل يوم مسكنا
كان من بعضا فيما بين ذلك حتى ادركه شهر رمضان فابى فليس عليه الا الصيام ان صام فان تنازع المرض عليه فعليه ان يطعم عن كل يوم مسكنا وهذا الخبر كما
لا يمكن الاستدلال به على شيء من الاقوال لاختلافها في المصنفات ويمكن الجمع على القول الاول بان يكون المراد من قوله ان كان صام فيما بين ذلك حتى
ادركه شهر رمضان فابى استمر محتملا في رمضان الفاضل مع تركه للفساد فحكم عليه بالفساد والاطعام ويكون المراد من الثاني تحلل الصلوة في البين
ثم عود المرض في صلب الوضوء فحكم فيه بالفساد خاصة والشق الثالث ظاهر في تنازع المرض واستمره في البين فحكم فيه بالكفارة خاصة ويمكن
على القول الثاني ايضا فان اول الخبر ظاهر فيه والصيا في قوله فليس عليه الا الصيام صحيح يمكن جملة على سائر الشهر الفاضل وقوله فان تنازع المرض عليه
تكرر في توضيح ما تقدم من شهر المرض في البين بغيره عليه وجوب الصدقة عن الشاق ويحتمل ايضا ان يكون المراد من قوله ان صام خفة المرض بحيث يمكن
الانسان مع من قضاء الصيام فحكم فيه بسقوط الصدقة باعتبار عكسها وانما المشقة التي في الصيام مع المرض يكون قوله فان تنازع المرض عليه
حكم استمر المرض الذي لا يمكن معه الايمان بالفساد ونحوه مع الفضل على من تركه من طعام عن كل يوم اخره كما صح في خبر محمد بن مسلم
ابي بصير وغيره بخبر ابي القبايح الكافي في امثلة البرائة عن الرايد وظاهر كلام الشيخ في المبسوط كما نقلناه وجوب البين على الفاد على ما هو عليه
في اكثر الكفارات ولا وجه له هنا على الظاهر قياسا على كفارة جزاء الصبي حيث يجب ان يفتاع بدلا عن كل يوم كما ذكره في المختلف فاما يمكن
في صورة استمرار المرض سقوط الفضا في صورة تحلل الصلوة وجوب الكفارة والفساد جميعا لا يخفى ويصح جدان من يمكن خروجهما من خلافهما
على الاحصاء ومقابلته قول الشيخ به بوجوب البين كما عرفت مستحق الزكاة لحاجتهم كما هو المشهور من الصدقة الواردة في خبر زارة والمكسب المصريح به
الذكر في باقي الاخبار وقال صاحب المدارك ذكر الشهيد في التدوين من اخره عن مستحق هذه الصدقة مستحق الزكاة لحاجته لا لوجوبها
كما تضمنت روايت ابن مسلم وقد بينا فيما سبق ان المكسب او خال الامم الغني عن ما ذكره الشارح وغيره من دخول احد من تحتها لا خرجت يدركها
من غير اخبر واضع واول ادعى على اذلة كل منهما من الاخر حيث يرد وقوله المعتمد ولكن الا حوط ما ذكره ثم ان الشهيد الثاني عزم بعد اخبار المعتمد
مستحق الفدية ولكن بما اشعر قوله عليه السلام في خبر ابي بصير وهو متكامل يمكن بالعدد والاحتياط في رجائه وظاهر الاخبار الصدقة فدل على
واحد اطلق الصدقة وان وجوب الفدية على من ادركه رمضان كان قادرا فلم يقض فدل من ذلك مفسلا واكتفى ابراهيم بن الفضا خاصة وان
تواني بالفساد واخره عن الشهر الفاضل من دون عزم عليه لامانع يمنع عنه فاله المختلف اخرج ابن اذ من بائنة البرائة وبيان احد من علماءنا ان
هذه المسئلة نحو الشخير ومن فلهذا كتمانها او تعلقوا باخبار الاحاد التي ليست بحجة عند اهل البيت عليهم السلام بما رواه سعد بن سعد عن رجل عن ابي الحسن
عليه السلام قال سئل عن رجل يكون من رمضان في شهر رمضان يصوم بعد ذلك فخرج الفضا سنة واول من ذلك لو اكثر ما عليه في ذلك قال لا يجب عليه
فان كان اخره فليس عليه شيء واجاب عنه بان البرائة انما هي بالاطعام على دليل الثبوت وشغل الذم وقد بينا الادلة وعدم ذكر احد من علماءنا
غير الشيخ لهذه المسئلة للبرائة على عدم ان الشخير بها الفدية ان المذهب كيف يدعى في الدنيا با بوبيرة سبعا الشخير بذكر وجوب الصدقة
وله بفضل الى التوفي وغيره كذا ابن ابي عمير وهو سوسن الشخير وهو لا عدده المذهب الحديث الذي رواه سعد بن سعد عن رجل عن ابي بصير

التاويل لان اجبر القضاء امر كل شامل للغير وعده ونحوه يقول وجوبه مع العزم وليس فيه اشعار للعكس ولا يدل عليه قول لغيره في الإنكار عليه
هذا وان بد المحققة في الغيبة ثم ان خبر سعد بن سعد يدل بظاهره على ان لا اثم ايضا في التأخير ولا يكاد يقول به محمد بن ادريس ايضا والذي ذكره القلاء
ماخوذ من الشيخ في الهدى يمكن ان يقال ايضا انه عليه السلام لما حكم بتجيب القضاء بين ان لا اثم في التأخير فلا يجب الغيبة ولم يفرض للشعور بالتأخير كما
للتأخير وان بد قوله ليس عليه شيء لا يفسد صومه كما هو ولا يفوت القضاء بحيث لا يمكن تذكره وخبر محمد بن مسلم يدفعه وكذا خبر زرارة وغيرهما كما هو
والخص خبر محمد بن مسلم بالذكر لا نه حجة ما ائتمروا لا تذكره بسجته عنه ويرجع الى قول الصادق بن ولكن خبر محمد بن مسلم جعله دأما المرض مقابل التو
وهو يشترط في قبول القضاء بوجوب الغيبة والقضاء على من اخره فادام من دون اعتبار للمهاون ولعله الاثر بلاشعار المذكور مع تأييده بظاهر الخبر
ايضا كما هو مفصلا ولو استمر المرض الى وقتها اخر الغيبة لا غير الاخبار الشاذة وغيرها ولا وقت القضاء ما بين الماضي والافق والعذر اذا استمر
بسط القضاء كما لو جن واغنى عليه من ان لا يصلوه حتى يخرج وقال المحلل المقتضى لا غير الاول مروي به ان عديده والاية الكريمة تدل على قول
وتخصم الاخبار كما هو دأبهم وفي العلامة في المنهاى القول الثاني الى ابو جعفر بن بابويه قال في قول ابن بابويه عند قولي لا تغادر من لانه انما استدل بها
المروية بطريق الاحاد وقوله ان وقت القضاء بين الرضا بين مجموع وجوب القضاء فيه لا يستلزم تعينه له ولهذا لو فرض لوجبه قضاء بعد الرضا
الثاني انتهى وورد وعليه ان ذلك مخالف لما قرره في الاصول من ان عموم الكتاب يخص اخبار الاحاد ورجح في المختلف القول الاول واجاب عن احتجاج المحسن
بالاثر بان العموم يخص اخبار الاحاد خصوصاً اذا استفاضت واشتهرت واعتضدت بعمل اكثر الاخبار احتياطاً بن الحسن بن النعمان والقضاء
مروي بمقتضى المتن من جملة قال سئل عن رجل ذكر رمضان عليه بمقتضى ان ذلك لم يصح فقال يصدق ببدل كل يوم من رمضان الذي كان عليه بمدة
من طعام بل يصح هذا الذي ادعى فادانظر بل يصح رمضان الذي كان عليه فاني كنت مضياً فمر على ثلث رمضان لم اصح فبين ثم ادركت رمضان فتصدق
ببدل كل يوم ثم مضى بمدة من طعام ثم عافى الله وجهه من استخبر بان هذه الرواية مع ما في سندها لا يدل على عدم صحة الرجل في البين فيمكن جعلها على
كما هو الظاهر لانه لا يثبت له من الصدقة في غير هذا فادام في الامانة عليه السلام من فعله فبطل على الاستصحاب كما يدل عليه صحة ابن سنان عن عبد الله
عليه السلام قال من فطر شيئا من رمضان عدتم انك رمضان اخر وهو مرض فيصدق بعد كل يوم فاما انما في صمت فتصدق وتعمل على التدب كالمريض
ولا يترك الغيبة بنكر السنين سواء اخر القضاء الواجب في السنة الاولى السنين العديدة او الغيبة الواجبة معه بالتأخير واخرها واخر الغيبة الواجبة
بدل عن اصالة البراءة عن ابن ابي عمير انما يدل على التكرار وقال الشيخ في الخلاف حكم ما زاد على عام واحد في تأخير القضاء حكم العام الواحد به قال
احتج بالشاذي وقال بعضهم عليه عرج كل عام كفارة وبلغنا اجماع الفقيه وايضا الاصل براءة الذمة وشغلها يحتاج الى دليل انتهى وقال العلامة في
لواخير سنين او ما زاد فيه ترتب ذلك شاذي وجهان احدهما تعدد الكفارة بعدد السنين كما على الاول والثاني لا يجب ان يكفارة وجبت بالتأخير فلا
يجب بالتأخير اخرى والاخر انما لان الاصل براءة الذمة انتهى نقل عن المذكورة الجزم بالذكر ولا وجه له ظاهره ولو ان عنه اكثر من قضاء واحد
استمر المرض في البين فلا يثبت به الغيبة بل لا عن كل يوم من كل شهر كما يدل عليه الاخبار ولا فرق بين فوات رمضان واحدا واكثر يثبت استمرار المرض
القضاء وجوب الغيبة لعدم دليل على الفرق فظهر من ان قضاء الغيبة بتجيب بدل الغيبة مع استمرار المرض فظهر الحكم وتبين من ابن بابويه على
في سألته ان الرضا الثاني يقضى بعد الثالث وان استمر المرض فاما قال فظهر ان لا يمكن حمل كلامه على بعد على البين الثاني والثالث كما قال في المختلف ولا
وعده كما عرفت لا التحمل ان بدلية الغيبة عن القضاء انما ظهر من الاخبار وصح في العام الواحد فيبقى حكم العام الثاني تحت عموم الآية الكريمة العلامة
وجوب القضاء وهو ضعيف كما لا يخفى ثم ان الاخبار كاذبة في دونه في المرض فادام المرض من الصحة حكم غيره من ذوى الاحذار كما في افعال
هل يجوز غير المرض به كما سأل في توقف فيه المحقق في الغيبة فقال هل يخص هذا الحكم بالمرض ظاهر كلام الشيخ في الخلاف لا بل كل ما فات بمن غير هذا حكمه
فيه اشكال لا خصوص النقل بالمرض وقطر العباد لا لا لانه في وجوب الغيبة المذكورة مع القضاء على الفادى على القضاء في السنة الاولى لا في سائر السنين
مع فوات الصلابة بغير المرض فظهر العباد ايضا في غوط القضاء بالغيبة عن عاجز بغير المرض عن الانسان بغير سنة وكان الحسن الشيخ يوزن
بطرف الحكم في ذوى الاحذار به يعلمه الاشكال الذي ذكره في الغيبة وتماثل بطرف الحكم في وجوب الكفارة على الفادى بالتأخير لان المرض قوي لا عدا
فاذا وجبت الكفارة بالتأخير للمهاون على من فات عنه الصلابة فيجب بالتأخير على من فات عنه العدا لا ينعف بطريق الاولى لا في سقوط القضاء
بالغيبه بدوام العدا ولا وجه لقياس الاضعف على الاقوى القطع بالفرق فلهذا بين ان يكون سبب الصلابة والمنع عن القضاء جميعا غير المرض

منها بعد موته بغير شبهة محصل الايمان واصول العقائد السوغة للنسابة عنه فهي مشددة اليقينة اما الخبر فدا على انقطع علمه وهذا يصلح اليقينة
 على غير ما يورد الرأى والفتاوى في تفسيرها الايراد بالاخبار الواردة في انتفاع الميت بعمل القريب هوليس من سعيه ويؤوله نعم من جليل
 بالحننة فله عشر امثاله او الاضعاف فوق مائة في اجابا ثارة بان سعي غيره وكذا الاضعاف لما له ببقعة الامين على سعي نفسه هوان يكون سعي
 صالحا كان سعي نفسه ثارة بان ذلك كان في شرح من تقدم ثم انه قد تضمن في شرحنا وجعل للانسان مائة من مال الربيع وقال البضاوي الامام
 ابي اسحق بن عيسى كمالا يؤخذ به في الخبر لا شائب بقله وفاعله في الاخبار من ان الصدقة والحج يقعان للميت فلكون الشاوي له كالنائب عنه انتهى ولا
 محصل له عند الشامل لان فعل النائب كان على جهة التبرع او ايجاب الغيبة من وجوب جعله واسناب من النوب عنه لا بعد فعل النوب عنه وسعيه لا
 ملاخذه ان الباعث عليه من جهة النوب عنه كإيمانه وخطئه وقريبه ونحوها من جمع الى ما نقلناه عن غيره ثم يمكن تفهيم كلام العلامة بعد اخبا
 انتفاع الميت بعمل القريب بان زعمه ان المتبرع في الالة الاجر الذي على سبيل الاستحقاق والاختصاص كما يفهم من كلامه والنتج الواصل الى الميت بعمل القريب
 ليس لاستحقاق الميت له بل لاستحقاق القريب بسبب كمال حسن فعله كرامة من القريب ورفع هوارة كما ينفع من لا يستحق الاحتسا والعفو شفاعته
 اياه واستغفاره ودعائه له وهذا شرط ثلثه بلطف الثواب الى ذلك لانه لا يقع المستحق للفان العظيم والاجلال يمكن توجبه كلام البضاوي
 بان المراد ان كمالا يؤخذ به في خبره لا شائب بقله وان كان له والادوار قريبا او صدقيا بل كل احد يملك ما يفعل له ويستحق له ولا ينافي ذلك
 ان يملكه الغير بملكه اياه واعطائه له وانما ينعينه وذلك كما يقول السلطان العادل كل احد يملك ماله ولا يعطى من مال غيره ولا
 ينافي ذلك تسلط الناس على اموالهم باعطاء الغير منه او صدقة وهل لا يقتضي العقل عن ان يكون تسلط الناس على حقوق الاخرين
 من تسلطهم على الاموال الدينية وقد علمت عن ذلك سابقا في مسألة تبرع الغير بالكمالة وقال اللطبي مع عكس الولي بملكانه من مال كالحج قال في
 المختلف الخرج بالصلاح بانه موصوفه بملكه لم يفعل فوجب ضاوة عنه بالاجرة كالحج ويجوز بالنسب من المال في ذمته والمساواة للحج فان الحج لا يملك
 الولي والصوم هنا يجب عليه الاول اصح لمعرف من لانه الاخبار الكثيرة على وجوب القضاء على الولي لكن الكلام في وجوب الصدقة من ماله
 ان لم يكن له ولي ولا دليل عليه الاخر في مريم ولا يدل على ما ذكره من ان الصدقة مع فقدا الولي لان اقول بما نقلناه عن العلامة طاب ثراه
 يقول بصدق بملكه فان يخرج فدماء ذكره المصونة والجماعة من وجوب الاداء في الاصل فتاورد في خبره مريم والمرئ هنا كالمول على الاصح كما
 راي الشيخ وابن البرقي والعلامة لان الغالب تساوى المذكور والاذان في الاحكام الشرعية التكليفية وبطلانها بغير حجة وموثقة بحديث
 وخبره بصرف في دلالتها على الوجوب تام كما عرفت قال محمد بن ادريس الصحيح من المذهب الاقول ان الحاق المرئ في هذا الحكم بالرجال يحتاج
 الى دليل وانما الجماعا منعقد على الولد يحمل ولده الاكبر ما فرضه من الصبا وبصيرة ذلك تكليف الولد وليس هذا مذمبا لاحد من محابنا
 وانما اورد به شخصنا ايراد الاحتفاء انتهى وما ذكره من عدم انعقاد الاجماع على حكم المرئ بغير صواب للعالمين بالاخبار ان تم دلالتها على الوجوب
 بشرطه كلام من انعقاد الاجماع على العكس قال ليس هذا مذمبا لاحد من محابنا فشكل بوله مع هذا بالشيخ ابو الفاد من ان الشيخ في
 ايراد الاحتفاء بغير هذا من كلام الشيخ في المبسوط حيث قال وحكم المرئ في هذا الباب حكم الرجل سواء وكذلك ما يفتوناه في ايام حضاها وتجب
 القضاء فان لم تنقض ومات وجب على وليها القضاء عنها اذا فرضا ويصدق وحققا ما ذمناه وما ذكره من الصدقة فعلى فقدهم عدم الولد كما
 كما يفهم من سابق كلامه وقال العلامة في المختلف وقوله ليس هذا مذمبا لاحد من محابنا جهل منه واتى احد اعظم من الشيخ في خصوص ما عطفنا
 قوله بالروايات والادلة العقلية مع ان جملة الروايات كابن البرقي ونسبه قول الشيخ الى انه يرد الاحتفاء بغيره وما يذهب به بذلك مع انه لم يقصر
 على قوله بذلك في النهاية بل في المبسوط ايضا انتهى وترد المحقق في المسئلة وكان في محله ويلزم مراعاة الاحتياط مما يمكن اما العبد فشكل ان يكون
 حكم الحر في وجوب قضاءه فان عطف على الولي لا صلة البرائة وعدم التصريح به في الخبر بخلاف المرئ لمعرف من عدم خلو الاخبار عن التصريح بها
 ولما اداة قربة لشمول الرجل الوارد في الصوم له كما ثبت في المحدثات لساوانه في اكثر الاحكام ويمكن ان يذاع ظهور الاخبار في افاة حكم الحر لمحابنا
 الصدقة هو ماله وذكر الولي بغير العبد على حكم الاصل كما ذهب اليه بعض اصحاب الاحتياط في القضاء ثم الولي عند الشيخ كبريى والذكر ولا خبر
 فقال في المبسوط والولي هو كبريى لانه المذكور فان كانا في سن واحد كان عليهم القضاء بالحصص ويقوم به بعضهم في حفظ عن البائس وانما
 انما يلزم من القضاء كان الواجب القدر من ماله من كل يوم عشرين من طعامه فانه مدته المراد من الاكبر من ليس له كبريى ان لم يكن له ولد

بجسبة فحسب عليه بعد بلوغه وقرب اليه الميثاق في المسالك فغيره المانع **فروع** خمسة على مسئلة وجوب القضاء على الولي الاول لو استلج الولي غيره فلا اثر له الاثر سواء قد اذبح الميعاد من انظر الى الواسع على الولي فحسب القضاء وبراءة فقه الميثاق وهو يحصل بمقتضى استجاره الغير للقبض والتمتع بقول المصنفين وجب على الولي فلا يبرء منه بفعل غيره اياها في جهونه ولا يبرئ الا حوط مباشر مع القدر ومع الباس الا حوط الاستجار وجوب الاستجار احتمال على راي المصنفين ان الواجب على الولي فحسب القضاء ولعل المانع عن الاستجار بقول المصنفين القضاء ولو تبرع الغير بفعله احتمال في حصول براءة ذمه لئلا يفعل الغير فلا وجب القضاء الولي عنه ثانياً ويجعل عدم الاجراء ايضاً اذ لم يحصل من ما وجب براءة ذمه لئلا قد وجب عليه ذلك وهذا بخلاف صورة استجاره محصوراً بوجبه من ذلك كما ان المصنفين بافسيه اجزاء الاستجار وجعل ذلك احتمالاً الثاني لو مات الولي لما يقصر ان لم يتمكن من القضاء فلا شيء عليه ولديه من الصيام لان ذلك ليس له مما يجب عليه بالاضالة ولم يتمكن من فعله حيث لا يجب عليه ولديه كما عرفت ويجعل وجوب الصدقة من مال الميثاق الاول فان لم يكن له مال فحسب وجوب الصلوة من مال الولي كما في رواية اخرى في المذهب ان يتمكن الولي من القضاء ولو ايقض حيوات فالتفاد الوجوب عليه وجوب القضاء على ذمته لقول المصنفين عليه في حقه شخص في الموت وعليه صلوة او صبا فال يقضي عنه ولو الناس بمباشرة ويجعل الصدقة من تركه والاستجار باعتبار ان المبادر من صلوة او صبا عليه في عليه بالاضالة فال دليل على وجوبه على ذمته في الولي ونعلم وجوباً براءة ذمه الميثاق الاول على الولي فحسب الصدقة والاستجار من مال الولي بعد جدا لقول وجوب الصدقة من مال الميثاق الاول باعتبار ان ذلك في حكم فقد الولي التاثير لو انكسر يوم على الوليتين المتساويتين في السنين يكون العدد وترافق من الكفاية براءة ذمتهما باثبات احدهما فان لم يقم به احدهما فقد ما على الآخر وجب عليه ما فاقضاه ما معاً وجوباً فلو كان من قضاء رمضان فافطر فيه بعد الزوال فال اقرب عدم الكفاية لاضالة البرائة وما ورد من الامر بها فال مبادر ما يقضي له كلف من نفسه ففعل تحت حكم الاصل وقد علم من ذلك حكم ما يقضي الولي عن الميثاق من غير مشاركت ولو قلنا بها ففي تعدد ما اذ يصدق على كل منهما انه افطر في الصوم من قضاء رمضان بعد الزوال فيجب عليه الكفاية بالاضالة واتحادها لان الواجب حقيقة صوم واحد خلا به فيجب كفاية واحدة ثم مع الاتحاد كونها عليهما السوية لا يشرأف في علة الاخلال وتساويهما فيها او كونها من كفاية كاصل الصوم المعلوم بوجبه خطاب الكفاية اليها باعتبار الاخلال بهذا الصوم المشترك وجوبه عليهما كفاية فوجب الكفاية ايضاً من باب الكفاية بخلاف الواحد براءة ذمتهما مع التزك في ثمان نظراً لما من عدم خلوك من الاحتمال الثالث من جهة ولو افطر احدهما فلا شيء عليه من الاثم والكفاية اذا ظن بقاء الآخر لان قيام الاخر فيه فحسب عنه بجمل الاثم لاخلاله بالصوم الذي دخل به على الوجوب بعد الزوال ولو افطر الآخر ايضاً مع علمه بافطار الاول فيجنس بالاثم والكفاية ان قلنا ولو ظن هو ايضاً بقاء الاول فظهر خلاف ظنه فال سقوطهما عنهما والاي حان لم يكن له ظن بقاءه ولكن يتحقق بقاء اثم الاخر في ذلك كفاية فظاهر من بقاء الآخر على الصوم الرابع لو استجار احدهما صاحبه على الجميع بطل في حصته الاجرة لوجوبها عليه فلا يجوز له اخذ الاجرة عليها ولو استجاره ما يقصر اي يقصر المشاجر فال اقرب يجوز لان الاقرب جواز استجاره الولي الغير كما سبق وانحصار الغير بوجوب البعض عليه لا ينعف من ان يوجز نفسه بخنصر الشريك الخامس لو يصدق الولي بذكره عن الصوم من مال الميثاق وماله لم يجز لان الواجب على الولي فحسب الصلوة اياه ذمه الميثاق كما ظهر من الاخبار ولا دليل شرعي على قيام الصدقة مقامه هنا الاخر في مريم وهو يقدر تعين الصدقة على ما ذكر في المذهب براءة ذمتهما من مال الميثاق على صبا الولي على ما روي في غيره وليس ذلك مذهب المصنفين والاكثر كما عرفت ويظهر من كلام الشيخ العجيري بالصبا والصدقة تحت قال في المبسوط وكل متوكفا واجباً عليه باحد الاسباب للموجبة له في مال وكان متمكناً منه فلم يميز فانه صدقة عنه او بصو عنه فيه وكان ذمته اجملاً ذلك فهو با على ما فصله كلامه في قضاء شهر رمضان فقال من فاته شيء من شهر رمضان لا يجزى حاله من ثلثة اشياء اما ان يبرئ من ذمته او يبرئ من شهر رمضان في رمضان فان برئ وجب عليه القضاء فان لم يقض ويات فيما بعد كان على ذمته القضاء عنه والولي هو اكبر اولاده الذكور فان كانوا اجمالاً في سن واحد كان عليهم القضاء بالمحصل فيقوم به بعض فيقطع عن الباقي وان كانوا انا لم يلزم من القضاء وكان الواجب القدر من ماله عن كل يوم مدين من طعام اقله من ثلثي فالتفاد من الملاحظة هذا الكلام انه قد اراد بقوله فانه يصدق عنه ان لم يكن له ولي وقوله او بصو عنه ولديه اي كان له الولي في طائفة من صحته لمصططاً براءة نعم لو كان عليه شهرين متتابعين سواء كانا عليه على النسيب كالمندوبين وكفارة الظهار مع قد نذر على الصبا وجر من العفو او على الغير ككفارة رمضان صام الولي شهر او يصدق من مال الميثاق عن آخره وليكن الشهر الذي يصوم الولي الشهر الثاني فلا يلزم تناوبه والميثاق

و مع
الفتنة

الشيخ في النهاية بخلاف ما ذكره الوشاء عن الجاهل المحسن الرضا عليه السلام قال سمعته يقول اذا قلت جل وعليه صياحه من منابحين
 من علة فليست من صيد عن الشهر الاول وقضى الثاني واجب ان ادبر قضاها على الوكيل كما يجب من الصياح الى لب الا ان يكونا من قضا
 صخرة فيخبر الولد بان يصومها وبيان يكفر من مائة قبل صومه تركه ولا يجزئه الا ان يفعل من كفارة جنا واحد اما صياحا او اطعاما وانما
 الفاضلان المحققون العلامة في بعض كتبها تضعف الرواية باعتبار سهل بن زياد قال في المختلف اختلف قول الشيخ فيه فتارة وثقة وثارة
 والجاهل ضعيف وكذا قال ابن الغضائري قال كان ضعيفا جدا فاسد الرواية والمذهب فكيف يجوز الغيوب على روايته والاول ظاهر المدعي
 ووجه ظهوره غير ظاهر لنا لا سئلوا به ببعض من الصدق وهو خلاف ظاهر المذهب لا يخرج عن سائر ايضا الصوم بعض الاخبار السالفة والاعلا
 وقال العلامة في المنهاج في طريق هذه الرواية سهل بن زياد وهو ضعيف غير ان العمل بمضمونها حسن لما فيه من التخفيف على الولي وضعف ما
 رة في جملته غير خفي **باب** لا مساك مع عكة حصة الصوم في معد الاطوار لغيره يسبح للاطوار لا ينبغي عليه شرها الا اذا شاول
 النهار والاطوار الحرم لا يسوغ له الفطر ثانيا وجوب الكفارة عليه من غير مسألة تكرار الكفارة بتكرار الاطوار وفقد البحث عنها مفصلا ذكرنا
 يجب لا مساك مع عكة حصة الصوم في الشاؤل يوم الشك قبل ظهور ان من الشهر فظهر وجوبه بعد ذلك في اثناء النهار للبعث الوارد شرعا في
 في نهار رمضان في الشيخ في الخلاف اجماع الفرق عليه ايضا وقال العلامة في المنهاج في وجوبه طائفة قال اكل بغير يومه ولا يعلم احد اقله
 الا في رواية عن احمد كرها الخطاب واحتجوا بالقياس على المسافر وهو خطاء لان المسافر الفطر ظاهر باضا بجملة في صورة النزاع فلو فطر
 بعد ظهور الوجوب كملت له على في نهار رمضان بعد علمه بكونه من رمضان ويحمل عدم وجوب الكفارة لعدم مصادفة الاطوار للصوم وفقدت
 وجوب الكفارة ما ينبغي باقاهم ذلك يجب لا مساك عن جميع المهرمان مؤكدا في الصوم وان لم يندب ان كتابها وقلة ذلك ما يباحث قال كل ما
 في غير الصوم بنا كدفعه كالسائبة والكذب في الخامس اى الامانة عن قول الشيخ بالاستحباب فقال رة في النهاية والذي لا اى الامانة عن الخامس
 وقال ابن ادريس الامانة عنه واجب قربة في المختلف الصوم النهي عن المحذور النهي بقضي التحريم اقول وقد ورد النهي عنه في خصوص الصوم ايضا كما مر في بحث
 المسابقة في رواية جراح المداين عن الصادق عليه السلام فاذا صمتهم فاحفظوا السننكم وغضوا ابصاركم ولا تلتذعوا ولا تحاسدوا ولعلوا راد ما يخطر بقلبك
 من غير ان يفرج عليه قول وفعل معك حرمه واضمحج والنهي التزم به عن يرجع الى النهي عن مفاد مائة والسعي في ذكر ما هو واجب عليه عن القلب لو كره
 المجنون والمسافر الغير المتأتم زوجه فلا يعمل بها الا في الزوجة للكفارة والقضاء اما الاول فرفع الفاحشة واما الثاني فلما مر في بحث اكره الرجل زوجه
 وكان لا يوقد هذه المسئلة هناك ولا كفارة ولا قضاء على الزوجة ايضا التحق اكره كما عرفت سابقا ونحو الفدية بما سأل على تحمل الفدية
 الفدية لا رها والتمس من الغير باعتبار ان الخوف على الولد ليس هو ان يكون نالبا في تلك الحالة او الموضع الفليكة اللبن فيقبل لاجل الصوم ايضا
 الخوف على الولد اذا خافنا على الولد من الايمان بالصوم وسبحي حكم خوفها على نفسها في الفروع مع القضاء منعون بقوله الفدية ويدل عليه في الكا
 والفدية والذهب يصح من محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول الحامل للفريضة الفليكة اللبن لا حرج عليها ان تفتل في شهر رمضان
 لا تطيقان الصوم عليها ان تضد وكل واحدة منهما في كل يوم تفتل فيه يمد من طعاما عليها فضاء كل يوم فطر نافية تفتلها بعد وكذا يجاز الفدية
 والقضاء على من جعش فيقول ويتكلم من القضاء ويجوز ايضا على الشيخ والشدة اذا امكنها القضاء باعتبار التفاوت الذي يحصل بسبب اختلاف
 في طول النهار وقصره وحره وبره في المزاج باعتبار قوته وضعفه اما وجوب الفدية فلما ورد مطلقا وجوب الفدية عليهم بالاطوار واما القضاء فلا
 المتكمن منه شبه الرضيع فيلزم القضاء وانت خبير بان الطان الفدية فيهم بدل من القضاء كما يشعر به الابه الكرمية حيث وجب بها القضاء على المسافر
 الرضيع والفدية على الذين يطعمون اي يصومون وجههم وطاعتهم ويطوقونه على خلاف المراد اي يكفونونه او يفلدون من الطوق بمعنى الاطاعة
 الفلانة فان جبا عليهم الفدية فلا وجه للقضاء مع اصاله برائة الذمة وان وجب القضاء باعتبار ان عدم تركه لمرضى فجب عليهم القضاء
 خاصة فان الحكم بوجوب الجمع مشكل جدا كيف قد ورد في الخبر الصحيح الحكم بنفي القضاء كانه عن محمد بن مسلم في الصحيح قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول
 الشيخ الكبير الذي يراعي العاطش لا يهرج عليه ان يفتل في شهر رمضان فيضد في كل واحد في كل يوم يمد من طعام ولا قضاء عليه انما فان لم يفتل فلا
 عليها والآي وان اهرج برز في العاطش ولم يتمكن من القضاء ولا يمكن الشيخ والشدة القضاء الفدية لا غير امكنهم من القضاء ولا تكفي في الا
 وقال المصنف والمترجم وسلا بن عبد الرحمن بن محمد بن ادر بن ابي عن الشيخ والشدة عن الصبا اصلا فلا مذهب ولا قضاء بالطريق الاولى وان لم يفتل

فإنما خاصة فالشيخ في المذهب بعد نقل هذا الفصل من شيخه المعتمد هذا الذي فصل بين من يوجب الصيام بشدة وبين من لا يوجبها أصلاً فلم يرد به شيئاً مفصلاً والاعاد به كلها على أنه موقوف على الكفر عنه والذي حمل على هذا التفصيل هو أنه ذهب إلى أن الكفارة فرع على وجوب الصوم من ضعف عن الصيام معاً لا يفيد عليه جملة فانه سقط عنه وجوبه جملة لأنه لا يحسن تكليفه للصيام وحاله هذه وقال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها هذا ليس بصحيح لأن وجوب الكفارة ليس موقوف على وجوب الصوم لأنه ما كان بمنع أن يقول الله تعالى متى لم تطيقوا الصيام فاصار مصلحتكم في الكفارة وسقطت الصوم عنكم وليس كاحدهما تغلق الآخر انتهى الظاهر ان نظر الفصل كما افاده العلامة في المختلف في الآية التي عنه حيث وجبت له الفدية على الذين يطيقون وهم الذين يقدرون على الصوم لكفارة كما عرفت ثم جعل الصوم خيراً لهم فعملوا به فإضافته إليهم عليه الجملة فمن لم يقدر عليه أصلاً لا بد له عليه بحكم المذهب مع ظهور سقوط التكليف بالصوم عنه بل صياد الخبر المطلق والاصل برأيه الذي من وجوبه بدل وما ذكره الشيخ من أنه ما كان بمنع أن يقول الله تعالى حق ولكن الكلام في وقوع هذا القول لا في جواز فلا بد من التامل في الاخبار هل يفيد حكم وجوب الفدية عموماً بحيث يارض مفهوم الآية الكريمة وأما البرائة أم لا فنقول منها ما تقدم ذكره من صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام لا يبعد رداء فهو ما في الفصل لأن معنى الحجج عن الانظار شعر بالفدية على الصيام فواجب هذه الصورة الفدية قوله الخبر فان لم يقدر فلا شيء عليه ما يمكن أن يقال أنه لبيان حكم عدم الفدية أصلاً لا أنه لا شيء من الصوم والفدية والقضاء ومنها ما روي في الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله عز وجل وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين قال الشيخ الكبير الذي أباهه العطاش عن قوله ومن لم يستطيع والطعام سنين مسكيناً قال من مرض أو عطاش وهذا الخبر لا يدل الا على بدل عليه الآية الكريمة ويدفع احتمال الشيخ عن الآية ما ذكره بعض المفسرين ومنها ما روي في الصحيح عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن كبره يصف عن صوم شهر رمضان فقال يصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم ومنها ما روي عن عبد الملك بن عتبة أنها بنيت في أن سئلت أبا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير العجوزة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان قال يصدق عن كل يوم عشرين خطرة ويمكن أن يقال أن تضعف عن الصوم الواقع في الخبرين أن لم يكن ظاهر في الفدية مع الشبهة فلا ظهور في العموم والجملة فالحكم بوجوب الفدية على العاجز المطلق من هذه الاخبار عن اشكال وان كان الاختياط في الفداء وقال صاحب المبداء بوجوبه على استدلال العلامة بمفهوم الآية الشريفة أن لا يغير جملة على ظاهرها بل هو إما منسوخ كما هو قول بعض المفسرين أو محمول على أن المراد وعلى الذين كانوا يطيقونه ثم عجزوا عنه كما هو مروي في اخبارنا وأقول الحكم بالشيخ لوجه له خصوصاً مع دلالة الخبر الصحيح على خلافه والحذف خلاف الظاهر فلا بد من كونه الممكن حمل الآية على ظاهرها كما عرفت والخبر الدال عليه خبر سهل كما ذكره ويمكن استنفاده حمل الآية على ظاهرها من صحيح محمد بن مسلم وإضافته تقدم وان تصوموا فخير لكم قرينة على الفدية على الصوم في الجملة فالحكم من العجز في قوله ثم عجزوا عنه الخبر العز عن الجامع للفدية في الجملة فلا مانع من الاستدلال بظاهر الآية الكريمة على تقدير القول بالحذف بمساواة فحين يبر عطاش برحى برده يقضى لا مذنب لأنه من مرض أو عطاش في صحيح محمد بن مسلم محمول على غير مرض أو برده بقرينة عدم مع الشيخ الكبير حكمه بسقوط القضاء وأخرج من حكمه بوجوب الفدية عليه بأنه أظفر لمصلحة فيجب عليه الفدية كالشيخ العاجز مع تمكنه من القضاء وقال لا ولو لم يرج برده لم يقدر ولم يقض لاصالة برأيه الذي هو صحيح محمد بن مسلم بخلافه وفي المذهب عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له الشيخ الكبير لا يقدر أن يصوم فقال يصومه بعض ولده قلت فإن لم يكن له ولد قال فأنفق قرابته قلت فإن لم يكن له قرابة قال فصدق عبد في كل يوم فان لم يكن عنه تنفق فليس عليه في المش فلا شيء عليه ظاهرها أي الرواية أنه أي ما ذكر فيها من الأحكام في جوبه أي الشيخ العجوز وتحمل على التدبيل ترك لضعف سندها بخلافه منها للدصول وظاهر على بن بابويه في رسالته وجوب الفدية وسقوط القضاء عن العاجز وكذلك المرضع تخاف على ولدها وأخرج له في المختلف أن الأصل برأيه الدائمة ولا يظفر بالفدية فاشبهها الشيخ العجوز إيجاباً بأن أصالة البرائة باعتبار عدم دليل تجاها والقضاء وجب الآية والمذهب وعمل اصحاب الفرق بينهما ما وبين الشيخ ظاهره فان الشيخ عالج عن الإداء والقضاء فلو أن عليه القضاء لا وجبنا عليه الإداء انتهى قول الحكم بوجوب القضاء بالآية لا يوجب عن اشكال لأن الآية الكريمة وجب القضاء على المريض وجب الفدية على من يطيق ولا بد أن يدخلها في حكم من يطيق الصوم أظهر من دخولها في حكم المريض والمسا في ذلك حكم ابن بابويه بوجوب الفدية عليها ومنها القضاء ورواه محمد بن مسلم بخلافه كما عرفت والفدية مد كان مبالغة الأكثر وجب ما يسير في الكفارة ولا يقضى البعد هنا كما صرح به لا يدل للقادر كما هو رأي الشيخ وبعض اصحاب على الأصح لاصالة البرائة وظاهر قوله تعالى فدية طعام مسكين لأن الغالب أن قوت المسكين في اليوم

ولو وقع المذموم من غير تعبد بالغير في الاخبار السالفة وذكر الشيخ في التهذيب خبر محمد بن مسلم بسند آخر من غير اختلاف في المتن الا انه قال في نسخة
 كل واحد منهما في كل يوم بمدين من طعام وجمع بينهما وبين الاخبار الدالة على المد بالجل على العدة والغير المحل على الاستحباب كما فعله في الا
 اتم في الجمع ثم ان الظاهر ان خبر محمد بن مسلم خبر واحد والاختلاف فيه انما نشأ من وقوعه من اجل ان رأت في هذا السند في الاحتياج الى الجمع
 ايضا **فروع** منه على ما بل هذا السند في الاول لا فرق في الحكم بين الجمع والعطش بخلاف الصوم بسببه ما وكذا المتن في وجوبه الصوم
 لا يخل عادة ولا بين العطشان والجامع المرمي والشاين لا اتحاد ما أخذ الحكم في الجمع الثاني لو خاف المبرئة الحامل والمرضع على نفسها الصوم
 دون ولدها ففي وجوبها للصوم عليها مع القضاء بالافطار وجهان من انها تدفع بالافطار ضررا عن نفسها كما لم يرضف الا يجمع عليها الا الضم
 كما لا يجمع على المبرضة غيره ولا صالة البراءة ومن دخولها طاهرا تحت التمسك الدال على وجوبه لغلبة خبر محمد بن مسلم والرواية مطلقة كما عرف ذلك
 اشعر قوله لانها لا يظفان الصوم بخوف النفس ولكن الاحتياط بقدر الخوف بالولد وهو اوفى بحكم الاصل والظاهر من هذه العبارة شهره بذلك
 الاحتياط كما ادعاه الشهيد الثاني في المسالك الثالث هذه الهندية من مالها ولو كانت ذات بعل لانهما لكان لافطارها ولا يعلق لها الزوج
 سواء كانت مشاجرة او من غير الرابع لا فرق في جواز الافطار بين خوف الموضع على ولدها ناسبا او رضاعا لوجوب حفظ النفس المحرمة والاطلاق المرفوع
 في الصحيح ولا فرق ايضا بين المشاجرة والمبرضة على الظاهر بل على المحتمل لوجوب حفظ النفس لان مفهوم غيرهما مقامها بفضل باقي الخامس لو
 قام غير الام بل غير المبرضة مقامها روى صلاح الطفل فان خيف عليه بغير افطارها وان تم بالاجنبية فالأفطار يعدم جواز الافطار وهذا مع البراءة
 للاجنبية سواء كانت الام مبرضة او مشاجرة او ناسبا والاجنبية بين أحكام الام مشاجرة وينبغي التيقيد ايضا بعد افطار الام الى الاجرة ولو طلبت
 الاجنبية زيادة لم يحمي لئلا يهاولها جواز الافطار وهذا مع بقاء الابوين وتمككها من إعطاء الزيادة لا يخرج عن أصل التامر من أصل جواز الافطار
 الظاهر نعم مع ظن الضرر بتركه وان لا يدفعه الارضاء المعروفة من وجوب حفظ النفس المحرمة **من نذر الصوم والمعاذة عليه**
 بوجبه بسبب التمسك بالصوم وعلى فوزه في بعضه بعنوان الاطلاق والنسب من حيث العدد والزمان والشايع والتمتع في غير ما فلو طاق الصوم
 قال ان كان كذا فله على من صوم اجزاء يوم واحد تحقق الصوم به ولا يحمي بحسب هذه السبب من ذلك عليه ما رواه الشيخ في التهذيب عن ابي حمزة
 عن بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه رجل جلل الله نذرا ولم يمشي شيا قال يصوم سنة ايام فيحل على الذب نصف سنة الزيادة وارسلها او ثوب
 ولم يمشي شيا يحل عدم تعين شيء من الطاعة فلا يفسد نذره ويحمل عدم تعين عدد الايام مع ذكر اصل الصيام فيجوز الصيام على النذر
 يحل صوم السنة على الاحتياط لو عين عدد اكثر من ايام او عين زمانا اكثر من معين بعين العدد او الزمان بحسب ما عساه ولو نذر صوم زمانا بان
 قال على ان صوم زمانا كان سنة شهر ولو نذر صوم عين كان سنة شهر ما لم يمتد بالزمان والمعين عند الذكر في السبب غيرهما فلو نذر صوم عين
 فبيع ما فواه ولو نوى للمعينين والطلاق يصرف اليهما ومسند ذلك ما روى في الكافي والتهذيب عن التكويني عن جعفر عن ابي عن ابيه عليه السلام
 ان عليا عليه السلام قال في رجل نذر ان صوم زمانا كان سنة شهر والمعين سنة شهر لان الله يقول توفي كلها كل حين باذن ربها وفيها
 ابي الربيع الشامي عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل قال لله علي ان صوم حينا وذلك في شكر فقال ابو عبد الله عليه السلام قد اقر الله عليك
 في مثل ذلك فقال صم سنة شهر فان الله تع يقول توفي كلها كل حين باذن ربها يعني سنة شهر ولعل الاستشهاد بالاية الكريمة باعتبار
 الله تعالى انما شبه الكلمة الطيبة لشجرة طيبة ثم في كل سنة مرتين ونصف هذا السند واضح ولكن قال العلامة في المنهاج قال علماءنا لو نذر
 ان يصوم زمانا كان عليه صيام سنة شهر ولو نذر ان يصوم حينا كان عليه ان يصوم سنة شهر وهو يؤذن بالاتفاق او قول الأكثر
 بذلك وانما يجب ثوابه اي شاي صوم واحد لاسباب المذكورة مع التعيين للشايع في السبب لفظا كثر من شاي او معنى كثر من معين او
 على نفسه صياما مع الاطلاق ومن دون تعينه لفظا ومعنى فلا يحمي الشايع لعدم ما يدل عليه اصالة البراءة ولا يكفي في حصول الشايع اوجبه
 مجاوزة النصف بعنوان الشايع في المعين مط سواء كان شهر واحد او شهرين او غير ذلك لا يفسد وجوبه عليه صوم هذا الزمان في الاطلاق بالاشايع
 في هذه الصورة فهو نذر صوم زمان وجب عليه شرعا صومه ولا يكفي ايضا في الطلاق غير الشهر الواحد والشهرين وقد مر البحث عن ذلك مفصلا في
 الكفارة وطرده الشيخ في السنة فاكفى في متابعتها بان يزيد على نصفها يوم وهو علم بما قاله لم يعرف من عدم دليل تام يدل على ان المتابع بمصل
 مجاوزة النصف ان ذلك من ابي حفصبة الشريفة وقال الفاضل لو نذر شهر مطلقا من غير شرط الشايع وجب فيه الشايع كما لو شرطه نقل عنه في
 خلافة

ان قال من نذر صوم شهر او اطلاق فعلية صوم شهر من اى شهر والسنة كان فان اطر قبل ان يتم نصفه من شهر من غير ضرورة وجب عليه استيفاء الصوم
وان كان ضرورة جاز السداد وان اطر بعد جازة نصفه تمه ولا استيفاء من شرط الموالاة في صوم النذر وجب عليه الصوم كذا انتهى وبشرى كذا
باطر احكم جازة في الموالاة وهو خلاف المشهور ولا وجه ايضا للحكم بوجوب الشايع من دون امر يقضي به لان يقال انتهى لا يطلو عرقا الا على من يلهى
وعلى هذا اشكل حكمه بان اطر بعد جازة نصفه تمه ولا استيفاء لانه اذا اطر بعرض ايام الشهر وتم من شهر اخر لا يصدق عليه انه ضام الشهر سواء كان
ذلك قبل جازة النصف او بعد ها ولا وجه لاحتمال حكم الموالاة في ذلك لو نذر الصوم الواجب كصوم رمضان وعرض عليه غير الصوم من الواجبات لم ينعقد نذر
عند من ينفذ الشئ والمحل بن ادر بن كذا لا ينعقد نذر عندهم لو نذر يوما كالحذر الا في مثالا فوافق شهر رمضان واخيرا بان صومه من غير
الشرع فلا ينفذ النذر شيئا والجواب ما يشير اليه المصنف من القابلية للطف بالانبات والافتراب نفاذ ذلك وجب بالطف بالانبات والتفرق
الى المظاهر هذا من الكفارة والحاصل ان الواجب طاعة يجوز تعلو النذر به كما يجوز تعلفه بغيره من الطاعات السنوية وما يقبل المنع حكم القابلية
واللطف بالانبات الذى ذكرناه اعظم فائدة بشرى عليه فعلى هذا يجوز تراوى النذر كما لو نذر ان يصوم غدا ثم نذر ان يصوم بهذا النذر كما لو نذر
صوم الغد ونفريه بالنفس الى الانسان به والتمسنا به ذلك لفساد قلوبكم بالصبيغ نانيا بقصد تكرار الصبيغ الاولى وندرك ما يؤم فيها
الحلل فليس ذلك نذرا حليمة وتعد الكفارة بعدد حجب نواه لشمول الادلة الدالة على وجوب الكفارة لحلف كل نذر صحيح وينبغي التمس
في النية اى نية الفعل الواجب الذى نذر ان يفعله للمؤكد او جوبه شرعا الى النذر مع الاصل اى الوجوب الذى باصل الشرع من وجوب الحلف له على
نفسه ولو نذر صوم يوم من شهر رمضان مثلا فليست فيه بشرى من نية صوم لانه وجب عليه باصل الشرع وليس له ان يضا ولا دليل على وجوب
في النية لذلك الخصوصية كما عرفت في بحث النية قال المصنف وينبغي لا يجب تمام اليوم والشهر والنذر ومط من غير تعين بشرى بالشرع فيه ولو نذر صوم
يوم ودخل في صوم الخميس بقصد الانسان بالصوم المنذور فلا يجب عليه تمام صوم بل يجوز له الاطاراتى وقت شاء من النهار والانسان بالنذر في
يوم اخر وكذا من نذر صوم شهر وشرع في صوم رجب فلا يلزم عليه كماله سواء صامه بالشايع ام لا تمام عدم الصيام فظاهر واما معه فلعندنا من هذا
الشهر عليه فيجوز له ان يتركه وبنايف شهر اخر خلافا للمحل بن حيث وجب الا تمام والاكمال حكم بان المفطر ما زود الظاهر انه لا يقول بالكفارة وحكم
عنه انه وجب الضم في كل صوم واجب شرع فيه وحرم قطعه وقدم منه لقولهم فطرنا الفضة قبل الزوال ايضا ولعل دليله انتهى الوارد في قوله تعالى
ولا تبطلوا اعمالكم وقدم الجمع عنه ويجب على فعل الصوم المنذور في مكان عتيق بالنذر لوجوب الوفاء بالنذر والظاهر خبر على بن محمد عن ابي
ابرهيم عليه السلام قال ثلثة عن رجل جعل على نفسه صوم شهر بالكون ذر وشهر بالمدينة وشهر بمكة من بلاد اشلى به نفصى انه صام بالكون شهر وادخل
المدينة فضاء بها ثمانية عشر يوما ولم يفرغ عليه بحال قال يصوم ما بقى عليه من النية الى بلد اذا اظهر من هذا الخبر ان الراوى ينفذ نذر صومه فعله في
الذي عتيقته وبنايف حاله عند عذر من مانع ينفذ عن كماله في ذلك المكان لعدم اتمامه الجاهل ففرقه عليه على ذلك واجاب عن عرضنا
بوجوب الانسان بغيره الصوم في بلد اخر وفا كذا اى المحلل بن الشيخ في قول فانه في المبوط بهذه العبارة ومن نذر ان يصوم بمكة والمدينة او احد
المواضع المعينة شهر او وجب عليه ان يحضره فان حضره وصام بضعة لم يمكنه المقام جاز له الخروج ويقضى ان عاد الى اهلها فانه وله قول اخر نقل
عنه انه قال يصوم اى شاء وقبده الفاضل العلامة في المختلف بالمرتب فقال والافتراب ان كان لذلك الموضع مرتبة كالمواضع التي يقتل بها ابو بكر
اى مكة والمدينة لزم والافتراب ان من غلق النذر انما يجب الوفاء به لو كان طاعة ولا طاعة في تعيينه لا يمكنه التمس بغيره الشرع في قوله
ان يقال ان من غلق النذر الصوم في هذا البلد وهو طاعة فيجب الوفاء به ولا يلزم ان يكون لما يغير من الخصوصية ايضا مرتبة زائدة نعم لو كانت الخصوصية
مخالفة للشرع كالصوم بعنوان الوصال لا يلزم الوفاء بها وفي وجوب الوفاء ح باصل الصوم ايضا امل وتردد الفاضل في النية وهو في محل ولعل من يقول
بعد تعين المكان مطلقا نظر الى ان شرط المكان لا مطلق له في زيادة اجر الصوم ولا ينع ذلك عن اشكال بل ربما اشترى بعض الاخبار بخلافه كما ذكر في صيا
ثلثة ايام بالمدينة ولو نذر صوم ذر وعلم بغيره وهو الصوم عينا فاما بعد ان غلق النذر عند المحلل بن كذا انما ينع على النذر على الوجه الذى تعلو به مع
ووقع التعبد بنى شرعا وشرع من قبلنا وحكم العقل ايضا برحمانه بحسب الاخطاء حال البيت والزواج وامور المعاش والحكم بالاستيفاء انما
ان كان النذر لزما من معين لعدو الدين كان نذر ان يصوم شهر او ذر على سائر فروع شهر او صامنا باقانا اما ان كان لزما من معين كمال
نذر ان يصوم شهر شعبان صوم ذر على سائر فصلا الجميع فالط ووجوب الكفارة والفضاء كاصام يوما واطر يومين وكفى الخلف عند ابن ادر بن

ومن نذران يصوم يوما ويفطر يوما أو ذواته على قول الأئمة فانه يجب كفاية خلعت النذر لانه نذران بفطر فقام وهذا التمام في الزمان المعين كما عرفت وبممكن التوفيق بين كلاميهما بجل قوله على المعين: قول الجلي على غيره وإيراد عند الفاضل ولا كفارة فان الصوم حنادة ولها حكمة فلا يغفل النذر بعد ما كمال نذره عند الشغل بالصلاة وفيه من المند في الصورة المفروضة لم يغفل عن ترك الصوم بل بالصوم على الوجه الرابع ^{استغنى} فلا في عدم الاجزاء وجوب الكفارة بالعدل عنه وقال وان صام خمسة عشر يوما لم يجز عن صوم الشهر المنفرد على شكله قال وقوله في عدم الاجزاء بغیر شك كلف لا وفي هذه الصوم قد ترك صوم بعض الايام في نذر صومها ولا يخاف في عدم اجزاء المتقدم عن المشاخر كما هو حال ولا يطل صوم يوم فدرم زيدا فاقدم نهما فاقبل الزوال ولما تناول على الاقوى في فاقا للشيخ قال في المبسوط وان نذران يصومون فبطل نذرهما فقدم ليل الا وفي بعض النهار لم يلزمه لان بعض النهار لا يكون صوما وان كان قدومه ليلانا وبعد شرط النذر فان وافق قدومه في بعض النهار قبل الزوال ولم يكن تناول شيئا مفطر بعد النية وصام ذلك اليوم وان كان بعد الزوال افطر ولا قضاء عليه فيما بعد انتهى والقول في آخر الذي اشار اليه المعتمد ان هذا النذر اخذ به الشيخ في الخلاف ووافقه ابن اربس لان تقدم ليل الا لم يجز صومه اجماعا عند الشرط وان نهارا لعدم التمكن من صوم اليوم المندوب باعتبار مضى بعضه قبل تحقق الشرط والصوم لبعض فظهر من كلامه في المبسوط وجه انعقاد الامكان الاداء في بعض النصوص كما اذا قدم نهارا فقبل الزوال ولما تناول النذر ليلانا وقت النية على وجه يبرر حكمها الى النهار كما عرفت سابقا وكيف ذلك في انعقاد النذر ولا بشرط فيه مكان الاداء دائما والعلامة في المنتهى اقتصر على نقل النذر ليل في صوم المختلف في القول الثاني وحكمه بجوده كلام الشيخ فيما فرضه لان اوله لم يلزم صومه ولهذا لو افطره لم يجب عليه قضاء ولا كفارة فلا يجز عليه بانه لان الصوم لا يقبل التجزئ اقول الوجوب بالنذر تابع لتحقيق الشرط والتمكن من المندوب قال اليوم لما لم يتحقق الشرط فلا وجوب للصوم ويجز به الافطار من غير قضاء وكفارة وبعد تحقق الشرط ان يتمكن من الصوم ان تناول شيئا مع بقاء وقت النية على وجه يبرر حكمها الى اول النهار فيجب عليه لصوم الوجوب الوفا بالمندوب مع التمكن من المندوب وليس في ذلك صوم بعض النهار حتى طرأ وما ذكره من ان الصوم لا يقبل التجزئ بل صوم الكل كما عرفت سابقا وان يتمكن منه باعتبار تناول وفوت وقت النية على الوجه المذكور فلا وجوب عليه اصلا ولعل ذلك اقرب الى صحتها قال العلامة لا يقال اما ذكره في المسافر والمرضى لا ينافي قول الفرق واقع فان صورتهما واجب بالاصل بخلاف صورة الرجوع ومع ذلك فالقضاء النذر اقل عليه لم ينفذ ولم يثبت في صورة الرجوع دليل انتهى اقول لا يخاف في وجوب الصوم المندوب ايضا مع التمكن منه والتمكن في صورة الرجوع حاصل كما يظهر من ملاحظة حال المسافر والمرضى وغيرهما كمن اصبح يوم الشك بنية الافطار ثم ثبت الهلا قبل تناول الزوال بما ورد التحكم بصومهم اذا نوا وقبل الزوال وجوب عليهم اذا تمكنوا منه قبل مع جواز الافطار في اليوم قبل البرء والفردم والشوث كما عرفت سابقا بمفصلا وبالجملة فلا حاجة في صوم الرجوع الى دليل يخصهما كما لا يخفى ثم ان العلامة في كتاب النذر من المختلف في القول الاول بل لو علم قدومه غدا علمه بصلح النذر عليه نوى ليل او صوم غدا وجوبا كما قاله ابن نجيم وان قدّم بعد الزوال لانه في الليل يعلم ان الغد يوم فدرم زيدا ويجب عليه صومه بالنذر فلا بد له من الايمان به واحتمال تخلف الصوم لا يقدح في تحقق العلم الشرعي وهو مناط التكليف في نذر الايمان بالنذر ولا يجب قبل وقوع الشرط وان حصل لنا العلم الشرعي بانه يقع وبعد وقوعه يراعى وجوب المندوب والتكفل ولا يلزمنا حفظ ما سوف عليه التمكن قبله وبالجملة فان الحكم بوجوب الصوم في هذه الصورة وشكله جدا وكان الحصة ذكر انه ينوي ليل الا من ايا الاحتياط والمحافظة على العبادة ولو نذر صوم الدهر واطلق من غير قصد المحرم والحلل صرفا في غير المحرم منه ليعلم وقد مر بحث عدم صحة الصوم الواجب في السفر وانه كرام قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني جعلت على ان صوم يوم الغائم فقال هم ولا يصح في السفر والعبدان ولا ايام التشرية والايوم الذي يثبت فيه من رمضان ولو قصد المحرم ايضا صح في الحلال ان لا مانع عند دين المحرم وقبل بطلان ان لا مانع عند جميع المؤمنين ولا يمكن جعله على نفسه ولا يصوم من نذر صوم الدهر سفره الامع الغائب في النذر بالمحضر والسفر وقد مر البحث عن ذلك مفصلا ولا يحرم عليه السفر كما ظهر مما سلف من الاخبار ولكن الامر في وجوب الفدية بعد من كل يوم افطر في سفره كالعاجز من يكون النذر على الاصح كما اختلفوا في الشيخة وقبل يقدر من طاعة بمشقة شديدة لا يخل عاده مع عدم توقع زواله واما العاجز المطلق فلا مذمة عليه لا قضاء ومن توقع زوال عذره فعليه القضاء دون الفدية لروايات في الكليبية كروايات ابن زبير في قوله ادريس قال لاسان الرضا عليه السلام من اجل نذران هو نذران من الجحيم ان يصوم ذلك اليوم الذي تخلص فيه فجز عن الصوام غير ذلك فدل الرجل في عمره وقد

بخلاف ما لو نذر صوم بغير يوم فإنه لا ينعقد البتة لعدم بعض الصور قال ابن الجبدي لو حلف أن لا يطعم نادرا دخل فيه من الأقسام فإلزامه
 عليه العطف نظر إجابة لسؤاله وكفر لا فطار ويشكل ذلك بأنه أي السامع الذي يرى أقسامه حقه عليه أن كان لا بد والتقدير الصبر والزوج فلا تقا
 لأن لا بد من العمل به في الأقسام لا فطار شيئا محرمة حيث لم يكن من خلف النذر واحتج له في المختلف بأن النصف ليس له أن يمتنع إلا بأذن مضيق ومن عي
 الطعام فطر مستحبا وإجابا بان ذلك في النفل أما الواجب فلا والصوم هنا ضروريا بالنذر وأقول على تقدير عدم وجوب الصوم على ما عرفت من
 الاحتياط لحكم ابن الجبدي بالنكاح لا وجه له من الصور ما مضى أي لا بد له شرعا لا تجبر ولا يرتب وهو موقوف مشان أنه بغير الشارع له
 بدلا الا في مثل المهر من الشجر والشجر فانه يقد بان على ما عرفت ما الحامل للرضع فانه قد يدر لظواهرها ويجب عليها القضاء والنذر الذي
 يجعل النذر بدلا الامع العجر فانه يقدى كالمعروف الاحتياط لا وجه له للصوم بدلا وهو كقراءة الجمع على الظاهر لا يجب لاشان بصوم
 النعير مع العتق والأطعام وإنما قال على الظاهر لا يبعد ان يكون الأطعام في كفارة الجمع أيضا بدلا عن الصيام العجر عنه فيجب على العتق عن الصيام
 الأطعام مرتين وأما عجزه الشارع بدينه وبغيره ككفارة الأضفار في مقل على ما سبق واذي الحلق أي كفارة الحلق الناشئ عن ذى فاعلم
 راسه لا ذى فلا يتم وعليه شاة أو أطعام عشرة مساكن لكل واحد مائة مثقاله إمام وقد قال الله تعالى ولا تطعموا راسكم حتى يبلغ المهاد فلو كان
 منكم مريض أو به ذى من راسه فقد نذر من صيام أو صدقة أو نكاح لو حلفه لغير ذى فيأثم وعليه هذه الفتوى وكفارة أفساد الاعتكاف الواجب
 ما سبق من أنها كبيرة عجزه عند ابن بابويه وما يتعلق به النذر بخبر إلى الصور الذي نذر المكلف على التخيير بينه وبين غيره من الطاعة كالونذر في شكر
 بر من الرض أن يمتنع يوما أو يصدق بدينهم أو ما أمر به بالصوم بعد العجز عن خصله أخرى ككفارة خلف الجبين فيجب فيها الصوم بعد العجز عن الأطعام
 الكسوة والعنق كما ورد في الكتاب الكريم وكفارة قتل الخطاء وكفارة الظهار فيجب فيها الصيام بعد العجز عن العتق كما وقع في كتاب الله تعالى جزاء العتق
 الآخر فيجب الصيام بعد العجز عن المثل وعن فرضه على البر والأطعام وهذا في شجر الخلاف ووافقه محمد بن إدريس إلى التخيير بين الشاة كما هو ظاهر
 الآية الكريمة حيث وقع فيها الرزق بدلا وهو للتخيير بدلا الهدى فيجب صيام العشرة بعد العجز عن الهدى عن إبداع ثمنه عند الثمن بدلا ليدنه
 مائة مثاقيل عشر يوما بعد العجز عنها في كفارة الأفاضة من عرفات قبل الفريضة بما دمن ومن عود قبله وكفارة الأضفار في قضاء ومضاعف
 فانها مائة مثاقيل إمام بعد العجز عن أطعام عشرة مساكن عند المصم وكفارة يمين عند الفاضل أما عند ابن بابويه فكيف عجزه ولا شيء عند غيره
 وما يتعلق به النذر ترتيبا فيجب عليه الصوم بعد ما عجزه في نذره وأما عجزه بالصوم وغيره بعد التخيير فيجب عليه كفارة الواطئ فيه
 الحرمة بآذنه وهو محل فعله بدنه أو بقره أو شاة فان عجز عن اليمين والبرقة فشاة أو مائة مثاقيل إمام والمحصل في المرتبة الثانية التخيير بين الشاة
 والصيام أو الشجر في الذهب عليه بدنه فان عجز فشاة أو مائة مثاقيل إمام والأول مردى ونحوه الأكثر وأخبرنا بالهجرة بآذنه عما لو فعله بغيره
 فانه يلغوه فلا كفارة ولو كان محرما فعله كفارة الجماع في الاحرام ولم يذكر المصم هنا بعض الكفارات الخلافية ككفارة جر المهر في شعرها في القضاء
 نصف سنه هاتم الكفارة اسم للتكفير واصلها الشراؤها بغير الذنب منه كالكفر لانه بغير الحق وبما لا يلبس كالكفر لانه بغير حق في فعله فيه شيئا وعرفها
 بعضهم في الشرع بأنها طاعة مخصوصة مفسدة للدين ونقصها لبا وبها لا غلبة لا يدخل كفارة قتل الخطاء فانه لا يبعد نيا وكل اقصى إلى الوا
 الذي فيه بعدد منه يلزم فيه الشايع الاخرة الأول النذر المطلق من دون منه لولا لانه لا يوجب فيه الشايع خلافا لما ظهر من كلام الشافعي
 وكان وجهه نذر الشايع إلى الفهم من إمام المعينة بالعدد وضعفه ظاهر وقد مر من الفاضل الحكم بذلك في نذر موشه بالاطلاق ثم
 حكم النذر في معناه من العهد واليمين واذ لم يلزم الشايع في المطلق فقامت فيه عدم كصودا وعليه بطريق الأولى والشايع في
 الصبيد فلا يلزم الشايع في صوم من شك باطلا ولا الأمر لا بدل النعمة عند المعين والمرضى وسلاحيه وجوب المتابعة في سنين يوما
 النعمة وقال العلامة في كتاب الصوفى المختلف المشهور ان فيه أي بدل النعمة موشه من متابعين كما نقله المصنف عن الشاة والثالث السبعة
 بدلا لله في فاشتهو عذ وجوب الشايع فيها خلافا للحسن المحلى وعولا على ربه حسن هو ربه على نرجع عن عتقه على نرجع عن عتقه
 قال سئل عن موشة إمام في الحج والسبعة بصومها مؤاينة ويقرق بينهما قال هو الثلثة لا يقرق بينهما والسبعة لا يقرق بينهما ولا يجمع السبعة
 الثلثة جميعا وفي لا لها على الوجوب مل وفي سندها محمد بن أحمد العلوى هو مجهول الحال عند باب الرجال ولكن قال العلامة في المختلف
 ما رواه على بن جعفر في الحسن بن أبيه موشه على نذر ذكره في الرواية والرابع فقار مضافا لا يوجب المتابعة وقد مر البحث عنه مشوفى

ضاماً لاجل طلب العلم وقرآن القرآن وغيرهما من العبادات فغيرها برزوا بظهور ان الغرض التعريف بحسب اللفظ ولا بصرف مثال ذلك في التعاريف
 اللفظية ولعل من يكتشف احوالها قبل ان يثبت في مسجد جامع مشروط بالصواب والمواد بالشرائط بالصواب والمواد بالشرائط بالصواب والمواد بالشرائط بالصواب
 دون جعل المكلف بذو رتبته وذلك كخراج مثل ما لو نذر احد صيا لثمة ايام في المسجد الجامع ثم ان المسلمين انفقوا على مشروعه لا اعتكاف
 وقال الله تعالى ان طهر ابيي لطافين والعاكفين والركع السجود وقال عز من قائل ولا تبأسوا من ضعفكم فاعلموا ان الله لا يبأس من ضعفكم فاعلموا ان الله لا يبأس من ضعفكم
 واجمع اهل العلم على انه ليس بضر في ابداء الشرح بل هو مستحب اتما بما جدد ونحوه كما سيجي وخرج المقام على ما ذكره في بيان مهيته بحسب الشرح
 عدم حصنه في غير المسجد فقال لا يصح في غير المسجد وادار المسجد الذي ذكره في التعريف والجامع واقول اما الشرط المسجد المحلة فما انفق عليه اهل
 العلم كانه وبشره قوله تعالى ولا تبأسوا من ضعفكم فاعلموا ان الله لا يبأس من ضعفكم فاعلموا ان الله لا يبأس من ضعفكم فاعلموا ان الله لا يبأس من ضعفكم
 في حال الاعتكاف وما انشبه المسجد فقد اختلفوا فيه وقال المصنف في شرح الارشاد للاصحاب في ضابط محل الاعتكاف قول طر فأن وسائط
 الاول المسجد لا يقيد وان فاقوا في الفضيلة كغارات الصلوة فيها وهو قوي ابراهم عليل لقوله تعالى وانهم عاكفون في المساجد هو جمع عموم
 الاصله عدم المهور ولولا رتبة رادون المحصن الاعتكاف لا يصور في مسجد المصروف الذي ثبت فيه هو شامل لما يجمع فيه وغيره الثاني مجمع من اهل
 العام للمسلمين بها كان او وصية الامام شامل للشيء صلى الله عليه واله والعام يخرج به الخاص للمسلمين يخرج به تحصيل المقدس ان لم يثبت التوثيق
 صلى الله عليه واله في الصلوة العبرة ولا عبرة بالجماعة من دون جمعة وهو قول الصدوق في لفتنه والمرقعة والشيخ والاشياخ وابن دريس الثالث
 الجماعة من الامام المذكور وهو قول علي بن ابي بصير وابنه في لفتنه ولم يذكر الجماعة واصحاب هذه من القولين لم يثبت عندهم الضابط الا في الاربعة
 اختلفوا في مسجد المذاين فالشيخ علي بن ابي بصير وجمعه على مسجد البصرة وابنه في المنع اخذ الحنفية ولم يثبت على خلافهم من الضابطين حكم ذلك في
 مسجد صلى فيه الامام جماعة لا غير الاروى في صلوة الحسن علية السلام في مسجد المذاين جماعة وصاحب الفخر جوزه في بون مكة ونقل ان النبي صلى الله
 عليه واله في اول جمعة في مسجد واتوا بقرب قبا الرابع الجماعة وهو المسجد الجامع وصح المعتمد بكونه الاعظم فلو كان في البلد مسجدان يكون
 مجاز وهو ظاهر اختيار المحقق في كسبة الثالثة لانه ذكر في الشرايع والتابع المسجد الجامع وفي المعبر رجع قول المعتمد ثم انما المصنف قول المحقق في
 الجامع كما اخبره هنا وفي المتن وذكر ان الظاهر ان مراد المعتمد من الاعظم مسجد الجماعة فخرج المختار واحتمل كل كلام ابن ابي عليل ايضا على
 لغزاه ثم ان الظاهر المراد بالجامع كاصح في المسالك المستعمل الذي يجمع فيه البلدة جمعة وجماعة فخرج نحو مسجد القبيلة فانه لا يهيى جماعة واصح
 فيه جماعة واداد بالطرفين المتأخرين اي المسجد لا يقيد بالجماعة وبالاوساط الخاصة اي الجمعية والجماعة والمراد بالمساجد الاربعة الحرمات
 الكوفة والبصرة والقدس واول قول القول الاول مع شذوذه وعدم صراحة كلام فاعلمه بتعبه الاخبار وما استدل به عليه فغير تمام ان المفهوم من الآية
 التكرية ليس لان الاعتكاف يقع في المساجد ولما ان كل مسجد فهو صالح للاعتكاف فيشكل فيه منها مثلاً اذا قبل حكم ان ذلك موقوف بما سطر في
 فالمفهوم من الآية من كلام وقع تطهير في الكتب لا من الدابر على الاسر لا يفهم منه انه وقع تطهير في كل كتاب كان واما الاستدلال بخبره وادب
 فنضعه ظاهراً لا يبادر من مسجد المصلى المسجد الجامع الذي يجمع فيه اهل البلد فدل على خلاف مقصوده واما القول الثاني اي القول بان الضابط للجمعة
 فلا دل عليه ظاهراً ولا مؤيداً من الاخبار ومع قلنا فائدة خلافهم مع من يجعل الضابط للجمعة كما عرف فاعظم الخلاف في تلك المسئلة بين من يقول
 بالحصنة الاربعة والخمسة لاجل اعتبار صلوة المعصوم فيه جمعة وجماعته ومن يقول بمسجد الاعتكاف في كل جامع من جهة اعتبار صلوة اهل البلد فيه
 جماعة وكذا الاحتباب على الاول كالسيد المرتضى والصدوق في الشرح والاصلاح وسائر ابن البراء ابن حمزة وابن دريس العلامة رضي الله عنهم
 عنهم واما القول الثاني فهو لا يبراه عليل والشيخ المعتمد بعد بحسب كلامهما والحق والمصنف واكثر المشايخ جمعة القول الاول والاجماع الذي ادخله
 المرتضى والشيخ في الخلاف الجوابان مع ظهور مثل هذا الخلاف لا يسمع دعوى الاجماع كما قال في المعبر وكيف يكون اجماعه الاخبار على خلافه ولا
 من فضلا للاصحاب فابطلون بصدقه وان ادوا بالاجماع الشهرة فلا يمكن الاجماع بها في محل النزاع وقال المصنف في الشرح والشهرة لو سلمت لست بحجة
 فرب مشهور مروج بل كم من مشهور باطل ثانياً ان اعتكاف النبي صلى الله عليه واله والائمة عليهم السلام لم يثبت الا رتبة فضيلة لا تصاحبه الجواب
 انما هم عليها لكونها افضل واغنى فلا دلالة فيه على عدم جواز التمدد في ان كان المراد ان الملتقى في المسجد في تلك الفترة ولا يجوز التمدد
 في العبادة مما وصل اليها من الشارع فغير ان ما وصل اليها من الاقوال العامة كاشافي الاخبار كان لاخذ بالعموم وهذا الفعل لا يقيد بتعصيل العام

لعدم الشافعية والثالث ما رواه الصدوق في الصحيحين عن محمد بن زيد قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في الاعتكاف في بيعة بعض ما أحل
 قال لا يعتكف في مسجد جماعة فندم على فيه أمام عدل جماعة ولا بأس أن يعتكف في مسجد الكوفة والبقرة ومسجد المدينة ومسجد مكة والمجانب
 الأمام العدل وإن كان ظاهره في المعصومين ما يفرق بينه وبين المعتكف في مسجد الجماعة لا يفرق بالذكر لكن يمكن حمله على مطلق العدل لجميع كذا يمكن حمل النهي
 المفهوم من الكلام على الكراهة جملة العول الثاني بعد ظاهر الآية الكريمة ما رواه الصدوق في الصحيحين عن محمد بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام
 أنه قال الاعتكاف لا يصح في مسجد جماعة الحديث وعن داود بن سليمان في الصحيحين عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا أرى الاعتكاف في المسجد الحرام أو
 مسجد الرسول صلى الله عليه وآله في مسجد جماعة ولا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد لجماعة لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع والمروءة مثل
 ذلك ما رواه الكليني في الحسن ما يرويه عن الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الاعتكاف فقال لا يصلح الاعتكاف في مسجد الحرام أو مسجد
 الرسول صلى الله عليه وآله أو مسجد الكوفة أو مسجد جماعة ونصوم ما دمت معتكفا وما رواه الشيخ في الموثق عن علي بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام
 أبي عبد الله قال المعتكف يعتكف في المسجد لجماعة وفي الموثق عن محمد بن أبي العلاء الرازي عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يكون اعتكاف في مسجد جماعة
 في الموثق عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول المعتكف بمكة صلى الله عليه وآله أي يؤتيها شاء سواء عليه صلى الله عليه وآله في المسجد وفي
 وقال لا يصلح العكوف في غيرها إلا أن يكون مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله أو في مسجد من مساجد الجماعة ولا يصلح المعتكف في بقعة غير المسجد
 الذي اعتكف فيه إلا بمكة فإنه يعتكف بمكة حيث شاء فإنها كلها حرم الله ولا يخرج المعتكف من المسجد إلا في حاجة وفي الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال مثل عن الاعتكاف في رمضان في العشر قال لا يصلح الاعتكاف في مسجد الحرام أو في مسجد رسول
 الله عليه وآله أو في مسجد جماعة وما رواه المحقق والعلامة عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يعتكف إلا في مسجد
 وفي مسجد مصر الذي كانت فيه العلامة في المختلف الخج بعض هذه الأخبار للمنفذ وأجاب ولا يمنع صحة السند وثالث ما أجمل الجامع في الجملة
 على حد المساجد الأربعة جملة أقول وقد عرفت الأخبار الصحيحة والحسنة فلا ينبغي جوابه الأول وارتكاب مثل هذا الشاوب لا يجنب الاعتكاف إلا في
 لا يوجد مع مكان في الخبر الواحد الذي ينفها ظاهر كاعرف فاندفع جوابه الثاني أيضا وإن كان المنع من شرطه فالعلامة في المنع من
 المروءة كاعتكاف نرجل سوا في شرط المساجد التي جنتها وبالمساواة ذهب علماءنا الجع والشافعية في لفهم حيث جاز أن
 في مسجد بينها وهو الموضع الذي جعلته لصلواتها من بينها أقول وبذلك عليه فيها عوفات الأخبار وبخصوصه ما تقدم في صحيحه داود بن
 من قول الصادق عليه السلام والمروءة مثل ذلك ما رواه الحلبي في الحسن ما يرويه عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا ينبغي للمعتكف أن يخرج من المسجد إلا
 لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شيء إلا بمحاجة أو يعود مرضيا ولا يجلس حتى يرجع واعتكاف المروءة مثل ذلك بعض الأخبار لا ينبغي
 أيضا لا يخرج عن ذلك على أن اعتكاف المروءة في المسجد شرط الأكثر للمساجد الأربعة كاعرف مفصلا وأضاف بعض مسجد المذاهب وهو أبو بصير
 بابويه في المنع كاعرف وكما لا يعجز الصوم باعتبار المكلف والزمان لا يعجز الاعتكاف لشرائطه بالصوم كاعرف من التعريف بذلك على الترتيب
 الاعتكاف بالصوم اتفاق علماء أهل البيت عليه السلام كما قاله في المتن ونقل الخلاف عن بعض العامة وبذلك عليه أيضا ما رواه وعن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله
 عليه وآله أنه قال لا يعتكف إلا بصوم وعن ابن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لا يعتكف إلا بصوم وعنه ما تقدم
 من صحيحه الحلبي وحسنه ما رواه محمد بن مسلم في الصحيحين قال قال أبو عبد الله عليه السلام لا يعتكف إلا بصوم وعنه ما تقدم في المتن قال قال أبو عبد الله
 عليه السلام لا يكون الاعتكاف إلا بصوم وأبو العباس عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يعتكف إلا بصوم ومدونة الرسول صلى الله عليه وآله على الاعتكاف
 صاعما بذلك على الشرط والخبر من قال من الجهل بعدم شرط الصوم بعض الأخبار التي لا لها غير ضخم مع ضعف سندها وأذا ثبت شرطه
 بالصوم كما لا يعجز الصوم من كلفه اعتبار عدد فيه كالمرئ الذي يفرضه الصوم والنفس والسفر على القول بمنع المسافر من الصوم أو
 والندب وباعتبار عدم فائدية الزمان للصائم العبد بين وإيام التشرع بشرط لا يعجز الاعتكاف في غير ذلك عليه الأصح كإبراهيم البزاز وصحة خبره
 في حكمه صوم وشروطه كاعرف مفصلا ويجوز جعله أي جعل الاعتكاف في حيا مستحقا للإتيان به مع قطع النظر عن الاعتكاف كصباحته ومصلحته
 أوقفاء ومبها الكفارة والندب لأن المعسر يكون المعتكف صاعما لا الصوم لاجل الاعتكاف وقد ثبت موافقة النبي صلى الله عليه وآله على الاعتكاف
 في العشر لا وخرى بذلك عليه أيضا أنك لم تظن الصوم الواقع في الروايات المنقولة وإن كان قد نذر الاعتكاف على قول لأن نذر الاعتكاف لا يفعله الصوم

واشراطه بالصوم لا يقتضي الاحتقاف بآي وجه كان يمكن تحقق الشرط المذكور كان نازرا الصلوة لو انفق كونه منظر في الوقت الذي تعلو به النذر
لم ينفذ في ههنا مسانعة وقال العلامة في كرهه على ما نقل عنها لو نذر اعتكاف ثلثة ايام مثلا وجب الصوم بالنذر لان ما لا يتم الواجب الا به فوجب
وكانه اذ اردت الصوم عليه شرعا لوفى الاحتكاف الواجب بالنذر عليه اما الحكم بوجوب بقائه بالنذر لاجل الاحتكاف كما هو الظاهر من العيا
فشككوا كما عرفنا وقال ايضا في النذرة لو نذر اعتكافا واطلق فاعتكفه اياما او صومها مستحبا جاز وهذا القول ايضا ظاهر في تمامه
الا من وجوب بقاء الصوم في الاحتكاف المذكور والنذر لان يكون مراده انه جاز الصوم في هذه الايام للاعتكاف عن القيام المرغوب فيه شرعا
لأنك لا ايام ولكنه بعد من اجابة غايه البعد وقال الشهيد الثاني في المسالك لا يصح جعل صوم الاحتكاف المذكور مندوبا للتافي بين وجوب
الصوم على الاحتكاف الواجب جواز قطع الصوم المذكور ولا يحج هذا الكلام عن اهل اما اولا فليس وجوب الصوم على الاحتكاف الواجب بالنذر
المطلق واما ثانيا فلان عدم جواز قطع الصوم باعتبار استلزامه للخروج عن الاحتكاف الواجب يقتضي وجوب الصوم بمسبب الشرع وتفصيل ذلك
في بحث وجوب المدة في علم الاصول بشرط النية في ابتداء نذر اعتكاف مفقودا الى النية ولو فسد ايام الصوم الغرض للوجوب في النية ففي النذر
ينوي المندب بجلته في ابتداءه وان قلنا بوجوبه بالدخول وبمضي اليومين لا يفعل واحد من قبله على الاعقاب المكلف على تركه واساوياب
على فعله ولا معنى للمندوب الا ذلك الوجوب الطاري لبعض اجرائه بعد الايمان ببعض لا ينافي استحباب اصل الفعل ولا حاجة الى التفرق في هذا
الوجوب الشرعي في النية في ابتداء الفعل لعدم دليل يدل عليه لا يتطابق بين الوجوب بعد مضي اليومين كناية نية واحدة للفعل الواحد
اولا لا ينفرد كل جزء الى نية عليه كما هو مقرر معلوم من الشريعة في جملته العبادات واستمرار نية المندب باصل الفعل في هذا الوقت لا ينافي
الوجوب الطاري لهذا الجزء بخصوصه باعتبار الايمان بالسابق نعم على تقدير تفرق النية على الايام القول بجواز نية في الثالث الوجوب بوجوبه
لانها ثابتة تركه واثاب على فعله وهو الوجوب قال خالي طاب ثراه نجان صاحب المدة وان قلنا بوجوبه بعد الشرع او بعد اليومين قلنا
باعتبار الوجبة فالظن انه سوية كانت اولا او بغير النية في اليومين الاولين نداء في الثالث وجوبا ولا وجه للاشكال في الاول بعد نية النية على
لان محل النية اول الفعل لا غير الا انما وصف الفعل باعتبار اجرائه بوصف من خصلته في كذا الا وجه للاشكال في الثاني ان من شأن العبادة المتصلة
لا يفرق النية على اجرائها اذ لا وجه للقول باضاع هذا التفرق وقد عرفت بجوازه في الموضوع واصل من ان الاصل في الاحتكاف المندب الوجوب
عارض فيجوز ان ينوي فيه جميع ما هو الاصل ضعيف انتهى كلامه رفع مقامه واقول اما ما ذكره في كنيته النية ولا ضعفه ظاهرة لا يمكن قصد الوجوب
بالثالث في اول الفعل لعدم وجوبه بعد بل يجوز تركه من غير عقاب قصد الوجوب الشرطي ليس بقصد الوجوب المعبر في النية وهو ظاهر اما ما ذكره
ثانيا فغيره ان جواز تفرق النية في جميع العبادات يحتاج الى دليل لا يمكن اثباته واما ما ذكره اخيرا من الحكم بضعف ما قبل فضعفه ظاهرة لا مكان ارجاعه الى
ما ذكرناه في كنيته النية وهو غايه القوة والمسانة وهو اى ابتداءه قبل طلوع الفجر لدخول شيء من الليل من باب المقدمة وحيث جوزه في نية الصوم
المفارقة للطلوع عرفت فيجوز هنا ايضا فيكون في الايام الثلثة التي لا يكون الاحتكاف في اقل منها اتفاقا ما يلتزمنا ما خرج البسلة الاولى ولا
مضى اليوم هو النهار لا نعرف منه عند الاطلاق الغنى واستمراحي في القرآن الحكم بقوله ثم صمها عليهم سبع ليل وثمانية ايام ايام قال الشيخ
في اختلاف اليوم ما بين طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس هكذا ذكر الحبل وغيره من اهل اللغة واما دخول الليلين المستطعن فلا اعتبار بالثلاثه المتو
في الاحتكاف فلو لم يدخل البسلة التي في البين فيجوز ان يخرج منه وفعل ما نأب فيها وينقطع اعتكاف في تلك اليومين غيره وبصره من فرد ولو صح ذلك
اعتكاف اقل من ثلثة وهو باطل اجماعا فالليل وان لم يدخل في صمى اليوم لكنه هنا يدخل بعد تحقق الثلثة المتوالية وقال الشهيد الثاني في طاب ثراه
المسالك فان قيل يمكن تحقق التوالية بعتكاف النهار فاصلا ولا يخرجه الليل عن ايام الموالات كما يتحقق التوالية في الصوم خروج الليل اجماعا فلنا في
الاعتكاف الصوم يتحقق ليل ونهارا ومن ثم لو مرجح باضال الليالي او في بلغة بل نلزم ادخالها دخلت فاذ لم يدخل الليالي كان قد فرغ الاحتكاف
فلا يكون متساويا للصوم فانه لم يتحقق في الليل نعم حمل الموالات فيه على توالي نهار الايام فاصلا لا مشاع غيره والمحصل ان الاصل في الموالات
متابعة الفعل الوضو بها بعضه بعضا كما يمكن فلما امكن في الاعتكاف دخول الليالي المتخللة لم يتحقق الموالات بدونها ولم يمكن ذلك في الصوم
حمل على الاصل احوال الامكان هو متابع النهار في جملة الايام بعضه لبعض فخرج الليالي عن الاعتكاف بوجه انتهى ما اخذوه في غايته لئلا
لا يقال انهم من الصوم موالات الايام الثلثة كما بينهما من قولهم عليها لا يكون الاحتكاف اقل من ثلثة ايام وسمى اليوم هو النهار كما عرفت

فان الاعتكاف
ع

انقار الموالاة بين الايام بهذا المعنى فما يتوعد تحللها من حال عن الاعتكاف في البين ولا يضره تحلل الليل كما افادته في موالاة الصبا لا ما تقول
 الغصوم منه موالاة الاعتكاف واستمراره في الايام الثلاثة كما يحكم به الوجوه وان اعتبار الموالاة في الفعل الكاين في الايام ليس بميزة اعتبار الموالاة
 الشايع بين نفس الايام حتى لا يضره ما عطل غير اليوم في البين كما زعمت باعتبار عدم امكان متابعتها بفصل من الليل ولما امكن تحقق فعل الاعتكاف في
 الليل الى المحلة في البين فلا يحصل الموالاة فيه لا يتحققه واستمراره فيها بخلاف ما لو قيل لا يكون الصبا الذي يميزه الاستفاح في اقل من ثلثة ايام
 الشهر فان ذلك لا يحصل على استمرار الصلوة في الليل المحلة لعدم امكان تحققه فيها والعدة ان المعهود الواصل اليها بالعمل المستمر من صلواته شرع عليه
 الاعتكاف للوصول فلا يمكن ان يترتب عليه الاعتكاف المفصل بغير دليل تام لم يوجد والظاهر ان ما ورد ايضا كما استبان في كفاية جامع المتكفلا اعتبارا
 استمراره في الليل والظن من كلام المحقق والعلامة كما اشار عوى الاجماع على ذلك ايضا وان امكن ان يله ثم ان الشهيد الثاني في مسائل الكفاية
 القول بدخول الليلة الاولى ايضا في الاعتكاف فيكون صفة الثلثة الغريبة وقتلثة قبله وفي ذلك لان اليوم يستعمل شرعا في المركب من
 الليل ولم يدخل الليل في اليومين الاخيرين فكذلك الاول وفيه ان اطلاق اشغال اليوم في المركب بغير الغريبة فلا بد ان لا يكون حقيقته فيه دخول
 الليل في اليومين الاخيرين بالنسبة باعتبار ملاحظة الموالاة كما عرفت فلا يلزم دخوله في الاول وحكم في المسائل بالولوية ودخول الليلة الاولى ولا يضر في
 الاولوية المحرر من جهة الخلاف وقال كماله ان يجمع بين التمسك عند الغروب قبل الفجر ولعله باعتبار احوال عدم صحة شروع في الاعتكاف في اول
 الليل وهو بعيد جدا وقال الشيخ في الخلاف لا خلاف ان يجوز العمل ببعض اصحاب دخول الليلة للقبلة في صبي اليوم على هذا فلا يفتى في الايام الثلثة
 الا بانقضاء الليلة الرابعة وضعف في موضع من الخلاف ان شرط الشايع فكذلك اي يدخل الليلان في الايام الثلثة والاجرة ثلثة ايام بلا اعتبار
 الشيخ في موضع من الخلاف اذا قال لشعالي ان اعتكف ثلثة ايام لزمه ذلك فان قال متابع لزمه بدنه الليلان وان لم يشترط المتابع جاز ان يعتكف
 ايام بلا ايلالهم وقال فيه ايضا ان ذلك لا يكون الاعتكاف اقل من ثلثة ايام وليس بين ويمكن حمله على انه اراد تحديد تمام وقت يقضي فيه الاعتكاف
 ايضا قبل ذلك فان ندما اعتكاف ثلثة ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من كل يوم الى غروب الشمس من اليوم الثالث والظن من ثمة كلامه
 انه اراد تحديد الابداء والانهاء في كل يوم باعتبار وجوب الصلوة في الاعتكاف فلا ينافي من هذا ما نقلت عنه ولا كلام في الشرط ايضا فان ذلك
 اول ان ندما ياما بعضه لم يدخل فيها الا ايلالها الا ان يقول العشرة والاخر ما يجري مجراه فليزج الليل الى ان لا يرفع عليه قال انما ان ندما اعتكاف
 ايام وجب عليه ان يدخل فيه قبل طلوع الفجر من كل يوم الى غروب الشمس من ذلك اليوم وكذا اليوم الثاني والثالث هذا اذا اطلقه فارش طر الشايع
 الثلثة الايام بدنه الليلان وهو منزه عن كونه وجه وان ندما اي اعتكاف ثلثة ايام خاصة وان دخل من ثلثة ايام بطل السند انما ان ندما اعتكاف
 الشرع فلا يجمع ندما وانما ان الاعتكاف لا يكون اقل من ثلثة ايام فلا يجمع الغريبة للتحقق في الشايع في الخلاف بيلسان الغريبة على انه لا يكون الاعتكاف
 اقل من ثلثة ايام وقال المحقق في المسئلة فراجع فها واما انه لا يصح اقل من ثلثة ايام بيلسان في طبق الجهل على خلاف ذلك وقال العلامة في المسئلة لا يجوز
 الاعتكاف اقل من ثلثة ايام بيلسان وهو مذهب فقهاء اهل البيت عليهم السلام وكافة على خلافه وقال في التذكرة على ما نقل عنها انه قول علماءنا
 اجمع وما زاد ابو بصير في الصحيح كما قال في المختلف عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يكون الاعتكاف اقل من ثلثة ايام ومن اعتكف صام ويصبر للعتكاف اذا
 اعتكف ان يشترط كما يشترط الذي يحرم وابو ولا انحطاط في الصحيح قال سئل ابا عبد الله عن امرئ كان رجلا غائبا فقدم وهو معتكف باذن زوجها
 فخرجت من بطنها فدخل من المسجد في بيته ونهاه عن ذلك وجعل يجره الى مكانه فقال كان من المسجد فدخل ان يفتي ثلثة ايام ولم تكن اشرط في
 اعتكافها فان عليها ما على الظاهر وعمر بن يزيد في الموتى على الاحمال عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اعتكف العبد فليصم وقال لا يكون اعتكاف اقل من
 ايام واشترط على ذلك في اعتكافك كما تشترط عند احرامك ان ذلك في اعتكافك عند عارض رخصك من حلة من ثلثة ايام من امر الله تعالى وقوله عليه
 ان ذلك في اعتكافك بيان للاشراط اي يكون الشرط المحرر من عارض رخص العلة وادب من موخان قال بداني ابو عبد الله عليه السلام من غير ان يسلمه ففتا
 الاعتكاف ثلثة ايام يعني السنة انشاء الله تعالى وما زاد محمد بن مسلم في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اعتكف يوما ولو يكن اشرط فلان يخرج من
 اعتكافه وان اقام يومين ولو يكن اشرط فليس له ان يفتي اعتكافه حتى يفتي ثلثة ايام لا يخرج من ذلك على ذلك باعتبار لفظ الفسخ الذي ورد ايضا
 الظان من يقول من خالفنا بان الاعتكاف يكون في اقل من ثلثة لا يقول بعدم جواز الخروج بعد اليومين حتى يفتي ثلثة ايام وكذا لما زاد
 ابو عبد الله في الصحيح عن ابي جعفر عليه السلام قال المعتكف لا يتم الطهارة لا يذبح بالرجل الا بما روي لا يشرى ولا يبيع فان من اعتكف ثلثة ايام

ثوبت
صوم المذنب
ع

الرابع بالجماع ان شاء الله تعالى زاد ثلثة ايام اخر وانما خرج من المجد فان قام يومين بعد ثلثة فلا يخرج من المجد حتى يتم ثلثة ايام اخر فيستحق
السلام من اعتكف ثلثة ايام فهو يوم الرابع بالجماع ان شاء الله تعالى وان قام يومين ايضا بدل على ذلك على قياس ما سبق اما لو نذر
اعتكاف يوم واطلق فانه صحيح نذره لانه تعرض له في شرعية المندوبين اليه من اتي به يومين اخرين ليتم شرعا ويخرج عن المقتضى
الاسلام لان ثلثة ايام في الشرع على وجه يمكن ترتيبها عليه فلا يصح من الكافر كسائر العباد ان تعدت في ثلثة ايام على هذا الوجه ولو اردت
الاعتكاف المسلم في الاثنية فكان لا بد ان في اثناء الصوم فساد الصوم وان عا د الى الاسلام في الاثنية والافريخ لم يخرج
بالبطالان هنا المسبق في الصوم والنفق عن ابي الكاف في المجد والنفق في العباد موجب للفساد وخرج المحقق القول بالبطالان هنا مع ترجيح في
الصوم القول بالعتق ويشترط ان الزوج في حصة اعتكاف الزوجة واذن المولى في حصة اعتكاف المملوك واذن المولى في حصة اعتكاف الولد ولا
كلام في الاولين لما فاه الاعتكاف للاستماع المستحق على الزوجة والمخدنة المستحقة على المملوك وفي حصة في ولا المتقدمة اشارة الى ان شرط
الزوج حيث قال وهو معتكف باذن زوجها وانما الكلام في الثالث ان لا دليل على شرط اذن المولى في حصة الاعتكاف وبطلان القياس منع
الاولوية فيم اذ وقع في صوم مندوب توقف على اذن بواسطة الصوم على ابي المصنف ومن وافقه من الاحتياط لانه من ابي له الولاية من الثلثة
الزوج في اذن ما لم يجب الاعتكاف بالندب وشبهه والاستصحاب ان اذن فيه ايضا وبعض يومين على ابي المصنف والاكثر اذ بالشرع فيه على ابي
الشيخ كما سبق في وجوب الزوج قبل الشرع واضح وبعده ايضا لانه فضل مندوب يجوز الرجوع فيه بخلاف ابطال فعلهم كما لو اعتكف احد
ثم بدله في الرجوع وقال الشيخ في المبسوط ومتى اعتكف من عليه ولا يبرأ من له الولاية لا يمكن الا اذن فحصة عليه بل من ان يصبر عليه حتى يخرج
الاذن وبناء على ذهب من وجوب الاعتكاف بالشرع في غير فرق بوجوبه بين السيد والزوج فقال يجوز رجوع السيد وعجز الزوج
الزوج محجبا بان المهرنة ملكت بالقبول فاذا اذن لها اسقط حقه من منافعها واذن له في استيفائها اختصاصا كما لو ملكها عبدا وليس كذلك
السيد وانما ينفذ منافعها على ملك السيد فاذا اذن له في اطلاقها صا كما لمعبر ضعفه ظاهر للفرق الواضح بين الاذن في الاملاك الذي يبرأ له لا في
العتبات والاذن في الاعتكاف واذن منافعها المملوك للزوج من قبل الاول واذن الثاني المملوك لبعض البعض في حكم التوقف على اذن
لاشتراك العلة نعم لوها اى او نوا ويره مولا ايام واعتكف في نوبته اذا استغنى له فالا فوى جاز مبدن الاذن ما لم يود اعتكافا لم ينعقد
عن المندوب في نوبته السيد فيمنع اذ خرج وكذا الاعتكف بمندوب من المملوك مطلقا على ظاهر النص ومن على اذن السيد اسقط العلامة عدم
المولى عنه ايضا وهو اعلم به واما جواز الاعتكاف على الزوج بدون اذن لبعض فلا يقطع تصرف المولى عنه في ايامه وربما اشترط كلام المصنف حيث
قال لا فوى جواز الى قول بعدم جوازه ولعله باعتبار ان المعلوم انقطاع تصرف المولى عن البعض في ايامه باعتبار منافعها المتعلقة بالاكساب
دون اشارة ذلك من العبادات المسنونة وفيما ان شرط الاذن امر بديه من الشارع وانما استنبط من عدم جواز اطلاق منافعها المملوك بديه
بدون اذن وقد دللنا على ذلك بانقطاع تصرف المولى عن منافعها في ايامه ولو نذر من عليه ولا يبرأ الاعتكاف باذن المولى فله المباداة الى الاعتكاف
كان كالا اعتكاف في الاربعاء والجمعة من هذه الاسبوع او مطلقا كاعتكاف ثلثة ايام على الا فوى لوجوبه عليه شرعا فله الايمان
ذمنه عنه وليس له ادخاله في نوبته الله تعالى عليه وقال القاضي ان المحقق في المعبر والعلامة في المنتهى للمولى في المملوك في وقت القبول
لان منافع الزوج والسيد حق مضيق يثبت بالناظر بخلاف الاعتكاف المطلق والافريخ بالاجل الخاص والضيقة اذ ان الاعتكاف اياما
فواضح لما فاه الاعتكاف لمنافع المملوك للشارع وكذا الضيف على ابي المصنف اذا كان بمصوم مندوب في الصوم الواجب شكل ويجعل دعوى الاق
بالنسبة الى توقفه على حاله ان المصنف لو زال المانع في الاشارة كقولنا ان الزوجة لم يجب الا تمام وان مضى يومان اذا كان الشرع
بدون اذن لان الدخول منه عنه فلا ينعقد به الاعتكاف فلا يجزئ اقامه ولو كان الشرع بالا اذن فيجب الا تمام ان كان الاعتكاف واجبا
ان كان بيا قبل مضى يومين ويجب بعده على ابي من يقول بوجوبه وقال الشيخ في المبسوط يجب الا تمام لو احتق المملوك في الحال اذا اعتكف
اذن مولا ولا رجوع له وقوله بوجوب الاعتكاف بالشرع فيه لا ينعقد لان ذلك في الاعتكاف الصحيح واعتكاف المملوك بدون الاذن فله كذا
ويشترط لزوم السجد الذي اعتكف فيه فلو خرج منه ولو ما يجيب جسد بطل اعتكافه بالكيفية ان كان يخرج قبل مضى الثلثة ويصح بقاء
ما بعده في الدين لاقى ربيحي ايضا في هذا الذي من حكم ما لا يخرج كره اخرج بعض البدن واعلم انهم ذكروا الاختلاف في جواز الاعتكاف

[illegible]

بالنسبة إلى جواز العبادة لعدم وجوبها بوجوب قولها يجوز هذا ورودها في النقص كلامه في المنهي على خلاف ذلك وجبارة من غير الظاهر كمالا
عندنا في جواز الخروج للعبادة الربضي قال في المنهي قال علماؤنا يجوز له أن يخرج لبيع الخبازة وعبادة الربضي نفي عن المذكورة أنه قول علما
أجمع وبطل عليه أيضا صحيحه الجلي عن عبد الله عليه السلام ذكرها في بحث لزوم المسجد لاعتكاف المرأة أو امرأة شهادته وإن لم تقم عليه
معناها الصلح ولا ريب في جواز الخروج لها مع الثعبان أن يكون غيره أو يوقف عليه بثبوت الحكم سواء تعافها منعها عليه ولا وجه لغيره في بعض
العامه بينهما وذلك بشرط عدم إمكان إقامتها في المسجد ولو أمكن إقامتها فيه فلا يجوز الخروج ومع الثعبان فلا يوجب شكال لوجوبها في المسجد مع جواز
لما لا وجوب له بوجبه وإمكان إقامتها فيها لا بد منه ومن عدم ورود نص بخصوصها مع عدم ثبوتها وقال العلامة في المنهي إذا خرج إليها مع
الثعبان يجب لأجابه فلا يمنع الاعتكاف منه وإقامة المسجد من قيمته في غيره أي في غير المسجد اعتكاف فيه إقامتها أو على القول بجواز الاعتكاف في غير
المجامع وذلك لوجوبها عليه فلا يمنع الاعتكاف عنها كما لا يمنع عن الخروج لانتفاء عرقها ولا قضاء عرقها في وجوبه ورد النص بالخروج إليها في
عبد الله بن سنان المتقدم ونقل الخلاف فيه في المنهي عن الشافعي بوجبه فاسد قياسا وإقامة صلى الله عليه وسلم في البسوة ذكره في حلالا
أورداءه فضيلة كالمجدة والعبد بن وهو موقوف على جواز صومه أي العبد للقاتل في شهر المحرم حتى يصوم فيه لاعتكافه فله أن يشيع بجوز صومه
له رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ثم أعلم أن الحق والعلامة ذكر في المستفتيا تتبع المومن لاضر عليه ظاهره ولو شبه بالنسبة إلى تسبيح
الخبازة ممنوعة ولعل ذلك من آثار المصنف قال العلامة في المنهي ويجوز أن يخرج لزيارة الوالد بن كانه طاعة فلا يكون لاعتكاف ما إقامتها
ولعل مرجعها إلى ترتيبه من المصنوع لاعتكاف لا يمنع عن أمثال هذه الفرائض والاضغفة وأما جواز منع الاشتغال ببعض الطاعات عن بعضها
اليسر الوقوف بعرفة فيخرج عن الخروج إلى زيارة البيت والوالدين والاحوط تركها وإن أصر الشيخ في الخلاف إجماع العرفة على الجواز ثم ذكر في المنهي
أنه يجوز له أن يخرج في حاجة خاصة للمومن ما ذكره من الوجه في الزبارة وأبوه بما رواه ابن أبي عمير عن محبوب بن مهران قال كنت جالسا عند الحسن عليه
عليه السلام فأتاه رجل فقال له يا بن رسول الله أن فلانا له على مال يريد أن يبيع به فقال يا الله ما عندك مال فاقض عنه قال فكيف فليس عليه
نقله فقلت له يا بن رسول الله أنت سبأ اعتكافك فقال عليه السلام لا بأس ولكن سمعت أبي عليه السلام يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال
من سعى في حاجة خبيثة لمسلم فكانما عبد الله عز وجل نعمة الألف سنة صامتا ثم أهداه فائما لمسلم ويمكن استفاضة الإيمان كما قاله في المنهي من قوله عليه
في حاجة خبيثة لمسلم والرواية فاصرة من حيث السند والدلالة أيضا لاحتمال استحباب الاعتكاف في حاجة عليه السلام للاشتغال بما هو عظم أجره
ولا يجلس خارج المسجد لو خرج عنه بعض الأسباب المجوزة للخروج لا ضرورة داعية إلى الجلوس لمثل القطار وعلية في صحيحه الجلي وبعضه راو
سرخان المتقدمين ثم لا يجلس حتى يرجع وقوله عليه السلام يا بن رسول الله أيضا في صحيحه الجلي ولا يجلس حتى يرجع ويؤيده أيضا قوله عليه السلام في صحيحه الجلي
عن داود بن سفيان ولا تغد تحت ظلال حتى تعود إلى مجلسك لا تشي أيضا لو خرج تحت ظل كذا أو مثل ما قلناه في الجلوس من اشتغال
وذلك قول الشيخ في النهاية والجمل وقول محمد بن إدريس في ظاهره الربضي وصريح الشيخ في النهاية بالمنع عن الوقوف في الظل أيضا وظاهر كلام
دعوى الإجماع على أن للرب المعتكف إذا خرج من المسجد أن يظل بصف وفي المبسوط لا يجلس تحت ظل فقال فيه ويجوز له أن يقيم بجانب
الربضي غير أنه لا يجلس تحت الظلال إلى أن يوجد ولا يجلس في المكان الذي يدخله ويخوض قال ابن أبي عمير وبإصلاحه على ما نقله في المختلف
المحقق في المغيرة قال أبو الصلاح لا يدخل تحت ظل وظاهره محرم الشيء أيضا قال المنهية لا يجلس تحت سقف فقال لا يظله سقف مجلس تحته وقال
سارو لا يبعدن تحت سقف فخصه أي من الشبان المحرم المتعلق بالظل الخارج بالجلوس تحت مجلدون أو حناؤه القاضلان والكل أيضا
والظاهر أنهم يقولون بجرمة مطلق الجلوس كل عرف وبشدة غريمه إذا كان تحت الظلال ولو اضطر إلى الجلوس في شدة الضرورة بالجلوس في الظل
فوجب عليه لأجابه عن الظل وليس هذا التفصيل في كلامهم وربما اشترطوا في بعضهم تخصيصهم بالجلوس بالجلوس تحت الظل ولكن خبر جديد
وهو الروي في صحيحه داود بن سفيان المتقدم حيث قال الصادق عليه السلام ولا تغد تحت ظلال حتى تقول إلى مجلسك فبقى الشيء على هذا الأصل
الابعد ولا يصلي أيضا لو خرج وحضر وقت الصلوة فخرج المسجد الذي اعتكف فيه لا يمكنه فانه يصلي بها في شاء ونص في الوقت عن الرجوع إلى
فوجب عليه أن يصلي في الخارج للامتنع من الصلوة أما حكم عدم الجواز في غير مكانه فلما قبل من أن يخرج عن المسجد ويجوز عند الضرورة فكل
منعها بعد هذا عندنا في ذلك لا يثبت بانفادها أن يجلس إمكان الاشتغال بالصلوة في الخارج مع بقاء الضرورة الداعية إلى الكسب فيها مع

معتكفاً وأما بعد مخرج عدم علمه عرف وهذا التفصيل هو عند الشهيد الثاني في المسالك لا بعد جعل كلام البتة أيضاً عليه ما لا يأتي في
في خروجه بل اختيار النهي والأصل وحديث في دفع وعدم توجه النهي في السامعي كما عرف ولا بد من التفصيل بعد حلول الزمان بحيث يخرج عن كونه معتكفاً
كما فعل في المسالك في كلام المتن الذي في البطلان في صورة الأكره والحكم بعدم في التهور وبعضهم حكم بالبطلان في الأكره وبعضهم في التهور
ولا وجه له بعد الاشتراك في الدليلين بأداء جانب الأكره على ما قلناه ويجب عليه ليعود كما ذكرنا من ترك ورفع التهور عنه فلو لم يؤم أي تكب بعد الصلاة
لخيار بطلان اعتكافه لزم كالبطلان في الأخبار وكذا من خرج لغيره في يجب عليه ليعود بغير الحوم ولو تكرر اختيار بطلان اعتكافه ولو دام الضرر
فخرج عن كونه معتكفاً فبطلان اعتكافه وكون الاعتكاف من الأمور الشرعية لا ينافي في حكمهم أهل العرف في الخرج من مائة بعد حصول عرفهم به
الشارح في محاصلهم يرجعون إلى أصولهم في الخلاف لا في الاستغفار لا في الأفعال بعد علمهم بكيفية الفعل وكتبه يعلم أهل الشرع ولا يجب عليه بالتبعية بعد
على مخرج إذا عاد لغيره لبقاء استمرارها حكمها والمفهوم من الكلام أن مع طول زمان الخرج يجب عليه بدنية بعد العود وهو بمنزلة بطلان كمال
به راساً واستمراره لأن العكوف الثاني في عبادة جديدة بغيره في بدنية البنية فامع عدم البطلان وعكوف طول الزمان بحيث يخرج عن كونه معتكفاً
عرفاً فلا وجه لجدد بدنية لبعض أجزاء العبادة المستمرة بل يكفي فيه استمرار البنية السابقة كما لو بطل حكم البنية بطول زمان الخرج فيلزم بطلان
الاعتكاف والخروج عن مائة عرفاً أيضاً قال العلامة في النهاية فلو خرج لغيره أسانيف البنية عند الدخول في بطل الاعتكاف
والأفلا وهذا البنية جديدة كما قرناه ونخرج المحاضر في النفس إجماعاً المحرر في لبها في المسجد ولما روي عن عبد الرحمن بن الحجاج في الصحيح كما قالوا في
السنة محمد بن يعقوب عن الفضل بن زياد عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا مرض المعتكف وطشت الثرى للمعتكف فإنه ياتي بدنية ثم بعد ذلك يرد
وفي الصحيح عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في المعتكف إذا طشت قال ترجع إلى بدنية وإذا طشت رجب فقطعت ما عليها ونفل عن إجماعه قال
لو يكن للمسجد رجبته رجبته من لها وان كان له رجبته خارجة يمكن أن يرضي فيها خبأها تقرب خبأها ما فيها مادة جصها واستند في ذلك
خيرهم روي عن عاتبة ولا عبرة بخلافه والخبر مع ضعف سند فابل للناول كما ذكره في المنهوى أما المستحاضة فإنها بالاعتكاف كالتظاهر لا يمنع
الصلوة ولا الطواف ولكنها تنعقد وتسلم لا تستدعي النجاسة إلى المسجد فإن لم يكن جنباً منها من خرجت لانه عذر فاشبهه قضاء الحاجة كذا
قال في المنهوى هذا يدل على جواز إدخال النجاسة الغير المتعدية في المسجد يخرج الرضا الذي يمكن تركه فيه أو ما يمكن إدخاله في الوضوء المسجد
الذي هو من أشد الضرر وإن وصيانة المسجد عن النجاسة كالمخرج لقتل الحاجة ولو لم يكن في ذلك خوف هلاك النفس وتلوين المسجد ولكن يترك
إلى مشقة شديدة باعتبار الحاجة إلى الفراش والطبيب المعالج فإنه لا يخرج لأن دفع تلك المشقة أيضاً من الضرر وإن يجوز للخروج ادعى في
الإجماع عليه أيضاً فلا يشترط البدنية للمرض في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج ونخرج المحرم إذا خاف فوضعه في السرير لأن إدراك الحج من أجل الحاجة
ويخرج من يخاف على نفسه وما له بمقامه في المسجد وهو قال في المنهوى إذا وقعت فتنة فنهض على نفسه وما له بها أو حريقاً أو قتل في المسجد فلا بد
لأن هذه الأشياء مما أباح الله تعالى الواجب بأصل الشرع لها كالمسجد والصلوة فلو أن أحداً جالساً في الصلاة ما وجب عليه وبعضه من
جسد المعتكف ككله في حكم الخارج من المسجد لأن الخرج راسد ليعمل ناسياً بالنسبة صلى الله عليه وآله كما روي خبراً شديداً أنها قالت كان رسول الله صلى
عليه وآله اعتكف في داره فأرسله وأختلف الأصحاب في حكمه الخراج البعض بفعل المصنوع كالخارج الكل وكان الشهيد الثاني فقال في المسالك يتحقق
الخروج من المسجد بخروج جزء من بدن المعتكف منه وقال المحقق في التعبير بخروج الخرج راسد ليرجل شعره ويدن بعض أطرافه لغيره من حاجته إلى ذلك
لأن الثاني للاعتكاف خروجه لا يخرج بعضه نحوه قال العلامة في المنهوى ومثله في هذا الخرج المنهوى عنه للمعتكف يتحقق بخروج بعض
كما أشار إليه المسالك ولا وجه له إذا الظاهر المرجح في ذلك إلى العرف من المعلوم أن المكان في المسجد الذي يخرج منه أو جعله لا يقال عرفاً أنه خارج
المسجد ما لم يخرج معظم جسده بحيث يكون قراره في الخارج وإذا استغفر في الخارج يقال أنه خرج وإن كان يده أو رجله أو راسه داخل المسجد كإدخال
يطبق على ما قرناه ولكن الظاهر من كلام صاحب الجواز ذلك وكلامه طاب ثراه اعتبار خروج جميع الجسد وعلى ذلك كلام الأصناف وهو
جداً يلزم على هذا أن يصدق المعتكف اللازم في المسجد على من دخله وخرج عنه جالس في بيت بجنب المسجد مع المحافظة على كل شيء من صانع بدنه
رجله في المسجد فساد غير خفي ولو خرج من المسجد لضرورة تفرغ في الطريق إلى موضع حاجته لأن الخرج من بعد الضرر ولا بد من
الانضار عليه كما عرف في العرف في معنى الخرج فلهما وجده وكان يجب عليه أخبار المكان المرتب بالانضار في ذلك على أن كان

ندى ان ذلك كله مع ظهور النفاوة في نفاخه كيف ولو قلنا بلزوم تحميم العربة البعد في جميع المواضع المحملة في الطرق اليها ولزوم حفظ
 عن ابد في حضور عن المعتاد والمكت عن زيادة عن قد التبريرة فيفسر بل بعد از مر هذه العباد في الخاليك يلزم الصبغ والتمرج المشفى في القوا
 هذه التهمة وذكر في المنهي في فروع جواز التحريم المطلق انه لو كان له جانب المسجد سقانه خرج اليها الا ان يجد غضا ضده ان يكون من قبل الاحتشام
 فمذبحها لاجل الناس فعندى ههنا يجوز ان يعدل عنها الى منزله وان كان بعد هذا الاستثناء لا يخرج من اقل المعارف من اشكال جواز وغاية
 شام في الامور المتعلقة بالعبادات الا ان يتقوا في المذكور امور خارجة عن بعض بيها الدخول في السقانه مشقة شديدة وذكر ايضا انه لو بدله
 في منزله وهو قريب من المسجد لغضا خارجة لم يلزم الاجابة له فيه من المشقة بالاحتشام بل على منزله ولا فرق بين ان يكون منزله بعيدا بعدا
 احتشا او غير متعلقش في ذلك ما لا يخرج عن معنى الاحتكاك ان يكون منزله خارج البلد مثلا وانما الحق الا رد يسلطه فيه بان الاحتشام في نحو
 بالصدوق بالاذن كيف يجوز الاكل في بيته من غير انه والحوان كمال الاحتشام قد يكون في دخول بعض منازل الاصداغ مخصوص فضاء الحامية قبا
 لكل قياس مع الفارق والظاهر ان لزوم قولك من الصدوق وان لم نقل يجوز رعاية الاحتشام في بعض الامور المتعلقة بالعبادات كما لا يلزم قولك
 حنة في اكثر ما يحتاج اليه لعبادات في خروجه للاذان في المذنبه قول بالجواز للشيخ فقال في المبسو ويجوز للمعتكف صغوة المنارة والاذان فيها
 في داخل المسجد وخارجها لان من الغرائب وقال في الخلاف يجوز للمعتكف ان يخرج في صلاة خارجة الجامع وان كان بيته وبين الجامع فضاء
 في الرحبة ونقل عن الشافعي قوله ثم قال دليلنا ان ما ذكر في المحت على الاذان من الاحتكاك يفصلوه فيه بين حال الاحتكاك في غير حاله فوجب ان
 على عمومها واخرج له في المنهي ايضا بان هذه المنارة يثبت للمسجد واذن فصادق كالمصلحة ولا الاحتكاك فدل على ان ذلك بان يكون مؤذن المسجد
 عن صوته وثبوته في الاوقات فجاز له ذلك ثم قال موافقا للمعبر فيما ذكره الشيخ في اشكال الاذان وان كان مندوبا الا انه يمكن فعله في
 في الخروج لغير ضرورة وفيه بعضهم يكون معناد الاذان ولا يبلغ صوته تمام الا بها وهذا المفيد هو العلامة في المنهي فقال بعد ما نقلنا عنه
 من ان يكون مؤذن وقد احدث الناس بصوت ويبلغ من الانماع ما لا يبلغ لو اذن في المسجد لم يستبعد قول الشيخ وحاصله انه يمكن ادخاله في جاز
 منها وقد ورد في الخبر الصحيح جواز التحريم لها وبود يشبهها مثل ذلك ما يفهم من الاخبار من ثبوتها لاشهد بانها عود المرض وما نقلنا من
 هذا اليه الشيخ في فضاءها واخرج بعد انقضاء الاجماع وورد الاخبار الصحيحة في المنع عن الخروج من غير ضرورة كما عرفت ولو صعد سطح المسجد كما ذكره
 يمكن السطح والطريق اليه من المسجد فذكره واضح وان كان من المسجد فحكم بان ذلك يخرج بغير اعتبار عدم دخول السطح في سماء وعدم اطلاع الكا بر في
 على الصاعد عليه وفيه ثامل وقيل لا فال العلامة في المنهي يجوز للمعتكف الصعود الى السطح في المسجد لان من جلسته وبه قال الفقهاء الا بعد جواز
 بيب فيه تغليب شعرا بان مره السطح الواقع داخل المسجد كما ذكرنا وبجرم عليه نهاما ما يجرم على الصائم لان صام ويحرم عليه البيع والشراء والطبخ في
 لا قوى والاستمتاع بالنساء والامانة ليلادها واما تحريم البيع والشراء عليه فالظن وانما احتسابا عليه نقل في المنهي في خلاف فيه عن الشافعي في
 قوله ويدل عليه ايضا ما تقدم في محبة ابي عبيدة عن ابي جعفر عليه السلام قال للمعتكف لا يسمي الطبيب لا يئذ بالريحان لا يمارى ولا يشترى ولا
 واستدل عليه في المنهي ايضا ببعض وجوه لا يخرج عن منع ثم امثالها من العقود كالصلح والامارة وكذا الاغاثات فالاصل فيها الا باخذ ولا بد
 تحريمها سوى القياس الذي لا يغلبه واما تحريم الطبيب فعليه الاكثر لورود النهي عنه في محبة ابي عبيدة وبود يكون التحريم بدخول المحرمات تحريمه كما
 نزل والممارات والظان ثم الريان ايضا كالطبيب لوروده مع في العجينة والظان المراهب لئلا يذنبه والريحان كل ما لا بد منه طبيب من النباتات وشموله
 اكد الطبيب غير ذلك والاصل في فضله لاجلها وخالف الشيخ في تحريم الطبيب المبسو فقال يجوز له ان يبيع ويشتري من معتكفه ويحدث بها
 بحيث بعد ان يكون صليها واكل الطبيب وشمم الطبيب كان مشاء اصل الاباحة وقد عرفت ما يوجب بعدد عنه وزهني النهاية في تحريم الطبيب
 في الخلاف وادعى عليه الاجماع فقال في النهاية وعلى المعتكف ان يمتنع من جميع ما يوجب له الحر من النساء والطبيب الراعي الى اخره اذكره وقال في الخلاف
 وبذلك المعتكف استعمال في من الطبيب قال الشافعي يجوز ذلك دليلنا اجماع الفهرته واستدل عليه ايضا بالاحتياط واما تحريم الاستمتاع بالنساء
 لموجد في كلام الاصحاب للزاد منه لا يخرج قبل الاورد انزل لم يزل والقبلة واللمس ثم هو والاصل فيه قوله نعم ولا يشترى هو انهم كما يكون في
 حدود الله فلا تفرقوها وان في المنهي يجوز ان يلامس بغير شهوة ولا يفرق فيه خلا فالما ثبت من ان النوى صلى الله عليه كان يلامس بعض نسائه
 متكاف يظهر من المختلف في غير نفيد تحريم القبلة ايضا بالشهوة وقرب فيه تحريم النظر بشهوة ايضا واما تحريم المماراة فلما تقدم في محبة ابي عبيدة

في المنهي كذا الكلام الفصحى قال الشهيد المشافى في المسالك المراد لغة المجاز والمارة المجازية والمراد به هنا المجازية على امره بنهي ودينه مجازية
اثبات الغلبة والفضيلة كما ينفق الكثير من المتبحرين بالعلم وهذا النوع محرم في غير الاعتكاف قد ورد الشاك في محرمه في النصوص وادخل في محرمات
اما بسبب يوم وليلة في محرمه في هذه العبادة كما ورد من محرم كذا في على النصوص وادخل في الاعتكاف بكل ما حرم فيه من غير ما قد
ولو كان الغرض من المجاز في المسئلة الغلبة مجازا لها المحرم ورد المحرم على الخطا كان من افضل الطاعات فالما بين ما يحرم منه وما يجب بسبب الغلبة
فليحرم المكلف من تحويل الشيء من كونه واجبا لعله من كبار القبايح انتهى ما افادته في تعريف المراد في محرمات كونه الغلبة من ان المراد طاعة كلام
الغلبة لا طهار خلل فيه لغرض من سوى محرم فائدة وانما هو مرتبة عليه والاول ان يفسر بما هو اعلم منه اي المجازية لا لغرض من محرمات طهار خلل فيه
ترتيب باطل سواء كان الحق مما له يعلق بالدين ام لا كما يقع المجازية بين العلماء في المسائل الغلبة المتعلقة بالدين وفي عبارات ثاوي القم برات من دون
يعلق ببيان اصل المطلوب ما لا يكون الغرض الصحيح من ان يكون المحرم الغرض الفاسد كما طهار الغلبة ومحرم المحرم وغيرهما من الاغراض الفاسدة
او مشوا به وبالغرض الصحيح من اعظم ما اشار اليه طاب ثراه من الشاك في محرمه في النصوص ما روي عن النبي صلى الله عليه واله انه قال زدوا المراد فانه
اول ما نهى عنه في بعد عبادة الاوثان وقال صلى الله عليه واله ان اول ما عاهد الله نبي ونهاني عنه بعد عبادة الاوثان وشرب الخمر والاهاء الرجل
الملاواة في اللغة المنازعة وقال صلى الله عليه واله لا يستكمل عبد حقيقة الايمان حتى يدع المراد وان كان محفوا كان المراد تركه من الحق اذا كان مشوا
بغض الطهار الغلبة واذ لم يمتنع في رفع من وجوب المحرم الى الحق وعدم اتباع الغلبة ونحوها ثم ذكره من ان سبب خاله في محرمات الاعتكاف
عموم منه وهو لا يخرج عن شي لان المراد ما لا يمكن ان يقال انه محرم في الاعتكاف كسبب فانه مرجح هويا والغرض من المجاز في المسئلة الغلبة لو كان
اطهار المحرم ورد المحرم على الخطا كان من افضل الطاعات وبصفها لوجوبها والاستحباب فلا يمكن القول بمحرمه على المعتكف لان يكون المراد
المجاز في السبب بالاباحة والكره في غير حال الاعتكاف على المعتكف كما انما زعمه على الاموال الخفية ونحوها مع رفع الصواب وخشونة القول من غير ان
الى تقضي حال وهما من محرم وترك المصداق كذا استدعاء للمعنى في محرمات الاعتكاف كما اشهر بين اصحاب كان له عدم وفوقه على نص يدل على
مناقاة للاعتكاف وان كان محرم مطلقا والمراد بالمشافاة المشافاة من غير جهة خلافه بالشرط والاول وقوع في النهار فلا ريب في مناقاة له بلحسب
افساده للصوم وقد ذكر المصنف ايضا انه محرم عليه نهارا اما يحرم على الصائم ويمكن استنفاده محرمه على المعتكف مطلقا من محرم الغلبة والتسبب عليه
الاول كما اشار اليه في المدارك ولو اضطر الى شراء شيء كالمأكل والشرب والملبوس ونحوها مما يدعو الحاجة اليه وتعدت لمعاطات اشراط
فقد رها اما الاجل اليها ليست شراء حقة فمع امكانها لا يجوز الشراء ولا اضطر اليه والمراد بالشراء في كلامه ما يشتمل على المجاز الشايع او لا
انها الغف افراده فينبغي اخبارها مع الامكان واعتبر بعضهم بتعدد التوكيل ايضا لا بأس به بان كان الضرورة وقال في المنهي فالوجه الجواز
وكذا البيع لو اضطر اليه لشئ في البيع شيئا مما يحتاج اليه بغيره بالشرط المذكور وللشيخ قوله في المحل بمحرمات الاحرام مطلقا على المعتكف
قال على ما نقل عنه وموجب عليه تجنب كل ما يوجب على المحرم تجنبه من النسوة والطيب الممارات والمجذال وبنيد عليه شعرة شيئا والبيع والشراء
وقال في المذكرة الشيخ لا يربط بذلك النهي ولا يجرم على المعتكف لبس الخطا اجماعا ولا ازالة الشعر ولا اكل الصيد ولا عقد النكاح وهو يجب ان
الشيخ يتسامح في العبادة كثيرا لبعال لفظ ما وصل اليه من الرواية وعبارته في انها ايضا قريبة من ذلك وهو ضعيف كما قال في المبسوط بعد
عدمه لا يجوز عليه ما يجوز وقد ذكر انه يمتنع ما يمتنع المحرم وذلك مخصوص بما قلناه لان لم الصيد لا يجرم عليه عقد النكاح مثله والرواية
التي اشار اليها الشيخ غير موجودة الان في الكتب المعروفة ولا يبعد العقد الذي يجرم على المعتكف لو اوفعه لان النهي في غير العبادة لا يدل على
فساد المنهي عنه بل يوجب كراهة بفعله خاصة خلافا لرواية حيث قال في المبسوط ان اجماع واشترى في حال الاعتكاف فالظاهر ان لا يبعد لانه منهي عنه
النهي يدل على فساد المنهي عنه وقال قوم خطأ ويكون ما عسما ويجوز النظر في معاشه والمخوض في المباح لعدم ما يدل على التحريم وان كان تركه افضل لغيره
عن العبادة التي ليست لاجلها في المسجد قال العلامة في المنهي كلما يقتضي الاشتغال بالامور الدينية من اصناف المعاش فينبغي القول بالمنع منه على
النهي عن البيع والشراء قال الشهيد المصنف في محرم التجارة والبيع والشراء والتجارة اعلم وكان قد اراد بالمفهوم العلة المستبينة فيرجع الى القياس الذي لا
يغل به وفوق السيرة لا يصلح للاجتماع وقال فيه ايضا الوصية محرمات الصناعات المتعلقة بعبادة كالمطبخ وشبهها الا ما لا بد منه وهو
مقابل بدل المحرم نعم لو اشتغل بما لا يجب حرج عن معنى الاعتكاف عرفا فينبغي القول بالمنع منه لو امكن هذا الغرض وطاهر كلام ابن اديب

الاشتغال بالعبادة والمعاينة والمجاهدة التي لا حاجة اليها بغير الاعتكاف لان الاعتكاف هو اللبس للعبادة فاذا فعل قبايح ومباحات لا حاجة اليها فاما
لبس للعبادة وخرج من حقيقة الاعتكاف للابس المبادي وقل في الخلف في مقام الزعامة بخلافه بوجه ما قاله واجتنبه ضعفه ان يكون شبه
فضلا عن كونه حجة فان الاعتكاف لو شرط فيه وام القبايل ما لزم النوم والتكوير افعال العبادة والبركات بالاجماع والعجائب ما اورد عليه
على ما افاده في المتن كما قلنا وقال في المتن ايضا لا بأس ان ياكل في المسجد ويغسل يده في طست يخرج خارج المسجد ولا يجوز له ان يخرج لغسل يده الا
من بعد ولا يخرج للطهارة ولا يجذبها ولا يجوز له ان يبول في المسجد انما هذا لان يفسد ولا ينجس وكان غسل المدة الطست الا يخرج خارج المسجد
على سبيل الاستنجاء لربا عانة من المسجد ويجوز غسله في المسجد لان يفسد من راعى المسجد والمصلين وعمل جواز البول في شبه في المسجد لما فيه
الامتنان المتأخر في الاخرام المسجد وكان المنع عن القصد والمجاهدة مع من يغذي الجملية بلعبار الامتنان ايضا ولا يخرج من امل وقال الشيخ في الخلاصة
من اكل طعاما في المسجد يحتاج الى غسل يده فالاولى ان يغسلها في طست نقل الماء الى خارج المسجد فان خرج لغسل يده لم يطل اعتكافه وقال الشافعي
دليلنا ان هذا يخرج من خارج البيت وقد استثنى ذلك عليه وما ذكره في المتن من عدم جواز الخروج لغسل المبدد وعلى نحو الشرح وكان ظاهره انما
درس العلم وتدريبه وتلاوة القرآن فهو افضل من الصلوة نداء فيجب السكت للاشتغال به ولما لا افضلية لان العلم افضل العبادات ونقطة
ويوجب البصيرة في اصل الدين وتلاوة القرآن مع التدبر بوجوبه بالعلم وانكشاف المسائل الدينية والاطلاع على الحكم والاسرار الخفية فكان أولى
الصلوة للتدوية وخالف فيه احد فقال لا يوجب اقره القرآن لا دراسة العلم بل التفاعل بذكر الله تعالى والشيخ والصلوة افضل والشيخ بانها حصة
شرع لها المسجد فلا يوجب فيها القرآن وتدريب العلم كالصلوة والطواف قياسه والشيخ لا الصلوة شرع لها اذ كان مخصوصا وخروج واستغفاله بالعلم
عنها واما الطواف فلا يكره فيه قراءة القرآن ولا تدبر العلم ولا يوجب القصد عن غير الله تعالى لعدم ورود التأكيد في شريعة الاسلام بل يحرم الاعتكاف
لاعدات البدن في الدين ولو نذر في اعتكافه جاز ان يذبح في معتبه وقال في المتن فيقول فلهذا الاسلام ولو جعل كلامه في الغرض والقرآن
لان احترام القرآن يقتضي خلاف ذلك وقد ورد في الحديث انما طهر بكتاب الله ولا يسهو رسول الله صلى الله عليه واله في فعل معناه لا يجعلها مثلاً
القابل لم يجز في الوقت الذي يرد ثم جئت على قدر يا موسى ما اشبه ذلك مما يقتضيه وفيه من المعاني لا يجعل لها شهراً ونظراً فلهذا ما اخذ به
هذا فلا نفعل له في تلك المسئلة **مسألة** لا يجب الاعتكاف الا بعد اداء عهدا وبين فلهذا من اهل العلم لجعوا على الاعتكاف ليس
في اصل الشرع وانه مستحب فيجب نعلق التذوق العهد واليمين به فيجب اجل يعلقها وانما يدين الاباد استقام الوجوب عليه بخبره ولم يأت به حجة
وقال الشيخ في المبسوط من اهل قبل انفساً مدة اعتكافه في احتساب من قال يقضي عنه ولتبه ويخرج من مال المؤمنين بنوب عنه فقد كفاه لعموم ما روي
عنه ويصدق عنه وينبغي تعييد ما ذكره باستقرار الوجوب في زمنه والا فلا وجوب لفناء على الولي مع عدم شرط الميت وعدم تمكنه من
والظان ما ذكره قوله واحد والآخر يدين قضاء الولي والاستحباب من مال الميت من باب التخيير والاستحباب على نقد من فقد الولي وجعل صاحب المال لا
الى قولين ولا يخرج عن بعد وفي المسئلة اشكال يحيى الاشارة اليه من المصنف اذ اقر على قضاء الاعتكاف عن الميت وجوب الاعتكاف لا يستلزم وجوب
مجاوز اداءه في موم مستحقهم ومضاه كما عرفت فالحكم بوجوب القضاء على الولي في محل الاشكال نعم لو نذر الموم معتكفاً فمعتكفاً ونظره لا بعد
بوجوب قضاء الصوة على الولي العومات ويتبعه بوجوب الاعتكاف ايضا وتفصيل البحث في فضاء الولي بعد الاولياء ما سبق في بحث الصوة وقهر
اذا كان الولي غير الابن على ما سبق من اخبار المصنف ان الولي اكبر الاوه الذكور ومع فقهه فأكبر اهل من الذكور الى اخر ما ذكره كما هو رأي المصنف وظاهر
العدم ما اوجب استجار لفعله للبيت ليس في بعض النسخ كلمة او على هذا ما جاء من عل بوجوب النباية عن غير الابن النسخة الاولى وفي هذه النسخة
في النسخة الثالثة في المندوب على الاقوى هو مذهب ابن الجهم وابن ابراهيم وابن حزم والمحقق في الشرايع وجميع من المتأخرين وهو ظاهر من كلام الشيخ
في النهاية حيث قال من اعتكف ثلثة ايام كان قياما زاد عليها باختياره وان اذ ان يذبح وان اذ ان يرجع رجوع فان صام بعد ثلثة ايام يومين اخرين
يجزله الرجوع وكان عليه تمام ثلثة ايام اخر وان كان قد زاد يوماً واحداً جاز له ان يفسخ الاعتكاف في هذا الكلام كما يمكن تطبيقه على قول المصنف
يمكن تطبيقه على مذهب الصالح ايضا حيث هي وجوب ثلثة بالدخول ثم بعد مضي الثلثة هو الجواز ان يفسخ يوماً اخرين وبعد مضي
يحيى التاديس كلامه بعد ذلك في النهاية ظاهر في مذهب المصنف فقال وينبغي للمعتكف ان يشترط على من يوفى ما يفهم على الاعتكاف كما بشرط
في حال الاحرام فانما عزله من مرض وما اشبهه كان له الرجوع فيه فانه متى فعل ذلك ثم عرض له مرض جاز له ان يرجع فيكره في ثلثة ايام وان لم يشترط

ان من
ما فعله
صوابه
على ان
يقضه
م

لم يكن له الرجوع فيه لان يكون اقل من يومين فان مضى عليه يومان وجب عليه تمام ثلثة ايام حسب ما قدمنا وحجة قول المصنف ما تقدم
 من حجة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اعتكف يوما ولم يكن اشترط فلان يخرج ويضع اعتكافه وان اقام يومين ولم يكن اشترط
 لكان يفتح اعتكافه حتى يمضي ثلثة ايام وما تقدم في حجة ابي عبد الله عليه السلام قال ومن اعتكف ثلثة ايام فهو يوم الرابع بالخير فان
 ثلثة ايام اخرون شاء خرج من المسجد فان اقام يومين بعد الثلثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلثة ايام اخرون وهذه الرواية تمامها على حكم
 الثلثة الاخيرة وليس فيها حكم الاولة فيمكن وجوبها بالدخول كما هو رأي الحلبي واجابة المنهني عن الروايتين بضعف المتن قال في سندهما
 على فضلاء فيه قول ونظرة الى التهذيب فان في سندهما في علي بن الحسن فقال واما سندهما في الكافي والفتية فيصحب في المبطلين
 الرجوع عند العارض بجمعة متى شاء ما لم مضى يومان وان لم يشترط وجب بالدخول ثلثة ايام اقول اما حكمه في الرجوع مع الاشترط فيجب
 اما وجوب ثلثة بالدخول فاجتنبوا عليه الاخبار الدالة على وجوب الكفارة على من افسد الاعتكاف وهو مطلق ولو كان هذا بالاحتياط
 الكفارة والتجوز في الاخبار مطلقة فيمكن حملها على الواجب جمعاً مع امكان القول بوجوب الكفارة في الاضداد بالجماع كما ورد في الاخبار
 الاعتكاف المستحب الاجتياح بعبادة الحج والعمرة كما قال بعض العامة فساد واضح والتميز لواردين بطل العمل بخفض الواجب كما هو المقرر
 عندهم وقد ادعى بعضهم الاجماع ايضا على عدم وجوبه عند بقاء الشروع فيه لا الحج والعمرة وقال المرتضى لا يجب النفل مطلقا حتى يبدى في
 واختاره ابن ادریس العلامة قال المحقق في المعتبر هو الاشبه بالمذهب احتجوا عليه بان الاصل عدم الوجوب براءة الذمة بانها اعتبار
 مندوبة فلا يجب بالشروع فيها كغيرها من الطاعات وفارق الحج لوجود الامر فيه ونسوة الزرع وبان اليوم الاول ثالث في ثلثة
 فلو انقضت اعتكافه في وجوب الاتمام لا قضاء الاول والى جواب عن الاول ان حكم الاصل بعبادته لا يلزم على خلافه والدليل هنا
 موجودا لعرف من الخبرين الصحيحين حملها على ثلثة استحباب الاتمام وكراهة الخروج خلافه ومنه يظهر الجواب عن بعض الجوابين الثاني
 منع التساوي كما يظهر من الخبرين بطلاق العباد والرواية بخلاف الروايات كعرف ولو زاد على ثلثة يومين وجب التساوي في حجة ابي عبد
 وكذا كالتا لا قابل بالفصل وقال صاحب المبدأ في الرواية اي وابنه ابي عبد الله اشعار بذلك فهو ظاهر ولو فسد في الذم
 بعد نفي بسبب غلق الذم ولا يجب فيه اي في عدد المندور المتابعة للاصل الا في كل ثلثة اذا الاعتكاف لا يكون في اقل من ثلثة ايام كما
 ولو فرق الايام المندورة في اثناء اعتكاف اخر فيجب حكمه لان بشرط ذلك اي المتابع صريحاً في التذكرة متتابعة فيجب فيها التتابع
 وهذا هو المتتابع لفظاً او تعين زمانه وان لم يضر من المتابعة صريحاً كالعشر الاخير من الشهر وهذا هو المتتابع معنى لو صح بالمتابعة مع تعين
 الزمان فهو المتتابع لفظاً ومعنى ولو نذر اعتكاف اربعة ايام لم تجز اربعة ايام يخرج بعد الرابع كما عرفت ولو نذر خمسة فالاربعة وجوب
 السادس بخبر ابي عبد الله ويمكن القول بان المجموع يصير عبادة مستقلة فلا يجب ان يبدى بخلاف المندوب بخبر في المندوب يجب اليها في الحج
 الا في اليوم الاول فدمر البحث عن ذلك فيما سبق لان عين الزمان كوجب لا يربط وجوب المندوب من اوله لصدق الاسم ولهذا قيل الذم
 المتعلقة به والتميز مع صلاحية الزمان للاعتكاف كما عرفت ويجب ان يكون المندوب قبل الفرضين باب المندوب والاحتمال الاخر وجوب المندوب
 به قبل الفرضين من اول يومه ونسب لذهاب اليه الى بعض العامة في المنهني نفل الاجتياح عليه بوجوه ضعيفة والاولى ان يقال ان اشترط الاعتكاف
 بالصيام فربما على ان المراد الشروع في الصوم فمعلق النذر في الصورة المفترضة حقيقة اعتكاف الشهر بمواويل يومه الى اخر الشهر والاحتياط
 في العمل بما فيه المصير وفر على نذر الشهر نذر الاعتكاف في الشهر الاخير ونحوه وبخبر ان بشرط في اعتكاف الرجوع مع العارض من كراهة استحباب
 اشترط الرجوع عند العارض في الاعتكاف منقوض عليه بين الاصحاب قال في المنهني لا يعرف فيه مخالفا الا ما حكى عن مالك انه قال لا يصح الاشترط
 وبدل عليه بما تقدم في بحث نذر الاعتكاف اقل من ثلثة ايام في حجة ابي عبد الله عليه السلام وبقي للعتكاف اذا اعتكف ان
 الذي يخرج وفي موطنه من بين يديه عن علي عليه السلام واشترط على راتب في اعتكافك كما اشترط عند امرائك بدل على حصص ما تقدم في البحث
 في حجة ابي عبد الله عليه السلام فقال ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تمضي ثلثة ايام ولم اشترط في اعتكافها فان عليها ما على المظاهر في
 حجة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال اذا اعتكف يوماً ولم يكن اشترط فلان يخرج ويضع اعتكافه وان اقام يومين ولم يكن اشترط
 لكان يفتح اعتكافه حتى يمضي ثلثة ايام ثم ان العارض اعلم من العتق الذي يضطر معه الى الخروج لان المضطر يخرج وان لم يشترط ولو قيل ان الاشترط

لله ولله
ومصنفه

مطابقاً لبيان جواز الخروج عند الغرض بلونه وان فادته سقوط القضاء فنقول ان يبيح الله الخروج من المسجد في كل حال من كل حال وانما ذلك على عدم
الاشتراط بان ذلك شرط للمنافاة في العبادة فلا يبيح كالوشرط الجماع والاكل في الصلوة وما ذكره من شرط للمنافاة في العبادة فساد لا ينقل
باعتقاله بالاعتكاف مع الخروج للمنافاة بل ينفرد بركه للاعتكاف عند الخروج في جميع الحالات لا لاشتغال بالعبادة في زمان دون زمان ولا عند
ولو قيل ان الاعتكاف لا يكون الا في ايام معينة فشرط الخروج عنه في شأنها شرط لا يبطال العمل ولا يجوز كما لا يجوز شرط الخروج عن الصلوة اي
فقول ولا ان اشتراط الايام في الاعتكاف خلاف مذهبنا ان العبادات تختلف فالتأثير عا في جواز الخروج عنها وابطالها فيها ما لا يجوز اي
والخروج عنه الاعتكاف الاضطراب والتعذر في الشريعة كالصلوة الواجبة وصوتها ورواها وغيرها من العبادات التي علم من جهة الشارع حكمها
ذلك ومنها ما يجوز الخروج عنه كصلوة التذوية والصلاة للندوة وغيرها من العبادات المعلومة منها ما يجوز الخروج في وقت دون وقت
كصلاة شهر رمضان قبل الزوال وبعده فاما لا يجوز ان يكون حكم بعض العبادات شرها كالاعتكاف الواجب لومعنى هو من جواز الخروج عنه
عروض الشارع الضعيف لكن بشرط الغرض لذلك وقت الشروع فيه على سبيل الاشتراط بين العبادات والعبادات والعبادات والعبادات ولو قيل ان الحكم بدليل
من الشريعة فغيره انما ذكرناه كقوله انشاء الله تعالى ثم اشار المصنف الى ما يراه هذا الاشارة بقوله في جميع عند الغرض ان من يمان على الاثر لا لا يجوز
مسلم عليه فاما للمنافاة كما قلنا وخلافاً للبيوط كما مر في المتن بعد فاذ في البيوط غير لنا ويجوز ان يكون المناهضة عليه على بعض الاخبار القديمة على
الخروج قبل مضى اليومين على صورة الاشارة لان ايهما جواز الخروج بدونهما شرط كما عرف في جميع مع الاشارة عند الغرض سواء من الزمان بال
وشبهه ولا يكون طلقاً وذلك لان الاشارة عند الاعتكاف تقع مطلقاً كما جواز الخروج معه عند الغرض في جميع احوال الشرط ولو جعل
الرجوع مؤشراً لاتباع لورود الشرط في بعض الاخبار ولم يقيد جواز الخروج بالشرط في جميع احوال من دون غرض مما لا يشترط كلام العلماء
في التذكرة فظاهر خلاف ذلك حيث قال وانما يصح اشتراط الخروج مع الغرض فلو شرط الجماع في اعتكافه والفرجة والفرجة والبيع والشرع للجماع
او التمسك بالصلوة في المسجد وغيره فظاهر كلامه في المنهوي كلام المحقق في المعبرين بخلاف ذلك صحيح الشهيد الثاني بخلافه فقال في المسائل لا
يجوز اشتراط الخروج بالاختيار او ايقاع للمنافاة في كل لا يبيح ذلك عن بعد لان اكثر الاخبار القيد بالغرض باعتبار الشريعة والتشبيه بالخروج
مؤثراً عن من يبيح الصادق عليه السلام كما مر من فاع مع جعل على الاشارة المعهود في الاعتكاف والاحرام فبشكل الحكم بجواز الخروج المعلوم
شروعاً بغير ذلك ثم اشار الى وقت الاشارة في التذوية وشبهه ان في الشريعة به ظاهراً من جملة عند من قال ولو جعل الشرط في ندره او غيرها في
فذلك حكمه يخرج عند الغرض من مؤشراً ولو جعل في التذوية من الشرط فلا يراه بالشرط عند الشروع في الاعتكاف او الموجب التذوية فاذ وجبت
غير شرط فلا اثر للاشارة عند الشروع في الاعتكاف في صحيح بذلك العلامة في المنهوي المحقق في المعبرين الشهيد الثاني في المسالك وقال صاحب المبدل
ولو ارفق على رواية بل على ما ذكره من شعبة الاشارة في التذوية وانما الاستفادة من التصور ان محل ذلك نسبة الاعتكاف وطول وقيل
اشترطه في نسبة الاعتكاف التذوية اذا كان مطاير يكن بعد الاخصيص على ما شرنا اليه سابقاً من مساوئ التذوية وعقد وجوب المصنف في
اليومين ونحوه قال في طلب ثوابه ايضا لا يبيح ذلك عن اقل اذ بعد ما دل الدليل على ان محل الاشارة وقت التذوية كما عرف فلا استبعاد في محل اذا
وفي اعتكاف التذوية في التصور على ما يثبت ذلك وعلى استحباب الخروج للشرط وقت الدخول بعد تحقق الاشارة في حال ايقاع التذوية ولو
المصنف في التذوية والطلق الامم هو من كان ذكره في صحيح الاشارة عند الدخول فيه كالتذوية لكن كلامهم في التذوية والذي وجب المصنف فيه بالتذوية
واذا خرج للشرط في الاعتكاف التذوية فلا قضاء وان كان بعد مضى اليومين يجوز الخروج شرعاً مع عدم دليل يدل على وجوب القضاء وانما
البرائة وان كان الخروج للشرط في الوجوب المعين سواء شرط الشارع لفظاً ام لا فذلك لا ينافي ما يراه من التذوية في الفعل المعين وفي
الخروج يجوز الشارع بمسبب الشرط فلا شيء عليه بعد الاصل البرائة وان كان التذوية معني بقضاء اي الانسان بالاعتكاف في الخروج نظير
فيصل حكم وجوب القضاء لا ينافي بمعلق التذوية وقوع الخروج عنه سابقاً لا شيء عليه كالسابق ويجوز لاشتغال منه بالتذوية بالاعتكاف
مطاً ولم يقتض في هذا الفعل فاذ لم يخرج عن الهدية في هذا الوقت باعتبار الخروج للغرض فيجب عليه الايمان به تأنيلاً البقاء وقتها كما لو نذر يوم
يوم ودخل في صومته فبذلك الايمان بالصوم التذوية ثم اضطر في اثناء النهار فيجوز له هذا الاضطرار ويجب عليه الايمان بالتذوية في يوم اخر كما مر في
الصوم والفرق ان معلق التذوية لا يبيح صوم يوم ولم يأت في الخبر فيجب الايمان به في يوم اخر ومعلق التذوية لا يبيح ان يكون الاعتكاف

الذي يخرج عنه عند عرض الغارض لا الاعتكاف والطلق وفداته به فلا يجب عليه القضاء وقطع في العسر بوجوبه وكذلك في المنهوى وسجوده
في المسالك في جراح الجوارح هذا القول في العسر في الدنوس في ذلك نسبة إلى خالي غايته وهما العلم بما لا يزال يظهر من الحق لا الزود كإثري
ونسب إليه الشبه الثالث في إضلال الرخصة التوفيقية على هذا القول ان كان الكذب مشروطا بالتابع في شأنه متابعان أو يمكن مشروطا به وفي
قبل الخروج مع ما مضى وبأنه يفي وان كان ذلك في التبعة في شأنه بطلان ما مضى قال ابن ابي اديب ان شرط التابع ولو يعين الزمان بشرط على
ربه يخرج فله البناء والائتمام دون التبعة فان كان له شرط استأنف ظاهره الاشتراط في أصل الاعتكاف كما هو المعهود وعلى هذا الحكم
أو لا يشترط كإعراض من الوجهين والحكم بالبناء والائتمام لأوجهه فاشان إلى توجيهه فله راد أنه شرط على ربه في التابع لا في أصل الاعتكاف
ان على هذا الخروج للعارض لا يلزم تدارك التابع لأجل الشرط ويلزمه الإكمال للند ولو شرط فعل المتعلق كالجماع والبيع والشراء أو لا كالأكل والشراب
بالفهار في اعتكافه بطلان أساس الشرط والمشرط والند والمتعلق به المحالفة للشرع فلا يصح النذر المتعلق به أيضا وبهذا الاعتكاف فان
الصوم مطلقا لا بشرط بالصوم كما عرفت فيسند فساد شرطه وبسند مطلقا أي لا يلهيها الاستمتاع المحرم عليه البناء أما إفاد الجماع
فلا كلام فيه وبذلك عليه الأخبار الواردة في الكفارة وأما افتات التفسير التي هي قوله فغيره خلافه في إضلال الشيخ في الخلاف لا في القول بغيره
ولا مباشرة من رانم كالمكون في الساجدة هو عام في كل مباشرة والتبديل على فسام المنع عن قول العلامة في المختلف لا في غيره عند محرم
والفعل به هو وأما إفاد الجماع فلا واستخبر بان إرجاع هذا التبع إلى العباد من يلزم الفساد به لا يخرج عن كمال وقوى الشبه الثالث في عدم
بها وبسند مطلقا أيضا يخرج من المسجد فعدم البحث عنه مفضلا وأما البيع والشراء والمراء والتباعد في شأنه من إدرين فيسند بها
فلهذا كلامه في محجوز النظر في معاشه والخوض في المباح مع ما ورد العلامة عليه في المختلف خلافا للشيخ فقال في المبسوط لا يسند الاعتكاف
جدال ولا خصوصية ولا سباب عليه كثر الشاخرين لعدم دليل تام يدل على إفادته ان فسه وكان متعينا ولو يفهمه بومين كقرع من أين يكون
الكفر لأجل الاعتكاف ولو السبب الموجب لكان الامتناع بالجماع فلا يدرى سواء انزل أم لا فهاهنا أو لا فهاهنا في المنهوى كجماع الكفارة بالجماع على
سواء جامع لهما أو نهيا أو ذهابا علمنا وبذلك عليه بقا ما تقدم في صحة أي لا انحطاط ان كان خرج من المسجد قبل ان يحضر ثلث أيام
ولم تكن اشترط في اعتكافها فان حلها ما على المظاهر وصحة ذرارة في الفقه مؤثرة في المذهب قال سئل بأجعة عليه السلام عن المعتكف
أهله فقال لا يفعل ذلك فلهذا على المظاهر ومؤثرة بما عرفت من أن قال سئل بأبي عبد الله عليه السلام عن معتكف فاع أهله فقال هو بمنزلة من
أفطر يوما من شهر رمضان مؤثقة بما عرفت من أن قال سئل بأبي عبد الله عليه السلام عن معتكف فاع أهله فقال عليه ما على الذي افطر يوما
من شهر رمضان من غير أن يفطره وهو شهرين متتابعين أو طعام سنين مسكنا أو زينة عبد الأعلى بن عيين قال سالت بأبي عبد الله عليه السلام
عن رجل طهر امرأته وهو معتكف ليل في شهر رمضان قال عليه الكفارة قال قلت فان طهرتها فهاهنا قال عليه كفارة ان وقطع هذه الأخبار
وجوب الكفارة بالجماع في الاعتكاف مطلقا لكن جعلها على الاعتكاف الواجب لومضى اليومين لأن المنذور يجوز فيه الرجوع فلا وجه لإيجاب
المخالفة للأصل جدامع استحباب الفعل وعدم الاثم في إبطاله وجواز الرجوع والخروج عنه ان الواقعة الواردة في هذه الأخبار وكذا الجماع
شاملة للوطئ الغيل والدبر مع الانزال وبدونه كما ذكرنا وأعلم ان هذه الكفارة في الجماع لأجل أصل فساد الاعتكاف الواجب مع قطع
النظر عما يجب لإفاد الصوم الواجب على الغيبين ان وقع نهارا فيه كما سألنا وكذا مع قطع النظر عما يجب بخلاف السبب الموجب على أعمال كما
سألنا وانزال الماء بغير الجماع من الأسباب الموجبة له إذ اعتد في الأنبان بشي منها فقصده أو علمه بأنه يؤدي إليه وغيره من مفسدات الصوم
الموجبة للكفارة أيضا هذه الكفارة في هذه الأشياء لتسبب الموجب بدرو شهر والصوم الواجب على الغيبين ان كان في ثالث المنذور كما سألنا
ونقل الشيخ في المبسوط عن بعض الأصحاب ان ماعد الجماع بوجوب القضاء خاصة من غير كفارة والظن ان المراد به مع عدم الغيبين ذالكفارة لأصل
الاعتكاف الإباحة بالجماع كما عرفت ذالكفارة السبب الموجب من المنذور به أيضا إذا كان غير معين كما عرفت بحث الصوم فلا كفارة مع عدم
الغيبين لغير الجماع وأما في صورة الغيبين فيجب كفارة السبب مع القضاء كما عرفت ويمكن ان يقال ان ماعد الجماع لا موجب للكفارة
لأجل أصل الاعتكاف ان إيجاب الكفارة لأجل السبب الموجب لو افاده أي اعتكاف الواجب على الغيبين بالخروج عن المسجد واستماع
لأبدا الصوم كالفعل والشرع به أو يوجب قضاء الصوم خاصة من غير كفارة كما عرفت بالمناج ككفارة خلف لندوا والهدا والغيبين

سبيل موجب للتشبه باعتبار افساد الاعتكاف لا يجب كفاؤه اصل الاعتكاف لانها بسبب الجماع خاصة ولو كان الخروج عن المجرى ثالثا للندب فلا
كفاؤه للاعتكاف لما عرفت في الاصل لعدم فساد الاعتكاف ولا السبب لاسباب موجب مخالفة الكفارة وان وجب القضاء لاجل وجوب الاعتكاف وعدم
الانسان به في نفسه صحاحته كفارة افساد فسادات الصوكية مخيرة ان وجب الاعتكاف بنذر وعهد لانها كفارة خلف الندب والعهد على راي
المصنف والاکثر او وجب غيب يومين او وجب صومه على النسيان شرعا فيجب في افساده كفارة افساد صوم شهر رمضان واثبات الكسبة وشكل وان دل
بعض كلامهم كما قال في الاحتجاج على ان الكفارة مخيرة في الاعتكاف لانا انها كفارة في صومهم يجب ان كانت مثل كفارة رمضان كما قيل ان
امكان الصوم فافطر كفارة كفارة رمضان سببه لصوم رمضان في الوجوب المعين والاكفارة الهين وان وجب الاعتكاف بالهين فافطر
انها كفارة الهين لاجل السبب كماله في الندب والعهد وانما قال فالظن لاحتمال ان يكون الكفارة للاعتكاف كما يظهر من كلام الشنقيطي
كبيرة وخزم بالحكم في المندوب والعهد لصحة الحكم بانها كبيرة على الاحتمال وان كان الاعتكاف الفاسد غير معين فان وجب خيرة الكفارة بافطار
بالجماع وغيره من فسادات الصوم ومن فسادات الصوم في ظاهر كلام الشنقيطي فقال المعينة للمعينة ومن فطر وهو معتكف واجامع وجب عليه
بموجب فاعل ذلك في شهر رمضان مع عدم الغيرة عنه ونفلة الشيخ في نهديت اخبر عليه بالاخبار الواردة في وجوب الكفارة بالجماع كما تقدم ذكرها
وظاهر كلام المعين ان كان وجوب الكفارة في افساد مطلق الاعتكاف لكن خصصه بالواجب المعين في الاخبار وان ردت في الجماع ولكن غير المعين
ايضا ثبت اذ كره في افساد الاعتكاف فكذلك في افساد الكفارة وضعفه واضمح مع اصالة البرائة وقال الشيخ في المبطل الاعتكاف بعد الجماع وبجوب القضاء
والكفارة وكذلك لكل مباشرة تؤدي الى ازال التماس عدم مجزئه وفي اصحابنا من قال ما عدا الجماع بوجوب القضاء دون الكفارة وظاهره بغيره
قوله وفي اصحابنا انه يقول بالكفارة في مطلق المفطرات كالمعدي ان خص بالذكر الجماع والازال ولا يؤمهم من ظاهر كلام المعين ان قول الشنقيطي
بوجوب الكفارة بالجماع وغيره في خصوص الواجب الغير المعين بل ما كان المعين ايضا في الواجب المعين في الاشارة الى الخلاف في الواجب الغير المعين
ثم لو قال الشنقيطي بان هذه الكفارة في الجماع وغيره لا اصل للاعتكاف كما هو ظاهر كلامهما فظهر الفرق بين قول المعين وقولهما في الواجب المعين ايضا
المعنى يقول به بان الكفارة لباقي المفطرات غير الجماع خلف السبب كما لا يظهر ايضا من كلام المعين ان بالافطار بالجماع في الواجب المعين هل يجب كفارة
اخرى للسبب كما صرح به الشهيد الثاني ونسأهل كفارة في كفارة الاعتكاف وعلى الاول فالفرق بين القول بان الكفارة في المفطرات لاجل اصل
الاعتكاف كالجماع كما هو ظاهر كلامهما والقول بان الكفارة في هذا لاجل السبب كما هو راي المعين واضمح جدا لان على قولهما يلزم فيها كفارة وان على قول
يلزم كفارة واحدة ووجوب الكفارة بالجماع خاصة عند آخرين وهو ظاهر الرواية كما عرفت وهذا خلافا لآخر في ان الازال هل هو في حكم الجماع
هو الغالب لا والوجه عند العلامة في المنع من ازاله في حكمه ثم معنى كفارة اصل الاعتكاف كبيرة مخيرة عند اكثر لو تفتي سماعين مهملين
مرتبة عند ابن ابوبهيرة لرواية زرارة وهي صحيحة في الفقه كما عرفت ونوافها صحيحة ولا دخلها في افساد اكثر علوا بالموثقة في الجماع اذ يمكن
ما على الظاهر في الصحاح على نفس الخصال وان اختلفت الكيفية مع اصالة البرائة عن لزوم رعاية الترتيب لوجامع في الاعتكاف فلو اوجب فطر
في رمضان في المعين صومه بنذر وشبهه او بالقضاء عن مضاعفة الزوال كفارة بان احدهما للاعتكاف والاخر للصوم الواجب على المعين
سببه بل واحدة لاصل الاعتكاف وعدم هذا التفضيل في رمضان في رواية عبد الله اعلی بن ابي عن الصادق عليه السلام واطلق اكثر هذا
في الليل والنهار ولم يعتبر والنسيان ولا رمضان ولا فطر ولا فطر لان في النهار صوما واعتكافا فوجب كفارة فيهما والاصل عدم التداخل لو قلنا بعد
تداخل كفارة سببا اعتكافا ايضا يلزم ثلاث كفارات ان كان وجوبه بنذر وعهد او عين وفيه ان الصوم الوجه المكن منعه لا يلزم
لا يلزم كفارة كما عرفت في بحث الصوم وبقي الكلام في ثالث المندوب فيجب كفارة صوم على راي المعين وصحح الشهيد الثاني بعد وجوبها ولو
كان اى الزمان معتكف فعلى كل منهما ذلك المذكور انما وعنه ولو اكرهها على الجماع فهاذا المشهور وجوب اربع كفارات على الزمان
اصالة ونسبته لاجل اكرامها لهما ولو اكرهها لباقي الاعيان كفارة بان اصالة ونفلة في المختلف هذا القول عن الشيخ والسيد المرتضى بن
الحسين وابن ابي البرج وابن حزم والشيخ عليه بانه فعل موجب للكفارة على اثنين فيضاعف على الكره لصدور الفعل عنه اجمع في الحقيقة
بقاؤه على رمضان في صفة ما لا يعلم فيه حاله في صاحب المعينة فانه اقصر في وفي الشرايع على كفارتين على الزمان المكره وسفوفها
للاكره وكلام الشيخ في المبطل صريح في الخلاف حيث قال على قول بعض اصحابنا وكذا كلام المصنف في الشرايع ولكن الظاهر انه غير معلوم الغالب في

في الغيبة على ذلك باضالة البراءة وبان المكروه لا ينفذ ولا يجزئ عليها كفارة كما لو ضرب انسان غيره حتى افطر باكل او شرب لم يجزئ على المكروه كفارة
عن المكروه وما ذكره قولي لكن لا ينبغي الجوز على كفارة هذه الشهرة ثم لا ينفذ القول بوجوب ثلث كفارات على الزوج المكروه ان كان في ثلثها
شهر رمضان لا ينفذ بوجوب ثلث كفارة لظواهر شهر رمضان عن الزوجة المكروه على الجماع مع ضعف سند الخبر لا ينفذ على الجوز بثلثه من شهر رمضان
العلانية في المنهي موافق كلام الغيبة في قول المصنف لان علم فيه غالفاسو الغيبة خلال بعد ااصحها ما فيه من الظاهر مما ذكره الاعتكاف بعد
فانه ان كان بدا او اجبا وشرط في الخروج فلا تدارك ما ان كان بدا باظهاره وان كان واجبا وشرط في الخروج من شهر رمضان فلا تدارك ولو شرط عند الغيبة
وافقه من غير عارض فلا وجه ظاهر السقوط التدارك ويمكن تفسيره بالنسبة الى اقل قول الغيبة في ثلث شهر رمضان وان شرط وقدم البحث في ذلك
مقتضاه وان كان واجبا ولم يشترط فان كان معناها عشرة الايام من وجوب ثلث اشيا بان يبقى على وجه صحيح اعتكافه لوجوبه وهو شرط وقسم
ما ذكره لثلاثة عشر مع وجوبه عليه صح ما مضى ان كان ثلثه فصاعدا للاشيا بان في قسمه على وجه صحيح وان كان اقل من ثلثه فبغيره كما ينبغي ان
الان يكون قد شرط فيه لثلاث لفظا فان الغيبة بوجوب شرط الشايع معنى كما عرفت فيجب مع الفساد الاستيفاء وان كان ما فعل ثلثه فسادا
على قول الشيخ في المبسوط لغوا ثلثا لثلاثة عشر وطه وقال في المختلف في الغيبة لا يقول لا يجب الاستيفاء ان وجب عليه الاستيفاء لانما مشايروا وكفا
خلف لذلك لان الايام التي عكفها ثلثا بعد وفاته على الوجه لما مؤخر فخرج بها عن العدة ولا يجب عليه استيفاء لان غير ما لم يتناول له
بخلاف ما اذا اطلق التذرع وشرط الشايع فانه هنا يجب عليه الاستيفاء فانه اقل بصفة التذرع فوجب عليه استيفاء من راس بخلاف صورة التذرع
والفرق بينهما تبين الزمان هناك واطلاقه هنا فكل صورة شايع في اي زمان كان مع الاطلاق يصح ان يجعله التذرع واما مع الغيبة فلا يمكن
استيفاء وجب لان القضاء فرع للمضي فيجب المشايعة بنفسها للامثلة ووجه تعدد ان شرط للثلاثة في الزمان المعين واللفظ به في انذار مؤكدا
الزمان المعين فان الغيبة بغيرها لثلاث معنى كما عرفت فاذا كانت الزمان لا يجب عليه مراعاة للثلاثة كما لا يجب عليه مراعاتها لو لم يلفظ
بالشرط وان كان غير معين كما عرفت عشرة ايام صح ما مضى ان شرط الشايع اذا كان ثلثه فصاعدا للاشيا بان المأمور به من غير شروط ما يفي
بما يفي لوجوبه عليه وان شرط الشايع استيفاء قول واحد فلا يفي وجهه مما نقلناه من المختلف لوجوب شهر الاعتكاف لانه يعلم به حتى يخرج
الشهر بحسب رتبته قضاء وكفارة لعدو وقوع الخلف عدل ولو علم به في الاشياء بغيره ما بقي بغيره فان من رتبته عليه الشهر الذي
عند التذرع حتى مع مكانه ومع عدمه فالظاهر التحريم في تعيين شهر الاعتكاف ويجعل على بعد وجوب اعتكاف جميع الشهور المماثلة ان كانت محصورة في
المدة المخرجة عن العدة واجعل صاحب المذرك السقوط لان الاصل عدم وجوب التذرع والغيبة لا اذا علم دخول وقته والحال بصور رمضان
يحتاج الى دليل وكذا يخرج في تعيين شهر الاعتكاف لو عرفت الشهر وعلم به عليه خبر واحد او راسد فانه في كتاب الصوفى حكم الجاهل
بالشهور ولو اطلق الشهر في التذرع كفارة الهلال الى اي ما بين الهلالين ثم ونقص ان يطبق اعتكافه عليه العدة تلتون يوما ان لم يطق عليه ذلك
لان المفهوم من الشهر ليس الا احد هلالين كذا الوعد الاخير من شهر معين كرجب مثلا كفاه الشفع لو نقص الشهر ولو مات من وجب عليه الاعتكاف
مثل القضاء اي الاشيا بان بعد التمكن منه وجب على الوعد قضاء عند التبع بل على ما حكمه الشيخ في المطبوع بعض اصحاب كطهرت والرواية لا
فيها الا على قضاء الصوم وهذا ما وعدناك من اشارة المصنف الى الاشكال في وجوب الاعتكاف بانها عن الارب جوف الفاضل الاستبانة فيه للولد
وجده في كلامه ولو لم يفي من الاعتكاف ولو لم يفي على الثلثة اقل من ثلثه وانذارا اقل بندا من دون نفي الزايد اكل ثلثه اذا يكون لاحد
في اقل من ثلثه وجب الجميع ووجه الزايد على الاصل من باب المدة وما يقيد صحتها الواجبه وقيل يجوز ان ينوي الزايد التذرع اذا فاته على
الاصل لعدم تعيين الزمان لذلك الواجب يحصل مع التذرع لان الشرط تحقق الثلثة ويشكل على القول بجواز الصوم التذرع في وقت
ولو كان الاصل يوما والزايد يومين ففيه اشكال اخر وهو اعتكاف اليومين التذرع بين وجوب الثالث فلا يخرج عن الواجب الاصل التذرع
عند داخل المشايعة اختلاف الاسباب الاولى ناخر الزايد بغيره الوجوب لان محله الواجب بغيره بفعله ولو عين ثلثه ونجاء الثالث
بطل من اصل عدم جواز الصوم العبد الذي هو ثالث وقد جاز اعتكافه ولا يصح الاعتكاف في اقل من ثلثه فيبطل هذا راسا ويجوز على القول بغيره
صومه لو وافق اليوم الذي نذر صومه وجوب ثلثه خبر هابط لا عناه وقد مر البحث عن ذلك في كتاب الصوم ولو فرض في الاعتكاف التذرع في ثلثه
اعتكاف اخر واجبه منه وبمحبت لا يحصل المخرج من معنى الاعتكاف كان يدخل يوما او يومين من التذرع وفي الاخر فيلزم عدم التبع

يوقع مثله كالوئد اعتكاف يوم اربعين من يذره فصره الى يومين اخرين اما توزيع الساعات فلا يصح المزج عن معنى الاعتكاف عند
 بعض من اليوم وفي جيبه في المعبر فضاء الاعتكاف على الفور فقال الشيخ في المبسوط فضاء اوقات من الاعتكاف ينبغي ان يكون
 على الفور والبادر قال المحقق في المعبر بعد نقل كلام الشيخ وهذا هو لا نه واجب اخلاء الذم من الواجب لانه ان الحكم بالبادر وقضا
 الاعتكاف من زرع الفور في الامر المطلق يقتضيه هذه المسئلة في الاصول لا من خصوصيات الاعتكاف لعدم

امر من جانب الشارع بالبادر الى قضاءه ويشعر بذلك لبل المحفورة في المعبر انتهى

ما قصدنا ابرار من شرح كتاب الصور والاعتكاف فاصدا بقدر

الطائفة للانصاف محتررا عن اللدنة والاعتكاف

ونسأل الله والى الرحمة

والثواب

ان يجعله ذخرا ليوالحقا

بمؤنثيه محمد صلى الله عليه واله خير من الله

الكتاب الذي هم له العليم

بمنزلة الآيات

ودفع

الفرع من تلو

على يد مؤلفه الراجي رحمة ربه

الباري ابن المبرور حسين محمد بن حسين

في يوم السبت غرة شهر محرم الحرام من شهر مؤنة سنة ثمان

ومائة بعد الالف من الهجرة النبوية على مهاجرها الف الف سلام وتحيية

١٢١٢ هـ

